

فاعلم مصافى كل

هو مضائق الوجد

22-51

10/11/2011

Figure 1

10/10/1955

المؤمنين

100

تصنيف: تاريخ

مکتبہ اسلامیہ

کتابخانه عمومی

.....

100

10

تاریخ

15

19

۱۰۰

Figure 6

مجلس شورای اسلامی

100

طهارة الجوارح

100

1970-1971

1990

1990

11-50511

100

المعروف

Figure 6

50

الحمد لله رب العالمين

Chrysomelidae

Figure 6

Figure 6

۱۰۰

١٠٠

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

100

١٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتبة دار الفکر

وغيره

وذلك بان يقال ان طولاً مثل في جائي جل طويل وجد معناى الطويل في موصوفه حتى صار الموصوفه عنده
 وذلك ان معنى طويل وطول فهو باله معنيين احدهما قائم بالاختراذ الطول قائم بذاته ومعناه الطول وصاحبه لا يحد
 الطول الذي وجعل واما ذكر الموصوفه ليعين ذلك الصاحب الذي له عليه طويل قائم به الطول واما قولهم النعت دال على
 في متبوعه فلكون المتبوع معناه ذلك الذي قام به المعنى ومختصا له وكونه اياه بل المختص في قولك ضرب زيد معناه في
 غير ما عني ضاربية زيد لكنهم اختلفوا في قولهم دال على الوضع ولم يوضع المختص ليعين في لفظ غيره ومعنى ان يقع
 ان يقول الضرب شديد ولا يدل كذا الضارب لا يخرج بذلك عن الوضع ويقع ان يعترض عليه بالافعال فان ضربت ضبع
 ليدل على ضاربية ما لم تقع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف لا يدل الا على معنى غيره فان ضرب
 معناه في نفسه الاختصاص وقوع ضرب في فعله عن ضاربية بخلاف من قام لا يعين الا معنى الابتداء في غيره
 غير مقترن صفة بعد صفة لقوله مغر وبنيين معن قوله غير مقترن ببيان قوله في هذا الفعل هو ما دل على معنى نفسه
 مقترن باحد الازمنة الثلاثة اى على معنى واقعة اخذ الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا
 مدلول للفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له ولا فيكون الطرف والمطروف مدلول لفظ واحد بالوضع الاصيل
 فيخرج عن هذا الفعل نحو الضرب القتل وان خرجت قوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر فان ذلك
 المعين لا يدل عليه لفظ المصدا ويخرج نحو الصبح والعروق والقبول والسر لان اللفظ وان دل على زمان
 لكنه ليس احدا للزمنة الثلاثة اى الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه
 وان اقترن بمحدث ما كمل احدهما باحد الازمنة الثلاثة معينا عند السامع لكن لا بد لانه اللفظ عليه وضعا ويخرج
 ايضا اسما الفاعل والمفعول عند ما هما الانما وان كانا لا يعملان عندهم الامع اشتراط الحال والامتقيا الا ان
 ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعا وكذا يخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل
 بالوضع الثاني كما يحتج بها وبها ويخرج المضاع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع فلنا انه حقيقة في الحال مجازا
 في الاستقبال وكذا ان قلنا انما باشر اكر في الحال والامتقيا لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل
 واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا في استعمال والنباس ذلك المعين على السامع لا
 يخل بكونه لاحد معينا في الوضع وكذا يدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل احدهما معينا في
 الوضع ولو كان الانشاء العارض لا زما كما في عسيرة وعبر لا زما كما في بيت واشتريت ولا يدخل هذا اللفظ في
 والمستقبل والحال اذا اراد الفعل الذي مضى من الزمان والفعل لانه لفظ الماضي ليس موضوعا
 للحال الكاثر فيها مضى من الزمان بل لكل ما مضى من الزمان اى في المكان نحو مضى في الامر من فكا المستقبل والحال والاول
 ان يقال الفعل دال على معنى نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ما يقع مثل
 الصبح والغروب والشمس والليل والموضع والامر كيب على احد الازمنة الثلاثة كالغروب مثلا بمعنى كون الشيء في
 الماضي والمستقبل فان دلالة على احد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم يبقى هذه الدلالة مع
 تغير الوزن كالغروب وغيره والحق انه بمعنى المضى والبقاء في المكان كان اوزن الزمان قال الله نعم كانت من الغابر
 واما ليعبر قوله الازمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الكلام لا يحسن
 المحذور وكذا لفظ الاقتران ممل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في المحذور الا الالفاظ الصريحة المشهورة
 في المعنى المقصود بهما فان قيل ان ضمير الغائب في الاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكما يحسنه واسماء الشرط
 واسماء الاستفهام خارجة عن هذا الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان اختلف
 ضرورة اللفظ اخر لكن لا يعين معناها الذي هو الذي لهم ويجوز ان يكون ذلك اللفظ فان لفظه الذي مثلا يعين
 الذي هو الشيء المسمى في نفسها لانه صلها وانما يحتاج الى صلها لكشف الدلالة بها ومن ثم يبقى هذه الدلالة مع
 او وقع منها لا لاثبات ذلك الا بها في الصلة وكذا ضمير الغائب منها ما لكن شرطية ما من حيث الوضع انه لا يحد لها من
 معين محض فلنا عدا من المغاير وكذا اسم الاشارة الا انه كبر ما يكفي بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية
 في معناها المثل بخلاف حرفية فادعياها التشبيه الحاصل لفظا غير وكذا معنى كبر كبرية التي هي معناها بعد هذا
 وبين قال بحرفية بها فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في كبر والكافين الاسمية بحرفية صونا للحال
 علامتا الاسم والحرف عن الاعتراض ولو لا ذلك كان الفرق بين الكافين وبين رب وكما يفرقنا محكما لكن لما ثبت اسمية كبر في
 واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه غير نحو قولهم ايهم ضربت وايهم ضربت قبله مثل هذا الاسم كبرية
 الاستعمال فكان الاصل ايهم ضربت ان ايهم ضربت ثم تغيرت لغيره لانه لا يحد لها من الاصل وان كانا لا يحد لها من

وذلك بان يقال ان طولاً مثل في جائي جل طويل وجد معناى الطويل في موصوفه حتى صار الموصوفه عنده
 وذلك ان معنى طويل وطول فهو باله معنيين احدهما قائم بالاختراذ الطول قائم بذاته ومعناه الطول وصاحبه لا يحد
 الطول الذي وجعل واما ذكر الموصوفه ليعين ذلك الصاحب الذي له عليه طويل قائم به الطول واما قولهم النعت دال على
 في متبوعه فلكون المتبوع معناه ذلك الذي قام به المعنى ومختصا له وكونه اياه بل المختص في قولك ضرب زيد معناه في
 غير ما عني ضاربية زيد لكنهم اختلفوا في قولهم دال على الوضع ولم يوضع المختص ليعين في لفظ غيره ومعنى ان يقع
 ان يقول الضرب شديد ولا يدل كذا الضارب لا يخرج بذلك عن الوضع ويقع ان يعترض عليه بالافعال فان ضربت ضبع
 ليدل على ضاربية ما لم تقع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف لا يدل الا على معنى غيره فان ضرب
 معناه في نفسه الاختصاص وقوع ضرب في فعله عن ضاربية بخلاف من قام لا يعين الا معنى الابتداء في غيره
 غير مقترن صفة بعد صفة لقوله مغر وبنيين معن قوله غير مقترن ببيان قوله في هذا الفعل هو ما دل على معنى نفسه
 مقترن باحد الازمنة الثلاثة اى على معنى واقعة اخذ الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا
 مدلول للفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له ولا فيكون الطرف والمطروف مدلول لفظ واحد بالوضع الاصيل
 فيخرج عن هذا الفعل نحو الضرب القتل وان خرجت قوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر فان ذلك
 المعين لا يدل عليه لفظ المصدا ويخرج نحو الصبح والعروق والقبول والسر لان اللفظ وان دل على زمان
 لكنه ليس احدا للزمنة الثلاثة اى الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه
 وان اقترن بمحدث ما كمل احدهما باحد الازمنة الثلاثة معينا عند السامع لكن لا بد لانه اللفظ عليه وضعا ويخرج
 ايضا اسما الفاعل والمفعول عند ما هما الانما وان كانا لا يعملان عندهم الامع اشتراط الحال والامتقيا الا ان
 ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعا وكذا يخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل
 بالوضع الثاني كما يحتج بها وبها ويخرج المضاع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع فلنا انه حقيقة في الحال مجازا
 في الاستقبال وكذا ان قلنا انما باشر اكر في الحال والامتقيا لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل
 واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا في استعمال والنباس ذلك المعين على السامع لا
 يخل بكونه لاحد معينا في الوضع وكذا يدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل احدهما معينا في
 الوضع ولو كان الانشاء العارض لا زما كما في عسيرة وعبر لا زما كما في بيت واشتريت ولا يدخل هذا اللفظ في
 والمستقبل والحال اذا اراد الفعل الذي مضى من الزمان والفعل لانه لفظ الماضي ليس موضوعا
 للحال الكاثر فيها مضى من الزمان بل لكل ما مضى من الزمان اى في المكان نحو مضى في الامر من فكا المستقبل والحال والاول
 ان يقال الفعل دال على معنى نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ما يقع مثل
 الصبح والغروب والشمس والليل والموضع والامر كيب على احد الازمنة الثلاثة كالغروب مثلا بمعنى كون الشيء في
 الماضي والمستقبل فان دلالة على احد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم يبقى هذه الدلالة مع
 تغير الوزن كالغروب وغيره والحق انه بمعنى المضى والبقاء في المكان كان اوزن الزمان قال الله نعم كانت من الغابر
 واما ليعبر قوله الازمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الكلام لا يحسن
 المحذور وكذا لفظ الاقتران ممل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في المحذور الا الالفاظ الصريحة المشهورة
 في المعنى المقصود بهما فان قيل ان ضمير الغائب في الاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكما يحسنه واسماء الشرط
 واسماء الاستفهام خارجة عن هذا الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان اختلف
 ضرورة اللفظ اخر لكن لا يعين معناها الذي هو الذي لهم ويجوز ان يكون ذلك اللفظ فان لفظه الذي مثلا يعين
 الذي هو الشيء المسمى في نفسها لانه صلها وانما يحتاج الى صلها لكشف الدلالة بها ومن ثم يبقى هذه الدلالة مع
 او وقع منها لا لاثبات ذلك الا بها في الصلة وكذا ضمير الغائب منها ما لكن شرطية ما من حيث الوضع انه لا يحد لها من
 معين محض فلنا عدا من المغاير وكذا اسم الاشارة الا انه كبر ما يكفي بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية
 في معناها المثل بخلاف حرفية فادعياها التشبيه الحاصل لفظا غير وكذا معنى كبر كبرية التي هي معناها بعد هذا
 وبين قال بحرفية بها فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في كبر والكافين الاسمية بحرفية صونا للحال
 علامتا الاسم والحرف عن الاعتراض ولو لا ذلك كان الفرق بين الكافين وبين رب وكما يفرقنا محكما لكن لما ثبت اسمية كبر في
 واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه غير نحو قولهم ايهم ضربت وايهم ضربت قبله مثل هذا الاسم كبرية
 الاستعمال فكان الاصل ايهم ضربت ان ايهم ضربت ثم تغيرت لغيره لانه لا يحد لها من الاصل وان كانا لا يحد لها من

والشرط

وهو مبتدأ عائد إلى الاسم ومعرّب خبره سببه عطف عليه هذا الكلام مطوف عطف على كلام ماضٍ من المعرّب مبتدأ وانفاً والتفتيش الالف واللام للمعرب والمعرّب من الإثما الاسم والمركب صفة الخبر المحذوف وتقدّم في المعرب إلى الاسم المركب كب مع غيره والذي هو موصولة وأم حرف جانبة تشبه فعل مستقبل مجزوم بها والمستحقّ في ما عله عائد إلى الاسم بمعنى مفعول مطّاعاً إلى الإيجال وهذا الفعل تاملاً ومتعلقاً بمفعول صلة الموصول وهو موصوفاً بصفة حمري

[illegible]

الطواف بالبيتين ولا داع له الا
لو كان في ذلك فائدة ما عسى ان يكون
مجنبة ليدلوا على ان في التمسك
بالان لمقصود الا ان كان على وجه
يشي بان كل حال من
قال في
الوضع انما بالمعنى العبري
من قبل من اجل استنباط معنى
يعمل خلفت العجبة من ان اختلف
بغير حيل وبل في حيل انما هو
مستبعد حيل وبل في حيل انما هو
تخطى ما يستحق التمسك في
بما هو على الاصل من ان يكون
بما هو على الاصل من ان يكون
واحد من ان يكون
كل ما هو على الاصل من ان يكون
ابن حيل وبل في حيل انما هو
لا حيل وبل في حيل انما هو
ان التمسك بالبيتين
بعض من ان يكون
هذا التمسك بالبيتين
ان كان حيل وبل في حيل انما هو
وكل من ان يكون
لما ان كان حيل وبل في حيل انما هو
حيل وبل في حيل انما هو
ان كان حيل وبل في حيل انما هو

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

من قول المؤمنين
في الانشاء المسند

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

م
 في السجود
 حامداً ملوكاً قواماً
 بغير ضياء
 في
 في شعور
 تظن الجاهل كفه عليه رفقة
 واجبة عن لا

والمؤمن
 ٥
 معصية الجاهل من غير علم
 كان في الأصل من صراط
 الاسلام من غير ان يكون
 مقصدا للاعتناء بالزكاة
 ٥
 قل يا ايها الذين آمنوا
 اوفوا بالعقود

فقام السليمان على رأس
 المطلة يستنقذ على
 ولا تراه في الجوزة القارة
 اذ به تهب من جهته الجوزة
 بعضي في شدة قسوة
 المقاتل والحرب لا تبال
 مخاض العصار في الحماة
 كمن في مقدمة سيف
 العرش على الجمل المطرف
 ربه اسبح

[illegible][illegible]

[illegible]

۱۰

[illegible]

[illegible]

- 21157

[illegible]

والجملة تكون حالا غير متعدي
الحال ان ذلك الاسم غير متعدي
لبناء ومجرده وعلى انه صفة
الاسم مفردة لانه صفة
شيء في الاسم وهو يقتضي
الموصوف وان يكون انظما
او تقديرا مجرودا على انه
من ضمير اوله كما قوله تعالى
غير المغضوب فانه بدل من
ضمير عليهم وتقدم
او يكون الانشاقا
اقول وهذا الانشاق
سواء كان مع العينية
أو وصف

[illegible]

2

Table 1. Key findings of the study.

1. The first part of the document is a list of names and addresses, which appears to be a directory or a list of contacts. The names are written in a cursive script, and the addresses are listed below them. The list includes names such as "Mr. J. H. Smith", "Mr. W. H. Jones", and "Mr. R. H. Brown".

المفعول به ووزنه المفعول
تقع أدنى جبر ونيل هذا
في قوله: يا معالي الصفا

۱۔ فصل بعد از کتب
 معصوف علی قولہ
 تبین فیکمل انہ کوون
 حال اس بعد ول
 وزن الفصل کا یہا
 معمول بعین و
 الفجر
 لا اول و ول
 ق نہا فتح معہ الخال
 انہا متصانہ ہنہ
 محقق ہے اسے حذل
 لکون مضارع سنی
 فلا یفیکون تا
 ہم لا یفیکون متساوی
 و علی علی لکون
 و حصر محذوف و تقدیر
 ہا نہ لکون تا علی
 الا احدہما فان کوئی
 مثل انک نہ ہنہ
 حصر و لا نہ ہنہ
 محذوف و لا نہ ہنہ
 بعد سنی بفتح

ايضا من وزن الفعل الثاني انه لو لم تضاد الثالث ايضا لم يجمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذا العلم اذا منقول لا يجمع فيه اثنان
 منها فلم يكن العلمية الطائفة مؤثرة لا مستغلا طائفة الصنف قبل وزر العلمية فاذا ثبت انه لا يجمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها
 ثبت انه لا يجمع معها الا احدها فاذا ذكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فيصير ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتحمل لتسمية قول المصنف
 ويمكن ان يرتكبه عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في ذلك وكما يمكن ان يفي في احد علم كان الفخر اذا اصله اعم من
 فعل لا اصمت حال العلمية ولم تضاد على وزن الفعل والعدل حتى بقي ليست بمؤثرة لا مستغلا لهما بالتأثير ونها
 لانه انما عدل على ما قلنا في شمس مالك فاذا انكر شمس بقى هذا العدل والوزن فالنصف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية
 لكنه لا يخرج العلم اذا انكر عن صيغته ومن اين بان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كما ان قلنا ان العلم بعد التكرار
 لا يعتبر اصله كما هو من هب لا خفش فان اعتبرنا كما هو من هب سبب الاصل الذي في الغناء لاجل العلمية قلنا في ذلك
 مثلث بابها لا تنصرف لا اعتبار الوصف الاصل مع العدل كما في احمر في فرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان قال الوصف
 ههنا لا يثبت من دون العدل وقد دللنا على عدم التسمية ولا يرجع بعد التكرار مع مرتبة ثلث رتبته بهذا اللفظ بخلاف
 احمر المنكر فانه لا يمنع ان يكون مع مرتبة احمر بتميم بهذا اللفظ في الجزء والذى يقوى ان الترتيل بالكيفية لا يعتبر في صفها كان
 او غيره في باب احمر كان او في غيره وشيئا تمام الكلام عليه في موضع قياس قول سيبويه في احمر ان ينصرف نحو جمع بعد التكرار
 لانها من باب الفعل التفضيل كما ذكرنا وستبان ان فعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التكرار واذا انكر جمع بعد التسمية به فالتأثير
 الصنف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذا العدل انما يثبت قبل التسمية به لكون المراد به سبب واحد وكذا ان من خفا عند
 تميم واذا انكرت نحو مساجد بعد التسمية فهو غير منصرف عند الاكثرين واما عند المصنف فانه لا يعتبر الجمع الاصل مع العلمية
 التي ظاهرها ما قلنا فكيف لا يعتبر بعد التكرار واما عند الجزاء فلسبب واحد وهو عدم النظرة في الاحاد وشبهه سبب
 بعض الجمع اذ لفظه لفظه وسبب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرف بعد التكرار في فرق بينهما وبين احمر بان علم الجمع باقية فيه
 بعد التكرار بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفه كما تبين وان كل وقال العبدى لا فرق بينهما وبين احمر ولا نص
 للاخفش في قول صرفه وقول الجزاء او لا واذا انكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرم كسراويل اذ هو جمع سراويل وقباس قول
 سيبويه انهم ترك الصنف اذ هو اعجز على موانه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزاء في يعتبر فيه عدم النظرة في الجزاء الحسية
 كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصح في انهم بعد ما واما الكلام في احمر بعد التكرار فيصير في مثل فعلان الصنف اذا
 سمي به ثم تكرر سواء يصرفه الاخفش خالف سيبويه وقال الاخفش ان سمي باسم مركبا خرج منه هذا والى التائيد او الجمع الا
 نحو معك صخر او معك مساجد ثم تكرر صرفه لا في الاسم لا في العلم بعد التسمية صار في الكلمة فليس مجموع الكلمة اذن في التائيد ولا الجمع
 الا في حق يتنوع الصنف بعد التكرار في اخرين لم يصر فوهما بعد التكرار نظر الى افرادها وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس في التائيد
 التائيد مع جعل الجزاء الاخير كجزء الكلمة منوع واما قوله مجموع لانه الجمع لا يفرق قوله مؤثرة حال ومفعول تجميع ما يعني به في شرايطه التائيد
 بالثاء والهمزة والتركيب والالف والنون في الموضوع اسم قوله لا العدل مستثنى منه لفظه ما بعد استثنائها الى تجميع سببها غير السبب
 الذي شرط فيه الا العدل فكل المستثنى من ذلك المقدور نحو قولك ما في ثا لان هذا الاعتراف ما في ثا احد غير هذا الا
 علم فالعلمية المؤثرة تجميع الاربعة الاشياء وهي شرطية بها وتجميع العدل والوزن ولبس شرطية بها بل هي سبب معهما فان كانت
 في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذن يمان فاذا فكر في سبب لوزن والاربعة لا سببا وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة
 وان كانت مع العدل والوزن قال ولا يمكن ان يكون مع التضاد هما ظاهرا لانه لا يكون الا مع احدهما كما في عمر فاذا ذكر الاسم بقي على
 سبب واحد قال واما ثالثها منضاد ان يجمع حكم الكل يكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التكرار اذ لو لم تضاد او اجازتها
 مع العلمية المؤثرة في اسم كان ذلك الاسم غير منصرف بعد التكرار لبقاء السبب المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما تضادها
 فالتأثير وعرض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاعتراض اذ لو لم تضاد ايضا واجتماعا في اسم لم يكن العلمية مؤثرة معها
 ان كانت العلمية مؤثرة معها ان كانت العلمية اذن طائفة علمها بعد استقلالها بالتأثير والجواب عن الاعتراض منع وجوب طائفة
 العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا في اصمت لان كلامنا في العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعها لم يكن العلمية مؤثرة لان مثل
 هذا العلم لو وقع كان معدولا عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا يؤثر فيه العلمية الخارجية كما في حمرا وسعدى مؤنث
 اسعد علي بن علي لو كانت الاسباب لثلاثة مجتمعة لم يطرا بعضها على بعض لجان ان بقا ان حكم منع الصنف منسوب الى اثنين فيهما
 غير معينين فيكون العلمية قاتلة لكونها احدا لثلاثة المؤثرات اثنان منها ويمكن ان يكون اجتماعها وينبغي طريان العلمية اذن على العدل
 والوزن كما في نحو اصمت على امر والاخرى الخوان يمنع التضاد بينهما وذلك يمنع حصول وزن العدل فيما ذكرنا قبل على ما بيننا

انها

عند

الكلمة

افعل

فعل

فعل

فعل

فعل

فعل

فعل

فعل

فعل

فعل

فعل

فعل

فعل

فعل

فعل

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

קהל
ד

في اول ما انزل الله من الوحي
عليه السلام في مكة

[illegible]

مضاف وقریبہ مضاف

معاً لهم متعلقين بهم

و جوار منسوب علی نری

أو مفعول مطلق مجزئ

قیل ای یون جان!

روزگار

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

كانت
مقدونيه

تجارت و بازرگانی

متعلقاً بہ

والا فم موصول

ای شخص سے کہا ماضی میں

وہم استغفرہ منہ

وقد عمل على ذلك

معنا في خبرها وهذا الكلام

محاور الجملہ بالترتیب مع

باعتبارها من قبله

عقيد وهو القول واحد

عظمیٰ شہزادہ غازی

وَضَارِعٌ مُّاعِلٌ فَعِلٌ مُّاعِلٌ

من الشاة عطف على

المقالة الأولى في معرفة

واجباً الوحدف وجوباً وكبر

وَمَا مَنَعَنَا وَمَنْعَهُمُ الْمُنْتَهَى

عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ مِّنْهَا حَاقِدٌ

بہاؤ شاہ صاحب علیہ السلام

والأفعال الشرطية وتأتي فعل الشرط والفعلون فاعله وفاعله مقصور على الظرف الذي في اسم الظاهر قبل الشانج التماثل على ما يكون مفعولا به وبعد ما منصوب على الظرف أيضا
في جملته الشانج وهو عايد إلى الفعلين والفاعل فيه يجوز أن يكون فاعلا مقصورا أو مفعولا به وجاز محذوف وقدره وذا تانج الفعلين في اسم يظهر في الاسم بعدهما
اسم ظاهر تانج بعد ما يجوز أعمال كل واحد منهما لكن الاختلاف في الخاقوت للمعطى والتشبيه قد يكون من الأفعال ناقصة والمستكن منه سم رجع إلى الشانج المذكور وحكا
الفاعل متعلق بمحذوف وجوز أن تقدمه عند كان الشانج وذا تانج الفاعلية ومثل من ذكره وضرب ماضٍ مرفوع وقت مفعول به واكرم في مثل عطف عليه ومن بعد ما عايد على

قول البصريين في فاعل
الأفعال ومفسر الفعل المقدر فاعله صريح كما روي في حرف يوزع في الفعل مثلان للموضوعات المشبوهة والتحقق في ذلك على وجه
وتحقق في اسم أن يكون خبرها فاعلا كما يحكي في قسم الحروف ليكون أن مشعر بجزء الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل المحذوف
الفعل الماحية فيكون فاعلا كالفعل الصريح المقدر في ذلك بعد أو خاصية نحو قوله تعالى لو أن الله هلك في أي لو ثبت وتحقق أن الله
هذه في فان مع ما في خبره فاعل ذلك المقدر قوله وقد جازان مع ما مثل نعم أي جازف الفعل والفاعل ماحية فاعلا
ومحذوف فلم يثبت إلا عند الكسائي كما يحكي في الشانج وإنما حكم بعد نعم جازف الفعل والفاعل ماحية فان نعم حوز لا يفيد إلا فاعلا
الآية في قوله لا يفيد إلا خبره كما سبق في حكا الاسم وههنا فإذا جازف الكسائي المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة
الكلام الكسائي صدقته لفظة نعم وذلك الكلام في مثالي جازف فعلية فيقدر بعد نعم جازف فعلية وإذا كان السؤال بجازف اسم
كان المقدر بعد نعم اسمية كما سبق أن يداق ثم فنقول نعم أي نعم زيد قائم وحذف الجليلين بعد حرف النصب بقا
لا وجب حذف الفاعل وقد جازف فان قوله وإذا تانج الفعلين ظاهر بعد ما فقد يكون في الفاعلية مخصوصه بينه وبين
زيد وفي المفعولية مخصوصه بواكرم في ذلك وفي الفاعلية والمفعولية تخالفين في قول الفاعل أن صناعا عدا أو قسمها باليشمل
اسم الفاعل والمفعول والصيغة المشبهة نحو ما في المثالين ضاربين يداق ويشمل انهم أكثر من عاملين بعضهم ضارب وبعضهم
زيد لكان اعم لكنه أفصح على الأصل في العمل وهو الفعل وحذف المفعول وهو الضارب وهو الضارب وهو الضارب وهو الضارب
والسكان بعض المضمرات لا يقع شأنه وذلك لأن المضمرة الشانج فيه لا يجوز أن يكون متصلا ومنفصلا أو متصلا
الشانج في المضمرة المنصل بالفاعل الأخير من فروع منصوبا لأن الشانج إنما يكون حيث يمكن أن يعمل في الشانج به وهو
مكان كل واحد من الشانج من لوجه الآخر والفاعل الأول فيجب عليه المضمرة المنصل بالعامر الأسماء في المنفصل يجب عليه
بما له أو ما هو كونه ولا يصلح عامل أو فاعل المنفصل فان كان مفعولا ماضيا وما أكرم إلا ما أكرم العايد لوجه هذا النوع
نحو ما قام وما قد لا بد فلا يجوز أن يكون يقع من باب الشانج على الوجه الذي تراه البصريون وهو أن الأول انما قد إلى
الشانج بالفاعل والغيب فلا بد أن يكون فيه ضمير هو فاعل الشانج وإنما يجوز أن يكون متعلقا باللفظ أن كان هو الأول
أخبر فيه ضمير مطابقا للشانج فان كان بدون الأصار هكذا ما ضرب وما أكرم إلا ما قام أي هو عايد على ما قد لا بد
فيكون إلا ما مستثنى من المتعد والمقدر فيها أكرم وكذا لأن من مستثنى من المتعد والمقدر بها فاعله لا يجوز أن يكون مستثنى
من نحو ما ضرب وما قام لا تدرى المتعد فيها لا قاهر ولا معد ولا فيضير الغريب والقيام متبوعين من الشانج بعد ما أكرم
له شرط باب الشانج أن لا يختلف المعنى بالأصان في اللفظ وإن كان الاضمار في اللفظ مع الاضمار في اللفظ الأول ما ضرب وما أكرم
إلا أن لا يترك الشانج مع الفصل إلا ما يكون من باب الشانج في اللفظ الشانج يجب أن يكون خاليا عن اللفظ
الشانج في الشانج الضمير كمن يداق أو كمن يداق الضمير وكذا ضرب واكرم متعلقان بالكسائي أو يكون فيه نائب عن الشانج
الضمير نحو ضرب واكرم لو زيد بن ليظهر كونه ملحق بكون الآخر هو العمل ولا يظهر في الأما الذي بعد ما ضرب يداق عن الأ
أما الذي بعد ما أكرم كما ظهر في العبر يداق عن زيد بن في قوله ضرب واكرم في زيد بن فلا يظهر كون ما ضرب ملحق
وكون ما أكرم مع ما لكل منهما من الفاعل مثل ما ذكره على التسوية وكذا يجب أن يقول في الثاني ما قام إلا أنه وما قد لا بد
ولا يستعمل مثله في كل منهما من المعنى ما قام واقعه الأريد ويجوز أن يكون هذا من باب الشانج عند الكسائي ويكون الفاعل
جاء وقام الأول مع أعماله الثاني كما هو من باب على محكي ويلزم البصريون أن في هذا المقام متاخر الكسائي في من هذا المقام
بواقفونه ههنا في الشانج باب الحد لا الاضمار فان فاعله مع الأ لا دلالة الثاني عليه لا أنه هو كما ذكرنا على أعمال الثاني
في المنفصل المرفوع محكي مثله في أعمال الأول فيه وان كان الشانج فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضرب وما أكرم إلا ما قام
أن يكون من باب الشانج ويكون فاعله من الأول مع الأول مع الثاني أو من الثاني مع الأول مع الثاني أو من الثاني مع الأول مع الثاني
حد في مخالفة الفاعل وكذا الجرور والمنصوب المحل نحو قد قدت بك فعلة هذا يجوز الشانج في المضمرة المنفصل المعنوي
والجرور ولا سيما إذا تغلظت ذلك الضمير على العاملين نحو ما ضرب واكرم في وقت قدت تقول لمض ظاهرا غير
وإذا مورد وكذا قوله بعد ما لا حاجة إليه إذ قدت انما هو قبلها إذا كان منصوبا نحو ما ضرب واكرم في وقت قدت وإياك قدت
واكرم في وقت وبك قدت قوله فقد يكون أي الشانج اعلم أن العاملين في الشانج على ضربين إذا ما متفقان أو
او مختلفان والمتفقان على ثلاثة أضرب لا تها إذا ان يتفق في الشانج في الفاعلية حسب نحو ضرب واكرم زيد ثم لا بد
المختلف هذا الثالث لا يثبت بين القسمين الأولين لا تها إذا تانج على الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازع في الفاعلية
وتنازع في المفعولية والمختلفان على ضربين لا تها إذا تانج يطلب الأول للفاعل والثاني للمفعولية مخصوص به واكرم في ذلك

قوله البصريين في فاعل
ضرب واكرم في وقت قدت
بكره في قوله قدت
وقال البصريون عطف على الفاعل
ومثل من ذكره وصيرت جملة
فما يروى في مضافاتها
وأما من عطف عليها
وبعد مفعول به كرسنة
مسئول ضرب واكرم في وقت
بكره في وقت قدت
على ما سبق في المعنى
على الفاعلية ومختلفين حال
من فعلين حال كون
الفاعل من المعنى
من ضمير في الفاعل
وأنما في مفعول به بالضم

في قوله البصريين في فاعل
ضرب واكرم في وقت قدت
بكره في قوله قدت
وقال البصريون عطف على الفاعل
ومثل من ذكره وصيرت جملة
فما يروى في مضافاتها
وأما من عطف عليها
وبعد مفعول به كرسنة
مسئول ضرب واكرم في وقت
بكره في وقت قدت
على ما سبق في المعنى
على الفاعلية ومختلفين حال
من فعلين حال كون
الفاعل من المعنى
من ضمير في الفاعل
وأنما في مفعول به بالضم

في قوله البصريين في فاعل
ضرب واكرم في وقت قدت
بكره في قوله قدت
وقال البصريون عطف على الفاعل
ومثل من ذكره وصيرت جملة
فما يروى في مضافاتها
وأما من عطف عليها
وبعد مفعول به كرسنة
مسئول ضرب واكرم في وقت
بكره في وقت قدت
على ما سبق في المعنى
على الفاعلية ومختلفين حال
من فعلين حال كون
الفاعل من المعنى
من ضمير في الفاعل
وأنما في مفعول به بالضم

ادب العلي

في قوله البصريين في فاعل
ضرب واكرم في وقت قدت
بكره في قوله قدت
وقال البصريون عطف على الفاعل
ومثل من ذكره وصيرت جملة
فما يروى في مضافاتها
وأما من عطف عليها
وبعد مفعول به كرسنة
مسئول ضرب واكرم في وقت
بكره في وقت قدت
على ما سبق في المعنى
على الفاعلية ومختلفين حال
من فعلين حال كون
الفاعل من المعنى
من ضمير في الفاعل
وأنما في مفعول به بالضم

[illegible]

ومن الدنيا متعلق به و
الآن تجرد بها وهذا
الجملة مقول القول ^{القول}
من الأفعال لنا قصه ^{صله}
ليس كسائر الأفعال لم يكن
ألبا التخصيص بخلاف
القياس المستكن منه
هذا في القول ^{من جملة} ومن جملة
جزء متبدل في التشايل
فتا مجرد بها متا
أو المتعلق ليس

得



اگر صحت و لطف شریف

الحمد لله

والمسلمون في الجحيم لا يفرحون

سید محمد علی

419
مجلسه ۱۱۱

بسم الله الرحمن الرحيم

اعانتہ میں باجلیت

مستعمله علم و کمال خیر

وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَرْزُقْ وَلَا يَبْتَلِ

ماض مجهول والمستكى فيه

موقف الشر والمصروف

ولیس ماضی معروف و

عليه عابد والمفتي

معلق به الضمير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشرك ونقول ما نحن معرك

والله اعلم بالصواب

مفعول ما لم يسم فاعله هو

لا يضرنا المكان المسمى

بسم الله الرحمن الرحيم

لكنه رجع من بعض الناس
بما نالوا من هذه الحجة

كنت على قولك تقولون

الأفعال الناقصة

أما المفعول به

[illegible]

مشتمل على راجع الى الجبر
 معناه هو الاله لا يخرج من
 العوالم ولا يخلقها لكونه
 ... الى الاله لا يخرج
 وهذا الوجه وجه الجبر
 مع من جبر الاول والافضل
 على اسم والواقع صفها
 وبعد طرف لها متساوية
 مضان البر ومضنا ايضا
 الى التفرع والافضل عظم على
 من التفرع مضنا الى الاله
 ورافعة حال على الظاهر
 في الواقع والافضل متعلق
 بها ومثل ضربها لحدود
 مضنا وزيد سند ورجل
 جنز وبجمله مضنا الاله
 حرف نفي وقائم مبتدا
 الزيدان فاعله شامدا
 الجبر وقائم الزيدان مثله
 وكلما الجملتين عطف
 على يد قايوم مبتدا اسم
 القاعد هنا في منزلة
 الجبر لصد وجبر وحده
 وتقدر من قيام الزيدان
 كما في قولك الفعل نزيه
 الاسم في قوله تعالى علمهم
 ائذ ذكروا لم يشكروا
 قبل ليس ضد الجبر هنا
 مع بقائه على اسم القاعد
 وان تقدير قائم الزيدان
 في عملك وفي طاعتك
 حرف المشعر وظايف فعل
 المشعر والمشرع فيه فاعله
 راجع الى صفه الواقع
 صفة لوصف مقدر وهو
 مغلوب به وبيان ماض صرح
 والامر به فاعله وهذا كونه
 جزءا له وهو ان طابقت
 الصفات الواقعة بعد الاله
 على اجزائه لا من الجبر
 متطابقة فانها منه جبر

تاتي في يوم واحد بمجرى راجع
 معقول ما هو مفضل لما
 به من فائدة العافية في
 في الجراح الحارة او الباردة
 والذوق في المشقة
 بمنزلة من الدنيا
 انك لا تكون في حال
 وهو الصواب لو عدت
 العدم في كل البقية
 مستعمل في العالم
 صمد بها وابتدأ الاكل
 مع حرجها في الدنيا
 ما يكون في الجرح صمد
 في ذلك وهو جرح
 عند جرحه في الدنيا
 في ما يكون في
 من ذلك في الدنيا

وَأَمَّا مَبْدَأُهَا فَلِلْبَيْتِ وَأَلْفَتْهُمْ خَبْرًا وَمِنْ ثُمَّ جَاءَتْ ذِي ذَرَّةٍ وَهِيَ دَائِمَةٌ صُلْبُهَا فِي الْإِنْدَادِ مِثْلُ قَوْلِ الْخَلَّازِ فِي غِلَامِهِ هَذِهِ الْخَبْرُ نَعْمَ الْخَبْرُ الْخَبْرُ

خرج اذن هذا التركيب عن جمل المبتدأ لقوله هو الاسم المحرك وليس هذا التركيب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان بقى انتم بالتركيب
 صار كما اسم واحد لكن لا يقتضيه ولا يدخل على كل حال على ما ذهب من اجاز وقع صغدا اسم لا البنية اذا كان مضافا نحو لا غلام من اجل
 لم يبق في الدلالة لا يفتح فيه دعوى التركيب فصار درهما كما اسم واحد قوله الاسم المحرك لا يرد عليه نحو سمع بالعيدى خبر
 من ان قوله وقوله ثم سواء عليهم ان رتبهم ام لم يترتب وهم عند من قال ان رتبهم مبتدأ لثانيها بالاسم اى سمعك بالعيدى
 وسواء عليهم ان تتركه ولو قال المبتدأ الاسم المستند اليه لدخل فيه الفاعل ولو انصرف على قوله الاسم المحرك عن العوازل
 اللطيفة لدخل فيه الاسماء التي لم تترك مع ما يلحقها واحد اثنان والخبر المبتدأ الثاني بقوله مستند اليه خرج الثالثة
 قوله او انصرفه الوافعة الخ هذا هو جمل المبتدأ الثاني والحقا تكلفوا ادخال هذا ايضا في جمل المبتدأ الاول فقالوا ان خبره
 محذوف لست فاعله مسك الخبر ليس ينبغي بل لم يكن لهذا المبتدأ اصلا من خبره غير عينه في غير مسند ولو تكلفنا
 تقدير خبره لسينات اذ هو في المعية كالفعل والفعل لا خبر له من ثم لم يبق فاعله كل ما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 وهذا ايضا لا يصح ولا يوصف ولا يعرف ولا يتخير ولا يجمع الا على لغة كونه البرعيت ونحوه بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول في
 الصفة المشبهة قوله والصفة الظاهر حتى ان في اثنان الى بدل ان واقموني الزيدون فانه خبر يربط بالظاهر ما كان بارز في
 مستكن سواء كان مظهرا نحو اقام الزيدان او مضمرا كقولك ذكر الزيد بن اقلثم هما فان قولك هما فاعل مع انه ضمير قوله بعد
 التثنية الف لا يستفهام وكذا بعد هل الاستفهامية نحو اقام الزيدان وان قام الزيدان واثام الزيدون وهل حصل الزيد
 والاختصاص لكونه يوزن جوزا ووقع الصفة للظاهر على انه فاعل لما من غير اعتماد على الاستفهام او للظن نحو اقام الزيدان كما
 يخرج في قوله ان الذي في بدل ان يعمل الظرف بدل اعتمادا وبما يخرج في الزيدان محو ما قائم لكونه مفعولا قال غير ما سوف على ان
 ينقض ما لم والخبر ومثله ذلك لعل يقول ذلك لان يرد عندنا على كايحيى بابا الاستثناء وكذا قوله خطبته يومه لا
 اصيد به اى قل رجل يقول ذلك ويخطب يومه لا اصيد فيه اى يقبل ويندر هذه كلها مبتدآت لا لغايرها لما فيها من معنى
 الفعل ولا يدخل في اثنان المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفع فيلزم الصدور وبث عندنا في غير مبتدأ لا خبر له كائن لعل ما فيه
 من معنى التظليل لذي هو قريب من النفع كايحيى في باب حروف الجر نحو عندنا لا خفش والقران ثامما الزيدان وسوى الكون
 هذا الاستعمال في ظرف ايضا يخرج ظننت قائما الزيدان وكلها بعيد عن الغيا سلاق الصفة لا تقير مع فاعلها جمل كالفعل لا مع
 دخول غير مناسب الفعل عليها كخبر النفع او دخول الابدال من تقديرها فاعلها معه كاللام الموصولة واما ان وظن فلما آمن
 في شئ بل هما تظلمان لا سمية فلا يفتح تقديرهما فاعلها معا واما العاطلة المبتدأ فقال البصريون هو المبتدأ وفسره بخبر
 الاسم عن العوازل للاسناد ويكون معنى المبتدأ في المبتدأ الثاني خبر به الاسم عن العوازل للاسناد الى شئ واخرى بان
 الخبر يلامر على فلا يوثر واجيب بان العواطف كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص على عدم الشئ
 المعين يخرج ان يكون علامة لثبتي لخصوصية العواطف على هذا الخبر به الاسم للاسناد اليه في المبتدأ الاول ويجوز به الاسم لا سناد
 شئ اخوة المبتدأ الثاني ونسب الخبر في الابداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديره للاسناد اليه ولا سناده حتى
 ينضم من الاخرى بان الخبر به على فلا يوثر ثم قال المناخرون كالمنحصر والخبر الى هذا لا مبتدأ هو العامل في الخبر ايضا
 لطلبه لها على السواء ونقل الاندلس عن سيبويه ان العاطلة في الخبر هو المبتدأ ويحكم هذا عن ابي علي وابي النعمان الكسائي
 الفرع ما يشاهدان وقد قوبلنا هذا في جمل العاطل وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل
 وقال بعض الكوفيين المبتدأ الاول يرتفع بالضمير لثبته من الخبر اليه لا بشرط ان الضمير في الخبر الجاء مادي كما قوله فان طابقت مقرا بما
 الامر ان كونها مستندا ما بعد فاعلها وكونها خبرا عما بعد فاعلها فقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان يكون
 مفردة او لا فان كانت مفردة فالمستند اليه بعد ما اقام مفردا او لا مفردة المفرد ما بعد ما يحل وجب كما ذكرنا لان والصفة التي
 ما بعد ما ليس بغير مستند لا غير ما بعد فاعلها ولا يستند مفردة بل يرد من مطابقتها ما بعد فاعلها نحو اقام الزيدان واثام
 الزيدون ولا يظهر بها خبر عما بعد ما يحل ان يكون مبتدأ ما بعد فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة والعامل في المبتدأ
 الثاني خبر به عن العوازل لا سنادا الى شئ اخر وعلى ما اخبرنا في هذا العامل يرتفع هو فاعله كالمبتدأ الاول وخبره لان كون كل واحد
 منهما عاملا يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر قوله والخبر هو المحرك ودخل فيه المبتدأ الاول والثاني والاسم المعدودة قوله المستند خرج
 من المبتدأ الاول والاسماء المعدودة قوله المضاف للصفة المذكورة يخرج المبتدأ الثاني قوله واصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز
 في دار زيد وامتنع صاحبها في الدار اما كان اصل المبتدأ التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم ففصل في اللفظ
 ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه وما تقدم الحكم في الجملة الفعلية فلكونهما ملائكة المحكوم عليه فمرتبا العامل قبل المفعول اما خبر

[illegible]

محمدي
لما كان الصغر المذكور
مطابقا لغيره في العمل
في الاثر وبيان الامر
عنه
فان من الزيادة
على ما تجوز ان يكون
الامر ان يكون في
اخر الزيادة في
بكره العلامة المذكورة
الامر

والا فليكون من الافعال التي لا تصدق في ابتداء اسمها كغير خبر وانما تصدق في الخلق على المقرب يكون وتخصت ماض معروف والمستتر فاعله راجع الى النكرة وجوبه متعلق به
وما عدا الوجه وهذه الجملة مجرورة محذورة باضافة وا اليها ومثل مراد كذا بعد مبتدأ وممكن صفة وخبره والجملة في موضع خبر كونه مضافا اليها واول مبتدأ وفي الدار خبر
وامرأة عطفت على رجل وما حرف نفى ولقد مبتدأ وخبر خبره متعلق به وشبهته وامر ماض معروف والمستتر فاعله راجع الى المشرق مفعول به مضافا واتب مضاف اليه
والجملة خبره وفي الدار خبر مقدم ورجل مبتدأ وسلام مبتدأ وعليه خبره وهذه الجملة المحذورة على جملة سابقة وهي لعبد مؤمن خبر

هذا الامر المأخوذ عن العمل والشيء الامر المأخوذ عن تفاديه المحكوم عليه على الحكم لا على الفعل طارئة ولا اعتبار بالطارئ لا المظهر عليه
واما وجوب الحكم في نحو اقام الزمان مع ان كل واحد عاملة الاخر على الصحيح فلكون الصفة في ما على الفعل في العمل وقبل انما
قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محذورا الى الاسم واستغناء الاسم عنه فان ذلك الجملة المركبة منها تقييد للناقص بالكمال
وقصد وايضا لا بد ان من اول الامر انها فعلية ولو قدم الفاعل لم يتعين الفعلية من اول الامر اذا كان صيرورتها كمالا باسم خبر
قوله ومن ثم اتي من جهة كون اصل المبتدأ المنطوق به جاز في هذه المسئلة بعد ان قيل لم يجرى فيها اضماع قبل الذكر قلنا لان
اصل المبتدأ المنطوق به في يد في ذلك فالعبد اليه بعد الضمير لفظا وقبله تفاديه افعالا وضمع صاحبها في الدار في
امتناع هذا وايضا معلل بكون اصل المبتدأ المنطوق به فيكون الضمير صاحبها ارجع الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا
فيكون ضمير قبل الذكر فلا يجوز ومن جواز ضمير غلام في بدل ينبغي ان يكون هذا الاق طلب المبتدأ المحذورة طلب الفعل للمفعول
بل اشد وكان ترتيب الكلام فيضحي ان يدرك المصنف ههنا الموضع الذي يجب فيها تفاديه المبتدأ والموضع الذي يجب فيها تأخير وتم
بيان في الموضع الذي يصح تنكير المبتدأ قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخلصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك
وارجل في الدار وامرأة وما احد خبر منك وشرا من انا في الدار رجل وسلم عليك اعلان جمهور القادة على انه يجب ان يكون
المبتدأ معرفا ونكرة فيها تخلص ما قال المحكم لا نه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في
الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص اما قول المحكم ان الفاعل يخص بالحكم المنطوق عليه فوهم لا نه اذا حصل
تخصيص بالحكم فقط كان بغير الحكم غير محقق فيكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد
معرفته وقال ابن الزمان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاجز عن نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة
المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخلص المحكوم عليه بشي او لا تضابط يتصور الاختيار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفين
او نكرتين في تخلصين بشي واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد
مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل من الرجال قائما في الدار جاز ان تقول رجل قائم في الدار وان لم يتخصص
التكريم بوجهه وكذا تقول كوكب انقض الساعه قال الله نعم وجوه يومئذ ناضرة لربها ناظرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم
المخاطب بقيام زيد ان تقول قائم زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان قائم رجل في الدار ولا انكر ان يكون
المبتدأ معرفا اكثر من وقوعه نكرة لا شتبا والخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله المنطوق عليه وجوبا لا
يلتزم بصفته ثم تقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما النجاسة على ما ذهب سيبويه الى ان يكون بآ
الثاني المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو شرا من انا في الدار وامرأة الخامس ما بعد وا والحا نحو ما اراك الا شخص يضربك والسادس بعد
خبره ظرف او جار ومجرور الراجح كل ان الاستفهام نحو من عندك واحداثا ما يقع بعد حرف الاستفهام ان رجل في الدار وهل
رجل في الدار ورجل في الدار ام امرأة ورجل في الدار وامرأة الخامس ما بعد وا والحا نحو ما اراك الا شخص يضربك والسادس بعد
اما نحو ما غلام فليس عندك واما جار بدل فلا امكها السابعة الجواب عن نحو قولك رجل في جواب من عندك اي رجل جاءني لان الشوا
بالاسمية فالجواب بثلثها او بعينه ذلك لا لا يحصر ولا ضابط له كقولهم شهر من شهر وشهر من شهر وشهر من شهر وقوله امثله بجزء لا يند
وقوله نعم وجوه يومئذ ناضرة اما قول المصنف في ما النجاسة ونحو شرا من انا في الدار ان ذلك لما كانت في المعنى فاعلا والفاعل يخص
بالحكم المنطوق عليه فكذلك يخص هذا ايضا فذلك كما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا خص بغير الحكم فانت حاكم على غير المحكوم فلا
يتم قوطم اذن في تعليل كون المبتدأ معرفا ومختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص ولو كفي الاختصاص في اصل من الحكم من
الخبر بخلاف الاصل باي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تاخرا لان المختص في الصورة بين حاصل فظهر ما قلنا ان التخصيص
الحاصل بتقدم الخبر نحو في الدار رجل لا يجمع ايضا واما قوله في الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لا يتبع علم
كون احد هما في الدار فنقول لو كفي الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ المحذورة بالاي نكرة كانت اذا كان
مخصوصا عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص المبتدأ عند المخاطب على ما ذكر ولو كان يجوز التنكير في رجل في الدار ام امرأة
معرفا المتكلم بكون احد هما في الدار لزم امتناع رجل في الدار وهل رجل في الدار وامرأة لعدم لفظه ام الدار
ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم ضحي اوجهها يتخصص به المبتدأ وقوله وفيما احد خبر منك ان وجه التخصيص في
ان النكر في سياق النفي بعيد العموم فقوله احد وفيه نظر وذلك ان التخصيص ان يجعل لبعض من الجملة شيئا ليس لساير امثاله
وانت اذا قلت احد خبر منك فالقصد ان هذا الحكم وهو خبر الخير ثابت لكل فرد فلم يتخصص بعض الافراد لاجل العموم
بشيء وكيف للمحدود خصوص من العموم ان يبق اما ان ذلك لانك عيئت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت

قوله

في قوله

فذلك

الاحتمال
الحاصل عند المتكلم
مقتضى ان يكون في
سيرة النكرة ان لا يكون
معرفا في جملته كسواء
الرجل في خبره وانما يعرف
شرا من ذلك ان يكون في
المظهر في الدار غير محذورة
بما ايضا فليكن لا يند
في غير ذلك المبتدأ اسوة بالمتكلم
على وجه الاختصاص فيكون
في خبره خبره على غير ما
معرفا في الدار ان
لا يكون خبرا في الدار
في خبره خبره على غير ما
معرفا في الدار ان
لا يكون خبرا في الدار

[illegible]

نه عن جاني، طفت
تفتر المصير الذي
نفسه اغفل في الحظوظ

١٠٠

فصل اول

[illegible]

واطل على مثل من اولاك
 في الوجه واولا كان منكم
 والحبل من فضله افضل
 وله متاع غير متناه
 راجع الى الجبار واصل
 سره كسر ونه يد قاسم يعلم
 ويحمد ما مضى وجب
 قد علمت الى الجبار
 جنة فضله وعتق
 مناء الشر

[illegible]

والنكرة مفعولة على الاسم الموصول والوصف مفعولة بها متعلق بالوصف والضمير في جوابه متعلق بالوصف مثل الذي يوصف به في مستقبل مفعولة
 بالمتكبر منه مفعولة على الاسم الموصول في مستقبل مفعولة بها متعلق بالوصف والضمير في جوابه متعلق بالوصف مثل الذي يوصف به في مستقبل مفعولة
 من هذا الجملتين المبتدأ الاول وهو مفعول لشرط ولا يدخل الفاء في ذلك وكل مبتدأ مبتدأ ورجل مبتدأ اي ياتيني مثل واو في الدار عطف عليه فله درهم مبتدأ ثان
 وكذا والضمير في قوله يرجع الى مبتدأ وليت مبتدأ ولعل عطف على ما مضى متعلق بمحذوف وبعضهم فاعله مبتدأ اي فيهم يرجع الى التثنية
 وان مفعولة وبها مفعولة
 وان له والضمير في بها يرجع الى التثنية لعل

الكتبة في المزيح وكذا ما هو بمنزلة في رجوع الضمير من كذا واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ نحو هذا البصر واسود وهذا
 حاله وخامس وانما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحوها عا ورجل فانه لا بد من اواز لا في المبتدأ مفعولة فتعذر
 اي احد هما عا ولا يخرج اهل قوله وقد تضمن المبتدأ معنى الشرط فصح دخول الفاء في الخبر ذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف
 والنكرة الموصوفة فيها مثل التي ياتيني واو في الدار فله درهم وليت ولعل ما مضى بانفاق
 والحق بعضهم ان بها اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد اذ وجوبها نحو انا زيد فقام ولا يخفى الا لضرورة كقوله وانما
 القتال لا فقال لذيكم اولا فها والقول كقوله نعم وانما التي بن اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اي يقال اكفرتم ويحيى علة الا
 بالفاء في خبر مثل هذا المبتدأ في حرف الشرط ويدخل جواز في خبر مبتدأ من كور هيئنا وهو شيان احدهما الاسم الموصول اما
 يفعل او يظرف ويدخل في قولنا الموصول الاسم الموصولة اي في نحو انا زيد والاني فاحلها وارسلها اليك كون الافعال في صورة اسم
 الفاعل والمفعول لما يجيء في الاسماء الموصولة ولا اعتبار لاسم الموصول الذي يدخل في خبر الفاء ان يكون عاما او موصولة مستقبله
 كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من يضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله نعم ان الذي بن فتوا المؤمنين والمؤمنات
 الا ان لا يبين موصوفة المحكمات عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله نعم وما افاء الله على رسوله منهم
 فاو جفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبل كقوله نعم قل ان الموت الذي تفرقون منه فانه ملا فيكم اذ لا يرب كل
 موت تفرقون منه بيلغا كما اذرب موت فمن منه الشخص في الافاء ذلك النوع كقوله بالمثل بالسيف مثلا ولا فاه فوجع اخوه من الغيرة
 هذه الماهية التي تفرق منها فلا تفرق وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ هيئنا وان لم يكن موصولا لا وهو موصوف بالموصول وقد
 يقع الماضى بعد الموصول من كور وهو يجيء المستقبل لضمير معنى الشرط كقوله التي انما في فله درهم والموصول بالظرف فتعذر
 قد امكن اوة الدار فله درهم وانما وصل المبتدأ التي في خبر الفاء اوصف بالفعل والظرف فقط لكن الموصول والموصوف
 ككلمة الشرط والخبر كالجاء الذي يدخل في خبر الفاء اوصف بالفعل والظرف فقط لكن الموصول والموصوف
 كاسماء الشرط نحو من وما الشرطتين وانما جازان لا يكون مباحا في قوله نعم ان الذي بن فتوا الا انه لا يدخل في معنى الشرط وكذا
 كان حوالا الصلة لا يكون الاضلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انما لم يكن شرط في الحقيقة جازان لا يكون صريحا في الفعلية بل
 بما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والجر وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله نعم وما افاء الله وقوله ان الذي بن فتوا المؤمنين
 وكذا كان حوالا الخبر ان يبين من الفاء لكونه كالجاء من حيث انه ليس من اء الشرط حقيقة جازان تجر به منها مع فصل التبيين نحو الذي
 ياتيني له درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الا في سبب الثاني بل لا يلزم ان يكون ما بعد الفاء لازما للضمين ما قبلها كما في جميع الشرط
 والجاء في قوله قل ان الموت الذي تفرقون منه لا يلائم الافاء لان في الظرف وليس الظرف سببا للافاء وكذا في قوله نعم وما افاءكم من
 نعمته ان الله نعمكم كون النعمة منه لان مفعولها معناه فان يفرقك قول بعضهم ان الشرط سبب للجاء ويجيء تحقيقه في حرف الشرط
 انشاء الله نعم والخالي النكرة الغائبة الموصوفة بالفعل والظرف والجاء والجر ونحو كل رجل ياتيني او املك اوة الدار فله درهم
 وقد يجيء صفها ايها ما ضيا مستقبل المعنى كل نحو رجل اناك غدا فله درهم لما ذكرنا في الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل
 وان كان مضافا الى غير موصوف بنحو كل رجل فله درهم لعارضه ككلمات الشرط في الايهام وكذا اذا كان مضافا الى موصوف
 بغير التثنية المذكورة بنحو كل رجل عاقل فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر خبرا ذكرنا من المبتدأ والاضطرار
 وبما دها في جميع خبر المبتدأ نحو من يد وجد وانما وقا له خولان فانك فنانهم واكروم الحبيب خلوكم هيا وسبويه يار
 مثله يجوز ههنا خولان فانك قوله وليت ولعل ما مضى بانفاق جميع نواحي المبتدأ تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور الا
 ما نذكره وذلك لاننا قد دخلنا الفاء المشابهة للمبتدأ الكلمة الشرطية وبلغنا بها الضمير ولا يدخلها نواحي المبتدأ لان تلك النواحي
 هو ثمرة في الجملة وقد تقدم ان ما يورث في الجملة لا يدخل على جملة مصدره بل لازم الفصل والافان هذا المبتدأ لكونه غير
 العرف في الشرطية جازان لا يدخل في ثمة الجملة المناخرة معنى ظاهر وهو ان نحو قوله نعم ان الذي بن فتوا الاية والحق المالك
 بها ان المفعول في لکن من غير سماع لکن لما راى انه يجوز العطف بالرفع على اسم لکن كما يجوز على اسمان كما يجيء في
 الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجزء بعضهم ان المفعول في جواز رفع المعطوف على اسمها مجزء المكسورة على ما يجيء في النسخ
 المشبه اليتاجى ما مجزء ان المكسورة وما ككلمات الشرط الجاز ما لافا مبتدأ لا فاقدم في الشرطية فلا يدخلها شي من نواحي المبتدأ
 التي الضرورة في ضمير مع ذلك بعد ما خبره في الشان حتى لا يخرج كل ان الشرطية في الظاهر عن القصد في جملها وذلك بنحو قوله
 ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جازا وظلمة قوله والحق بعضهم ان بها اي الحق ان في التمتع من دخول القابلية
 ولعل قال المصنف اتباعا لغيره القاهر في هذا الحق سيبويه فلا يدخلها في ذلك ولعل ما مضى بانفاق لعل في لعل و ابو

عالمه
 خزان
 بسبب من لا يرد في الكلام
 من تعجب

[illegible]

وَلَكَانَ نَافِضَةً وَنَحْنُ أَنْ نَكُونُ
نَافِضَةً بِمَعْنَى مُقَبَّلَةٍ وَكَذَلِكَ عَلَيَّ
بِمَعْنَى مُكَلَّمَةٍ وَأَوَّلُهَا حَوَالَةُ
فِي الْمَوَاقِفِ وَالْأَوَّلُ عَلَيْهِمَا
نَزِيرٌ بِمَعْنَى بَدِيلٍ أَوَّلُهَا
الْأَوَّلُ نَزِيرٌ بِمَعْنَى مُقَبَّلَةٍ
بِسَبَبِهَا وَاصْدَادُهَا
أَلَى الْإِنْفِاعِ عَلَى نَبِيٍّ
صَغِيرٍ بِأَوَّلِهَا صَغِيرٌ
وَالْأَوَّلُ نَزِيرٌ بِمَعْنَى مُقَبَّلَةٍ
بِسَبَبِهَا وَاصْدَادُهَا
أَلَى الْإِنْفِاعِ عَلَى نَبِيٍّ
صَغِيرٍ بِأَوَّلِهَا صَغِيرٌ

ضرب زيد أو ألبها نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منها معطوف على المضروب في زيد قائم به أو من أحد الضام نحو ضرب زيد فلما أتت
ويقع هذا الحال فعلا أيضا خلافا للفرق نحو علي بن زيد كان ذاملا وبقي سمع الذي يدل بقول ذاك أي سمع الذي كلام من وير على حدث
المضارب وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها الحال في زيد وقاله قائم قال كاذب ما يكون
العبد من ربه وهو ساجد للحال فضله وقد وقع الفعل فيجب معها حال من كذا لئلا يترك واضع غير موقعه فيكون يجوز لكسائي
يجوزها عن الواو ولو وقع خبر المبتدأ فيقول ضرب زيد أبو قائم كفي قوله كنه فوطي في ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر
الذي كور بالواو بفتح نحو ضرب زيد المشد يد قائما وضع غير الفعلية فعلة الفعل عليه ولما ذهب عن مستوي إلى أن هذا
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل إذا المعنى ما ضرب زيد الألفا وما لم يسمع الألفا مع الاستمرار في خبر مثل هذا المبتدأ أقوال ذهب
درستوبه وابن بابشاذ لا أنه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا المعنى ضرب زيد قائما واضع بقا وهو نحو قائم الذي يدل أن عند
وذهب الكوفيون إلى أن نحو قائما حال من معول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدّر
بعد الحال وجوبا أي ضرب زيد قائما حاصل وذهب الكسائي إلى أن الخبر الذي ساد الحال مستند مصدر ومضاف
إلى صاحب الحال أي ضرب زيد قائما أي ماضية أي آياه الألفا الضرب المقيّد وكذا أكثر شرط التوقيف شرطه ملوثا
البصريون إلى أنه حال من معول المصدر ومعنى اللفظ والعامل في الحال محذوف أي ضرب زيد حاصل إذا كان قائما والدليل
على بطلان من ذهب لكونه أن كلاً من متفقون على أن معنى ضرب زيد قائما ما ضرب زيد الألفا وما وهذا
المعنى المنفرد عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصريين ولا يخفى فينا صحتي على مقدّمه وهي أن اسم الجنس الذي يقع على
القليل والكثير بلفظ الواحد إذا استعمل ولم يقسم قرينه مخصوصه ببعض ما يقع عليه فبوجه الظاهر لا تستغنى عن الجنس إذا من
استفاد كلاً من معنى التراب يابس والماء بارد أي كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله وكذا فلو قلنا مع قوطم النوم ينقص الظاهر
أن النوم ينقص الظاهر أن النوم مع الجاوس لا ينقصها لكان مناقضا للظاهر لك اللفظ وإذا قام قرينه مخصوص وهو الجاوس
فواشتر المشراب الماء لأن شراب الخمر وشراب الحليب ممنوعان فإذا قلنا أن بغير ذلك هو مصدر وهو مقيّد عند الكسائي
بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب من ضرب واقع على زيد حاصل في حال القيما
وهذا المعنى مطابق للمعنى المنفرد عليه معنى ما ضرب زيد الألفا وما عند الكوفي في الجنس عندهم مفيد بل حال المتخصص فيكون
المعنى ضرب زيد المتخصص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المنفرد عليه لا لا يتنع من حصول الضرب المقيّد بالقيام خصوص
الضرب المقيّد بالنعور إذ في وقت الخمر يابس قد يربهم من معنى النعور والمراد المنفرد عليه وبهذا يبطل من ذهب ابن درستوبه
أيضا لأنه لا حصرة في قول الضارب قائما وما يقصد منه بكونه خاصة بزيادة على ما تقدم من جهة اللفظ أنه ليس في تقديرهم
ما يستند سدا لخبر عندهم بعد الحال وليس بعد اللفظ واضع موقع الخبر قد تقدم أن الخبر لا يحدث وجوبا إلا إذا ساد مستند
لفظا وكذا نقول في قوطم أكثر شرط التوقيف ملوثا أن معناه أن شرطه ملوثا أكثر من شرطه غير ملوثا فلو قلنا فاعلم من ذهب
الكوفي أن أكثر شرط التوقيف ملوثا حاصل لم يحصل هذا المعنى المنفرد عليه إذ يجوز أن يقول هذا اللفظ أذن من شرط ملوثا عشر
مثلا وغير ملوثا عشرة ويريد بأكثر شرط التوقيف ملوثا شفع وان مثلاً أنه أكثر شرط ملوثا ويريد على من ذهب الكسائي خلاف
الحمد ومع بقاء معول ذلك عندهم منع إذا هو بتقدير أن الوصول مع الفعل والموصول لا يخالف إلا أن بقا إذا كانت
فرينه قوبه دالة عليه فلا بأس بحذف كافي كافي سبويه في باب المنعول معدن تقدير مالك وزيد مالك ومالك بئسك زيد
هذا والفرينه الدالة على تعيين الخبر أي هو حاصل عند البصريين هو الاختصاص الضرب بكونه مقيّد بالقيام لا أنه لا يمكن تعيينه
بقيّد لا بعد حصول اللفظ الاستقبال به ساد الخبر هو الحال فيشد حصل شرط وجوب حذف واصله عند ضرب زيد حاصل إذا كان
قائما وليس إذا الاستقبال به ساد الخبر هو الحال فيشد حصل شرط وجوب حذف واصله عند ضرب زيد حاصل إذا كان
ومثله كثير حذف حاصل كحذف متعلقات الظرف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فيعني إذا كان قائما ثم حذف إذا
مع شرط العامل في الحال وإقيم الحال مقام الضرب لأن في الحال معنى الظرفية إذ جائه زيد راكبا أي في وقت الركوب فالحال قائم
مقام الضرب القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر فإن قيل لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خيرا فيلزم أن
مثل هذا المنصوب أي الذي يجب بعد المصدر والمضبوط بالضوابط المدونة لا يكون إلا نكرة لم يسمع مع كثره إلا كان نكرة
كان خبر كان مجازا تغيره واسم مع ذلك مع طول الاستمرار هذا ما قيل فيه وفيه تكافؤ كثير من حذف إذا مع الجملة المضاف إليها
ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العمدل عن ظاهر معنى كان الناقصة المعنى الناقصة ذلك لأن معنى قوطم حاصل إذا كان قائما
ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظيره والتمس أو قسم هذا واقع غيرهم فإنهم الزامهم اتحاد العامل

او كذا التبعين من بين
 ايجز كذا وكذا وكذا
 الباقية كان في سنة
 الحادي عشر من
 ان يكون العلم
 ان ربه في السنة
 في العلى ايضا
 على ما مال
 لكن فيما
 ان كان في
 ربه في
 ان كان في
 ان كان في

[illegible][illegible]

في الحال وصاحبها بلا دليل له عليه ولا ضرورة لجانهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين بقوله خبره خبره زيد
 حاصلا قائلوا الحال حاصل في صاحبه خبره هو الاء او زيد فنقول حذف الكاش والحاصل العامل في الحال الكونه غاما
 بجعل الأفعال كما حذفنا في نحو زيد عندك وفي الدار شاهة الحال الطرف المحذوف في كل ما واجب لغير الحال والطرف مع العا
 كما تقدم نيبا ولعلم انه يجوز دفع الحال الشامتة الخبر عن فعل المصداق ماء المصدية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب
 ما يكون الامير قائم هذا عند الاختصاص المبرر ومنعه سبويه والاول جواز ذلك جعلت ذلك لكون اخطب مجازا فجعله
 قائما بغيره ولا يجوز مثل ذلك بعد مضاف صريح الاتي الضميمة فلا نقول خبره زيد قائم اذ لا يجازي في قول الكلم ولا مثل الخبر
 يونس المجاز يجوز ان يقد في فعل المذكور زمان مضاف الى يونس بخلاف خواكر شره السوي في خبره زيد اذ ذلك كونه
 ماء المصدية في مقام الطرف نحو قولك اذ شارق فيكون التقدير اخطب قائم ما يكون الامير قائم اي اوقات كون الامير
 قد جعلت الوقت اخطب قائما كما يقال في هاهنا وصا وليه قائم ويرجع هذا التقدير انه سمع اخطب يكون الامير يوم مجتمعة
 يوم الجمعة ايضا كونه وقوع ماء المصدية زمانا وكونه وقوع الزمان مسند اليه الفعل الواقع فيه كونه وما ليل المظني قائم ومنع المبر
 من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن بحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجازة الزجاج وهو
 لان جعلت احسن وان كان في الحقيقة زيد مصداق وذلك ايضا الى ماء المصدية قوله كل رجل مني عن الضميمة اللعة
 العا وهي ههنا كناية عن الصنعة وضابط هذا كل مبتدأ عطفا عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه ذهبان قال الكوفون
 وصنعة خبر المبتدأ لان الواو بمعنى مع فكانت قلت كل رجل مني صنعة فان صرح بمعنى لم يمتحج الى تقدير الخبر وكذا مع الواو
 التي بمعنى فلا يكون هذا المثال اذن ما اخر فيه وفيه نظرا لان الواو وان كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للطفة عن المفعول
 معناه فان كان وصيغته عطفا عن المبتدأ لم يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو لكونها خبر المبتدأ كما هو
 الشرح في نصب المفعول مع علي لا يجزى في بابه وذلك انه يقول الضب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الابد
 عام مع فلما قام الواو مقامه لم يكن ان يكون عليها لكونها في الاصل جازا فانقل الى ما بعدها فاجواب ان مع انا وقع خبر
 عن المبتدأ لا يستعمل في رفع لفظا حتى ينقل الى ما بعد بل يكون مشوبا لقطاع الطرفية مرفوعا محل القيام مقام خبر نحو
 زيد ملك كما نقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وصنعة مقرر نان وفيه اربعة اشكال اذ
 ليس في تقديرهم لفظ بيد مسند الخبر فكيف حذف جوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر مشبه فحكمه بعد المعطوف وليس بعد المعطوف
 لفظا بيد مسند الخبر لو جاز ان يقول ان المعطوف مسند الخبر المحذوف بعد لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفين في
 قولك خبره زيد قائما بغيره زيد قائما حاصل بانه ليس ههنا ما بيد مسند الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا تاخر الحال من
 محله بيد مسند الخبر ولو تكلفنا قلنا التقدير كل رجل مقرر وصنعة اي هو مقرر بضميمة وصنعة مقرر بضميمة
 كما نقول زيد قائم وعمر مقرر مقرر واقم العطف مقامه لبقى الخبر في حذف خبر المعطوف جوابا من غير سار مستد
 ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف يجري مجرى المعطوف عليه وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان هذا الخبر
 في مثله فالبلا والجهل في نهج البلاغة وانتم والساعة في قرن واحد فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال قال الكوفون
 ان ولى معطوف على مبتدأ فعل واحد هاهنا واقع على الاخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنها سواء دل على التفاعل او لا
 فالاول محذوف والبرج ميبا رها ميبا رها خبر عنها الكونه بمعنى متباديان والثاني محذوف وعمر بضمير وقرين منه
 قولنا ليرثه منين وهم والجنة من قد رهاها وانما جاز ذلك لضم خبره ههنا والبصريون يمنعون مثل هذا على
 ان يكون الفعل خبرا اذا الفعل في ذلك كالصفة ولا يق زيد وعمر نارب بالانفاق ويجوز ونها على ان يكون الفعل
 حالا لا غير زيد والبرج عندهم مثل كل رجل صنعة وبيارها حال واعلم انه قد يغني ما اضيف اليه المبتدأ عن
 المعطوف خطا بقرها الخبر كما قيل يا كلب الناقة طليحان اي الناقة ومن يركب الناقة طليحان وقولك معان زيد قويا
 اي زيد ومن يقا لك زيد قويا ن قوله وليس لا فعل كذا ضابطه كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمر
 وايم الله كما يجزى في باب القسم فان تعيينه للقسم بال على تعيين الخبر المحذوف ونماى لعمر فاقسم به وجواب القسم شا
 مسند الخبر المحذوف وفي العرف العرف بمعنى لا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخييف لكثر استعماله
 وقد يستعمل لعمر في قسم السؤال ايضا لعمر لا يفعل قد تر المصفا سيما اخر ما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر
 ظرفا متعلقا بالمتعلق العام محذوف قد امكن في الدار على ما ذكرنا قبل ويجوز ان يجزى اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه
 لان راي الدلالة على تعيين الخبر مستد شيء اخر مستد خاص لان فوجب الحذف ولعل المضاف انما ترك ذكر كون
 هذا السام مسند الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا دون ساير ما تقدم مما سد بسند الخبر ثم اعلم ان الاصل لا يستعمل في

وتتكرر الخبر كذا الاصل ان يكون الخبر عنه معلوما والخبر مجهولا والنكر مناسبه للثبوت وقد يعرف ان وينكر ان بشرط الفائدة نحو
الله اطنا وتحية خير من جواده ولا يخبر بالمعرفة عن النكر الا عند سبب هو في نحو كرمك ورايت رجلا خيرا منه ابو كذا وكذا
فان قيل الكلام موضوع لا فائدة فاذا كان الخبر معرفة فما الفائدة في ذلك الكلام فالجواب ان الفائدة في خبره ان كان

لفظان ياء المعرفة على نحونا المعروف وهذا الذي جملة الخطا لا ذات فلا يصح تعريف لفظ الخبر لان الجمول اسناد والخجل في
المبتدأ وجملة عليه لا نفس الخبر لكنه جن بالخبر كونه في الاغلب لمناسبة النكر للجمول كما ذكرنا لان الاصل كوز المسند اليه مطلقا
وكذا الاما شكة الخ لا تسند فتاها الفعلا والفعلا خاها من التوضيف والاعيان كما ذكرنا في الاصل كوز المسند اليه مطلقا

عن ابن خلدون في المقدمة

زيد اخوك هو انساب اخوة الخابط للزيد واسماده اليه لا اخوته واذا تعدد المبدأ في نحو زيد ابوعومر فما له فيه
بنته صهرها جار بنه سيد ها صديق قادم فالمبدأ الاخير من خبر خبر ما قبله بل الفصل فصل يقف قادم خبر عن سيد ها هكذا في

الى المبدأ الاول فيكون الجملة الى بعد الاول وهي مركبة من حمل جبر عن الاول ويضاف كل واحد من المبادئ الى ضمير متعلق
الى المبدأ الاول وان لم تنصف المبتدأ كل واحد منها الى ضمير واقبله فانك تأتي بالعوائد بعد خبر المبدأ الاخير فيكون آخر
العوائد الاول المبدأ وان وهكذا على الترتيب وذلك نحو هذا زيد عمر بن بك خالد قائم عند في دار ديار مصر معها فكانت تلك

[illegible]

نريد ان نجمع بذكر خالد وعلمنا ان كان كائن المبتدأ في اكثر قوله خبر ان واخواتها هو المبتدأ بعد ونقول هذا الخبر على ما هو في جملته
الحروف نحو ان هذا قائم وامر كامر خبر المبتدأ الا انه قد يها اذا كان ظرفا اعلم انه لما كان من جهة ان الاصل في رفع الاسماء
الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعى ان كل من روع ومنصوب غيرهما فيا مشبهان بهما من وجه كما في ان المبتدأ

يشبه لكونه عاملا في ان واخوانه مثابها للفعل المتعذر الا انه قد مضى عليه فرفعته عن فعله فرفعته عن فعله فرفعته عن فعله
لا التبرير لشيء خبر ان المشبه للفاعل وامم ما الحجازية مثابها اسم ليس الذي هو فاعل وقد تبين بهذا وجه مشابهته
اسم ان واسم لا التبرير وخبر ما الحجازية المفعول وكذا تقول ان الحجاز والتميز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول كونه

فصلان وامام قال وهو الحق ان الرفع علامة العدم فاعلمه كانت اولاً والنصب علامة الفضل مفعول كانت اولاً فلما يحتاج
الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل يلجأ في نصب بعض العدم وهي اسم ان واخواتها واسم لا النبتية وخبر كان واخواتها وخبر ما
البحر ان في التشبيه بالافضل فنقول ان وان اخواتها لما ضاع الفعل المتعدي كان محذوفاً بها علمت رفعاً ونصباً مثله ولم يقدم الرفع

التعجب كما قدم في ما الحجازية لا تنعني ما ومعنى الفعل الذي جعل عمله على شيء واحد فكان ترتب معمولها كترتيب معمول ليس في
نقد المرفوع على المنصوب تطبقا للفظ والمعنى وأما ان فلا يشي بمعنى الفعل المتعجب على التوايل معناه تشبیه معناه من وجه وكذا
لظهور الفعل والمشابهة تتركب من ما بها فاعطى على الفعل ما زعموا ان تعجب في معنى قوله لا تعجب على الرفع عند

انكوفيتين ان خبرك واخواتها وكذا خبرك لا التيمر مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالاحرف لضعفها من علمين ومن هب
البصريين اول لان اقضائها الجزئين على المسو لا رى ان تعيل فيها ولا مستباح مشايعة قوتية بالفعل المنعدي قوله بعد دخول
هذه الحروف في خبر المبتدأ او كما ما كان اصال ذلك سكت هذه الحروف في خبر المبتدأ في قوله تعالى

ان اول جلا حسنا غلام منى الدار وسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بنحوها وكذا برز على حد خبر لا البرز بنحوه لا رجل حسنا غلامه
الدار وكذا برز على حد اسمها ولا المشبهين باليس نحو ما يرد الظرف غلام منى الدار فان غلاما وسند اليه مع انه ليس باسم
وكان يدعى به السند الى الدار وقيل له الدار وقيل له الدار وقيل له الدار وقيل له الدار وقيل له الدار وقيل له الدار وقيل له الدار

للمصنف المذكور ولناجيب البند وقال ههنا السند بعد دخولنا الذي كان في الأصل خبر البند وفي اسم ما هو السند
التي كانت في الأصل مبتدأ السلم من اعتراض قوله واما ما جاء في شاة كما مر خبر البند اي في انشاء من كونه مقدر او جملة وفي احكام

من لونه محمداً وشعباً ومحمداً وفاً وعبراً لك وفيه شرف من أراد أن يجد في الدنيا والآخرة ما لا يحصى من
الآثار فليطلبها في قبضته فانه لا يكون في قبضته على اسم ان وقد جاء تقديم الخبر على المبتدأ وانما جاء ذلك
لان

مستتر فی الحال و کلمات در بر
در اتحاد علم و ادب و علم و ادب
و ادب و علم و ادب و علم و ادب

لا يرفع حرف فروع على الفعل في العمل كما ينبغي بابه ظاهره ان يكون عملها فرعيا ايضاً والعمل الفرعي للفعل ان يرفع حرف فروع على
 المرفوع والاصح ان يرفع حرف فروع على المرفوع على المرفوع كما عرفنا في باب الفاعل عند قوله ولا اصل ان يرفع فعله فلما اعملت العمل الفرعي
 لفرعيتها فلم يرفع حرف فروع في معولها بل في فاعلها على القول كما تقرر في معول الفعل لرفعها عن رتبة الفعل وقد عرفت خبرها
 خبر المبتدأ في غير ما ذكرناه من ذلك ان خبرها لا يكون مرفوعاً مستقلاً ما لم يوصف بالكلام كما ينبغي في قسم الحروف قوله الا ان يكون حرفاً
 استثناء من قوله في تقديره ان كان كذلك كما انما يكون مستغنى عن الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفى اي ليس امره كما
 خبر المبتدأ في تقديره الا اذا كان ظرفاً فان حكمه ان كان في جواب النفي ان كان الاسم معرفة نحو قوله نعم اقول انما اياهم وفي قوله
 اذا كان الاسم نكرة نحو ان من الدنيا سرور وذلك لتوسيع في الظرف ما لا يوسع في غيرها لان كل شئ من المحدثات فلا بد ان يكون
 في زمان او مكان فصار مع كل شئ كثر منه ولم يكن اجنبياً منه فدخل حيث لا يدرك الا جنبى واجرم الجار مع المجرى بجره ككثرة
 في الكلام مثله واخيراً جازم الفعل او معناه ولما سببه له ان الظرف في الحقيقة جار مجرور لكونه بمعنى شئ قوله خبر لا الذي لفظ
 الجرس هو المستند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظرف فيها ويجوز ان يكون مبتدأ في وجه مشابهاً له للفاعل مثلاً بضمه
 خبر ان المشابيه للفاعل فهو مشبه بالمتبوع وجه مشابهاً له لا ان لا اللفظ في النفي لكونها لفظ الجرس كما ان اللفظ
 في الاثبات وقبل حمل عليها حمل النفيض على النفيض وان تقاع خبر لا بها ان لم يكن اسماً مبتدأ عند جميع النجاة وان كان اسماً
 مبتدأ نحو لا رجل ظرف قال سيبويه ان تقاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل فروع المحل لا بابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الثاني
 كان معرباً بسببها مبتدأ وصار نحوها عليه سبباً منه مع قربها منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستعمل بسببها اعراضاً في
 على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره فروع بل كان اسماً المنصوب بها قال المصنف ليس قبل النجاة لا ارتفاع خبر لا نحو
 لا رجل ظرف بحسب لا نه في الظاهرة لا سم ولا المثال ينبغي ان يكون ظاهراً فيها يمثل له ويستقيم اذا كان فيه احتمال مما مثل
 له واحتمال غيره على التسوية واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثاله ان كان لا خبر لا يحذف كثيراً فظرف في محل
 ظرف اظهر في الصفة وقال في مثالنا لا يحمل ظرف الا ان الخبر لان المضاف المنفصل لا لا يوصف الا بمنصوب هذا هو الكلام في ذلك
 ذهب اليه من مناع وصف المضاف المنفصل بالانفصال بل بالانفصال من جملة من النجاة وقد خولفوا فيه وجوز رفعه على المحل وذلك
 لان هذه مشبهة بان ولا يجوز في نواحي اسم ان وان كان معرباً على المحل فكذلك في نواحي اسم لا معرباً كان او مبتدأ ولا يجوز
 ان يفسر قوابل لان في هذا الباب بان ان لا ينزل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدأ بان على حاله في ان
 المحل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان يقدركا لعدم ويجعل الاسم بعد كالمبتدأ به كما
 فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز المحل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسماً مبتدأ لا نه اذا كان معرباً فالمحل
 على التعريب لانه اي نصب الرفع البعيد الذي كان اعترافاً لكونه صلاتي هذا الاسم مع مشابهاً لان اللفظ لا يبدأ
 معها كالبان في اما اذا كان مبتدأ نصب بعد كونه لان النصب في معصاً بسبب البان فحذف انصار نصب تابعه حمل على فتحه
 المشابهة للنصب لغيره ضد بل وذلك من والها مسانداً بالرفع تابعه حمل على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما
 بعيد قوله ظرف فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر لا معنى له ان علقناه بالخبر ان يكون المعنى ليس له ولم وجل ظاهره
 في التدارك وهذا معنى صحيح ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون ظرف صفة لغلام رجل ظرف ولو قال لا غلام
 رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقاً بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرف قال لا بد له
 لا ادري من اين نقله ولعله فاسد قال والحق ان تميم يحان فونه وجوبا اذا كانت جواباً او قامت قرينة غير الشك والاشكال
 عليه واذا لم يثبت فلا يجوز حذرها سا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجابا لا يتان به فعله هذا القول
 يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم
 قوله اسم ما ولا المشبهة بن بل ليس هو المستند اليه بعد دخولها نحو ما ان بدت قائماً ولا رجل افضل منك وهو لا شاذ اسم
 ما وخبرها قد يكونان معرفتين واحدهما نحو ما ان بدت قائماً وما ان بدت هو الظرف واقدا الجملة الاسمية التي دخلها لا فاطان
 يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرار لا نحو لا بد فيها ولا يجرى ويكون حواها نكرتين نحو لا رجل قائم قوله وهو لا شاذ اي
 عمل ليس في لا شاذ فالواحي في الشعر فقط نحو قوله من صدر عن بنيها فانما يقيس لا براح والظاهر ان لا يعمل لا عمل ليس لا
 شاذ او لا قياساً ولا يوجد في شئ من كلامهم خبر لا منصوب بالخبر ما وليس في نحو لا براح ولا مستصريح الا انه ان يقال
 هي التي نحو لا اله الا الله اي لا البشر في الا انه يجوز ان تحمل مكررة نحو لا محول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها
 وبينها ومع المعرفة ويشد في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما ينبغي في المنصوبات عند ذكر اسمها والظن

جزمه لفظي الخبر هو المستند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظرف فيها ويجوز ان يكون مبتدأ في وجه مشابهاً له للفاعل مثلاً بضمه
 ولا يمكن فيه فعل ما لم يسم بغيره بل لا وكثيراً منصوب على انه مفعول في الظرف ومصدر مقدر في خبر لا ما انما كثيرا او عندنا كثيرا وهو مبتدأ مستثنى من خبرها
 اليه ولا يثبتون جملة ضابطة خبره واسم مبتدأ مستثنى اليه ولا عطف عليها والمشبّه بن بل ليس متعلق به وهو مبتدأ ما بدت اي سره ولا والمستند خبره واللفظ هو
 ما لم يسم بغيره بعد ظن من مضى ودخل مضى اليه وهو ما بدت اي ما انما كثيرا او عندنا كثيرا وهو قوله هو المستند اليه جملة مبتدأ ولذا نزل
 العاطف بينهما مثل لا غلام رجل ظرف فيها ويجوز ان يكون مبتدأ في وجه مشابهاً له للفاعل مثلاً بضمه
 وعادة بن مفعول من نه
 اي سرته انما خبره الجملي
 مستثناه بان نه في خبرها
 معول ليس مع جزم الخبر
 مستثنى من قوله في تقديره ان كان كذلك كما انما يكون مستغنى عن الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفى اي ليس امره كما
 خبر المبتدأ في تقديره الا اذا كان ظرفاً فان حكمه ان كان في جواب النفي ان كان الاسم معرفة نحو قوله نعم اقول انما اياهم وفي قوله
 اذا كان الاسم نكرة نحو ان من الدنيا سرور وذلك لتوسيع في الظرف ما لا يوسع في غيرها لان كل شئ من المحدثات فلا بد ان يكون
 في زمان او مكان فصار مع كل شئ كثر منه ولم يكن اجنبياً منه فدخل حيث لا يدرك الا جنبى واجرم الجار مع المجرى بجره ككثرة
 في الكلام مثله واخيراً جازم الفعل او معناه ولما سببه له ان الظرف في الحقيقة جار مجرور لكونه بمعنى شئ قوله خبر لا الذي لفظ
 الجرس هو المستند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظرف فيها ويجوز ان يكون مبتدأ في وجه مشابهاً له للفاعل مثلاً بضمه
 خبر ان المشابيه للفاعل فهو مشبه بالمتبوع وجه مشابهاً له لا ان لا اللفظ في النفي لكونها لفظ الجرس كما ان اللفظ
 في الاثبات وقبل حمل عليها حمل النفيض على النفيض وان تقاع خبر لا بها ان لم يكن اسماً مبتدأ عند جميع النجاة وان كان اسماً
 مبتدأ نحو لا رجل ظرف قال سيبويه ان تقاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل فروع المحل لا بابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الثاني
 كان معرباً بسببها مبتدأ وصار نحوها عليه سبباً منه مع قربها منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستعمل بسببها اعراضاً في
 على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره فروع بل كان اسماً المنصوب بها قال المصنف ليس قبل النجاة لا ارتفاع خبر لا نحو
 لا رجل ظرف بحسب لا نه في الظاهرة لا سم ولا المثال ينبغي ان يكون ظاهراً فيها يمثل له ويستقيم اذا كان فيه احتمال مما مثل
 له واحتمال غيره على التسوية واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثاله ان كان لا خبر لا يحذف كثيراً فظرف في محل
 ظرف اظهر في الصفة وقال في مثالنا لا يحمل ظرف الا ان الخبر لان المضاف المنفصل لا لا يوصف الا بمنصوب هذا هو الكلام في ذلك
 ذهب اليه من مناع وصف المضاف المنفصل بالانفصال بل بالانفصال من جملة من النجاة وقد خولفوا فيه وجوز رفعه على المحل وذلك
 لان هذه مشبهة بان ولا يجوز في نواحي اسم ان وان كان معرباً على المحل فكذلك في نواحي اسم لا معرباً كان او مبتدأ ولا يجوز
 ان يفسر قوابل لان في هذا الباب بان ان لا ينزل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدأ بان على حاله في ان
 المحل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان يقدركا لعدم ويجعل الاسم بعد كالمبتدأ به كما
 فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز المحل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسماً مبتدأ لا نه اذا كان معرباً فالمحل
 على التعريب لانه اي نصب الرفع البعيد الذي كان اعترافاً لكونه صلاتي هذا الاسم مع مشابهاً لان اللفظ لا يبدأ
 معها كالبان في اما اذا كان مبتدأ نصب بعد كونه لان النصب في معصاً بسبب البان فحذف انصار نصب تابعه حمل على فتحه
 المشابهة للنصب لغيره ضد بل وذلك من والها مسانداً بالرفع تابعه حمل على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما
 بعيد قوله ظرف فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر لا معنى له ان علقناه بالخبر ان يكون المعنى ليس له ولم وجل ظاهره
 في التدارك وهذا معنى صحيح ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون ظرف صفة لغلام رجل ظرف ولو قال لا غلام
 رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقاً بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرف قال لا بد له
 لا ادري من اين نقله ولعله فاسد قال والحق ان تميم يحان فونه وجوبا اذا كانت جواباً او قامت قرينة غير الشك والاشكال
 عليه واذا لم يثبت فلا يجوز حذرها سا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجابا لا يتان به فعله هذا القول
 يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم
 قوله اسم ما ولا المشبهة بن بل ليس هو المستند اليه بعد دخولها نحو ما ان بدت قائماً ولا رجل افضل منك وهو لا شاذ اسم
 ما وخبرها قد يكونان معرفتين واحدهما نحو ما ان بدت قائماً وما ان بدت هو الظرف واقدا الجملة الاسمية التي دخلها لا فاطان
 يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرار لا نحو لا بد فيها ولا يجرى ويكون حواها نكرتين نحو لا رجل قائم قوله وهو لا شاذ اي
 عمل ليس في لا شاذ فالواحي في الشعر فقط نحو قوله من صدر عن بنيها فانما يقيس لا براح والظاهر ان لا يعمل لا عمل ليس لا
 شاذ او لا قياساً ولا يوجد في شئ من كلامهم خبر لا منصوب بالخبر ما وليس في نحو لا براح ولا مستصريح الا انه ان يقال
 هي التي نحو لا اله الا الله اي لا البشر في الا انه يجوز ان تحمل مكررة نحو لا محول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها
 وبينها ومع المعرفة ويشد في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما ينبغي في المنصوبات عند ذكر اسمها والظن

تعل

منصوبات هو والاشتمال هو علم المفعول كقوله المفعول المطلق مثل قوله المفعول انباء بغيره هو وينبأ وعايد الى المنصوبات انهم خبر منصبا وما هو صول او فعله صلما الى
المتصل به مفعول وعايد ما را فاعل فاعله مضان ان فعله ومن كود بالرفع ضمير الفعل به معناه في محل انصبته انما هو من غير منصرف عن كود اي على كونه الفاعل
معين لان الاسم

[illegible]

و آخر من عليه
 بن صاحب بر مانی و خرد و کلان و مدینه
 قس الامام فضل و اعلیٰ و اعلیٰ
 الامام فضل و اعلیٰ و اعلیٰ
 مدینه و اعلیٰ و اعلیٰ و اعلیٰ

فان قيل
ضع هذا الكتاب في
الكتاب الذي هو
في الفقه
بأنه من كتاب
الفقه
على ما ذكره
المؤلف

[illegible]

مقدمة وقبلها النصيب
كالمشا والذ كوني من ههنا
ولهذه المشا كالما في
مقام الفعل كالما في
من حيث لم ينسج
قبها الكما اليكسما
افضلها اذ لو قامت
لم تغد قبلها وان لم
فبانصا بها هو في
مقل قبلها في
عن فاقا بها معا
ويجوز في بعض
ينسج الا نسج
يكون مصدر او
فيكون مصدر او
فيكون مصدر او
فيكون مصدر او

الفعل لنا بالفعل
 المطلقا ما الوضع
 الذي هو بالفعل
 المطلقا كونه
 بعد في داخل اسم
 لا يكون بالفعل
 قبل اسم - الذي اسم

جازان يكون بهاء الموضع
 ولذا ذكرنا ما عطفه على
 جازان يكون ما وقع مبتدأ
 بدلاً من مواضع بدله وهي
 البعض لأن ما عطفه عن
 مواضع انفع للموضع
 ومنه ما المبتدأ ما وقع
 ما ضم المضاف
 والمستكن فعلى ما عطف
 أو المفعول المطلق كما
 ما عطف المفعول ما وقع
 وعند الجملة عطف
 على قوله وقع مبتدأ مثلاً
 غير ذكره وما عطف عن
 أنت مبتدأ وما عطف
 استثناء وسر المفعول
 مطلق وما عطف
 هو خبر وتقدم
 ما أنت إلا مبتدأ
 متعلق بالخبر ما عطف
 حرف جاء للمصدر
 مبتدأ ما عطف
 مفعول مطلق وما عطف
 مقدر وتقدم
 إنما أنت نبيه سر
 ن به مبتدأ وسر
 مطلق وسر ما عطف
 ناصب فعل مقدر
 مبتدأ ما عطف

طريقه

وسمها ما وقع تفصيلها منها ما وقع شتبا في الاعراب جازان يكون تفصيلها مطلقا لا لاجل تفصيل ولا شرا مضافا الى مضاف وهو مضاف الى جملته وتقدم شتبا
لها متعلق بتفصيلها ومثل ترجمته وشدة الامر مخاطب مستند الى ضمير ما ورد في الواق مفعول في تامة كقولك يلبس الحبر ومثله مطلقا وناسبه ومقدور وهو
وبعد ظرف مبني على الضمة تامة حرف عطف وفاء ومفعول مطلق ايضا وعمله مضمرة وهو يقدرون وهذا الجملة لقلة عطف على الجملة المقيدة وفيها ما وقع للتشبيه
متعلق به وعلما جازا حال المصدر في حال كون المصدر لا على الحدث وبعد وقع مضافا الى جملة ومثله نفسا وعلى اسم متعلق بها وبعثا نفسا نفسا الاسم الضمير في مضاف الى

الى المفعول المطلق
صاحبه عطف على اسم
الضمير وجازا الى الاسم
مثل ترجمته وشدة
فعل في مفعول
به بواسطه البناء فاذا ذكرنا
وله صوت ضمير شتبا في المصدر
في به وارجع الى به
صوت مفعول في مفعول
مطلق ناسبه مقدر وهو
بشدة وجازا مضافا اليه
الجملة ناعق مرفوع به مضافا
اليها ناعق بالرفع على
وصوتها السكتي مثل صوت
صوت طرفة لونه

الا فليبا وانما انت سير وزيد سير اسير والمثون تفريرا تفريرا وكذا ان دخل على المبتدأ نواسخ نحو ان يلبس اسير اسير ويحذف
ان يكون نحو ما كان زيد الاسير من هذا او ما وجب حذف الفعل في المفعول في مثل هذا الحبر والتكرير وصف الحقي
بدوام حصول الفعل منه ولو وصله ووضع الفعل على الحدث والنجس وان كان يتصل المضارع في بعض المواضع للدوام
نحو قولك زيد يلبس على زيد ويؤمن الخائف واقفه يقبض ويحيط وذلك ان لم يشا به من اسم الفاعل الذي لا دلالة له فيه
وضعا على الزمان فلما كان المراد التخصيص على الدوام والزم له في حيز العاطل صلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على الحدث
او اسم فاعل وهو مع الفعل كالفعل لما يشابهه اياه فصار العمل لازم الحذف وان زاد زيادة المبالغة جعل المصدر نفسه خبر
عنه نحو زيد سير سير ما زيد الاسير كما ذكرنا في المبتدأ في قولها فانما هي اقبال وادبار فيمنع ان عن تكرار معنى الحدث في اصل العمل
صحيح الفعل وعدم الفصل المطلق الدال عليه ومثل هذا المعنى في زيادة المبالغة في الدوام وضوا بعض المصادر والمنصوبة
اليه فان سنان فاعلا او مفعولا في الاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل به ما تعبه في الدوام وقال يجب لذلك قضية
ان فاعله في تلك القضية اعجب قال سيبويه معناه بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبح قال حدثه وشتا عليه ومثله
على ذلك وويل لك قوله مثبتا بعد نفي انما شرطها لا انه لو كان منفي ان نحو ما يلبس اسير ولم يكن بعد نفي نحو زيد سير لم يكن فيه معنى
الحصر المقتضى للدوام فلم يجب حذف الفعل في اقصاه هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة ليقول
وغيره في النفي على الاسم المذكور شرطه وذلك لا يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الاسير وما وجد ذلك الاسير البرهان يكون
ان تصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون كونه خبرا لفاعلين بجازا فالشرط ان ما ذكرنا انما يكون ناصبه خبرا عن شئ
لا يكون هو المصدر خبرا عند الايجاز قوله لو معنى نفي يلبس برهاني انما من معنى الحبر فوا انما يلبس اسير واعلم ان هذا المصدر
الذي بعد الاو معناه ما قد يكون منكرا كما ذكرنا ومفعلا اما بالاضافة نحو ما زيد الاسير ليريد او باللام نحو ما يلبس الاسير
كذا يجر مكررا نحو ما يلبس الاسير اسير قالوا في حذف الفعل او يجب لقيام الاول مقامه قوله او وقع مكررا فيه نوع اخلال لان
مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عند حيزه عليه نحو قوله ثم دكت الارض كاد كاد ولا يعطى لفظ هذه الفايده الا في
قوله ومنها ما وقع تفصيلها لا في مضمون جملة متطابقة نحو قوله ثم دكت الارض في فاما ما قلنا به في مضمون الجملة
مصدرها مضافا الى الفاعل او المفعول مضمون شدة والوفا في معنى ما في ذلك المضمون فايد تدر ومقصوده وفرضه المطالب
منه وسماه اثر لان الغرض من الشئ بعد حصول ذلك الشئ كما لا تزل الذي يكون بعد الموت ويعني بتفصيل ذلك الغرض بين
انواعه المحتملة واعلم ان ضابط هذا القسم ان يذكروا جملة طلبية او خبرية تضمن مصدرا يطلب منه فوايد وعراض واذا ذكرت
تلك الفوايد والعراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقا عقيب تلك الجملة وجب حذف الفاعل وذلك في
تلك الاعراض تحصل من فاعل المصدر والمضمون فيجب ان يقوم ما تضمنه تلك المصدر في الجملة المتقدمة مقام ما تضمنه تلك
الاعراض في افعالها الناصبة لها فاصح ذلك وتكرير تلك الفوايد استغنى عن تكرارها قبلها فالقيام مقام المصدر
الذي هي اعراضه مقام متضمناتها فوجب حذف فعلها قوله ثم دكت الارض في جملة تضمن شدة الوفاق والمطوب من شدة
الوفاق اما قبل او مستقاني او من او ذاك فلهذا فصل الله هذا المطوب بقوله فاما ما قلنا به في قوله في الخبز وزيد
يكتب فقره في دعاء وبعاء وعمر وشدة طعاما ما يبعاء او ما اكله ونحو ذلك قوله ومنها ما وقع التشبيه على جازا

متشابهة على اسم بعاء وصاحبه مثل مرث بن زيد فاذله صوت حار صوت حار صوت حار صوت حار صوت حار
فايد تشبيهه اذ الفاعل مثل صوت حار قوله بعد جملة في مفعول صوت وهذا الجملة مشبهة على اسم بعاء هذا المصدر
المنصوب وهو المبتدأ المرفوع وهو مشبهة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي تمام به ذلك الحدث وهو الضمير المحرر
باللام في مسئلتنا وكان ينبغي ان يغمى اليه شرط اخر وهو ان يكون معنى الاسم المضمون الجملة التي هو بعاء المصدر
المنصوب عارضا لصاحبه غير لان حقه يخرج نحو قولهم له علم الفقهنا وله هدى الصلحاء فان الثاني ان يكون
مرفوعا لا غير لان الجملة المنقولة لا تدل ان على معنى الفعل اعني الحدث واكثر الخفاء على ان هذا المصدر منصوب بفعل
مقدرا بين الجملة المنقولة وبين المصدر تدل عليه الجملة المنقولة لا دلالة لها في معنيته عنه فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت
يصونه صوت حار اي صوت حار فاقم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطا وكلم كلاما وظاهر كلامه في ان المصدر
منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدرا قال وانما انصبك نك مرث بن زيد في حال منصوب ومعالجته يعني ان هذا الجملة الا
بمعنى الفعل والفاعل فهي بعاء بصوت لا تهاذل على المصدر والحدث على ما قام به ذلك المصدر وقد اذن بالجملة ما دل
على زمان المصدر والحدث اي الحال الماضية وهو لفظ مرث في مسئلتنا فالجواب كالفعل والفاعل وهذا وجهه في

الصوت مرث
وزيد الخبي يسمونها
وكذا يسمونها

منذ ان عرفناهم خبرناهم حقاً

منصوب بعمل مقدر

عند الكلام حقا وتخيلا

ما قبله غير مستوفى
منه والحمد لله رب العالمين

وہی ہے جس نے

الربيع ١٩٩١

الحق في الحق وفيه لذة
بسم الله الرحمن الرحيم

امی بجالانم سرور
اور سرور اولی نامت بجا اور

مفتی محمد امجد علی صاحب

اور
لہذا وہاں سے

ای روہ الیٰ انونی کریم

في المراء السبعين

مہرۃ الوقت سے افکار

و لا اصل من اصل صمدی و صمدی

والله اعلم بالصواب

حکیم علی محمد سمیعی

من جهة طلبة العلم
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

التي
فصل في بيان

الجملة
الجملة
الجملة
الجملة

في كلامه كذا لا يمتثل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد لانه يحتمل الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد في
في الحقيقة فهو كذا لنفسه ولا فليس يؤكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا فكره انما
يؤكد نفسه ويؤكد كونه مؤكدا لنفسه على التفصيل ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لا غير اما صريح القول او ما هو معنى
القول قال الله تعالى ذلك على يد من يريد قول الحق وقولهم هذا القول لا قولنا اي هذا هو القول الحق لا قول مثل قولك ان
قوله هذا زيد غير ما نقول ما فيه مصدر ربي اي قول غير قولك ومعنى هذا زيد كقوله انا ابو اليقزم اي هذا هو ذلك المشهور
الممدوح لا كما تقول في حق من صدق ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قول حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل
كذا قول ابطال اذا لا تبغضه على كل حال من الدهر جدا غير قول النيران اي قول جدا وكذا قولك لا فعله البتة
قطعت بالفعل وجزئت به قطعة واحدة والمعنى ان ليس فيه تردد وبحيث اجزم به ثم يبدو في ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعنا
او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يتبدل بها النظر وكذا قولهم افعلوا البتة اي جزم بان تفعلوه قطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول
المقطوع به وكان الالم فيها في الاصل للمعنى اي لقطعنا المعالوفة في الاثر رد فنقول ان هذا في مثل هذا المصدر
ان يجعل الجملة المنقولة مفعولا به الفاعل وهذا المصدر مفعولا مطلقا بيان النوع فالقول الناصب مدلول المنقول
لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهو مقولة فجميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخيرة قول صادقا حقا مطابقا لما راجع وهذا
الغرض بل على ان الجملة السابقة نضاب حيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يد
الا على الصدق وانما الكذب فليس مدلول اللفظ بل هو نفي مدلوله واما قولهم ان الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مدلولهم
ان الكذب مدلول لفظ الخبر كصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ
قابلا وكذا ما يحكي بعد الامر انتهى من المؤكد لغيره كالبتة لان حليته لا تنقض لان الامر ما طبع بطبع الفعل والمتاخر
بطلب تركه واما قولهم اجدك لا تفعل قال اجدك لا تفعل ان كان لا يستعمل الامع فليس مؤكدا للفعل المذكور بعد
قوله بعضهم اذ لو أكد قوله كما قوله لا تفعل ان كان كان مؤكدا لضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل فيكون مخورج
القهقري لان عدم الفضا يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالتفريع المحتمل للقهقري وغيره فان قلت جازع
عدم قضا المخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون من لا يكون مؤكدا للجملة لا المفرد ان قلت عدم الفضا هو المحتمل
للجد والخبر سواء اسندته الى المخاطبين او غيرهما ويعارض بخور بدرج القهقري في هذا المثال بان الرجوع الى
الرجوع المطلق ثبت ان جازع كصحة الضمون المفرد ونحو انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذ أكد معنى القول الذي هو مضمون الجملة
الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يقدر اجدك كما قول لا تفعل كما قد رتب في ابطال قول اتبعناه على كل حال جدا لفساد
المعنى فصب اجدك اذن بطرح البناء والمعنى اجدك كما قال الامم مع مثله قوله احقايه ابناء سلم بن جندل يصدركم
اي اى وسط الجحاش اى في حق ومعنى حقا وجدك متفاران او تقول انصابه على الحال كما فعلت جندك على الخلافة في نفسه
والعامل في اجدك الفعل الذي بعده اذ لم يكن مصدرا بل لان لما صدر الكلام ويجوز ان يقال هو بقدر ما يجازي جازع
به من ان ينزل عن الجذبة وهو لا تنقض ان يكون اذن ما يجب حذف فعله الضابط اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بها
قد منا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان يكون مدلولها الجملة المنقولة لا يحتمل من حيث اللفظ سواء كان في المؤكدة
لنفسها او بقوى ذلك لا ينبغي ان يكون لك ان تقول زيد قائم غير حقا وهو عبد الله قول باطل لان اللفظ السابق لا يدل عليه
فظهر ان قولهم في نحو زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر مؤكدا لغيره كقافي قولك زيد قائم حقا ليس بشئ اذ ليس قولك زيد
قائم الا على ظن المخاطب نضابا بنوع التحاق كقولك اجدك او على المصدر كقوله غير مؤكدا ولا يجوز اظهار ناصبه
مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قبل مثل هذا المصدر مؤكدا لغيره مع ان اللفظ السابق وال عليه نضابا انما يؤكد
مثل هذا ما توكيد لا اقوم المخاطب ثبوت نفي الجملة السابقة نفس الامر طلب ذهني كذب مدلولها فكانت كذا شبا
القرص معنى لفظا محتملا لذلك المعنى والنفي غير المحتمل فلذلك قبل مؤكدا لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يد كمثل هذا
الغرض فيستعمل توكيد لنفسه وهذا علة المناخير وسيبويه يسمي التاكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التوكيد
العام المضمم معنى التوكيد لغيره اي التوكيد لا يقع لغيره وليس بشئ لان في مقابلة التوكيد لنفسه ينبغي ان يكون الغير مؤكدا
كالنفس اتما وجب حذف الفعل الناصب التوكيد لنفسه ولا يكون الجملتين كالتاثيرين عن الناصب من حيث الالة
عليه وقا ثم ثبت مقامه من قبل المصدر فلا يجوز تقديم المصدر على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قل ان حاج ولا يمنع
الوسط مخور يد حقا اخوك وانما لا اري ناسبا بار تكاب كون الجملتين بانفسهما عاظتين في المصدرين لا قادهما معنى الفعل

معاداة بعد سعادته
بعض المشرق والمغرب
فمن متعلق بواضحة
سريع إلى الألف واللام
لازم معنى الذي وحسن
وتقديره وفنري
على علم المقول الذي
نقص من الفعل وهو
كان وما هو متعلق
عريف وعلم متعلق
والصريح ملتبس
وتعلل فاحله متعلق
مضاهي وهو ملتبس
عاده وهو ملتبس
الاناء وهو متعلق
الاولى متعلق
على الموصلة التي
كلام وعلى الفعل
فولده فعله المتعلق
ومثل مرة كمره
فعل وفعل وند
يرى أعطيت
شأنه عربيت
مفعول ثان
ولا اغتدوا
واغتدبت ولا اغتد
للقطاعى ولا اغتد
صارت
عليه
نحو
رسالة اليندو
المصدر الالست
سلمه الخلد
فكهم وجز
انام يس
مار غمر

جنتیہ علیہ السلام
مغیرتہ ایہی علیہ السلام
بہ نعتیہ علیہ السلام

عن

وتدركهم ويقدم مضارع معروف واسم مفعول فاعله ما بدأ به المفعول ثم على الفعل متعلق به

مثبتا فيقولنا اسم مفعول غير مقيّد مصوغ من عامله يخرج جميع المفعولات ما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت
ضربا واحدا ثم في بيان كان مفعولا للشك في المثالين الا انه لا يفي في الاول ان ضربا مفعول ويجوز في الثاني ان يحد
واما سائر المضاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيّد بحرف الجر كما في في سطر اليوم فرحنا وجئت وزيدا اكراما
لك ان اليوم مسير فيه وكذا في سطر زيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في نحو قولك ضربت بنيدا وقتل بنيدا فزيد
منزول به ومقوم اليه وزيدا في ضرب بنيدا وجئت بنيدا ما لا ركبت زيدا طعاما وبقيت زيدا شرا ومثاله المحو
بالمفعول به بحرف الجر لا في مقرر من منه وعجى اليه وبيع منه ويكل له ويغسله وقولنا المثبت والمجمل مثبتا ليعم زيدا
في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال القلوب في الحقيقة لا يتعلّق الا الى مفعول واحد وهو محمول على الجزأ الثاني مضافا الى
الاول فالعلوم في علمك زيدا فانما قيام زيد لكن مضى بها معا لتعلقه بضمومها معا ولذا قل جاز في احدهما من دون الاخر مع انها
في الاصل مبتدأ وخبر لا تلك لوحدها في احدهما لكن كالحذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت متعلّق الى مفعولين حقيقة لكن
اولها مفعول هذا الفعل الظاهر في قولك كسوت زيدا جنة واعطيت زيدا جنة وكسوت ومعطيت وتاينها مفعول مطاوع
هذا الفعل اذ الجنة مكساة ومعطوة اي اخذت وكذا نحو اخذت زيدا النهر فحفر النهر محضور فالمعنى جازت زيدا على ان يكتسبه
الجنة ويعطوهما ويحفر النهر ليس ان تصاب الثاني في مثله بالمطالع المقدّر كما قال بعضهم اي حفرت حفرة النهر لا مثله تقول احفر
النهر فلم يحفر بل تصاب المفعولين بالفعل الظاهر لا يتضمن معنى الحمل وذلك الفعل المطاوع اي حمله على ان يحفر النهر كما
متر وباب علمك زيدا فانما في الحقيقة متعلّق الى مفعولين فان العلم هو الخطاب وقيام زيد به هو المعلوم كما قلنا في كسوت و
اعطيت فصب الثاني والثالث لكونها معا متضمنين لمفعول الثاني كما قلنا في باب علمك وقولنا المفعول به الضمير في
الى الالف اللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل وبوقوع عليه يقال فعلت به فعلا قال الله نعم وما ادرى ما
يفعل في ولا يكفركم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعها ما ناسب المفعول عند البصريين ان يثبته بناء على انه به يقوم المعنى
المقتضى للرفع اي الفاعلية والمعنى المقتضى للقب اي المفعولية وقال الفاعل هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معوية عن الكوفي
هو الفاعل وقد ذكرنا في حال لعاملات هاتين القولين اولا بناء على ان النصب علامة للفضلة لا علامة للمفعولية وقال خالف
الكوفي ان عامله كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله الاستناد على ما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل اقول هذا الحكم ليس
مختصا بالمفعول به بل بالمفعولات الخمسة فيسواء الى المفعول مع ذلك ما اذا اهل الواو اذ هي في الاصل للعطف فوصفها اثنا الكلام
ويجب تأخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تأكيد مشددة او مخففة فلا يكون هذا اضر من ولعل ذلك لكون تفدي
المنصوب على الفعل خبرا ثم لا لا يخرج من مرتبة اي تصدر وتؤكد الفعل مؤنذ بكونه ما فيتناظران في الظاهر وكذا
يجب تأخير عنه وانسبته المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عليه اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن
ان المقدم مبتدأ وكذا اذا كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيد لا لا يتصرف في معوله كما يجي ولا لو كان الفعل
لحرف نحو عجيبت من ان ضربت زيدا لا لا يقع بين الحرف الموصول واصلها كما يجي في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب
الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام والشرط او اضيف الى ما تضمن احد ما نحو ايهم ضربت واي حين تركب اركب
علام من لفتي فاكرم وكذا ان كان المنصوب معولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواء نحو قوله تعالى
فاما اليتيم فلا تقهر ذلك لما يجي في وجوب الشرط من انه لا بد من نائب مناسب للشرط المحذوف بعد ما ولو كان له منصوب اخبر
جان ان تفدي ايها ما شئت ويجي الاخر بعد عامله نحو ما يوم الجمعة فا ضربت زيدا وكذا ان سلك شرط اخر مستد شرط انا نحو اما ان
لقيت زيدا فا ضربت خالدا لم يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون بخور هذا غلامه ضرب لان زيدا مفعول في التقدير
من وجوه احدها بالنظر الى علامه لا من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لا مفعوله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب
لا مفعوله فيبقى الضمير المنصل بعلامه كما لا مفسر له قبله بخلاف قوله ثم واذا اقبلوا بهم بغير حرب لان المنصوب مشاخر
من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيد يا ضرب علامه فانه متأخر من جهة المفعولية والمفعولية واجازة البصريين وهو الحق
اكفاء بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضربت زيدا واي شئ اذا اخذت زيدا على ان في اراء
ضمير زيد وذلك لان المفسر هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان يقدم قبل المفعول المتقدم على الفعل لان الفاعل
لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بتقديم تفدي وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة هو
المفسر قبل الضمير يجوز تفدي عليه واجازة البصريين وهو الحق فنظر الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذ لم يخون تفدي
المفسر وحده الى الفاعل اخذنا ما مضى به من ان المفسر تفدي ان تقدم به غلامه ضربت زيدا فاعله وكذا انفعوا

دليل على عامله لا على ان الفعل

كذلك يفصل

والا واصل
ربده على اراء الى المفسر
راجع الى ملاحس

وَقَدْ تَعْلَمُونَ مَا تَعْلَمُونَ

عطف عليه ويجل في موضع
البحر الناضج والنفوس
مخاطبة منديل في موضع
وغيره منقول بعد ص
وهو اقنع اولكم متعلق
ببر وهذا المشا لا قلنا
نظم على التال الاول
هذا منقول بعد
اصوله وابيك عن
صنف عليه

[illegible]

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

ایضاً

والامثال لا يغير واعلم ان المفعول به يحدث كثيرا في الافعال المطلوب كإيجازها وبها وكذا المتيقن فانه لا يحدث الا مع قيام
 القربى على تعبد نحو أحسنك واجل ذلك فانه في المتقن من دون المتقن منه فلا يحدث في الجواب بخوضه في جواب من
 قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا بالاول وما حدث من المفعول به فهو على من اقامه
 كإني قوله نعم لم يثنى اي يشاق ما هو مني وذلك اما انضمين الفعل معه الا ان كقولهم نعم يخالفون عن امره بعد
 وقوله وان يعتد بالحمل من من حضر وعما الى الفيتع يخرج في عرقه بالنص اي يوثق بالرجح واقبالا الغلبة في التفسير كما
 تقول فلان يعطي ويمنع قال الله تعالى يقضون بسط قوله الثاني المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعوه لفظا
 او تقدر على اي الذي تطلب منه ان يقبل عليك بوجه قال المصطلح اقباله اخرج المندوب لانه المتقن عليه الخاطو
 اقباله بحرف نائب مناب ادعوه يخرج نحو يدي قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف بهذا الحد وقال ان ان يخرجه ليدخل
 بهذا المنادى لا شكاه وذلك لانه لو حاد بامر معنوي اي كونه مطلوب الاقبال دخل فيمن يدي اطلب اقبال ذلك ولو
 بامر لفظي اي لم يخل عليه باو اخواتها دخل فيها المندوب وليس بنداوي الظاهر ان جلاله لا يجد مظهره لا لشكاه فان
 المنادى عند كماله ما دخلها واخواتها والمندوب عند منادى كما صرح به في فصل احكام المنادى في الاعراب والبناء وكما
 الظاهر من كلام سيبويه انه منادى قال الجوزي المندوب منادى على وجه التبع فاذا قلت في اجتماعه فكانت متنادية وتقول له
 فانما مشتاق اليك ومنه قولهم في المراتي لا يتعدى اي لا يهلك كاتهم من ضمهم باليت على الموت تصور ومقيا فكرهوا موثقا
 فقالوا لا يتعدى لا بعدت ولا هلك وكذا المندوب المنوحي به نحو اقبال ثوب او ثوب او ثوب او ثوب اي حضر حتى يتعب من فضا
 والذليل على كونه مدعوقوله نعم لانه هو اليوم ثوبا واحدا ودعوا ثوبا واحدا ودعوا ثوبا كثيرا ارمهم بقول واقبول
 كذا الاستغاث منادى دخله في الاستغاث والمتقن منه منادى دخله في غير ذلك والمندوب احضر واجه حتى يتعب
 منك وكذا الاخر عليه الخصوص فانه يقول هو منادى نقل اليه في الاختصاص الغرض غير معتد به هذا وانتصاب المنادى عند
 سيبويه على انه مفعول به ونائب الفعل المقدر واسمه عند مبادر عوان يداخذ في الفعل حان فالان ما اكثر استعماله في
 حرف النداء فاذا قد فائدة واحدة احدى المبتدئ نصب المنادى على حرف النداء اسد مسك الفعل وليس بعيدا لان المنة امانة الفعل
 فلا يكون اذن من هذا الباب اي بما انتصب للمفعول به يعامل احيانا بحرف وعلى المذهبين بان يد جملته وليس المنادى احد
 الجملة فعند سيبويه جرح الجملة اي الفعل والفاعل مقدرا ون عند المبتدئ حرف الله لا مسك مسك احد جرح الجملة اي الفعل
 الفاعل مقدرا ولا منع من دعوى سيبويه مسكها والمفعول به مذهبنا على المذهبين واجب لئلا يكتفى او تقدر بان لا ينداء بدو
 المنادى وما اوردوه به من ان الفعل لو كان مقدرا وكان باعوضا منه كان جملة خبر به غير لازم لان الفعل مقصوبه
 الاختصاص لا ولا ان يقتد بلفظ الماضي اي عونا او فاديه لان اغلب الافعال الانشائية مجتمعا بلفظ الماضى وقال ابو علي
 في بعض كلامه ان يا اخواته اسماء او اسماء او اسماء لا تكون على اقل من حرفين والجملة من ادوات النداء وان كان في
 خالف اخواتها اكثر استعمال لنداء مجوز في ادائه لا يجوز في غيرها الا في الترقيم وسع اقليم بان الضمير فيها لا يجوز ان يكون لفظا
 لعدم تقدم ذكره ولا انه اسم الفعل لا ضمير فيه المتكلم والجواب ان اسم كل فعل مجزى ذلك الفعل يكون فاعله ظاهرا او
 مضمرا عا ثابا او خليا او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شي من الضمائر تقول صدق الفرد المذكور والمؤث وكذا في مثناها
 ومجموعها ولما كان اذا النداء بمعنى فعل المتكلم استثنى ضمير فيكون كما قال بعضهم في ان انه بمعنى اقتحرا وتحييت ونحوه انه بمعنى
 التوجه او التوجه وقبل لو كان اسم فعل لثم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد تعرض للجملة ما لا يستقل به كإنا كإجملة
 الضمنية والمشرطية والنداء لا ينداء من منادى واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو بان يد دعاهما ونحو بان
 يكون فعل الله اكر دعوه الحق وزيدا قائم حقا اي منصبا بعامل مقدر كما قيل فيها واجانا المبتدئ نصبه الحال نحو بان يد دعاهما اذا
 ناديه في حال قيامه قال ومنه قوله يا بوش الجبل صل لا تقوم والظاهر ان عامله بوش الذي بمعنى الشدة وهو مضاف الى جسا
 لتحال اعني الجبل تغد بان يادة اللام فهو مثل عجيج يندركا قوله ويده على ما يرفع بان كان مضرا مضرا معناه بان يد ودان
 ويان يدا ان ودان يدان اقول انما قال على ما يرفع بان يكون اعم من قولهم ينفى على الضم فان نحو بان يدان ويان يدان خارج منه
 وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادى المرفوع المرفوع بغيره عن العوامل اللطيفة ولا ينفى ان الجرح فيه
 عامل الرفع كما قال في المبتدأ بل المراد به ان يكون فيه البناء حتى ينفى لان فيه من الاعراب ثم انما يجوز انهاء المشابهة المضاف الى
 بيا المتكلم اذ حذف الياء ولو فتحناه لسا به جمل المصرف فرفعناه ولم تنو له يكون فرفعناه وبين ما رفع بعامل يرفع ولا يرفعها
 على غير البسالة فان العامل فيه عند هو المحرر قال وانما نصب المنادى المضاف لظهوره لان المصنوعات في كلام العرب اكثر فهو

عظیم
سیب

وتابع رفع الابدال والمنادى مجرور بالاضافة والمنادى المنسوب لتتابع الرفع في بعض النسخ وتتابع السبق المفعول وهو لا يضر ومن اين التتابع والناكيد مجرور
بها والاضافة عطف ايها المعطوف عطف بالجر متعلق بالمعطوف المتعطف على المعطوف دخول فعل المنع متعلقا بامتناع الرفع عليه متعلق بدخول الضمير على الرفع
الى المعطوف ترفع مضارع محمول والمستكن في مالم يتم فاعله عايد الى التتابع وعلى اللفظة متعلق بالرفع الى المنادى في النسخ وهذا الجمل خبر توابع ونسب على جملة مثل رفع على
لفظي الوجه والاضافة عطف عليه مثل بان هذا المعقل بالرفع فستلزم هذا النظر الى اللفظ والاعاقل بالنسبة اليها بالنظر الى الجمل وليس من اعطف على هذا وعلى اعدا قبل
فيما يتوهم من غير المبتدأ
جبالا ويا حسنا وجهه ويخبر من زيد وانما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف عليه اسما للشيء واحد نحو يا حسنا
ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم معين كاربعة وخمسة عشر لا اتمركب لفظ ولا فرقي في مثل هذا العدد المعطوف
بعضه على بعض من ان يكون علما او لا فانه مضارع للضاف وهذا ظاهر من سبب وكونه انقول لا ثلاثة وثلاثين
عندك وقال الاندلسي ابن بعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والافلاقي قال عند ما في غير العلم يا ثلاثة والثلاثون
والثلاثين كيزيد والحارث اذا قصدت جماعة معينة والالف يا ثلاثة وثلاثين نحو يا رجلا ويا امرأة ويا رجلا
في طوبى قبل التداء ولدتا بعضه ببعض من حيث المعنى كاني يا خبر من زيد بل شد واما غف هو جملة او ظرف نحو قولك يا
يا رجلا ويا رجلا لا يجل قال ابا سنان اليوم مثله جري ولكن في كليب تواضع وقال ابي ابلح في شجرة غريبا الوها لا ابا لك
يا شرايا وقال دارا بن جزي هجت للعين عبرت ماء الهوى برغز وبتجوى وقال الا ياخلط من ذات عرق عليك ورغز
مما الله السلام فكل هذا مضارع للضاف سواء جعلته على الاول والاخر يجعله علما جاز ان يعرف بالقصد كاني يا رجل وان لا يعرف
بما اعلم القصد كيا رجل فنقول في النكر ما حسنا وجهه ويخبر من زيد وانما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف عليه اسما للشيء واحد نحو يا حسنا
عنه حسنا وجهه ويخبر من زيد وانما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف عليه اسما للشيء واحد نحو يا حسنا
يا القدر وس دا دارا بن جزي الدارسة لكونه وصف الشيء بالعرف بعد وصفه بالانكسار على تفضل برانه كان موصوفا بجمع تلك
ايضا الصفات المنكرة قبل التداء فنقول يا حليما لا يجل عاقل المتعطف هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما
في الشيء واحد بل كل منهما اسم شئ مستقل نحو يا رجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة والظرف فليس يتبعها مضارع المضاف
لان يجوز جعله مفعولا معترفا معترفا لا تقول يا رجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة والظرف فليس يتبعها مضارع المضاف
الظرف بها في خلاف نحو يا ثلاثة وثلاثين اذا الاول لا يستقل من دون الظرف من دون المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يجل لان الجملة
والظرف لا يكون صفه المعرف الاثر انك لا تقول في بالي لا حليما لا يجل لان الجملة والظرف
يعني قومه ووصف المنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا يجل ودا دارا بن جزي مضارع المضاف مع قصد التعريف
بما عطف نحو يا رجلا فان جعل الجملة والظرف صلة للذي في فادخل وصف التعريف قبل بعد الكلام اذا جاز من صلة بزيادة
الموصول والتداء موضع الاختصار لا اثر في الرفع وحذف حرف التداء وصرح الكل والفرق بين نحو يا رجلا ويا رجلا
بجعل من قبل المضارع المضاف حتى انما اجاز يا رجلا المعرف على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا في شعر جواز نحو يا رجلا
يا رجلا المعرف وفيه اشكال لا ستلزم جواز لا رجلا ويا رجلا ولا فاعقل واما ما في التتابع من البديل وعطف اليك والناكيد فلا
يجوز ان يكون المنادى به مضارع المضاف لا يشبه ما في البس مع متوهمها اسما للشيء واحد كاني ثلاثة وثلاثين في العدد ولا
يلازم من يتم متوهمها فساد كما في نحو يا حليما لا يجل في قوله ويا رجلا لغير معنى الفاء والكليل لا يجوز ان المنكرة مفعول قبل
الصفة نحو يا رجلا نظر بقاء نحو قوله يا رجلا ما عرضت فافهم ندا ما في من يجران ان لا تلتقي انما جاز عند هذا اما الكون
يا رجلا موصوفا مقدرا على رجلا ويا رجلا او لكونه معرف ولا يجران يا رجلا موصوفا موصوفا في المنادى نكرة غير موصوفة
اللفظ ولا في التعداد كما في من ذلك واجاز تعقيب المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليها نحو يا رجلا
الرجل ويا رجلا ويا رجلا وان لم يجر دخول اللام نحو يا رجلا الله يخبر من زيد لم يجر ضمها لعل في المضاف لكونه
دخول اللام فيه لئلا يخلط في الاصل فيخرج حقيقة وان المضاف كالمفعول ولذلك جاز بان يدا بحس الوجب برفع الوصف
في الرفع في ان يدا بالمال الا انصب واجز المضارع المضاف اذا صلح اللام بحس المضاف قوله وتتابع المنادى المنسوب
في التوكيد والاضافة عطف ايها المعطوف مجرور بالمنع دخول ما عليه ترفع على اللفظ ونسب على جملة نحو بان هذا المعقل
العاقل والتحليل المعطوف بخار الرفع وابوعمر والنصب ابو العباس ان كان كالحس فكالحليل ولا فاعقل هو والمضافة
والمنعوى منصوب والبديل والمعطوف غير طر كوحكمه حكم المستقل مطا والعلم الموصوف بان مضافا الى علم بخار فاعقل
كان عليه ان يقول وتتابع المنادى المنسوب غير المستغاث الذي في اخره زيادة الاستغاث فان توابعه لا ترفع نحو يا رجلا
ولا يجوز غير لان المشوع مبني على الفتح وكذا اقواب المنادى المجرور باللام لا تكون الا مجردة تقولا وزيدا وعمر لا يجوز رفعها
في نصبها لظهور اعراب المتبوع واما نحو اعني ضرب زيد وعمر فيجب في الكلام عيسى في باب الاضافة وقال الاصمعي لا يوصف
المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فان تفاع نحو الظرف في قوله يا رجلا الظرف على تقدير بانه الظرف
والمضاف على تقدير بانه الظرف وليس شئ اذا لا يلازم من مشابهته كونه مثله في جميع احكامه ثم نقول وتتابع المنادى
على ضربين اما بديل وعطف فتوهم عن اللام او غيرهما من يقتضيه لتتابع الخمسة وهي النعت والتوكيد وعطف البيان و
تلك التتابع والبديل مثلا
والعطف عطف على غير
المستوفى بديل مستوفى
مجانن وما موصوفا

كل عام لها وكان فتحه نحو رجل فكتا بهن الصفة للرفع جان ان رفع النوايع المفردة لانها كانتا بغير المفعول وقيل شيئا من استنكار
تبعيته من كذا الاعراب كحركة البناء التي هي خلاص الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا النايح المفردة لا تكون ان منادى لغيره يشبه
الرفع اي الظم بخلاف النايح المضاف اذا المنادى المضاف ولجب النصب وانما ابن الابن لا يرى فلم ينظر له تصور وقوعها موقع
المنادى بل نظر الى مشابهته بمتووعها المفعول سواء كان مضافا او مفعولا وليس بعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم يجوز شيئا
النوايع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز لا رجل ظرف فكنت تقول يا زيد الظرف واللام لا يمنع البناء كما لا يمنع في النخبة
عشر قلت بما جاز ذلك لا لان اللفظ في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا بأس بالوصف وذلك لان معنى لا رجل ظرف في
لاظ انه في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة في لفظ الظرف لا لفظ الرجال فكان قبل لا ظرف فيها بخلاف يا زيد الظرف
فان المنادى لفظا وصفا هو المفعول على انه ورد الاختصاص في مسائل الكبرياء يقول في الوصف وعطف اليك نحو يا زيد
التوكل ويا عالما زيد انهما صديقان على الظم كما في البدل وقد قدما ان عطف اليان هو البدل قوله والتحليل في المعطوف
يختار الرفع اي في المسوق في اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظر الى المعنى لا منادى مستقل معنى وان لم يصح شيئا
حرف النداء له فالرفع او لتبيينه على استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل ويا عمر بن العلاء يختار النصب لانه لا لاجل اللام يمنع
وقوعه موقع المفعول فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما بشر الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في النوايع ان تتبع
متووعها في الاعراب لا في البناء ويلزم التحليل وابعاد نظر الى العلين المذكورين اختيار الرفع والنصب النايح المذكور
مع كون المفعول غير المضموم قوله ويا العباس ان كان كالحسن فكالتحليل اي المبرح يوافق التحليل في اختيار الرفع اذا كان دور اللام
مثل الحسن في عرض اللام وجواز حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمر في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في الصعق
لا مشاع مباشرة حرف النداء له مطلقا كيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام في الاعلام وعرف ضمها في ذلك بان ينظر الى العلم
فان كان غالبا اي كان في الاصل الجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس فخصه به من بين ذلك الجنس ولا بد ان
يكون واث استعماله لذلك الواحد قبل العلين مع لام العهد ليفيد الاختصاص بمرور لكثر استعماله وبقية ذلك
العلم لانها في كانه اللام في مثله لانه لا يصرح علما الا مع اللام فنصارت كبعث حرف ذلك العلم وذلك اطلاق اسم كالبث
والعلم والكتاب واقا في الصفة كالصعق ومن الاعلام الانفاقة ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا
فاما ان يكون منقولة من الصفة والمصدر او لا والمنقول من احدهما كالعباس الحسن الحسن والفضل والعلو والنصر
يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى يكون كاحد لجانها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلين
وان لم يكن العلم محلجا الى التعريف وذلك للموصفة الاصلية ومدح المستمعي بها ان كانت متضمنة للذم كالبيع والجهل
بها فكانت اخو جتها عن العلين واللفظها على المعين بها او صافا ومن ثم قبل في المثل انما سميت ههنا لانهما والصفات قبل
العلين اذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام نحو الضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر نحو محو الصفا
لانها قد يوصف بها ايضاً مخصوص وورد وهدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة من الوصف والمصدر ومطر
لا الا انك لا تقول في محمد وعلى الحمد والعل بل يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولة من الوصف والمصدر فان كان في
الاصل المنقول منه معنى المدح والذم فاللام في جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى باسمه والكلب في المسمى بكلب قالوا بنو لبيد
بنو لبيد بن بكر بن مناة وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم يدخل اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقا في اما ان تضعيف
العلم او تعريفه باللام وان كان في الاصل فعلا ايضاً وليس بمجرد بن قال علان زيدنا يوم الثغار اس تيد كروا بعض ما في الشعر
يمان وقال رابن الوليد بن البريد مباركا شديدا باحسان الخ لا فتر كاهله واقا اعلام ايام الاسبوع كالأحد والاشهر اثنتا
والاربعة والخميس فن الغواب فيلزمها اللام وقد يجره اشتان من اللام دون اخوانه نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيروا
حكما بكونها غالبة وان لم يثبت الثالث والاربعة والخميس اجناسا بغير الثالث والاربعة والخميس محاذرة على القاعدة المهمة
في كون الاعلام الثلاثة لا مهاب في الاصل اجناسا صارت بالعلين اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا في كونها في نحو الشرا و
الدينان والعتوق والتمالك لم يثبت الفاظها اجناسا ولم تعرف في بعضها ايم معنى شامل للمسمى المعين والخواص كما عرفنا في الثالث
الاربعة وربما يكون في هذه الاعلام ما يثبت لفظه بلسا لكن لا تعرف كيفية تلبس في واحد من خمسة كالمشرك في الكوكب
المعين فاننا لا ندر في ما معنى الاشارة فيه ولذا قال سيبويه وما لم تعرف من هذا الجنس اصله فلفظ بلعنه وعند الصا
ما لم يمتد اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس المشامل لذلك المعين وغيره كالثالث والاربعة والدينان
والاشتر في ليس من الغواب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صارت بالعلين علما قال بل اسماء موضوعه لسمياتها واقا ارتكبت

يكون في العلم ان كان في العلم ان كان في العلم

باللهم والجار مع محمد
 متعلق بالترى وادخل
 جبري جازا لما في ذلك
 ضيقها على ضيقها
 اليهم والاضيق جعل
 الذي جعل خبره
 محمد ووابه الجعظ
 الغل ولا تعلق بالترى
 سلا لا تعلق صومنا
 والترى وادخل الغل
 لتبعها معها وقالوا
 وبالله في محل الضيق
 مفعول قالوا وخاصة
 طائفة مع صلته
 حصة خاصة وادخل
 بمفعول محصور قالوا
 حال كونهم محصورين
 الله تعالى على الالف
 بدون ان توصل باي
 في انتهاء

ق. د. راس انفع
 اسم غلب الرنة
 مالا البصير

ماهية معينة محال بالوضع في الدلالة عليها الشيء أو يقع الدلالة في الظاهر على هذا الاسم اليهم لشدة احتياجنا إلى مخصصة الدلالة
 هو في الكلام وذلك ان من ضرور المنادى ان يكون متبعا لما فيه وان يكون معاوم الذات فلا نحو يا شئ ويا موجودا لان اسم
 بكية بتلها عن ان الخاطب ما فيه شئ مما يكون في العقلاء الا ان يقع عليه اسم الشئ والموجود وهذا محال وكل ما في الحقيقة
 فوجدوا الاسم المنصف بالصفة الدالة كونه ايا بشرط قطع عن الاضافة في مخصصة نحو اى وجعل واسم الاشارة واما اللفظ
 شئ وما يعنى شئ فانهما وان كانا مبهمين لكن لا يوزع على ان ينال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اى واسم الاشارة فانهما وضعا
 مبهمين مشروطا انزال ابهام الشئ اما اسم الاشارة فبالاشارة المحيية او بالوصف واما اى فباسم ان يوجب ان يوصف بالخاص
 فانه وضع بهما مشروطا انزال ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفقنا في الغالب ان يكون ذلك متكررا كما في رتبة رجال واما
 نحو رايتك فانه لا يقلل واما الموصول فانه وان انال ابهامه ما بعده لكنه جازم فيقول ان ايا المقتطوع عن الاضافة اخرج الى
 الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع بهما فزال ابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد ينزل ابهامه بالاشارة
 المحيية فلهذا انما يقصر على هذا اذ ان ياتها ومن ثم جازم في نعتها هذا النصب والترفع كما في يا زيد الظرف والاشارة
 ومع هذا في فصل بعضهم في وصفها هذا فقال ان كان لبيت الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الترفع لانه غير مستغن عنه
 والاحاد والرفع والنصب نحو يا هذا الطويل واما المازن والتجاء فجوز النصب والترفع في وصف اسم الاشارة واتي قريبا
 على نحو اريد الظرف ولم يثبت واما قطع اى الموصول به الى نداهى الكلام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الايهام وايضا
 لانه قطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا في الكلام الذي هو وصفه فلم يكن التثنية منصوبة على كونه مقصودا بالدلالة كما يمكن
 بالوزن والرفع وتكون النسب والتبديل من المضاف اليه لا يمكن مجازا من مضاف اليه ومن ثم يوجب قائم مقامه نحو ايا ما تذكر
 وليس هذا موضع التنبه بل انهم التوبين يبدل من مضاف اليه معلوم مقدرا كما قوله نعم وندعنا بعضهم فوق بعضهم خائف و
 كلاهما في ارفضد ههنا الايهام وهما التثنية لانه مناسب للدلالة اذ الدلالة تنبيه ثم تكون اسم الاشارة او فصح من اى وصف في
 سادى من بعض المواضع نحو يا هذا اية منصر عليه فاما وصل الى ذلك اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل ما يشانه
 الخطاب الى شئ فهو في اصل الوضع غير الخطاب ولهذا يقول بمرحوف الخطاب كالمجنى في بعض الاماكن من ان يدخله
 بجمله محال الى جوب النداء ففصل بينهما باى في بعض المواضع لساكرهما في انما تم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا هذا
 الرجل فلهذا ليس نحو يا هذا الرجل لاجل نداهى المرفق بالكلام على ما وى اليه المنصف بل لاجل نداهى اسم الاشارة بدليل اقتضا
 كثير على نحو يا هذا من دون الوصف باسم الجنس وقال لا تخش في ايتها الرجل اى موصول في الكلام بعد خبره لا محذور
 والجملة صلة اى واما وجب حذف هذا المبدأ لمناسنة التحقير للمنادى ولا سيما اذ ان يد عليه كل ان اعلم انهما ويصح تنوينه
 بكثرة وقوع اى موصولة في غير هذا الموضع وندور كونه موصوفا كالمجنى في باب الموصول في قول لو كانت موصولة لكانت مصدا
 المنادى فوجب نصبها والجواب انما حذف صدر رصدها فالغالب باق واما على النعم كما ياتي في الموصول في حرف النداء على انه
 يكون واخلا على اسم ميم على الضم فلم يغير وان كان مضادا للاضاف كالمجنى في قول يا من قال كذا او اكثر من على ان ذا الكلام وصف
 لاسم الاشارة في النداء وغيره لا تراسم وان على عطف في تلك الذات اليه وهو ان جوبه وهذا احل النعت كالمجنى اى مادل على
 معنى مشبوه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كالمجنى في باب النداء
 اسم الاشارة الا باسم الجنس المرفق بالام كما ياتي في باب النعت اما اسم الجنس لانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمختصا
 اليه من ثم يقع فيها في الصفات المشبهة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فيقع هذا الابيض ولما المرفق بالام فلان تعيين
 الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الاتطابق النعت والمنعوت مع انها كليتان
 قولك الرجل المعهود لا لفظ هذا الابيض الا بتعيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر
 مشددة لاحتياج اليهم الى صفة من ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا ولا يجوز انهم تفرق بصفة مشددة نحو هو الرجل
 القرم والمقر قوله والرموارف الرجل اى اسم الجنس الواقع صفة لاني وهذا كان القياس وان نصبه انهم كافي بان يد الظرف
 لكن يفتوا بانهم رخص على كونه مقصودا بالدلالة فكذلك يشرع في النداء واما الظرف في بان يد الظرف فليس مقصودا
 بالدلالة بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في تجوز نصبه قبل قوله وتوابعه اى الرموارف توابعه علم ان تابع المنادى عند
 النفاذ مثل متبوعه مطلقا ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل تابع التابع على ظاهره ارب التابع سواء كان المنادى
 اى او هذا وغيرهما فنقول في غيرهما بان يد الطويل ذو الجذرة اذا جعلته حذو الطويل بان جعلته على زيد نصب ومن نصب
 الاصول نصبان الجذرة لا غير سواء كان نعتا للطويل او بان يد واما في اى فان التابع المتكلم بعد وصفه لا يكون الا تابعا

فان قيل هذا الجمل هو الجمل
 بحيث في غير هذا النعت

اى لانه هو المنادى في الحقيقة وى وصلته اليه فعله هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا قالوا يجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو
 المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب ان يكون عبد الله صفة له ولا يجوز
 لانه لا يوصف الا بدى اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان
 ابدل من وصفى فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البديل مما يجوز كونه صفة لاي معنى المجزى في اللام
 فلا نقول يا ايها الرجل وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد رفع زيد ويجوز يا ايها الرجل المبدل منه يجوز جعل
 المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالقلم ويا عالما زيدا بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها المضمون زيد كذا من اى
 لما تقدم من ان التابع الذى بعد وصف اى لا يتبع اى ولما اذا جئت بعد وصف الاشارة فيجوز فيه كذا من لان اسم الاشياء
 قد يشهد من دون وصفه فنقول يا هذا الرجل زيد ودالما جاز على الوصف وزيد بالقلم ودالما جاز على هذا واذا
 كان ذلك التابع عطف نستخرج عن اللام لم يجز الا حمله على هذا نحو يا هذا الرجل ودالما جاز لانك لو حملته على الوصف كان
 وصفا لهذا واسم الاشياء لا يوصف الا بدى اللام كما قلنا في اى ولا يجوز عطف المضاف كذا رفاعا ولا مضافا على المضمون كذا
 هو صفة للمنادى المضمون نحو يا هذا الطويل ودالما جاز اما النصب فلا ان المنصوب لا يعطف على المرفوع ولما الرفع فلا ان
 حق المعطوف عليه ولا يجوز ان يرد في الجمل برفع ذوقه ببق الا النصب عطف على زيد وازا جاز المانزى الرفع جاز على الطويل
 وينبغي من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب له ويتبع عليه الا انه الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث
 والتجارب كذا القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنهما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا
 في يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انها اجتماع في المتن بين تعذر اللفظ قوله لا تمام قواعب معرب يوفى
 الى ان المغرب لا محل له اولى انه لا يحمل على محله ويجوز ظاهر امر برونه الموضوعين نظرا الى الاول فلان المضاف اليه اضافة غير
 محض له محل من الاعلى بجمع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومثوب الخدام وصار بزيد وكذا اما اضيف اليه المصدر
 واما الثاني فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الجاء على موضع ما اضيف اليه اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
 المصدر وان جاء في الظاهر ما هو خلاف ذلك فهو بضمه عاملا كقوله في صارب زيد وعمرا ان النقط بضمه صارب زيد
 وصارب عمرا ولا يجوز في نحو الحسن الوجه واليد الرفع كما لمعطوف كل هذا كراهة لاجتماع التابع لتناهي اعراب المشوع الى
 المحل الخفى لكنه يشكك عليه بانقائهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيد منطلق وعمرا له ان يتكبر ان الجملة غير
 المؤكدة اعني مع خبر المقدار عطف على الجملة المؤكدة اعني ان مع اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم و
 كذا يقول في نحو قوله فان لم يجد من زين عدنان والداد ودون سعد فلترعك العوازل ينصب دون وقوله فلسنا بالرجال
 ولا الحد يدل ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله والثر موارد الرجل كانه جواب عن سؤال وهو انه اذا كان صفة المنادى المضمون
 فلم يجز نفسه كما في يا زيد الطريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سؤال واد على الجواب عن السؤال الاولى اى اذا كان هو المقصود
 بالتداء والمقصود بالتداء كالمنادى المضمون فالوجه ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المضمون فعلمنا ان نحو الرجل في يا ايها
 الرجل كالتعامة اذا قيل لرجل رجب رجب قبل هو المنادى المفرد الذي يابشره حرف التداء لكونه مقصودا دون موصوفة فاذا قيل
 فيجب ان ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضمون بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعني لم
 يدخل حرف التداء من جملة ما يضاف الى اللام لفظا والله قيل لما جاز ذلك لا اجتماع شيئين في هذه اللام لزمها للكلمة فلا
 بقى الا ان اردنا ان يسمعها الاله الكبار وكونها بدلا من همة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذا لا ان تكون كظيفة ولا دميعة
 عقيلة ولا ربوب واما اليم والصعق والذى وبابها لان لا ما لان لكن ليست من الفاء واما الناس فلان اللام فيه عوض من الفاء
 واصلة انا من يحتمل ان الا في الشعر كقوله ان المنايا يبطعن على الناس الامينا الا انها ليست لان ما ذيق في السعة ناس قالوا
 واصلة الاله فعال بمعنى مفعول والاله العباد والاله بفتح العين اي عبد قاله بعض ما لوه اي عبود قاله في الاصل من الاما
 الغالبة كالضعف كانه في كل معبود ثم انصرف بالمعبود بالحق لا نراه اى يعبد وصار مع لام العهد علما له فكثرة
 استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همتها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمة لقله اجتماعهما في بعض حال
 الضرورة كما قلنا في الناس وذلك انه قد يجرى الاله في السعة وورد ابو الفرج الاصفهاني ان امية بن خلف كان يسمى عبد
 الرحمن بن امية عبد الاله فلما خفف الهمة ذلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذف فضاء الله ثم اسكنوا اللام الاولى
 وادخوها في الثانية ولا يدغم لو خفف نحو الاله بغير العتبات لان التخفيف مع عوض غير قابل كما غلبت الله فكان الاله بوزن
 لم يبق في الاكثر في الله قطع الهمة وذلك لا يدان من اول الامر الالف واللام وجازعا كانا عليه في الاصل وصار كمن

في
 في
 في

قال
 في
 في

في
 في
 في

في
 في
 في

الكل لا حتى لا يستكر واجتماع يا واللام فالو كانا بقيا على اصله بالسقط المنة في اللدج اذ هنرا اللام الحرة هنر وصل وحكي ابو علي بالله
يا ووصل على الاصل وجون سبوهان يكون الله من لا يليه الاي استر فتونا قطع هنرة واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اخضع
باختنا لا يجوز في غير كاختصاص سماء تع وخواصه ما في اللهم وتالله والله وعله الله فوالله مجر والمجرت مقدرة التسعة والله
يقطع الهرة كما يجب في باب القسم وقوله من اجلك يله التي يقت خليه واسمي بخلة يا ووصل هنر شاذ ووجره وان مع التقدر وذلور
اللام وقوله فيا القال ان اللان ان قر ايا كان تبغيا في شر اشد وبعض الكوفيين يجوز دخول يا على اى اللام مكفي السعة و
اليان في اللام عوض من يا اخوتنا بركا باسم الله نعم وقال الفراء اصله يا الله امتا بالخير تحف عذف الهرة ويا ليس يوجد لانك تقول
اللام لا توهم يا بخير جميع بين يا واليم المشد في ضرورة قال لئن اذا ما حدث لما اقول يا اللهم يا اللهم يا اللهم وقد زاد في اخوه ما قال وما
عليك ان تقول كل اسبوت واصليت يا اللهم ما اردو علينا شيئا مسلما ولا يوصف اللهم عند سبوه كالا يوصف اخوانه اعني

الاسماء المختصة بالثناء نحو يا هاهنا ويا ايمان ويا ملكهان وقل ويا جان البتر وصغير لا ترمي نبي الله وقد ثوى يا الله اكبر وقد استشهد او عن مفضل بن عمرو ان ادى
بقوله نعم قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند سبوحه على التثنية المستانقصة لا ادى في الاسماء المختصة بالثناء ما نفا من
الوصف بل السماع مفعول به فما قوله ولك في مثل يا تيم تيم عدى القم والنصب بعينه مثله المنادى المفرد اذ اذكر وولى الشا
امم مجز وبالإضافة فالثاني واجب النصب ولك في الاول القم والنصب قال يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقبكم في سورة
عمر قال يا زيد زيد اليعراب الذيل تطاول اليل عليك فانزل اما القم في الاول فواضح لا ثم منادى منفرد معناه والشا
عطف سائر البدل على ما كان في قوله واما نصب الاضافات فقال السمع ان الله عز وجل المنان والذليل والذل

تأكيد لفظي لثم الاول وقد مر في توابع المنادى الجنان التأكيد العطفية الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركه اعرابية كانه
او بناءية فكما ان الاول محذوف الثوبين الاضافه فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وبشبهه سبويه باللام المقهر من المضاف
والمضاف اليه لان الالف لا تملك التأكيد اللام المقدرة على ما جئنا بها من المضاف اليه لا بعد المضاف اليه فلا يستنكر
بقاء الثاني بالمضاف اليه ولا ثوبين معوض عنه ولا بناء على الضم وجران الفعل بينهما في التعذر مع انه لا يجوز الفصل بينهما
والاضافه اليه الا في اخر رده وذلك بالظرف خاصه في الاغلب كما جئنا به في الاضافة لانه لما ذكرنا الاول بلفظه وحركته بالانفصال
كان الثاني هو الاول وكان الفصل لا ترمي اليه انك تقول ان ان زيد اقام مع قوام لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف ونقول

لا يجعل في المبدأ مع ان التكرار المفصول بينهما وبين لا البنية وادبته ان وقع نحو قوله ثم لا يجزمه اقول فلا والله لا يلحق بالي ولا لا اله الا الله
ابدا ومع ان حروف الجواز لا تدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله وصايات كما يوافق ثنتين من هذا فلا يكون في البيت دليل
على اسمية الكاف الثانية وقال المبرر ان هم الاول مضاف الى عند مقدر يدل عليه هذا الظاهر لم يدل من المضاف اليه نحو
كما يدل في قوله ثم كلا هذا لان القرينة الدالة على الجواز في موجبة بعد مثل المضاف الى عند في لفظ الدلالة اضعف
اليه يتم التعلق فكان المضاف اليه الاول لم يخالف واذا جاز هذا في المضاف اليه في مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله بين
ذراعي وجهه الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما يجوز لان كثرة التكرار ادعى في الاستكراه فهو عند المبرر
فلا يلزم ان يكون الاسد في قوله نصف وربع درهم مع اتفاقهما يجوز لان كثرة التكرار ادعى في الاستكراه فهو عند المبرر

في الفصل الثاني من كتابها وسمي سبويه في علم النحويين وقال بعد ما علمت في كتابها
اصوله يا يميني علمي انهم عدى انهم الاول مضاف الى فعلك انظر والذى صيغه اليه الثاني محذوف وقال لما حذف المضاف
اليه من الثاني بقي يا يميني علمي تقدم يميني علمي لما ذكرنا في قول سبويه وكذا يقول هذا الفاعل في نحو ذاعي وجهه الا
الآلة لا يطرح له ههنا ان يقول ان الفصل كالفصل الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في يميني علمي فالاول
قوله المتبرع وقد جاز السيراني وجها رابعا في نحو يا يميني علمي وهو انه كان في يميني علمي بفتح تاء ما نصب
الثاني كما في يا يميني علمي وهذا كما ذكرنا في قوله والعلامة الموصوف يا بن ان الكوفيين يجوزون نثر المتأدي العلم الوصف
بنصوب اي صفة كان لان يميني علمي شطف البثا الاول فهو كالوصف في اليمينين قوله والمضاف الى يا التكميل يجوز فيه يا غلام

[illegible][illegible]

اوصاف
 اوصاف من سجد
 اوصاف من سجد
 اوصاف من سجد

حکیم خان صاحب
جس پر ہر طرف سے
تیرے ہوا کرتے ہیں
وہ اپنے ہوا کرتے ہیں

وہاں پر دیکھو کہ اس نے کس طرح
میں نے اسے بتا دیا ہے۔

والله اعلم
بما فيه
الغيب

النمر
والنمر صفة للرجل
والنمر النمر
والنمر النمر
المواضع

لیٹ

[illegible][illegible]

والبناء على هذا الجارو
بعد الفدالة قلبت ههنا نحو يا شفاها في شفاة وعزائد في الكثير يا شفاو ويا خاى لأن مثل هذه الالوان والياء
الجارو متعلق بفعل فاعل
منه من النسب في الجارو
يكون مكدر بل هو
اصل الجارو الجارو
متعلق بقوله وحكم الله
مصدر حالت في الجارو
الفتن من بعد الجارو
وفي آخر قوله الامام

[illegible]

هذه الحجة مبتدأ وفي الوقت متعلق بمقتضى ذلك بارة الهمزة في حاله الوقف لا يندب مضارعاً يقول منقولاً والآخر استثناء والمفعول مفعولاً
فاحملوا الاستثناء مفعولاً لأن المستثنى منه غير مذكور وتقدم ولا يندب باسم من الأسماء والألوان المعروفة فإيهامه مثل لا يندب وأرجله مفعول عام ليس فاعلاً
الجملة الفعلية عطف على لا يندب والمتع ماضٍ معرف ومثل فاعله مقتضى أن هذا الظوبلاء مصنف البرهنة مفعول مطلق أي خواص خلقه فينبغي أن وصفه قد
محدود في أي متع ولا بد لهذا الظوبلاء امتناعاً عما إذا القول بوقوعه حال من فاعل متع هذا القول حال كونه محالاً القول بوقوعه ليس متعلقاً بجلده

[illegible]

المكنة من حيث كونها لا تملك
 روحا قلوبا لها روحا واما الكائنات
 الاطراف جملها على شكل او غير شكل
 لان جبر ذلك جبر من جهة القلب
 وغاية مختلف لتغيرها في كل
 حاله فلا يرد وجه القلب كغيره
 فان الكائنات من الاطراف المكنة منها
 في كل واحد من هذه الامور
 من غير الفصل في كل واحد من هذه
 حاله فلا يكون في كل واحد من هذه
 صرح في كل واحد من هذه
 اصغر من كل واحد من هذه
 اصغر من كل واحد من هذه

وَأَنْزَلْنَاكَ فِيهَا

وبحرف مضارع معروف ومعرفة فاعله مضارع الحرف مضارع الهمزة والفتحة استثناء ومع حرف من راسم بحرف وجها مضارع الحرف مضارع الهمزة والفتحة استثناء مضارع معروف ومعرفة فاعله مضارع الحرف مضارع الهمزة والفتحة استثناء
المستثنى منه وتقدم في وجوه من حرف التاء ومع كل اسم بحرف في الإشارة عطف عليه الاستغناء والتأنيد كان ومثل مردكرو ويوسف منادى مضارع معروف ومعرفة
من حرف التاء في يوسف أعرض أمر مخاطب مستند إلى ضمير مستتر وهوانت وعن هذا متعلق بالحرف من هذا الكلام في محل الجزاء والفتحة والهمزة عطف عليه وشأن
معرفة راسم مثل المضارع منادى مضارع معروف ومعرفة من حرف التاء ومن هذا الكلام فعل شدة وانفاد مثل اصبح وتغنى مثل ليل ولطمة مثل اصبح وكذا مثل ليل

والمعنى شدة من حرف التاء في يوسف أعرض أمر مخاطب مستند إلى ضمير مستتر وهوانت وعن هذا متعلق بالحرف من هذا الكلام في محل الجزاء والفتحة والهمزة عطف عليه وشأن
المستثنى منه وتقدم في وجوه من حرف التاء ومع كل اسم بحرف في الإشارة عطف عليه الاستغناء والتأنيد كان ومثل مردكرو ويوسف منادى مضارع معروف ومعرفة
من حرف التاء في يوسف أعرض أمر مخاطب مستند إلى ضمير مستتر وهوانت وعن هذا متعلق بالحرف من هذا الكلام في محل الجزاء والفتحة والهمزة عطف عليه وشأن
معرفة راسم مثل المضارع منادى مضارع معروف ومعرفة من حرف التاء ومن هذا الكلام فعل شدة وانفاد مثل اصبح وتغنى مثل ليل ولطمة مثل اصبح وكذا مثل ليل

والمعنى شدة من حرف التاء في يوسف أعرض أمر مخاطب مستند إلى ضمير مستتر وهوانت وعن هذا متعلق بالحرف من هذا الكلام في محل الجزاء والفتحة والهمزة عطف عليه وشأن
المستثنى منه وتقدم في وجوه من حرف التاء ومع كل اسم بحرف في الإشارة عطف عليه الاستغناء والتأنيد كان ومثل مردكرو ويوسف منادى مضارع معروف ومعرفة
من حرف التاء في يوسف أعرض أمر مخاطب مستند إلى ضمير مستتر وهوانت وعن هذا متعلق بالحرف من هذا الكلام في محل الجزاء والفتحة والهمزة عطف عليه وشأن
معرفة راسم مثل المضارع منادى مضارع معروف ومعرفة من حرف التاء ومن هذا الكلام فعل شدة وانفاد مثل اصبح وتغنى مثل ليل ولطمة مثل اصبح وكذا مثل ليل

والمعنى شدة من حرف التاء في يوسف أعرض أمر مخاطب مستند إلى ضمير مستتر وهوانت وعن هذا متعلق بالحرف من هذا الكلام في محل الجزاء والفتحة والهمزة عطف عليه وشأن
المستثنى منه وتقدم في وجوه من حرف التاء ومع كل اسم بحرف في الإشارة عطف عليه الاستغناء والتأنيد كان ومثل مردكرو ويوسف منادى مضارع معروف ومعرفة
من حرف التاء في يوسف أعرض أمر مخاطب مستند إلى ضمير مستتر وهوانت وعن هذا متعلق بالحرف من هذا الكلام في محل الجزاء والفتحة والهمزة عطف عليه وشأن
معرفة راسم مثل المضارع منادى مضارع معروف ومعرفة من حرف التاء ومن هذا الكلام فعل شدة وانفاد مثل اصبح وتغنى مثل ليل ولطمة مثل اصبح وكذا مثل ليل

موضوع

وقد يجدون المنادى عليهم قريباً جداً مثل أولئك الذين هم في القام فرمته هو ان الى الحق سبحانه ونحوه كره وما طرفه من المنادى في
امرهم فاجب من ان هو ياربنا ولا يملأ في حال الحرة الاضاعة

قد اصابه وحل في الفرس فلا يخفى انكم ومثل ذلك قولهم افند مخنوق قاله شخص ومع على الليل على ليلى بن سلكه هو انتم مستحق
مخنوق قال افند مخنوق فقال له سلك الليل طويل وانتم مقربون انتم امن من الى اغتالك ففهم استجاءك في التيسير ثم
صنعه سلك ففهم فقال سلك اس طوائف الا على فذنبك كذا الا قول وقد جند في المنادى لقيام قمره ففهم
يا اسجد واقول المنادى مفعول بفجور جند فافانث قرينه لا يفسد بخلاف سائر المفعول به فافانث قد جند في خيالي
كما افند قول اليا اسجد واخفف الاعلى انها خوف تلبس وبها خوف تدرك يا قوم اسجدوا ومن وراء اليا اسجد وابتدئ يد اليا فان
ناصبه المضارع ادعت نونها في لام لا يفسد واضل مضارع سقطت نون في النصب اي فهم لا يفسدون لان يسبون ولا ولا نابة
او يقول ان لا يسبون وابدل من السهل اي ضد هم عن التجرد ويجوز ان يكون مدح من قوله اعلام فلا يكون لان اندك
فمنهم الشيطان ان لا يفسد وهذا او اعلم انه قد جاء اسما لا يستعمل في غير النداء وهي قل وقله ولكن قل ترخيم قال ان
لم يفسد المدح الا لا يفسد الا على مدح لفظا كما تقدم من تجوز في نحو يا عني يا عاني وكان ترخيم فلان لقليل في المؤنث يا فلان
جند ف تا فلان ومن فلان يا مكرمان ويا مائمان ويا نومان اي يا كريم ويا نهم ويا نائم وكذا يا ملكمان اي يا لكع وكل ما هو على
مفعولان فهو مخنوق بالنداء والغالب في النداء من الابدنية المخصصة بالنداء كل ما هو على فعل في سب المدح كند ومعال في سب
المؤنث نحو جئت ولكع وخبثات ولكاع وفعل هذه قياسه عند سيبويه كالتة بمعنى الامر من التلثة وكذا افضل في مدحها
ومفعولان معا في ربا اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المدح كونه غير منادى كقولني لجزا مسك فلان عن قل وقول
اطوف ما اطوف ثم اوجه الى بدت فيمدح لكاع ولم يجمع شئ من الاسماء المخصصة بالنداء موصوفا وما اصله النداء باب
الاختصاص وذلك لثاني باي ويجوز مجاز في النداء من ضم والجمع في مقام المضاف ووصف اي مدح على اللام
وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا والى والمشارك فيمخون وانما لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين
امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاضل نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي اخص من بين الرجال يا اكرم الضيف او في
معرض التفاضل نحو انا المسكين ايها الرجل اي مخنوق المسكين من بين الرجال او بقرية بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاضل ولا
للتفاضل نحو انا ادخل ايها الرجل ونحو نظري ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به رجل المراد بضمير اي هو مدح عليه
المتكلم السابق لا مخاطب دائما افضل من باب النداء الى باب الاختصاص لقصد معنى بين البابين اي المنادى ايتم مخنوق في خطا
من امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص من اظهار حرف النداء مع اي لا يترك في معنى النداء لا حقيقته كما في بان يد ولا
مجازا كما يتجلى في المتجسس والمنسوب فكل استعمال علم النداء في الحال في معناه بالكلية و حال ظاهري ووصفه من ضم اليا
ولزم الجمع الثاني كالحال في النداء لكن مجموع نحو يا ايها الرجل في باب الاختصاص محل النصب لوقوع موقع الحال اي مختصا
من بين الرجال وهذا كما قبل في نحو سواء ائت ام قدت ان ائت ام قدت وان كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه
في الحقيقة يتقدم مبتدأ معطوف عليه اسم اخر سواء قيامك وقعودك كما يجوز في باب حروف العطف وقد يقوم مقام اي
المدح كراسم منصوب دال على المراد من الضمير المدح كورادام معرف باللام مخنوق في العرب اقرب للنزل ومضاف مخنوق لورادام
معاشره لا ينفك عنه اي فلان كلام وقولهم مخنوق فلان كرماء ومن كان المنسوب على ما قال بنا قيم بكشف الضباب قال ابو
عمران العرب نصب في الاختصاص ربحا شيئا معشرا واهل وبنو قال انا في بنته لا نضر قول لا شغل ان الاربع المدح كونه اكثر
استعمالا في باب الاختصاص لكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المصنف بالعرب باللام ليس مخنوقا عن النداء لا قال المنادى لا يكون ذا لام
مخنوقا في الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يمتثل الامر ان يكون مخنوقا عن المنادى ونصبه في المقدرة كما في ايها وان ينصب
مقدم كاعنه وانقل وامدح قال واظن خلاف الاصل فالاول ان ينصب انصاف مخنوق في العرب كالممدح والاول ان ينقل الجميع منقول
عن النداء وانصاف المنادى اجزاء لباب الاختصاص مجزء واحد اعم تقول لكمم جودا المنصب دخول اللام في مخنوق العرب ك
ليس ينادي حقيقة ولا لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المذكور ومجازه لادى في الاختصاص باللام او الاضافة بعد كرم
المخاطب مخنوقا بل العظم وبك اهل الرحمة توسل قالوا وان كان الاختصاص باللام او الاضافة لا الذي باي بعلى خير الغائب
مخنوق به الفاسق او بعد الظاهر الحمد لله الحمد او كان المخنوق منك فليس من هذا الباب بل هو منصوب اتم على المدح نحو الحمد
الحمد او انتم مخنوقا وانه حاله الخطب او انتم مخنوقا له تايم والكسر ان يوم تظلم المائنان ولا تظلم وقوله ولا تظلم وقوله ولا تظلم
الى صورة عطل وسعنا رضيع مثل السعال في فعل لا يظهر وهو علة او حقرة الجمع او امدح انا ذم او ترخيم كل في موضعه هذا ما
قبل ولو قبل في الجميع بالنقل في كذا لم يفسد لان في الجميع مع الاختصاص فيكون قد اجي هذا الباب مجزء واحد وكما نصب
على المدح هو المراد بما قبله مخنوقا ولا يفسد حاله الخطب ينصب عليه ما يشبهه في الجمع شئ مما قبله كقوله لحي الله جرم كذا

عطفاً على خبر وزير الخارجية

راجع إلى الاسم
 ما كان يكون من غير متعلق
 راجعاً إلى الفعل كيد في
 الشروع والاشغال
 استعمالاً
 الراجح بالبناء
 الافعال
 كل من الفعل
 عن ذلك الاسم
 يكون
 معاً
 والعنوان
 شبهه
 غيره
 لا
 وسلك
 متعلق
 راجع
 لغیر
 مفعول
 عايد
 ای
 علیه
 للرجوع
 ونصب
 والمستتر
 إلى
 مفعول
 مثل
 مفعول
 والجملة
 وقع
 صرح
 عليه
 زبد
 وبص
 واستمر
 لم يتم
 الحد

سفرته و مقرر
چون فصل فصل
معمول و مقرر
مقرر مقرر

و ذكرنا ان اوله الضمير لعل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما نذر في مقامه فلم يبق الا التصويبات المشتغل
 عنه ضمير مشتغل عن نصبه بضمير اي لوسط عليه ولم يشغل بضمير نصب قوله او متعلق اي مشتغل بضمير او لم يشغل
 بذلك الضمير المتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيد اضر بن فلان ومنه نحو زيد اضر بن
 عمر واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن واسطر العطف او موصوفا لفاعل ذلك الضمير او موصولا له نحو
 زيد اضر بن بجد زيد اضر بن الذي بجد او ماعطف عليه موصوف عامل الضمير او موصولة نحو زيد اضر بن الذي بجد او
 رجل بضمير و زيد اضر بن الذي بجد او ماعطف عليه موصوف عامل الضمير او موصولة نحو زيد اضر بن الذي بجد او
 طالعات بمنحزم بما استغنى الفعل فيه بنفس الضمير او المقلوب يعقلون كذا وضابط التعاقب ان يكون ضمير المنصوب من تنزه
 المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيد اضر بن فلان ومنه زيد اضر بن
 ضار بربيل الشرط ان تصاب لفظا او محلا او ان تصاب معا فكل الا ترى انك تقول هذا اضر بن من تملكه او من يملكه
 والضمير مرفوع والمفعول بضر بن مملوكا او من يملكه او من يملكه او من يملكه او من يملكه او من يملكه او من يملكه
 لنصب عن ان توسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصديق كان واخواتها نحو زيد اضر بن الذي بجد او من يملكه او من يملكه
 المفوض فان كان لم يجب تصديرها لكان لا يعمل ما بعده هاتفا قبلها لكونها حرفا موصولا من الواجب تصديرها كما نحو
 زيد اضر بن وحيثما الاستفهام نحو زيد اضر بن وحيثما وكذا العرض نحو زيد اضر بن وحيثما وكذا العرض نحو زيد اضر بن
 هذا اضر بن او لا او لو ما وكذا الا للفتحة نحو هذا اضر بن او لا او لو ما وكذا الا للفتحة نحو هذا اضر بن او لا او لو ما
 من جهة حروف التثنية نحو زيد اضر بن وحيثما وكذا العرض نحو زيد اضر بن وحيثما وكذا العرض نحو زيد اضر بن
 ام الخبثاء اضر بن على ذنبها كذا اصنع بوي وفعلة وكذا نصب اما ان ففيل ذلك فيها لكونها مفعولا موصوفا التي تخطاها العامل نحو
 زيد اضر بن وحيثما وكذا العرض نحو زيد اضر بن وحيثما وكذا العرض نحو زيد اضر بن وحيثما وكذا العرض نحو زيد اضر بن
 الحرف وهو نحو كذا بالمال واليد ان لا يخرج مع هذا كذا فالتحريك بالاسم الواقع قبل هذا مفعول الثالثة
 راجع نظرا الى كونها التثنية التي حقت تصديرها كذا من وجها عند تحريك الفعل عنها نحو زيد اضر بن وحيثما وكذا العرض نحو زيد اضر بن
 تصديرها حرف الشرط نحو زيد اضر بن وحيثما وكذا العرض نحو زيد اضر بن وحيثما وكذا العرض نحو زيد اضر بن
 فيما قبل اداة الشرط كما هو من هب البصر بوي على ما يجب وماه والكو حقون فيجوزون تقلد هم معول الجزاء على اداة الشرط نحو زيد اضر بن
 ان قام اضر بن واما معول الشرط فاجاز الكلى دون الفراء نحو زيد اضر بن ان تصير بعض بك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستعانة
 او الشرط نحو هذا من يضر بها اضر بن او ايتكم يضر بها واحترز بها انهم عن الاسم الذي بعده فعل التحريك لا لا يتصرف في محوله
 بالقديم عليه نحو زيد اضر بن او الحسن او الحسن به وكذا افضل للفضل في نحو زيد اضر بن او كرم عليه او كرم وكذا المضاف اليه لا يعمل
 فيما قبل المضاف فيجب ان يقع في نحو زيد اضر بن او كرم عليه او كرم وكذا المضاف اليه لا يعمل فيما قبله على من هب البصر بوي
 تصدير بوي وكذا اسم الفعل لا لا يعمل فيما قبله على من هب البصر بوي وكذا الصلة والصفة اذ لا يعملان
 في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تاويل اسم مفرق فلو علمت فيما كانت كل واحدة
 منها مع مفعولها المتقدم عليها كالمات في موضع طجب في نحو زيد اضر بن او كرم عليه او كرم وكذا قولك رجل فليسكنهم
 وكذا لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب ان يقع في زيد اضر بن او كرم عليه او كرم وكذا قولك رجل فليسكنهم
 لا يعمل فيما قبلها كونه لوقوع المفعول حيث لا يمكن وقوع العامل ولذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا اجواب القسم لا يعمل
 فيما قبل القسم فيجب ان يقع في نحو زيد اضر بن او كرم عليه او كرم وكذا المضاف اليه لا يعمل فيما قبله لاجب
 الرقيع نحو زيد اضر بن او كرم عليه او كرم وكذا المضاف اليه لا يعمل فيما قبله لاجب
 في تنزه قصد الانقضاء فانصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عملها فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعملها
 بعد ما فيها قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جلة واحدة على الحقيقة خلافا لاصل الاصل في العامل ان يتقدم على محوله
 كن الاحترز بضمير اسم بعده فعل مستند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد اضر بن فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان
 هذا الاسم الذي لا يتبعه الا ابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل الموقر وقت زيد اضر بن فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان
 على الفعل لا يقتضي ضمير المستند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقر زيد اضر بن فلان فلان فلان فلان فلان فلان
 بوزن ذلك في المفضل نحو زيد اضر بن فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان
 للمفعول اذا كان الضمير متصل نحو زيد اضر بن فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان

المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا ومحمداً يعلم ان مخالف الفاعل للمفعول وتغايرها هو المفسر وهذا المفسر قد
 اعطيت على ان الضمير لزيد وان المعنى عطيت نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول في باب من هو المفعول
 حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول كما يحكي في باب ما يجوز زيد ظنه قائما والضمير لزيد كان
 قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيد ظن منطلقا وظهر مستندا الى ضمير زيد لكنه كره احتياجا لافعاله لانه ان يتقدم عليه
 ما هو في صورة المفعول مع تاخر رتبة واما نحو ضربت يدا سيدا وما ضربت يدا الاصغر فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس
 لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولا جل الا كما بين قبل اما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضمير لم ينفصل بينهما
 ان تقول في الفاعل يدا الميضرب الا هو وفي المفعول اياه ضربت يدا لان المنفصل من حيث انقطاع واستقلاله عن المضاف اليه
 الظاهر حتى وان جاز ما لا يجوز في الضمير نحو اياه ضربت يدا يجمع بين ضمير الفاعل والمفعول لانه واحد ومثله لا يفسر مبالا
 به ان لا يجوز مثله في المتصلين هذا وقد يجوز بعضهم نحو غلام همد ضربت على قلبه والضمير لهذا ليس نفس المفعول هو
 المفسر وكذا يجوز ان يقع الفعل المستند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر للضمير نحو التي ضربت زيدا
 ضربت يدا التي ضربت به وهو كما لا يري في الاول معنى كما قلت صار يدا زيد ضرب ومنع الفراء المسئلين وينبغي لمن حوسب
 تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول في نحو غلام همد ضربت ان يجوز تفسيره ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو غلام
 غلام همد لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون معه في بنية التقديم كما كان معه في بنية التاخير في نحو ضربت غلامه
 زيد والذي اري ان لا يفسر الفاعل للمفعول اذا كان متصلا وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل
 للمفعول فلا يجوز ضربها غلام همد وكذا لا يفسر ما اضيف اليه للمفعول لفاعل فلا يجوز غلام همد ضربت كما احتياجا
 اذا التماع في المسئلين مفقود والقياس ايضا يدفعها لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى
 دليله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل وكذا الذي يله ايضا اما نحو ضربت يدا سيدا فان ذلك كل
 واحد منهما يحتاج للتفسير الا في اخر فلا يستنكر وكما يجوز بقوله مستغله عنه وبقوله لوسطا عليه لضمير محاسبه
 ما والعطف فانه وغيرهما من حروف العطف كذا في السببية الواقعة موقفا فان ما بعد هذا الحرف لا يعمل فيها قبلها
 لانها لا تدل على ان ما بعد ما من قبول ما قبلها فيكون وقوع معمول ما بعد ما قبلها اذ يعكس الامر ان اى يكون شئ مما
 قبلها من قبول ما بعد ما وما نحو قوله تعالى اذ جاء نصر الله والفتح الى قوله ففتح قاتلها ما بعد الفاء فيها قبلها
 اى اذ اهل المذهب الصحيح كما يحكي في الظرف والمبتدئ ان العامل اذا جازاها لا شرطها لان الفاء دائمة لكونه موقفا
 موقع السببية وصورتها صورتهما لعل على لزوم ما بعد ما لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يحكي تحقيقه في الظرف والمبتدئ
 وما نحو قوله تعالى في ذلك فكلوا ونبأ بن فطره والرحمن فاجر قوله واما بغيره فذلك حدث فالفاء في الجميع للسببية وتامع ذلك
 على ما بعد ما فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي يذكر في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى
 الزانية والزانية فاجلدوا كل واحد منهما على مذنبه البر وكما يحكي في نحو قوله كل جلد ياتني فاذا اكرهها فاه سببية ولقوله في قوله تعالى
 اذ هي داخل على الجزاء لضمير الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكذا الصفة كالشرط فاجلد الفاء لا غير كالجواب على لولم يمتنع
 الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدراى ان الاصل ما يمكن شئ فاجلدوا والزانية والزانية ثم عمل به ما عمل
 بنحو قوله تعالى في ذلك فكلوا واما بغيره فذلك حدث كما يحكي في حروف الشرط وشغل اجله ولا يتعلق الضمير لكان من هذا الباب
 كما في قوله تعالى هذا قليل وقوة على بعض النوايا ويحتمل ان يكون بتاويل هذا كذا قليل وقوة ومعنى اما هذا قليل
 وبمعنى هذا جسيم قليل وقوة ويخرج ايضا بالعتد المذكو والفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملة بل من
 جملة شئ فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلب عليه لوجب له ان يصب في الفعل لا في ان يصب الفعل الا ما هو من جملة وذو له
 فيخرج في هذا قوله تعالى الزانية والزانية فاجلدوا كل واحد منهما عند سيوفها والتقدير عنده فيما يتلى عليكم حكمه
 الزانية والزانية فاجلدوا وكما يخرج نحو زيد ضربت ولا تضربه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم
 قال البصريون انما لم يحسن نصب الاسم المذكو الا قبل ما الوسطا عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر هو من
 من الناصب والى عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب على شفاء العمل بحيث لو لم يشغل به ارباب الاسم المنصوب
 بالمقدم اعني ضميره او متعلقه لنصبه فانه لم يصح ان يكون الناصب لولا الضمير ان متعلقه لم يكن
 مفسرا ايضا هذا زينة كلامهم فان قيل اشتراط هذا القول يقتضي ان يكون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر
 اى يؤدى الى صحة مذهب الكشاف والفراء اى ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسرا لكان
 بحيث لو لا اشتغاله بضمير المفعول لكان هو العامل لوجب اطراة في مقتضى ما لم يقع في نحو ان امر هلك فله

في قوله تعالى
 سببه يحكي

الحمد لله
ما من فعل من فعله
له عمن في الضمير
اولا وحده من الفصل
عنه في الفصل

فَقَالَ فَيَنْتَقِبُوا إِلَيَّ الْيَوْمَ

اعرف قوله وبعد من النقص
مطوقه على بضاد النقص
وعند خون البلب المفسر
مثل بعد من النقص في
الوجوه والاشياء بالضم
متعلق باللبس في قوله

وعنده خوف الليل من
 مثل بعد من النفي
 الوجوه والاصحاب بالفتنة
 متعلق بلبس في قوله
 وما تأمر من خوف
 المشقة من الفعل في
 التخليد بل من حال
 وكل يتوهم بالنصب
 به وعامله مضمرة خلقا
 مفسر له بذكر متعلق
 بخلقناه وان مع سماو
 جبر ما في محل الجبر بالافتقار
 لكونها ممتلئة بها

پیشانی
الحسن الاولیاء، الحکیم
الحکم

وليس في مضارع معروف والآخر في الرفع والنصب عليه وفي مثل متعلق بالهوى وفي المبتدأ وقام ما من معروف في المستوفية فاعلم عايداً الذي في المبتدأ وفي المفعول به
فعل مقدر واكرمه مفسر له وهذا الجمل معطوف على ما قبله فاعلم عايداً في المفعول به وحرف هو في داره وعنديه وجب في مضارع معروف والنصب فاعلم عايداً في المفعول به
مضارع وحرف مضارع اليه ومضافاً أيضاً والشعر مضاف اليه وحرف عطف على حرف مضاف والتخصيص مضاف اليه ومثل مر في وجهه وان حرف شرط وفي
مفعول فعل مقدر وخبر بانه مفسر له كالمجالة على نحو الاضامه وهما حرفان مختصان بزيادة نصرتيه يعلم وجهه بما فيه

الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من استراة لك غيرك فبشر
او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا منهم جماعة بالهبة او الوارثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن
اوله لكونه مضاعف المعنى المقصود والرفع محتمل للغير والمثال الذي اوردته المص من الكتاب العزيز اعني قوله تعالى كل شيء
خلفناه بقدر لا يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل وصفة خبر او لا يصح اذن للمثيل ذلك لان مراده بـ كل شيء
كل مخلوق مضيت كل اورثته وسواء جعلت خلفناه صفة مع الرفع او خبر اعنه وذلك ان قوله خلقنا كل شيء بقدر
لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى امر مخلوق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منهما اسم
كل شيء في هذه الآية فهو كما قال تعالى في الله على كل شيء قدير لان معنا انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا فاني
ان من كل شيء خلقناه بقدر ويرفع كل على امر خلقناه هو الخبر كل مخلوق بقدر وعلى امر خلقناه صفة كل شيء مخلوق
بقدر والمثال الثاني في الرفع مختص بالمخلوقات سواء كان خلقنا صفة له او خبر وليس مع المقد الاول غيره
مع المقد يرد الثاني كما كان في مثالنا ويختار الوجه ايضا اذ كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما ان قيل او ابتداء
او ايم وابتداء غلام ايم وابتداء قول زيد ايم واما كان النصب واليطابق الجواب السؤال في كونهما فعليتين وكذا اذا
قيل انصارا زيدان احدا قلت زيدان بضم زاي لا نه معناه انصارا زيدان احدا وهو مقول بالفعلية واخبارا الكلة النصب
كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعله المعنى نحو زيد هذا بضم هاء في المعنى هو الضاربه ان كان في اللفظ مبتدأ
منصب هذا ولا لانه كانه قيل بضم زيد هذا قوله ويستوي الامر ان في مثل زيد قام وعمر اكرمته اقول بغير نسبي
الرفع والنصب الاسم المحدود اذا كان قبله عطف على جملة اسمية خبر فيها جملة فعلية او على خبر فيها جملة اسمية او لا
يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التي هي الكبرى فيجاء بالرفع مع جواز النصب لانه اسما للمعطوف عليه
في كونهما اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيجاء بالنصب مع جواز الرفع لانه اسما في كونهما فعليتين
فان قيل لا الرفع اوله للاستلزام من الخذف والتقدير يعود بكون الكلام المعطوف اقربا الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال
اعني زيد قام وعمر اكرمته مثال او دونه سيبويه واكثر من عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانه خبر المبتداء والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب وبمنع عليه والوجه في الجملة التي هي خبر المبتداء رجوع الصغرى الى المبتداء وليس في عمر اكرمته منبر
الزيد وبعبارة اخرى هي ان يوجب المعطوف جوازا قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيدا كملت عن لم يجر وعبارة اخرى
لا اخفش هي ان لا يجوز عطف جملة لا عمل لها على جملة لها عمل واعتذر سيبويه باقدا واحدا للشيء وهو جواب جميع العبارات
ان غرض سيبويه لم يكن بتصحيح المثال بل تبين جملة اسمية الصدر بفعلية الخبر معطوف عليها او على الخبر منها او تصحيح المثال اليك
بزيادة ضمير فيه نحو عمر في كتمته في دارة او لاجله او نحو ذلك واما سكنت سيبويه عن هذا العناد اعلى علم السامع انه لا يجوز
اذا كان جملة من ضمير فصح المثال اذا اراد ذلك واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف
عليه فيما يجب يمنع الا ترى الى قولهم رب شاة ومخلتها ورد بان سخطها ايضا نكرة كما يجوز في المضمر واجيب عن الوجه
الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمر اكرمته او لو قلت زيدا لقيته وعمر اكرمته او لو قلت زيدا لقيته وعمر اكرمته فلا يلزم جواز قيام المعطوف
مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاصل ان المظهر من المعطوف عليه جازان يعطف عليه جملة اخرى
لها واسد الاعتراض هو الاول والجواب ما قاله السيراني ان مثل هذا المثال اجازة سيبويه مستويا بين رفع الاسم ونصبه على ان
يرتبط كلاهما ومنعه الاخفش لمعطوف عن الصغرى فيجوز ابو علي ان الرفع في اوله من النصب ان ردت في الجملة المعطوفة
راجعا الى المبتداء الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمر اكرمته قولك زيد صار بعمر او بكر اكرمته لم يتوهم بك
الوجه لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل اما انما قلت زيدا قائم خلا ما وبكر اكرمته فالرفع فيه اوله لان اسم الفاعل للمفعول
اذا نصب المفعول به لم يسم مشابها للفعل كما يجب في باب الاضمة اذ قد يرفع الضعيف المشابه للفعل نحو زيد من عمر اكرمته قوله ويجب
بعد حرف الشرط وحرف التخصيص مثل ان زيدا ضربته والاذ زيدا ضربته حرف الشرطان ولو محو لوزيد اكرمته وانما المحو في المثال
من حروف الشرط الا ان الرفع عند جملتها على ما تقدم لان النصب في خواصها انا وجب على الفعل المقيد والتعدي في شرطها فلا يلزم
واجب في محو كما يجب غير مفسر شيء فلا يكون من هذا الباب تقديرا اما يمكن من شيء وليس بشرط حرف غير هذه الثلاثة الا اذا عند
سبويه ويقع الفصل بينهما وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذ ما زيد قام واذ ما زيد ضربته كما ذكرنا في معنى جوبا
قوله حرف التخصيص هو اربعة هاء والاول ما ولو لا وعند الخليل لا الخففة قد يكون للتخصيص كما يجب في قوله
او وجه الاجابة الله خبر التقدير لا تزويج هاء لا تزويج حرف التخصيص لا يدخل في الاعمال بالاستقرار انما فاضلهم

بما هو معروف في علم النحو على ما علمتم ان كل فعل له اسم فاعل ومفعول به ووجه مفعول له ووجه مفعول عليه ووجه مفعول به
والجواب عن هذا ان كل فعل له اسم فاعل ومفعول به ووجه مفعول له ووجه مفعول عليه ووجه مفعول به
هذا فان وقع في فعل واحد وكل مبتدأ او تعدد مضافا اليه ووجه مفعول به يكون جار مجرور او كل نحو مبتدأ مفعول به او فاعل مفعول به او محل
الجرر باذنه في كل نحو مبتدأ او تعدد مضافا اليه ووجه مفعول به يكون جار مجرور او كل نحو مبتدأ مفعول به او فاعل مفعول به او محل

يقدر ان الفعل بعد ما اتاها متساوي في قولك هذا ان زيد ضربه او غير متساوي في قوله تعدد غير المتبني بفضل مجرور نحو قوله
ولا انكم المتعدي اي اولا تعدد وتوكلنا ان ولو فانه يقدّر الفعل بعد ما بلا متستر بخوان سيبويه فيف و نحو اطلبوا العلم ولو
بالصين ولا شك ان التعديض والاستفهام والتثنية والخطاب والجمع معان يلحق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الثلاثة
عليها بالافعال الا ان بعضها يقيس على ذلك الاصل من الاختصاص كحرف التعديض في بعضها اختصاصا بالاسم كالتثنية والجمع
وبعضها استعملت في القهلات مع اولويتها بالافعال كحرف الاستفهام واولا التثنية وبعضها اختلفت في اختصاصها بالافعال
كاللام في قوله ما يحكي الكلام عليه في اسم التثنية كذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو انشركم بغيره عند الاختصاص
الفرء ان يكون متبدا والمشتبه وجوب النصب نحو ان زيد ضربه ولا ان زيد تقرب في العرض قوله وليس مثل ان زيد
ذهب به منه فالرفع اقول اي فالرفع واجب وانما قال انه ليس من اي من هذا الباب لا ندان كان اسما بعد فعل ولكنه ليس
مشتغلا عن اي من الفعل فهاى عن نصبه لان عمل الفعل وشبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بغيره او متعلقه
اي ينصب ضميره او ينصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم يرفع ضميره ففي قوله ان زيد ذهب بغيره يخرج زيد من الحد
المدن كونه بقوله مشتغلا عنه بقوله بغيره اذا المفعول مشتغل عن نصب ضميره هذا على ان يجوز ان السراج والسير في
مثل هذا الفعل المبني للمفعول استاده المصدر مقلد اي ان يدا ذهب الدهاب به فيكون الجار والمجرور محل النصب
فينصب الاسم السابق لمحصل الشرط وهو ضعيف لعدم الاختصاص المصدر المدلول عليه بفعله وجون الكوفون نصب
الاسم السابق من دون حاجته الى المستند اليه المدن كونه بل يقدر ان قبل الاسم فعلا متعديا نحو اذهب شخص من هذا
به فاللزم مستلزمه ان يكون قبل من بعضهم انهم يضمنون في نحو ان زيد ضربه لان الفعل الظاهر على العكس اي ان
ضرب زيد في قوله وكلاهما خلاف الاصل اذا الاصل موافقا للاسم المدن كونه بغيره او متعلقه في الرفع والنصب بغيره
او متعلقه ثابت كما ان عامل الضمير المتعلق بانيب عامل الاسم فينوي في ان زيد ذهب الدهاب به علامه اذهب بغيره وانما
وينوي ان زيد ضربه او ضربه في قوله او يعلق على علامه الضلالة ناصبا قوله وكذا كل نحو فعلوه
القول اقول اي ليس من هذا الباب لا يخرج بقوله مشتغل عن اي عن نصبه مع بقا المعنى لخاص بالرفع وهذا لو نصب
كل شيء فعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في ان يركل شيء ان علفنا الجار والمجرور يفعلوا ونحو لم يفعل في ان يركل
في محاييف اعمالنا شيئا اذ لم تقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون او نحوها الكتاب وان جعلنا الجار والمجرور فعلوا في ان يركل
فعلوا كل شيء مشتغلا في محاييف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا في خلاف المعنى المقصود حاشا الرفع ان المراد منه
ما اريد بغيره قوله وكل صغير كبير مستطير وفعلوه صفة كل اي كل ما فعلوه مثبت في محاييف اعمالهم بحيث لا يغادر
صغير ولا كبير قوله ونحو الشريفين والذين فاجلدوا القاء في الشرط عند المجرور وجعلنا عند سيبويه والافعال النصب اقول فيج
الشرطية حاصل في مبتدأ الفعل لان ما بعد الفاء قد يعل فيها قبلها كما في نحو ذلك فكبر الا ان الفراء لما التقوا فيه على الرفع الا
ما روي عن الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب النصب مع الطالبين كما تقدم والقران لا يجوز على غير هذا ان يحمل له
القاء ويجايع به من الحد المدن كونه لئلا يلزم منه غير الخت انقول ما بعد الفاء يعل فيما قبلها اذا كانت ايدة كما في قوله نعم اذا جاء
ضرب الله الفخ الى قوله فيج في الظرف الهية ان يكون الفاء واقعة غير موقعها الغرض كما في ذلك فكبر واقا اليتيم قال
فصبر وما اذا لم تكن واقعة وكانت واقعة في موقعها ما بعد ما لا يعل فيما قبلها كما تقدم وفي الاية كلك لكون الالف و
اللام في الزاوية مبتدأ موصولة في الشرط واسم الفاعل الذي هو صلة كالشرط في المبتدأ كما في قوله هذا الذي ذكره
القران والمجرور الفاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بغيره او متعلقه وقال سيبويه هاجلنا ان الزاوية
مبتدأ محذوف المضاف اي حكم الزاوية والمجرور محذوف اي خبر متعلق عليكم بعد وقوله فاجلدوا هو الذي وعدنا بان حكم الزاوية
فيما قالوا عنده انهم للشيء اي ان ثبت ذنبا فاجلدوا فيج ايتم بقوله مشتغل عنه بغيره كما قد منا قوله والاف
فالخمس النصب اي لولا التقدير ان المدن كونه المجرور في سيبويه وكلنا الخت ان النصب لقرن الطالب لئلا ياتي قوله في قوله
المجرر اقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سيبويه هذا اخر شرح ما ذكره المصم واعلم ان ما ذكره في اشتغال بغيره من الاسم
المدن كونه او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدّر ينبغي ان يكون مثبتا فيقدّر في نحو ان زيد لم يركل الا هو ان قام زيد
رقم الا هو في نحو ان زيد لم يركل الا ما وذلك لان الاسم المدن كونه يقع من الفعل المقدّر موقع الاسم المشتغل بغيره
المفسر الا في مكان احد واقع من استجار المقدر ومقام الضمير ما استجار المفسر وكذا ان زيد ضربه واقع من خبر المقدر
موقع الضمير من المفسر ما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبتا غير لان الاستثناء المرفوع لا يكون الا بعد غير النصب

فليس

الشرطية او لا تفعل الا في
الفعل هنا ثم فاعله من
ثم اقول انون في ندم
الفا جند النصب مجبة

اياك والاسد ونحو الاسد تحذير اياك ان ليس تحذير بل هو الية التحذير قوله هو معمول بتقدير اياك تحذير اياك بعد مؤنث
 بان لفظ التحذير هو اياك دور المعطوف ليس كذلك لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يوقف التحذير على
 ضربين اما لفظ التحذير منه مكر ومعه لا بعد فقد ونحو الاسد والاسد لفظ التحذير مع التحذير منه بعد معمول لا بعد فقد
 قوله تحذير اياك بعد معمول له والعامل فيه المصدرا عن التقدير اياك بان يقدر اياك تحذير اياك بعد ذلك المفعول كالاسد الذي
 بعد اياك وتقدر اياك تحذير اياك بعد بعض المتاجرة من حيث المعنى لا يصير المعنى ان تقسك من الاسد ولا يبق ايقنت يدا من الاسد
 اى تحذير ولو قال بتقدير اياك بعد كان اول قوله او ذكر التحذير منه مكر اياك نظره للسان ذكر مصد في عطف على قوله معمول
 بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضى اى هو ذكر معمول او ذكر التحذير منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصو
 لان في قسم المنصو بالانزاع الى قوله الثاني المتأخر الثالث مما اضمر عاملة فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا في بعض النسخ
 او ذكر بلفظ ما لم يتم فاعله ليس بوجوب ان او هي هنا متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يلحقه مثل المذكور قبل كافي نحو جاز في يدا
 وعمر جاز في كافي ما بعد ما قبلها نقول ان مقم لم يبد وان فتقول واضع بمعنى ان امته فيكون للتحذير
 عن الاول والاثبات للثاني كما يحكي في حرف العاطفة قال سيبويه في قوله نعم لا نطع منهم اياك او كفورا لوقال ولا نطع
 كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضراية بمعنى بل فيكون للاضراية عن النفي عن طاعة الاثم فلو قلنا هي هنا او ذكر
 لكان اضرايا هو قوله معمول بتقدير اياك تحذير اياك في لفظه نظر وضابط هذا الباب ان تقول كل محذ ومعه
 محذ ولو بعد او شبهه ما ذكر بعد ما هو المحذ منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضرايا عاملة وكذا كل محذ ومنه
 مكر معمول بعد في حلة الاول نحو اياك والاسد وياي الشر ما قد اسكت ومضمر والظاهر لا يحكي الامضا فالى مخاطب
 والمضمر لا يحكي في الاغلب الا مخاطبا وقديحي متكلما كما مر اذا كان معطوفا على المحذ جاز ان يكون ضمير قايض نحو اياك
 ويايه من الشر قوله اذ بلغ الرجل الستين قايما وياي الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذ او ليس معطوف
 ومن جهة اضافة ايا الى المظهر سيبويه يقدر في نحو اياي الشر نحو لا محذ ويحذفه قال الخليل بعضهم يقول له اياك فيقول
 له اياك فيقول اذ كان قبل منك واستجابا بانه يقول احد فيفسر واحفظ وغير سيبويه يقدر في نحو اياي والشر وحذف خطابا
 كافي اياك فيقول سيبويه اولى يكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كافي اياك والشر قوله من جهة اياي ان تحذف احد كذا في
 بالضم لا بد لك الاسد والرماع ويحذف المتركلم اى بعد نفي عن شاهد احد فالأدب وامر بالمخاطبة بعد ويحذف شيئا
 حذره واما الثاني اعرف المحذ منه المكر فيكون ظاهرا ومضمر نحو الاسد والاسد ونفسك ونفسك وياي اياك ويايه ايا
 وياي اياي وياي وياي كان الظاهر مضافا او لا والمضمر متكلما او مخاطبا او غايبا وازا قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو
 احذرا الاسد والاسد وياك وياك احذر نظرا الى ان تكرير المفعول للتأكيد لا يوجب حذف العامل كقوله نعم اذا تكلم الا و
 دكا وكا ومنعه الاخرين وهو الاول لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذ منه ولا تقول ان كل معمول مكر موجب لحذف
 عاملة وحكمه اختصاص وجوب الحذف بالتحذير منه المكر كون تكريره بالاعمال مقاربة المحذ منه المحذ بحيث يضيق الوقت لاخر ذكر
 المحذ منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكر واذ لم يكر الاسم جاز ان لها العامل اتفاقا في النسخ
 كان اصل اياك والاسد ثم انهم لما كانوا لا يجعون بين ضميرى الفاعل والمفعول واحدا في الاتصال اجاؤا بالنفس مضافا
 الى الكاف فقالوا نفسك ثم حذفوا الفعل الكثرة الاستعمال ثم حذفوا المفعول لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين
 وينحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يحذف ان يكون متصلا لان عاملة مقدر كافي في باب الضمرات فضا منفسلا
 ان هذا الذي ذكره تطويل مستغنى عنه الاول ان يقو بتقدير اياك باعدا وتصح باضرايا العامل بعد للمفعول وانما جاز
 اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لو احدهما لم يكن احدهما منفصلا كاجاز ما مضرت الا اياك وما مضرت الا اياي فان قلت
 بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة فيما مضرت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اياي ما مضرت احدا الا
 اياي والفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لو احدهما بخلاف قولك اياي مضرت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم
 حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح السير في مجاز نحو اياي
 مضرت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى المحصر وان منعه المضاف في شرح المفضل
 عند قول جاز الله الله اجاز فحق اياي مضرت ما مضرت الا اياي ما مضرت الا اياك وانما وجه حذف
 العامل في نحو اياك والاسد لان في معنى المكر الذي ذكرنا انه يجب حذف فاعله لان معنى اياك بعد نفسك من الاسد
 من الاسد ونهوى هذا الكلام احذرا الاسد ومعنى الاسد اى بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذ

على ولو كانت
 منفصلة
 يح

والشفة المحذ
 اذن اما ظاهرا او
 مح

داخل فيه فان المكان لم يصرف نحو ما بالنظر الى اذ قبل بسبب ان قياسا على الذي هو امر خارج عن مسماه وقيل للموقف ما كان له اسم بسبب امره لخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق وادارتها اسماء لتلك المواضع بسبب شيئا داخل فيها كالدور في البلد والذكاكين في السوق والبيت في الدار وما نحو ذلك فقولهم ويميز شمالا ويمن وجنوبا فان هذه الاسماء يطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه ويقتضي ان يستثنى من الهمم في قوله ايضا نحو جانب ما بمعناه وكذا اجوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما في قوله هم زائدة من اسم مكان لا انه لما ثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدوث الواقع فيه والحدوث شئ خارج عن سمي المكان مع انه لا ينصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يوق قلت مضروب وقت مضروب بل هذا النوع من المكان يدخله تقييد ذلك بان يبق اسم المكان الامثالا ما يشق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان او لا والثاني لا ينصب على الظرف في الايا لافعل الذي ينصب به على الظرف في الشخص من المكان كدخلت ومن لم يسكن وهو كالضرب والمقتل والمأكل والمشرى ونحوها والاول ينصب اليهم على الظرف في الفعل المطلق بما اشتمل منه اسم المكان نحو الجالس والقاعد والمقرب والسند والمقيل والمبيت يقولون مقامه وجلست مجلسا وبيت ما واد وسدت متدا وينصب اليهم كل ما فيه معنى الالة لا يكون له شئ مما اشتمل منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان ندم وجلست منزل فلان وقعدت مسكنه قال قوم واحد واحد وكل مرصد وكذا امنت جيبك واثقت مقننك وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصب فلا يبق كنب الكتاب مكانك ودميت بالتم موضع بك وقيل له مكان الفلاة وشققت منزلا فلان وقالوا اكثر من المنفذ من الهمم من المكان هو الجيئات المست والموقف ما سواها وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية ثم قالوا حمل عند ولدي وبين ووسط الدار من الوقت على الجيئات فان نصب انصبا بها المشابهة في الجيئات في الابهام قال المصنف وكذا حمل لفظ مكان على الجيئات الست لا الابهام فان قولك جلست مكان زيد لا الابهام فذلك لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف في منه تخفيفا فلا ينبغي المص هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يبق كنبت المص مكان ضرب بن يده كما قد مناو ينبغي على قولهم لا اكثر من ان يحمل المقادير المسوحا على الجيئات الست المشابهة بها لفظ الابهام في قوله واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل في الاصل شئ منه بل دلالة عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان فنصب من المكان ما شاء به ان كان الذي هو محل الفعل اي الان مثلا الثالثة مدلوله فطره النصيب في وجهه المشابهة للغير في التبدل في نوعي المكان كاني الان مثلا الثالثة واقفا فنصب على قدس مقعد وجلست مكانه ونبئت مبيتة فلكونه متصلا لصلد معناه الاستقرار في ظرف ففهم منه شعر بكونه ظرفا لحدوث بمعنى الاستقرار كما انزله في ظرف الضمير بخلاف نحو المضى والمقتل فلا يجرم في نصبه على الظرف في الاماكن في الاستقرار واما قولهم في الشرح ان كان ظرف الزمان المعبر به لول الفعل بعدد في الابهام فليس هو هذا الظرف في الابهام لانه لفظ المعين في ذلك لاق الفعل في ظرف المعين لكن من لا ينفذ الثالثة لا على المعين المراد به شيئا في الحضور الذي له نهاية كاليوم والليلة وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان الهمم على المظلمة في ذلك لان الفعل لا يدل على المكان الهمم اصله لان اللفظ صوري من دلالة اللفظ على التبيين لانه لا يوضع الا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا لفظية ومع هذا فهو يدل على العقلية على مطلقا لا على الهمم المكان بالنفس الذي في سره قوله لفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل في نصنا بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد ذلك اعلم ان دخلت في سكنت ونصب على الظرف في كل مكان دخلت عليه فيها كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الفري وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال في التثنية فحذف حرف الجر عنه في بعضها غير الهمم ايضا وانصبا ما بعد ما على الظرف في عند سيبويه وقال الجرح دخلت متعديا بعده ففعل به لا مضوئا لا لا يصح انه لازم الاتية ان غير ما يمكنه بعد دخلت بل ان يجرى نحو دخلت في الامر ودخلت في هذا فبطلان وكثير ما يستعمل مع الامكنة انهم بعد ما نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله نعم وسكنتهم فساكن الذين ظلموا انفسهم وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت الدخول والدخول في مصطلح اللزوم اغلب وكونه متعديا فيهم بل ان اتفاقا برهان كونه لازم ان قال على الاصح واما نحو ذهب الشام فان نصب على الظرف في اتفاقا لان ذهبه لان موصوفا وكذا قوله فلا يفتكم قتلوا عارضا ولا قبل الحيل لا يفتكم قد اي في قتلوا عارضا وما هو في حان مغلة قوله لادن يفتك كلف يعسل

[illegible]

علاء الدین علی بن ابی طالب علیہ السلام
وہابیہ علیہ السلام علیہ السلام علیہ السلام
علیہ السلام علیہ السلام علیہ السلام

متنه فيه كما عسل الطريق للتعليب وذكر جدي في وان كان شاذ من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد
 يلحق بالقياس نحو هو متى من جى الكلب مناط الشرا ومقتل الحاق ومثله الشقاق ولا بأس ان كان كونه بعض ما احمله المصنف من اجكا
 الظرف فنقول طرف الزمان على من بين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون محذورا سواء كان معرفة او كونه فاذ كان كذا استغنى
 الفعل التام له ان امكن كما اذا قيل لك كرسى فقلت شهرا استغنى عن التسمية بجمع الشهر ليدل على ان يقصد المبالغة
 والجوز وكذا اذا قلت شهرا مضان فان لم يكن استغنى في الجمع استغنى منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كرسى او كرسى فا
 لا قد يجمع ايامه والثاني ثانياً في الذي يصلح جواباً لما هو ان كان المخصص معدودا كان كالعشر الا ان من رمضان او لا
 ومعدودا كان كيوم الجمعة ولا كان من الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة ولا كان من رمضان وهو ما قد مر في غير هذا ولا
 يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مخصص كيوم وليلة ايام وكذا الوقت ثلثة ايام من رمضان لانه غير مخصص ولو قلت الثلثة الا
 من رمضان جاز لا مخصصا ويجوز في جواب متى التعميم والتبعض ان يصلح الفعل لما كيووم الجمعة في جواب متى كرسى وان
 التعميم في قوله كيووم الجمعة في جواب متى كرسى ان لم يكن صالحا الا للتبعض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى كرسى من
 البلاد فما لا يصلح جواب متى المخصص غير المعدود كيووم الجمعة وما لا يصلح الاجواب كالمعدود وغير المخصص كثلثة ايام وشهر سنة
 وما يصلح جوابا لها المعدود والمخصص كالعشر الا ان من رمضان قال سبوه بالدهر الليل والنهار ومعرفة باللام لا يصلح الاجواب
 لكم غير الليل معطوفا عليه النهار كقوله نعم يستجوز الليل والنهار اذ قلت سير عليهما النهار او سبوه بالليل مثل
 الى نهار وليل معنيين فيقعان جوابا لما وقال سبوه اسما للشمس والقمر وصرفا في اخوها اذ لم يصف اليها اسم الظاهر فهو كالدهر
 والليل والنهار ولا بد ان يكون جوابا لكم لا غير قال لا تهم جعلوه من جملة واحدة لعدة ايام كانت قلت سير عليهما الثلثون يوما
 اذ قلت سير عليهما صفر ثم تغرقها السبى او اضعف اليها شهر صارت كيووم الجمعة وصلح جوابا لما في هذا اكله فان كان
 مستندا الى رواية عن العرب فيها لغت والا فالى فرقي بينهما من حيث المعنى قوله كرسى قبل سير عليهما الثلثون يوما فالتا للبركان
 المعدود مع المخصص ان كان ما نفع من وقوعه جوابا لما كالعشر الا ان من رمضان على ما ذكرنا ولذا حكم الظرف في التصرف
 وصدا في الانصاف وضده فنقول المراد بالتصرف من الظرف ما لم يفعل الا منصوبا بتقديره في او مجردا من وقد
 يجزى متى بالوجه حتى انما ويجوز ان ياتي فيهم مع عدم تصرفها من الدخلة على الظرف غير المصرفة اكثرها بمعنى في نحو حيث
 من قبلك ومن بعدك ومن بينهما وبينك جاب واما نحو حيث من عندك وهب من لدنك فلا تبدأ الغاية والمنتهى
 من الظرف ما لو يلزم انصافه بمعنى في او مجردا من بين فمن الاول اكثر الظرف المنتهى وما كادوا اذ اعلى تفصيل باي في الظرف
 المنتهى وكصباح مشاويوم يوم كاي في المركبات وقد يحى اذ حيث متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته وقوله تعالى
 بعد اذ انزلت ومنه من المراد بعد ان يبين وذات حوث وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات القين
 وذات العوم وذات صباح وذات مساء وذات غداة وذات صبح فانه الاربع غير غيرها ولا يسمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه
 نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها يلزم الظرف في غير لغة ختم وهم يصرفونها قال شاعرهم عزمت على اقامتهم في
 صباح لامرهم اسود من بسود واما ذات اليم من ذات الشمال فكثيرا المنصرف كاي في الظرف المنتهى ومعنى الظرف في المكية
 المذكرة كاي في المركبات ومعنى ذات مرة واخواتها كاي في باب الاضافة وقوله لقيته بعيدا بين اي فراق بقى ذلك اذا كان
 مسكاهن اتيان صاحبته ثم ياتي ثم يسك عنه نحو ذلك ثم ياتي ومعنى التصغير تطريب من الالتقاء اعني بعد الفراق وكون هذه
 الظرف غير متصرف موقوف على ومن المعربات غير المنصرف ما عمن من غداة وبكرة ونحوه وبكرة وسحر وعشيت
 وعمة ومساء وصباح ونهار وليل واعني بالنتيجه ان قد غداة وبكرة وبكرة وسحرة وسحرة وبكرة وسحرة
 وعشيت وعمة ليلتك ومساها يقول سير عليهما ليلتك ونهارك وليلتك وغداةك وبكرتك يكونان ايتهم على
 ولا تليد بها غداة وبكرة كاي في حكمها فيكون ان اذن متصرفين والحكم بعدم تصرف هذه الظرف المعينة
 على كونها معينة من دون العلوية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون العلوية ولا التعريف كانه الظرف المعينة
 لان ما لظرفه واحدة اعني الظرف في تنبيهها على مخالفتها لساير المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد منها اما
 من العلوية واقام للام والاضافة وهذه الظرف كانت نكرات فحينئذ يحتم عناية المتكلم بالباله ولا بالعلوية والليل على
 انها ليست اعلاما ان عتمة وعشيت وسحرة من هذه الظرف متصرف على الاشهر مع تعيينها ولو كانت اعلاما متصرف متصرف
 هذه الاسماء كونها معدولة عن اللام في معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت اسوة لغزاهل الجحاز اعني اللبثا
 اذ لو تضمنها باللبث بناءا من الدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدة اسم اللمة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد

[illegible]

حالة الضمير عليه بطرح كل ذلك التائب على حاطة على الضرب ولفظ الدعوى له

62

وہی ہے

اوله
بقوم الک یحضره زبانه
بیسری فیه انواع فبده
س

العاقبة
العظيم من اجل ما يفتت
سبب الجهر المستر
ولما دعي لفتح الجهر
الاسم بهم والاعمال
قد رعل بكسر فوز رعل
وهو رة فتر وانهارا في الخ
البرهان في الاصول
سج

على انه مفعول معه جواز عطف من حيث المعنى على صاحبته قال لا تخش ثم قال يكون جلس يد والسار في اذ لا يسند الجاوس
الى السار فيكون كذا لا يكون ضحك زيد وطولع وانما ذلك عنده مرادف لاصل الواو في العطف واجاز غير استدلاله لا يقوم
ما لك اسهر النيل ولا تقسار الماء بل جري وله ان يقول ان ذلك استعارة السيل لجري النيل لما اقرت بما يصح منه السهر
كقوله تعز ولم يجر من في السموات والارض طوعا وكرها وظالم بالعدو والاصال وقريب منه قوله تعالى فمنهم من
يشبه على بطنه ومنهم من يشبه على رجلين او على حاد ف جرى في المعطوف كقوله علفها ثبنا وما بارداي وسقيتها
ما لا قيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشب ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استفهام بل بمعنى ارتفاع كافي قوله
تعز ومرت فاستوى وله ان يجوز العطف في هذا المثال ايضاً استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استفهام ولا استفهام
ولا ان رفع والمعنى تساوى الماء والخشب في العلو اي وصل الماء الى الخشب فليس الخشب ارفع من الماء والخشب ههنا متغير
يعرف به فكل ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز ان تصب في قولك انت اعلم وما لك لا لك لا تفصل فيه مصاحبة الخاف
في العلم لما له والنقد بل لا يصل فيه انت اعلم بحال مالك فانت وما لك ثم تخفف بحذف مفعول اعلم وحذف المبتداء
المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كمال المحذوفين وقريب من ذلك حذف الجحرا الثاني من المركب المضاف والجحرا الاول من المركب
المضاف اليه نحو ثالث عشر ثالث عشر فثلاثة عشر على ما نل في باب العدد وقولنا فانت وما لك مثل كل رجل في معنى فانت
وما لك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعاقى لصلته فانت اعلم بما يصلح ومثله قولهم انت
اعلم وديك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بديك فاعل اجترأك عيسى فاعلمت من ترك كافاته للجح من فانت وديك
اي انما مقترنان فاما لا ادخل بينك وبينك ولا ادعوم عليك فانه حسبك وهذا المعنى يبلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف قال
عبد القاهر المعناني انت اعلم وديك بحال بك فهو عنده على حذف خبر البتة لا من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه من انك
وكذا قول العبدى ان تقدر به انت اعلم من غيرك وديك اعلم منك وهذا بعد ما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت
اعلم وديك قوله وان لم يجز العطف تعين النصب نحو بيتك ون بالجمود والخاف على ان النصب مختار ههنا لا واجب ذلك
مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بـ لا تاكيدا لمنفصل وبالفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيجوز لا يمنع
كل مجيء في باب العطف قوله وان كان معناه ان كان الفعل معنوا والفعل المعنوي على ضربين لا نه اما ان يكون في اللفظ مشعر
به قويا ولا فالاول نحو مالك لان الجار والمجرور متساو في الفعل وبما فيه معناه ما شئت ان كان قولك شئت انك بمعنى فعلك و
صغتك فهو بمعنى المصدر والذى في هذا الفعل وحسبك وقد كسفتك لكونها بمعنى كفاك ونحو هذا لك وديك وديك
لك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم ما سكت والحيايط وامر او نفس وشئت انك والجار ان جعلنا الواو
بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل للمقتدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فير بلا تكلف او لا فالاول
نحو ما نريد وعمر وثمانين بدو وعمر قال المعطوف واجب فيه انه هو الاصل فلا يصح ان لا يغيره بغير ضرورة وليس في شيء
لا ان النصب على المصاحبة هو الداعي الى النصب ضرورة ولو سلمنا انه ليس بضرورة قلنا لا يجوز في هذا الاصل المانع وان
لم يكن ضرورة واد قال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب الاول ان يفي ان قصد النصب على المصاحبة وجب النصب لا
فانما الثاني نحو مالك وثمانين بدو وما شئت انك يجعل الضمير مكان الظاهر المجرور فيكون يجوزون في السعة العطف على الظاهر
المجرور بلا إعادة الجار والبدو يكون يجوزون ضرورة والضرورة اما في السعة فيجوزون وتكلف ذلك باصناف جوف الجرح مع انه لا يعمل
مقار والضعف فقال انهم ههنا انهم تعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال لا اندلس يجوز العطف على
ضعف ان لم يقصد النصب على المصاحبة وهو لا يورد في القرآن كقوله تعز كسواء لون يروا الامام بالجح في قرانه حرمه و
النصب في مثل هذا انما ما شئت انك او مالك وثمانين بدو وما شئت انك وثمانين بدو وما شئت انك وثمانين بدو وما شئت انك
عليه ما شئت انك او مالك اي ما تصنع وذلك لان طالبه للفعل لكونها استفهامية وبعد ها الجار والمصدر وفيها
معنى الفعل فضا فاعلى الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاخير هذا لك وياك لغو انما الاستفهامية وقال سيبويه
تقد بين ما شئت انك وما شئت انك لا يستلزم بدو وما لك ولما يستلزم عمر وما شئت انك وثمانين بدو وما شئت انك
المقتدر وقال السرخسي هذا تقدير بمعنى لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما صنعت لان هذا مالا تراه في سيبويه
لا يربط بتقدير ما يستلزم ان الاسم منصوب بهذا الاسم المصدر والمقتدر لان المصدر العاطل مع معموله كالوصول
وصلة ولا يجوز حذف التوصل بعض صلته وبقاء البعض الاخر كما يحى في باب المصدر وانما قد رسيبوه بهذا فيبين
المعنى فظ لا لان اللفظ مقدور بما ذكر قال لا اندلس بل ان المصدر والمقتدر هو العامل وانما جاز انما هو القوة لا الة

يغيره
سبويه في الجحرا
في المعنى الحقيقي للجحرا
الى في الآية
والاثر في الجحرا

وَمَنْ أَسْبَدَ وَتَوَلَّى جَهَنَّمَ

تو نما حال من معلوم افتد

والعليه حوالتيه

اسم الاشارة تعديريه

مَدَاوِدُ بْنُ عَدْنَانَ

البحر حال و هو دائم

التشليم

الخزيرة الغورية سنة ١٢٠١

100

سید محمد رفیع صاحب

22

27

2

تحت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم
الهدى والبرهان

پیشانی الیہ

10/10/19

وهذا هو مبتدأ مقدر على خبره في الحال والتعليل خبرا وشبهه في الفعل عطفا عليه شرطيا أي معناه فعل عطفا عليه أو معناه مبتدأ أن يكون ناقصا والخبر المقدر
ونقد

كأن قوله نعم ما هو مذكور مقطوع مصحح من قوله مصحح من حال عمادك عليه ضمير مقطوع وذلك لأنه ثابت عن ما هو مذكور
عن قوله المضاف إليه ما هو مذكور في حال عن المضاف الذي هو خبر المضاف إليه لأن ما هو المضاف إليه
وكأنه قال يقطع ما هو مذكور مصحح من قوله مصحح من حال من مفعول ما لم يسم فاعله وكأن قوله كان حواميس مدبر أي شبه حواميس مدبر فكأن
حال من الفاعل أو المفعول وكأن قوله عليهم حال في يد مضاعفا ولا أن يقول الحال على ضربين من متظلة ومؤكد ولكل منهما
حال لا خلاف ما هي في هذا المتظلة من الكلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعاقب الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل أو بالمفعول
أو بما يحرك مجراها فيقولنا جئ كل من يخرج الجملة الثانية في نحو كذا وكذا مع ركوبه غلامه إذا لم يجعلها محالا ويخرج بقولنا حصول
مضمونه المصدر في نحو جع القهقرى لا في الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه المصدر ويخرج التعليل بقولنا
يتقيد تعاقب الحدث بالفاعل والمفعول فأنه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعاقب بقولنا أو بما يحرك مجراها في حال
حال الفاعل أو المفعول المعنويين نحو هذا على شئنا وأنه خارجا من جنب محنة على ما يحكي والحال عن المضاف إليه الذي لا يكون
للمعنى فاعلا أو مفعولا للمضاف ما تر ويدخل في الحد الحال نحو قوله يقول وقد تر الوظيف في قوله وقد غلغلي والظهير في
وكأنما وجد المؤكدة اسم غير حدث في محي مقرر والمضمون جملة كل محي شرحها بقولنا غير حدث احتزان من المنصوب في نحو جع
رجوعا ثم اعلم أن الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده كخوضت في نيل ماجر عن ثيابه فإذا
قلت لقيت زيدا راكبا فإن كان هناك قرينه حالية أو مقالية ثبت صاحب الحال جان أن يجعلها لما قام له من الفاعل والمفعول
وإن لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تعليلها إلى جنب صليبه لا زالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فإن لم يقدر مفعول عن المفعول
وأما إذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فإن كانا متقيدين فالأول الجمع بينهما نحو فأنه اخصر نحو لقيت زيدا راكبا وعن
منع من التفرقة نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا وإن كانا مختلفين فإن كان قرينه يعرف بها صاحب كل
واحد منهما جان وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هذا مصعدا من درة وإن لم يكن فالأول جعل كل واحد بجنب صاحبه نحو
لقيت مني زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل الحال للمفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا من درة
والمصعد زيدا وذلك لأنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أثرت الحالة في وقد ثبت حال المفعول على حال الفاعل
إذا لا أقل من كون أحدهما حالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف أحد حالين الفاعل والمفعول
على الآخر كقولك لقيت زيدا راكبا وما شيا قال وأنا سوف تدركنا المنايا بمقدرة لنا ومقدر بنا وجوز الجمهور وهو الحق
أن يحكي شئ واحد أو حال في اللغة متضادة كانت نحو شرب الزمان حلوا حامضا أو غير متضادة كقوله نعم أخرج منها مذكرا
مدحورا كما يحكيان في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت أو لا قياسا على الزمان والمكان نحو مدحورا
من خير من وما واستنكر مثله في المتضادة مغناها مطا ولا وجه للقياس في ذلك لأن وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين
مختلفين محال نحو جلست خلفك مامك وضربت القوم اليوم أمس بل لو عطف أحد هاهنا على الآخر جاز ذلك لأنه على تكرار
الفعل نحو جلست خلفك وأما طك وكذا يجوز أن يرتب بين المكانان أو الزمانان نحو جلست أمس وقت الظهر وأما طك وسط
القرار وأما تقييد الحدث بتقيد بن مختلفين كأن في قوله نعم ما لم يسم فاعله حورا أو بمنضادين في مجلسين منترحين كأن في شرب
ابيض أسودا ومنترحين كأن في شرب حلو حامضا فالناس به وأعلم أن تكرير الحال بعد أمثاله واجب لوجوب تكرير ما نحواض
أما قائما وأما فاعلا وكذا بعد لا لا يتأخر في الأغلب كالحج في اسم البشر في نحو جاءني زيدا راكبا ولا ما شيا ويندر
أخرها نحو جاءني زيدا راكبا قوله لفظا ومعنى حال من الفاعل والمفعول أي لمقولا أو معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول
اللفظيين أما المفعول المعنوي في نحو شئنا في قوله نعم هذا بعلي شئنا فان بعلي خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعول مدلول هذا أي أنه
على بعلي أو شئنا أو شئنا وأما الفاعل المعنوي فكأن في قوله كانه خارجا من جنب صليبه سفود شرب لسوة عند مفاد
إذا المعنى شبهه خارجا سفود شرب ولا يفترقه بأشبهه خارجا لأن المشابهة هي المقتدة بحال الخرج لا المشبه وقال المص
في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نقل لأن قائما حال من الظاهر في الظرف وهو فاعل لفظ
لأن الفاعل المستكن كالمفعول به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حال من الفاعل اللفظي وليس يجوز كون
الحالين في المثالين عن زيد إلا عند من يجوز تحالف عا على الحال وصاحبها قوله وعما لها الفعل أو شبهه أو معناه بعينه شبه
الفعل ما جعل حمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر وبعضه بمعنى الفعل ما يشبه
منه معنى الفعل ولا يكون من يبعثه كالظرف والجار والمجرور وحرف النفي ونحوها فان زيد قائما عند من جازها
النفي عن زيد من اسم الإشارة كالحج في حرف النفي واسم الإشارة نحو زيد راكبا وحرف النفي نحو يا ربنا منما وأما

والنفي هو الخبر المقدر

في

في

في

السورة
مدية لعمركم
والله اعلم
بما تنكرون

وشرحها، أي هذا معنى الفعل عطف عليه أو معاً مبتدأ وان تكون ناقصة المستتر في معناه نكر قضاة والجملة خبرية المبتدأ وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرها انضمت في صاحبها جمع لأن
وعاياً بضم العين في غلبة الحال أو على غير يكون اعتدرا أي يكون عند الحكم غالباً أو ربما فعل مفعول به والعلل حال من مفعول محذوف معتركة من معنى
الجملة في محل الرفع بالابتداء لأننا بدأنا بفعل مفعول به وعدة حال من فعل والمفعول محذوف من فعل والجملة أيضاً محل الرفع بانه عطف عليها ونحوها
عطف عليها ومتاولة خبرها وأصلها والعلل وحده في أصلها والعلل ومنه من بحد متاولة بكذا ثم قصر واين

[illegible]

او جاز او جواز تقدم على العمل الذي هو ظرف او جاز ويجوز ذلك ان توسعهم في الظرف
حتى جاز ان يقع موضعاً لا يقع غير ما فيه نحو ان اينا انما بهم قالوا ومن ذلك البر الكثر يستبين اي لكثره يستبين منه حال
نحو ان اينا انما بهم والظرف فيه يستبين والظرف المعنوي اذا كان غير ظرف فالخلاف في انه لا يتقدم الحال عليه في كل
جامد فتم في الله انما كليت ولا يل ويحتمل انما ذلك وعرف القدر واسماء الاشارة وعرف التثنية والتثنية والتثنية والتثنية
ونحوه في كل وعرفه واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهة العمل لعدم موافقته الى التركيب واذا ضعف فضل الفعل
لعدم التميز في التقديم عليه معوله كما في قول الجيب فلا يفي ذلك العن بن يد فاطمة في كل الجوامد وكذا الضمير المشبهة
لا يتقدم معولها عليها لضعف مشابهة الفعل وظاهر لفظ جاز الله في الفصل في جواز تقدم الحال عليه او
اضعف من الضمير المشبهة في العمل افعال التفضيل الا في اثر لا يطرد رغبة الظاهر مثلها بل يحتاج الى شرط كما ينبغي
في باب ما نحو قولهم هذا اسرا لطيب منوطا ويزيد قائما غير منه فاعدا وكذا نحو قولهم قاعد مثلها في قوله الكلام
عليه عن قريش واجازا التراجيح ان يقول ذلك موزنا ودرهم عبد الله لا في معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حاله من
درهم في الخبر ومن درهم عبد الله والاولى المنع لضعف التام قال فان الكاف قلت كدرهم عبد الله في خبر
ان يكون حاله من درهم عبد الله لان حال الخبر لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حاله من درهم عبد الله والاولى المنع مع
الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جازة مصدرية بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والتشعر طالع حنك وعادة لاصل
الواو وهو العطف لا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقدمه به بان الموصولة وما في جاز الصلة
لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او حرف مصدر كما وان لا يتقدم الحال اذن على هذه
الموصولات لا يجوز تقدمها على صلتهما متاخرا عن الموصولات ايضا غير جازين في الموصولات من امتناع الفصل بين
الحرف المصدرى واللام الموصولة بهن صليهما فلا تقول اعجز عجرة الصارب هندا ولا تجرمة ان ضرب زيد هندا
ولا تجرمة ضرب زيد هندا ولا في نحو سابرا الموصولات نحو التي راكبا جاز زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان
العامل مصدرا باللام لا ينال الا لام القسم جاز تقدم الحال عليه بان يؤخره عن اللامين نحو ان زيد راكبا سائرا لله
راكبا اسير كقولهم نعم لاني الله فخره وتقدم على اللامين لا يجوز لان له مصدر والكلام واما الفصل المصروف واسم الفاعل
واسم المفعول اذا دخلت من الموانع المذكورة فيجوز تقدمها نحو انما علم بالخوار كذا زيد وزيد راكبا ماش ويحتمل ضرب كوله
بخلاف الظرف يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا في جشك راكبا يعني وقت التركوب لا
ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجاز خاصه سواء كان بعد المبتدأ كما مر ذلك في توسعهم
في الظرف بخلاف الحال وكان على نحو زيد يوم الجمعة عندك لوقبله كقوله نعم كل يوم هو في شأن وقولهم كل يوم لك
قوب والحال لا يتقدم عليه عند سببه وظاير يتقدم عند لاخفش بشرط تاخير عن المبتدأ كما مر ذلك في توسعهم في
الظرف بخلاف الحال وكان على المص ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجاز لا لا يتقدم على معنوه
غيره من التثنية والتثنية وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكن ظرف واحد يصح ان يكون خبر لما هو مبتدأ في الحال
او في الاصل وتوسطهما ما يجوز ان تقامه على خبر عن ذلك المبتدأ وانضابا على الحالة كقوله نعم واما الذي بين سعدا
ففي الجنة خالدين فيها وقوله فكان عاقبتهما التما في النار خالدين فيها فالكوفون يجوبون انضابا على الحال كما في الايتين
لانك لو دفعت خبرا وعادتها الطرفان لربك الثاني فائدة واما عند البعضين فالحاجة ان لا يجزى على الخبر لا واجبة لان
الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر ويكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني
فاكيد للاول والثاني خبر عن بنه كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر قد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا
بمقدار خبره الاسم الذي قبله المبتدأ الذي يلحقه الظرف واجبه عند البعضين نحو فبك زيد راعب ليك الظرف
متعلقا بذكر الخبر جاز الظرف والكسائي نصب ذلك الاسم نحو فبك زيد راعبا على تقدمه في خبره راعب زيد راعب في الحال
والذي اضاف المحذوف اي هو راعب فبك خاصته في حال راعب في شئ اي ان راعب في شئ فهو راعب فبك قوله
ولا على الجوز في الاسم الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتأخر عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحب العمل
ان الكوفين منه وان تقدم الحال على صاحبها ظاهرا في عا كان منصوبا او مجزوا الا في صورة واحدة وهو اذا كان ذو الحال
مرفوعا والحال في نحو عن العامل فيجوز ان يتركب ولا يجوز ان يتركب ويزيد وبعضهم يجوز تقدم الحال على ذي
الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال معال نحو ضربت وقد جاز زيد واما اذا كان في الحال ضمير فيجوز وتقدم الحال عليه

مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا ذلك لان ذاك الحال اذا كان مظهرا وقت مت الحال عليه انى له الاخبار قبل الذكى لان
 فى الحال ضمير يعود على ذاك الحال السابق واما اذا كان ضميرا فالتعريف ان يشتركان فى عودها على مفسرهما واما جواز تلك الصفة
 الواحدة اعني نحو جانيه ويا كان باب فليشد فطلب الفعل للفاعل فكان الفاعل والمفعول فى الحال لما الفاعل فلا يكون
 ضميرا قبل الذكر واما البصر فجاز وانتظام الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب سواء كان ضميرا او مظهرا لان التثنية فى الحال
 التثنية عن صاحبها فلا يكون ضميرا قبل الذكر كما ذكرنا فى تقدم خبر المبتدأ بخوة وان زيد ونى الفاعل والمفعول نحو قوله
 ثم فاجس في نفسه خيفة موسى اما اذا كان ذاك الحال مجرورا فان الخبر بالاضافة اليه لا يتقدم الحال عليه انفا سواء
 كانت الاضافة محضة كفى قوله نعم بل اتبع مائة ابراهيم خيفا او لا نحو جاءته جرة اصابه زيد وذلك لان الحال تابع ووقع تحت
 الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان الخبر ذاك الحال مجرور بالخبر فتشبهوا واكثر البصر يسمعون
 ايضا فلهذا ما عليها للعلامة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابى على وابن برهان الجوزي استدلالا بقوله ثم وما ارسلك الا
 كافة الناس لعل الفرق بين حرف الخبر تعدل للفعل كالمظهر والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهب
 واكتبه محمد قال الشاعر لئن كان يرد المذخوران صاديا الى حيث انه لجيت وقال الاخوان المراهقين المروءة ناشيا
 فطلبها كهللا عليه شديدا وبعضهم يجعل كافة حاله عن الكاف والياء للباء لغة وهو تصف واما العامل فى الحال في نحو
 ملة ابراهيم خيفا اعني اذا كان الحال عن مجرد مضاف غير عامل فى الحال كما على بعض بن زيد واكتبه محمد من جواز اختلاف
 العامل فى الحال ونى صاحبها الاشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر
 بمعنى الفعل لان المعنى انه ثبتت ابراهيم خيفا وهو ضعيف لا ثابتا فى حد العامل ان معنى الفعل قد انطس في مثل وقال
 بعضهم لما كان لا يضاف ما ليس بعامل فى الحال الى حال الاية نحو انظر الى زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه
 لوصف كقوله نعم ملة ابراهيم خيفا كما تقدم فى اول الباب جاز ان يعل عامل المضاف اليه لان المضاف اليه فى التقدم بين
 المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف جاز ان كان على قوله تقدمهم حال المضاف
 اليه على المضاف في نحو جرح ماشيا زيد مع اننا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يحذف
 الحال على صاحبها اذا كان جازا صاحبها بعد الا ومعناها نحو ما جاني دكا الان زيد دائما جانيه ويا كان يسل مثل ما شرع
 باب الفاعل اعني لتغير المحرر انعكاسه لخواص عن صاحبها ويجب ان يضاف الى حال المضاف الى حال المضاف الى حال المضاف
 نحو لقيته شام زيد اخوه قوله وكل ما دل على هيشة ان يقع حالا نحو هذا بسر الطيب منه طبيا اقول هذا ارد على النماء
 فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالناء ويل الى المشتوقا لولا انها فى المعصية والصفة وشقة
 ونى معنى المشتوقا لولا انى نحو هذا بسر الطيب منه طبيا هذا بسر الطيب منه طبيا اى كائنا بسر او كائنا طبيا وهذا
 نافذ فلكم اية اذالة قال المص وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبهين لئلا يذكر فى حله فكل ما قام بهذا
 الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشق وكذا رده عليهم اشراف اشتقاق الصفة كما يحكى في بابها
 ومع هذا فلا شك ان الغلب فى الحال والوصف الاشتقاق فى الاحوال الى جملة غير مشتقة قياسا الحال الموطنة وهى
 سمى جامدا موصوف بصفة فى الحال كالحقيقة فكان الاسم للجامد وطالب النظر بقوله هو حاله الحقيقة لئلا يفتقر قبلها موصوفا
 لما روى لك نحو قوله نعم انا انزله قرأنا عنهما وقولك جاني زيد رجلا بهما ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب
 ميراثونين عليه السلام بعض ايام صفين فابا لنا اسد العين وما بالنا اليوم مثالا لخير وقول النخعي بدت قمر
 ومالت خوطبان وفاحت عنب ورنث عزالا ونى تاويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضافا قبله اى امثال اسد
 العين ومثل والثانى ان باول المنصوب بما يحسن ان يكون هيشة ما تقدم اى انا امس شيئا ناو اليوم ضعفا فاو بدت هيشة
 نحو ذلك وذلك لانهم يحسبون الشئ المشابهة فى معنى من المعانى كالصفة المفيدة الى ذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون
 موسى يصر فيها اى كمن يجتار ويمار منها الحال في نحو بيت الشاة وروىها وضابطان يقصدان التفسير فيجاء
 من اجزاء مجزاة قسطا وينصب لك القسط على الحال وتلقى بعد ذلك اجزاء ما مع واو العطف كقولنا شاة وروىها
 ويجزى الخبر نحو بيت البرقيضين بدوهم واخذت نكوة مائة درهم عن كل اربعة درهم وقامرة درهم اى جعلت
 ن مقابلة لكل درهم من درهمها فابغى لك نحو وضعف عند كماله ثابته ينادى كل واحد وكل واحدة من هذين
 الاحوال كانت جزا اول من الجملة لا بعد اية على ما وقع قبل ومنها الحال في نحو يوشه بابا وجاهى رجلا واحدا وروىها
 جالين ورجلا لا رجلا اى مفضل هذا التفصيل المعين وضابطان تالى التفصيل بعد ذكر الجوهري عن غيره من مترى

五

5

1

•

11

2

1

1

1994

94

53

2

3

10

9.

3

10

2

Figure 1

4

100

علي بن الحسين

2

2

1

[illegible]

عليه وبالآلوة في محل الزرع
بأجره والضمير عطف عليه و
بأحداهما أي أحد المذكورين
من الآلوة والضمير عطف عليه
عليه أيضا ولا تنفي الخبر
وبدأ اسمها وفي الماضي وما
والجاءت نفته ومن قد
منعاقق يند وها مفرجه
كان القدر أو مقتدة
عطف عليه فمقدم ظاهر
كانت أو مقتدة وحوال
تدريج ومفعول عنون
معها لا بد من تكرار
والله أعلم بالصواب

يقول
 نقل فلان جبراً وحلفاً
 حبس عن القتل حتى قتل
 الجاني عن حلفه
 حبس عن القتل حتى قتل
 الجاني عن حلفه

منه في المصنف على ذلك
 بغيره عن ذلك المصنف
 الأصح وأما المصنف
 المصنف المصنف
 فلان بن الأبي
 الاستغفار

عن الواو وذلك لكون الواو في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وان كان
الضمير في الجملة كقولهم نصف الماء غامرة فالشك في ضعفه وقلة حال جازية بناء على ان انفراد الضمير الاسمية في
مطالع ما ذهب اليه المصنف ان قولهم جاع في ذيل جنة وفي معنى مستقر عليه جنة وفي ذيل الجنة بل هو مفرق بغير
فلذا اخل من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتدل على ذى حال جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب التبدل وان اردنا وجوب ان
يكون في تقدير المفعول ضمير نظر كقوله فالحكمة بالهدايا ودون جواهرها في صورة تزييل وقوله وان امرا صرا اليك ودون
من الارض ثومات وبهذا اسماق ولو كان مفعولا لم يجز الواو انكم تقول لقين وان عليه جنة وفي ذيل الجنة بل هو مفرق بغير
عليه ان واق اذا اذ لا يمنع ان يقتل بغيره فبلم وحكم الجملة المصدرية بليس ان كانت فعلية حكم الاسمية ان اجتماع الواو
والضمير انفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس لوجه التقى على الاصح ولا يدك على التمان فهو كمن في راحة على
الاسمية فالاسمية معها كانهما باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان في نحوهما وقد يتناول الاسمية من الواو بغير عند النحو
الملايش نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن
اسم الفاعل لفظا وتقديره معناه فجامع في زيد مركب بمعنى جامعي في زيد والكوا والاسماء ولا هو يصلح للحال وضعاء بين الحال
تناسب ان كان في الحقيقة مختلفين كالجحى فاستغنى عن الواو وعرف قد سمع قف واصك عينه وذلك اقلها جاز وان
شابهت المفعول واقا لا يتقدم وان انا اصلك فيكون اسمية تقدر في المضارع حال اخلوه من حروف الاستقبال
كاستين ولين ونحوها وذلك لان الحال التي نحن في بابها الحال التي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك
مثلا ضرب زيد غدا بركب لفظ بركب حال باحدا المعنيين غير حال بالاول ولا في ليس من مان التكلم لكنهم التزموا بغير
صدر رهن الجملة اي المصدر بالمضارع عن علم الاستقبال لمناقض الحال والاستقبال في الظاهر ان لا يكون التناقض هنا
حقيقة بل لفظية التزموا لفظا قد اظهروا مقدرة في الماضي اذا كان حاله مع ان حاله بالانظر الى عامه ولفظه قد تغير
الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحال لفظا لواجب ان يمد العام الاول وقد
فلجى بلفظ قد هيئنا لظاهر الحال ان التجرد عن حروف الاستقبال في المضارع لان ذلك قوله وما سواها اي ما سوا الاسمية
والمضارع المثبت وهو ثلث اقسام المضارع المتقاضي الماضي المثبت والمضارع المتقاضي في كل واحد منها على ما ذكرنا ثلث اقسام
اجتماع الواو والضمير الا كفاء باحدا ما صار ثلث اقسام وهذه اشتملها جاع في زيد ومركب غلام ومركب عمر ومركب
غلام جاع في زيد ولا مركب غلام ومركب عمر ولا مركب غلام جاع في زيد وقدركب غلام وقدركب عمر وقدركب
غلام هذه اما قاله المحقق قال لا بد من شي المضارع المنقضي بل لا بد فيه من الواو وان كان مع الضمير ولا بد من ذلك لان نحو لم يضرب
ماضيه كضرب فلان ضرب انما قضيه الحال ظاهر المحتاج الى قد المقرب له من الحال لفظا او قد قد بركب لم يضرب محتاج الى
الواو التي في علامته لانه لما صح مع ذلك قد تحققت المحصول ولم يبق واذا شغى المضارع بلفظ ما لم يبد حاله الواو لان المضارع المحرر
يصلح للحال فكيف انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعل هذا ينبغي ان يلزم الضمير اذا شغى المضارع بلا لزم الضمير
كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه الفراه والاعراب تجري عن الواو كما ثبت لان معناه جاع في زيد لا مركب اي غير مركب
فهو واقع موقع المفعول لا لا بغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلها اجازان تزدني لا اوز ولا اوز
كما جازان تزدني اوز ولا اوز وكذا تقول كنت بالمال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا الواو اكثر من مصاحبة
المضارع المحرر لها اولها الحال الحقيقية في نحو لا مركب مشابها للمضارع لفظا ومعناه كما شابه في نحو بركب لان الحال الاول
انقضاء الصفه فلا حرج الجملة هو الحال ولا ينبغي المضارع حاله بل انما ذكرنا قيل قوله ولا بد من الماضي المثبت من ذلك لظاهره ان
مقدرة استدلال لا نحو قوله كما انقضى العصفور بل باللفظ قوله ثم اوجاء كحصر صدورهم وغيرهم اوجبه كما مضى والواو
قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم اخبرهم قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة ومقدرة الاولى انه شرط لاحال
ان قام او قعد كجحى في حروف العطف ولو كان حاله سمع معه قد والواو كما في غيره من الماضي الواقع حاله اذا كان الماضي بعد
الا فاكفاه بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما القينه الا كونه لا في دخول الا في الاغلب اكثر على الاسماء فهو يتناول الا
مكرها في فصار كالمضارع المثبت وقد يجتمع مع الواو وقد نحو قولك ما القينه الا وقد اكثر مع الواو وحدها نحو ما
لقينه الا وكثير لان الواو مع الا يدل على خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما رجل الا وله نفس اماره ولا يسمع
فيه قد من دون الواو نحو ما القينه الا وقد اكثر في غير هذه الموضع بنظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير فتشبهت
مع اكثر من توكلها وقد جاء ذلك في نحو قوله ثم اوجاء كحصر صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة فاجتمع الواو وقد

الضمير في الجملة كقولهم نصف الماء غامرة فالشك في ضعفه وقلة حال جازية بناء على ان انفراد الضمير الاسمية في
مطالع ما ذهب اليه المصنف ان قولهم جاع في ذيل جنة وفي معنى مستقر عليه جنة وفي ذيل الجنة بل هو مفرق بغير
فلذا اخل من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتدل على ذى حال جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب التبدل وان اردنا وجوب ان
يكون في تقدير المفعول ضمير نظر كقوله فالحكمة بالهدايا ودون جواهرها في صورة تزييل وقوله وان امرا صرا اليك ودون
من الارض ثومات وبهذا اسماق ولو كان مفعولا لم يجز الواو انكم تقول لقين وان عليه جنة وفي ذيل الجنة بل هو مفرق بغير
عليه ان واق اذا اذ لا يمنع ان يقتل بغيره فبلم وحكم الجملة المصدرية بليس ان كانت فعلية حكم الاسمية ان اجتماع الواو
والضمير انفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس لوجه التقى على الاصح ولا يدك على التمان فهو كمن في راحة على
الاسمية فالاسمية معها كانهما باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان في نحوهما وقد يتناول الاسمية من الواو بغير عند النحو
الملايش نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن
اسم الفاعل لفظا وتقديره معناه فجامع في زيد مركب بمعنى جامعي في زيد والكوا والاسماء ولا هو يصلح للحال وضعاء بين الحال
تناسب ان كان في الحقيقة مختلفين كالجحى فاستغنى عن الواو وعرف قد سمع قف واصك عينه وذلك اقلها جاز وان
شابهت المفعول واقا لا يتقدم وان انا اصلك فيكون اسمية تقدر في المضارع حال اخلوه من حروف الاستقبال
كاستين ولين ونحوها وذلك لان الحال التي نحن في بابها الحال التي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك
مثلا ضرب زيد غدا بركب لفظ بركب حال باحدا المعنيين غير حال بالاول ولا في ليس من مان التكلم لكنهم التزموا بغير
صدر رهن الجملة اي المصدر بالمضارع عن علم الاستقبال لمناقض الحال والاستقبال في الظاهر ان لا يكون التناقض هنا
حقيقة بل لفظية التزموا لفظا قد اظهروا مقدرة في الماضي اذا كان حاله مع ان حاله بالانظر الى عامه ولفظه قد تغير
الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحال لفظا لواجب ان يمد العام الاول وقد
فلجى بلفظ قد هيئنا لظاهر الحال ان التجرد عن حروف الاستقبال في المضارع لان ذلك قوله وما سواها اي ما سوا الاسمية
والمضارع المثبت وهو ثلث اقسام المضارع المتقاضي الماضي المثبت والمضارع المتقاضي في كل واحد منها على ما ذكرنا ثلث اقسام
اجتماع الواو والضمير الا كفاء باحدا ما صار ثلث اقسام وهذه اشتملها جاع في زيد ومركب غلام ومركب عمر ومركب
غلام جاع في زيد ولا مركب غلام ومركب عمر ولا مركب غلام جاع في زيد وقدركب غلام وقدركب عمر وقدركب
غلام هذه اما قاله المحقق قال لا بد من شي المضارع المنقضي بل لا بد فيه من الواو وان كان مع الضمير ولا بد من ذلك لان نحو لم يضرب
ماضيه كضرب فلان ضرب انما قضيه الحال ظاهر المحتاج الى قد المقرب له من الحال لفظا او قد قد بركب لم يضرب محتاج الى
الواو التي في علامته لانه لما صح مع ذلك قد تحققت المحصول ولم يبق واذا شغى المضارع بلفظ ما لم يبد حاله الواو لان المضارع المحرر
يصلح للحال فكيف انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعل هذا ينبغي ان يلزم الضمير اذا شغى المضارع بلا لزم الضمير
كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه الفراه والاعراب تجري عن الواو كما ثبت لان معناه جاع في زيد لا مركب اي غير مركب
فهو واقع موقع المفعول لا لا بغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلها اجازان تزدني لا اوز ولا اوز
كما جازان تزدني اوز ولا اوز وكذا تقول كنت بالمال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا الواو اكثر من مصاحبة
المضارع المحرر لها اولها الحال الحقيقية في نحو لا مركب مشابها للمضارع لفظا ومعناه كما شابه في نحو بركب لان الحال الاول
انقضاء الصفه فلا حرج الجملة هو الحال ولا ينبغي المضارع حاله بل انما ذكرنا قيل قوله ولا بد من الماضي المثبت من ذلك لظاهره ان
مقدرة استدلال لا نحو قوله كما انقضى العصفور بل باللفظ قوله ثم اوجاء كحصر صدورهم وغيرهم اوجبه كما مضى والواو
قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم اخبرهم قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة ومقدرة الاولى انه شرط لاحال
ان قام او قعد كجحى في حروف العطف ولو كان حاله سمع معه قد والواو كما في غيره من الماضي الواقع حاله اذا كان الماضي بعد
الا فاكفاه بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما القينه الا كونه لا في دخول الا في الاغلب اكثر على الاسماء فهو يتناول الا
مكرها في فصار كالمضارع المثبت وقد يجتمع مع الواو وقد نحو قولك ما القينه الا وقد اكثر مع الواو وحدها نحو ما
لقينه الا وكثير لان الواو مع الا يدل على خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما رجل الا وله نفس اماره ولا يسمع
فيه قد من دون الواو نحو ما القينه الا وقد اكثر في غير هذه الموضع بنظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير فتشبهت
مع اكثر من توكلها وقد جاء ذلك في نحو قوله ثم اوجاء كحصر صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة فاجتمع الواو وقد

فالاول مبتدأ والفاء والضمير من ضمير خبره ومقدار وقت وغالب الخبر والهاء وصيغة مصدر واحد وزل وجعلها كونا مقدرا والضمير في ذلك والباء من ضمير مبتدأ
 في غالب الاحوال كون المفعول المقدرا وغالبها وانما في العدد متعلق بفعل مقدرا ولعل قوله عن مفعول واحد وجعل مبتدأ عند وقت وقدره وهو ما في عدد وتكون
 مبتدأ وخبر واحد وقت وهو اول وهما مبتدأ والخبر في محل الجزاء للضمانه وجاز ان يكون المفعول من مفعول التركيب بطريق الحكاية وشكا مضارع معرف والضمير
 المتبني والماضي عنده اي في مفعول واحد وهو خبر مبتدأ في ثمانية عشر من درهما في الوجود ومنه انما مثله ايضا عطفا على ثمانية عشر متعلق بخبر واحد وقت
 وهو الحق مصداق وغير ذلك مما ليس بالخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدأ الضمنية بمعنى النصب نحو انا عمر وشجاعا وهو في خبر مبتدأ
 بعيد لا ناعمل المضمرة العلة نحو انا زيد وزيد ابوك ثمانية عشر في ثمانية عشر من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه
 ابن مالك وهو ان العامل بمعنى الجملة كما قلنا في المصدر والمؤكد لنفسه ولغيره كما قال يعطف عليك ابوك عطوفا وهو في جملة
 مرجح ما هو حق ذلك مصداق فاذن لا في الجملة وان كان جواها جامدا بين جوارحها فلا شك انه يحصل من اسناد واحد من الخبرين الى
 الى الاخر معنى من معنى الضم لا لثمة انا صيغة انا انا كان زيدا فعلى هذا لا يتقدم المؤكد على جزئي الجملة ولا على احدها
 لضعف الحذف في ذلك لضعف معنى الفعل فيها هذا يجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال اما
 لقيت زيدا وابكا ولا يجوز الحذف اذا ثبت عن غيرهما كما في خبري زيد انا واذا توقفت لما ذكرها كما تقول في الخبر
 لا تأتني الا رابكا وقد يلزم بعض الاستدلال بالحالية نحو كاذب وقاطبة ولا يضافان ويقع كاذب في كلام من لا يوثق بعينه
 غير حال وقد خطوا فيه قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر من ذات المذكورة او مقدرة قال ما يرفع الابهام جنس يدخل
 فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احتراز عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت سلمنا
 ان الحال يخرج عنه لا يهاين رفع الابهام عن ههنا الذات لا عن نفسها كذا الفقه حتى يرجع زيد القهقري برفع الابهام
 عن ههنا الذات التي هي انوع لاعتبار نفس لان ما ههنا انوع مع غيره مبهمة وهي لا تنقل الى ما ابتدأت
 الذات عنده لكن الصفة نحو جاءني رجل طويل او ظرف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة والوضع صالح لكل
 فرد من افراد الرجال فبدل كرا حلا وصافه تميز عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير وطويل برفع الابهام المستقر الى الكاف
 وضعا على ما فسره المصنف من الذات المذكورة وكذا زيد دخل فيه عطفا على الثاني نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل من
 الضمرا المتأخر في نحو من ربه زيد لا ترفع الابهام عن المقصود والتمييز كما في نعم رجلا ورجل سواه وبدخل فيه انتم المضاف
 اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انصب لان معنى النصب في خبره سواء وكذا يدخل فيه الخبر نحو ما رجلا وثلاثة رجلا
 وله ان يعتد بان الخبر وبالعدد داخل في الحد وهو تمييز التمييز نفسه في الخبر اذا كان جوه اخف من نصبه كما في هذا بن كما
 اعتد رتبة هذا المفعول من الاعراض بنحو ضرب ضرب شد بدلا منه مفعول مطلق لكنه لم ينصب لغرض قياسه مقام الفاعل
 وكذا في ضرب زيد وسيرى الجمع رتبة في بيان قوله الابهام المستقر قال احتراز بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان
 صفة المشترك برفع الابهام عن المشترك في نحو ابيض عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان اللفظ بوضع الواضع
 انما يكون بان يضع الواضع لفظا معناه صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لان يضع لفظا لغيره معناه ثم اتفق اثنان
 ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لغيره بغير ضرورة الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام
 غير مستقر في اصل الوضع قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت وبت عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لان مع
 القرينة بعد انتقال الاشتراك ومع القرينة يكتفي بالابهام في المشترك والعدد وسائر المقادير فلا فرق بينها من جهة الابهام
 ولا يدرك لفظ المستقر على التوضعي كافترا الحد لا يقيم بالعناية ولا لفظ الجملة في الحد كما يخل به قوله عن ذات المذكورة
 او مقدرة ليشتمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرين
 درهما وسيلاني واما في غير نحو رطل زينا ومنه انما مثله ايضا عطفا على الثمرة مثلها زيد فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد
 الانواع ويصح في غير ثم ان كان بنوعين او بنوعين التمييز جاز ان يضافه ولا يلا عن غير مقدار ونحو خاتم حديد والخضرة
 اكثر قول قوله فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات المذكورة قوله عن مفرد لفظه عن مثله بعيدا ما بعد ما قصد
 لما قبلها وسبب ذلك كما في فعلت هذا عن امره وعن نقل ملك اي انما سبب حصوله فالتمييز صادر عن المفرد لابهامه وسبب
 او عن نسبة جملة او شبهها الى التمييز سبب له لانك تنصب شيئا الى شئ في الظاهر المنسوب اليه في الحقيقة غير ذلك
 التمييز اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله انما انصب عنه اي الاسم الذي صدر انضاب التمييز
 عنه كزيد في طاب زيد نفسا لا لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعلى
 طاب نفس زيد فزيد هو سبب انضاب نفسا وكذا معنى قوله لم ينصب عن تام الاسم وعن تمام الكلام اي ان تمامه سبب انضاب
 التمييز قسما له بالمفعول الذي يحذف بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يكون ان عن هذه المواضع بغير بعد في قوله نعم طبقا
 عن طريق الاول او قوله عن مفرد مقدار غالبا تقول التمييز على ضربين رفع الابهام عن ذات المذكورة ورافعة عن ذات مقدرة
 والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب وغير مقدار والمقدار ما يقدر به الشئ في بعض
 به قدره وبغيره والغاد واما مقادير مشهورة موضع غير يعرف به قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر والمكيل والقياس

56

منه انزل من
قال بن كسك

والادرب والكر وما يعرفه قد يكون كصحنات الفون كالطسوج والذوق والدنيا والزلزل ومجودك وما يعرف
به قد المذروع والمسوح كالذراع وكفدر راحة قد رعين ومجودك ولما مقائيس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير
كقوله نعم ملا الارض ذهباً وقولك مثل زيد رجلاً وقا حيرك انساناً وسواك رجلاً فمحول على مثلك بالضد
وقولك بطولك رجلاً وبعينه انضاً وبغلظه خشباً ومجودك من المقائيس انهم قدن المقادير اذا مضت عنها الثمن
لذلك اوردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عشرة درهما ودرعاً وثوباً ورجل من التا المراد بعشرون هو الدرهم لا بجره
العدد وبدرع المذروع لا ما يدرع ببرطل لا ما يوتن به وكن في غيرهما غير المقدر لكل نوع حصل له بالشرح اسم
خاص ببلده صله ويكون مما يصح إطلاق الأصل عليه نحو خاتم حديد وباب ساجا وثوب خرا والحفص هذا اكثر منه في المقادير
وذلك لان المقادير بهم محتاج الى تميز ونصب التمييز على كونه ميمراً هو الأصل في التمييز بخلاف الجمر فانه علم الاضافة فيه
في غير المقادير لان ابعام ليس كايها المقادير مع ان الحقة مع الجمر اكثر استوط الثوبين بالاضافة وان لم يتغير تسمية البعض
بالتبعية نحو قطعة ذهبية قليل فضته بجر انصاف الثاني على التمييز وقد خالفوا الفاعلة المذكورة فالنوم والجرح في العدد
من الثلاثة الى العشرة والمائة والالف وما ينضاعف منها لكثرة استعمال العدد فاشترى التحفيف بالاضافة مع انه قد جاء في
الاشارة على الأصل خمسة اثواباً ومائة درهماً او ثمانين كواجر الجرح في العدد المركب نحو واحد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم
واحد لفظاً فلو اضيف العدد المركب الى مائة والمائة من حيث المعنى هو الميمر المحتاج الى التمييز لكان جعلاً لثلاثة اسماء واحد
لفظاً ومعنى واحد نحو ثلاثة عشر في الفاعل المضاف اليه مع المضاف سهل بالاضافة وكذا تركوا الجرح في الاصل في العدد والذوق
في الخوفون الجرح كعشرين واخواته مع انه كثير الاستعمال ايتم وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في حدود
الكتاب بل مشبهة لها فلم يحد في الاضافة حدان نون الجمع فيها بالياء اياها ولم يثبت معها المشابهة لنون الجمع فعذر
الاضافة لتعدد اثبات النون معها وحدانها وقد جاء نحو عشرة درهم قليل واكثر منه اضافة الى صاحب نحو عشرة قال ونون
قد كسرت وتكمل اجزاءه مجزئاً واحد عشر كقوله وما في غير احيى في غير العدد وليس مراد بقوله رطل نبتا ومنون سمنا وثانها
ن بدل بيان النوع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم بارجعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكر قبيل واما بالنون
وهو اما ظاهر كما في رطل نبتا واما مقدراً كما في خمسة عشر ونون كما في ثمانون المائتين كما في منون سمنا واما بالاضافة كما في
مثانها بدل الميمر المحتاج الى التمييز ماؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل من الصبر وقا
ماؤها لاء ومثل زيد لا حيلج الكلام ايتم له التمييز لاجا المثل للملك اي قد وما يما لا به الشيء فزجلا نصبر مثل ون بدل النصير
ملك ومعنى تمام الاسم ان يكون على حاله لا يمكن اضافة معناه والاسم مستعمل بالاضافة مع الثوبين ونون التمييز والجمع ومع الاضافه
لان المضاف لا يضاف ثانياً فاذا تم الاسم بهده الاشياء مشابهة للفعل اذا تم بالفاعل وصار بمراداً اما ما قبلها بغير التمييز
بعد المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فنصب ذلك الاسم التام قبله ليشابهه
في الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما قامت قائم الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في اخر الاسم كما كان
الفاعل عقيب الفعل لان ان كان التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينصب التمييز عنه فلا يوق عند الفوق
خلاف قد يكون الاسم في نفسه تاماً لا بشئ اخر اعني لا يجوز اضافة فينصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما الصبر
هو الاكثر وذلك في الاعلى ما فيه معنى المبالغة والتفخيم كواضع النجب نحو باله رجلاً وبالها قصه ويا لك ليلاً ويا لها
وبالها خطراً وما احسنها مقلة وده رجلاً ورجلاً القيس وكذا وبه وكذا انهم رجلاً وبش عبداً وسامناً ومن هذا الباب
اي لا تى فيه التفخيم بده رجلاً القيس اذ هو جواب في التقدير بل قال ما لقيت رجلاً فكانه قبل لقيت رجلاً ولى رجلاً وذا
عليه ولا ريب في ان التمييز في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير اتافها قبله اعني من وبه الى باله فنظر ان كان الضمير
فيها ميمراً لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايتم كقوله عليه السلام لا يخرج البلاء عنك الا باله مراراً ما بعده وقول ابن القيس
فيا لك من بئيل كان مجومر بكل مغارة القتل شلت بيد بل وقول ذي القعدة ويا لها راحة والريح معصفر والغيث
مرحجر والليل مغرب وان عرفنا المقصود من الضمير جوعته الى ما يفي معنى كقولك جاءني زيد فياله رجلاً وبه فاسا
ويا ويحمر رجلاً ولقيت يدا قلته دره رجلاً او با خطاب الشخص معن نحو ذلك لزيد وبالك من شجاع والله درك من رجل
نحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا يهام ادن في التمييز بل عن الشبهة الحاصلة بالاضافة كما يكون اذا كان المضاف اليه ميمراً
ظاهر نحو بان زيد رجلاً وكقول الشاعر وبلم اقام الثياب معيشة مع الكثر يعطاه الفقه المثلث للتدنى والله دري به رجلاً
قال لله ذل فوشى ان من رجل ما كان اعرف به بالذوق السفل وبيل زيد رجلاً ومثله قولهم قال الله عن من قاتل ولقيت زيدا

كل نوع حصل
بالشرح من
الاسم ضرب التمييز

والنوع من
في التمييز
الاسم

قائل

والثاني مبتدأ وعرف خبره في الجملة متعلق به وان حرف عطف كما موصولته وموصوفته وناهاها من معدن من انضمامه وهي انشايدون انتم خبرها علموا بانها
الى ما وها مفعول بها بانها الى الجملة والنوصلة مع صلة رسته مفر عطف على ما لم يكن مجررا علة ومثل من وجهه خطاب ما من معرفون ووزيد في
ونفسا متبوعه خبر في جملة والجملة في محل الجزاء لانها تروى بد مبتدأ وليست خبرا واما خبرها خبر في جملة رايه عطف على واداروا عليها ملك وان في انضمام عطف
على قوله في جملة ومثل من وجهه ويحتمل محل ومفعول به وطبيرة فعل وايا متبوعه عن لست في صانعة رايه عطف على واداروا عليها ملك وقوله خبر وروى سندها واداروا عليها

عن شريك في صناعة

[illegible]

دلیل علیٰ حقانیت اسماء و للاولاد

التي تقع في الاستثناء

لا تهم القلوب
بين الناس القلوب
ووفى بغيرهم

ان كان في الموجب نقداً تقدم وجوب التعيب وان كان في غير الموجب نقداً بطل البديل لان البديل لا يتقدم على البديل
 منه لا من التتابع فلم يبق الا ان تصب على الاستثناء على انه قد حكم بوجوب ان بعض العرب يقول مالي الا ابوك احل بمجعل المشتك منه
 المؤخر من المشتك كما قبل ما رتب مثله احد واحد بدلي من مثله ويجوز ان تقول مالي الا ابوك صدقاً على ابوك مبتدأ
 وخبره صدقاً على ابوك وتقول مالي الا ابوك صدقاً على ابوك مبتدأ وخبره صدقاً على ابوك وتقول مالي الا ابوك صدقاً على ابوك مبتدأ وخبره صدقاً على ابوك
 ابوك صدقاً على ابوك وتقول مالي الا ابوك صدقاً على ابوك مبتدأ وخبره صدقاً على ابوك وتقول مالي الا ابوك صدقاً على ابوك مبتدأ وخبره صدقاً على ابوك
 الخبر لم يرد وعرف كذلك واعلم انه اذا تقدم المشتك على المشتك منه وجب ان يتأخر عن انبساط المشتك منه نحو ما جاء في الان يدل
 احداً ان تقدم على المنسوب وجب تأخر عن المشتك منه نحو القوم الان يدل ضرب ولا يجوز عند البصريين تقدم من عليها
 معاني الاختيار نحو قولك الان يدل قام القوم وقوله وبلد ليس بها طوري ولا خلا الجح بها اشئ شأن عند المصنفين
 وقبل تقدمه ليس بها طوري ولا بها اني خلا الجح فاضم الحكم والمشتك منه وبها اشئ الظاهر تفسيره فاذا قام المشتك
 مع الاستثناء مقام المشتك منه وذلك في الاستثناء المفرغ التزم عند تأخر المشتك من عامله ولا يجوز الان يدل له
 اضرب وهذا الا ان كانا متتابعين وجوز الكوفون في السعة تقدم المشتك على المشتك والحكم معاً نحو الان يدل ضربه القوم
 كذا جاز وتقدم في المفرغ على الحكم نحو الان يدل اضرب والاول مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا او ينعى
 القياس انهم وذلك لان المشتك اخرج من المشتك منه في الحقيقة او لا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر يخرج
 من الحكم ايضا لان الظاهر انك اوجب ان يدل من حكم المحي لقولك جاء في القوم الان يدل وان لم يكن في الحقيقة يخرج من مرتبة
 المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقاً ان يجرى بعد الحكم والمشتك منه معاً لكن جواز استعمال تقدم على احدهما نحو جاز
 الان يدل القوم والقوم الان يدل الخوتك ولم يجوز تقدمه عليه ما عدا في المفرغ الذي ليس فيها الا الحكم لا يجوز تقدمه عليه
 واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المشتك هو العامل في المشتك منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الان يدل الخوتك
 وهذا عند من جعل العامل في المبتدأ لا ابتداء لا الخبر قوله ان منقطعاً اي منقطعاً بعد الان نحو مالي الا ابوك احداً لا
 حمار اهل الجاز يجوزون نصبه مطلقاً لان بدل الغلط غير موجود في الفصح من كلام العرب وبنو تميم قهوا المتقطع قهوا
 احداً ما يكون قبله اسم متعلل او غير متعلل فيصح حاله نحو ما جاء في القوم الاحمار وما جاء في نبد الامر واظهر بناء
 يجوزون البديل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حاله فاما ان يكون مما يصح دخول المشتك فيه مجازاً او لا فالاول نحو قولك
 مالي الا ابوك احداً لا يجوز ان يجعل الجاز انساناً لا ان كان قال ابوك اي ب فان تمتع داره هو تداره وانما ان ينسك اصلاً
 القبول تصيح ومثله مالي عتاب الا التبع فليس يوجب مثل هذا او يجرى ان ابدال احداً جعل المتقطع كالمصل الضمير
 دخول البديل في المبتدأ منه والثاني ان لا يجوز احداً في الا حماران بق ما فيها الاحمار اي حادها شئ الاحمار وكما
 خصص بالذكر من جملة المشتك من الجاز وفي المتعدي ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدي المقدرة له كانت تظن
 ان المخاطب يستبعد خلقها من الادى فذلك لا احد منها الا كما التقى كون الادى بها فاذ كوث ذلك المستبعد بقيت
 ذلك المشتك على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تبينها على الاصل وجعلته بدلياً من ذلك المذكور فدخل هذا الا ان يكون
 هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في النوبة الاولى فذهب لما ذكرنا الى انه من تغليب المعاقلة على غيره كما تقولون ان يدل
 والجاز جازي وهذا لا يطرأ في جميع الباب نحو قوله نعم وما لم يرم من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له عليه سلطان
 الا التكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المشتك في ذلك الاسم مجازاً وليس فيه الا الوجه الثاني من قول
 سيبويه وذلك نحو ما جاء في زيد الاعمر وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال والحرب لا يبعي احبها الخيل والمراح الا
 الا الفقه الصلبة في الجذات والفرس الوقاح وقال عتبة لا يغير اربح مكانها ولا اقبل الا المشرك المضم والمثاني من القسم
 الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حاله فبنو تميم هم بنو ابا نفون الجاز بنين في ايجاب نفسه كقوله نعم لا اعاصم اليوم من
 امر الله الا من دم اي من دم الله وقال بعضهم لا اعاصم اي لا معصو فالا استثناء متصل وقال السهري المراد من دم اي ادم
 تعالى لا المرحوم فيكون انهم متصلون ومثله قوه لا تكون من فلان في نفي الاسلام اسلام اي متناكروا دعاء من قوا ربكم واذ
 خالهم الجاهلون قالوا سلاماً وبعث سلام اي مع سلام اي متناكروا متتابعة ويجوز ان يكون البناء للبديل اي تسليم عليه وترد
 سلامه بدل سلامه ولا يخفى انهم اكثر من هذا ومنه قولهم ما ضل الا ما نفع وازاد الا انقص ما فيها مصدرية وابو سعيد وابن سنان
 يقدر ان الخبر في ولكن انقصا انهم لكن النفع امر ومنه سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع مسقط كقوله قبل واما نحو قوله ولا
 عيب فيهم غير ان سيبويه في قول من قراع الكتاب وقوله في كذا اخلا فغيره جازي فبقي من المال باقاً فظاهر فيه ان قول

المحرر
 والمحرر في المشتك في الظاهر
 يقال هم طوري وطوري في قول
 ان طوري ان احد اليمين
 اسبب

كثيراً

الزهراء
 دار الحديث في
 والمحضر في كذا
 الاضداد في كذا
 فذهب في كذا
 والصمد في كذا
 في الجبال

الغل
 السهم في كذا
 راحة في كذا
 راض في كذا
 سيف في كذا
 الجمع في كذا
 في العظم

ويجوز مضارع مع هذا والنصب فعله بجوار مضارع مجزول والبدل مفعول ما لم يتم فعله وفي آخره ما موصوف وموصوفه بعد ظرف معناه وموجب معناه
البدل المفعول المقدر مع فعله ومفعولها والموصول والموصوف مع صلة وصفتهم مجزول وفي الجاء مع مجزول ومفعولها الجاء كذا مضارع مجزول والمستثنى منه
مفعول ما لم يتم فعله وهذا الجمل مفعول على الصلة ومعناه ويجوز النصب بجوار البدل في الاسم الذي يقع بعده لأن كلامه غير موجب فكما استثنى في الحقيقة من مفعول
مفعولها وما آخره بنفي وخلوه فعله ومفعول به ولا آخره استثناء وتلك مستثنى من فعل فعله ودفعه بدل من فعل فعله وخبره على الاستثناء والبدل
عطف على مثال النصب

على مثال الرفع

وهي سبب كونها كورين وذلك ان الشاعر قصد بطله من الفصل ما كان في المذبح اي ان كان ولا بد من العيب ففهم عيب
واحدا فحسب هو قائل سببهم من القراع وفيه اخلاصة فاقص احد هو وجوده الكامل المترقي بالبعد من ماضي ظاهره ادنى
شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية الكمال من جملة العيوب فلو اني الشاء كما قال بلديع الزمان عيبه ان لا عيب فيه
ففي حين الكمال عن معانيه قوله او كان بعد خلا وعلا في الاكثر قال التبر لم ارا احدا ذكر الجرح بعد هذا الا الاخش فانه

قرنه في بعض ذكر الجرح في جوارحه وقال اي التبر لم اعلم خلا في جوارحه بخلاف الا ان النصب بها اكثر كما ذكره سبب
واما خلا في وفي الاصل لان يمتنع الى الفعل بن نحو ذلك لانه من الانيس وقد تضمن معنى جوارحه فنعكس بنفسه كقولهم

افعل هذا وخلا كدم وانزموها هذا الضم في باب الاستثناء ليكون ما بعد هاء في صورة المستثنى بالانتهام الياء

وهذا الغرض انزموها اختار فاعله وفاعل علا ولم يظهرهما قدام كونهما محل النصب على الحال ولهذا وجبوا فاعلا
اسمي ليس كذا يكون وانما عدا المنع في غير الاستثناء ايضاً فاعل علا وخلا عند التثنية بعضهم وفيه نظر لان المقصود في

جاء في القوم خلا بل ان نيل لم يكن معهم اصلاً ولا يان من مجازة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجازة الكل فالاول
ان تضمن فيها ضميراً جامعاً الى مصدر الفعل المتقدم اي جاء في القوم خلا بضمهم زيد كقوله نعم اعدوا هو اقرب للنفوس

فيكون مفسر الضمير سباق القول والنصب قولهم ما الشاء وذكروا بعد مضمره وقال بعضهم ما وكي بالاولى يثبت قوله
وما خلا وما عدا انما انم النصب بعد هاء لان ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالباً كما في قسم الحروف وت

الاسمية قليلاً وليس بعد هاء اسمية ففعلها الفعلية فتمت كونها فعلين فوجب النصب المضاف بمحذوف اي وقت ما
خلا بضمهم زيد اي وقت خاوي بضمهم زيد وذلك ان الجرح كثيراً ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذكر شارقي ونحوه

الجرح الجرح بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زائدة قوله وليس ولا يكون هما ايضاً في محل النصب على الحال اذا ضمنا
معناه الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غير نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وذا علما واجبا لا ضار وهو ضمير جامع

الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيد وذلك لمثل ما قلنا في وجوب ضمير فاعل خلا وعلا الا ان
الاضمار ههنا كما في قوله نعم انا ان لنا في ليلة القدر وقوله نعمه توارث بالحجاب بخلاف ذلك واجاز الخلط ان هو

بليس ولا يكون منكرو معرف باللام الجسدية نحو جاء في الرجال ليسوا ولا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اثنى امثلة
لا تكون ذلك في الحقيقة اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير علامه تايث تقول ما ايت رجالا لا يكونون زيداً

وليسوا زيدا ولم يبح مثل ذلك في خلا وعلا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على اثره قال الا حوص
تو الصنع التثنية تركه ولا الغبطة ليس جلد واعظا اي الاجلد ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المنقصر

بخلاف غيرها فاستعمل في المنقطع ايضاً لقوله وكل ليهاسل غير اني اذا عرفت ان هذا الظاهر باسئل قوله ويجوز النصب
ويجوز البدل في المستثنى شرطاً احدها ان تكون بعد الاو متصلاً ومؤخر عن المستثنى من الممتثل عليه استغناء

او نهى او نفي صريح او ما في غير من ووجه كلام تضمن الاستثناء والاي تراخي المستثنى عن المستثنى منه فقولنا الممتثل عليه
استغناء او نهى او نفي يدخل فيه الضمير الرابع قيل الاستثناء بالاعلى اسم صالح لان بدل منه مفعول لا بدل ما وجد

فواستعمله قولك ما احد خير منه الا ان يبدل بغيره ذلك لا بدل من هاء ضمير لان المعنى ما ضرب احد الا ان يبدل فاعل
اشته الى الضمير هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير صفة للبدل نحو ما احد لقيته كرم الا ان يبدل فاعل

ذو النواحي ما ظننت احد يقول ذلك لان يبدل بالرفع بدل من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في فاعل
زيد والابدال من صاحب الضمير والامة الاصل ولا يمتدح الى تاويل كونه في غير الواجب ولو لم يرجع الضمير الى

البدل في الحال او الاصل لم يجز الابدال منه على ما قبل فلا تقول ما ضرب احد يقول ذلك الا ان يبدل بالرفع بدل
من ضمير تقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سببها اذا قلت ما ايت احد يقول ذلك الا ان يبدل ورايت

معتوا بصرت وجب نصب المستثنى في ليس من نواحي الابدال هذا قوله وانا الاريه باسأني غير نواحي الابدال ايضاً في الابدال
من ضمير راجع الى ما يصلح الابدال منه اذا شئت النقص عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احد بضمير الان بدل لان المعنى ما انصفني

احد كلمته الا ان يبدل منه قول عددي بن زيد في ليلة لا شيء بها احاد يحكي علينا الا كواكبها تريم من رؤيتها الغلب كاذبه التي
سببها نظر كونه مخالفاً لمعنى ايت فالا نضاف والحكاية منفيان معنيه نعم لو قلت لا اوتي احد هو جاد الله الا ان يبدل

يجز الابدال من ضمير بوجد لان التوحيد ليس بمنفي بل الذي فخطو وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المنعك
اذا كان المضاف معولاً بغير موجب نحو ما جازني اخي احد لا يبدل ونحوه في وصف معول غير موجب نحو ما انا

فعل الامر المفعول
مستثنى من كل ضمير
وخلو الكلام
او عدا زيد ما

الطرفة
الطرفة العينية
والطرفة الرسية
منه بدل اي

الضمير
الضمير
الضمير
الضمير

غلام كاحدا لا يزيد قولنا ان ثلث يد خل نحو قلما رجل يقول ذلك لان يد في قل رجل وقلما رجل وقل رجل معنى النفع قال
 ابو علي قلما يكون بمعنى النفع الضرب نحو قلما سرت فخذها بالانصب لا غير ولو كان ذلك ثبات لجاز التفعيل كما يحكى في نواصب الفعل
 قال ويحكى بمعنى اثبات الشيء القليل لقوله قلما عرس خطبته بالناس من العجى الاول والاغلب الاول ولكون اقل رجل مؤلا
 بالنفع لا يبدل فلو كان الاصل على ما الثاني ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا وظرفا لان
 اصل النفع في قوله على الفعل فلو قلنا قل رجل لم يحسن على ما قال الاخفش قال ابو علي وصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز
 في القياس قال ومن جواز ان يعطى معنى الفعل لا يثبت ان سيبويه ايجاز حكايته بنحو لبيد وعما فلهذا استمر به كالجمل وفاعل قل
 وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل كونه كالجور ورت قال ابو علي اقل مبتدأ محذوف خبر وجوبا استغناء بوصف
 المضاف اليه كاحداث خبر ما بعد لولا وفيما قال نظرا لان لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك لان يد موجود كما لا معنى لقول
 اقام الزيدان موجود قال او تقول هو مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفعل كافي اقام الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك
 في اقل رجل يقول ذلك لان يد خبر مبتدأ والان يد بدل من خبر يقول وكذا في اقل رجلين يقولان الا الزيدان
 اقل رجل يقولون ذلك لان الزيدان واما في خبر يقولون جمع خبر يقولون لان اصل التفضيل كالحج في باب اذا
 اضيف الى فكره فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مشتقة او مجموعة فهو مثنية ومجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفه نحو
 الزيدان وافضل الرجال والحق من هذه المناهج ثلث قول ابى على لا نك تقول اقل من يقول ذلك لان يد من نكرة لا
 لا بد لها من وصف وقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فاجله اذن وصف للنكرة كما كانت وصفها من ولا يجوز ابدال زيد
 من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل اذن يكون في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف
 الا الى ما نفى الحكم عنه ولا يجوز ابقاء الابدال من لفظ اقل اذ لو ابدل من لفظه في التفسير فيبقى يقول ذلك لان يد ولا يصح
 فالمرجع بعد الاشارة الى هذا اللقاع معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المتوكل به الكلام اذ التقدير ما رجل
 يقول ذلك لان يد اي ما يقول ذلك لان يد وقد يحكى لفظه في وقا تصرف منه مجرما النفع قال الله نعم فابى اكثر الناس الا كفوا
 وبابى الله لان يتم نوره والمفرغ لا يحكى في الموجب الا نادرا فيعمل يجوز ان يقول لان يد اذ حيث يجوز المفرغ يجوز
 الابدال وتاويل النفع في غير الالفاظ المذكورة نادرا كما جازى الشواذ فشرعوا منه الا فليس اى لم يطعنوا الا فليس ولا يجوز ان
 الناس لان يد اى لم يشر الناس لان يد وكذا لا يجوز في الامر الشرط الابدال والمفرغ نحو ليقوم القوم لان يد وان قام
 احد لان يد فث وكان التجاج يحكى ابدال في قوله نعم فلو كانت قرية امننت فنفقها بما بها الاقوم يونس ثاويله تحكى
 بالنفع لان المعنى ما امننت قرية اذ التوم على ما فاذ لا على انما فاذ رده النجاة واما قوله نعم فلو كان من الفرون من فلكم
 او لو ابقته يهون عن الفسلى الى الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو
 ما قام القوم لان يد وداعى من قال قام القوم لان يد اذ النصب هي هنا او قصد النطاق ببقين الكلامين وقولنا وان لا
 يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا هي هنا لان ابدال ليس باولى بهما
 من النصب اذ كونه محذورا لقصد النطاق ببقين المستثنى منه ومع تراخى ما بينهما الا بيبين ذلك واذ نظر هذا
 فاعلم ان هذا لا ينبغ ابدال البصر به لان غير متبوعا من هذا النوع وهو به هنا جازي وقال الفراء والكشاف في الاخوف
 عطف بهذا الشرط والاختلاف بينهم في معنى الازالة لا استثناء فاما لجعله عطف لان البدل والمبدل منه في كلام
 واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في اخر لان معنى ما قام القوم لان يد ما قام القوم وقام زيد والجواب هنا
 في اللفظ كلام والابدال، حاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير ليس من بدل الكل ولا الاشتغال فهو شبه
 ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في نصيب الكلام والجواب ان بدل البعض لا يحكى الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادة
 ان المستثنى بعض المستثنى منه قال تغلب كيف يكون بدلا ولا اول مخالف للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا يمنع من مع
 الحرف المقصود لذلك كما جازى في الصفة نحو مرث رجل لا ظرف ولا كرم جعلت حرف النفع مع الاسم الذي بعده صفة
 لرجل ولا عراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاءني القوم لان يد بدل لا عراب على الاسم والفراء يمنع النصب على الاستثناء
 اذا كان المستثنى منه منكر او موجب البدل في نحو ما جاءني احد لان يد ويجوز النصب الابدال في نحو ما جاءني القوم لان يد
 ولا ان بدلا ولعله فاسد ذلك على موجب فانه لا ينصب المستثنى منه الا والمستثنى منه مرث فلا يجوز جاءني القوم لان يد لان
 دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشئ لان استثناء ذلك في الموجب ابدام القطع بالادخول وفي
 غير موجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب خول المستثنى منه المذكور جازا الاستثناء انفاذا منه

ان
 الشئ
 بغير
 النصب
 البصر
 والكل
 شئ

ان

ان
 ان
 ان

وقل من يقول ذلك
 لان يد

ان

عطف
 من
 صدر
 من
 البصر
 البصر
 البصر

استشأنه وفتد عليه
والآدم استأنوا
لستقيم المعنى عليه ظاهر
مصدور بلان واقدو
ووقع المصرد والعينه منه
خالفه وقد قد قد
فما لوجب في مع تلاوان
اللاحا الاستفهام الحق
جمع في بعض النسخ انه

[illegible]

السلامة التي هي في كل وقت
والتي هي في كل وقت

الفعل مستكنة ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو ما قام الان يد كما يمكن القوم تمام المسند اليه فيها قام القوم الان يد
 بل كل واحد منها جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يحجب جميع معولات الفعل في
 المسند والتجزيها الفاعل والمفعول به فتحوما ضرب الان يد وما ضرب الان يد وليس منطلقا الان يد والمفعول به نحو ما ضرب
 الان يد وما ضرب الان يد وان نظن الاظنا وما واظنا لا يوم الجمعة والاقدامك وما ضرب الان يد وما ضرب الان يد وما ضرب الان يد
 معه فلا يحجب بعد الا لا يقال لا يمتش الا وان يد ولعل ذلك لان ما بعد الا كان منفصل من حيث المعنى عما قبله في الحقيقة
 له نفي واشباها فالأمر من حيث المعنى ينبوع من الانفصال وكذا الواو فاستخرج عن الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل
 وطنا لم يقع من التوابع بعد الاعطف النسق فلا يبق كما قام زيد الا غير كما يقع الصفة وما وقع والحوال بعد ما نحو ما
 جاء زيد الا وفلان راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا في ما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من الملحقات بالمفعول
 الحال نحو ما جاء في زيد الا راكبا والتميز نحو امتلاء الاناء الاماء ونحو قوله نعم وما اهلكنا الا واهلنا كتاب معلوم الواو والحوال لان
 صاحب الحال عام وقيل الجواز صفة للكثرة والتوالي والوصف الفصل بين الموصوف والوصف والتميز بجملة بالالفصل الصفة
 انفصال من الموصوف والتميز بجملة بالالفصل بالصفة انفصال من الموصوف بوجهين يكونان جملتين بالالفصل بالواو والتميز
 ونحو ذلك قولهم في خبر ليس ما نحو ليس احدا الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احدا الا وانت
 خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب ذلك نحو ما وجد زيد الا وهو ناضل ورجاء الواء في خبر كان بغیر الا كقول
 علي عليه السلام قد كنت وما اهدى ديارا حرب تشبه بالحوال وما المفرغ في المسند والتجزي في زعمها فتحوما زيد الا فانه وما
 قام الان يد ولا فلام رجل الا ظرف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بنجلا ولم اعلم ان فيها الا ان يد الا فانه وما
 ان ولوقلت لما علم ان الان يد انها زيدا الا كما لم يمتزج لما تقدم ان الا لا يتقدم في الفرع على الحكم وفي غير الفرع
 لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا يجوز كيف الا زيد الا غوثك وان الا زيد الا غوثك لان العامل في الحكم ابن وكيف
 والمستثنى منه اما الضمير في ما اما غوثك وكذا انقول من الان يد الا غوثك والمستثنى منه يقول هل عندك الان يد احدا وما
 عندك الان يد احدا ولا يجوز ما الا زيد الا عندك احدا ولا يمتزج الا عندك احدا المستثنى عنه ما في المفعول المطلق
 اذا كان لتأكيد وقوع بعد الاشكال كقوله نعم ان نظن الا انما نؤخذ ذلك في المستثنى المفرغ يحجب المستثنى من متعة ومقدور
 معرب بغير ارب المستثنى مستغرق لذلك المحسوس في التقديم حتى يدخل في المستثنى بغير ان لا يستثنى الا بغير مصدر وتكون متمم
 مع الظن غير حتى يخرج الظن من بدنه وحده ان في انتم مع من حيث تقوم الخطاب انما يقول ضرب مثل وقد فعلت انهم
 الضرب مما يحجب مجزاة كالتهديد والتروع في مدة ما ان الضرب فيقول ضربت ضربا بالرفع ذلك لتوهم كما انك اذا قلت في
 زيد جاز ان يتوهم انه حال من يجر مجزاة فقلت جاز ان زيد لم يقع ذلك لتوهم فلما كان قولك ضربت مجزاة الضرب
 وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه ما ضرب الاضرب بالرفع والضمير من حيث التوهم فكانت قلت ما فعلت شيئا
 الاضرب ما قال وما اغتر والشيب الاغتر اذ قال ان يبيح هذا الكلام محمول على التقدیم والتأخير في ان نحن الا نلظ ظنا وما اغتر
 الا الشيب اغتر اذ هو تكلف واما الاستثناء في التوابع ففي البديل نحو ما جاء في احدا لان زيد لكنه غير مفرغ وكله في
 المفرغ ولا منع من كون ما ان الا انواع البديل مفرغ نحو ما سلب زيد الا انما هو بغير بدل الاشتمال وما ضرب زيد الا
 في بدل البعض في ما سلب زيد شي من الا توه وما ضرب زيد عفو عنه الا راسه وعطف النسق لم يحجب فيه لما تقدم
 وكذا اعطف الياء والتاكيد في ذلك لان عطف الياء لو جاء اكان مستثنى من مقدم ومتعدد وهو انكم عطف بيان
 كونه متعدد في مخالف كونه عطف بيان لان ما علم او محض مثله وكذا التاكيد لا تترك موضع الفاظ عامة شاملة لانفاظ التاكيد
 نحو عينه ونفسه وكله وكلهما وغيرهما حتى يقدروا ويرجع الفاظ التاكيد منها والوصف نحو ما جاء في احدا الا ظرف
 وما لقيت احدا الا انت خير منه وفي خبر البتة انما هو انما لانما في الاحوال نحو ما جاء في زيد الا راكبا اشكال لان
 المعنى يكون اذن ما جاء من احدا متصف بصفة الا بصفة الظرف وانما زيد الا بصفة القيام وما جاء في زيد على حاله
 من الاحوال الاعلى حال الركوب وهذا محال لانه لا بدل للمتع بصفة الظرف من الانفصال بغيره ولو لم يكن الا التخيير
 كان في الخبر والحوال رد كل المعنى حله ووجهين احدهما ان القصد بالاحصاء للمعنى في اثبات الوصف المذكور وخبره كادارونه
 في عدم وثاينها انه في ما يمكن انتفاء من الوصف الموصف المشتبه لانه معلوم ان جميع الصفات فتشبه انتفاءها
 وقال لما لقيت الصفة انها صفة بدل محذوف ما جاء في احدا الا رجل ظرف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتداء
 ولكن فيه غلط لا يتركه ان يجوز التفسير على الاستثناء كما لو ظمير وصوى فتقول ما جاء في احدا الا هو بدل على الاستثناء ولا

ان يد ويد الا محمول على ما
 به في قوله فانه التاكيد
 الاستثناء بغيره
 السمع لا يحجب بالاحوال
 المحسوس بغيره
 ما دام ما دام السكالك
 الحصة في اشكاله
 في سماعه
 عظيم وغيره
 المقدم

والا للشرع وتعد فعل الشرع والبدل فاعله وعلى اللفظ متعلق به على الموضع جزاؤه اي جزاؤه على الموضع ومثل من وجهه ما هو في وجهه
وقد مفعوله ومن حرف جزاؤه واحد مجزوء بها من نوع المحل على انه فاعل جازي في الامر استثناء ووجه مستثنى من احد زنده على البدل من محل احد من الاستثناء
ولا ينبغي ان يكون الحداسما سفي على النفع ومحل النفع لا يقع في موضع المبدأ وبها جواز الامر استثناء وغيره مثل زيد الوعد وما الحرف المشبه بليس بعد ما هو
جزء من الامر استثناء متعلق مستثنى بآلة بدل من محل شيئا لا من جزاءه في الاصل بالنصب على الاستثناء وكلنا الجملتين معطوفتان على قوله ما جازي من امره وتكونا

في محل الجزاء بالاصطلاح
حرف هو وان من حرف
المشبه ومن اسماء

يجمع والفاء بحرف النصب على الاستثناء في المقترع نظر الى المقادير واستدلاله لا بقوله يطالبه على ثمانية فائدة وعلى فاعله
الا جازيها ويجوز ان يكون هذا الاثنا عشر افعال في غير ابتداء فريدة وما جازي ممدود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر
في الاستعلاء ولا سيما في الفاعل فلا يجوز حذفه الا مع قائم مقامه وهو جازي في الامور لا زيد قوله وهو في غير الواجب كغيره
يعني بغير الواجب انتهى الاستفهام والتعريف القويح او لما قول كما ذكرنا قوله ليعيد قد تقدم انك لو قلت قام الا ان يدل كان المعنى
قام جميع الناس الا ان يدل وهو بعيد وقوله تخصيص جماعة من الناس من جملهم زيد منفي في الاغلب فامتنع الاستثناء
المفرد في الواجب قوله الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المقترع الذي يفيد عموم المستثنى منه
مخوفا من الامور كما ان لا يدل على ان يقرأ في جميع الايام الا يوم المعين واغلبه ان يكون في الفضائل كالنظر والجار والمجرور
والحال كما تقدم قوله ومن ثم اي ومن ههنا ان المفرد لا يفي في غير الواجب امتنع ما زال زيدا الا عالم الا ان كان موجب
التي اذا دخل على النفي فاذا لا يوجب الدائم كما ينبغي في الافعال الناقصة فيكون المعنى انم زيد على جميع الصفات الا على صفه
العلم وهو محال ولما قل ان يقول احمل الصفات المنفية على ما يمكن ان يكون مثله علمها بما لا يتناقض واستثنى من جملتها
العلم كما قيل في نحو من زيد العلم في الصفات المنفية او احمل ذلك على المبالغة في صفه العلم كما انك قلت اسكن ان يجمع و جميع
فيه جميع الصفات الا صفه العلم كما حلت هناك على المبالغة اثبات الوصف قال الله عز وجل هو هنا في منع فهو ما زال
زيد العلم او ذلك ان كان لا يثبت خبره والا للشرع بعد ذلك لا يثبت فيكون خبره شيئا منفيا ولما قل ان يقول ما
والاثبات خبره ان لم يعرفه بابقبله الى النفي لانه كما كان ليس في خبره الا اذا عرّفه بابقبله انبأته بخبره ليس زيد الا فاضلا
قوله واذا تعدل بالبدل على اللفظ في نحو ما جاء في من احد الا ان زيد ولا احد فيها الا غير وما شئت الا ان يكون ذلك
بعد الاثبات وما ولا لا يقدّر ان عاملين بعد الاثبات لان عاملنا للشرع وقد انقضت له بالانحياز ليس زيد شيئا
لانها علمت للمفعلية فلا اثر لنقض معناه لبقاء الامر لعملة في جملته ومن ثم جاز ليس زيد الا فاما ما امتنع ما زيد
الا فاما اقول اعلم انه يتعدّل بالبدل على اللفظ في ان يجمع ما وضع في المجرور من الاستفراجه والمجرور وبالمبالغة المنهية لتأكيد
غير الواجب نحو ما زيد وليس زيد بشي في اسم الكاثير اذا كان منصوبا او مفعولا نحو لا رجل ولا غلام رجل
وهذا الخبر المنصوب بما يجوز به وانما تعدل بالبدل من لفظ المجرور من المذكورة لانها وضعت ليعيد ان عدم الايجاب
شخص في جميع افراد المجرور بها سواء بشر المجرور كما في الجاهل من رجل او كان تابعا لما بشرها نحو ما جاء في من رجل واسلة
والا لا يتغير بعد بغيره غير الواجب فانتقته لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعد ها وكذا
نقدنا لا لبدل من لفظ المجرور وبالمبالغة المذكورة لانها وضعت ليدل على تأكيد عدم الايجاب مضمون المجرور بها سواء
كان مجزوءا بها مبالا لها نحو ما زيد بقائم اي قيامه غير ثابت قطعا او تابعا لما بشرها نحو ما زيد بقائم اي قيامه غير ثابت
او تابعا لما بشرها نحو ما زيد بقائم ولا فاعله والا لايته بعد ما مبطله لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى متوكدا
وكذا يتعدّل بالبدل من اسم الكاثير لان عمل الحرفين انما كان لاجل نفهما كما ذكرنا قبل ولا تبطل النفي
الذي عماله فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على من هب لا تخش ايضا لبدل من لفظ المجرور من المجرور
المذكورة وان كان من هب يخوف زيد فائدة من في الواجب نحو قد كان من مطر يغفر لكم من ذنوبكم لان كل من في
من الاستفراجه ولا يمكن ان يرتكب جوان زبادة في الواجب التي يجوز زبادة في الواجب ليست هذه وكذا
البناء الزبادة في نحو القبيح وكفي بالله وحسبك غير هذه التي في اي الية لتأكيد غير الايجاب فلا يلزم من
يجوز زبادة البناء في نحو القبيح اعني في الواجب اعمال البناء ما بعد الا في ما زيد بشي الا بشي وقد اجاز الكون
اعمال من والباء المذكورتين اي المختصين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاء في من احد الا رجل
فاضل وما زيد بشي الا بشي حقيقة اما اذا كان معرّفا فلا يعلم نظر الى ان عدم الايجاب وان زال بالالا لان من الاستفراجه
لما زمت المنكر وضعوا البناء المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبر صلها التأكيد جاز ان يعمل
في المنكر لشيء ما ينبغي ان يدل خلاصه وان كان في خبر الايجاب وسهل ذلك عدم مبالغة الحرفين المجرورين و
الاولى المنع من ذلك لا في اللفظ المذكورة قبل في امتناع جزئها ما بعد الا بعم المعرف والمنكر المذكورة كما يمكن ان
نذكر به لو ثبت في النفي من المنكر بعد الا بها وقال ابو علي انما يجوز جازي البدل في ما جاء في من احد الا ان يدل
المصير في الا رجل الا ان يدل لا امتناع ودخول من الاستفراجه على المعرفة وعمل لا في خبرها ولا يطرح هذا التعليل في
نحو ما جاء في من احد الا رجل صالح وانه لا يجوز جزاء اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز الا

من غير ان يكون له في اللفظ
 واللفظ لا يكون له في اللفظ
 واللفظ لا يكون له في اللفظ
 واللفظ لا يكون له في اللفظ
 واللفظ لا يكون له في اللفظ

منه واما المستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانها انه لا يستثنى باذنه واحدة شيئا بالعطف خلافا لقوم فلا يقال في ما
 احد احد الان يدعى ما على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضرب
 عن واحد وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يمنع استثناء النصف خلافا لبعض البصريين يقال له على عشرة الا خمسة
 وكذا لا يمنع استثناء الاكثر بخوله على عشرة الا سبعة او ثمانية لكونه في لعل المانع في الصور بين توهم ان المتكلم
 يجوز ان لا يذكر المستثنى منه اذ يدرك لفظ الكل وهو بدل بعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما توهم المحال في قوله في لفظ ذلك
 الكل كما بينا في التسعة من عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد اذ لا لو لم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما
 يقرب من الكثرة والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف ويعد ان يطلق اسم الكل على نصف واحد من ان يطلق
 على اقل من نصفه وهذا الذي توهمه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطالناه فليرجع اليه ثم نقول
 الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باختر لفظ كقولك جاءني القوم الا ان هذا لو قلت جاءني غيري لم يكن
 نصا على انه لا يحسن ان يدرك لو قلت لا يحسن ان يدرك بل على انه جاءني غيري واذا جاءني القوم الا ان هذا لو قلت جاءني غيري لم يكن
 كذا في الجحش الا القوم الا ان يدرك على العكس كذا تقول في العدد لو قال شخص عليك عشرة فقلت لك على عشرة الا اربعة
 كان مضادا لغيره ليل ازيد على الثمانية ولو قلت مكانك على ثمانية لم يكن مضادا فان كان في الاستثناء هذا الغرض
 وهو متصور في استثناء النصف الاكثر فلا يمنع من هذا وقول مع هذا كله انك لو قلت ابدا بلا داع الى تعيين العشرة لك
 كذا في عشرة الا خمسة والاستثناء مستحسن بل لا ريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة وحصل هناك دواعي التحقيق
 العشرة مستحسن ان يفرق واحد نحو قولك لك على عشرة الا عشرة واما بعد انما الاجتماع شيان فصاحدا يصلح ان لا يستثنى منها
 فاما ان يتخاير معنى ولا فان يتخاير وامكن اشراكها في ذلك الاستثناء بلا بعد اشراكها فيه نحو ما تراه وان لا يدرك اي زيد
 ابدا وان لم يكن الا اشراك نحو ما فضل ان ابا الان يدرك ان كان يتخاير نحو ما ضرب احد احد الان يدرك فان الاغلبية
 مغايرة الفاعل للمفعول نظرت فان تعين دخول المستثنى في احد هادون الاخر فواستثناء منه وليد لا نحو ما يدري ومضى بها
 الاعتياد بنفسه وان اعتدل دخوله في كل واحد منها المستثنى فهو من الاخر نحو ما فضل ان ابا الان يدرك وكذا ما فضل ابا
 ابن الان يدرك لان الاختصاص بالاضرب او لما تعد رجوعا اليها معا وان تفقد معا فان كان احدهما فرعا
 لفظا او معنى فالاستثناء منه لان مرتبة بعد الفعل فكان الاستثناء وليد بعده ونسب نحو ما فضل الان يدرك ابا ابن ان
 ابن وان لم يكن احدهما فرعا فالاول او لم يرتفع نحو ما فضل الان يدرك احدا على احد وتقدر بالاخير ما مل على انفس
 عن باب الفاعل وان توسطها فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الان يدرك ابن وتقدر ايضا الا
 عامل وان يرتفع او معنى اشراكا فيه وان اختلف العاملان فيها نحو ما ضرب احدا ومثله قوله نعم فاجلدوا
 ثمانية جلدة ولا تضربوا لهم شهادة ابدا كما بينا وخامسها انك اذا ذكرت الا فاما ان تكررها للثبات كذا فاما ان يكون مع العدد
 عطف المستوفى بد من حرف العطف قبل الا نحو ما جاءني الان يدرك والاخر وانما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل
 نحو ما جاءني الان يدرك الا نحو ما كان الاخر زيد او بدل البعض نحو ما ضرب الان يدرك الا انما بدل الاشتمال نحو ما
 الجحش الان يدرك الا على بدل الغلط نحو ما جاءني الان يدرك والاخر وانما ان يكون عطف بيان نحو ما اناني الا نحو ما
 زيد اذا كان زيد هو الاخر وان كورتها وان كورتها لغيرها كذا فاما ان يكون في العدد واو في غير ذلك في غير
 العدد نحو ما جاءني الكون الا قرشنا الاهاشما الاعقيل في الواجب فلا يجوز في قول لا انصب على الاستثناء لا في غير
 موجب والمستثنى منه كور ونفع بالاول والثالث والخامس والسادس والتاسع والحاد يفسر على هذا وبالشفع
 الثاني والاربع والسادس ونحوها وكل وتر من خارج وكل شفيع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيتين
 غير قرش مع جميع بنه هاشم الاعقيل وتقول في غير الواجب نحو ما جاءني الكون الا قرشنا الاهاشما الاعقيل فالقياس
 ان يجوز لك في كل وتر انصب على الاستثناء والبدل لا ندر عن غير الواجب المستثنى منه كور ولا يجوز في الشفع الا انصب
 على الاستثناء لا ندر عن موجب لكل وتر مثبت داخل وكل شفيع من خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيتين مع عقيل فيج
 قرش الاهاشما والذين في العدد دخوله على عشرة الا عشرة الا ثمانية الا سبعة الاستثناء الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنان
 الا واحد في الواجب لكل وتر من خارج وكل شفيع موجب داخل كما كان في موجب غير عدد فان ذلك بالا قرار حشره
 لا انا اخرجنا التسعة من العشر بقر واحد ادخلنا معها ثمانية صار شفعنا منها سبعة بقي ثمان ادخلنا معها اثنين
 صارون ستم اخرجنا منها واحد بقي سبعة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير عدد وتقول في غير الواجب

مجنون

من غير ان يكون له في اللفظ
 واللفظ لا يكون له في اللفظ
 واللفظ لا يكون له في اللفظ
 واللفظ لا يكون له في اللفظ
 واللفظ لا يكون له في اللفظ

من غير ان يكون له في اللفظ
 واللفظ لا يكون له في اللفظ
 واللفظ لا يكون له في اللفظ
 واللفظ لا يكون له في اللفظ
 واللفظ لا يكون له في اللفظ

من العدد ماله على عشرة الاشعة الا ثمانية الى اخرها فالتقيا من يكون كل واحد داخل وكل شفع خارجا فيكون التسعة مائة
داخله يسقط منها ثمانية يبقى واحد يضم اليه سبعة قصير ثمانية يسقط منها ستة يبقى اثنان يضم اليهما خمسة قصير سبعة يسقط
منها اربعة يبقى ثلثة يضم اليها ثلثة قصير ستة يسقط منها اثنان يبقى اربعة يضم اليها واحد قصير خمسة فيلزم خمسة والاعراب
في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير الموجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ماله على عشرة الا
شعة بالنصب لم يكن مقرا بشئ لان المعنى ماله على عشرة مستثنى منها شعة اخرى ماله على واحد واذا قلت الا شعة بالرفع
على ابدال يانك شعة لان المعنى ماله الا شعة والفرق نظر لان ابدال والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا
فرق بينهما انما في نحو ما جاء في القوم الان بدل وان بدل وان نبوا ذلك على من سبب على حيفه على وهنه وهوان
الاستثناء من المنفى لا يكون موجبا لتسكا بخلافه الا بقا في الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة ماله على
اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين ابدال والنصب على الاستثناء وعلى الجملة فلا ادري محذوا قالوا وان لم
يمكن استثناء تال من مثله فان كان في العدد نحو قولك له على عشرة الا ثلثة الا اربعة فذلك هو المقصود ههنا اي ان الوتر
اي الثلثة منفعة خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من العشرة وقولك بعد
ذلك الا اربعة فذلك هو الاربعة وتر يد ماله على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفى انما يكون
موجبا اذا كان من ذلك المنفى وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كما ان الا ثلثة منها او من السبعة
الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما متبنيان فيكون الاربعة على المنفى من مائة وكلنا هما متبنيان فيكون الا اربعة
مثلا ثم على الوجهين ومن ههنا غير ان الاستثناءين من المستثنى منه الاول فيمكن الاقرار بثلثة كما بهنا وان كان المستثنى
الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له جاز الاستثناء قوله على عشرة الا ثلثة وكذا اذا قلت له على عشرة الا
خمس الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفقهاء لانه لا يمكن استثناء الخمس والستة من العشرة وعند الفقهاء لا يلغون
يلزم واحد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او اقل فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفقدا فان
تقدم المذكر راد على المستثنى منه فالجميع منسوب على الاستثناء نحو ما جاء في الانبياء الا عمر والاحمال الا اهل ذرية اهل
احد هاهنا من المستثنى منه وان تأخروا عن المستثنى منه فلا احد المستثنىات سواء كان الذي راد على المستثنى منه او غير النصب
على الاستثناء او الابدال والباقي واجب لنصب بعد الابدال لاق الابدال منه مرفوع لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال
منه او كالتساقط ومثاله ما جاء في احد الانبياء او الانبياء الا عمر والاحمال الا اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية
عليه لنصب لا غير على الاستثناء واحد من المناخر ان جاء في الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب لنصب بعد
الابدال نحو ما جاء في الانبياء الا عمر والاحمال الا اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية
كان ونصب ما سواه بعد الاستثناء وجود الامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضاً فلم يبق الا النصب
على الاستثناء نحو ما جاء في الانبياء الا عمر والاحمال الا اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية
على اشتغال به الفعل وليس كما حروف العطف بالفاظ في المشهور واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المرفوع وغيره
تخرج من متعدد واحد ظاهر في غير المرفوع مقدرة المرفوع فقولك ما جاء في احدا الا عمر والاحمال الا اهل ذرية اهل ذرية
من احد وعمر يخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاء في غير زيد الا عمر والاحمال الا اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية
زيد وعمر ما جاء في غير زيد وعمر والاحمال الا اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية
جاء في الانبياء الا عمر والاحمال الا اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية
وعمر وكذا لو كان الاول موجبا نحو ما جاء في القوم الا انبياء الا عمر والاحمال الا اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية
غير زيد من جملة القوم الا عمر والاحمال الا اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية اهل ذرية
المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير موجب لم يجز ثاني المستثنىين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد
الاخبز الا زيد لان النقص قد انقض با الا الا في الاستثناء من موجب المعنى كل احد اكل الخبز فقط لان زيد فان لم ياكله
فقط الا زيد فان لم ياكله فقط بل اكل شيئا اخر ايضاً فان لم ياكل شيئا من المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغال العامل بمكان
وان ذكره جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيد فان كان الكلام
موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منها لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيد والنصب
واجب في اول المستثنىين لا تر عن موجب واما ثانياً فاما القياس جواز ابدال والنصب على الاستثناء لا نرى في المعنى غير موجب

مهم
نحو ان لا يصلح الكلام
بلا شئ والنفي على
فانما على النصب
الاستثناء راجع الى المبتدأ
لا يمكن ان يقع عشرة الاشعة
وبغير حصوله لم يصح
او قلت ان النفي على المسمى ليس
ولم يفرق بين النفي على المسمى
واذا كان النفي على المسمى
يكون ان يكون الاستثناء راجعاً
الى ثلثة والنفي على المسمى
بعد فرضه على الابدال
النفي لا يمكن المنفى كما في
انه هو الاستثناء عند
بنايتهم من سبب

[illegible]

واما راب مستداه مقبلا. سوى مقبلا اليه هو اعطى عليه بالنصب خبره وعلى الكسرة معلوم به وعلى الالف خبر مبتدأ محذوف وهو على النصب على الظرف على الموصول
الماضي

ولا يجوز النفي المقتضى كالفعل في الالف واقل رجل ولي ومتصرفا كما مضى قال وايضا البديل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء
ولا يجوز الاستثناء ههنا الا ان الله غير واجب الدخول في هذه المنكر لا ترفع عام ولا خصوص ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق
النفي بقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفعول منه كما تقدم واجاز المبرد رفع الله على البديل لان في لومعة النظم اذ هو
لاشاع غيره فكانه قبل ما فيها اظهر الا الله وهذا كما اجبه الزجاج التخصيص قوله نعم فلو كان قد قرأه منشا لا يجره
النفي فاجان البديل في قوله به في الاول منع اجزاء الشرط والتخصيص جواز الابدال والنسب معهما مجزى النفي لا يثبت
واما عدم وجوب دخول الله في هذا فلا يضرب المبرد لا يكتفي في جواز الاستثناء بعمدة الدخول كما تقدم قوله وهو في غير
ضعيف بغير جعل الاصفه في غير مثل هذا الموضع الجامع للشرط المذكور في قوله وكل اخ مضارفة اخوه البيت ضعيف
هذا عند المصنف ولا يضعف عند سيبويه ولا تباعه كما تقدم قوله ولعل اب سوي وسوله النصب على الظرف على الالف اتما
انصب سولا في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال نعم مكانا سوي مستوي اتم حذف الوصف واقيم الوصف
مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوي فصار سوي بمعنى مكانا ففقط ثم استعمل سوي
استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في اعادة معنى البديل تقول انت لي مكان عمري اي بديله لان البديل متاد مستل البديل
منه وكان مكانه ثم استعمل معنى البديل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد فادان زيد لي فانك جرت
عن معنى البديل لي ايضا لفظ معنى الاستثناء فسوي في الاصل مكان مستوي صانع بمعنى مكان ثم سمى بديل ثم بمعنى الاستثناء
ولا يجوز في سوي القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على ما بين والتميم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجوز
القوم سوي رجل منهم طويل وهو الظاهر كلامهم وعند البصريين هو لانهم انصب على الظرف في الاصل صفة ظرف
والاول في صفة الظرف اذا حذف موصوفا بها النصب فغصب على كونه ظرفا في الاصل والافليس لان فيه معنى الظرف
والدليل على ظرفيته في الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءني الذي سوي زيد وعند الكوفيين يجوز وجها عن
الظرفية والنصب فيها رضاء بعبارة جوا كغير ذلك من وجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال وليرى بقى العبد
وقام كذا نوا قال يخاف عن اهلها ما نافي مما عداك عن اهلها السوانكا ومثله عند البصريين شاذ لا يجي الا
في ضرورة الشعر زعم الاخفش سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا فنبوه استنكارا لرفعهم فيقولون جاءني سوانك
وفي الدارسواك ومثل هذا في استنكارا لرفعهم فيها اغلب نصابا على الظرفية قوله نعم ومنهم دون ذلك ولقد قطع بينكم
وتقول في قوة التساوي ودون التساوي واعلم ان المستثنى قد يحذف من الاو غير الكائنين بعد ليس فقط كما بين
ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاءني زيد ليس غيرا لضم تشبيها لغيرا لغايات حين حذف المضاف اليه
كما بين في الظرفية المبتدئة وغير خبر ليس ليس الجاني غير وقال الاخفش يجوز ان يكون اسم وقد حذف المضاف اليه
وابقى المضاف على حاله كقوله خالط من سيلي خياشيم فاد هو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قايلا والثاني
ان حذف المضاف اليه وابقا المضاف على حاله قليل وقد بقي ليس غيرا لضم تشبيها لغيرا لغايات حين حذف المضاف اليه
المضاف اليه وقد يكون غير على الحاء الاخفش في الحائين نحو ليس غيرا وليس غيرا كما يكون كل بعض موصوفا المضاف اليه
حكى الاخفش ليس غير وهذا مما يفوي منه من كون ليس غيرا لضم تشبيها لغيرا لغايات حين حذف المضاف اليه
وان كان نيل في غير هذا الموضع كتر استعماله في الاستثناء والنصب على افعال اسم ليس الجاني غير واذا اضيف غيرا لضم تشبيها
عند الاخفش ان يلقى بعد لم يكن غيره غيره بالرفع والنصب على التفسير المذكور في قوله تعالى ويقول جنته ليس غيرا وغيره ولم
يكن غيرا وغيره واذا لا سيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منه على ان لو يشر بالحكم المشددا وانما عدا
كلامه لان ما بعده محذوف عما قبله من حيث ولو يشر بالحكم المشددا فان جنى ما بعده فباخافه سعي اليه وما ان تذا ويجوز ان يكون
غير موصوفا والاسم بعد بديل لها وان رفع وهو اقل من الجرح فبهية المحذوف والمعنى الذي ذكره موصوفا بحالة البديهة
واما كان اقل لان حذف احد من في الالف لا يستلزم الالف لرفع من قرأها على الذي احسن وصفه قليل وليس نصيبهم
بعد لا يستلزم بقاء روت بديهة مثل القيس لا سيما بهي بديهة على نصيب يوصا ايضا فكلفوا النصب وجوها قال بعضهم ما
فاوة غير موصوفا ونصب هو ما يضاف على اي غير هو ما قيل على القهر قال لا تدرى لا يندب نصيب بعد لا سيما الا انكره ولا
لنصب المصرفة وهذا القدر انه دون يجوز ان نصيبه قياسا على انه تميز لان ما يتقدم من التثنية في كافي كرجالا لا لو كان باخارا بالفعل
استوى المصرفة والذكره لا غش في قوله ان فلا تدرى لا سيما لان التثنية قاعدا ما هاهنا ثالثة عوضا عن المضاف اليه
ولا ضد ان التثنية قاعدا ما هاهنا ثالثة عوضا عن المضاف اليه

منه
لا يعمل به جاي
الاريد به
منفس

احد
مبتدأ خبره

والضمير في قوله تعالى كان متعلقا بها ولما أتته ١٠٠
مضارع قولها مصدرا لها ولما أتته ١٠٠
ومثلهم وجهه وكان وبنها اسمها وقامها خبرها والجملة في محل الجزاء الصائفة والضمير مبتدأ ولا والواو متعلقة
والضمير منه فاعله عابد في خبر كان ومضارع فعله يفتقد وقد كلفه قبل ومضارع مجهول وعامله أي عامل كان مفعول مام بهتم فاعله وفي حرف جر
ما يقسم به الناس لا قسم برقم عليك ومعنى لا فعلك لا فعلك ولا لا تفعل من الغنى الذي يقسمه القسم لا تفعل إذا جاز
غيرك ما أتته قسم الطلب ففعل ضيف عليه الأمر فعل مطلوبك فكانت تلك ما اطلب منك الأفعال ففعلت بهذه المصداق
بهما اطلب الذي دخل عليه فشدت الله واما جعلته فاعلمها القصد المبالغة في الطلب حتى كان الخطاب فعله انطلبه
وجاز ما خيا ثم انت خبر عنه فهو مثل قوله نعم وسبق الذين ونادى أصحاب النار وتوهم من ذلك الله ومعه عنك عليك
أي وجبت عليك وهو من قسم الملوك ولما في الاستثناء لا يجر إلا بعد التقرظ لظاهر الوعد والكرامات ولا يجر إلا في المفعول نحو
قوله لو أن كل لما جيع قوله خبر كان وأخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وأمر على نحو خبر المبتدأ وتقدم
معرفة لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الأصل ففعل بعد دخولها نحو كان زيد قائما وأمر على نحو خبر المبتدأ وتقدم
يدخل في قوله خبر كان زيد أبو قائم مع ليس خبر كان قوله وأمر على نحو خبر المبتدأ أي فما يجوز له من كونه
معرفة وتكرره ومضارع أو جاز ومتعلقا على المسند عليه ومتأخرا عنه وما يجب من تقدمه على الاسم إذا كان ظرفا واسم كونه
نحو كان في النار رجل واشتماله على الضمير إذا كان جملة أو مشغلا أو ظرفا وخبر ذلك من الأحكام للذات كونه في باب المبتدأ
وقد تقدم خبر كان ببعض من الأحكام نذكر بعضها وبعضها بعضه الأفعال التاقصة فاقبل انه من خصائصه ما ذهب إليه
ابن دسوقي وهو لا يجوز أن يقع الماضي خبر كان فلا يجر كان زيد قائم ولعل ذلك لأنه كان على الماضي فيجب الماضي
في خبره لغوا في خبره ان يجر كان زيد قائما أو يقوم وكذا ينبغي أن يقع خبر يكون زيد يقوم لمثل تلك المعاد سواء وجهه وهم
على أنه غير مستحسن ولا يجوز أن يقع خبر كان زيد قائما أو يقوم وكذا ينبغي أن يقع خبر يكون زيد يقوم لمثل تلك المعاد سواء وجهه وهم
يستعمل من خبر كان وكذا إذا لولا في أصبح وأصبحوا في ذلك يجر ان يقع خبر يكون زيد يقوم وكذا ينبغي أن يقع خبر يكون زيد يقوم لمثل تلك المعاد سواء وجهه وهم
الأول كما ذهب إليه من خبرها ما ضاها بالافعال يفتقرها في قوله نعم ولقد كان نوا عاهد والله وان
كانت قصيدة في قول الشاعر وكان طوي كشيء على مستكنة فلا بد لها ولم يتقدم ولا في قوله اضحى خلاء واضحى
أهملها احتوا اثنى عليها الذي اثنى على ليداد لا منع من قيام شيتين يفيدان معنى الماضي ومنع ابن مالك وهو الحق
من مضي خبر صار وليس ما دام وكل ما كان فاضيا من ماضى والذات والمراد فاتها افاضار فكونها ظاهرة في الاستعمال
في الوقت الماضي الى حاله مستمرة وهي ماضية خبرها نحو كنت خفيضا غنيا وان جاز مع الفريضة لا يستمر الحال المتفضل
ايها كذا المبرر كذا من جاز فصرته تماثل ثم نكث وكذا ان ال واخواتها موضوعه لا مستمر مضمون اخبارها في الماضي
الا ان يمنع قرينه وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجماد نحو هذا السد والصفحة نحو زيد قائم او غنى او مضروب او الفعل
المبتدأ اسم نحو زيد يقدم في الحرب ويخبر بوجوده أي عادة لا تارة وان كان في الأصل فعلا لا يعلل احدا لا زمنا لا اقلما
اسم لفاعل انما ومعنى يستعمل غير مقيّد من مان استعماله فلذلك اذا قلت كنت زابت يدا لا يدل على الاستمرار واذا قلت
كنت اراه فظاهر الاستمرار فأنسب الثلاث في الجماد والصفة والمضارع لصلاحتها للاستمرار ان يقع اخبارا لصادرا
زال واخواتها في الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاث فلم يقع خبر هذه الافعال واقامادام فلم يقع
خبرها ما ضيا لان ما المقيدة للدة نحو ما ذكر شارح تطلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجب في قسم الافعال
فلمذا يقول اجلس ايام زيد جالسا وقيل يجر معنى الماضي كقوله نعم مادمت فيهم وقال ليس فيني لئني مطا كما هو مذهب
متبويه على ما يثبت في الافعال الناقصة والمستعمل في الاطلاق في من دون تعرض للزمان اما جامدا او غنى ومضارعا
اشا بهتم اسم الفاعل بخلاف الماضي واجازا لا تارة في وقوع اخبار جازما او غنى في الاولى ما تقدم لعدم التماز قوله
وتقدم معرفته هذا بخلاف خبر المبتدأ لا تارة لم يجر خبره في المبتدأ اذا كانا معرّبين ولا قرينه للاستباس اما هيئنا فليس
وان كانا معرّبين او متساويين لان تخالف اعرابها رافع للبرس يجر في خبره اعراب احدهما نحو كان زيد قائما وهذا ينبغي بهما
ايضا اذا انفردا اعراب فيهما ولا قرينه ان لا يجوز ان تقدم نحو كان الغنى هذا قوله ويجوز ما مله في نحو الناس مجزبون بانهم
ان خبرا في خبر ويجوز في مثلها ان يجر وجهه ويجب ان يجر في مثل ما انت متعلقا انطلقت اي لان كنت قوله عامله اي عامل خبر
كان واخواتها وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لا تارة لا يجوز من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز ان كان مع اسمها
بعد ان ولو ان كان اسمها ضمير ما علم من غائب وحاضر نحو اطلبوا العدم او بالضمين اي ولو كان العلم بالضمين وادفع القدر
لو اشبعها اي لو كان الدفع اصبعا اي قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذا فاذا اعتدلت من شيء اذا قيل اي ان كان
حقا وقيل لا يجوز ان فارسا وان جازا لو فارسا لو جازا ان كنت فارسا لو كنت وكذا الخطاب نحو جازا ان كنت
وان جازا اي وان كنت ولو كنت واثنان في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم وجوزتها الفاء وجازا الفاء ثم

جمع خبر مبتدأ مجزئ
نحو والناس مبتدأ ومضارع
جزءه وبعثهم اليهم متعلق
بمخرجون وان حرف شرط
فعله مجزئ مبتدأ
وهو كان خبر خبر مجزئ
جمع خبر مبتدأ مجزئ
الجملة وضمت جزا المشرط
وقدمه ان كان على
مجزئ خبر وان شرط
مثله والجملة اصبغ قوله
مجزئون باعمالهم في محل
الجزء بالصائفة في خبر
مضارع معروف وتقدم
في سائر اي هذه الامثلة
وهذه النسخة متعلق
واو بعث وجهه فاعله الاول
ان خبر الخبر في خبر
خبر كان ورفع الثاني على
المبتدأ والثالث ان خبر
على كمال اوله في الثاني
ما خبر كان خبره خبره
اولا ان خبر خبر خبرها
اي ان كان خبر الخبر خبره
خبره الرابع ان خبر خبرها
اي ان كان في خبر خبرها
خبره وخبر متعلق
والجهد فاعله وفي مثل
متعلق به مبتدأ ان خبره
وما عرض عن كذا وان
اسمها وسبغ فاعله
وانطلقت فعله
اي لا يستعمل في خبر
انت صلا لا يجوز ان
مركب واحد في خبر
عند انهم اسم متعلق
ابدا لها والميم ثم بالفتحة
لتمتد والمتصل مستان
ومثلها والمجزئ مع مجزئ

نحو
قوله
قوله
قوله

مفرد نحو المزمع قول بما قتل به ان سيفاً خفيفاً وان نجماً خفيفاً فنقول بنظر فيه فان كان المحدث وقد مع ان تغلب فيه وان مع
او نحو ذلك كما في قوله الناس مجنونون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معروضة على غير جانب الاول مع النصب ان يقع ايضاً ولكن على
ضعف معنوي لا معني ان كان معروضة يد سيف وان كان في عمل غير معني مقصود لان مراد التكلم ان كان نفس عمل خير
وان كان ما قتل به سيفاً لان له اعمالاً تلك الاعمال خير ولا ان في يد اوتة صبيحة وقت القتل سيفاً هذا الذي قلنا ضعف
من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعف ايضاً لان حذف كان مع خبر الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شئ كثيراً
سيما اذا كان الخبر جار او مجرور بخلاف حذف مع اسم الذي هو كجزء ولا سيما اذا كان ضميراً متصلاً فان قلت فعلك والرفع
كان النامة قلت بضعف لقلته استعمالها ولا يحدف الاكثر استعمال الخفيف ويكون الشبهة والذلة على المحدث وان لم يكن
تقدير مثل ذلك تعبير نصب الاول نحو سيرك راكباً فان راكباً لا يصلح ان كنت راكباً فاما راكب وراكباً
ما بعد ان وان لا مع ما بعد فانه ان صح وجوب ضمير كان المقدر له مصدر ما عدا مجزى بنحو المزمع قول بما قتل به ان سيف
فيسف اي ان كان قتله بسيف ففعله ايضاً بسيف وحكي عن يونس مكره رجل صالح فطالح ان لا يمكن المراد بصالح فالمراد بطالح و
سردت برجل صالح ان ينهد وان عرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره فبهين بما ذكرنا ان النصب الاول اما محذوف او
واجب اما الاسم الذي بعد الفاء في فاعله لان رفعه باضمار مبتدأ بعد الفاء وهو ضايع كثيراً واما نصبه فاما بتقدير ان كان بعد
الفاء اي فيكون ما يقتل به سيفاً او بتقدير فعل لا تقو بخبره خبراً وحذف المبتدأ او لا نه مضمر من حذف الجملة وايضاً
حذف المبتدأ اكثر من حذف كان وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المند كور وقيل لان محي الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه
مع الفعلية ويجوز ان يقال ان محي الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهراً فاما اذا كان مقدراً فالنصب من الفاء نحو ان
فزيداً ضربه فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكس يكون اقل الوجوه لئلا الفاعل في الموضعين ورفعها
ونصبها متوسطان لئلا الفاعل في الموضع واحد قوله ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان معوضاً عنها ما نحو
قوله لئلا خاشعاً امانت ذانقر فان قومي لم ياكلوا الضيع اي لان كنت محذوف حرف الجر جوازاً على الفاعل سر المند كور في المفعول
له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجي كور ابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين المعوض والمعوض منه واجاز المبرر وظاهر
كان وعلى ان عازية لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الهمزة وجوباً في ضمير المرفوع المنفصل لا العامل
يتصل به لجعل منفصلاً فاما امانت وقول ايضاً امانت قد تامة وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية
ويجوز يحذف ان المفتوحة شرطية قالوا القرآن ان في قوله نعم ان فصل الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم
ايضاً عوض من الفعل المحذوف ولا ارمي قولهم بعدل من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله امانت امانت
نظر اليه ان كنت واعداً فلست بفرد واما اللفظ في الفاء في هذا البيت وفي قوله امانت واما امانت مرتجلاً فانه
يكن ما ثاني وما اندر مع عطفاً امانت بفتح الهمزة على امانت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بخلاف والبعثون يقولون
اما انت منطلقاً انطوائى معك بالرفع والكوفيون جوزوا جوباً من ان المفتوحة الشرطية وجوزوا بالرفع مع كون جواب الشرط لكون
الشرط محذوفاً لا زماً ولما كان معنى الشرطية من اظاهر ان لا يسيو به دخل ان معنى اذ ما فاما بمعنى اذ ما واذما شرطية بخلاف
ولا بد عند البصريين من تقدير فعل بعلة الجار والمجرور اي في امانت ذانقر لانه هو بمعنى لان كنت ولا يصلح ان يكون
ذلك لم ياكلوا لان معمول خبر ان لا ينفذم عليها واما نحو امانت فانه انما قائم في جميع الكلام فليس في حروف الشرط وايضاً
الفاء لا يعمل فيها قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله نعم واما بمعنى ركب فحدث وامقدمة نحو وابل فكبر كما
يجوز في حروف الشرط فيقد البصريون امانت ذانقر متكبر وتفخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فانه يكل جواب امانت
والعامل فيها امانت مرتجلاً محذوف اي يكل ذلك الله لاجل ان تحالك وكله تكلف والاول ان يقول ان الشرطية كثيرة
الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازاً لم يغير حروف الشرط عن صورتها غير ان سيفاً خفيفاً وان حقاً وان
كن باوكذا ان حذف شرطها وجوباً مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقاً وان حذف شرطها وجوباً بلا مفسر وجب
بغير صورتها من كسر الهمزة في انفيها لان يقاها على وضعها الاصل مع قطعها وجوباً عن مقتضاها الاصل بلا مفسر هو كما
لعوض مستكبر فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها مقصير كما انها ليست في الظاهر
حرف الشرط ولا بد ان من ما يكون كالكا فانه لها عن مقتضاها اي الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان تحذف منها
كان مع اسمها وخبرها او تحذفها وحدها فان كان الاول وجب جوازها الفاء ليؤذن بها ان اما في الاصل حرف شرط لان الفاء
علم السببية في بها لما يغير صورة حرف السببية اي ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان مع اسمها ونحوها

قوله

له لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل طرقت فليس محكي بحركة نحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني على الالف لان الالف حرفان قال
 لان التوكل التوكل الذي هو دليل الاعراب منقوض بخوبان بدلان وبيان يدون وهما مبتدآن مع وجود التوكل اذ لو كانا
 معرّبين لقيل بان يدان وبيان يدان والتوكل ليس كالتوكل لان الالف على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان
 المثنى والمجوع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمضاف فيجب ان نصب ورتبهما بالمعطوف عليه في
 باب لا يركب نحو لا رجل وامرأته ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمبتوع فيه كما مر واحد كما ذكرناه
 التاء في نحو ثلثه وثلاثين ولا شك ان المثنى والمجوع مثل هذا النسق لكنه يتفصّل بان يدان وبيان يدون وقيل انما
 قال ذلك لانه ليس في المركبات شيك في الجرح الشك ويجمع والجواب انه قد قيل قاطع على ان لا يركب مع المثنى كما مر في باب
 ولو سلمنا فلا يركب في المركبات شيك في الجرح الشك ويجمع والجواب انه قد قيل قاطع على ان لا يركب مع المثنى كما مر في باب
 المثنى والمجوع سائر المؤنث فبعضهم ينسب على انكسر مع التوكل في قياس الاسماء انظر الى ان التوكل للمقابل لا لانه يمكن ان
 قوله تع من عرفات وهو منقوض بخوبان مسلمة تجرد عن التوكل اتفاقا والجمهور بكسر و بدلان توكل لانها وان لم يكن يمكن
 فهي مشبهة بالتوكل فيكون على هذين القولين داخل في عموم قوله يبنى على ان نصب بهر والمارة في بفتح لا توكل نحو
 قوله اودي الشباب الذي بعد عواقبه فيه تلذذ ولا لانه المشبه عند من يخالف في الحركة لسانا في الجنب بعد لا التبرئة
 مما كان معرّبا بالحركة قبل دخولها فيه وهذا اولى مما قبله طر والباب على نسق واحد واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع
 من بناء المثنى بعد ما نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لعدم تقدّم من بعده ما اذا لا يجوز بل من
 مال وايضا فان عمل لا انما كان لمشابهة ان كما يحكي ويترسّطها بطل المشبه لان لا بد لها من التصدّد وروى بما في نظرها
 اللفظ لا فيل كنت بلا مال ذلك كما ينبغي مع الايراد في نظرها في انشدا لا في نفس لولم يكن معناه ان لا تدق طباطبا
 الى لامث ذوا حسنا بها عمر اذ ان اردت وقد اعترض في الاسم لما ضا طك شيوانا البناء مع عدم زبادتها لكن مع
 ذلك قليل ونحو قوله نعم لا تشرب عليكم اليوم عند منبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المثنى لا يتعلق بالبناء والا كان
 مضارعا للمضاف فان نصب كما في لا خير من زيد بل الظرف متعلق بجدوف فهو خبر اليك كما في قولك عليك شرب
 واليوم معقول عليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ربك لا بد وان كان رخصة اذا المعنى
 لا وجود عاصم على حد من المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم الا من رحم الله فلا نظير ان مثل هذا
 الجار والجرور متعلق بالمثنى وان اوهيت ذلك في الظاهر مثله متعلق بجدوف وكل واحد يتعدى بحرف من روف
 البحر يجوز جعل ذلك الجار جارا عن ذلك المصدر مشبها كان او منفيا كما بقول لا تكال عليك واليك المصير مثل الخوف
 وبك لا يستهان وما عليك المعول وليس بك الا لئلا ومنه لا تشرب ياكم وذلك لان الخبر المقتدر بهما اعني ما يتعلق
 به الجار في معنى المبتدأ فيضمه ضمير ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا نقول بك ما روى ان بك خبر عن ما في ذلك
 قد رما لول لا عاصم لقوله من امر الله ويقول لا مصلية في الجامع اذا نقيت من الوجود من توقع صلوة في الجامع
 ليس الوجود من فصل في الجامع ويجوز ان يكون مستغفرا للجامع من يصلي في غيره واذا تلك لا مصلية في الجامع فالبناء ليس
 في الجامع مصلية موصلة في الجامع او في غيره هذا وحكي ابو علي من البغداديين انهم يحجرون كون الظرف والجار نحو
 لا امر بالعرف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المثنى المبنى في غير نظر لان المضارع المضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى
 ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انزع تنوينه تشبيها بالمضاف قوله وان كان معرّفا او مفصّلا بينه وبين لا وجب الوقع
 والتكسر واعلم ان لا التبرئة انما تعمل لمشابهة لا وجه المشابهة ان الالف الغنة في الاشارة اذ معناها التقييد لا غير
 ولا التبرئة للالف الغنة في النفي لانها لا تفي الجش نفا توفى لنا في الظرفين اعني في النفي والاشارة مشابهة فاعلمك علمها عليها
 مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصاها التي انما تعمل لمشابهة الفصل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبه
 والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة شيئا وتماثلنا لا مشابهة ومقاربة في هذا نقول انما لم يعل في المع في لان وجه
 المشابهة وهو كونها نفي الجنس لم يكن حصوله بها مع دخولها على المعرّفة اذ ليس المعرّفة لفظ جنس حتى ينفى الجنس بانفائها
 وكذا ان عمل في المفعول يبنى وبها ما ذكرنا من ضعف علمها لا يقدر على العمل في البناء عنها وكذا لم يحج العمل في المفعول
 لم يحج بناءه ايضا لان الواجب البناء انضمن من الاستغناء وادخل تضمنها لا التبرئة فلما بعد دلها باضعف من انضمن من
 قال ان الفتح اعربته قال انما حذف التوكل بعد التركيب لا لانه على التركيب رندا نفي التركيب بالفضل وقيل انما لم
 يبين مع الفصل لانها لما منجا تعدى البناء من ذلك الى المبنى بسبب التركيب فاذا انقضى التركيب تعدى البناء اليه

ثم يقول ويجوز بنا ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون النفي نكرة فير مفصوله ويجب المواضع الثلاثة التي الغيت فيها
لأنها جوبها كمال في المعرفة والمفصول وأما جوارها كما في النكرة المتصلة تكون ولا يجب لك اذا علمتها او بينت انها لو كان
لان المقصود قيام القرينة على كونها نفي الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكون ان لا مع لا البرية فلما
اذا الغيت فانه جعل تكرر ما منها على كونها نفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكون النفي في الحقيقة وعلى الله زعمنا
لأنه كبر جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة فليعلم ان الباس وابن كيسان عدم تكرر في الواقع
المثلثة اتمام المعرفة فتكون يد في الدار وتكون لا تقول ان يفعل كذا واما مع المفصول فتكون في الدار رجل قال بكك جربا
واسترجعت ثم اذنت ركايبها ان لا اليسار جوبها واما مع التكرار المتصل فتكون رجاء في الدار قال وانت اموتنا خلفت لغيرنا
حيوتك لا تقع وموتك فاجع ومثله قولهم لا سواء وقوله فاننا ابن قيس لا يباح وقوله تركتني حين لا مال اعيش به وحين
جرت زمان الناس لكبا واجيب بان قولهم لا تقول ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهو في المعنى في الدار خلفه على
المضارع وتلك لا يوزم تكررهما والنول مصدر بمعنى الشاؤل وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس متناول وما خوله
هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تأخذه وتتناوله ويشان ذلك قولهم لا اليسار جوبها ولا تقع ولا يباح ولا مستصريح ولا
مال وقولهم لا سواء وقيل ان لا لا تقع وما بعد بمعنى ليس قد ذكرنا في المرفوعة ان لم يثبت افعال لا عمل ليس لان افعال
على الضرورة والفتن وقد فعل هذا القول يجب في الاختيار تكرر في الملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين
احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقدم او ذلك اذا دخلت على منصوب بنقل مقدار نحو لا رجاء اي لا لفت مرجيا
او لا رجيت موضعك مرجيا ولا اهلا اي لا ايت اهلا ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا نهد اي لا نبت عينك وكذا الا في
ولا كونه واذا دخلت على متيعة كقولهم لا سلام عليكم ولا بك السؤلان الداء بالفعل ولا لان في الاصل امر
او نهي فكما قبله لا سلمت سلاما كما ذكرناه في باب البتة لا اصابت السؤل او اذا دخلت على قولك يحكم لا تقول ان يفعل
كذا اي لا ينبغي كما مر وانما ذكرناه في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكررهما الا اذا كان الفعل ماضيا
وعا نحو قوله ثم فلا صدق ولا صلي على ما يترجم في قسم الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلثة شروط احدها ان
تدخل على لفظ شيء سواء الفخر بالانتماء فهو هو لا شيء او جرت مجزأة وف كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما
انت الا كل شيء وخلف من لا شيء او انصب نحو انت ولا شئنا سوراقت ارفع نحو انت لا شيء وثانيها ان يجر ما بعد لا
بها الجرح فلما نحو كنت بالمال ولا يجر اذا لم يكن لفظ شيء الا بهما من حروف الجر لم يثبت الجرح بالاضافة وانما هو جوبها بال
عمان بعد التمام والذين وقد علمك مشيب حين لا حين والاول ان لا نأخذ على قوله في بشر لا حور سرور ما شعرا على علك
التيب في وقت الشيب اي لا تشب قبل او انه اي في وقت يكون في اثنائه وقت الشيب الوقت الاول من الثلثة
الى ما فوقها من ان لا اضافها الاول الى الثاني لاشتماله عليه وقال ابو علي لا غير ائدة على ناقيل وقت لا وقت الله وكما فوق
الثلثة من فاما قول الشاعر حنت قلوبني بغير لاجين حتى فحين الاول مضافا الى الجملة اي حين لا حين حين حصل في الثلثة
ان يعطف ما بعد لا على الجرح وينبغي كقوله نعم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وقول
ايتم ويد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز ان غير زيد ولا عمرو قالوا لا هم لا عواصرة لا غير نحو قوله بمعنى غير فانها
يلزم تكرر مع العلم واما المعرف باللام فان التعريف في غير مقصود فلهذا حكم المنكر ويجوز عدم تكررهما مع المذكور قبل
حمله بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام وجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا البرية فلا بد معه من تكررهما نحو لا الرجل الذي
ولا المهر وسضعف هذا التعريف بعد خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا بهذا الخروج ويجوز عدم تكررهما نحو انت غير
الفارس ولا الشجاع والزم التكرار قبل خرجها تعريتها وان كان لا بمعنى غير مجزأة عن هذه الشرط لزم تكرارها ايتم
نحو قوله تعالى الى قل لي ثلث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهيب وقولك زيد لا ركب ولا ماش وجاني زيد لا ركب
ولا ماشا واما قول العوام نحو ان لا ركب ولا انسان اعم من اللحيوان فغير مستند الى جرحه وجوان قول التكرار مع الشرط الاول
محلل بكثرة استعمال لا مع شيء وهو مع الشرط الثاني معك به جدا عن اصلها اعني كونها للبرية وذلك بعد تقدير
من الاستفراجه بعد لا لتعد دخول حرف الجر فلا جاز جرح بل لا زيد من غير تكرر مع العلم وهو مع الشرط
الثالث محلل بكونها كالمكورة لان غير معناه هو بغير يكون لا بمعنى غير كونها نفي الاسم الذي بعدها كغيره فلا يكون لها
صدور الكلام بكونها للبرية انما هي في مضمون الجملة فلانها الضد واما علم انه قد قول العلم المشهور بعض الخلال بكونه فينصرف
وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصر وكذا لا صفة المصطفى او ما اضيف اليه نحو لا اشرف

الظاهر في
ان تكرار نفي النفي في
وقت رافع في اثنائه وقت
ان نفي رافع في اثنائه
ان نفي رافع في اثنائه
القدر
منه بركات في رافع في اثنائه
والسبب

وتشبهت بهم عطف على
لفظ المنفي في تنوينها
ورفعه مثل عطف بيان
والوجه العطف في رفع
الثاني مع فتح الأول نحو
لا حول ولا قوة على الله
لنفي الجبر والافتقار
والأسماء ماضية
حتى يحل النفي محل رفع
بلا ابتداء أو نفي
الوجه مشق الكون بغير
نفسه على أحد مما على
والجملتين واحدة وإنما
ليس على وجه واحد
معنى ليس لا بد على
من غير أحد ما لا دل
وحده ورفع الابداء على
خلاف خبر المكان الثاني
وموضع حيث لا دل
وعلى هذا جعلنا أو الثاني
المجمل أيضا وقد خرج
بعد ما على الابداء
نكر على ما في
رضها مطلقا أيضا
الأول والثاني أن على
أن كلا منهما أو كانت
وهو لا بد لا توجد
فيما لا يكون له الابداء
مطوية على الجملة الابداء
وما جعلنا أو ما على
الأول والثاني عطف على
المرئي عطف مفعول على
و يكون لها حرف واحد
مشي في حرف واحد
على الأول من رفع بلا معنى
والثاني مطوية الأول
عطف مفعول على
مشي يكون الثاني مطوية
وما على أن في الأول

[illegible]

ونحو الثاني عطف على الاول وانما الشرط ودرجته في الشرط والهمزة في هذا الشرط ودرجته في الشرط ومعناها اي معنى لا بعد
 وهو الهمزة مبتدأ والاستفهام جزء والعرض في التثنية عطفان ونعت مبتدأ ومبتدأ في هذا الشرط ودرجته في الشرط ومعناها اي معنى لا بعد
 جعل الشرط من الضمير في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون
 التقدير يعني بغير نعت في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون

الثالث فلم يبق فيها التوضيح على الاستغراق وتقدم الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على الدخيل قوله واذا دخلت الهمزة
 لم يبق العمل ومعناها الاستفهام او العرض والقياس قال لا بد ان لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون

الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد ان لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون

لا بد ان لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون

غادته الا تجتنب في وسط الثاني ونحو المثال الاقاص بالغير في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون

كما له قبل الهمزة بل كره السهولة وتبع الخبر في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون

حروف الافعال كان هو وعرف التحضيض فيجب انصاف الاسم بعد ما في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون

سهيل في آخر فاشبهها الاسهل الى نفس بن حجاج فلما دلت في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون

الموضع نحو الاحمال كثر نفقه والامام ونحو شريها ونحو ما عاينها اظهرا ومقدرة في الهمزة واخيرا والمضارع في قوله لا يكون في قوله لا يكون في قوله لا يكون

وقال مسيوه لا يجوز في حال التابع على الموضع اذ التمت في خبرها عن الخبر في خبرها عن الخبر في خبرها عن الخبر في خبرها عن الخبر في خبرها عن الخبر في خبرها

فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما واما ما يلهي الاى اسمها فلا خلاف بينهم ان لفظة غلام كان

عليه قبل الهمزة من النصب المضاف والمضارع له والبناء في الخبر المتكسر اما قوله لا رجل جاء الله خير ايدل على محصلة

ثبت وايدل مضمين فقال بوش فونضروا وقال الخليل الحرف تحضيض كمال وسند كونه قسم الحروف والفعل

محذوف اي هلا ترونه رجالا وروى الاغا في الاغنية نحو لا رجل جاء الله خير ايدل على محصلة

الا من رجل قوله ونعت اليه الاول مفرح ايليه مبنية ومعرب ونعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريف وظريف وظريف

الا فالعرب والعطف على اللفظ وسط العمل جازي مثل لا اب وابنا قوله نعت مبتدأ والاقل صفته ومبنية خبره

قوله مفرح ايليه حالان من الفتح مبنية والمعطوف على ما قبله من قوله لا رجل ظريف وظريف وظريف وظريف

انفسا له عن الالف في سبب البناء اذ بها يقوم معنا الاستغراق الموجب لضمين من لا جماع ثلثة اشياء فيراد بها كونه في

المعنى هو المبنى الذي دلها على اسم لاونة اللفظ متصلا به والثاني كون النفي في المعنى وحالا فيملا ان المنفي في قوله لا

رجل ظريف هو الظاهر لا الرجل فكان لا دخل عليه فكان ثلثة ظريف فلما لم يبين صفته المنادى في بان يلد

الظريف لا في النداء متعلق بالموصوف والثالث قرير من الالف في سبب البناء اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو

فلبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعتا مبنيا بلا لا نعت العرب احتراز عن نحو لا غلام ورجل ظريف وان يكون النعت

الاقل لا الثاني وما بعده فلا يبنى كونه في نحو لا رجل ظريف كونه وان يلى النعت المبنى ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف

نحو لا غلام فينا ظريف وان يكون نعتا مفرقا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوكيع وانما لم يبين النعت العرب لا شفاء الوجه

الاقل والثالث في من الالف المند كونه اذ ليس هو المبنى بلا وايضا بعد ما قبله بين النعت الثاني وما بعده لا شفاء الاد

والثالث ولا شفاء ما لم يبين النعت المفصول من المبنى بغير النعت ايتم وانما لم يبين النعت المضاف والمضارع له لانها لا يبنى

اذ اولها لا اسمين اياها في خبرها بنان بحر بها بحر اسمها ولا نقول في هذا النعت المبنى انه مركب مع المنعوت كخمس عشرة كونه في جماع

اذ في دفع الاعراض الوارد في جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكلفان مستعجلة وقال ابن برهان والسير في تقصيا من هذا

ليست لانه هذا الموضع خاصه مركبة مع المنفي بل هي اخذت على الموصوف المركب مع صفته بعلية محلها كما جعل في خمسة عشر اذ في

لاجل خمسة عشر لنا مند وحيز على ما ذكرنا عن ان تكا ب توكب لامع المنفي في هذا الموضع وفي غيره عن تركب المنفي ههنا مع نعت قوله

ومعرب ونعا ونصبا سوله كانت الصفة مفردة او مضافا او مضارعة لها قال يحي بن معط صفة المنفي المضافة منصوبة لا غير

نحو لا عبد كرم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبنية مضافة ولفارق ان يفرد بان بالو باشر المضاف لم يكن فيه الا النصب

فلزمه النصب وقع صفة ما باشره ويجوز في المضاف الذي باشره لا الوقع وذلك اذ في نحو لا غلام ورجل في الدار ولا غلام

امرأة فلم يلزمه النصب وقع صفة ما باشره وايضا النظم المنادى بنان فكان على وصفه المضاف النصب بضمير لوقع

منادى على النصب الذي هو كونه الاعرابية واجبا على خلاف المنفي بل ان الفتح فيه بنان على قول واعلم انه ضعيف على غير الواقع

اعلم ان كان على وصفه المضاف الذي لا يتبع رفعه لوقع منقيا على الوقع الذي هو كونه الاعرابية جازي وذهب ابن برهان

الى ان اسم لا اذا انصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجر في رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب الحكم كاتر في

خبر لا النبرية ومن ذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصفه لا في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاينه لا في محال الاسم

لان الخبر بل هو ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبرا مبتدأ اذ لو علم ان النصب في المبتدأ وفي غير الكلام لكانت كليات

ونصبا في جعل الترفع
 على المصداق كونه
 رفع وهما وصفا
 وفي بعض النسخ على ما
 عن معرب في حال كونه في
 ونصبا ووجه
 على هذا الوجه في المبتدأ
 ان يقال ان الالف في
 معرب في خبرها مبنية
 كونه مرفوعة
 فيكونان مضافين
 المفعول وتدل على
 ورجل اسمها على
 ظرف بالغ في خبرها
 لرجل ورجل مضافا اليها
 الوقع كان اسما ممددا
 اجزا بالاشارة لا اصلها
 وان حرف شرط ولا خبر
 يكون مع حصة مقابلة
 بدلا من قوله في سبب
 محذوف وقع جرا للشرط
 لا يكون نعتا منصوبا
 لازم والعطف متساوية
 اللفظ متعلق بالجماع
 عطف على المفعول متساوية
 ومثل لا اب من لا اربا
 الموصوف ابناء عطف بالواو

[illegible]

مبداء
 ای که سر تا پای او از انوار الهی
 در آن صحنه فرخنده و دامن طرب و
 نغمه زخمی قابل فعل کنه
 در او ای بجز شیشه و آب و
 نعل ایان جهان
 الهی که در محراب الهیه و فیض
 ابراهیم و در جبین شید با الهیه
 فایده

27.

الاستغناء
والمعنى
الاستغناء

في المثال ذلك ليس بطرف ولا في سعة الكلام واذ اعطيت على خبر ما او خبر ليس الخبر وبالبناء منفي نحو ما زيد بقائه ولا فاعدا
 جاز في المعطوف خبر جاز على اللفظ والنصب جاز على المحل قال معاوية بن ابي سفيان قلت يا بلال بن رباح ان لا تجد يدك في الخمر والرفع
 على ان يكون من باب عطفا الجملة على الجملة والبناء محذوف اي ولا هو فاعدا في خبر المعطوف على خبر ما المنصوب ايضا مع الرفع
 والنصب نحو ما زيد بقائه ولا فاعدا ولا فاعدا وذلك بتوهم البناء فيه لكن لا يدخل في خبره او ذلك كذا في قوله ما زيد
 ليسه ام صلي بن الهيثم واماني غير خبرها نحو بل خارج او داخل بالخبر فضعيف نادر لا يكثر البناء في عطفا حتى يكون المعطوف
 كالنائب وقد تعامل هذا المعاملة المعطوف على منصوبا اسم الفاعل بشرط اتصال اسم المنصوب باسم الفاعل على توهم انما
 اليه نحو زيد ضارب عمرو وكون ان عطفت على خبر ليس وما المنصوب وصفا منفيما مرتفعيا به بعده ما هو من سبب اسمها
 نحو ما زيد قائما ولا فاعدا على ما جاز لك في ذلك الوصف وجعلوا وهو ان ترفع على عطفا جملة ابتدائية متقدمة الخبر
 على الجملة التي هي ما زيد قائما لا على زيد قائما فيكون عطفا اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا فاعدا
 فاعدا غلامه فيكون عطفا اسمية على فعلية ويكون معتمون المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لا يرفع الماضى وضمنون المعطوف
 حال لا ترفع مبتدئا على ما كان بل هو قولك غلامه فاعدا في ظاهر الحال وانما ما ليس في معتمون المعطوف والمعطوف عليه حال رافع
 الوصف لانه بعد حرف العطف او نصبه لان ما ليس اللفظ في المطلق فظاهر الحال وتقول على هذا ما كان زيد قائما ولا فاعدا
 لرفع فاعدا فانصب فالتقدير فالتقدير الماضى واذا رفع فالتقدير الماضى في المعطوف في الحال وتقول على هذا ما كان زيد قائما ولا فاعدا
 زيد قائما ولا فاعدا او قائما فالتقدير انما جاز ان حاله ان رفعت فاعدا او نصبه لما ذكرنا من نصب فاعدا في المواضع الثلاثة انما كان
 وليس ما على عطفا الاسم والخبر فرفع على عطفا الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما وليس زيد قائما ويجوز في زيد قائما
 ولا فاعدا ابو برقع فاعدا ان يكون عطفا الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز
 ذلك في ما زيد قائما ولا فاعدا ابو برقع ولا في ليس زيد فاعدا بطل عمل ما تقدم خبرها على اسمها بل يجب ان يكون ذلك في ما على عطفا
 الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب فاعدا في ليس زيد قائما ولا فاعدا ابو برقع ان يكون لاجل عطفا الخبر على الخبر ابو فاعدا ويجوز
 هذا الوجه فيما زيد قائما ولا فاعدا ابو برقع ولا فاعدا ابو برقع ان يكون خبر مقدم ما على الاسم ولا يجوز في هذه المسئلة في
 المعطوف على توهم الخبر المعطوف عليه ويكون عطفا للمفعول على المفعول ولو جعلناه على عطفا الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في
 ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما سيجي من ذهب لا تقتصر جاز في ما على تقدير جواز دخول البناء على خبر
 ما المتقدم وكذا ان اظهر البناء في هذه المسئلة في قائما نحو ليس زيد وما زيد بقاؤه ولا فاعدا ابو برقع جاز في فاعدا الرفع
 والنصب الخبر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابو برقع ما كثر ان قلت ما زيد بقاؤه ولا فاعدا
 زيد فالرفع جاز ومن نصب الخبر لان الكلام مع الرفع جائزا ومع النصب الخبر جملة واحدة وتكرر الاسم في الجملة الواحدة فيجوز الرفع
 غير كثر نحو زيد ضارب عمرو فاعدا فاعدا الظاهر مقام الضمير الخ لا ان يكون في موضع التثنية نحو قوله نعم الفاروق وامام الجليل
 فكثير ان اتصلنا بك قوله نعم ان توهم حتى توثي مثل ما اورد في رسالة الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب اسم بلا ضمير جاز
 الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمر ابو زيد الجاز لانك لا تجعل في اللفظ من يوطأه بخلاف تكرور الاسم في نحو ما زيد ضارب
 زيد فان فيه ربطا بتكرور الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه كما ذكرنا في قوله ما ابو زيد ذاهبا ولا مقينه امها الخبر نصبه
 كقولها مع المرفوع بعدها على العائد الى الاسم اي ابو زيد ذاهبا وان جعلت موضع السبب اجنبيا نحو ما زيد بقاؤه ولا فاعدا اسم
 فاعدا عمرو فليس مع ما نصبك على ان عمر لا يصح ان يكون فاعلا لفاعدا على عطفا الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه
 فيما يجب له وقد وجبت المعطوف عليه ان يكون فيه او في معوله ضمير يرجع الى اسم ما لكونه مستغنيا فلذا يجب ان المعطوف لا يكون
 هو فاعدا ولا ضمير فيه لرفع عمر في معوله فاذا لم يجز عطفا الخبر على الخبر ليق الا عطفا الجملة على الجملة فوجب ان فاعدا
 للبناء على الاسم او جاز ان جاز في دخول البناء على خبر المتقدم على الاسم على ما هو من هذا الوجه في هذا فاعدا واماني ليس
 نصب فاعدا على عطفا الاسم والخبر فيجوز الرفع على عطفا الاسمية على الفعلية ويجوز الخبر على ما ذهب اليه لا تقتصر من
 يجوز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليها ما يشترط للمع من كون الاول مجردا والثاني منصوبا
 او من جاز كما يجي في باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا فاعدا ابو برقع ذلك في ليس به على ان العطف
 لا يجوز الا بتقدرا العامل بعد العطف ولا يجوز ما لا عمرو ذاهبا ونقص سببوا عليهم ذلك يجوز ان زيد ولا ابو ذاهبا
 اجابا وانما في المعطوف عندا هو العامل في المعطوف عليه لا المقدار كما يجي في التواضع واجابا البتة اعمال ان النافية على ليس
 مستشهدا بقوله ان هو مستولي على احد الاعيان اضعف المجانين وليس بشبهه وجميع النجاة جازا اعمال لا على ليس في الفاء

صديقا اشتغل على علم الحكمة البهية مشغولا لا يفور عن هوا اشتغل على العلم الفاعل في الوجه بعينه ومنه انما البهية وهو مبتداء وكل خبر مشتق واسم والشيء حاصل في قول
 وآية صديق بوشى مفعول ما لم يسم فاعله وبواسطة حرف الجر متعلق بسبب الفاعل ان لمقد أي لفا كان او حال من حرف الجر وهو مفعول بمعنى او تقدم اعلت عليه
 حرفه اجر بعد خبر كان او حال بعد كان والجملة انصت اسم والفعل كل اسم ليس له في الاسم شيء بواسطة حرف الجر ما لا يكون مفعولا او مقدا لغيره في العلم والتقدير
 مشدوا والاول لا تنصرف شرطها أي في شرط تقدم حرف الجر مبتدأ لان حرف ناصب ويكون ناقصة والمصدا اسم واسم خبر وحرف انصت له وتو ثوبه نصب على رفع الخاضع اي

مخرج عن توفيق المصنف
على التيسير المصنف
أي لاجل الصفاة متعلق
نحوه أو هذه الجملة خبر متدا
نار والمبتدأ الثاني مع
خبر المبتدأ الأول وهو متدا
عائد إلى الاضافة

وفيما انظر الى الذي ذكره في قوله قال لا تدعى بيدي في الامانة عمل ليس من اعادة الشريعة المعتمدة لاعمال ما بل هي فيها اولها فاقها اضعف
من ما حال لكن النجاة لا بد من كون في كثير من الاشياء الواحدة وهو كون معونها نكروا ما كان او خبر قال ومن طرأ اعمال ان عمل
ليس به غير ايضا هذه الشريعة وقد يلحق الاشياء بخلاف فيقتضي بلفظ المحب مضافا الى ذكره في قوله لا تدعى بيدي في الامانة عمل ليس من اعادة الشريعة المعتمدة لاعمال ما بل هي فيها اولها فاقها اضعف
على اللفظة وان اللفظة هنا ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد ولا ت ساعة مندم والثاء في لاث للثاء نيت كانه
وبت وثبت قالوا لانه نيت الكلمة اي لا اولها لانه النفي على كل حال فاذ اولها محب فغيبه اكثر من دفعه ويكون اسم المحب هنا
وحب خبرها اي لاث المحب حين مناص وعمل على ليس لمشايتها له بكسر التاء ان يصحب على مدح وحره ساكنة الوسط ولا
يجوز ان يبق باصناف اسمها كما يحكي في نحو عباد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يظهر فيه وان شابهت الفعل واذا رغب في عمل
قلته فهو اسم لا والخبر محذوف اي لاث حين مناص حاصل ولا يستعمل الا محذوف من احد الخبرين هذا قول سيبويه وعند
الافخش ان لاث غير طاملة وانصبوب بعد ما يتقدم به فعل فيجوز لاث حين مناص ام لا ان حين مناص في المرفوع بعد ما مبتدأ
محذوف والخبر فيه ضعف لان وجوب حذف الفعل التائب وخبر المبتدأ له مواضع متعينة ولا يمنع دعوى كون لاث في الشريعة
وبقوله يوم تكبر ما اضيف حين اليه فانه انصبوب حين بعد ما والخبر محذوف كافي لدول واذا ارتفع في اسم محذوف لاث
حين حين مناص كافي لا عليك ونقل عن ابي عبيد الله التاء من تمام حين كما جاء العاطفون حين مامن عاطف والطعمون في
ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهره حين في التاء ولما كان لاث حين وايضا قائم يقولون لاث وان لاث هنا ولا يقال
تأوان ولا تهاوا وما لاث وان بكسر التاء عند الكوفيين لاث حرف جر كذا في التبرك عنهم وليس بشيء ان لو كان محذوف وان
واحدة من الحروف وبعض الحروف لا تدعى به سمع لاث حين مناص بحرف حين مناص بحرف حين الاشارة وايضا لو كان جارا لكان لا بد
له من فعل او عنه يتعلّق به وان عند السمرقندي والمبرور معنى لكونه مضافا الى اصل الجملة فيجوز قوله طلبوا صلحا ولا تات
فاحبنا ان ليس حين يتلوه اي لاث وان طالبوا ثم حذف الجملة وبني وان على التكون لم ابدل الثوبين من المضاف اليه كما في
او مند بكسر التاء للاث للاث سوا كن كما كسر قال او يقول حذف الجملة وبني على الكسرة على التكون للاث للاث اجتمع الساكنين
ثم ان يدوين العوض ولا يعرض الثوبين في المبنيات من المضاف اليه لا اذا كان جملة فلا بد من نحو من قبل و قيل ان وان
محذوف من قوله بعد لاث اي لاث من وان فكذلك لاث حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا الا رجل اي الا من يعمل وانما
لان هنا مضاف الى اصل المكان استعير الزمان قال حنث فوار ولا تها حنث وبذلك الذي كانت فوارا حنث وهو مضاف
الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضاد يقال في اثر الاضغان عينك تلح نعم لاث هنا ان قلب صيغ اي ليس هنا المحذوف و رفع ما
بعد الا في نحو ليس اطلب الا السك لاذنهم في ذلك الحظم ليس على ما قال ابو علي في ليس خبر لاثان والجملة بعد ها خبرها
ولا يطرأ ذلك عند لور في كلامهم نحو اطلب ليس الا السك بالرفع ويجوز ايضا ان يكون الا السك اقايد الامم اليه في
سنة له والخبر محذوف اي لاث والاسك في الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بالاشارة مستله اذا لم يثبت قوله
المحذوفات هو الشاذ في المضاف اليه اقول تبين شرحه بما مضى في حذف المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة اكد في
والا اقول المضاف اليه كان في المضاف اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا او القول بنى الامر ولا يعلم ان المحذوف حرف
جر ظاهره مضاف اليه وقد ساء سيبويه ايضا مضافا اليه كنه خالته ما هو المشهور لان من اصلاح القوم فانه اذا اردوا لفظ المضاف
ليمران بهما الخبر مضاف اسم اليه محذوف الثوبين من الاول لاننا قد وادنا من جيش الملقاة قال شك ان يبدل في مربي بن يبدل مضافا
ليمران اضيف اليه المرفوع بواسطة حرف الجر قوله نعمنا نحن يبدل في مربي بن يبدل وقوله او تقدر ان كما في خاتم زيد وخاتم
نصفه والظاهر ان انصاب لفظا وتقف على حال ودو الحال حرف جر وان كان مذكرا لا تنصب الا مضافا لغيره والعاقل
لا سطر اي هو عمل بالحرف ظاهر او مقدر او قوله مراد حال بعد حال اي مقدر مراد قال اخترت بمراة من القوم فيه و
المفعول له لا تدعى بيدي في الامانة عمل ليس من اعادة الشريعة المعتمدة لاعمال ما بل هي فيها اولها فاقها اضعف
فيما ظاهره ان انصبوب بعد ما يتقدم به فعل فيجوز لاث حين مناص ام لا ان حين مناص في المرفوع بعد ما مبتدأ
محذوف والخبر فيه ضعف لان وجوب حذف الفعل التائب وخبر المبتدأ له مواضع متعينة ولا يمنع دعوى كون لاث في الشريعة
وبقوله يوم تكبر ما اضيف حين اليه فانه انصبوب حين بعد ما والخبر محذوف كافي لدول واذا ارتفع في اسم محذوف لاث
حين حين مناص كافي لا عليك ونقل عن ابي عبيد الله التاء من تمام حين كما جاء العاطفون حين مامن عاطف والطعمون في
ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهره حين في التاء ولما كان لاث حين وايضا قائم يقولون لاث وان لاث هنا ولا يقال
تأوان ولا تهاوا وما لاث وان بكسر التاء عند الكوفيين لاث حرف جر كذا في التبرك عنهم وليس بشيء ان لو كان محذوف وان
واحدة من الحروف وبعض الحروف لا تدعى به سمع لاث حين مناص بحرف حين مناص بحرف حين الاشارة وايضا لو كان جارا لكان لا بد
له من فعل او عنه يتعلّق به وان عند السمرقندي والمبرور معنى لكونه مضافا الى اصل الجملة فيجوز قوله طلبوا صلحا ولا تات
فاحبنا ان ليس حين يتلوه اي لاث وان طالبوا ثم حذف الجملة وبني وان على التكون لم ابدل الثوبين من المضاف اليه كما في
او مند بكسر التاء للاث للاث سوا كن كما كسر قال او يقول حذف الجملة وبني على الكسرة على التكون للاث للاث اجتمع الساكنين
ثم ان يدوين العوض ولا يعرض الثوبين في المبنيات من المضاف اليه لا اذا كان جملة فلا بد من نحو من قبل و قيل ان وان
محذوف من قوله بعد لاث اي لاث من وان فكذلك لاث حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا الا رجل اي الا من يعمل وانما
لان هنا مضاف الى اصل المكان استعير الزمان قال حنث فوار ولا تها حنث وبذلك الذي كانت فوارا حنث وهو مضاف
الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضاد يقال في اثر الاضغان عينك تلح نعم لاث هنا ان قلب صيغ اي ليس هنا المحذوف و رفع ما
بعد الا في نحو ليس اطلب الا السك لاذنهم في ذلك الحظم ليس على ما قال ابو علي في ليس خبر لاثان والجملة بعد ها خبرها
ولا يطرأ ذلك عند لور في كلامهم نحو اطلب ليس الا السك بالرفع ويجوز ايضا ان يكون الا السك اقايد الامم اليه في
سنة له والخبر محذوف اي لاث والاسك في الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بالاشارة مستله اذا لم يثبت قوله
المحذوفات هو الشاذ في المضاف اليه اقول تبين شرحه بما مضى في حذف المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة اكد في
والا اقول المضاف اليه كان في المضاف اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا او القول بنى الامر ولا يعلم ان المحذوف حرف
جر ظاهره مضاف اليه وقد ساء سيبويه ايضا مضافا اليه كنه خالته ما هو المشهور لان من اصلاح القوم فانه اذا اردوا لفظ المضاف
ليمران بهما الخبر مضاف اسم اليه محذوف الثوبين من الاول لاننا قد وادنا من جيش الملقاة قال شك ان يبدل في مربي بن يبدل مضافا
ليمران اضيف اليه المرفوع بواسطة حرف الجر قوله نعمنا نحن يبدل في مربي بن يبدل وقوله او تقدر ان كما في خاتم زيد وخاتم
نصفه والظاهر ان انصاب لفظا وتقف على حال ودو الحال حرف جر وان كان مذكرا لا تنصب الا مضافا لغيره والعاقل
لا سطر اي هو عمل بالحرف ظاهر او مقدر او قوله مراد حال بعد حال اي مقدر مراد قال اخترت بمراة من القوم فيه و
المفعول له لا تدعى بيدي في الامانة عمل ليس من اعادة الشريعة المعتمدة لاعمال ما بل هي فيها اولها فاقها اضعف

الاضيق
مع الضعيف زيدا
بها المرأة ادلا من
معرض الما يعجب سرى
اعين القوم لما علمه ياملا
شهابي
اصطلاح

لاستقر خبرها ولطيفة صفة على غير ما تنوي به مبتدأ والفاعل بالتفسير يكون ناصب ويكون مضاف معرب والمضاف اليه غير موصوف ومضافا لصفة صفة في محلها
في مفعول الصفة متعلق بمبتدأ الجملة خبرها وهي مبتدأ مابدا الى الاضافة لا حرف توكيد ومعنى اللام خبرها وفي حرف جر واما موصولة او موصولة خبرية عن اسم
مبتدأ اليه ومصدر به بحرفين متعلقان هو وقتا في وقت جاد والمضاف اليه وعندها ضم معرب ومعنى جاد الاستكثار من فعله عايد الى ما وجبت مفعول مضافا الى المضاف
اليه والجملة صلة او مفعول او الموصوف مع صلة او مفعول جاد والحرف مع مجروده متعلق بما تعلق به معنى اللام به وظهر عطف على جمل المضاف او مجرود من
جمل المضاف عطف على

قوله بعض اللام وان يعنى
ان لا يدرى من خبرها
المضاف عطف عليه
وهو اي جمل المضاف
متدا ويطرد خبره متدا
جمل مبتدأ محدث من مضاف
وقلام مثل مقتضى ان يند
او خلية من مضاف اليه
مفعول مقتضى اليه
المركب محتمل ان يند
قوله لعل لم يند فاعلم ان
علام يند او واجب اللام
د يند وهو في محل الخبر
رحام قصير من مضاف
علته ان مفعول مقتضى
من المضاف والمضاف اليه
عائد الى المضاف
مفعول روح المعنى
متعلق به ومفعول
التي هي عليه عايد
هذا مقتضى المضاف
يرجع الى المضاف
وغيره جمل مضاف
مقتضى اليه من المضاف
متعلق خبرا وما هو
او موصولة او جاد او
فعل فاعل ومفعول به
لللام صلة وصفها
للمبتدأ والمبتدأ خبرها
والمبتدأ مضاف اليها
منها عطف على خبر
سببه ونسبه والموصوف
او موصولة او صفة
متدا وصفه خبر

حسن الوجه مضافا اليه حسن يتقدم بحرف الجر بل هو هو وكذلك في ضاربين يند لا ق ضارب وان كان مضافا الى يند لكنه
بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المتعديين بضمير ايضا ولا يتجوز في اضافة اليه لا في حال الاضافة ولا قبلها الى حرف
جر بل قد يند ثم اسم الفاعل بحرف جر جنة بعض المواضع وان كان من فعل متعل بنفسه نحو انا ضارب ليد لكونه مضافا الى من
الفعل هذا وفي العامل في المضاف اليه خلافه يند كما مرة اولا الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظ اشكال ان ملنا العامل
هو الحرف المقتدر ان لا حرف فيه مقدار كذا ان قلنا ان العامل مع الاضافة لا لا يند بهما مطلقا الاضافة اذ لو اردنا ذلك
لوجب الجر الفاعل والمفعول والحال وكل مفعول للفعل بل يند الاضافة التي يكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل
هو المضاف لان الاسم على فاعل او مفعول في هذا الباب لا يعل الجر الا لبيان خبر الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف يند الاسم
ويكون ان يقال عمل الجر لبيان خبر المضاف الحقيقي مجرود عن الثنوين او التثنية لاجل الاضافة قال جاد الله الاضافة مقتضية لجر
والعا عليه الوقوع والمفعول للتعريف غير العوامل يعني ان العامل لا يقوم به هذه المعاني المقتضية كما في تقدم في اول
الكتاب واما نسب الجملة ما تقوم به المقتضية لا الى المقتضية فاعل المضاف والمفعول هو الفاعل لكونه المقتضية امر مختصا
معنويا وما يقوم به المقتضية امر ظاهر جلي في الاصل قوله فاللفظ يند ان يكون المضاف اسما مجردا والى خبره لاجلها قال في
الشرح الغرض ان يند راجع في اللفظ والمعنى ثم يفصل المعنوي عن اللفظ بقوله بعد فالعنوان ان يكون المضاف غير مضاف
مضافة الى مفعولها وفيه نظير لاق اللفظ كما ذكرنا كالحسن الوجه وموجب الخدام وضارب يند ليس الحرف فيه مقدار فكيف
يندرج في التقدير ويو ثانيا قال اسم الفاعل المضاف بالحرف الظاهر بخبر مضاف يند فان المضاف فيه يكون ضارا او معنويا
قوله مجرودا ثنوين او ماضا فام مقامه من نفي التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه الثنوين والتثنية بقدر انه لو كان في خبر
لحذف لاجل الاضافة كما في كرجل وحق حواج يند الله والضارب التثنية او التثنية لاجل الاضافة لعل تمام ما
هو في كذا كذا في اسرار المثنى والجمع فلما اردوا ان يميزوا الكلمتين من حيث كسب به الاو من الشايفه التعريف والتعريف
حد فوا من لا ولي علام تمام الكلمة وقد عرفت من المضاف هاء التانيث اذا من اللبس بقوله نعم باقام الصلوة واياله التثنية
وقوله ابو عبد رها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفاعل يقاس عليه قوله وهي معنوية ولفظية فالعنوان ان يكون المضاف
ان يكون المضاف غير مضاف الى مفعولها وهي موصولة وهي ما يند اللام فيما عدا جمل المضاف وظرفه او بمعنى من جمل المضاف
او بمعنى في ظرفه وهو قبل نحو غلام يند وخاتم فضة وضرب اليوم يقيد تعريفا مع التعريف وتخصيصا مع التثنية وشرا
يجر المضاف من التعريف وما اراه الكوفيون من التثنية لا ثواب وبتبهم من العدد ضعيف اقول اسم الله لا يند
المعنوية الا باللفظية نفس المعنوية مضافا اليها اللفظية التي هي كون المضاف مضافا الى مفعولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف
صفة مضافة الى مفعولها اي على ضربين اما ان يكون المضاف صفة نحو غلام يند وان يكون صفة لان لا يكون الصفة مضافا
الى مفعولها نحو ماضا مع مصر والله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل فلا يكون له مفعول حتى يضاف اليه ثم قسم
المعنوية ثلثا قسم اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في قوله فيما عدا جمل المضاف ما كذا يند عن المضاف اليه اي مضاف اليه
هو غير جمل المضاف وغير ظرفه وبمعنى يكون المضاف اليه جمل المضاف ان يتم اطلاقه على المضاف ويصح على غير ما يوافق
نحو بعض القوم وفضل القوم وثلاثهم بمعنى اللام لانك لو يند بالقوم الكل والكل لا يطاق على بعضه وكذا يند بدو وجهه
بمعنى اللام وان كان به ال بعض منه ونصف منه يند منه لان من المقتضية الاضافة هي التثنية كما في خاتم حديد واربعة
دراهم بشرط من التثنية فيخرج المضاف الى المضافين كما في قوله نعم فاجنبوا الرحمن من الاوثان واما قولك ثلثة دراهم
وراءه دخل واما كذا فيم بالمتن من المقتدر كما في باب العدد فالثلثة هي اللام والراقود هو الخجل ومن ثم يقول درهم
ثلثة دخل وراقود وثوب ثلثا وان كان المقتدر في اصل الوضع غير المقتدر به ويقولنا فيخرج اطلاقه على غير المضاف
خارج نحو جميع القوم وعين يند وطور مضاف يوم الاحد فجمعها اذن بمعنى اللام وكذا اسعد كوز وسعدا جامع على ما في
من التثنية بل لان التثنية اعني الجامع قلب يختص حقا اطلاقا لا يتناول الا الاقل فالجامع في العرب هو المجد لا غير
ولا يند فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل بكيفية افادة الاختصاص الذي هو ملول اللام فقول طور مضاف
يوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله فالاول اذن ان يقول نحو ضرب اليوم وقيل كبرك بمعنى اللام كما في قوله يند
الجملة ولا يقول ان اضافة المظهر الى الظرف بمعنى في فان ادنى ما يند لاختصاص بكيفية الاضافة بمعنى اللام كقول احد
حافظ الخشب لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخمر في التسهيل وهي التي يقال لها اضافة لا في ما يند مفعول كل ما يمكن فيه
المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جمل المضاف فهي تقدم من الاضافة لعلها قوله

وهو

[illegible]

فلان ملازم الخلفاء

حقيقة اما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة في نحو طيسر في قوله والدار
هو ايضا مفعول الصفة فيكون الاضافة من جنس صفة قال رتبنا بينهم لاسمى من جعل طيسر في قوله والدار الكسوف لعل
المص جعله في ذلك يوم الدين بتقدير اللام كضارع مصر لما قال ومن ذلك ما لك يوم الدين لكن ذلك مخالفة لطلاق قوله
قبل ان يمتنع في ظرفه والوجه يعرف ذلك يوم الدين حتى وضع صفة الله انه بمعنى اللام نحو قيل كبرياؤه بمعنى الماضي كما
قال ما لك يوم الدين امر يوم الدين فيكون كحال السمو او ابراهه ماضيا على طرز قوله ويسبق الذين وتادى له فيما السا
لكونه من الامر المحتموم فكانه وقع ومضى وقيل ما لك يوم الدين نكرة روت على الله على وجه البدل والاول اولى التقى
عليه من اللفظية ثلثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجب في اسم المفعول المضاف الى مفعول فاعله قسم فاعله
او الى المفعول للنصوب الصفة المشبهة المضاف الى فاعله او مفعوله بعد صلاته في صورة المفعول لفظا كما يجب في بابها
اشياء الله تعالى والمختلف في هل هو لفظي او معنوي ثلثة اشياء اضافة ظاهرة انه موصوف مضاف الى صفة او فاعله
انه صفة مضافة الى موصوفها و اضافة افضل التفضيل بمعنى من وسبجيك بيانها بعون الله نعم اضافة اسم الفاعل
والمفعول اضافة لفظية فيقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه اضافة اوصاف
وذلك لا نراها اذا كان كذا فالذي هو محروفي الظاهر ليس محروفي الحقيقة والتوحيب المحذوف في اللفظ مقدم من مفعول
الاضافة كذا احد انه وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان يكون صفة متبينة او اسم فاعل او اسم مفعول او فعل
تفضيل او افعالا تفضيل فيجب حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ان اجازة العارضا مضافا اليها اللفظية واما اسم الفاعل
والمفعول فعملهما في مفعول هو سبب جاز في كل شئ كما في بعض الناحية ومعنى الحال والامتنع ان لا يكون في الاصل كونه
المتاخر بل كما في الاطلاق المستقام من الاستمرار في مفعول بضمير موصوف ومفعول موصوف في قوله في قوله في قوله
للفعل كفي في عمل الرفع لشد الخصال المرفوع بالفعل خاصة اذا كان سببا لا تسمى الى مع الظرف والنسب في نحو زيد
في الدار ابراهه على ذلك على نحو مرفوع برجل صري حارة وكذا ابراهه في صفة من بهر واذا كان كذا فاما ما فيهما الى سبب
هو فاعله او مفعوله لفظية واما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فادان في الحقيقة لفظا اضافة اليه لا تسمى الى ذلك
زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مودب الخدام وحسن الوجه والسمعة هو المعنى الموصوف بالصفة لعل الله في
المختص في غير مكر يعين هذه الثلثة كما اضيف اليه ولا يختص بهما من غير ان خاتم وضرة وعلا من زيد فاعله المضاف اليه في قوله
هي سادسة للثلاثة المعنى قائم مرفوض وغلام لزيد يعلى ايضا اسم الفاعل المفعول في قوله في قوله في قوله في قوله
او بمعنى احد الا انه الثلثة محو من رتب رجل قائم في دارة عمر ومصر في بابها بركن لا ايضا فان المصطلح في قوله في قوله
فيه بضم انتقاله الى الصفة واختلافه بها فيقول في المرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لكونه شبهها بالفعل كما سبق وكذا
يعملان في الطرف الجار والمجر ومط لان الظرف يفتقر الى جهة الفعل نحو مرفوع برجل حار بله في الدار ومصر في
امر بالبوط وكذا ينبغي ان يكون الحال متساوية للظرف وكذا المفعول للمطابق له ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل و
المفعول في المفعول به وغيره من المفعولات الفعلية فيحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهة في المفعول المعنى ووزنا
ويحصل في الشرط لما اذا كانا بمعنى الحال والامتنع بالاطلاق المفيد للاستمرار لانها اذن يشابهان المضاف الى المضاف
لهذا المعاني الثلثة الموازن على الاطراف اسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضية اما صلاحية الحال والامتنع بالاطلاق
واما صلاحية الاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار بان يعبروا عنه بلفظ
المضارع على شأنته للاسم الذي صلح وضعه الاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمر يستحي بوجوده اي هذه عادته
فان ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبية اذا كانا باحد هذه المعاني الثلثة فاضافتهما اذن لا ذلك الا بضم
لفظية لان معنى على العمل كما تقدم وبنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا احدا الا زمته عملت نحو انما المتحابون انكها وضرب
ببصل السيف سوق ما فيها واسم الفاعل والمفعول ايضا فان من مطلوباتهما الا الفاعل والمفعول به والمفعول فيه
لشد طلبهما لهادون ساوم مفعولهما وقيل جاء بعض الاسماء مولا باسم الفاعل المستمر كما اضافة لفظية كقوله في قوله
قيدا لا وايد هي كل اي مقيدا لا وايد ومنه قوله في هذه ناقة عبر الهواجرى عبارة في قوله يا سارقا والليالي اهل الدار واما
اذا كان بمعنى الماضية فاضافتهما محضة لانها لم يوارثا الماضية فلم يعمل بمحمل الاحتمال كسائق فانه يعمل فيكون اضافة عنه
لفظية والدليل على كونها بمعنى الماضية محضة قوله نعم الحمد لله فاطر السموات والارض من جلاله لا اله الا هو فاعله
صفتين للعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فقد حصلت في الماضية فاشتهرت في نحو صار بين يداي من فيض
ان يختص المضاف به كخصيص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتد به لوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله

الاضافة الى المضاف اليه

والمستقبل مترقب لم يشترط في المضاف الى المضاف اليه ان يكون متصرفا او متصرفا في نفسه او متصرفا في غيره
يصح ان يكون كذلك وذلك لانه وان كان متصرفا في غيره او متصرفا في نفسه او متصرفا في غيره
قال سيبويه يقول من يبعث الله صابرا يكافئ من يبعث الله صاحبك اي المعروف بغيرك كما تقول من يبعث
شبهك اي المعروف بشبهك فاذا قصد هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل الجر وبه نصب كما في صاحبك وان كان اصله اسم
فاعل من محبب يحب بل نفاد كما نراه من قال الله تعالى من يبعث الله صاحبك اي المعروف بغيرك كما تقول من يبعث
العقاب ومثال اسم المفعول المضاف الى المضاف اليه المتصوب قولك زيد معطي الدار وجره مكسورا مجزأة اي بكسر الجيم والهمزة
كحال اسم الفاعل المضاف الى المتصوب كما مر اعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معوله محضته وذلك
لنقصها مشا بغير الفعل لفظا ومعناه انقطاعا لعدم موانئها في المعنى فلا تتركه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدة تامة مع
وهي ان بخلاف الصفة فاتهاق وموقع الفعل بل اضيقه تقول اعجزه ضرب زيد عمر و اي ان ضرب وتقول زيد ضارب
عمر و اي ضرب عمر و فلقد شبه الصفة لم يكن طابعا من وقوع اما ظاهره في ضمير بخلاف المصدر كقوله تعالى واطعام في يوم
ذي مسغبة يتبعها فانه مجزئ عن المرفوع وكذلك اعجزه ضرب فانه مجزئ عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى في شهاها
كانت اولها بعمل الفعل وكان تفادير الانقضاء فيها اظهر من ثم كان اضافتها الى معولها بالقطيعة وضافة المصدر الى معوله
محضته فيحق المصدر ان يتعرف به شيئا فاعله او مفعوله لا يشهد به كما ان صاحب الغلام رجل وتعرف به زيد فان قلت فليس
مذكور ان يكون عمل الصفة عمل الفعل او من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر في عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف
الصفة فانهما يحتاج الى الاضمار واسم الفاعل والمفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سبق في ابوابها قلت
ان الامر كذلك الا ان المصدر والمنعك في الطلب لما هو فاعله ومفعول من الصفة لا يتركها لكونها من ضروريات عقل لا
وضعا بعد حصولها له يكون له العمل فيها ادق مشا بغير الفعل واسماء الفاعل والمفعول يطلبانها بالضميمة بمعنى المصدر
الطالب لانها بعد حصولها لها طابعا يحتاجان الى مشا بغيره قوتها مع الفعل وشرطية بعمل الفعل فالحصول ان طلب المصدر
للفاعل والمفعول قوتها لكونه لانه وعمله فيها ضعيف لكونه مشا بغيره ضعيف مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضافا
الى احداهما اكثر استعلاء من المصدر المضاف الى الاخر وطلب الصفة للمفاعل والمفعول ضعيف لكونه بضمير المصدر وعمله فيها قوتها
لكونه مشا بغيره قوتها مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا انما يجوز في اللفظ فاعله بالبدن من ضميرها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم
يكن في الحقيقة فاعله كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها بتفادير الانقضاء
من انما في المصدر وكان انفصال الاضافة مبني على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا يفيد الاتخفيف في
الانقضاء ذلك لما قلنا ان مشا بغيره للفعل قوتها كان اعلا طابعا لعمل الفعل ولا يتركها بطلب التحقير واللفظ والتخفيف في اسم
الفاعل والمفعول المضافين الى المضاف الى المضاف وذلك بحذف النون والنونين نحو ضارب زيد ومعطى
الاجرة وضارب باعرو ومكسوا فراء وانا في اسم الفاعل والمفعول المضافين الى السببين والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف النون ولا المضاف اليه بحذف
الضمير استثنان في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم خاله ومؤدب خاله وحسن وجهه عند من جوف ذلك كما سيجي
في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كقائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت انها لا تفادير
الا التخفيف في تدعينا بالضرورة ان التخفيف الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل ان ليرد عليه قلنا التخفيف
لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصل الاضارب من زيد حين كان منصوبا بـايك بالانقضاء في التخفيف بـايك
وجه مقصودنا ان الاضافة غير محضه ولا معرفة قوله ومن جاز مرث بـرجل حسن الوجه اي من جازها لم تفادير
بل فادير تخفيفا من جهتها لم تفادير تغير فلجان هذه المسئلة وامتنع بن يد حسن الوجه فلواقادير تغيرها لم يجز الا
لأنه كون المعرفة صفة للذكورة وجانث الثابتة لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن جهتها تفادير تخفيفا جان الضاربان
لحصول التخفيف لان النون في الاقل سقط للالف واللام لا الاضافة قال الم انا ان الضارب زيد اقالته
قوله ان لادم التعريف دخلها بعد الحكم باضافةها لفصل التخفيف بحذف النون بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه
قاس على الضارب الرجل والضارب بك فانه جازا لاضافته فيها مع عدم التخفيف فليجربها ثم قال وكل الامر من غير مستقيم
اما قوله لان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافةها فانهم رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه لو
امكن ما قال الا ان في اللام سا بقية حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر انما اثبت بعد الحكم بن هاب النون بسبب اللام

في

فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضمار بلا دليل طبع ولا ظاهر مرجع وانما قياسه على الضارب للرجل فليس بوجه
ذلك ان الضارب للرجل وان لم يحصل فيه تخفيف الاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف نسبة به وذلك
هو الحسن الوجه والجر فيه هو المحذور وذلك لانك لو رفعت الوجه لكانت الصفة من الضمير وهو متبع كما بان في باب
الصفة المشبهة فاما النسب في مثله فمطابقة للجر وذلك لانهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لفصل التخفيف
حذفوا الضمير واستترت الصفة وجرى اللام في الضمير اليه ليعرف الوجه باللام كما كان متعربا بالضمة المتصلا اليه اللام بل
الصفة في مثل هذا المقام مطروقة في غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله تعالى لحاف الضيف البرد والاكرا ان يجر
مقامه فيما لو جاز في الضمير كما في البيت المذكور واما في الصفة او الصفة اذا كانت جارية عن ذلك فمما يشترط فيه ضمير فلا
فلما جرى باللام مع حذف الاضافة نفىوا الاضمار وجعلوا نصا اليه تشبها للفاعل بالمفعول فقبل الحسن الوجه
بقال الضارب للرجل فيجمع الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرفع من
نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى ان في قولك يدضارب غلاما مخرجا الضارب هو الغلام دون
غيره وهم يرادون في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة كما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح
كما لا يجوز في اللفظية اليه مثل ذلك لكن لما فرغوا من جعل المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كذلك اضافة الوصف
الى موصوفها فبين من هذا الطويل ان المختار في الحسن الوجه جاز الوجه وان تشبه به تشبها بالمفعول في الضارب للرجل
وان التخفيف في محاصل مجاز الضمير واستثناء ثم نقول كما شبه الحسن الوجه في الضارب للرجل مع ان هذه
الرفع ليعلم اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب للرجل في ان حقه الرفع ليعلم اضافة الصفة اليه على ما تقدم
شبه الضارب للرجل على سبيل المقارنة الجوز بالحسن الوجه مع ان حقه النصب ليس للفراوان يقول فليشبه الضارب
زيد بالحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجاز مجرى المحضة كما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك
لا يجوز ذلك في اللفظية ويشبهنا بالنسبة الى الفراء انه يجوز اضافة الضارب الى المرفوع من العلم وغيره اما الى النكرة فلا
فعلى هذا انه ان يقول الضارب يد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفة وان اختلف الترتيب
والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرفة والنكرة كما نقل عنه السيرة فانه قال ان الفراء يجوز هذا الضارب يد وهذا الضارب
ويجوز ان ناوله هذا هو ضارب يد وهذا هو ضارب جلي هذا الذي هو ضارب يد وضارب جلي
ما بعد الالف اللام جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كونه صلة الف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة
السيرة هذا قول فاسد قال ويلزم هذا المحسوس جري على تقدير هذا الذي هو محسوس حصة وهذا الكلام زائد على
الذي هو غلام زيد قال المصنف ولما قياسه على الضارب فلا يجوز ذلك لان في الضارب قولين كما يحكي عن قريب الجليل
انه ليس بضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس قول الفراء مع عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف الى
حله حصة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف لا تنظر الى التخفيف انما قلنا ان اضافة ضارب
ليست للتخفيف فيها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم الكلمة كما في ضارب يد وضارب
ويكاد ان لم يجر ضاربك الاضافة لان في اخره اما تونيا او نونا وهما مشعران بنهاية الكلمة والضمة المتصلة في حكم ضمها
فلا يجوز ان لا يضاف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلا التفرع والاضافة في ضاربك من غير
نظر الى تخفيف حل الضارب عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانها من باب واحدة لا فرق بينهما الا اللام هذا زيد كلام المصنف
وفي نظر وذلك لان الفراء ان يقول فاجاز لك حل في اللام في الضارب في وجوب الاضافة على الجر منها العلة في الجر
دون ذي اللام وهي اجتماع النقيضين او لم يضيف لما ذكرنا انها من باب واحدة لا جاز في حل في اللام في الضارب في
الجر ومنها هو ضارب يد في صحة الاضافة لعله حاصل في الجر ودون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انها
من باب واحدة وشي ان تعرف حال اضافة اسم الفاعل للمفعول مجزعا عن اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة
فاعلم ان اسم الفاعل للمفعول المضافين الى من سبيلهما في حكم الصفة المشبهة كما يحكي واما اسم الفاعل للمفعول
للضارب الى الاجنبي المنصوب بهما فتقول لهما ان يكون كل واحد منهما مجزعا عن اللام او معها وكل واحد منهما واما
ان يليه مفعول ظاهر ومضمر فالظاهر ان الجر جاز اضافة اليه ولم يجب نحو ضارب يد وان في المقرون
باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بهما شيئا ويجوز بالواو والنون لمصو التخفيف بحذف النون نحو الضارب زيد
والضارب زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفة باللام وان كان الوصف المقرون خاليا من نون المشي والجموع
نحو الضارب للرجل والضارب للرجل والضارب للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرفة
بها وهلم جرا نحو الضارب جده فليس غلام اخي الرجل قال ابن مالك ومضافا الى ضمير المعرفة بها نحو الرجل الضارب غلاما

وجه وقال
لان الحسن

وذلك لجره ضمير المعرف باللام عنده جرحه المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضارب على الاضافة اذا كانا التثنية
ذى اللام ومنه ان الصاربه ليس بمضاف بل قد يجعل ضمير معرف باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قوله الواهب
المائة الجحان وعندها لا يتحمل في التابع ما لا يتحمل في المتبوع كما يجيء عن قريب ان والى لقنن باللام مجرد على النون غير طرنا
من المظهر لم يجز اضافة اليه خلافا للفرء كما عروان في المجرى عن اللام والمقرون بها مضمرة فحذف النون والنون فيها
واجب على الصحيح المشهور وحتى بعضهم جواز ضاربك وضاربي في الشعر وانشد وليس حاملقا ابن حمال وقيل بالنون
لوقاية تشبيهها بجملي وان كان شاذ ايض وقيل الروية مجلف لا حاملق وانشد ايها الفاعلون الخيرو الامر وكثيرا اذا ما
خشوا من محراث الامر عظاما فاسبوبه اليه مصنوع وانشد ايها ولم يرتق والناس مخضرون لا جيب ما وليك المتقين هجر
قال سبويه هذا الضرب في الشعر وجعل الها كناية وقال المتبوع الها في الامر ونحوه ونحوه التثنية في قوله فهاجر الوصل بجر
الوقف وحركتها تشبيهها لها بما في الضمير لما يلحقه في صلاته ان الضمير بعد الجرح في موضع الجرح الاضافة لا اسنادا لا خفضا و
هشام فانه عندها في موضع نصب لكونه مفعولا وحذف النون والنون ليس عندها الاضافة بل النضاد بينهما وبين
الضمير المتصل على ما عروا ما الضمير بعد ذى اللام فقاس سبويه ان لا يكون ذى اللام مثبنا ومجوعا بالواو والنون فهو منصوب
لا غير نحو الضاربة لا اعتبارا المضمرة بالمظهر فالضاربة عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب يتحمل عنده بعد المثنة
والمجوع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظوا عورة العشرة بالنصب قال
الرملة والمبتر في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذى اللام مفردا كان ومثبنا ومجوعا بمجرورا الاضافة هذا
كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يميز فيه ما لا يجوز في المتبوع فاجار الكاتب
الرجل وزيد وهذا الضارب لرجل زيد على ان يكون زيد عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على ما ياتي في بابيه
فان قدر البدل قائما مقام البدل منه لم يجز ذلك وان لم يقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المتناك في نحو يا عالم زيد
وياها لزيد وزيدا وقال البراء لا يتبع مجرورا ذى اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوع فينشأ نحو انا ابن التارك
البكر بضم الباء بشر الا غير جملة على البكر في محل وقال قد يعطف على مجرور ذى اللام ما يكون في قوة ما يمكن
وقوعه موقعه في المضاف لا ضميرها في الف واللام لان في قوة المضاف في ما في الف واللام كقوله الواهب
المائة الجحان وعندها نقد يره وعندها المائة قال واما اذا عطفت عليه نحو زيدا ولام زيد فليس فيه الا النصب
على محل الجرح من مذهب سبويه قوفا قد يجمل في التابع ما لا يتحمل في المتبوع لان الفتح فيه ليس بظلم بل بقدر الاكثر الى
جواز قولهم يا زيد والحارث وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسماء الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجرورا عن اللاحق
او مقرونا به فان ولا المجردة منها ظمير مرفوع بها جازا اضافة اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر على
باللام بدو جته او بدو جلت او منكرتك نحو قولك حسن لو جرح حسن وجرحه الغلام وحسن جرحه حسن جرحه غلاما
مضافا لا ضمير في اللام كن اذا لم يكن واللام صالحة لصفة نحو جرحي جرحا لا ضمير في فعله وقد في هذا الاظام مضافا الى ضمير جرحا
نحو زيد حسن وجرحه وهو مرفوع عند سبويه لا للضرورة على اقامته على رعيها جرحا صفا كيتا الا قاله جرحا مضافا
وكذا ما هو في حكم المضاف لذلك الضمير كقوله رجب قطاب الجرح منها رفقة بجرح الندى المتجر اذا حذفت النون
من رجب ومثل هذا حان مطر عند الكوفي في قال المستر والضمير في مصطلها لانها لا في المعنى كيتا الاعلى ان
فيكون مثله من وجها لا ضمير في فعله وتجيئ في باب الصفة المشبهة على استقبحهم لمثل زيد حسن وجرحه
لاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفة رجب النون وان ولا المجردة ضمير بارز وهو فاعلها وجب اضافة اليها نحو
زيد حسن الغلام كريمة خلافا للكسائي في ما نقل عن ابن مالك واما يجوز الضمير في تشبيهها بالمفعول كما في حسن لو جرح
يحمل في النون والنون للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من هذا هبل لا خفض وهشام في اسم الفاعل المجرى وان ولا ذات
اللام ظاهر سبويه فوقع بها فان اضافة اليه وجب ان يكون ذا اللام بدو جته او درحات نحو الحسن جرحا لا يجوز في الاخر
ولا الحسن جرحا كما يجيء في باب من لا يشبهه وجوز ان يكون مضافا لا ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجمل جرحا
ولا يجوز في غير ذلك لانه لا في الاضافة ولا يجوز اتفاقا بل للقياس جواضا اذا كان اللام التي فيها ان
المشبه او المجموع الى الضمير كاد ان المضاف الى الضمير في التثنية يجوز في النون كقولك حرس بالرجلين الحسنين في الامام الجليل
وكذا ما في جمل الحسن الغلام والجي روجهم ويحتمل في باب الصفة المشبهة الحمد والودية كقولك انشاء الله تعالى ولا يضاف الى الصفة
الامر فوقع بها غير يتحقق في ذلك حيث برجل طيب في ذره نوطا كقولك في النون في امر فوقع بها في الظاهر كما ذكرنا في

الماء وصوت الشيب اذا سمع هو اللفظ والصوت والمسمى هو الاول اللفظ والقوت والدليل على ان زيادة الاسم في مثله
 للتخصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بن ياذة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بن ياذة الاسم ما
 يتعلق باللفظ نحو تداعي بن ياذة فاسم السليم من باب عين زيد لان اسم السليم لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب صوت الماء
 وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الدشب فهو من باب الكايات يقول مكانك حتى بعد اعيانك حتى بعد
 لان من بعد مكانه فدل بعد هو اذا بعد الدشب فقد بعدت مكانه الدشب هو فيه والمختلف في جواز اضافتهما
 الى الاخر والموصوف وصفته والكوفون جواز اضافته الموصوف الى صفته وبالعكس استشهدوا بالاول نحو مسجد الجامع
 وجانب لغز والمثاني نحو وجود قطيفة داخل في ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف النون كما في
 جود قطيفة وبحذف اللام كسجد الجامع اذا صلحها قطيفة جود والسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة
 الى معمولها عند هم اذ ذلك لا يختص ولا يعرف بخلاف هذا فان الاول هو الثاني من حيث المعنى لانهما موصوف وصفته
 فيكون الثاني وتعرف بخصائص الاول وتعرفه واقفون حسن الوجه فالحسن ان كان هو الوجه معناه الا انك جعلته لغيره في
 الظاهر بسبب الضم المستتر فيه الرجوع الى غيره فبعد تدعى اللفظ عن المجرى به غاية الشيعيد فعلى هذا يقول هذا المسجد
 الجامع الكعب بنوع الصفة والبصر يكون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس لهذا ينصبوا المرفوع بالصفة
 اذ اريد الاضافة اليه في نحو حسن الوجه كما مر ذلك لان الصفة والموصوف والفاعل على شئ واحد فهو اضافة
 الشئ الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفين لانهم يجوزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما في كان هب
 الفاء ولو لم يجوزوا ايضا لجاز هذا لان في احد هذان زيادة فائدة كما في نفس زيد وقال المعك لا يجوز ذلك لان توافق الصفتين
 والموصوف في الاعراب واجب ليس بشئ لان ذلك لما يكون اذا بقي على حالها فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا
 نسلم له فهو موضع النزاع فعند البعض بين نحو بقلة الحقاء هو موصوف هذا المجرى الا انه حذف واقيم بنفسه مقناه
 اي بقية الحقة او انما نسبوه الى الحق لانه ثبت في بحار السؤل ومواطى الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك
 الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلاة وجانب المكان الغرض وصالوة الساعة الاولى في اول
 ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو وجود قطيفة بالناو بل كخاتم فضة لان المعنى شئ جود اي بال ثم حذف الموصوف في اضيف
 مفسره الى مفسرها للبين اذ الجوزي ان يكون من القطيفة ومن غيرها فالاضافة بعين من ويجوز عندى ان يكون اشتمل على
 اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغرض جانبنا مخصوصا والاولى
 صالحة مخصوصا والحقاء بقلة مخصوصة وهي من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة الى
 هذه اللفظة لفائدة التخصيص فيكون صلاة الاولى كصلاة الوتر وبقلة الحقاء ككبرية وجانب الغرض كجانب اليهين
 اما الابان المدان ليس في احد هان زيادة فائدة كسخط النوازل بسد فالنوازل يجرى اضافة احد هان الى الاخر للتخفيف قال ان
 العرب يجزئ فائدة الشئ الى نفسه اذ لفظان كقوله فقلنا نجوعنا الجلاء ابنه سبضكما منها سنام وغاربه والنجاء
 هو الجاء والاضاف ان مثله كثر لا يمكن دفعه كما في نفع البلاء غنة لشيخ الرجا منهم شغفات وجلهم وقوله وسكان الهواء
 ورجاء الدعوى ولو قلنا ان به اسم مبر في كل موضع فزاد استعنا الى تعسفات كثيرة وما اختلف فيه هل اضافة محض
 او لا على ان تقدم افعال التفضيل فنقول هون حالة الاضافة على ضربين احدهما ايراد به تفضيل صاحب على كل واحد من
 امثاله الا ان اول عليهما لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يواد به ذلك وقد يحى ذكر احكامه في باب والمقصود ههنا ان اضافة
 بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعند الفاهر ابى على والجوزي في غير محضه لكونها بعين من الجار والمجرى
 في محل التعجب بانه مفعول انحل كما لو ظهر من فان الجار في قوله تفضل من القوم لا ابتداء الغاية والجار والمجرى مفعول
 افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو الجوزي بعده فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله فوضعا
 زيد ومعنى من لا يبا ان في نحو افضل من القوم انه ايشك زيد في الارتفاع والزيادة في الفضل من مبداء هو القوم بعد
 مشاركتهم له في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهة اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يحى في باب لا يرفع فاعلا
 مضما لا بشرط فانما في باب ولا ينصب مفعولا صرحا ولا شبه مفعول فلا يلقى احسن الوجه بل يرفع مضرا ويجعل مضما في
 محل الجار والمجرى ولضعفه وينصب التمييز الذي ينصب الجوار ايهما كان في عشرين درهما نحو احسن وجهاد دليل تنكيره قول الشا
 ملك اصنع البرية لا يوجد فيها ما لا يدبر كفاء وقوله ولم ارقوا مثلنا خير قوم اقل به منا قومهم فخر او من هب مبيوم
 ان اضافة افضل التفضيل حقيقته مكشورة في حال الاضافة على من بين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كالحق

او كسب لا يخص
 بكتاب هذه
 طرس

اول
 يجوز ان يضاف الجار
 لان في قوله زيادة فائدة
 كما في ضمير زيد

كبقلة
 النوازل
 مقرر في كل سبب
 مبداء البعثة كجبلنا
 مسمى في الجبلين
 كقوله فقلت البنت
 المرافعة التي الى الجبلين
 العرب يسميها الغنم
 اغتلت اللغتين

فيها الندوة
 القردة بعد ما في نرس

في

المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال فيقولون من وردا البرص عليهم يردى ويصفى بالوجه حق التماسيل الى ما ورد في
 وهي نهر فقال يصفى بالتذكير ويقوم مقامه في الثالث فيضا نحو قطعت السارقا فان دملت اى قطعت يده و
 العقل كقولك نعم وكمن قرأها لكا ما جاءها ما سنا بانا او هم قاتلون وقال الخليل يقوم مقامه في التذكير ان كان معرفة
 اختلف اليها مثل نحو هذا جبل اخو يدي اى مثل الخي في يد واستضعف سيبويه قال لو جاز هذا الجاني هذا قصيرا الطويل الى
 مثل وهو قريب جدا واما قولهم قضيت ولا ابا لحسن طابع العلم للغير عبيد كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون هو
 كما ذكرنا في التبرع وقد يضاف مضاف بعد مضاف وهم جوا الفياض المضاف اليه لا خيره تمامه كقوله وقد جعلت من خيرة
 اصحاباى ذامقلا وسافذ اصبع وثانيها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فانه بمعنى النسبة كقوله وبعد في الزمان
 واما وخلف في المكان او شبهها به في الابهام كغيره حسب لم يعطف على ذلك المضاف مضافا الى مثل ذلك المحذوف
 فالبناء على الضم ويسمى الظرف غايث ومنها فط وعوض ومنذ وحيث كما يحى في الظروف المبنية جميع احكامها وان
 كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المتوهم سواء كان المضاف الاول من الظروف المبنية كقوله كقوله وبعد
 او من غيرها كقوله يا من اى علونا استر به بن ذراعي وجهه الاسد وقولنا الامانة او بدل هذا سابع بهذا الجهرية
 لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبدل المضاف لان المضاف اليه كالباقى بما ينفسر الثاني هذا على قول المبرر ومن ذهب
 سيبويه ان الاول مضاف الى المجرر والظاهر الثاني مضاف الى المحذوف الى ضميره والنقد هو الامانة سابع او بدله ثم حذف
 الضمير جعل المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على فاذا ذكرنا
 في باب التذكير في ما يتم على من ذهب سيبويه في زيد وعمر قائم ان خبر المبتدأ الاول محذوف وهو مغاير لما ذهب
 ههنا ومن ذهب للمبرر اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السبعة ولما نحو با يتم على في ما
 يغتفر في ذلك فيم لا في القاصد بل في المضاف ومعناه فكا لا فضل وان لم يكن المضاف من الظروف المبنية ولا يعطف

فَبَايِلُ الْعَرَبِ يَجْعَلُ الْمَلِكُ
حَدَّكَ وَنَا الْعَبْرَةَ نَابِتَهُ
وَأَنْ كَانَ مِثْلَ مَنْ كَانَ
الْمُسْتَرْفِيدُ مِنْ عَائِلَةٍ
أَخْرَجَهُ مِنْ خَزَائِنِهِ
مَاضٍ وَجَدَّ وَجَدَّ
وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرْفِيدُ مَقْضُومٌ
نَا لِمَنْ يَنْفَعُهُ عَلَيْهِ عَائِلَةُ الْبَا
رَاجِلُهُ مِنْ الشَّرِّ رَاكِبًا
وَأَوَّجِلُهُ شَرْطِيَّةً وَتَبَتَ
بِأَوَّجِلُهُ نَوَاسِثُهُ وَادْعَتْ
عُظْفُ عَلَى قَلْبِهِ فَتَحَسَّنَ
لِلْمَاكِينِ عُظْفُ عَلَيْهِمَا
وَالْعُظْفُ مَكَانُ أَحْوَالِ الْفَاعِ
إِلَى بَاءِ الْمُسْتَكْمِ وَأَوَّجِلُ الْوَدَّ
بَاءً وَادْعَتْ الْوَدَّ الْوَدَّ
بِالْمُسْتَكْمِ لِلْمَاكِينِ

فَبَايِلُ الْعَرَبِ يَجْعَلُ الْمَلِكُ
حَدَّكَ وَنَا الْعَبْرَةَ نَابِتَهُ
وَأَنْ كَانَ مِثْلَ مَنْ كَانَ
الْمُسْتَرْفِيدُ مِنْ عَائِلَةٍ
أَخْرَجَهُ مِنْ خَزَائِنِهِ
مَاضٍ وَجَدَّ وَجَدَّ
وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرْفِيدُ مَقْضُومٌ
نَا لِمَنْ يَنْفَعُهُ عَلَيْهِ عَائِلَةُ الْبَا
رَاجِلُهُ مِنْ الشَّرِّ رَاكِبًا
وَأَوَّجِلُهُ شَرْطِيَّةً وَتَبَتَ
بِأَوَّجِلُهُ نَوَاسِثُهُ وَادْعَتْ
عُظْفُ عَلَى قَلْبِهِ فَتَحَسَّنَ
لِلْمَاكِينِ عُظْفُ عَلَيْهِمَا
وَالْعُظْفُ مَكَانُ أَحْوَالِ الْفَاعِ
إِلَى بَاءِ الْمُسْتَكْمِ وَأَوَّجِلُ الْوَدَّ
بَاءً وَادْعَتْ الْوَدَّ الْوَدَّ
بِالْمُسْتَكْمِ لِلْمَاكِينِ

بن الحسن
والحسن اليه
فذكرت أرضها بها
أحوالها فيها
ك
فعلت

الكلمة الثالثة في قوله تعالى
 كونها مطلقا لا مقيدا
 بخلاف الآية وجاها منها
 مجازا في غير مطلقا او
 اطلاقا فلا وجاء من
 مثل بد مطلقا اصل جاء
 هم مثل بد وغير مطلقا
 هو ووجدنا ولا نقا
 مضارع مجزى والمضارع
 مفعول ما لم يسم فاعله
 الى وواو انتم مضارع
 بل ومثما والجملة خبرية
 يرفع مضارع مجزى
 والمنك في مفعول
 ما لم يسم فاعله عابد
 الى وواو الجملة مفعول
 على قوله ولا نقا

[illegible]

والتوابع مبتدأ وكل أن خبرها وابعربها بقية متعلق بقدر من جهة واحدة تحت لجهة وتقرير كل القطاران منصوب بابعربها بقية
او يعرب بابعربها بقية ثانيا من جهة واحدة ٢٢٢

الابن ح- فاما جاز لنا ويل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم ساكن قالوا واصل هذا الاسم الله
كلها فعل بفتح الفاء والعين الاول كما ذكرنا مكان قياسها ان يكون في الافراد مقصودا كقولنا الاضافة منها وشارعها معها
بالحروف كاتر اول الكتاب ليرى فيها مقصودا معلوما في زوايا القصر بقرات على حال الاضافة اما كون اخ وابعربهم مفتوحة العين
فليجوز على افعال كاياء واخاء واحاء لا في قياس فعل جمع العين افعال كجبال واما ما ذكرنا من دليل اذ ولو على فتح عينه لان قياس
فعل ساكن العين مثلها افعال بفتح حوز واحواط وبيت وابات ودليل تحريك عينه مؤنثة لفتح ذات واصطفا ذات كقوات لقوم
في مشافاة والتخفيفت العين فذات الكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين فلفظ المؤنثة ذية كلبية وقال الخليل وذن ذو فضل
بالسكون واللام محذوف وفي جميع متصرفات ذوات الازدوات وذوات او قال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولعله محذوف
قال ذلك لانه اذا ما من فانه ليس بمفرد بل به على تحريك عينه ومؤنثة وهو ضمة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لا
يمكن ان يكون ساكنة كقولنا حذف اللام فتح العين لا ينافي ثانيا والثالث لا ينافي فيهما وكذا الادليل في سنوات لا ينافي ان يكون كقولنا
واما قولنا ففصله فهو يسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على كونه واخا ولا دليل على كونه لا ينافي فيهما كما لا ينافي فيهما
ولا ينافي لان عينه واو بلفظ واو ذوات واو ذوات وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر ولا ينافي فيهما وحده ولو
لقولهم بوان والخوان وخوان واخوات وخوان واما ههنا في ههنا فلا ينافي في ههنا وحين وكذا الامم قد يكون ههنا كما
تبين قوله التوابع كل ان بابعربها بقية من جهة واحدة قوله كل ان يثبت التوابع وخبر المبتدأ وكل ما اصله خبر المبتدأ كخبر
وان واخواتها ويشمل الحال وثاني فعلى اعطيت قوله بابعربها بقية مع اعراب ساكنة يخرج الكل الا خبر المبتدأ وان
مفعول غنيت واعطيت والحال من المنسوب نحو صرت زيدا بجره والتميز عن المنسوب كجرنا الارض عيوننا قوله من جهة واحدة
قال يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى هي كونه خبر المبتدأ وكذا في كونه
انصب اول المفعول من جهة كونه اولها وانصب الثاني من جهة كونه ثانيا وانصب الاول من جهة كونه مفعولا به وانصبا
الثاني من جهة كونه حالا وكذا في خبرنا الا ان خبرنا انصب الاول من جهة كونه مفعولا به وانصبا الثاني من جهة كونه خبرا
لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما معاً في الكلام كما تقدم في الاول الكتاب انصب الاشياء المذكورة من جهة
وهي كونهما مضادات وان قلنا بتغير الجهات بسبب خبرهم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان قولنا ارتفاع في جاء زيد الطريف من جهة
كونه فاعلا وارتفاع الطريف من جهة صفة وكذا في التوابع ثم يقول الاخبا المفعول المبتدأ نحو هو العفورا لودود الابر وكذا
المسندات في مفعوليت تباها للمعا فلا يظن بنا وكذا الاحوال المفعولة بخوف فمعد من موماخذ ولا وكذا المستغنى بعد المستغنى
نحو جاء في القوم الارزب الامر لا يتغير اسما ولا جهات اعرابها فينبغي ان يدخل في هذا التوابع ولو قال كل ان بابعربها بقية
لاجل اعراب الثاني لاجل اعراب الاول ليرى عليه ما ذكرنا وقوله كل ان في نظرنا لان المطلوب في الحدس انما هي الهيئة التي لا
فصل حصص مفرقة ويخلف قوله ان التفت الثاني فما فوقه وكذا التاكيد المكررة وعطف النسق المكررة دون كل منهما ثانيا
للمتبع كالنابع الاول واما الكلام في حامل التوابع ففيه بعض اقسام التفرقة والتاكيد وعطفها بانهما مثل اقوال قال
سبويه العامل فيهما هو العامل في المتبوع وقال لا خفى الغافل فيهما معنى كل في المبتدأ والخبر وهو كونهما تابعة وقال بعضهم
ان حامل الثاني مقدّر من جنس الاول ومذهب سبويه ان لان المنسوب الى المتبوع في قصد التكلم منسوب اليه مع تابعة فان
المتبوع جاء في زيد الطريف ليس في قصد معنوا الى زيد المقيّد بقيد الطريف وكذا في جاء في العالم زيد وجاء في زيد نفسه فلما
انصب على النابع حكم العامل المنسوب معني حق صار التوابع والمتبوع معا كمن منسوب اليه وكان الثاني هو الاول المعنى
الا ان انصباب عمل المنسوب عليه انما يطبق باللفظ بالمعنى لهما اذا قلت جاء في غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد
الا ان الثاني ليس هو الاول معني فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنوا كما ذهب اليه الاخفش خلافا لظن اذ العامل المعنوي كلا
العراب بالعين الى اللفظ كالشاذ النادرة فلا يعمل عليه المتعارف فيه وتقدر العامل خلافا لاصل ايضا فلا يصح الا ان
لنحكي انما يمكن العمل بالظاهر لا بالباطن واما البديل فلا خفى في الرواقي والفارسي اكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدّم من
جنس الاول استدلالا بالقياس السماع اما السماع فنحو قوله تعالى فجعلنا من بينكم ليوتهم وغير ذلك من الامم
والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومعصوما بالذكور لانه شرط مطابقة بقية المبتدأ منه قويضا وتكرار
والجواب عن الاول ان ليوتهم الجار والمجرور والعامل هو جعلنا غير مكرّر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور
وحده لا من المجرور بل من هذا بديل الاشمال لان الجار والمجرور ليس بمتشبهين على الجار والمجرور بل اليت مشتمل على الكافيه وكذا في
قوله ثم للذين استضعفوا من اهلهم من بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل من اللام فائدة الا التاكيد جاز لم ان يجعلوا

في قوله التوابع

زيد كونه

المذكور

المعبر بال

بديل من الجار
والجواب

والنعت تابع مبتدأ وجب بفتح مصارع معرفت والمستكن منه ناعلة عايدة اليه الفخبر متبوعه ما يدل الى التابع ومعنى متعلق بيده وفي متبوعه نعت بمعنى مطلقا
عن فاعل يدل او مفعول مطلق عند فاعله ان لا يكون مطلقا او بدلا من المفعول في محل النفع لانها نعت لتابع

كالعلم والمعرفة يدل الاشتغال نظر الى المجرور ولا يكون في اللفظ 2: البديل من العوامل لا حرف الجزا يكون كغير حرف الجر والمجرور والمجرور
عوا الغناس ان استفلا لا الثاني وكونه مقصودا بغيره فان بان العامل هو الاول لا مقدر واخره ان المتبوع اذن كانت اقطا فكان العامل لم
يجل في الاول ولم ياشم بل علة في الثاني ومن سبب هو المجرور والسير في والتخشي في والمتان العامل في البديل هو العامل في
المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باقية التعلق هذا وتعرف في عطف اليه ان في الحقيقة هو البديل في حكمه فيها
ذكرنا حكم البديل وانما عطف النقيض في ثلثة اقوال قال سيبويه العامل في المخطوف هو الاول بولط الحرف وقال الفايص في
الايضاح الشعرية وابن جني في متر الصانع ان العامل في الثاني مقدر ومن جنس الاول كقولك يا زيد وعمري فاقول لا بد بل فيه ان علة
البداء في الثاني وقصور موقع الكاذب لمعطوف عليه مع عدم البناء المانع كما كان في يا زيد والحارث اعني اللام وانما كان اللام
لانها نعت مجامعة حرف التثنية المتقصر للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف التثنية باشر لتابع لان نعت را حونا اخر واستند
ابن بوقلمون قيام زيد وعمري وقيل لعمري ان الواحد لا يقوم بمجملين والجواب ان القيام بهما ليس بغير واحد بل هو مصدر والمصدر
يصلح للكثير والقليل بلفظ الواحد والمراد بهما النفيان بغيره كقولك وعمري وكذا لا يجزله في قام زيد وعمري اذ هو مضمون القيام
الصالح للقليل والكثير فقام الزيدان كقيام الزيد في كون القيام بمعنى القيامين ولو كان العامل مقدر لوجب تعدد الغلام
في جاء في غلام زيد وعمري وهو مقدر وكان معنى كل شاة ومعلمها يد رهم كل شاة وسعلمها يد رهم كل شاة يد رهم وكل معلمها
يد رهم والمراد هما معا يد رهم وايضا لم يجز بان يد الحارث ولم يجز بان يد قاتما ولا عمري قاتما ولا ليس زيد ولا عمري اذ هبنا اذ لا
يجوز تعدد زيد ولا ليس بعد لا وانهم لم يجز بان يد خاص بعمري واخاه اذ يتبع خبر المبدأ بغيره مع كونه جملة وقال بعضهم العامل
حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزوم واحد الفيلين كما هو حق العامل وقائفة الخلاف في هذا كله جواز الوصف على
المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وانما عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المسمى
النعت على سابره التتابع لكون استعماله اكثر قولنا نعت تابع يدل على معنى في ملبوسه وكما قال في شرح المفصل الصفة تطلق
بالاعتبار بين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ في معنى الوصفية جريه تابعا او لا يندخل فيه خبر المبدأ او لا يحال في نحو زيد قائم
وجامعي زيد اذ الباقي انما وصفان ويعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذ جريه تابعا في جامعي رجل ضارب قال هذا افعا
ما دل على ان باعتبار معنى هو المقصود وينتفع منه باسماء الالة والكان والزمان اذ المفضل مثلا دل على ذات وهو المتبوع
باعتبار معنى وهو المفضل هو المقدم من وضع هذا اللفظ على ما شرطه سال نفسه وقال ان اسماء الاله اسماء الاجناس كلها يندخل على
ذات باعتبار معنى ليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الاله كونه ولا لاسما يندخل والجواب انا اخترنا نحو قوله
يقولنا هو المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى والذات ولذا قلنا ان ينبع في الموضوعين اي اسماء الصفات والصفات و
يقول ان اردت بقولك اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم اذ قصدا الواضع بوضع كل
ذات فيها معنى الزبونه بل خلاف وان اردت ان المقصود بها الذات سواء كان المعنى في مقصودا معها او لا فلا ينفعل لان الصفات
ايضا اذ اذكرتها مجردة من تبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذ ذكرتها مع متبوعاتها فلا بد
من دلالتها على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذ ذكرت بها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان
معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات وكذا من ضرب وحسن ولو لم يدل الاله المعنى لكان الصفة هو الحدث كما
كالضرب والحسن ثم نقول هو لا في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات فاننا نقول في هذا الصفة لانه ما دل على ان
باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذانا وهل دلالة اللفظ على شيء الاسع الفصد يدل على
اللفظ الى ذلك الشيء ان قال المراد بالقصد الفصد الا هم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الا هم بالحدث
القائم بالذات المطلق التي دل عليها هذا اللفظ فلما نعت ان ينبع ان المقصود الا هم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان
يدل على تركيب محراب فليضع منه هذه الصيغة المختصة بالذات التي هي ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا هو نحو المضرب والحسن
فان موضوع لذات مطلق يقع عليها الضرب والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا تابع يدخل فيه
جميع التتابع ويخرج عنه خبر المبدأ والمفعول الثاني لما ذكرنا في هذا التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه مطلقا تابع يدخل فيه
تسديد خل الكون في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول نحو مرث برجل
قائم بوجه في ثم نقول لما خرج المبدل وعطف النسق والناكيد الذي هو توكيد لفظ او معنى في ظاهره ما التأكيد المقيد
للأخاطرة فلا دخل في هذا الحد افعا في جامعي القوم كما يدل على التمول الذي في القوم قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه
الوصفان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جامعي الزيدان كلاهما فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس بحدك

المانع من البناء

الاشخاص
بهم والاشخاص لان المراد بالاشخاص
بهم من جهة لا من جهة البناء
والا اجتزأ بها في معنى
الاشخاص من جهة البناء
والا اشغف في الدلالة
علم المراد من كونه المفضل
فان المراد من كونه المفضل
مع كونه المفضل
بهم لان

التتابع

فان المراد من كونه المفضل
بهم لان المراد من كونه المفضل
مع كونه المفضل
بهم لان المراد من كونه المفضل
مع كونه المفضل
بهم لان

بهم لان المراد من كونه المفضل
مع كونه المفضل
بهم لان المراد من كونه المفضل
مع كونه المفضل
بهم لان

وما بدت من بداء مقصدا الى صهر رجح الى لغت تبصر جزها او قوتيه عطف عليه وقد يكون مضارع معرب وواو مستتر فيه اسمها بدل الى لغت لجر والشاء خبره
او لزم عطف على الشاء او التاكيد كل مثل بداء مقصدا ونفخة واحدة مقصدا لهما ويكون مجرورا وهما على الحكاية ولا لغت لجر المبتدأ وتصل اسمها وبين المبتدأ
مضافات تام مقام جزها وان يكون مضارع معرب منصرف بان والستكن به اسمها بدل الى لغت مستقاة جز في محل الجزاء الصانعة واو عر اي غير الشاء مقصدا
والاظهر مقصدا الى جملة بعد وكان ماض معرب وضعه اسم ونفخة على معنى متعلق بالوضع وهو مجروران والمعنى لا فرق بين كونه مستقاة وغير مستقاة وقيل
مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدا واثنين في قوله نعم نفخة واحدة ولطهن اثنين نعتا قوله مطلقا قصد به اخراج الحال في كون وضع غير الشاء لجر
مخو قوتك ضربت زيدا لجر فان مجرور ال على معنى زيدا لكن لا مطايل مقيدا بحال الضرب اقول قد خرج الحال من الحد المعنى معربا وصف كونه
بقوله تابع بزعمه لا تلبس بلعرب ساقفة من جهة واحدة وهذا لا بعد لوجدها الوصف العام اي وضع من الاسماء والاعلى بان الوصف يخرج
وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان تقول هو اسم وضع والاعلى معنى غير الشاء وصاحبها صيغة النعتية لكل ما يختص صانعة فقولها
اسم يخرج الجملة الاسمية والفعلية وان صح وقوعها اسما تابعا في نحو جاءني رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج
الفاظ العدد في نحو جاءني رجال ثلثة لان وضعها لجر العدد وكذا سائر المقادير نحو عندك زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس
سواء ونعت صفات نحو رجل اسد ولا نحو زيدا اسد فانها وان دللت على معان لكنها ليست كل بحسب الوضع وكذا يخرج نحو
صوم وعلم في رجل صوم وعلم لا تلبس بالوضع فاليدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفات الخاصة كما يجي فيقال
ان اسد وصوم في رجل اسد ورجل صوم صفة وكذا في نحو اي رجل لانه في الاصل الاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفا
التوكيد الا الى التثني فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شيء بل دلولة نفس متبوعة وقولنا غير الثمولى في التوكيد نحو
كلاهما وكل راجع ومرادنا وجه معنى القوم تلتهم عند القيمة كما مر في المثال اذ كل ذلك يدل على التثني وصاحبه
جنبهما او جمعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصار ويدخل اسماء الزمان والمكان والالتز وقولنا صيغة النعتية يخرج ههنا الاسماء
لانها لم يوضع صيغة النعتية لغيرها بل لوجوه صفات في بعض المواضع نحو رجل مثقب فليس ذلك من حيث الوضع كجار
في نحو مررت برجل وقولنا لكان ما يختص صاحب يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا الماهم فقط والاعلى
فيه هو هذا الرجل واما الرجل ومع هذا فليس اسماء لا صفات عامة وكذا يخرج اسماء الاشارة لخصوصه كالحج في بعض المواضع
وبدخل قولنا صيغة النعتية الحال ونحو المبتدأ وغير ذلك في نحو جاءني زيدا زيدا او جاءني زيدا زيدا فانها صيغتان
ان لم تتبع شيئا لكن يصح تبعها وضعا ونقول في حد الوصف الخاص لانه تابع هو تابع دال على ذاته ومعنى غير التثني في مقبول
او معلقه مطايل دخل فيه التابع في نحو هذا الرجل ورجل اي رجل ورجل تميم ورجل حسن ورجل حمار وغير ذلك
ويخرج البدل في نحو اعجبت زيدا عليه قوله وفائدة تخصيصه وتوضيح وقد يكون لجر الشاء او لزم او التاكيد ونفخة واحدة
مع التخصيص اصطلاحهم لتلليل الاشتراك الحاصل في التكرار وذلك ان رجلا في قولك جاءني رجل صالح كان بوضع الواو
محتما لفرق من افراد النوع فلما اختلفت تلك الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عند رفع الاشتراك الحاصل في
المعارف اعلا ما كانت او لا نحو زيدا العالم والرجل الفاضل قوله وقد يكون لجر الشاء لفظا قد لا يفي بالتفصيل في المضارع
مؤذنه بان يجر الشاء او لزم او التاكيد قليل وانما يكون لجر الشاء او لزم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب
سواء كان تاما لا شريك له في ذلك الاسم نحو سبهم الله الخ من التمجيد او لا شريك له تقى اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او كان تاما له شريك فيه نحو انا في زيدا الفاضل العالم او الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب يدا لا في قبل وصفه وان كان
ايه شركا في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد اذا نادى الموصوف ذلك الوصف مصحرا بالنفس نحو نفخة واحدة ولطهن
اثنين فان كان ذلك المصريح به في المبتدأ فلهذا واعطاه المتابع تاكيد لا صفة نحو الرجال كلالها والرجال كلالهم وان لم يكن
به وصفه كما في قوله نعم لطهن اثنين ايما هو له واحد وان كان معه التابع مع المبتدأ سواء بالماثلة فالتابع تاكيد تكرر
فهو الرجل نفسه وزيدا زيدا ونحو لجر الترحم نحو انا زيدا البائس الفقير قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيرا اذا
كان وضعه لغرض المعنى نحو ما مثل تميم ذي طل ونحو صا نحو مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وزيدا هذا الرجل
في الشرح بعينه ان معنى الغف ان يكون تابعا يدل على معنى المبتدأ فيكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالة
كذلك صح وقوعه غفرا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيرا لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المبتدأ هو المشتق
توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في نالوا غير المشتق بالمشتق هذا كلاما اعلم ان جهونا نحو بيتين شرط في الوصف
الا اشتقاق فلان الاشتقاق يستلزم سببا في نحو مررت برجل اسد وصفه لم يستلزم سببا اسد اسد لانه كان شرط في
الوصف كذا في الحال الا غفاني وفي الفرق فنظر في الغاف بشرط ان ذلك فيها معا والمك لا بشرط بهما ويكون الوصف
والاعلى معنى متبوعه مشتقا كان او لا ويكون الحال ههنا للفاعل والمفعول قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما في وضع
الدلالة على معنى متبوعه في جميع اسماء الاسماء كالتسوية والمضاف الى اسم الجنس فان لها موصوف في جميع المواضع انا ظاهرا
او معذرا فالمراد بالوصف لغرض المعنى عموما الوصف العام وتدرج مناه ومن اجماعا لموصوف لئلا كل موصوف فيه الالف
اللام كالذي اليه ونورهما وزيدا العاشر لان الذي قام به الفاعل قوله او موصوفه صايعه بان يوضع للدلالة على المعنى في

متبوعه في بعض استعماله الا وهو كما سمى الجنس الجامدا بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذا ن موضوع للدلالة على معنى فهدى في اسم الاشارة نحو
هذا الرجل كما ذكرنا في باب التسمية اما الوجه الثاني فيكون لغير اسم الاشارة فيكون من باب الرجل اي الكمال في الرجل فيقال ليس
موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل يعني الكمال في الرجل لانه ليس ضعيفا كما ان استعمال اسد يعني شجاعا في قولك مررت
برجل اسد ليس ضعيفا فان قيل لم يجز ان يوصف باسمه الاجناس باقيا معناها على ما وضعت سابقا لبيان ان التسمية في غير
اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل ويسمع اسد كما يقى بهذا الرجل ويدان الاسد فان شخصا
وسمعا بهن كما سمى الاشارة قلت ليقوم الموصوف في مثل من فائدة فائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم يقع
صفات في قولك مررت برجل يفيد التخصيص واسد يفيد السبعين بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول
يكونان في غير الرجل ايضا ولهذا يجوز ان الموصوف في الاغلب مع قرينة الدلالة عليه نحو قوله رباه شماء لا يؤبه لفظها الا التجاب
والا الاوب والنبل وكالاورد في الحمام والاطلس في الذئب والفراء في الخضر في الارض والتماء اما قولك هذا الرجل
فللموصوف فائدة تجعل الموصوف خاضعا معينا في بابها الرجل الموصوف فائدة منع خوف التداخل من مباشرة ذي اللام
من الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوص ما على ما قال المصنف اي اسم الاشارة في نحو مررت برجل اي رجل وبن هذا
قاي انما يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصد المذبح واسم الاشارة يقع وصف العلم والمضاف الى المضمرة في العلم والى اسم
الاشارة لان الموصوف اختص واستأثر في غير هذه المواضع فلا يقع صفة ولا تدى يقوى عندى ان اي رجل لا يد
بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستغناء عنه وذلك ان الاستغناء في موضوعه للتشوال عن الغيبين والتش
لا يكون الا عند جئ الدلالة المستول عنه فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله والجامع بينهما ان الكمال
الباق فائدة الكمال بحث في بحث يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ومن ثم قال الفراء في ما احسن زيد ان
ما استغناء في هذا المعنى شرط في الواقع ليعرف ان يكون للنكرة حتى يضاف الى النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها
ابهام كما ان معنى اي الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اي الرجل هو بخلاف اي رجل هو فعناء اي رجل
هو من افراد هذا الجنس كمن باب الاضافة فاذ لجاهت بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو هذا ان يداي رجل ويجوز ان
بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا في معنى نحو مررت بجارية ثمانية واربعة وجميع ما ذكر من الجوامد قياسا على ما
كان كالمسبوب وذو الموصول ذي اللام وذو الطائفة او خصوص ما كاي النابع للنكرة واسم الجنس النابع لاسم الاشارة و
اسم الاشارة النابع لما ذكرنا وقد بقي من الجوامد الواو افعه صفة شيئا لم يدكوها المص وهي على من قياسه وسماعه من
القياس كل رجل وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل شيوخها لفظا او معنى نحو ان الرجل كل الرجل ورجل الرجل وحق الرجل
هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف ان كل الرجل ورجل الرجل وحق الرجل ولا تتبع غير الجنس فلا يقال ان
زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلاثة كما لنا كيد اللفظة فلهذا لم يحسن ان كل الرجل وليس
في زيد معنى الرجل حتى يؤكد بكل الرجل ويؤكد بكل الرجل ويؤكد بها النكرات في نحو ان كل رجل وحق كل
رجل ورجل ومعنى كل الرجل انما جمع فيه من خلال الخير ما يفرق في جميع الرجال ومعنى هذا الرجل اي كان اسواك هذا
وحق الرجل اي من سواك باطل وما من باب جرح قطيعة وهو ايضا في الذم انما للثيم جدا للثيم وانث لثيم جدا لثيم
لهم ومنه قولك ما شئت من كذا مقصود على نكرة نحو قولك جاني رجل ما شئت من رجل وما امكن نكرة موصوفة بالجملة
بعد هالو موصولة وهي غير متصلة بحذف الجاهل والجملة صفة للنكرة اي هو الذي مشقة لا يجوز ان يكون موصوفه
بالجملة بعد هالو موصوفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان ما للثيم امر وان كان من لولا العلم بقوله نعم وما ربالا المير
وقوله نعم التي تذكرت لك في بطني محررا وملتحن فيه موضوع الابهام في معنى قولك رجل ما شئت من رجل عندك رجل شرعك
من رجل ورجلان خبيك من رجلين ورجال نفيك وانهاك او كفيك من رجال فذل هلك من رجل وهذا من
رجل كما مر في باب الاضافة والجوار والمجوز في جميع ذلك يفيد ان المذكر هو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا
رجلا رجلا ورجلين رجلا رجلا لا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجال ويجوز مثل ذلك بعد كثير مما يقصد بالمدح
نحو يا لك من ليل والله در زيد من رجل وقائله الله من شاعر قال عز من قائل والمعنى في الجميع واحدا هو الممدوح والتعجب
منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا القسم وقولهم هلك من رجل مصدر بمعنى المفعول اي مهورك
مفعولك لو من هدي اذ اهدى بينك وصف محاسنه كقولهم هلك اي شغل عليك عدا مناه من هذه الصيغة
لولا هلك وكسرت ومن القيس ايضا ان يكون الموصوف وقصيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندك رجل صدق ورجل جار

رباه
فعل منه انت تحمل صفة
وشماء صفة مضافة الى الرجل
لانهم يسمون افعه
المه من الله من الله
والسبل المطر من السماء والارض
وسل العلم من المعرفة
السبقة لا يكون الا منبهة
ش

وما اسم الاشارة فانه يقع وصف العلم الى نحو ما ذكرنا في باب
هذا الموضع فلا يقع صفة فلهذا عدا من الموضوع للدلالة
على المعنى خصوصا

لك
الرجل من الرجل
الرجل من الرجل
الرجل من الرجل

في الكلام لغوا نحو التما فوقنا والارض تحتنا وليس في هذه التكرير كون الشيء محصورا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرنا
 الان اعني كون الذات غير متنازعة بها الى خارج اشارة الى ان ذلك ولو سلمنا انهم كون الشيء محصورا ولا يكون ذكره بمعنى واحد قلنا
 ان ذلك المحصور المنكر ليس من المحصور الصفة محي يجب كونهما كثرين بل المحصور انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحصور
 عليه معناه المحصور في جاني ذلك العالمين هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تذكير هاهنا بجزء جاء في زيد العالم
 واما زيد وجوانه مقطوع به وانما وجه الجملة التي هي صفة او صلة كونهما خبيرين لانك انما تتجى بالصفة والصلة للعرف الخاطب
 الموصوف والموصول اليه من بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من انهم انما يضمنون الصفة والصفة
 فلا يخفى اذن ان تكون الصفة والصلة هما من متضمنين للحكم المعطوف للخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي
 الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بيت وطلعت ولان حوز نحوها او طلبية كالا مائة انتهى الاستفهام والتمني
 والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبرا ابتداعيا لم يتبدل ولا يختصا له مجاز كونه انشائية
 كما مر بابا وبقيت بعد ما وجوب كون الجملة انما كان صفة او صلة معروفة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول
 وقد يوصف بالجملة معرب بلام بشرها الى واحد بعينه كقوله واقدار على النسيم فيسره لان تفرقه لفظ على ما يحكي في باب المعارف
 ولا يقدر على افعال الالف واللام في الوصف لطابق الموصوف لفظا وهذا كما قال التتاليل في النعت المرفوع هو ما يحسن بالرجل
 خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وغيره ان على بينة الالف واللام وانما جازم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في
 الموصوف لفظيا لا معنوية محتملة ولا يجوز في العلم ما يحسن بعد الله مثلك وكون الوصف بما يتبع جملة مطابقا للموصوف باوفا
 اللام عليه فلا يجوز ما تحسن بالرجل شبهه بانك لانك نقلت رفته على افعال الالف واللام نحو والرجل الشيبك ولا يكون بذلك
 الفعل

الباقى
يجب انقل الى انا الحق
انقل الى انا الحق
والسبيل الى له من فقه
ضمير الوصف بعد الجرح يكون
له كمنوع عن اوصاف
ضارب عن اوصاف
عنصرا لا يخلو
في السبق لضعف الداعي
فما كان جرحه عن نفسه
في الانصاف كالحال المنزلة
في الجرح الا ان اجماع النصيب
في النقصان لا يخلو
في اجماع كمنوع

الحظ

ومن ثم جاز ويجوز متعلق بحسن ونحوه فعل في الماضي معترف وقدم وجعل فعل في الماضي على قوله قد علمت لعل وغلبا أنه في كل قاعدة مضى إلى ضمير جمع المجرور
الكلام في محل النفي لأنه باء على حسن أي حسن هذا التركيب جل كذا وضعف فاعده وفعل على عطف على إزم سابق وأصله ضعفت أم جعل قاعدون غلبا أنه ثم انقضى
الكلام السابق ووضع فاعده من مكان فاعده وجاز فتعول غلبا أنه يعلم وجهين ما مضى عنك عليه وجها

[illegible]

والضمير مبتدأ ولا يوصف بمصارع مجهول والمستكن به مفعول ما لم يسم فاعله عائد في الضمير لا يوصف بظاهر وجه عطف على لا يوصف بالموصوفين مبتدأ وخبر
او مسأله عطف على الضمير من ثم جار متعلق بالموصوفين تصديقاً له قدم عليه المحرر لم يوصف بمصارع مجهول وهذا اللام مفعول ما لم يسم فاعله واللام مبتدأ
منه محذوف وبشبهه مستثنى وتقدیر من ثم لم يوصف باللام شيء الا بمثله والضمير في مثله عائد الى اللام او بالاعتناء عطف على المبتدأ الى مثله متعلق بالضمير
والضمير في مثله عائد الى اللام وانما كونه محذوفاً محل لهما في الاعراب واللام مفعول ما لم يسم فاعله مبتدأ وباب مبتدأ خبره مبتدأ بضمير مبتدأ

مقتضى الابداء باللام مجزئ فلما نه لان الالف والواو في الفعل فاعله في الاغلب الاكثر ويجزئ بهما علامتهن للثبته والجمع ضعيف كما يحى بخلاف الالف
متعلق بوصف اللام في الالف والواو في شئ الاسم ويجزئ فاعله ما حرفان وضعاً علامتهن للثبته والجمع كما مضى في قول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينفياً
منعك بالضمير ومن ثم يوصف في حالة التصيب المجزئ فاعله من وقاعد بن بل هما في الشئ مثلهما في غير الشئ الذي لا فاعله نحو انريدان وانما في
قام رجل يعود فلما نه وان كان يعود جمعا ايتم كقاعداً وان لا فاعله انما كاسم المشابه للفعل خرج لفظاً عن موطن في الفعل
لا يكرر فلم يكن في يعود فلما نه شبه جماع فاعلين كما كان في قاعدون فلما نه شبه ليعتدون فلما نه لانهما في اجتماع قيته
فاعلان في الظاهر ان يخرج الواو عن الاسمين الى المحرر ويجعل المظهر بدل اللام من المضمر ويجعل الفعل خبراً مقدماً على المبتدأ
فعلى هذا يضعف مرث رجل فاعله بن ابوه لا نكره فعله ان ابواه بل الوجبه رجل فاعله ابواه او برجل ابواه قوله والمضمر لا
يوصف اقول اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اذ لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب من اعراب المعارف والاصل
في وصف المعارف ان يكون التوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه
امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولا يوصف الغائب بما لا ان مفسره في الاغلب لفظه فصار سببه وانما غير محتاج الى
التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب ولما حمل على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف بالمخاطب من ان
الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخيراً ومساوياً ولا اخيراً من المضمر لا مساوياً له حتى يقع صفته له وقول بعضهم لم يقع
صفته لانه لا يدل على معن فيه نظراً فهو يدل على ما يدل عليه مفسره فلورجع الى الال على معنى كاسم الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة للدلالة ايتم عليه كقولك ذيل كرم وانت هو وارجاز الكسائي وصف ضميراً الغائب في قوله نعم لا اله الا هو اتوب
الحكم وقولك عزت به المستكين والجمل ويكفون مثله على البدل ولم يبدأ بالمضمر لا يوصف بالضمير لانه يثبت في ذلك بقوله
بعد والموصوف اخيراً ومساوياً فانه لا شيء اخيراً من المضمر لا مساوياً له قوله والموصوف اخيراً ومساوياً من ثم لم يوصف ذو
اللام الا بمثله او بالضاف الى مثله اقول ينبغي ان لا تعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف
من الاضافه اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساوياً له فان هذا لا يطرد في المعارف ولا في النكرات اذ في المعارف فاشت تقول
جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل وليت الشئ الحبيب ما في النكرات فاشت تقول ذاك شئنا ايضاً وهذا ذاك قديمه او واجبه
الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني الضمير والمضاف الى احداهما لا يوصف ما يقع وصفها بما يقع
الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخيراً في اعرف من صفته او مثلهما في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان
اخيراً من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انها من جهة التعريف الطارى على مدلولها الوضعية من مساوياً وان في قولك
هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اي مشاوار له كان لكن التعريف الاشاري اعم
من تعريف ذي اللام كما يحى فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخيراً ومساوياً بالتعريف فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها
اقوى من بعض حتى يبنى عليها الامر في قولهم الموصوف اخيراً ومساوياً فالتقول عن سيبويه وعليه جهود النحاة ان اعرفها الضمير
ثم الاعلام ثم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعراب المعارف وظاهرها الغائب فلان حيناً
الى لفظه فيفسره جعله بمنزلة وضع اليد بما كان العلم واعرف اخيراً من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مختصة
عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اعم من معينه كانت وتعيينها الى المستعمل بان
يقرب به الاشارة الحسية فكثير ما يقع اللبس في الاشارة الحسية فلذلك كان اكثر اسما الاشارة موصوفاً في كلهم ولذلك
لم يفصل بين اسم الاشارة وصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخيراً من المعرف باللام لا في الخطاب بل في
مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام بعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفتان بالعين والقلب
اختص بما يعرف باحدهما وضعف تعرف ذي اللام يستعمل بعينه النكرة نحو قوله نعم لئن اكلته لذب كما يحى في باب المعرفة بالنكرة
ولو وصول كذا ذي اللام واما المضاف الى احد الاربعه فمعرفة مثل تعريف المضاف اليه سواء لا يكتسب التعريف منه هذا
عند سيبويه واما عند المبرق فاق تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لا يكتسب منه ولذلك يوصف المضاف الى المضمر
ولا يوصف المضمر فعند نحو الظريف في قولك ذاب علم الرجل الظريف بدل لا صفته وعند سيبويه هو صفته لغلام و
منه هب الكوفيون ان الاعراب العلم ثم المضمر ثم المبهام ثم ذي اللام ولعلهم نظر الى ان العلم حين وضع لم يفصل به الا مدلول واحد
معين بحيث لا يشار كونه اسماً ما يماثله وان اتفق مضافه فوضع ثان بخلاف سائر المعارف كما يحى في باب المعارف وعند ابن
كيت الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذي اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعراباً اسم الاشارة لان تعريفه بالعين

في حالة التصيب المجزئ فاعله من وقاعد بن بل هما في الشئ مثلهما في غير الشئ الذي لا فاعله نحو انريدان وانما في

عظم نال وصفه امر متبادر
او مدلول اللفظ ليس به
صحيح بآدم سببه في فصل
المراد لا يصف

الوجه

في

الخاطب جعلها في درجة ثم ضمير الغائب المتكلم من ايهام اي الذي لا يشبه مقترنه ثم المشار به والمناذري ثم الموصوف والادارة في
 المضاف اليه اقول المشهور الذي عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاختصاص من حيث تابع الغير لاخص فهو يدل عند
 صاحبك لك المذهب لا صغرة فاسم الاشارة في قولك بن بدل هذا بدل عند ابن السراج صغرة عند غيره وعليه ففسر
 انما لا يميز ان يكون التبع لخص من المفعول لان الحكمة تقتضي ان يبدل المتكلم بما هو اخص لان اكنفى به الخطاب فان كان
 يتبع الى نعت ولا زاد عليه من النعت ما يراه الخطاب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبقينا على مذهب
 سيبويه في ترتيب ما عرفت اذ هو اول واشهر فنقول المضمرة لا يوصف ولا يوصف بكم تقدم والعلم لا يوصف به لا تخرج
 الا للذات الحسنة لا لغيره في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية من مجسنة اسم والى على معنى اني ذلك المعنى بالتميز نحو احمر
 اشتر اذا سميت بها وكذا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذي والى واللات وبها المشابهة لفظا للمصنف
 المشبه به في كونه على ثلاثة فضاء اختلف من واما ما في الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب في الشرط والاستفهام وقوعه
 من موصولة قليلة في معنى ذلك لاكثر وانما يوصف به والظاهر ان كان في قوله قول هذا الموصولة من ساعيا اهلها
 المشبه في الفرائض لانه في الموضوع للموصوف باسمه الاجناس يخرج من ذوال مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له
 مثالا لا قطعيا بل قال الزجاج ان الموصوف صغرة من كذا في الظاهر انه مستغن بالصلة عن الصغرة فالعلم ينعت بالمبهم ومن
 اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى الذي اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمرة لانه عرفت من العلم ان المضاف
 اليه واما اسم الاشارة ولا يوصف الا بذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف
 الى مثله او بالموصول لا تفرقة على ما بيننا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالوجه صاحبك وصاحبك يدل
 قال والمنع منه تعسف على سبويه لوجه مثل ذلك فهو يدل لا صغرة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمرة
 بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى المضمرة الى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف
 الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف
 الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي
 اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور وذلك بعد ان
 عرفت ان المذهب غير من تصف المعارف بعضها ببعض على وفق ما فهمه وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عندك
 لا مذهب على ما مر من انما يتبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف واللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول
 كونه ليدل الموصوف ساعيا قوله وانما انتم ووصف باب هذا بذي اللام لا بهام ومن ثم ضعف مررت بهذا الا بغير وجه
 بهذا العالم لانه سئل فقبل كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخصر مساو وان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من
 المبهمين بذي اللام وبالمضاف الى احد الثلاثة وهذا لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو هذا الرجل وبهذا الرجل
 كذا او بهذا فاقول كذا على اللغة الطائفة ناجاب بقوله لا بهام اي اسم الاشارة مبهم الذي لا يتعين الذات المشار اليها
 وبها الاشارة المحسنة او بالتعريف فلا قصد تعبير بالصفة لم يكن تعبير بمبهم او مثله لان المبهم مثله لا يرفع الا بهام فلم يبق
 الا الموصول اذ في اللام او المضاف الى احد ما وتعرف المضاف بالمضاف اليه والا لبق بالحكمة ان يرفع بهام المبهم بما هو متخير
 في نفسه كذا اللام لا بالشيء الذي يكتب التعريف من معرفة غير ثم يكتب المبهم منه تعريف المستعار فافترض على ذي اللام
 لنفسه في نفسه وحمل الموصول عليه لا ترفع صلاته معرفة ذي اللام فالذي ضرب بين الضارب والفعول الموصول الذي يقع صفة
 ذي اللام وان كان ثابتا لا زوالا لانه قد ذكرنا طر فام حال المبهم الموصوف بذي اللام في باب المناذري فليرجع اليه
 وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اي من جهتان المراتب
 وصف المبهم بغيره في حقه مثل ان المشار اليها ضعف بحد الا بغير عام لا يخصص بوعادون نوع اخر كالاشارة
 وانما هو في البحر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم مختص بنوع من الجن وان كان ذلك قلب بهما الرجل العالم ولا باس ان
 يدل على معنى ان ذلك المصنف من احكام النعت وهي اقسام اربعة اوصاف مع تفرق الموصوفات اعلم انه اذا كان العاطل
 وادله معقول متفقان في الاعراب بسبب عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تفرقا وتكبرا جانبا وادرك كل واحد منهما
 يوصف وبما زجهما في وصف واحد فالاول نحو جاسني زيد الظريف وعمرو الظريف والثاني نحو جاسني زيد وعمرو
 الظريفان والثاني رجلا وامراة ظريفين واذ جمعتهما في النعت غلبت النكتة كبر على الثاني كذا في العقل على غيره
 فهو مذهبنا لمزيد بن وقرينه المصنفين وكذا في خبر المبتدأ والحال ونحوها نحو التزيدان والمحمقون وجاسني زيد

والموصوف باللام وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذي اللام

١٠٣

هـ

ليقطع الشاكر في نحو ما في القوم اجمعون كنعون والشرط الاخوان يعلم السامع من التصانيف المنعوت بهذا النعت ما يعلم
المكلم لا تتران لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليتبين وتبين ولا تقطع مع الحاجة وكذا اذا وصفنا الموضوع بوجه
لا يعرفه الخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فذلك القطع في تلك الشاكر ان لا يزم نحو مريد بالرجل العالم المجمل
فان العالم في الاغلب يستلزم المجمل ومع اجتماع الشرطين جازا القطع وان كان هذا اول كونه ثم واشارنا الى الخاطب في قوله
الحمد لله الخيل وشرط الرجاء في القطع تكوينا للنعت ولا يرد عليه فنقول ان كانت النعت لم تقطع ومعرفة واجب ان
يكون المنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعتين اثنين وان كان مكنى فالشرط سبقه بنعتين
وان كان النعت يكتفي بغيره كذا في النعت النكرة الى النعت لخصيصها بالجزء القطع اذا لا قطع مع الحاجة والاعرف
عن معنى النكرة المقطوع بالواردة على القطع والفصل اذا تاهل النكرة محتاج الى الوصف فاكدا لقطع بكون هو نعت في القطع
لغاية الوفاء وقالوا يادى الى شجرة عطل وشعاعا مضيق مثل السعال ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الوار كقول الخمر نوا
يعدن قومي المدين هم سم الله واذن الجزر التازلون بكل حشره واليهين معاقد الاذن والواردة النعت المقطوع اختصار
ضميمة ورفعه ويجوز في النعت المقطوع المنعوت بغيره فيكون كقولهم ثم ويل كل من لم يزل الذي جمع ما لا عدد له ولا
كثرت نعوت شتى معلوم ان نعتا لا قطع في ابع بعضه وبن بعض بشرط تقديم الاتباع اذا لا يتبع بعدا لقطع قيمه ولا كثرة كل نعت
مقطوع ان يكون من حاله ما اورد على الله الخيل وشرط بينه الفاسق وبعده المسكين وقد يكون في نعتا الخيل
الغالب حتى وقد ذكرنا في النعت حاله من النصوصات والوقوفات وهو ان يجب الاتباع في التزم اما على النعت فيمكن
واذا عرفت هذا لم يكن نحو الله الباشع ومرت به المسكين والخليل اهان فطعمه فعدا نصبا كما في المدح والذم ولوله سفيتم
النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجر قطعه كقولك بن عبد البر ازاره صاحب الثياب لا بعد بل ولكن فانه يجوز قطع ما بعده
على الوجه فصدت المعاني المذكورة او لا وسواء كان المعطوف عليه معنانيا لا اتما فان الاضراب والاستدراك فها هو ذاك
بالقطع تقول مريد بوجه قائم بل قاعدا في غير النعت فان هذا قائم بل قاعدا ولكن قاعدا وبها قطع النعت لا تلبس بالواردة
اذا كان هذا المنعوت كما قال الزجاج في ذلك البر من امن الى قوله والموفون بهم ان الموفون صفة من امن وهذا الذي ذكرنا
من شرط النعت المقطوع اما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجر كما في امثلة المذكورة في القسم الى جميع الاوصاف
مع تفرق الموصوفات فالواردة بها خلاف الموضوع اعلم ان الموصوف يختلف كثير ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله ثم وعند
قاصرب الطرف عين فان وصفها بعد ما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد ان لا كالا ولا في الاكثر لان الغاي مقام
الشيء ينبغي ان يكون مشددا بالجملة على النعت الذي هو الموصوف وكذا الطرف والجار والمجرر لكونه المقدمين بالجملة على
الاصح وانما يكثر خلاف موصوفها بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرر بمن او بفي قال نعم منهم دون ذلك وقال وماذا
الا له مقام معلوم اي من ملائكتنا الاطاك له مقام وقال الشاعر وما الذي لا تان فيها اموت واخرى يستغي الغيش
اكدر اي منها ثانة اموت وفيها وحكي سيبويه ما من طائفة الا تاشع في حال كذا او قال فكلمتها نسيها كالماء منها واخرى على
لوح احمر من الحجر قال لوقلت ما في قومها ثم ثم يفضلهما في حسب جسم فان لم يكن كذا لم يبق الجملة والطرف مقامه الا في الشعر قال اما
ابن جلا وطالبع الشاكر اصح العامة تعرفون وقال ما لك عندي غيرهم وجر وغير كذا شديدة الوتر كانت بك في كان من
ارى البشع قال كانت من جمال بني قاتش يقع خلفه جليسه يشق لثما كثر بالشرط المذكور القوة الدالة عليه بل كما اشتمل
عليه قبله فيكون كانه من كونه ثم اعلم ان صيغة النعت لما شرف العاطل به جازا قطعه وابدال المنعوت منه نحو مريد بظرف
رجل قال والمؤمن الصادق البشع ياربها مكنه بين الغيل والسند قريب منه قوله ثم وغر يارب سواد لان حق غرا يرب
ان نفع اسود لكونه تاييدا له نحو انما وان لم يصح لما شرف العاطل به لا يقدم الاضرة والينة لما شرف الخيل فان رجلا ضربه
في الدار ان ضربت رجلا واذا وصف النكرة بشرط وظرف او جملة قدم المفرد ونحو احد الباقيين في الاغلب كقوله نعم وهذا
ذكر مشارك انزلناه وليس في ذلك واجب بل في بعضهم والدليل عليه قوله وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله فسوف يلقى الله بغير
يخبرهم ويجوز ان لا تروا قال الشاعر ليل فاسيه على الكواكب وبنما نوب الصفة ولم تذكر العلم بها قال لا ايها البشع المريد بالفضيلة
على خالد لقد نعت على لم اى لم يادى النعت كذا واما واجب تكملة كذا في حال قال نعم لا قارض ولا بكر ويقول لقيت
رجلا ما عا لما واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت المضاف اليه بالنسب في قوله البحر بالبحر وذلك لان المضاف
الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فيجمل ما هو نعت الاول مع نعت الثاني لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه في
ان يضاف اليه المضاف نحو هذا بحر ضيق وهذا بحر دماي والذي هو البحر والحب النعت الرمان والخليل يشترط في البحر

سید بن قاسم و محمد بن عیسیٰ

عربی و پند و اندرز کی مجلس

ما تاتى من غير ما تاتى المشركين

مقامہ جامعہ محمدیہ

التي هي في المسكن وفيه

طالع پسر: علم و تامل

المريخ في فصل الصيف
في وقت

منعاز بالادخله
منازل

وعلى الكلام

مَنْ عَمِلَ عَمَلًا نَفْسًا وَنَفْسًا

لم يرد في عطف علمه على غيره

مجلسه انجمن واداران

و ان یجمع مضارع معرب

مصطفى باين وقصص
والجنان في مرآة

وَعَلَىٰ رَأْسِهِ رُءُوسٌ ثُمُودٌ مُّشَبَّهَةٌ
بِأُفْسُسٍ خُضْرٍ وَأَسَافُورٍ وَأَسَافُورٍ

المكتبة
بالمكتبة العامة للبحوث

السلامة

على استغفارنا، والله المستعان

مذہب و عقائد میں گہرے فاصلے

في جميع الاعمال ووقوفه على

الكلية
مدرسة الهندسة

ان تفرغ من هذا الفصل

مروفت عین علی نقی

و تر کین علیہ و اقصیٰ

راجع الى تأكيد

مكة المكرمة

ضربت ثوبت فعل وفعل

بمفعول فسرودند عطف

على المربع المتصل بوجهه

وَمِنْ مَخَلِّ الْجَبَرِ الْأَضْيَاءُ

عوض على الفاضل محمد

اعباد الخاضعون

عطفاً على الموضع

الذي هو خير من
أن يسهل عليه

بیت تعلیم و تبحر ہمارا
آپ کا علم و علم

مستطاب

43

3

10

[illegible]

والعطف متبادر في حكم العطف عليه جزم ومن جاز سببه متعلق بل مجزئ بمجردها إشارة إلى أن المعطوف في حكم المعطوف والمضارع معترف بمجرده
 ر في حرف جزم وما مشبه به بل من بداهة بقا ثم جزمها مرة ثم اعطف عليه ولا ذاهب ثم جزم مبتدأ والمجمل معطوف على الجملة المقدرة والآخر استثناء واستثناء
 معرغ والرفع على علم مجزئ والمجمل معطوف على قوله ما بداهة مجزئ وبقي المعنى لاجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه مجزئ من الاعراب ذاهب ثم جزمها مرة بداهة ثم جزمها
 ولا ذاهب عن الرفع وإنما كلة صرحا وماض معرفت والذي موصول ويظهر مضارع مجزئ والمشتق من مفعول ما لم يتم فاعله ما بداهة الذي والمجمل صلة ولا
 الجوز وعطف على الجوز فالتأنيظ المستقيم يقتضيان القول بالثاني أو في ذلك لأن في نحو المال بين وبينك متعبران
 معنى المضاف الثاني كما لا يمكن عطف المضاف على المضاف لنفسه المعنى في نحو مرتبك وبين بدوان أمكن أن يكون الثاني
 الثاني فيه معنى اذ يمكن أن يكون استوفى معنى الجاز والمجزئ فيكون بسبب الاستئناف الثاني معنى ولا يمكن ذلك
 بجزئ الثانية إلا أنما عرفنا أن البناء الثاني مجزئ لثقل الغرض لئلا يجذب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون الجوز
 عطف على الجوز وهذا كما في مسئلة بين فإذا تقرر هذا قلنا أن نقول المعطوف مجزئ مع تكرر العامل بما كان مجزئاً قبل
 تكرر أعني العامل الأول لأن وجود الثاني لا يرفع ولا يخفض وهو من حيث المعنى كعدم كما قال سيبويه في نحو لا بان بداهة جزم
 بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى أن يحل جزم على العامل المكرر اذ ليس في كل من الحروف الزائدة نحو كفي بداهة فاعله لا يرفع
 مع ندادتها وهذا الذي عرفت من إعادة الجاز في حال التثنية والاختيار من هب البصر بين ويجوز عندكم تركها اضطراباً لقوله
 فالجوز قريب تهوينا ونشتمنا فاذ هب فمالك ولا يام من عجوب اجاز الكوفون ترك الاعادة في حال التثنية مستلزم بالاشعاع
 ولا دليل فيها أن الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معطوف بقوله تعالى تسألون به ولا حرام بالجزء قراء لخمزة واجبت أن البناء
 مقدرة والجزء بها وهو ضعيف لأن حرف الجزء لا يعمل مقدراً في الاختيار إلا في نحو الله لا ضلع وانما لو ظهر الجاز والعمل بالقول
 كما ذكرنا ولا يجوز أن يكون الواو للضم لا ترفع يكون اذن قسم السؤال لأن قبله والفقهاء الله الذي تسألون وقسم السؤال لا يكون
 الا مع التاء كما في الجاز والظاهر أن جزمه جواز ذلك بناء على ما ذهب الكوفون لا ترفع في ولا تسلم تواتر الظرف السبع وذهب الجزم
 وحده إلى جواز العطف على الجزئ المنفصل بلا إعادة الجاز بعد تأكيد الضم المنفصل لرفع نحو ورت بل أنت وندتاً
 على العطف على الضم المنفصل المرفوع وليس شيء لا ترفع مع ذلك مع أن تأكيد الجزئ بالرفع خارج عن الفياس وإعادة الجاز
 اقرب واخف فإن قبل كيف جاز تأكيد المرفوع المنفصل في نحو جاء في كلامه والابدال منه نحو واجبت جالك من خير شرطاً تقدم
 التأكيد بالمنفصل وجاز انتم تأكيد الضم الجزئ ورت نحو مرت بك نفسك والابدال منه نحو واجبت بك جالك من غير إعادة
 الجاز ولم يجز العطف في الابدال التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الامع إعادة الجاز فاجواب ان التأكيد والابدال ليسا
 باجتناب منفصلين عن متبوعهما لا لفظاً ولا معنى ما العطف فلا بد من الابدال في اغلب احوال المنوع او بعضه او متعلقه والذات
 قليل نادراً والتأكيد عن المؤكد وأما اللفظ فلا ترفع لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فلم يكره ما هو
 كالجزم من مشوعه على ما هو كالجزم من عامله لتوافق الناجع والمنوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزم مما قبله فاما عطف النسق
 فنفصل عن مشوعه لفظاً بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف لا يغلب غير المعطوف عليه فانكر جزم ما هو مستعمل
 كالاجنبي من مشوعه على ما هو كالجزم مما قبله لتخالف الناجع والمنوع فان قلت فلنظر في الحكم على هذا الوجه في جميع التأكيد
 هذا الوجه في جميع التأكيد اذ كل ما منفصل بمتبوعها كما قلت ولم افرق في النفس العين بتأكيد متبوعها الذي هو مرفوع
 متصل ولا بالمنفصل قبل التأكيد قلنا لك لعلنا نرى ذلك لأن النفس العين كيش ما يليان ويقعان غير تأكيد نحو
 طاب نفس فلان ولقبت عينه فلان يؤكد معها اولاً بالمنفصل لا بالنفس الفاعل اذا كان غائباً او غائبة بالتأكيد نحو زيد
 جاءني نفسه وهذا جازي بنفسها ثم طرد الحكم في البواقي مع ان ضايرها باردة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلينس ما
 كل واجمع فلا بد من التأكيد بالفاعل في نحو الكتاب قرأه كذا لان لا يلى العوامل الظاهرة اصلاً فالنقول جازية كلهم ولا قلنا كلهم
 ولا مرت بكلمة بل قد استعمل مبتدأ لا غير ما لان العامل معنوي كما هو من هب الجوز ولا ترفع مرتبة التأخير عن خبر المبتدأ
 كما اخبرنا في اول الكتاب هذا وقد علم المصنف اختصاص النفس العين بتقدم تأكيد مؤكدها بالمنفصل بانهم هو ان يؤكد
 الجزئ بما هو كالمستقل قال لان النفس مستعمل غير تأكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تأكيداً وهذه العلة بطل عليه في قولهم
 بك نفسك فالاولى ما قد مناه قوله والمعطوف عليه من ثم لم يجز ما زيد بقا ثم انما ولا ذاهب عن الرفع وإنما جاز
 انتهى يظهر بغضب ريد الباب لانها فاء السببية لا يرفع من بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم
 ثبت للمعطوف عليه مطعجب ثبوت المعطوف حتى لا يجوز عطف المعرف على النكرة وبالعكس عطف المعرف على المبنى بالعكس فافهم
 وعطف المفرد على المتعدي والمجوع وبالعكس بل المراد من كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر في ما قبله لا بالنظر في نفسه بحيث
 للمعطوف كما انتم في المعطوف عليه بالنظر في ما قبله كونه جملة ذات ضمير عند اليقين لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما
 اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كجزم ورت والجوز بك وجب كون المعطوف كذلك فلو اضعف الواهب لما تعلق الجاز وعبد
 ونقول في رتب شاء وسخاها ان المعطوف نكرة كما في باب الخبرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز بان يرفع
 الخواتم ليعود مجزئ المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى ما كان المكره هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يمتحها
 كون

مع صلتها مشبه
 مضارع معرفت
 والن باب خبر والمبتدأ
 خبر فاعله جاز ولا جزم
 وان حرف من الجزئ المشبه
 وما اسمها عايد الى التثنية
 وجزءها مضاف الى السببية
 مضاف اليها ورت
 وجزءها مجزئ من الجاز
 مع مجزئ متعلق بقوله
 وانما جاز والمضارع جاز
 هذا التركيب لا يكون هاء
 السببية وان الشرط
 فعل الشرط والمستكن
 مفعول ما لم يتم فاعله
 الى لام على اربعين
 بعطف محاب من
 مع المعاملين ولم
 في الشرط والمستكن
 فاعله عايد الى المعطوف
 خلاف مفعول مقادير
 للفرع متعلق به ولا
 فصل
 استثناء
 الى خبر مطلق تركب
 العامل
 في مثل هذا التركيب
 حرف جزم ونحو مجزئ
 متناوذة الدار
 خبر مبتدأ والمجمل
 محل الجزئ بالضم
 الجزئ معطوف على المبتدأ
 الجزئ معطوف على ريد
 خبر السببية من

كون الالام في المعطوف جائز كما في بابها الرجل وان وجب المعطوف عليه حكم بالنظر في نفسه وفي غير معاريج مثله
 للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في بان يرد وعرف لان ختم المنادى بالنظر في خوف
 النداء والى كونه مفرطاً معرفه وكان يبيتاء المعطوف على هذا الاصل في كراهه كراهه في النداء لكن العلة قد نقضت
 في المنصوب بلا التبريز وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا
 لم يمتد المعطوف في بان يرد وعبد الله لان ختم المنادى ليس بحرف النداء فقط بل لك ان يكون مفرطاً معرفه كما قلنا وكذا
 لم ينصب المعطوف في لارجل ولا في يد عندك لان نصب اسم لا بالنظر في الوجود ما تنفعه يجوز عطف الخبر الجاهل على المشتق نحو
 ن يد احمد رجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق او وقع خبراً لم يجب ان يكون خبراً فقط ان خبر المبتدأ يتجرى بهم عن الضمير ان كان جازماً
 بل بالنظر في نفسه انهم وهو كونه مشتقاً من الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او معوله فالقصر ان المعطوف يجب ان يكون بحيث
 لو حذف المعطوف عليه جاز قياسه مقامه قوله ومن ثم لم يجز ان يد بقاءم او قائماً او ذاهب عمره الا لرفع ذلك لانما وجب
 اقوال بقاءم او قائماً الضمير كونه خبراً مع كونه مشتقاً فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع استغناء وهو قولنا ذاهب عمره لان
 الضمير وجب المعطوف عليه بالنظر في كونه خبراً او كونه مشتقاً والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمره بالجر ولا في ذاهب
 عمره فان قلت يجوز ولا ذاهب عمره على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ثالث ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون
 مثله في حكم الاعراب لان الاسم الاول مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيها بجلالات الثاني نصار في عطف الجملة على الجملة
 مثل لا غلام ولا زيد عندى في عطف المفعول على المفعول قد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاه فليرجع اليه وانما جاز من
 برجل قائم ابواه لا فاعل من وان لم يكن في فاعل من ضمير راجع الى الموصوف جاز على المعنى لان المعنى لا فاعل ابواه فهو في
 حكم ما ثبت فيه الضمير ذلك لان الضمير المستكن في المشتق راجع الى المضاف مع المضاف اليه اي ابواه والمضاف
 اليه راجع الى موصوف وكذا قولك رجل حسن جاربه لا يفتح لا يفتح جاربه لا يفتح جاربه قوله وانما جاز الذي يطهر
 فيغسل بان يد الباب جواب عن سؤال مقداره وان بقى انك اذا خبرت عن الباب في قولك يطهر الباب باب فيغضب
 زيد تقول الذي يطهر فيغضب يد الباب فقولك يغضب يد عطف على يطهر الذي هو صلة فوجب ان يكون فيضمير
 كذا المعطوف عليه وهو حال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالانفاق واجاب بان هذه الالف السببية لا للعطف
 وكان منافي المعطوف هذا الذي تاله الموصوف الذي يقوى عندك ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصفة
 اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معني يكون مضموناً بعد مضمون الاول مترخياً وغير مترخ او غير
 ذلك جاز تجرد احد الجملتين عن الضمير لربط الكفاية بما في اخنها الذي في خبرها سواء كان مضموناً او لا مسبباً الثانية كما في مثله
 الذي باب ولا كما تقول خبر عن زيد في جاء زيد فغرب الشمس الذي جاء فغرب الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب محبة
 غروب الشمس زيد وبقوا محبة عن الشمس التي جاء زيد فغرب الشمس ليس محبة زيد سبباً للغروب وكذا يجوز مع ثم ان
 مضمون معطوفها بعد مضمون الاول وان كان مترخياً فقول الذي جاء ثم غروب الشمس زيد اذا المعنى الذي ترخى
 عن محبة غروب الشمس زيد وكذا الذي جاء زيد فغرب الشمس كذا تقول في خبر المبتدأ زيد قام فغرب الشمس زيد غروب
 الشمس مقام لا منع من جميع هذا وهذا كما تقطع على الضمير لربط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهراً نحو زيد هو زيد
 عمره او تقطع ضمير على بعض اجزاء الجملة التي لا تليها منه نحو زيد ضرب عمره وابواه وانما جاز ذلك لان
 في اجزاء الجملة المذكورة ضمير اذا المعطوف المضمون كخبر المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلا يستغل الجملة المعطوفة
 بالفاء وثم وتعلق من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكفي بالضمير في احدها وانما
 ان لم يكن الجملة المعطوفة متعلقاً معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقد مرر هندا زيد لم يجز الا ان تعلق المضمون
 بالمضمون معني فيقول الذي قام وقد مرر هندا في تلك الحال زيد والذي يزل الجبال ولا يزل انا والذي يقوم
 القيان ولا ينبغي ان لا الاقران معلوم من قرينه الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقران لم يجز لان الواو مطلق الجمع
 لادلة فيه على الاقران وغيره كما بان في الفاء وثم تعلق معنوي بين المضمونين هندا وقولك هندا لقيت زيد و
 اباهما جاز انهما في الواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو والفاء ثم او وخالفت لا يجوزها فوم لان الاجتماع ليس بجاص
 مع الفاء وثم او فيحتاج الى تعلق فعل بالخو المعطوف فيجب في الجملة ان لا يربط بالضمير مما تلي على اشد من ان الواو فاما الجمع
 فلا يحتاج الى تعلق فعل ليس بشي لان العاقل ليس بمقدر في المعطوف كما تبين في حد التوابع ولوسلنا انهم جاز في
 ما ذكرنا لان الجملة الثانية مع الفاء وثم وتعلق معنوي بالاول وانما ان صرحنا بالفعل في الثاني مع الواو ونحو زيد كرم

ولا يجوز ان يفتقر الخبر الى ضمير
 ولا يجوز ان يفتقر الخبر الى ضمير

ولا يجوز ان يفتقر الخبر الى ضمير
 ولا يجوز ان يفتقر الخبر الى ضمير

يجب ان يفتقر الخبر الى ضمير
 يجب ان يفتقر الخبر الى ضمير

بل ان الذي ثبت في كلامهم وجوده بالاستفراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر
عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين في القبح كخلاف الاصل فان اطر في صورة معينة دون غيرهما لم يقس عليها فاما ان
المعطوف لا يعلم من تجويز الصورة بين المذكورين لكنه يبقى في شكل غير في علمه تخصيه للصورة المعينة يجوز دون غيرها
وان كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فلا اعتد به في هذا الموضع كما فعل سيبويه والفرغاني حتى لا يكون تحكما قوله خلافا للفرغاني
يعني ان الفرغاني يجهل في هذه الاحالة نظر على ما قلنا قوله الا في نحو في الذار زيد والجرح عمر اي يجوز مكا ويقياس عليه
اذ كان مع الضابط المذكور قوله خلافا لسيبويه الذي يجوز عنده مكا وان كان بالضابط المذكور ولئن ذكر بقية احكام العطف
فيها انه قد يختلف في العطف مع معطوف مع القرين كما اذا قيل من الذي يشرك هو زيد قلت اشرك عمر وزيد قال الله تعالى
لايتوى منكم من اتقى من قبل القبح وقال لايتوى كذا ام مع معطوف كما قولك لمن قال انا صلي لا يلا ونهارا في الليل فليكثر
يعني ان في النهار وقد يحذف الواو من دون المعطوف قال ابو علي في قوله نعم ولا على الذين اذا ما اتواك لتعلم قلت اي قلت
حكى ابو زيد اكل سمكا لبناترا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبناترا اي ولبنات ذلك لقيام
دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد ياء واخواتها تقول لمن قال ما قام زيد بلي وعمر اي بلي قام زيد
وعمر لا نه حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق المثبت كما يحذف في عطف المفرد كما يحذف في
ثم زيد بلي وزيد بلي لا زيد لان نعم مقربة لما سبقها انما كان او اثباتا ولكن الالفان بعد النفي في عطف المفرد كما يحذف في
لكن زيد اي لكن قام زيد لان نعم مقربة لما سبقها انما كان او اثباتا ولكن الالفان بعد النفي في عطف المفرد كما يحذف في
حرف العطف وتقول لمن قال ما شاء الناس بلي حتى لا ينشأ وتقول لمن قال ما قام زيد بلي وعمر ونعم بلي وعمر اي بلي قام
زيد بلي وعمر ونعم ما قام زيد بلي وعمر ولا يحذف المعطوف عليه بعد حرف النصب بقا اذا كان العاطف ام واما وذلك لان
ام المتصلة وهي العاطفة دون المتصلة يقتضيه سبق الحذف واما يقتضيه سبق ما اخر كما يحذف في حرف العطف وقد يحذف
المعطوف عليه ما قال الله نعم ام من هو قائم لنا الليل اي الكافر خرام من هو قائم ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء
وتم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمر واو فمر واو ثم عمر واو عمر واو لا عمر واو لا بشرط ان لا يشغله
المعطوف على العامل فلا يجوز زيد تمام عمر ولا مروت وزيد بعمر وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف
فكذلك لا للعلل وسر تبتدأ لا بعد الاستعمال ولا استنباع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوعه اي العامل في التبع
من ثم لا يتقدم على متبوعه التزم اضمار عامله فلا يبق والاسماء ياك لا تكون اذن متقدمة على العامل وكذا لا يتقدم على
معطوف عليه لزوم اتصال عامله به فلا يبق وزيد ضربت انت ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كانت مبتدأة من غير الخبر وخله
حرف ناسخ او فلا يجوز ان وعمر ان يداك ايمان وما وزيد عمر قائم بين اضعف حرفين فلا يعملان مع الفصل مجررا ظرف وكذا
لا يقول ما وعمر وزيد فمطلقان والذي وايه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمر قائمان وكيف وعمر وزيد ثمان وذلك
لانه يتقدم على العامل اي وهو اما لا مبتدأ او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد وعمر وكيف وزيد وعمر
جاز اضطرار اذ اخبر عن العامل على المذهبين وبشرط ان يفي بتقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا
بالاو بعينها فلا يقول ما جاءني وزيد الا عمر وانما جاءني وزيد عمر وذلك لكون ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها
لخالفها انقيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها للمعطوف التي هي حيز ما بعد ها ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف
بالواو او حتى مع المعطوف عليه بطريقها مطخوز بد وعمر نحو جاءني ومات الناس حتى لا ينشأ ونواو الضمير للمعطوف والمعطوف
عليه واما قوله نعم والذين يكثر من الذهب الفضة ولا ينفقونها فاليقين ولا ينفقون الكون لانه لا يكثر من على الكون و
قوله نعم والله ورواه احق ان يرضوا احد هالان ارضاء الاخر ويجوز زيد وعمر قام على نحو هذا الخبر من الاول
اكفاء بجزء الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمر على حذف الخبر من الثاني اكفاء بجزء الاول اي وعمر وكذلك في التوحيدين
ليس المبتدأ وحده على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما القاء وشم فان كان الضمير في الخبر من المعطوف بهما مع المعطوف
عليه ففيه ما يقتضيه ما خالف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اقل من الاول نحو زيد نعم وزيد قام اي زيد
قام فعمر قام واما من الثاني نحو زيد قام فعمر اي عمر قام او فعمر كذا قالوا ولا يجوز المطابقة لان تمامها في الترتيب يمنع
اشراكها في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الذي نحو زيد ثم عمر قاما اذا اشتركت في التمييز لولا انما انقضاء الترتيب
حتى ناقض القاء وشم اذ قد يبق قام الترتيب مع ترتيب قياها بالاضمار والا فليحذف هذا سواء قاما او قام الترتيب لان
في احتمال اجتماع الضميرين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب لمطابقة تمامها في الترتيب كقولهم

تاریخ

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

السلامه
ایضاً بی نقص و زیاده
از اقسام سحری ملک اشمال
بلند و کجاست

انما امره تكلف بغير ان واما فتكا حيا باطل باطل باطل والمثاني ان يظن السامع برحمتي اني كذا المنسوب اليه المعين فترى ان
 الفعل في الثاني والمراد ما يتعارف بان كذا المنسوب اليه كذا يقول قطع الاصل بالاصل في قطع غلامه بامر فيجب ان انا تكرير لفظ المنسوب
 اليه بخوضه بريدن بل اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى ذلك بالنقص والعين ومقتضياتها لا غير الثالث السامع
 به بتجوز الا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب الى مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العوالم المنخفضة كثيرة
 فيدفع هذا الوهم بان كذا واجمع واخوانه وكذا انهم وان جنهم ونحوها فهذا هو الغرض من جمع العاطف التأكيد قوله امر
 المنبوع اي ماية فاق من نسبة الفعل اليه او كونها شاملة عامة فالتكرير لفظا او معنى يقر ما يتعلق بالمنبوع من انفسه بكونه منسوبا
 اليه الفعل والعاطف الشمول يقر ما يتعلق بالمنبوع من انفسه بكونه منسوبا اليه عاملا لا جزائيا شاملا وقوله في النسبة او الشمول
 لا المراد به صفة المنبوع وشأنه كما بقا شاك في العلو اعظم من ان يوصف وامر في المقطر ظاهر في باب العلو وباب المقطر
 تفرع المنبوع في باب كونه منسوبا او منسوبا اليه في باب كونه النسبة شاملة عامة لا فردا فعلى هذا يخرج عن حد التأكيد
 نحو قوله نعم انما هو اله واحد فان واحد وان قرر وحقق امره بوجه واحد فذلك لا يمكن ذلك الامر من باب كونه المنبوع
 منسوبا اليه وكذا في نحو قوله نفخة واحدة لفظه واحد لم تقرر كون نفخة منسوبا اليه قوله نفخة واحدة لا يكون النفخة شاملة لاحاد
 النفخة اذ لا احاد لها وقد اورد المصنف اعتراض على نفسه نفخة واحدة فقال ان لفظه واحد تقرر الوحدة التي نفخة فوجب ان
 يكون تأكيد انا جواب بان نفخة وان دللت على الوحدة لكن ذلك لا يقتضي المطابقة لان مدلولها بانها مطابقة نفخة موصوف بالوحدة
 مدلول اللفظة تضمنها المطابقة لقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالنسبة والمدلول بالمطابقة فكل مدلول المنبوع
 امر ذلك المنبوع وشأنه سواء كان ذلك مطابقا وقضنا او انما وايضا اجمعون في قولك جامعي الرجال اجمعون بغير مدلول
 القوم تضمنها المطابقة لان كونهم مجتمعين في المخرج يخرج من واحد منهم مدلول اللفظة من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار
 بها الى رجالا مجتمعين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال من اجتماعهم وكذا جامعي الرجال لان كلاهما
 لفظ كل موضوع للاثنينية التي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تأكيد فان قلنا بل معنى كلاهما في بيان كذا لهما
 وكذا التبدل بينهما الزيدان ففهوم التأكيد مفهوم المؤكد مطابقا وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو من حيث التحليل ومنه اجمع
 القوم بمعنى القوم مطابقا قلت هذا وهم لان التأكيد هو كل المضاف ومعناه الاثنان لهما المضاف اليه الذي هو مدلوله
 مدلول الزيدان في معنى كلا الزيدان اثنان اما ان لم يستعمل لفظا اثنانها والاشارة الى مدلول لفظ الزيدان ضمنا لا مطابقا ولم
 انهم اذ ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا العاطف الدالة على هذه المعاني نحو جامعي رجل
 واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة فنقول رجال ثلاثة او اربعة وخمسة وعلى هذا القياس انا
 اذ ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل لضافوا اللفظ الدالة على هذه المعاني اللفظ اجمع وان لا
 فيه كما يجب قطعه عن الاضافة مع قصد اجتماع المد كودين باعتبار نسبة الفعل وهذا لا لفظا باعتبار هذا المعنى على ضرورة
 بعضها الى المخرج انا بعلية التأكيد وهو كل ومعناه اثنان كما هو في الاثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصح استغناء بكلا
 ويستعمل العوام نحو الزيدان اثنان واما اجمعون ومقتضياتها واخوانه مثل كلاهما الى المخرج انا بعلية مضافا في النقد بولي الى التحليل
 وربما نصبت جمعا وجمع حالين كجاءته القهقهة جمعا والقبائل جمع وهو قليل وقد يضاف جمع اضافة ظاهرة فهو كذا
 بشارا اذ نحو جائت القوم باجمعهم ولا يقاوم في القوم اجمعهم بخلاف عينة فانه يؤكد بهامع الماء ويد ونحوه رايته عينه
 رايته بعينه واما اجمع فهو بمنزلة اجمعين يستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة كما كقولهم نعم عسى الله ان ياتي
 بهم جميعا وليس معنى مجتمعين في حال المخرج وان اردت ذلك المعنى نقل ياتي بهم معا بل معناه انه لا يختلف عنهم احد جمعا في
 الايمان او الفوق كما جهم من حيث الجزئية سواء واما مضافا غير تأكيد بل هو العواطف نحو مرتب بجميع القوم ورايت جميعهم
 واما مضافا تأكيد وهو اقل الثلثة نحو جاءني جميعهم وبعضها يستعمل ابا على التأكيد وبقية لا وذلك من التثنية وما
 فوقها كما مر في باب الجمال نحو جاءني القوم ثلثتهم وجاءني ثلثتهم واخوانها الا بعد ان يعرف الخطاب كبر العدد
 فان كلفنا التأكيد والاكمل يمكن تأكيد بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلثة فليس بهذا انك تقول في الوصف احد
 اثنان وجماعة غير معين العدد وثلثة وان يجوز فمعا بعد المعين العدد وتقول في التأكيد والاحال واما بمعنى واحدا فلهنا
 وحده وكلاهما واهمون واخوانه غير معين العدد وثلثتهم واربعتهم فافوق ذلك المعين العدد فاذا قصدت بها الوصف
 لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التأكيد في الحال فاليد من النظر الى متبوعاتها او
 صاحبها بمعنى انه شاك في ذلك الفعل في جميع افراد المنبوع والاصلح قلنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ في تأكيد وصفات الالفاظ

في المصنف
 والوجه في المصنف
 بان المراد من المصنف
 واصله لا يدل على المصنف
 او لا يدل على المصنف
 ان دونه لا يميز بين
 ثم عر من ان دونه يدل على
 الوحدة التي هي مدلوله
 اصبحت في الوحدة مستغناء
 انشور منها لا يفسد

في قوله تعالى وادخلوا في الدين من حيث يريدون

اي اجمعين

القوم

وهو مبتدأ وجاء به في الخبر والفاعل هو مبتدأ خبر والفاعل هو مبتدأ خبر والفاعل هو مبتدأ خبر
جزء مبتدأ وخان والسين والفاء مع خبر خبر الخبر والفاعل هو مبتدأ خبر والفاعل هو مبتدأ خبر
والفعل خبر مبتدأ وهو خبر ما أي خبر الخبر والفاعل هو مبتدأ خبر والفاعل هو مبتدأ خبر
بدون خبره مبتدأ وان غلطت فعله فعل وبغيره أي خبر الخبر والفاعل هو مبتدأ خبر

النبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستغلا ولما لم يكن البدل معني في النبوع حتى يحتاج الى النبوع كما احتاج الوصف ولم
يفهم معناه من النبوع كما فهم ذلك في التأكيد جازا اعتباره مستغلا لفظا ايصالا لان يقوم مقام النبوع ولما كان امرابه
بتبعينه الاول جازا ان يعتبر غير مستغل لانه لا قبل له بان يداه وها اخا نازلا يد مبنيين والثاني نحو با غلام بشر وبشر
معربا بالوجهين وها اخا نازلا يد بالنصب كذا اقول اننا ابن النازك الي كسر في بشر بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستغلا لفظا
وعمر وغير مستغل نحو بان يد والحارث للعتكة المذكورة بعينها وانما لم يجر بان يد وعمر ولا ثان يد وعمر والنوبين كما جازا غلام
بشر وبشر في البدل لان العاطف كسب التداء فالعطف صالح لما شتر له والعائد في بدل البعض والاستعمال البين بعد الجاء
والنفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النقص ذلك المشكك تحفو بالثاني بعد التجوز والمسلح بالاول تقول اكلت الرغيف
ثلثة فمقصدها الرغيف ثلثا لو عييف ثم تبين ذلك بقولك ثلثة وكذا ابدال الاشمال فان الاول يوجب ان يكون بحيث يكون
ان يطابق ويراد به الثاني نحو اعجبه زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبه زيد اذا اعجبك عمله وسلب زيد اذا سلب
ثوبه على خلاف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلاما وقال مسبو به في قولهم رايت قومك اكثرهم صرفت
وجوهها او لما اتك اردت رايت اكثر قومك صرفت وجوه او طما ولكنك شئت الاسم توكيد لكونه ثم في الملائكة كلامهم
اجمعون وهذا الذي قاله قسرب الا انه بالنفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الاخوان البدل لضعف تكوون العامل ولو سلمنا
ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهرا فبأى شئ يعرف الخطاب ذلك فيما لم يكرر فيه ولنا ان ندعي ان ذلك فيما سمنوه عطف لبيان
مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بغير ما بعد وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيلا بخلاف عطف البيان والتجوز
تجوز الخطاب في المستعم عطف لبيان ايضا هذا الذي ذكرناه هو الذي يقوى عندك قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل

الاشتغال وبدل الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جوف ثالثا بينهما وبينه ملائمة بغیرهما والرابع ان قصد
ایه بعد ان ظلت بغیر قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اني اتيك في زيد اني اتيك لو كان غير
مدلول زيد لكان تأكيدا وانك بدل على اخوة الخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مرادها انها يطلقان على ذات واحدة وان
كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الاخر قوله والثاني جزء اى بدل البعض عن الاول نحو كسرت زيد ايد وقوله والثالث
بينه وبينه ملائمة بغیرهما اى بين الاول والثاني ملائمة بغیر الكمية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط
نحو جاءني زيد غلاما وحملا ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونها من بدل الغلط وانما قيل هذا بدل الاشتغال قال ابن
جعفر لا شغل المبتوع على المتابع لا كما شغل الظرف على المظروف بل من حيث كونه دال عليه اجمالا ومتفاضلا به بوجه واحد
يبقى النفس عند ذكر الاول متوقفة الى ان يكثر من منتظر له فيجئ الثاني لمختصا لما اجملة الاول مبتدأه وقيل المبتدأ والقولان
متقاربان سمي بدل الاشتغال لاشتغال الفعل المسند الى المبدأ عنه على البديل ليعيد ويتم لان العجائب قولك اعجبني
زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يمكنه من جهة المعنى لانهم يعجبون للحمود ويدر بل المعنى فيه وكذا سلب زيدنا عيبا
فيسلب نفسه بل سلب شئ منه وكذا التثاقل عن نفس الشئ قوله نعم يسألونك عن الشهر الحرام غیر مفيد الا ان يكون الحكم
من احكام غير معين وكذا العن احياء لا خدر ومط غير مفيد الا لفعالهم بانك لا خدر وما استخروا من اللعن بخلاف ضرب
زيد عبدا فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شئ اخر ولا تقول في بدل الاشتغال نحو قتل لا يبر سيافا
الوزير وكذا لان شرط بدل الاشتغال ان لا يستفاد هو من المبدل منه صحتنا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على اليأس
للإجمال الذي فيه ولعلنا الاول غير محتمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل لا يبر سيافا وكذا في امثاله فلا يجوز مثله
هذا الا بديل مطا ودينل حصلا بدل لى الاربعه انه لا يخالو مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول او لا الاول بدل
البعض الثاني اما ان يكون فيه الفعل المسند او الى المبدل منه مشتقا على الثاني اى متفاضلا بوجه واحد او لا الاول بدل
الاشتغال والثاني بدل الغلط على ثلاثة اقسام اما بديا وهو ان يبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غلط لكون الثاني
اجنبيا وهذا معتد الشعراء كثيرا للبالغه والتفنن في الفصاحة وشرط ان يرتقى من الادنى الى الاعلى كقولك هذا نجم بدر كانه
وان كنت معتد انك كوكب يغلط نفسك وتوهم انك لم تفصل في الاول لا تشبهها با بدير وكذا قولك بدر شمس اما غلط
صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني جوار فيسبقك لسانك الى رجل ثم تدركك الغلط فقلت جوار اما فسيان
وهو ان يعتد بذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن يعتد بالمقصود ثم بعد ذلك يتذكر انك لم تقصد ولا يحج الغلط
الصريح ولا بديل النسيان في كلام الفعيل او ما يصدر عن رويته وظانته فلا يكون في شعر صائلا وان وقع في كلام محقق الاصل
عن الاول الغلط فيه بديل ومغفر بدل الغلط البديل الذي كان سبب الاشياء بغير الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البديل

يعرف
ذلك منه، من الكلام وقوله ان
يتبع الا واما ان يكون لنا به
العلم اليقيني كما هو
في قوله تعالى ان الله اعلم
بما كنتم تعملون

حضرت اعلیٰ حضرت نے ان کے ہجرت فیہ
بعضی الامور میں مدد فرمائی اور فرمایا

و يكونان مضارع معرفين من اللفظ الناقصة والظهير لباد اسم عايد الى البدل والبدل مشدود معرفين خبرين نكرتين عطف عليه ومختلفتين عطف عليه بضاوذا
الشئ وكان ضل الشئ المستكن منه فاعيد الى البدل ونكر خبر ومن معرفة متعلق به ومجدوف فالتفت مبتداء محذوف الخبر وقع جزاء الشئ اي اذ كان البدل
اسما نكرة شاع من اسم معرفة فالتفت لازم له ومثل خبر مبتدأ محذوف مضنا والناصبته جار ومجور وناصبته بدل منها وكان بتر عطف لها والمجموع في محل الخبر الناقصة
و يكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين مثل يكونان معرفين ونكرتين ومختلفتين في الوجه عطف عليه ولا بدل مضارع مجهول والظن مفعول مالم يسم فاعيد ومن

هو الغلط وبدل الكل من الكل بحسب موافقة للبوع في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث فخطا في التعريف والتشكيك
واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث فخطا في التعريف والتشكيك
واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالتأنيث ناصية كاذبة اعلم ان البدل والمبدل منه في الاو بعينه يقعان معرفة في ركنين
والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس الاول بعينه الاو بعينه عشرة مثله الكل من الكل من هذا اخيك برجل اخ لك بن
اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بن بد واسم برجل واسم امثلة الاشتغال بن بد علم برجل علم علم برجل علم
امثلة الغلط بن بد الحان حمار بن بد حمار برجل الحان قوله واذا كان نكرة اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فمثل تلك النكرة في
وليس ذلك على الاطلاق بل هو بد من الكل من الكل وان روي نكرة بالتصيب فالجواب واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة
ابو علي في الجحزة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استغنى عن البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تكلم بالواد
صحة طاهر برجل
ربما بدل من مفعول
صحة

شیخنی
 ملا علی دہلوی صاحب
 سرمدی دارالعلوم

[illegible]

الشيخ
الحري محمد بن الحسين
رضي الله عنه
رحمته على العالمين

[illegible]

وعطف لبيان تابع مبتدا وبشرى غير متصلة لتابع متصلة وصفتها متصلة ايها ووقع مضاد مع مرفوع المستكن فيه فاعلم عابد الى التابع ومتبوعه متعوقه والمجمل مست
 للتابع ايضا ويجمل ان يكون غير متبوعه خبر بعد خبر يوضح متبوعه كذا ونحو خبر مبتدا ومحدثون متبوعه واقيم ما هو مرفوع وبالله متعلق باسمه وابو حفص عاقل
 عطف بهان له والمجمل متبوعه ايها وفصله مبتدا وصفتها ايها عطف لبيان ومن البدل متعلق بفصله ولشأنه مبتدا في حرف جر ومثل مجرور واولا التبع
 متبوعا الى التاركة وهو متبوعا الى بكري وبشرى عطف بها للبكري وهذا الكلام مجرور بالحل بالاضافة والتجارع مجرور به جمل مبتداه

فذلك المذكور واستدل لا تخش بقوله تع لم يجعلكم في يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا الدنيا يقولون هونعت مقتطوع
 للذم اما مرفوع الموضع او منصوب ولا يلزم ان يكون كل نعت مقتطوع يصح الابعاد فعلا بل يكفي فيه معنى الوصف لا في ال
 قوله تع ويل لكل همزة المنة التي جمع ما لا يقال ان مالك لا يبدل من الضمير المذموم الاستثناء هونعت فعل امر وتفعلي في
 الخطاب وافعل نفعلا فاذا وقع ما هو في ذلك فصلا فعل مقدر من جعل الاول نحو يعني جالك اي تعجني يعني في ذلك
 استغناء لا لبدال الظاهر لا يقع لا ظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا ابدل بما يضمن معنى الاستغناء فالابدل من اقل ان المجرور بالبدل
 نحو من يقين اذ لا امر او لم يبين ان يبدل من متضمن الاستغناء واما قوله تع لم يتساءلون عن النبيا العظيم فهو كانه جازي
 وليس يبدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال الميزاني في حكم الطرح معناه بناء على ان المقصود بالنسبة هو المبدل في
 المبدل منه وفي ما ذكرنا من فوائد المبدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معناه لان في بديل الغلط ولا
 كلام ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان
 المبدل منه ضميرا لا يستغنى عنه بخوضيب الذي مررت به في كتابك او ملتبسا بضمير كك نحو الذي ضويث اخاه نيدا
 كرم وايضا قد يعبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكذا تروى الترات كانه ما حجبته معين بسواد ولم يقل معينا و
 قال ان الشهور غدا وها ورواها ترك هو اذن مثل قرن الاغضب لو كان في حكم الطرح لفظا لم يعبر دون الثاني وقد
 يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجع اليه على الاول كقوله تع ومن يفعل ذلك ياولا ما يضاعف له العذاب
 وكقول الشاعر ان عليا الله ان تبايعا فخذ كرها او يحسن طاعة ولو كان الثاني بمعنى الاول سئل ان كان تأكيد لا بد لا يخون
 فنصر نعم انصرف ولا عرف له شأنا والذى يفصل بينهما كوران كان واخيرا بما في المذكور من الاعمال دجاجة في التفصيل لا يباع
 والاضاح رفعا كقوله تع قد كان لكم في كتبنا آياتا فاعلم انهم في قوله تع قال الشاعر وكتب كذا ي رجلين رجل عجمي ورجل
 رومي فيهما لزمان فشكلت بر وى دفعا ورجل اوان لم يرف تعين الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل واخر كرم وقد جاء نصب
 الواو في غير في المبدل باضمارا عينا كما مر في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا جمعت بدئى بالنعت ثم بالتأكيد ثم بالبدل
 ثم بالمنسوق اما لا يبدل بالنعت قبل التأكيد فلما مررت تعليل قولهم ان النكرة لا تؤكد وان كانت لا يقدم التأكيد على النعت
 اذا كان في يفيده الاول بخلاف التأكيد وانما يقدم التأكيد على البدل لان الاول البدل خبر المبدل اول متبوع
 في الحقيقة وقد لول التأكيد لول متبوعه ولما تقدم المبدل على المنسوق لان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه
 اما بالكيفية او بالاعتناء والاشتمال واما بديل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه قوله عطف البيان تابع غير صغير
 يوضح متبوعه مثل اقيم بالله ابو حفص عري فصله من المبدل لفظا في مثل انا ابن التاركة البكرى بشرى قوله بوضع متبوعه يخرج
 التأكيد لانه لا يوضح المؤكد بل تحقوا اصل نسبته او مقبول النسبة لاجرائه وعدم ايضا ح المنسوق لم يوضع ظر وكذا المبدل
 عند النحاة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعلوم فلم يبق الا الصفه وعطف البيان فلما قال غير صفته خرج
 صفته فالاولى ان يحذف هذا المبدل الثالث فدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ونحو بديل الغلط بما حذره الصم
 مطا في المبدل قوله م اقيم بالله ابو حفص عري صفته ان في اعراضه عن الخطاب فقال ان اهل بيته الذين على ناقه
 وبراء عجا نفعاء واستحله فظنه كاد بان لم يحمله فانظروا الاعراض فحل بعبر ثم استقبل البطاء وجعل يقول وهو شئ خلف بعبر
 اقيم بالله ابو حفص عري فامسها من نغب ولا يبر اغفر له اللهم ان كان مجرور عمر مقبل من على الوادي فجعل ان قال له اغفر له
 اللهم ان كان مجرور ان اللهم صدق حتى النفي فاحذره بده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا نفعه عجا فحل على بعبر
 وكساه قوله في مثل انا ابن التاركة البكرى بشرى قال انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا فهو ان
 يا اخانا الحارث ولا يجوز لوجعل بدل لعدم جوازها الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ووجعل بدل لا لوجوب الضم وقد ذكر
 ما عليه في باب المبدل والفرء يجوز الضارب زيد فالهم معر لا سة لان هذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا لبدال
 والمبتر انكر روايته الخبر وقال لا يجوز في بشاره ان نصب بناء على ان يبدل والبدل يجب جواز قيام مقام المتبوع والبيت
 للمر الاسدي تمامه ليدل على ترقية وقوعه فعلية الغير تاني مفعول التاركة ان جعلناه بمعنى الضمير الا فهو حال و
 قوله ترقية حال من الظن ان كان فاعلا عليه وان كان مبتداه فهو حال من الضمير المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبه من
 عليه ومن عمر جوده الثاني فيها كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبه شئ من اوصاف زيد عليه و
 خصلته من خصائص جوده وكذا في من زيد بن هاشم كسرة ثم عضوا منه بده حذفت المعطوف عليه واقية المعطوف مقامه
 كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى منه اسنى نحو ما جاء في الان يد وهذا النوع من المعربات من الاسماء والحجج

المعنى
 نحو من يبدل
 وسطا ان
 عطف كسر الهمزة في الغلط

وزن
 جمع

عليها انضام ومقدمة
عابد الى المبتدأ والاضم
خبرها واسمها لا شارة
عطف عليها والموصولة
واسماء الافعال والاصوات
والمركان والكلمات
وبعض الظرفين ككان
الاضم مبتدأ وما هو
او موصوفة ووضعت
مجهول والمستتر فيه مضى
عالم اسم فاعله عابد الى
ما والضم متعلق بدأ
مخاطب وغائب عطف عليه
وتقدم ما من مرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وتقدم ما من معروف في
والله أعلم بالصواب
وذكره عابد بن عبد الله
تمت ارجو ان المفيد
كان ذكره وجملة في محله
لاختلاف لغات العرب
واو حكا عطف على
قوله وصحح صلاوة
لما لا الوصول والوصف
مع صلاته وصحة خبر

قید نظر
لا برای کل مضیفه
بن و نزع و السور
هزینا (حضرت)

من هذا القسم لا انا في هذه الكتب المختلفة بالذات بل
من هذا القسم لا انا في هذه الكتب المختلفة بالذات بل

والله اعلم
بما فيه
الهدى
والنور

للجود والطف عليه وإلى

خبر بن وضوح بن جابر

معدون متعلق بفعل

انا الى من والناس و...

مضربنا الى ضرب حسن وانتي

المهنة والواجب الأبوي

أَبَا صَنْعَةَ وَالْحَامِسَ عَلِيَّ
وَأَبَا غُلَامٍ وَوَلَدَهُ

مثل قوله في القل

صفت وصفت ال

صنعتی و عربی و الوصیر
علیہ

دانشگاه تهران

والله اعلم بالصواب

فقد احدثت قسك في سنة الف

مع انہ مخدوہ اینٹ پیس میں بدل ملا

والله اعلم

عزیز و المحترم صاحبزادہ
العلیہ صاحبزادہ

سبب انحصار بالانتم

میں نے یہ سب کچھ دیکھا ہے
میں نے یہ سب کچھ دیکھا ہے

۱) اے یسوعی مسیح! پروردگار!

مستند 2
الطاهر بن عبد الله

وہ جو مفصل و گزشتہ شمارے

مجلسه هیئت مدیره و هیئت مدیره

بجیل اور لقمہ بیکریہ
دعوتِ مسکنِ اہلِ ملت

وہندو پوتنہ میں ایک

يعني كيه العمل بالعلم في بيوتهم

پیشانی

3.

20

دوق الشاه

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

والنفس وايضا يكون ذلك المفسر من كونه مرتين بالاجمال والا بالفضل ثانيا فيكون كذلك فان قلت هذا الضمير الذي
هو حاله يبقى على وجهه مع ما اورد من عدم شرط التعريف عند تقديم المفسر قلت عند ذكره كما يجب في باب المفسر
عند الحاجة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره فيها فقبل الوصول الى التفسير فيه
الابهام الذي في التكرار ولهذا اجاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالانكراه وانما حكوا ببقائه على وضعه من التعريف لانه
حصل جريان ما يندر المفسر بعده بالافضل فيكون المضاف الذي يكسب التعريف من المضاف اليه اما الجواز في رتبة رجال ونعم
رجال ويتردد جلالا وساءا رجالا مثلا فلان لا كماله المبرز المنسوب لم يوثق به الا لغرض التمييز والتفسير فوضه على التمييز مع
عدم انفصاله عن الضمير ثم مقام الضمير المتقدم فالجواز في غايه الظهور وقريب منه ضمير بدل منه ومفسر خورث
بمنزله لا يوثق بالبدل الا للتفسير اما في ضمير الشان والفضة فالجمله بعده وان لم يأت كالتمييز المذکور لمجرد التفسير الا
ان قصد لهم التخييم الشان بان كونهما مع اتصال الخبر المفسر بالبدل سهل الا ان يبررهما هذا التفسير دون الاول وانما لا يخبر
المفسر باب الشان مع موضوعه ويضرب زيد على ما ذهب اليه من ان يكون بين فالتحقيق بعيد لان يجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد
لتخيم المفسر مع الايتان بمرجوح التفسير بالافضل كما في نعم رجال زيد وقصد لتخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان والثالثة
ضمير الشان مع عدم تداعي قصد التخييم والمجيء بالمفسر لغير التفسير اتصاله بالضمير فضعف ومن ثم حذف الكسائي الفاعل مع انه
فيه محذور ايضا واجاز المبرز والاخص من مخوض غل مزيدا اعني اتصال ضمير المفعول المؤثر بالفاعل المقدم ليس باضعف
فما ارتكب البصريون لان الافعال التي هي الفاعل والمفعول اذا كانا لفاعل واحد اكثر من الاتصال بين الضمير ومفسره على
ما ذكره البصريون في باب الشان قال الهارون بالتقدم المحكم انك قصدت الابهام للتخيم فتعطلت المفسرة هناك ولم تخرج
به الابهام على الخطاب واعلنت الضمير في ذلك المنقلبك كما تراجع الى المذکور قبله وذلك لتعقل في حكم المفسر المتقدم ولا
يستمرا ذكره في باب الشان اذ لا قصد هناك الى التخييم قوله وهو متصل ومنفصل فالمفصل المستقل بنفسه والمتصل غير
يعني المستقل بنفسه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالنثمة طابل هو كالتاظهر سواء انفصل عن عامل نحو ما ضربت الايات
وانفصل به نحو ما انت منطلقا عند المجازية وذلك لانه يجوز استغناء المفسر وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت منطلقا فليس
كالجرح مما قبله ولا لا يجر اتصاله عما قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالنثمة لذلك العامل وبعض حرفه فالفعل
المستتر في نحو زيد ضرب ويضرب ويضرب ويضرب واخرى واضرب واضرب وتضرب في خطاب المذکور في
الصفات نحو زيد ضارب والي يذون ضاربان والي يذون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندان ضاربتان
ضاربات وانت ضارب وانما ضاربان وانتم ضاربون وانت ضاربة وانما ضاربتان وانت ضاربتان وانما ضاربتان وانت ضاربتان
كلها متصلة كما يجب تحقيقها وليس المستتر فيها ما يبرر في نحو زيد ضرب وهو عمر واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد
ضارب بل البارزة للجميع تأكيد للفاعل لا فاعل كما يجب شرحه وهو منفصل بدليل قوله لم زيد ضرب اليوم هو عمر
واسكن اليوم انت وزوجك وهند زيد ضارب اليوم هي قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمر فوع والمنصوب متصل
والمتصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربين وضربين والثاني انا الى هن والثالث
ضربت الى ضربين والرابع اياي الى اياهن والخامس ضارب الى غلامهن ووطن اعلم ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس حده اوله والاختصار فيكون كالتاظهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
وانما لم يكن المجرورا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجرح الاخير لعامله يعني المجرور العامل ولا ثمجي الضمير بعده على وجه
لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل ليس الفصل جازا بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك
مع الظاهر فيجئ فاستغنى في الخبر الذي هو اشهد اتصاله بعامله من الظاهر فلم يلغى اليه الواضع في الضمير وكل واحد من هذه
الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون متكلما او مخاطبا او غايبا وكل واحد من هذه الثلاثة
انه ان يكون لمفردا او مشعرا او مجموعا صار ثمانية عشر واحدا من التثنية اما ان يكون المذکور او مؤنث فصار للمتكلم ثمانية عشر
ولهنايب ستة وضعوا المتكلم منها لفظا يبرر لان على ستة المعاني المذكورة كضرب وضربا فضرب مشترك بين الواحد
المذکور والمؤنث وضربا بين الاربعة الشئ المذکور والمثنى والمؤنث والمجموع المؤنث وانما اشركوا في المتكلم بين المذکور
المؤنث مضرا كان او غيره لقلة الالتباس المتكلم وانما الرجل لثنى المتكلم وجمع صيغة كذا اقول كذا ولم يزد والمثنى
الفاو لجمع وانما فعلوا في مثني الخطاب والعاية جمعها لان مشاهدا اسم انضم اليه لفظ اخر مثله بدليل انك اذا قيل للمفصل
انما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وهذا حقيقة المشي كما يجب فكذلك في الجمع اذا قيل فصلت فقلت اشهد يا زيد واشهد يا عمرو

四

انما في الجنة فضاء بلوطان كين تاج

فكانوا في الخط في المصداق والاعتقاد
من الجليل في رتبة

وهنا ضربت به رؤسهم
وقالوا انما
انما هو زعيم القوم
مفترى ضربت به
في عهد ضربت به
الى يهود الغيبة
العهود عندها فليس
السبب انهم هم
وعدا اهل اليمن من السهم

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

والمصنفان
في هذا الموضع

وإن شاء الله تعالى بالترفع بالمشابهة لا بالاصالة وأما أن وتوابعها فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها لما عرفت بخلاف ذلك أنت
فلم يكن المضمحل المرفوع بهذه الأشياء إلا منفصلا وأما اسم الفاعل واسم المفعول أو الصفة المشبهة أو المصدر أو اسم الفاعل والظرف
أو الجار والمجرور فهي أجزا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الأشياء بمصدر ركن بشرط الاستئناس
كما يحكي وكذا يقول الفعل هو المضمحل المنصوب بالاصالة وسائر ما ينصب الضامون هو ان واخواتها وما التجاز به نحو ما زيد
أيك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل إنما ينصب لمشاكلة الفعل والحمل عليه فكان حق المنصوب أيضاً أن لا
يتصل إلا بالفعل أو بالأسماء المشبهة له كالرفوع لطلب الفعل له بالذات والبالق بالحمل عليه لكنه لما جاز في الأصل أي الفعل
أن يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلاً جاز اتصاله بفعل الفعل إنهم إذا شابهوا كبحي فإذا انفرد هذا قلنا الضمير المرفوع و
المنصوب أما أن يجعل فيها الفعل أو غير ذلك الأول يجب اتصاله بعامله إلا في ثلاثة مواضع الأول إذا تقدم على عامله ولا يكون
المنصوب ما نحو أياك تعبد والثاني إذا كان العامل محذوفاً نحو قولك إن آية ضربته وإن أنت ضربت ويخوياً ما لم يقل
من اضرب وقد مر باب التحذير إن أياك ولا بد من باب تقدم المفعول على فاعله وان لم لا تنفصل في الموضعين لأنه لا يمكن
أن يكون كالجزم الآخر من العامل المحذوف ولو لم يكن الضمير المتصل لا يكون كالجزم الآخر من عامله فإذا لم يكن قبله عامل بل
كان تاماً نحو أو محذوفاً فكيف يكون كالجزم الأخير منه الثالث إذا فصل عن عامله لغرض لا يتم إلا بالفضل وذلك في مواضع منها
أن يكون تابعا كما في ما نحو ما سكن أنت وزوجك المحنة ولقيت أياك أو بدلاً كقولك بعد ذلك لفظه أخيك ولقيت زيداً
أياء أو عطف من جوابي زيد وأنت ولا يقع الضمير كحفا كما تقدم ومنها أن يقع بعلة لا نحو ما ضربت أياك وما ضربت إلا
أنا وأما قوله وما بنا في إذا كنت جازناً الإيجاز والاكديار فساد لا قياس عليه وكذا إذا وقع بعد معنى الأكفولة كان يوم فسر
أنما انفصل أياها ومنها أن يلى ما نحو ما سكن أنت وزوجك أياك أو عروا والغرض من هذا إفاضة الشك من أول الأمر ومنها أن
يكون ثانياً مفعولاً عليه وأعطيت وهورث اتصال الضمير المناسب بالمفعول الأول كما إذا خبرت عن المفعول الثاني في
علمت زيداً أياك وأعطيت زيداً عمر قلنت الذي علمت زيداً أياء أبوك والذي أعطيت زيداً أياء عمر ولا يجوز أن يقول
الذي علمت زيداً والذي أعطيت زيداً لا يربط المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يربط فلا اتصال في باب أعطيت
والانفصال في باب علمت كما إذا خبرت عن المفعول الثاني في أعطيت زيداً ورما فقولك الذي أعطيت زيداً درهم والى من
قولك الذي أعطيت زيداً أياء درهم لأنك تفقد على الاتصال ما يمنع من فساد اللفظ والمغزى من جوف المتفصل فلو لم يزل
اللبس في المفعولين الذين يحصل بينهما اللبس بالاتصال نحو أعطيت زيداً عمر وإذا خبرت عن الثاني في علمت زيداً فاما فقولك
الذي علمت زيداً أياء فاما أول من قولك الذي علمت زيداً فاما ذلك للتوضيح المذكور ولو عاين اتصال المفعول الثاني في
العامل يبر في الأصل لا يجب انفصاله عنه كما في كنت أياء على ما يحكي وإن كان الضمير مع غير الفعل فاما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً
فالرفوع لا يكون منفصلاً إذا كان مبتدأ أو خبراً أو خبراً أو خزاناً وأما أن ترفع باسم الفاعل أو المفعول أو الصفة
المشبهة أو اسم الفاعل والظرف أو الجار والمجرور فإن فصل عن عامله لغرض لا يتم إلا بالفصل كما ذكرنا في الفعل وجب كونه منفصلاً
نحو زيد قائم أخوه وأنت وضارب ما هو وأنت وهما زيد وأنت ومريت برجل في الدار أخوه وأنت ومثل الضمير الجار
بعد الصفة إذا جرت على غير من هي له فانه تأكيده للضمير المستكن فيها لا فاعلها كما في سكن أنت وزوجك الجنة وذلك لأنك
تقول لا تلك تقول طرد نحو الزيد ونضاربهم نحن والزيدان الضمان ضارباً هما وقد عرفت ضعف نحو جاني رجل
قاعدون غداً وقد قال الزنجشري في جامعته بل تقول ضاربهم نحن وضماناً هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال
الضمير المرفوع بالصفة والظرف إذا كانا مع المرفوع جملته وذلك إذا اعتد على هذه الاستغناء أو حرف النفي نحو أقام الله ما
قد أقام الله ما في الدار إنما اعتد على ذلك لا ترفع ما إذا كان مع مرفوعها جملتين فاغنى بالرفوع لكونه أحد جزئي
الجملتين فظهر أن إلى اللفظ فابينة كانتا أحد جزئي الجملة وبينة إذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير فيه أحد جزئي
الجملة أبداً فلم يحج إلى الفرق فاطرد استكن في الضمير منه على ما هو حق ما شابه الفعل كما يحكي فانه ينفصل الضمير عن عامله ولم
يرتفع بالصفة والظرف المعتمد به على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم
الفعل والظرف وأخيراً سادة مستدلاً لأفعال من غيرها جنة إلى خيمتها كالحاج في تقاير به بالفعل إلى أن لا يكون هذا
المتصل بهذه الأشياء المستند كما لو كانت أضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع إذ هو مرفوع عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها
كجزء من اجزائها في القطع كما جعل في الأصل لأن هو الفعل كذلك والضمير المرفوع بالمصدر فلا يكون إلا منفصلاً وإن وليه
بالفضل لا يقدّر بالفعل الأمع نعيمه لأن يقول كبحي ضربت أنت زيداً إذا لم يصف ولا ضافه أكثر لأن الكلام بها أحد

2

والاشترط واجتماع فعل الشرط ومفعوله وليس من اخوان كان واحداً اي احد الضميرين اسم من مفعول اخر وهذا مجمله معطوف على جملة شرطية فان شرطاً اذا
 كان فعل الشرط واحداً اي احد الضميرين اسم من مفعول اخر وقد متر فعل وفاعله ومفعول به وقع حالاً من اعراب ذلك الخبر اخر ومثله وفي المثالين معانٍ مماثلة
 به الخبر وهذا مغزاه لقوله ان كان احدهما مع حوزة لقوله اذا التجمع والخبر من بعد المحذوف مضافاً واعطيتك جملة ضابطة وقت مضاف اليها وخبريك عطف عليها
 والاى وان لم تكن احدهما كما ذكر جملة شرطية ومنفصل جملتها خبراً عن غيبة بان ان اوتانا مثل اعطيتك الوجه

فيه لا يرفع الالف الى اربعه مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هندا تضر بها وانما الهندين تضر بانها وهذا انت تضر بان
والهندين انما تضر بانها كما لا يخفى فان رفع الالف الى كل موضع اختلف فيه من حيث علمه ومن
له غيبه في خطاها وتكلمها فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف واقع اليقين في قولك انما زيد ضارب بالهايم من ان ضاربا
مسند الى انما اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انما زيد ضارب فلم لم يكتبوا في رفع الالف بهذا الضمير قلت لما كان هذا
الضمير لم يوثق به لجرم رفع الالف كان مما يجوز حذره خفيفا لا لئلا يفسد على تقدير حذره في بعض الامور يجوز حذره في بعض
قوله واذا التمع ضمير ان وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقد مره فلان الخيل في الثاني نحو اعطيتكم فذكر
والاخر منفصل مثل اعطيتكم اياكم اياه اذ اول ضمير عامل اخايليا من موافق اتصال الضمير بالمدكور فان كان احدهما
مرفوعا متصلا فالاول باب تفقد به على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوقفا على الاتصال وكما في الجرح الفعل
حتى سكن الالف لان الالف في الثاني تابعه لاوله من اتصال الاول وانفصاله نحو اسكن انت ورايتك اياك لان الثاني
ليس من مطلقا انما الفعل حتى يتصل به ويكون كاحد لجزءه وان لم يكن فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالاول باب تفقد
على المنصوب لما ذكرنا ان المتصل المرفوع توفل على الاتصال وصار كجزء الفعل حتى سكن الالف لان الالف في الثاني تابعه
للاول من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتكم ولا نحو ضربتكم وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم
ثم المخاطب ثم الغائب وانما وجب اتصال الثاني لكونه كالمفصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجرح من راضيه
ما مر وان في العامل المذكور منصوبا متصل بالمرفوع قبله نحو اعطاك نيدا وجاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع
نحو اعطيتكم الضمير الذي يلي ذلك المنصوب اما ان يكون انفس مرتبه من رتبة التعريف واعرف او مساويا فالاول يجب
اتصاله عند شبهه وبغيره وبغيره بوجوب الاتصال والانفصال نحو اعطاك زيد واعطاك اياه في ذلك واعطيتكم واعطيتكم
اياه وكذا اخلتكم وخلتكم اياه وجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا غرضه على الثاني بتعلقه
به وهو اشرف منه وصيررت من جملة الاتصال وجه اتصاله ان المتصل الاول فضلا ليس اتصاله كاتصال المرفوع والاتصال
في باب خلت اول منه في اعطيت لان المفعول الاول من باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في ما لم يسم فاعله فكان
الثاني متصل بضمير الفاعل وفي مفعول خلت بعد رايحه المتكلم والخبر الذي بين يديه الانفصال فاذا وجب اتصال اولها بالضمير
من الفعل فالاول في الثاني الاتصال عاينه الاصل والثاني اعرف اعرف يجب اتصاله عند شبهه وبغيره وبغيره وبغيره وبغيره
تجوز الاتصال انتم نحو اعطاهم واعطاهم قال انما هو شئ قاسوه ولم يحكم به العرب فوضعوا الحرف غير موضعها و
استجادوا في استعماله واستجادوا في استعماله من هب الخاذا واما في الثاني الاتصال اتصالا معا لان الثاني اشرف من الاول
لكونه اعرف فبما انف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذى يجوز ذلك قياسا لاسماء انظر الى مجر كون الاول متصلا
واما الثالث اعني المتصل بالمنصوب فنقول ان كانا عاينين نحو اعطاهما قال يسبو بهر جان الاتصال وهو عر
لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل اكثر اتصال الثاني وان لم يكونا عاينين فالمرجح اتصال الثاني وبما تحسنه قياسا
على العاينين ومنعه من سببه والزم الخوف من القايلين بكون اعطاهما ان يجوزوا في اختياره اذا مخنه نفسه وهذا دليل على
انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال انتم الخاذا لان الثاني من ان يتعلق بما هو مشد ويصير من نفسه وديوله وانما جاء
ذلك في الغائبين لرجوع كل واحد منهما الى خبر راجع اليه الاخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين ويستقيم اجتماع المثالين لفظا
انما يجز في التابع نحو ضي فهو كما جاء اعطاهم لان طلب الفعل المتكلم للمفعول ضرب من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد
فلما كان جنس الفعل اشده كان اتصاله اليق من اتصال التاكيد هذا كله في الضميرين بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم
والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون المستتر كضرب زيد ضاربك فخذركنا قبل ان يجوز اتصال الثاني وانفصاله ايضا
نحو زيد ضارب اياك وان كان الاول مجر فان كان الثاني منصوبا فكما اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوبا ونظر الى الثاني
هل هو انفس تعريفا او ازيد مساو وتقول في الانفس ضربك اياها قال فلا تطلع ابدا لئلا يفسد فيها ومنعها بشئ يستطاع و
كذا اسم الفاعل نحو عطيتكم اياها ومنعك اياها ومنعك اياها ومنعك اياها ومنعك اياها ومنعك اياها ومنعك اياها ومنعك اياها
المجرور والى من الانفصال فيها والضمير المنصوب لان الفعل اتدنة اتصال الضمير من المصدر واسم الفاعل لان الفعل
يطلبه بنفسه وما يطلب به بالمشايه من ثم لم يجز بهر من ضاربك فخذركنا قبل ان يجوز اتصال الثاني وانفصاله ايضا
في الثاني فيها اذا كان ازيد مساويا نحو ضربك وضربك فخذركنا قبل ان يجوز اتصال الثاني وانفصاله ايضا
وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فالاول من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او مساويا وانفصل والبارز المتصل المرفوع

[illegible]

ای مروت
جیلا خوار و مذہب کا فخر
و التقدین و استقامت
و الاصلیٰ و الشیطان
و جیلا خوار و استقامت

وَضَرِبَ كَرِيحًا

وضو پھو

تقدم وحديث المصطفى
لولا وجودك فحدثنا
وهذا المصطفى على ما
في الرواية من لولان
عنه من جاءه ل...

قلاد لا يبعد ان يكون بعض الكلام مع بعضها حال فيكون لا الاخذ في الضمير المكون من جميع الالهة غير غير طالمه فلو كان زيد لا نشأ
 قلاد لا يبعد ان يكون بعض الكلام مع بعضها حال فيكون لا الاخذ في الضمير المكون من جميع الالهة غير غير طالمه فلو كان زيد لا نشأ

[illegible]

كان ولكن ابن الحنفية مع كثرة استعماله قوله ويخبرنا في ذلك المشهور في ليل ان حدث نون الوقاية فيملا يجوز الا لغير
الشعر في النسخة كذا قال سيبويه وغيره قال كينه جازا قال لينة صادفوا فدفد بعض ما في قوله من وعن وقد وقط كذا
قال الجوزي ان الالباب فيها هو الاشهر عند سيبويه الحذف في هذا الكلام ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال
ابن السائل عنه وعن ثعلب من قيس ولا قيس منه وقال قد روي من نصرة الخليلين قد روي ليس الامام بالشيخ المحدث واما

بعد ما صيغه مرفوع منفصل مطابق للبند بسم فصل ليفصل بين كونه نعتا ونظرا بشرط ان يكون الخبر معرفة او افعلا
من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمر ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعل مبتدأ وما بعده خبره قوله قبل
العوامل نحو زيد هو القائم قوله وبعد ما اي دخول عوامل البند والخبر في باب ظن نحو ظنته هو الكريم وباب ان نحو انه
هو الغفور الرحيم وما الجازم نحو ما زيد هو القائم وباب كان نحو كانت اثار قبيل صيغه مرفوع لا قبل ضمير مرفوع لانه
اختلف فيه كما في هل هو ضمير اول ولا يمكن الاختلاف في انه صيغه ضمير مرفوع مطابق للبند اي في ان لا يرفع في النسخة

للسقف من السقوط فالغرض من الفصل الخالي من التواضع والداخل عليه فعل القلب الخبير عن النفع فكان القياس ان لا يخرج
الا بعد مبتدأ بشرط كونه معرف غير خبر وكون خبره ذا لام كان المبتدأ مذكورة لم يوجب المبتدأ الخالي من التواضع والداخل
عليه فعل القلب لانه اذا دخل على المبتدأ كان او ما تميز الخبر عن النفع لخالفته اعرابه لامعرب الاسم وانما قلنا كان حق
المبتدأ ان يكون معرف لان الفصل يقبل التأكيد لان معني زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس تأكيداً كيلا لا يخرج
بعمل الظاهر والضمير بانه كما انظر بالضمير فلا يقي مرث زيد هو نفسه وايضا بدخوله على اللام نحو قوله تعالى انك لانت

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

بجملته لتأنيده ان انما اذا انما في فاعله خبره ان يكون مبتدأ او ان يكون مفعولاً
فيكون ان كان زيد نحو المنطوق وما في غير محله من الموضوعين فيجمل ايضاً كونه تأكيداً ان كان قبله ضمير هو المنصور ومبتدأ ان
كان ما بعد من فاعله نحو ان يدخل عليه لام الابتداء نحو انك لانت الحليم قوله ويعني العرب يجعل مبتدأ ما بعد
خبره فلا ينسب ما بعد من باب كان وباب علم وما الحجازية وعليه ما نقل السبعة ولكن كانوا هم الظالمون وان قرن انا
اقل بالرفع وقوله ثم كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان بهن وقامه وينصانه في ثلثة اوجاهة واحدة
يكون ضمير اثنان واثنان ان فيه ضمير المولود والجملة الاسمية اعني ابواه هما اللذان خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابوا
1. كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروى ما للذين في ابواه اسم كان والذين خبره وما فصل قوله وتقدم قبل الجملة
الاسمية ضمير غائب يعني ضمير الانسان يفسر بالجملة بعد ما يكون منفصلاً ومتصلاً مستنداً او بارزاً على حسب العواطف نحو هو
زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم من عند نفسه منصوباً بضعف لا مع ان اذا خفف خبره لا م قوله ضمير غائب انما لم يكن
ظاهراً وان الفصل فاعله يكون غائباً وواضح ان تقدم لان المراد به من هو المبتدأ في بغيره الغيبة والحضور والمراد به هذا
الضمير الشأن والفتنة في الآية الاخرى افيئنه كالعود اليه امانه كرا وهو الاغلب ومفونشاً كما يحكي وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة
الى المثلث عنه بشئ لا يقتضيه قبله مثل هو الا ميره مقبل كانه راجع مع ضوضاة وجليلة فاستبهم الامر فمثل ما الشأن والقصة
فذلك هو الا ميره مقبل الى الشأن هذا لما كان المعود اليه الذي في خبره المنجبال غير ظاهر قبل ان في التفسير غير هذا الضمير
الذي يتيه عنه بل لا يصلح ان يرفع من المثلث في قوله في المذهب ان الجملة بعد الضمير لا يورث بها الجرد التفسير بل هي كتاب
احياء المنكرات لكن سنية تفسير المابتدأ والاعمال بعدنا الاهاهم ثم التفسير فاعلم ان في تفسيره ان فعله هذا لا بد ان

توبه برائے اللہ اور
اس کے رسول کیلئے
ہے۔

عزیزین! السلام علیکم

انھا کہ اسم لیس و یقیناً میں خرقہ دار او کہی: اسم لیس غیر الشان * حیات پیر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

المتكثرة ويضعف بذلك قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف في التثنية انه لا اجتماع الالفين ولم يرد الى اصله في قايين
 المتمكن بخوفتيان وغيره كما حذف الياء في اللذان قال ابن يعيش لا بأس ان يبق هوثنائه كما وذلك انك اذا سميت به قلت فاقول
 الفاء اخرى ثم يقلبها هنة كما يقول لا اذا سميت بلا وهكذا حكم الاسماء التي لا يمكن لها ثالث في الوضوء اذا سقي بها ولو
 كان اصله ثلثة لقلت ذاي وهذا الى اصله ومثناذان يحذف الالف للتاكيد كما ذكرنا قال اكثر من ان المنع منه لقيام علة
 البناء فيه كما ألفه والجمع وذان صيغة مركبة من تية على واحد والاقيل فيان فذان صيغة للرفع وذان صيغة للخفض
 والمجرب قال بعضهم انه معرب لاختلاف اخر باختلاف المعامل ودعوى ان كل واحدة منهما صيغة مستانفة بخلاف
 الظاهر قال الزجاج لم يبن ثوب من المثنى لانهم فصلوا ان يجرب اصناف المثنى على الجمع واحدا وكانت التثنية لا يختلف
 فيها مذكرة ولا مؤنث ولا عاقل ولا غير فوجب ان لا يختلفا المثنيات اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه
 بعضا والبعض في اللذان والذين كما في ذان وذين وقد جاء ذان وذان والذان واللتان في الاحوال الثلثة و
 عليه حمل بعضهم قوله تعالى ان ههنا وللذين تاوذي قلب ذال ذاء حق سارقاء وقل الفرياء حق صارن
 وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث فوضاوية وتضريهين فقامن ذاك الى من المذى وذى من ذاك
 من هو وية بالجمع ببر اللام والياء ولا يقول ان التاء والياء ههنا علاقة للتانيث بل نقول بتخصيص ابدالها
 بالتانيث دون المذكر لانها يكونان في بعض المواضع علاقة للتانيث كما في اخت وبت وكلنا فان تاو عالتبت
 علامة للتانيث وذه قلب ياء ذى هاء كما قالوا في هيت هيت هيت لان الهاء يكون عوضا في الوقف من علامة
 التانيث التي هي التاء فسميت الياء بالتاء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل وتقلب ياء في هاء وقد
 يكسر الهاء ان باختلاصا من غير صلة فتوذه وتتر في الوصل خاصة وهو قليل ولا كثيرا في وطى ياء ساكنة
 وفي الوقف تسكن الهاء ويختلف الياء كما يجيء في باب وشباع فتوذه وتتر وذى وتقى تسبها ياء الضمير في الاشباع اشهر
 في الوقف ذه وتتر فيكون الهاءين ومنهم من يقول ذى وتقى ياء ساكنة كما في الوصل والوقف في المونث ذاء والمثنى تان
 مبن على الخلاف المذكور في ذان وذين ولجميعها اولاء عاقلان وغيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى العيش بعد اولئك
 الايام وقد ينون وكسورا والشون للتثنية كما في صوان كان ولا معرفة فيكون فائدتها ان بعد حق بصير المشار اليهم
 كما لم تكن فيكون اولاء كاولاء وقد يقصر فيكتب بالياء لان الفجوهول الاصل فحل على الياء لاستنقال الكنا في ثقلين
 للكلمة وهما القنة في ولها والواو في اخرها ولهذا يكتب هذا الكوفة الفتح والقوة والفتح بالياء مع ان اصلها واو ولهذا
 يثنى بعض العرب مضمو الاو من هذا الجنس كله بالياء وان كان الفتح والواو وقد تبدل الحرة الاو من اولاء هاء فتو هاء وقد يثنى
 الاخيرة نحو اولاء وبنما يشبع الضمة فلا تلام نحو اولاء على وزن طومار او ما قولهم هؤلاء على وزن فوزان قال بخله لا يقل هو ولا هذا
 بكى ابكى اسفا وغنطا فليس بغنر بل هو تخفيف نحو اولاء يحذف الف هاء فلهذا اولاء واو قولهم يلحق بها حرف تنبيه يعنيها وهي كما
 يجيء في المحرف يلحق بجل في نحوها ان تاعذ على خلاف فيها هلى في فصوله من اسم الاشارة او لا كما يجيء ويلحق من المفردات اسما فيا
 لكثير لان تعريف اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقتضيه اليها من اشارة التكلم باليد او بجوارحه من اشارة اليه فحق في ايلها
 بحرف ينبيه بها المتكلم المخاطب حتى ينفذ قوله وينظر الى اى شئ يشير به من الاشياء الحاضرة فلا جرم لم يوث بها الا انها يمكن
 مشاهدته وبصاره من الحاضرة المتوسطة في البعد الغائب وكان يجيء في الحاضرة اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر
 استعمالا من هذا لان تنبيه المخاطب لا بصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لا بصار المتوسط الذي لا يسهل
 بينه وبينه حایل ولم يدخل في البعد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا يبينه العاقل احد فير ما ليس في مرمى فلذلك قالوا لا يجمع
 هاء مع اللام قوله ويتصل بها حرف الخطاب قد استدل لنا عند ذكر الفصل على كون هذا الكاف حرفا لاسما ويؤيد ذلك
 حيث لفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربك وبك وقد ذكرنا هذا في فائدتها
 فلندكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغائب الجيد بهارون القريب لان فائدتها قد ذكرنا عند الاصل فتقول ان وضع
 اسماء الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه للتشاور اليه متساو وشارا بالاشارة الحسية في الاغلب لا المحاضرة في الاغلب
 ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب ثنان في كلام واحد لان جهة
 في كلمة الخطاب نحو ان بيان فسلنا وانما فعلنا او يعطى احد هاء على الاخر نحو انت وانت فعلنا مع ان خطابا المعطوف لا يكون
 الا بعد الاضراب عن خطاب المعطوف عليه فوضنا ذلك مثلا غلامك اعطى خربت لكاف عن ان يكون مخاطبا كما اخرجت نحو
 غلامك فلا يقول ما هذا لك كما لا يقول يا غلامات ولا غلامات قلت كذا فالكاف يوجب كون ما وية غايبا في

كان الموصول او موصوفه خبر متكلم جاز ان يكون الناميد اليه غايبا فلو كان اكثر لان المظهرات كلها غيب نحو انا الذي قال كذا
 جاز ان يكون متكلما محلا على المعنى قال على ما انا الذي بمعنى ابي جلدو قال الما من لولا اسمع لما جوزه وكذا اذا كان الموصول او
 موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انتا الرجل الذي قال كذا وهو لا اكثر اقولك كذا محلا على المعنى هذا كله اذا لم يكن التشبيه او مفعولا
 الغيبة كقولك انا حاتم الذي في هذا الخبر اي مثل خاتم طين كان ضمير جاز انك في خبر التشبيه محلا لحداد محلا للفظ ومحلا لآخر
 على المعنى نحو انا الذي قلت كذا وضرب يدك وانت الرجل الذي قال كذا وضرب عروا وان كان الموصول او موصوفه خبرا عن
 والمخاطب لم يخبر المحل على المعنى فالجواب الذي ضربته انتا الذي ضربته انتا اذا ما بدت اذن في الاخبار لا تترك اذا قلت انتا
 ضربت فقلت محلا للمخاطب انت الضارب هو المتكلم فيقول انا انما اقولك كذا فقلت انت فقلت انت فقلت انت فقلت انت فقلت انت
 انا ليس بوجه او وجهان بقر الفاعلة انت انا قوله واذا اخبرنا بالذي صدر منها وجعلت موضع الخبر ضمير لها واخره خبر فاذ
 عن زيد من ضربت زيد اقولك الذي ضربته زيد وكذلك الف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليضرب بناء اسم الفاعل والمفعول
 فان تعدد راسها تعدد الاجزاء ومن ثم اشتمع في غير الانسان والموصوفات الصفات والاصول والاعمال والحال والظهور المستعمل
 والاسم المفضل عليه هذا باب تسمية النماذج باب الاخبار بالذي او بالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمثيل المتكلم
 فيا تعلقه بعض احوال الخوف من المسائل وقد كبروا ياها كما يتدكر مثال بمعنى ان الحال والتقدير لا يخبر بها انما يجب تنكيرها ومعرفة ان
 الخبر يرتقي كالف التشبيه لا يخبر عنها الا لا تها لا يقنعان مضمين من يعرفه ان ضمير الانسان لا يخبر عنه انما يجب تصديره لغير
 الابهام قبل النفس فقول مع قوله اخبر عن الذي في ضمن الجملة الفاعل يرب الموصول الى متع من هذه الجملة جملة اخرى في
 واخبر الثانية راعن ذات متضمنة بالانصاف بل اني الاول لا معبر عن تلك الذات برب الموصول ولا تغير الاول راعن وضعها
 الاخر وايضا هذا الاخبار بالمتكلم فلا بد ان يجعل في الثانية ضمير متكلم مقدر الا ان المتكلم منك ان يخبر عن تلك
 الذات اعزب والخبر عنه في الاسمين مبتدأ والمبتدأ امرية المصدر ولا بد ان يجعل مكان امير راجعا الى ب لان المتكلم
 ان تصف ب بالوصف الذي كان لا بد لا تغير شي من الجملة الاولى ولا يمكن ان يكون ب مكان التصدير ب مبتدأ فلا بد ان يكون
 فائيه وهو الخبر العابد اليه كان او لا بد ان يشرح في الجملة الثانية لان خبر المتكلم ان يخبر عن ب بالوصف الخبر عن الموصول
 بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا الخبر عن ارب الموصول بل اخبر عن ب كما هو المبتدأ في الخبر هو الخبر الذي يطلق على ما
 عليه فاذا اخبر عن ب فقلت خبرني عما يطابق عليه افكانك الخبر عن او انا ذكرت الخبر عنه باسم ادون ب لان اهو المتكلم
 في الجملة الاولى التي هي المصوغه لغيري منها المعاو من اجتهادون ب فاهو المشهور قبل صوغ الثانية فلما قولك في السوا
 ب الموصول فليس معناه اجعل ب مخبرا به بل البناء فيه الاستعانة كافي قولك كذبت بالعلم اذا لم يخبر الاخبار والمتكلم
 بان يجعل ب الموصول مبتدأ ومثال ذلك ان يقول العالم للعلم يد ربة اخبر عن زيد في قولك ضربت زيد بالذي في الخبر
 اجعل الذي مبتدأ خبر زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهي ضربت زيد صلة للذي بلك تغير شي منها الا ان يجعل مكان زيد
 ضمير عايد الى الذي ويخبر زيد اخبر عن الذي فيقول الذي ضربت زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت
 زيد ضربت ب مخاطب من لا يعرف ان لك مضر ما في الدنيا وما مخاطب به من يعرف شخصا بضر بملك لكنه لا يعرف انه زيد
 وما قولك الذي ضربت زيد فلا مخاطب به الا على الوجه الثاني اي مخاطب من يعرف ان لك مضر يا لان مضمون الصلة
 يجب ان يكون معاولا للمخاطب كذا ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف ذلك لوقع الاخبار عنه بان زيد صاعا فالجملة الثانية
 فن في المحتمل الاول قوله صدرتها اي جعلت الذي المصدر مبتدأ لفظا خبرية خبر نصب على الحال او ضمن اخرى مع جملته
 خبرا متلوا اخر له وكذا الف واللام في الجملة الفعلية لا يخبر بالالف واللام الا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة قول ليضرب بناء اسم
 الفاعل والمفعول منها فاذ ذكرنا ان صلة الف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك لا يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية
 اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبتدأ الفاعل اسم فاعل مناسب لمعنى فعله في فعل نحو زيد ضارب اي ضرب او
 يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبتدأ للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعله في فعل نحو زيد مضرب
 اي ضرب او مضرب وليس اسم فاعل ومفعول مع مرفوعها بخبر الجملة الاسمية حتى يسبك منها احدها مع المرفوع بل هما مع
 مرفوعها اسميتان في نحو ضارب زيد بل ومن مضرب البكران لكن في اولها حرفان يمتغان من وقوعها صلة لللام كما يستبعد
 ويجب ان يكون الفعل الذي يسبك منه صلة لللام متصرفا غير المضرب نحو نعم وبشر وبتنا وعسى وليس لا
 يحى منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد
 من اسم الفاعل بالمفعول معناها كالسبن وسوف وجوف النقي وجوف الاستفهام قوله فان تعدد راسها تعدد الاجزاء

مع صلته مبتدأ وندب
جزم والجملة في محل نصب
لها مقولتان قلت في
الشرح وكل لاقت ان
سنداء جزم وخبر و
مبتدأ واللام عطف
وقرئت الخبر والجملة في
جاء والفتحة في محل
الخارج مجرور به متعلق
بفقد و خاصة محذوف
مطلقا اي قل الذي
الافت واللام كلذي
في الاخبار في الجملة الضمنية
ومحذوفة ولصغرها
ممنوع من حذف
وهي تامة بعد صلته
فخاصة وفائدة على
رأسم مثاليه هو
يافاعل مثاليه هو
مثلا والفاعل مثاليه
والفعول عطف على
فقد امر في اي
جعل الخبر موضع الخبر
عمد ما جزم جزملة
شرحه وتدل ان
جملة خبره خبر
وتتم عودها اشارة
الى السند وهذا الجازم
مع مجرور وتقبل الغلبة
انفع وانفع امر
والسند في ما عليه عالم
ان الاخبار في نفس
انسان متعلق به ولو
والصغر والمصدر عطف
على ضم الانسان والفاعل
نفس المصدر والجملة
النفس عطف على
المستحق نفس النفس
اي دعيا بكلام الذي يتعلق

تجربة في علم النفس

15th

19

5

لا يعود الى ان تقدم من الوصول كالمجرى وبوب وفاعل بم وبس واخواتها فان هذه الضمير لا يتجى الا بهيئة مفسرة فاعلها
وكذا كل ضمير مستحق لغيره استحقاقا غير الوصول كالضمير في نحو زيد ضربه و زيد ضرب في يد منطلقا ان المبتدأ استحق
الضمير عن هذه الاخبار فلو قلنا ان الذي زيد ضربه هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لاننا قلنا يجب ان يعود مقام
المجرى عن ضمير عايد الى الموصول وان بقي المبتدأ خاليا من عايد الى الموصول وقولك هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول
وان جعلناه عايدا الى الذي بقي خبر المبتدأ وهو جملة خاليا من عايد الى المبتدأ وقولك هو في الاخير ليس في خبر خبر زيد
قوله والاسم المشتمل على اسم الذي احد بن بن ضمير مستحق لغير الوصول كقوله في زيد ضربت غلاما فان المضاف مع المضاف
اليه على لفظ غلامه مشتمل على الطاء التي استحققت المبتدأ قوله عليه اي على الضمير المستحق لغيره قبل وان استغنى بضمير جاز ان الاخبار عن
ضمير اخرون جمع الى ذلك المبتدأ وذلك كما في نحو زيد ضارب اخوه جاز ان الاخبار عن اي ضمير شئت منها وقال الاندلسي لا يجوز
ذلك لعدم رجوع عايد من الصلة الى الموصول بل لعدم فائدة في الخبر لم يفادها المبتدأ لان في قولك الذي زيد ضارب
اخوه هو لفظ هو جمع الى زيد لانه ضمير قد اخرون يد مد كونه الصدر فلا يكون في ذكر ضمير فائدة وليس ما قال بشي لان ذكر
زيد في الصدر ولا يسل المبتدأ الذي هو الموصول مضاعف في زيد حتى يتجاوز في الاخبار بن يد عنه من الفائدة بيان ذلك ان
الخبر عن ضارب يكون المعنى الذي ضارب اخو زيد فقل غلاما المبتدأ ان هي هنا شحضا هو مضمون وب اي زيد بن يد
فيكون ان يكون ذلك الضمير بيدا وغير فقولك ان في الخبر زيد بفتح فائدة مجدة وهي ان زيد مضمون بضمير دون غيره
وكذا ان اخبر عن هذا اخوه يكون المعنى الذي ضارب زيد اخوه زيد مضمون الصلة الذي يجب ان يكون معاويا للمخاطب
ههنا شحضا اخو ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد وقال صاحب المعنى لا يجوز الاخبار عن احد الضمير
لان عودها الى المبتدأ سابق على استحقاق الموصول لها وهو وقف المبتدأ على ارتباطها بارتباط الضمير الطراد وليس ايضا
بشيء الا لان بقا ما عاد اليه الضمير المجرى عنه بعد الاخبار على حاله قبل بدل ليل محتمل الاخبار عن تاسير ونحوه ولا يتوقف المبتدأ
على ارتباط الضمير برب بل يكفي باحد ما فيقول الاول جواز الاخبار عن كل واحد من الضمير اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير
عايد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المقدم عن ذلك الضمير ان يكون الضمير جملة فانه بعد ذكر الضمير جملة او لا لا يتعلق طاء
بالفائدة كما يقول زيد اخوك ثم يقول قد ضربته ففتح الاخبار عن هذا ضربه وبالشرط الثالث وهو ما خيرا الخبر عنه خبر المجرى
كل ما لا يقع فاعنه خبر المبتدأ ان لو اخوته لم يحصل الا بهام قبل التفسير وهو الغرض في الايتان به كما ترى وكذا كل ميم مقترنا
بعد التفتيح كضمير نعم وبس وبس بفتح كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كن وماواتهم وكذا كرا خبره وكما كن لصددها
فيها من معنى الانشاء وينجح انهم كل ما يجوز وضعه كظروف غير انما كمنه نحو عند وسوى وذات مرم وبهذا بين وكذا صح
وعشوا مشامعنا وكذا المصادرا للالام نصبها كسبحان وليلك ونحوها قالوا وان اخبر عن ظرف ممكن جئت ضمير
بفتح كما اذا اخبر عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه و
هذا القول منهم مبنى على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمنع حلا ما قالوا الاخبار عن المفعول في
الذي ضرب له تاديب هذا الضمير الفاعل مقام الخبر عن ان كان الخبر عنه مجزئا فهو بارز متصل وان كان مرفعا فغير بارز
كما اذا اخبر عن زيد في ما جاني الا زيد واما بارز متصل كما اخبر عن زيد ان في ضرب زيد ان واما منفصل كما اذا اخبر
عن زيد في ما جاني الا زيد وينفصل ايضا المفعول الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبر باللام وجيء صلها
على غير من هو كما اذا اخبر عن زيد في ضرب زيد باللام فانك تقول لضارب ان هذا عند النجاة وقد تقدم
في باب المضمات ان المنفصل في مثله تأكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلاثة في باب المضمات
ايضا المستتر البارز والمتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضمير واما بارز متصل كما اذا اخبر عن زيد
في ضرب زيد او منفصل كما اذا اخبر عن زيد في ما ضربت الا زيد كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبر عن
اي ضمير كان فلا بد من تأخير مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدأ ثم اعلم انك اذا اخبر عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان
يكون الضمير لهما بم مقامه خائبا الرجوع الى الموصول وهو غائب كما اذا اخبر عن احد ضميرك ولا يجوز الخجل على المعنى
كما في ما ذكره سيبويه من عدم الفائدة فلا يقول في الاخبار عن تاء خبر يلك الذي ضربك انا ولا في الاخبار عن
الكاف الذي ضربت انت فليس اذن قوله الفائدة انت انا يجمع على تقدم الاشارة اليه وانما اخبار بالذي دون من
وما و اي وسائر الموصولة لان اسم الباب وهو الكراستعلاء ولا يجوز الا موصولة واما الاخبار بالالف واللام فاخباره ايضا
لكثرة التفسير به بسبب الفعل اسم فاعل ومفعول وبارز الضمير كما في نحو الضارب بارز ان زيد في ضرب زيد حتى يحصل المبتدأ

باز مندرجہ حکم الاختصاص باب التنازع فان فيه بعض الاشكال فقول الاول في باب التنازع انه لا يغير الترتيب وبراہی ترتیب التنازع من علی حالہا اما ممکن لما مر من بینا حقیقۃ الاخبار من انک لا تفر الجواز للغمۃ للخبیر عند الا اذا اضطرب الیہ فاذا وجہ العام لان من جهة الفاعلۃ واصل الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت تجبر بالذي عن التنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد تمام مقام زيد ضمير فاسترخى اكرم والضيم في ضرب وعلما يضارع في الذي وقد كان قبل وجعا الى زيد اذ لم يكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام الخبر كما كان في الخبر عند ما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل ويقول بالالف واللام من عند الترتيب وابن السراج وجما من التنازع بين الضارب واكرم زيد عطفت الفعل لصريح وهو اكرم على ما قلنا ولا تخشيد بل دخل اللام في مثله على الفعلين وثاني بالخبر منه في الاخير خبر عن الموصولين فيقول الضارب والمكرم زيد كما يقول العاقل والمكرم زيد وكان في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوفه ومقدر فهو مثل قوله الملك القرم وابن الطمام وليس الكتيبة الزرم وعن الترتيب الى المازي واليخ كاسر انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل فعليتين لان مبتدأ والخبر يظهر الفعل والفاعل فيقول في مسئلتنا عند اعمال الثاني الضارب هو والمكرم زيد واول المذهب ان لا تفر اقل تغيير ثم الثاني اول من لثا في ذلك وما ذكر من قصدا لتشاكل بالاثني والاسميتين في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فما لا يرجع على ما ذهب الاقل لان عطف الفعلية على الفعلية فيرأى في الحقيقة مع قلنا التغيير اما ابو الحسن فله ان يقول الجملة ان في الاصل ما راكنا الواحد من حيث لم يستغن احدهما عن الاخر لا جمل التنازع بينهما في اسم وان عملك الاول في مسئلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاسترخى الضرب لان الغرض منه فاعلم وكذا في الاختصاص بالالف واللام نحو الضارب واكرم زيد وعند اخفش الضارب والمكرم زيد وقياس قول المازي الضارب والمكرم هو زيد ليكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئي المعطوف عليها كما كان في الاصل الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزئها واذا وجه العاملان من جهة المفعولة واصل الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت تجبر عن التنازع الاول بالذي الذي ضرب واكرم زيد انا واما جعلت تاء اكرم ضمير غائب ان كان الخبر عنه هو التنازع الجملة الاولى فقط لان الثانية نزع عطف على الاولى فلا بد منها ايقم من ضمير راجع الى الموصول اذا كان مبتدأ وهو متكلم او متخا من حيث المصلحة لجعل الضمير على المعنى فلا يفر الذي ذهبنا لعدم الفائدة والتنازع ههنا باق على حاله ليجوز ان تصاب يد بضرب وقول اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض الاخر ليس باجبة كما هي في هذا الباب ويقول مجربا باللام الضارب واكرم زيد انا وعند اخفش الضارب والمكرم زيد انا والتنازع غير باق لان زيد لا يجوز ان تصاب يد بضرب اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة وقياس قول المازي الضارب انا والمكرم زيد انا بضرب اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة عن تاء اكرم تاء بالذي وبالالف واللام سواء على المذهب الثلاثة وتقول في الاخبار عن زيد بالذي الذي ضرب واكرم زيد وبالالف واللام الضارب انا واكرم منه زيد بوزن ضمير المفعول في الضارب وان كان محذوف في الاصل لان ضمير الف واللام لا يحذف كما ذكرنا وابرث انا الصفة على ضمير من ههنا وبعض المنفرد بين يحذف ضمير اللام في مثله نظر الى الاصل ويقول على ما ذهبنا لا تخشيد الضارب انا والمكرم انا وزيد وعند المذهب الضارب انا على انه مبتدأ وخبر المكرم انا وزيد مبتدأ معطوفة على الاولى وتقول في هذه المسئلة اذا عمل الاول نحو ضرب واكرم منه زيد با بر انا في اكرمه على الختان كما شرع باب التنازع من خبر انا الاول بالذي الذي ضرب واكرم منه زيد انا وبالالف واللام الضارب واكرم منه زيد انا والتنازع باق في الموضعين وعند اخفش الضارب زيد والمكرم انا قد امت زيد الى جنب ما لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلاته وعند المازي الضارب زيد انا والمكرم انا واخبار عن تاء اكرم تاء لا خبر عن تاء ضرب عند كلام واما الاخبار عن زيد بالذي الذي فيقول فيه الذي ضرب واكرم منه زيد يصل الضمير القائم مقام زيد بعامله لعدم ما هو واجب لفصائه وكذا بالالف واللام الضارب انا واكرم منه زيد انا وفي ضارب هو الضمير القائم مقام زيد وابرث انا خبر الصفة على غير صاحبها وعند اخفش الضارب انا والمكرم انا وزيد وعند المازي الضارب انا والمكرم انا وزيد وزيد خبر الضارب لانه كان في الاصل مفعول ضرب والجملة المعطوفة على المكرم انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها ويقول في نحو ضرب زيد وضرب زيد عند اعمال الثاني من البناء والتاء بالذي الذي ضرب به وضرب زيد انا ولا يقول ضرب به ولا ضربت لما مر التنازع باق على حاله ويقول ههنا ثنية على ما ذهبنا البصير الذي ضرب به وضرب زيد انا وعند الكسائي ان الضمير به وضرب زيد بن انا محذوف الفاعل ويقول بالالف واللام الضارب هو وضرب زيد انا وابرث هو خبر الصفة على غير صاحبها والتنازع باق على ما ذهبنا لا تخشيد الضارب هو والضارب زيد انا واولا ان يقال الضارب زيد لان الاخبار قبل ذلك

انما جازية الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسبان فيه ايضا وليس بقياس في جميع المواضع وعند المازني في الاختيار
 عن الثاني الضارب هو انا والضارب زيد انا والاول الضارب زيد انا لما مر في الاختيار عن الياء الضارب هو مبتدأ وخبر والضارب
 زيد انا والاول الضارب زيد انا لما مر في الاختيار عن زيد بالذي قلت الذي ضربته وضربه زيد ولا يمكن ابقاء التنازع اذ لا
 تنازع في غير متصل كما مر في الالف الا ان الضارب وضربه زيد وعند الاخفش الضارب والضارب انا زيد با برنا بالجرس ضارب
 على غير من هو له وعند المازني الضارب هو الاول الضارب زيد والضارب انا زيد ولما علمنا الاول المختار ضربته وضربه
 هند بالجرس الضارب الضارب كما مر في باب التنازع قلت في الاخبار عن الياء والباء بالذي الذي ضربته وضربه هند انا والاول الضارب باق
 وبالف الا ان الضارب وضربه هند انا وعند الاخفش الضارب هند والضارب انا هند انا قد مت هند الى جنب
 علمه لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض لا يجيء عند المازني الضارب هند انا والضارب انا هند انا من هند بالذي ضربته
 وضربه هند وبالف الا ان الضارب وضربه هند انا وعند الاخفش الضارب هند والضارب انا هند وعند المازني الضارب
 والضارب انا هند وتقول مخبر عن انا والياء في ضرب وضربه هند بالذي الذي ضرب وضربه هند
 انا لا يجوز ضربته هند انا عند المازني الضارب وضربه هند انا وعند الاخفش الضارب والضارب انا هند انا يقول المازني
 مخبر عن التاء الضارب والضارب هند انا والضارب مبتدأ وانما خبر وعند في مفعول الضارب مراعاة الاصل من التاء الضارب
 انا والضارب هند انا انما خبر عن هند قلت في ضرب وضربه هند والضارب انا هند انا والضارب المفعول في ضاربها
 لان عايد الاصل الموصولة لا يحذف وبعض المنقذ من تحريك مراعاة الاصل وبرز ان الجرس الضارب على غير من هو له وعند الاخفش
 الضارب انا والضارب هند وعند المازني الضارب انا على انه مبتدأ وخبر الضارب هند انا على الاول قال مخبر بالان
 عن ثالثا والياء الذي ضرب وضربه هند انا وبالف الا ان الضارب وضربه هند انا والضارب باق فيهما وعند الاخفش
 الضارب هند والضارب هند انا بتقدم هند الى جنب عامل لما مر في قول المازني مخبر عن التاء الضارب هند والضارب هند
 انا والضارب الضارب عن الياء الضارب هند انا والضارب هند انا يقول مخبر عن هند بالذي الذي ضربته وضربه هند انا والضارب
 الضارب انا وضربه هند وعند الاخفش الضارب انا والضارب هند وعند المازني الضارب انا والضارب هند وعند هند
 خبر الضارب انا وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهم مخبر عن انا والياء بالذي الذي اعطيت واعطاه زيد درهم انا والضارب
 واعطاه زيد درهم انا والضارب باق في القصور تروى وعند الاخفش المعطى والمعطية زيد درهم انا والضارب انا والضارب في مثل كذا
 حذف منه فمفعول الاول نحو المعطى زيد درهم والمعطية هو اياه انا وليس بوجه ومخالفة الاصل في الفعل الاول بوجه مفعول
 وفي الثاني باق في الضمير مقام مفعول الظاهر من بل ضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيل في المنقذ الى واحد اعني
 جعل الكلام جملتين لقول المعطى زيد درهم انا والمعطية هو اياه انا وانما خبر عن زيد قلت الذي اعطيت واعطاني درهم انا
 والمعطية انا واعطاني درهم انا زيد با برنا عايد الاصل وبعض المنقذ من يجوز حذفه لما بقدر الاصل كما مر با برنا الجرس الضارب
 على غير صلحها وعند الاخفش المعطية انا والمعطى اياه انا على اياه انا في المصنف درهم انا ويجوز المعطى انا مراعاة
 للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير المعطية اظهر المفعول المثلث وليس بوجه لان اياه الضمير لا جل الاصل فانه لا يحذف
 عايد كما مر في افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بدل الاول فان رددها مفعول الاول كالمفعول هب المازني قلت
 قلنا المعطية انا درهم انا والمعطية اياه انا زيد كما ذكرنا في باب المصنف في نحو ضرب اياه وضربه اياه ولو قلت المعطية انا اياه
 والمعطى درهم انا زيد على ان يكون اياه عايد الى درهم الضمير المفعول قبل الذي ذكره في غير باب التنازع وهو لا يجوز في باب التنازع
 كما مر ان اخبر عن الدرهم قلت الذي اعطيت واعطاه زيد درهم وعند الاخفش المعطية انا والمعطى انا الجرس الضارب
 المعطية المعطى اياه زيد درهم كضربك وضرب اياه المازني هو المحذوف نحو المعطية انا زيد والمعطية والمعطى اياه درهم
 ويقول في ظننت وظننت زيد اخاك مخبر عن انا والياء بالذي الذي ظن وظن زيد اخاك انا وبالف الا ان الظان وظن زيد
 اخاك انما حذف مفعول الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان والظان زيد اخاك انا والمازني لو جعلته جملتين
 ورد المحذوف قال الظان زيد اخاك انا والظان هو اياه فالتصلي ضمير الاصل والمفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد انا الجرس
 الصفه هي غير صاحبها وانما خبر عن زيد قلت الذي ظننت وظننت اخاك زيد والظان انا اخاك وظننت اياه وظننت زيد
 نحو قلت كذا وظننت اياه على ما مضى في المصنف اظهر ضمير المفعول في ظانته لانه ضمير الاصل فلا يحذف وبعضهم يحذف مراعاة
 للاصل واظهر ثاني مفعول الظان لان افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعولها ذكر الاول وبرز ان الجرس
 الصفه على غير صاحبها وعند الاخفش الظان انا اخاك والثانية او الظان اياه زيد وانما خبر عن اخاك قلت الذي ظننت

باب الضارب والضارب

لتجرأ هذا الذي يرفعه
 كانه في احوالها
 طرأ في صدره
 الجدة التي تترنم
 في امة وجب به جملته
 في مائة من كسرها
 عن كذا ولا دلالة
 هناك في غير ذلك

وصلة الضمير في المفعول
 باللام المعطية انا والمعطى

في قوله
 في قوله

ومن كان متبدلاً وجبرها لا مبرها استثناء وفي التام استثنى والمستثنى منه محذوف وقادير ومن كان في الوجود الا في التام والصفة متطرفة عليه

معه تسمى وسبب من بعده بالتامة فذكر في موضوعه ذلك نحو ما التخصيص عند سيبويه ونحو ما في نعم شياهي عند الزمخشري وادخل
ويكون ما ايضا معرفة تامة اي غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء قال نعم شياهي نعم الشيء وكذا في نحو نعمتوني
نعم اي نعم الشيء ونعم الذي وما المصدر في جوف عند سيبويه واسم موصول عند الاخفش والربان والمبرد كما قيل واما الذي على الصلة
فلا خلاف في اسميتها التام فيها وذلك نحو قول علي في التلميح نزلت في البلاء كالتى نزلت في الرخاء اي نزلت في الرخاء كالتى نزلت في
الذي نزلت في الرخاء وقوله وصفه خلف في ما الذي على التكرار لافادة الابهام وتأكيد التكرار فقال بعضهم اسم فعلة قوله مثلا
ماي مثلا اي مثل وقال بعضهم بانه يكون حرف لان زيادة الحرف اوله من زيادة الاسماء لا استبدالها بالجرين وهذا الاستعظم
الحليل ويجوز من الفصل لكونه اسما زيدا لافادة الفصل وايضا ثبت زيادة تهما في جزم وصفية بالثبوت فالجمل على ما ثبت في
موضع الانساق اوله وفائدة ما هذا ما التخصيص نحو هل اعطيت الاعطية ما والاعطيم نحو لا مراد جدم قصيرا بقدر ولا مترا يمتد
من هو واد التوبيع نحو اضره بضره باي نوعا من انواعها كان ويجتمع هذا المعاني كلها في الابهام وتأكيد التكرار اعطية
لا يعرف من حقها تها وامر لا يعرف من عطفه وضربا بغيره غير معين قوله ومن كان في التام والصفة اما من الموصولة فتكون
من جاك والشرطية نحو من تضرب تضرب والصفة اما من الضميمة نحو من ضارب الضميمة والصفة اما من الضميمة نحو من ضارب الضميمة
على من غير ثابت التبعيد اياها بالجملة كقوله رب من اضرب خطا صدره قد تنجى في موتا لا يطع ولا يتقي تامة اي غير محتاجة الى الصفة
والصفة الا عندنا في على فان جاز كونها تامة غير موصوفة ويجوز عند الكوفيين حرفا زائدة وانشد وال الزهر سنام الجرد
قد علمت ذلك العشرة والاثرون من عدد وهي عند البصريين موضوعا اي لا ترون انما ماعد واد فاشد وايضا ياشد
من قصص من حلت له حرمته على ولها له تحريم المشهور باشارة ما فصرح عنه بناء ما ومن الشرطيتين والاسمها متبني والموصولة
ظاهرة واما الموصوفتان فاما لا احتياجهما الى الصفة وجوبا واما لان وضع الحرف كما قيل وهذه الاخير تعافي وجوبا
وما التامة انكم ومن وجوبها الذي العلم لا تفرق ما لا تعلم خلافا لظرب ويقع على ما لا يعلم تغليباً نحو قوله نعم ومن لم تتم له
بوازيق ويقول اشترى من في الزاد غالا كان اوجارته اوفس او منه قوله نعم ومنهم من يمشي على بطنة ومنهم من يمشي على اربع
وذلك لانه نعم قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة تغلب العلماء في الضمير شتم بنه على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنة ومنهم من
يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقيل في الغالب لانه اقول ان يمشي على اربع لما لا يعلم وقيل في الغالب لانه اقول ان يمشي على اربع لما لا يعلم
تتم وما ملكت ايمانكم وديت على اربع في الغالب صفات العالم الخويدي ما هو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفة الجواب عالم غير
فلك وديت على اربع ايضا استغفار ما كانت او غير في الجمل وما هيته وحقيقته ولهذا يقول حقيقة الشيء ما هيته وهي متسوية الى ما والما هيته
مقلوبة الخيرة ها والاصل لما هيته ويقول امر منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلين ككلمة كقولهم كذا يقول ما هذا افسر له
بقيام انسان فاذا عرف مثل ان انسان وشكك انه زيد وعمر فقلت من هو قول فرعون وارباب العالمين يجوز ان يكون
سؤال عن الوصف طرأ قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون سؤال عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون
بيان الماهية يلزمها لفرعون على ان لا يعرف الا بالصفات وما هيته غير معلومة للبشر وقوله سبحان ما سخر لنا وما سبق الا قبل
بجاء يجوز ان يكون لكونه نعم مجمل لما هيته ومن وعاني اللفظ مقرر ان ذلك ان يصح ان للشيء المجموع والمؤثر فان غلبها
الثنية او الجمع او التانيث مراعاة اللفظ في المعنى من عندها من الغيرة في الاشارة ونحوها اكثر واغلب ولما كانت اوله من مراعاة
المعنى لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحولة عليها من المعنى هو صلة المعنى وكذا في غير من وما يقول ذلك الشخص
لقينه وان كان مؤنثا قال نعم خلقكم من نفس واحدة والمراد من قوله يقول تلك النفس من الرجال وثلاثة اشخاص من النساء هذا
اوله من العكس كما يجب في باب العدد وان يقدر على الجمل على من وما شبهها من التمهلات ما يعضد المعنى بخلاف مراعاة المعنى
في ذلك المعنى المحمول كقولك من من اعيانها وادى من قولك اخبره لفظه من قولك اخبره لفظه من قولك اخبره لفظه من قولك اخبره لفظه
ومن يأت بخلاف قوله وتعمل لا تدجاء بعد قوله منكم وهو عاصد المعنى فلها قال قوله اوجها وان حصل مراعاة اللفظ ليس وجب
مراعاة المعنى فلا نقول لقينه من اجرة وانما تربية من الضوان الا ان يكون هناك قرينة وجب ايضا مراعاة المعنى فيها ووجه مطابقة
المحمول على المعنى نحو من هو محسن اهل ولا يجوز تحسنه لانه خبر على المحمول على معنى من الذي بمعنى الله والخبر الشق يجب مطابقة للبناء
فان يرا وتاينتا وادى تبيينه وجمعها جانا بن السراج من هو محسن نظر الى ان هو مراد به من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه
فان حذفت هو التي صدر الصلة كما في قوله ما اناب الذي قاتل ذلك شيئا وقبل من محسن اهل سهل التان كير لان المقدار ليعتبر
كمنه بافتنا المذكرة والمؤنث والاصل الجمل على اللفظ كما قلنا فيقارن ما كان او يكون مراعاة اللفظ اكثر واوله من مراعاة المعنى
المعنى كان انما الجمع للمراعاة ان تقدم مراعاة اللفظ اكثر من العكس قال نعم ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا لجنته تجري من تحتها

نحو

والارض

اسم

يكون
رسالة في علم الحروف
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل

دأى مبتدأ وأية علمت عليه كن جزء وهي مبتدأ ومما عطفها على كلمة هي ومعه خبر جزاء وحدها حال من ضمير مبتدأ معبر عن مقتضى الكلام على المعنى في كل ما ذكر من كونه مبتدأ
 ومفعول مطلق أي من غير أن يفرقوا واللاستثناء والاعتناء بحدود صفة مستثنى من قبل الخبر والمستثنى منه محذوف ومما عطفها على خبره وهو مبتدأ في جميع الأوقات لا وقت حصر
 صدر صفة كلمة أي فاعلاً عند مبدئه

الأنهار جمل على اللفظ ثم قال خالد بن حزام في المعنى وطناً أيضاً أي لكون الكل على اللفظ أو لوجع سجعاً ثم بعد قوله خالد بن
 لئلا يخل على اللفظ فقال خالد بن حزام أي قد أحسن ابتداءه وقد أتى ما تقدم مراراً في المعنى على مرعاة اللفظ من أول الأمر فخل أبو
 سعيد عن بعض الكوفيين منعوا الأول الجواز على صفة لا في الملام الموصولة فأنتم تمنع ذلك فيها فلا يقال في هذا ما هو
 موصوفون بها ثم أتت لها بصاحب من الموصوف والمبتدأ نحو جاء الزباني أن الضارب غلامها وهم الموصوفون بها ثم
 لم يجر فيها يعتبر بعناتها من الضمير اسم الإشارة مرعاة لفظها وإن كانت صالحة كمن والمفرد والمثنى والمجوع والمذكر والمؤنث
 بالخط واحد وذلك لاختلاف موصوليها وكونها كلام التعريف نحوها الحسن غلامها فكان الضمير يرجع إلى صاحبها لا إليها وإن لم يكن صاحباً
 حار مرعاة لفظها كقوله أو تصحى في الظاهر المولى أي الظاهرين المولى ويحتمل أن يكون أفراداً لكونه صفة مقدرة مفرقة للفظ في
 في الجمع الظاهر من قوله وإية كن وهي مرتبة وحدها إذا حذف صلتها فأنتم كن أحكم أي أن الذين كرهوا النائية ولا أفراد
 الثانية والجمع في الموصولة نحو ضرب إياهم لقيت الاستغناء عن خبرها وإياهم لقيت والشرطية نحو إياها ما تدعوها فلا لامها
 الحسية والموصولة نحو إياها الرجل ولا أعرف كونها مفرقة موصولة لا في التثنية والجمع لأن موصولة كانت في موصولة
 باي جمع ليس قبلها الذي نكرة موصولة نحو الذي يحسن إليك دأى صفة يقيم صفة أيضاً بالاتفاق لا كما كان فيها خلافاً كما مر
 فلا أدرك له بل ذكر المصنف أنها بل جعلها كمن التي لا يقع صفة ولعل دأى في الصفة أصلاً الاستغناء عنها لأن مفرقة رجل إلى رجل رجل
 عظيم يسأل عن حاله لا تدل على كل واحد فيقال عنه ثم تفتل عن الاستغناء أيضاً إلى الصفة فاعتوى عليها أعراب الموصوف
 دأى من بين أخواتها الموصولات على خلاف في اللذان واللتان وفي ذلك الحاشية ومن بين أخواتها الموصولات استغناء والشرط
 وإنما ذلك لأنهم لها الإضافة المراجعة لمجانبة الاستغناء وليس كل مصنف يعرب بل ما هو لأن الإضافة خمسة عشر غير معرب
 وإنما كره رجل فأنتم قد ينصب ما بعد كونه خبراً وما لدن فأنتم يضاهي الفعل أيضاً والإضافة إليه كلاً إضافة وإياها التي موصولة
 الإضافة لأن وضعها ليفيد بعضاً من كل كما مر في باب الوصف فأنتم في المضاف إليه فإن لم يكن مقدراً لم يعرب كما في التثنية
 وإن كان مقدراً بقي على أعرابه كما في قوله ثم إياها ما تدعوها لأنه كائن فأنتم مقطوع عن الإضافة مع أعرابه وذلك لأنه كائن
 على ما ينبغي في الكليات قوله إلا أن حذف صدرها أياها ما تدعوها لأنه كائن فأنتم مقطوع عن الإضافة مع أعرابه وذلك لأنه كائن
 معها أو الاستغناء قد يحذف صدرها عن المبتدأ بشرط أن يكون ضميراً وجهاً إلى المبتدأ فلا يحذف المبتدأ في نحو ضرب إياهم غلامها
 قائم دأى ثم نداء تاحذف لكونه ضميراً والفتحة بكونه خبراً في المصنف والبقا ما هو معتد الفاعل أي الخبر لقيام النضام
 إليه مقاساً لئلا يكون في نفسه فأنتم حذف المبتدأ مبنيًا كما هو من باب الموصولات وذلك أن شيئاً إذا فارق أخوه
 لعل من فهو شديد اللفظ أي إليها فيرى سبب يرجع إليها ويبنى على اللفظ تشبيهاً بقبول وبعد لا تحذف منه بعض بعد ما
 هو محذوف بدلتها عن الصلة لئلا يفتقر الموصولة كمن كما حذف من قبل وبعد المضاف إليه المبتدأ المضاف هذا هو مقتضى
 سببوه في القواعد لا كشرع كونه مبتدأ على اللفظ عند حذف المبتدأ قال سيبويه والأعراب مع حذف المبتدأ لا حذف خبره
 وجاء في القواعد أنهم أشد نصباً منهم وذلك لأنه لا يجر حذف خبرها بل حذف خبرها فأنتم مقتضى الفاعل أي
 الخبر قال الجرجاني في حذف من حذف الكوفة حتى أتيت مكة فلم اسمع أحد يقول في نحو ضرب إياهم أفضل كمن منصوباً وإن لم يضاف مع
 حذف المبتدأ نحو أكرم يا أبا عبد الله في كمال العرب الأعراب وأما بعض النحاة قياساً على سماعهم فيقولون أكرم أي أفضل منصوباً بل
 توبين والتشديد ويؤيدون أن ضرب إياهم أفضل مرفوعاً على الحكاية والتعليق كما ينبغي من من ههنا قال سيبويه يرفع نحو
 ضرب إياهم أفضل في البيت يبنى على الضم قياساً على ضرب إياهم أفضل لأن ذلك يخالف للقياس لم يجمع من العرب إلا أيا أفضل
 منصوباً ولو أن الأعراب لم يرفعوا أو نحوهم أو أن الجرجاني أعرابهم مع حذف المضاف ليدل على أنه كان مع المضاف أيضاً إليه
 معاً لأن حذف المضاف لا يرفع جانباً خرفه كما في قبل وبعد ذهب لكونه في التحليل إلى أن نحوهم في مثل هذا النوع
 معبراً عن مرفوعه على أنه مبتدأ وما بعده خبرها وهي استغناء موصولة قالوا وهي لا يميز مبتدأ خبراً أشد ومن كل شيعة
 معولن من كما يقول أكلت من كل طعام قال الله ثم وأتيت من كل شيء فيكون من للشيء والكلام على اعتناء إياهم أشد
 صفة شيعة على إضمار القول أي كل شيعة وقول فهم إياهم أشد كقولهم جاءهم في كل شيء لئلا يفتل قط قال التحليل نحو
 قولهم ضرب إياهم أفضل أي ضرب الذي يقال لطلب إياهم أفضل كما قال الأخطل ولقد أبى من الغناء بمنزل فابته
 لا حرج ولا حرجم أي أبى مقولاً في لا حرج ولا حرجم أي هو صريح قال سيبويه لو جاز ضرب إياهم أفضل على الحكاية لجاز ضرب
 الفاسق الخبيث أي ضرب الذي يقول الفاسق الخبيث بل مثل ذلك يحسن في ضرورة الشعر في سعة الكلام ومن ههنا يرفع
 مثله أن الفعل الذي قبل أي قبل معلق على العمل ويجوز التعليق في غير فعال القلوب أي نحو ضرب إياهم أو قبل إياهم فأنتم

الاستغناء
 أو عدم إعراب خبره
 وجعل المصنف
 في قوله لا
 إلى الاسم
 بجو في الظن
 خلاصه

في البيت
 أن الضمير
 الذي قبل
 ويجوز أن يكون
 كل شيئاً
 فأنتم
 المصنف

وقد ماذا صنعت جنان خيرة مبتدأ وحدهما اي احد الوجهين ما الذي مبتدأ وخبر المصداق الذي صنعت فما استغنى عنها مبتدأ وتام وصل وصنعت صديقا
 العايد محذوف والموصول مع صلة خبره يكون التقدير اراء يوضح الذي صنعت ثم اخبر بذكر الالة ما سبق وجوابه اي جواب الذي مبتدأ ورفع خبره والآخر ان يوضح وجوبه
 نصب مثل ما مر من غير تفاوت في الاصل

في باب فعال القايوب وليس شيء لان العلق يجب ان يكون في صدر جملة والنصب بخلافه واقل لا يكون جملة والعلق
 اما استفهام او فاعل لا بد ان ياتي بعد نحو اقل واخرى لا يكون استفهاما مبتدأ لا معنى لها الاصل وجه الحكاية كما قال
 الخليل بل هي موصولة بعد وقال لا تخشع الاية من فيها زيادة كما هو من زيادة من في الموجب وكل شيعة مفعول
 لتزعم واتهم اشك جملة مستأنفة لا تعلق لها بالفعل وقال الميرزا هم فاعل يشعروا لتزعم من كل شيء يتشيع اياهم هو اشك
 واي معنى الذي في عند ابي عرابه اذا حذف منها ما يضاف اليه صنعت المصروف نحو ضرب ابراهيم قال لخرقها بالصلة والتأني
 فتراد على من هبه تعريف الموصولة في التعريف المانع من الصرف وغيره يصرفها وهو القياس قولهم وماذا صنعت رجحان احدا
 ما الذي في جوابه رفع والآخرى شتى وجوابه نصب واعلم ان هذا لا يجي موصولة ولا زيادة الا مع ما من الاستغناء امينين والاول
 في ما هو قولك من ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي لما الذي هو حذف المبتدأ نحو ما انا بالذي
 قابل وما قولك من ذا فاما في اسم اشار لا غير مجتمعة من ذا الذي يترجم الله وماذا الذي ان يكون اسم اشارة كما في
 قوله نعم امره الذي هو جند لكم وهما النفي تدخل على اسم الاشارة ولا زيادة بعد ما الموصولة قال في ما
 عليك سائقه ولكن بالمعنى بنيت والقابل ان يمنع مجي في موصولة مطاوعكم في نحو ماذا صنعت بن بادها واما رفع الجواب في نحو
 قوله نعم يشلونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البديل في قوله الانشال ان المز ما يحاول انجب فيقتضام صلال وباطل
 فالتن ما مبتدأ والفعل بعد الزيادة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبرها والذي علم على دعاء كون في
 ههنا موصولة رفع الجواب والبديل في الفصح المشهور ولو جاز ان يدعى الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم
 يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم المطابق بين البديل والبديل منه فوجب ان يكون ما يحاول جملة اسمية خبر البديل فيها فعلية
 ثم ان حذف الضمير من الجملة الخبرية قبل نادر كما مر في بابا مبتدأ وتجزم الجملة الخبرية في نحو ما يحاول كثير غالب فخرنا
 ان الجملة صلة لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير هو اكثر من حذف الضمير من الصلة وعنده اكثر من حذف الضمير من خبر
 المبتدأ وانما حذف الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ما من بين الموصولات التي هي ما الاستغناء من ان لا يكون
 موصولا لا وقبلها ما ومن وكان الشاغل الحاصل بالصلة بالموصول اكثر فكان التحقير بحذف الضمير الذي هو مفعلة
 او لو من ثم جاز حذف المبتدأ في صلتها اياهم في السعة دون صلتها غيرها وذلك لثباتها بالمضائق اية كما ذكرنا وانما كان الجواب
 او البديل مرفوعا اذا كان ذا موصولة لان ما اذا اذن جملة ابتداء مبتدأ ما خبر مقدم يكون مفعلة وعند سيبويه ما في
 مع تنكيره وخبره على ما مر في باب المبتدأ والاول في الجواب مطاوعة السؤال لرفع الاسم على الخبر مبتدأ محذوف ورفع
 المبتدأ ضمير طاجع الى الموصولة ففعله نعم اسما ليراد به الجواب مطاوعة السؤال لرفع الاسم على الخبر مبتدأ محذوف ورفع
 هو اسما ليراد به الجواب مطاوعة السؤال لرفع الاسم على الخبر مبتدأ محذوف ورفع الاسم على الخبر مبتدأ محذوف ورفع
 مستأنف اي ليس ما ندعوه انزاله من تركه بل هو اسما ليراد به الجواب مطاوعة السؤال لرفع الاسم على الخبر مبتدأ محذوف ورفع
 فالتسوال اذن جملة فعلية فكون الجواب فعلية او للفظا بقصبة الاسم على خبر مثل الفعل الذي انتصب بمطابق التسوال
 حذف لانه التسوال عليه فقوله نعم ما اذا انزل فيكم قالوا خير الى انزل خيرا وانما التي ههنا النصب ليكون مخالفا للجواب
 الكفار لان النصب تصحيح بخلافه انزال في رفع كان محذولا لان تقدير الموصول الذي كونه التسوال مبتدأ كما في قوله
 نعم قل العفو وان يكون المبتدأ غير الكلام مستأنف كما ذكرنا في قوله نعم اسما ليراد به الجواب مطاوعة السؤال لرفع الاسم على الخبر مبتدأ محذوف ورفع
 منصوب نحو ما اذا فعل ما وبه تعلق نحو ما اذا انفض حق فيكون ما مبتدأ اولي وان كان ذا من هذا ايضا لان الرفع في هذا المقتضى
 اول من النصب كما مر في المنصوب على شرطه التفسير في الجواب اذن اوله على تقدير ان يكون ذا موصولة وكونها زيادة
 وانما نحو ما اذا قبل وماذا عرض وماذا حدث مما كان الفعل فبما ان في جملة اسمية سواء كانت ذا من هذا او موصولة فرفع المبتدأ
 واجب رفع الجواب محذولا على كل حال ومثله قوله نعم وماذا علمهم لو استواء قول الشاعر ما ذا عسى الواشون ان يتجددوا
 ان يقولوا انك عاشر قيل دايمة زيادة لا موصولة اذا الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس مجزئ هذا بل من في خبر المبتدأ
 ايضا فان قيل خبر المبتدأ قد جاء طلبه كقوله نعم بل تتم لا سرجا بكم ويندأ خبره قبل الصلة ايضا جاء لعل مع خبرها كقوله
 والى ارج نظرة قبل لعل وان شطت فاما انزورها وعسى لعل متعاربان فان قد القول ههنا جان للمنازع ان يتجدد
 ايضا في خبر المبتدأ لا يجوز ان يكون ما ذا مفعول ان يتجددوا لكون ان موصولة فالتقدير ان يتجددوا بغير هذا ولا بأس ان
 تذكر بعض ما اهله المص من احكام الموصول واحكام ما ومن واي الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزء اسم
 وقد ثبت الموصول المتقدم لكون الصلة صليته فيجب الصلة الناقصة ان تقدم الصلة ولا يجوز ما على الموصول ولا تعالج الصلة

مع مدح في تعريف المانع
 الصرف فيجب ان يكون
 واعتد بناء ان يفتح عليه
 زيادة وان يكون

نقل
 انما اذا كان خبرا
 في روى الاظهر في خطه
 ويجوز ان لا يفسر في ذلك
 رعدا لمدحهم هذا المصل
 صلال صرحت به في كلامه
 قدس

بحرف
 امر بعد ما مر في
 استغناء ما علمه كادرا
 في سبب ثوبه ليس كغيره
 امر بول كادرا في المصل
 سبب في خبر ما مر

ما في كذا في خبره
 عوى وقوله تعالى انهم
 رعدا لمدحهم هذا المصل
 بعد ما مر في خبره
 سبب في خبر ما مر
 ما في كذا في خبره
 عوى وقوله تعالى انهم

وما يتعلق بها قبل الوصول لان ذلك المفعول اذن جزئها وقد تقرر ان جزءه لا يشتد على الوصول ولا يتعلق بالصلة بما قبل
الموصول بل ان تكون مصدرة بيل ولكن او على ان جواب القسم وعينه ذلك مما له يتعلق بما قبل الوصول لا يتعلق بالوصول
وايستحب ان لا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض يتابع الوصول كما لو وصف بالبدل والطفيز
والناكيد ولا يخبر عن الموصول ولا بالاستثناء منه اذ هذه الاشياء لا يجزى الا بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول
مقطوف على ان قبل الصلة وما بعدهما اما صلتها او صلة الاخيرة صلة الاول محذوف فلهذا قول بالظاهر عليه كالمجنى
بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدلالة وذلك نحو قوله من الاول والاولى والاولى من الاولين ومن الاولين من الاولين وقد فصل
بين الوصول والصلة بموجبه الصلة نحو قوله اياه ضربت لان الفصل ليس اجنبي منها ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا
فلا يجوز ان زيد ضربت لان الحروف الموصولة اذ لا يدخل الاعلى فعل في صورة اسم الفاعل والمفعول كما سرفيكون هو
ما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخل عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض العطف على الجملة التي
هي صلة كما يقولون باب التنازع مع الاصل الذي الذي ضربت وضربوني فلما لم يرد ذلك من الفصل باجني من الصلة وكذا لا يتقيد
بعض الصلة على بعض كما يقولون جاني الذي منطلق ابو والذى ضربت ياء التثنية اذ لا ما مضى فان قيل اليس كان الموصول
والصلة كجزء من اسم بعض الصلة والبعض الاخر من كالمجزئين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضهما على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول
قلت بل هما ايضا كالمجزئين لا يجب ترتيب احداهما على الاخر بل كجزئين يجوز تعقب كل منهما للآخر بخلاف الصلة والموصول
فان تعقب الجزأ الذي هو الصلة واجب لكونها مبيضة للوصول على ما تقدم فبين بهذا افسا قول من قال ان خبر لادام لا يتقدم
على اسمته ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير ان اللفظ لا يذعن ان اذا علمت قال فان ادع اللواتي من فاس اصاعوهن لا ادع
التي ياتي قد التزم حد فيها مع التيا معطوف عليها التي اذا قصد بها الدوام لا يفيد حذفها ان الذي يبين الصلة والكسرة
وسمنا الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في غير البيان فلذلك تركنا على افعالها بغير صلة مبيضة ويجوز كون تصغير
التي العظم كقولهم ويصغر بعضهما الا بالمل واجاز الكوفون حانف غير الالف واللام من الموصول ان الاسمي خلافا
للصيرتين قالوا قوله نعم وامنا الا له مقام معلوم اي الامن له مقام ونحو قول المتن بفسن اليالي شهر من طرث ويجوز
ان يكون من هذا لغيره لان البيت اكرم اهله واقعد في انما بالامانل ولا وجه لتع البصريين من ذلك من حيث القيا
اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا نحو شين وسر وليس الوصول بالزق منها ولا يحذف من الموصول
الحرفية الا في الموضع المخصوص كالمجنى في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبه
في عنها احكام من وما ولي في الاستفهام فنقول اذا استفهمت من عن من كور من كور عاقل ووقف على عن من جانك حكايته
اعراب ذلك المذكور وحكايات علامات تثنيه وجمعه وتايش في لفظ من يقول منوا اذا قيل جاء في رجل ومنا اذا قيل
برجل ومنان ومنين اذا قيل جاء في رجلان ورايت رجلا ومن رجلا ومنون اذا قيل جاء في مسلون او رجلا او قوم
وفي النصب الجرح من ومننا اذا قيل جاء في ضارب او طالق وكذا في النصب الجرح لا يخلف ومنان اذا قيل جاء في ضاربان او
طالقان وفي النصب الجرح من ومنان اذا قيل جاء في مسلمان او ضارب وكذا في النصب الجرح لا يخلف اما اشترط الاستفهام
عن المذكور في الحكاية فحكاية هذه العلامات لا بد فيها من محكي من كور قبل الحكاية تثبت في تلك العلامات حتى يحكي
وعرضهم في الحكاية ان يتبين الخاطب ان المستول عنه هو مذكور بعينه لا غير حتى يكون نصا وانما اشترط في اناء العلامات المذكور
المذكورة من كونها مشو الا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بها مذكور بعد ما في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجزى لان
الاستفهام عن المعارف في اكثر الاشياء مثل الاستفهام عن النكران فام يطلب التحقيق بخلاف السؤال عنه كما فعل في النكران ولو
يجزى في المعارف كما طلب بخلاف النكران ولو ذكرنا ايضا النكران لم يجز حكايته بعد من لان النكرة اذا ذكرت فلا بد من التايش
من لام العهد ليعرف ان المذكورة تانيه هي المذكورة او يقول من الرجل ان قال جاء في رجل ومع ذلك لا بد من الحكاية
ذكر اللفظ المذكور في كونه بلان زيادة ونقصان فلا يمكن مكابته فان لم يقصد الحكاية فقلت من الرجل او من هو ومن ذلك نحوها
وان قصدت ايرادها لكثير جدا في النكرة وتبينت لعلامات في لفظها من وسه احد هنا قصد التحقيق لان الاستفهام عن النكرة
اكثر من الاستفهام عن المعرفه وانما اكثر الحكاية في السؤال عنه كاذونا كاشرا غالب والحكاية تصح كون المستفهم عن ذلك المذكور
في لفظ الخاطب ان قلت من الرجلين وهو ضربا او هم هذا اللفظ ان المستول عنه هو واحد من هذا المذكور في الكلام وانما الايه
بما ايرادها من ضرورة المار في كونه لا يستعمل مناسبتا لاشراط العقل في هذه الحكاية فظاهر ان من العلماء واما اشراط كون من موقفا
عليه او لشيء من ذلك في اي بل يقولون بانه يا فخر يا فخر في لفظه كالمجنى فلان من لكونها مبيضة قصدوا بتعيلها من الاعراب

الموصول من غير صلة
التي هي جاني الموصول
من شغف من انما في ظرف

كافي قوله

كافي قوله

كافي قوله

كافي قوله

كافي قوله

كافي قوله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

بِالصَّوَابِ

و این
المصنف فائز من مدد العیون
الطیبه فی التنبؤ بالکشف به
صیغه ثبوتی مرتب به
استاد الاصله فی نقل کلام ابن
فیل
ظفر بوجوه
ای که بر او زمینها را
فکر و عیال
بجای می گذارند

[illegible]

وہابی
کعبی افضل علیہ السلام
علیہ السلام

اليه صار ككلمة وكذا الجار والمجرور في الثاني فصار اسم المصدر والصوت اذا كانا في فعل مثل الفضل وبنه علي بن لادن وصار
المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو امان وعليك اسمي فعل كعبدا لله وتابا شر اهلين في بنفولة عن اصولها الى
معنى الفعل بفعل الاعلام وليس قال بعضهم ان صدم مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو في معنى الفعل وهو لفظ الفعل
لا المعناه بشي اذ العزة القبح وما يقول صدم مع انه لا يحظر بيال لفظ اسكت دينا لم يسمع اصله ولا يوافق له ولا يوافق له اسم لا صحت او
امتنع وكف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى لفتح فعلنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما في قول
غيره كذب العيقوم ما شئ باردان كنت سائلة عبقوقا فاذ به اذا روى بنصب العيقوقا في قول من نظرا ليعبر بضموف قال
لصاحب كذب عليك البز والى بنصب البز قال فحمد بن السري ان مصر تصبت واليمن برقع فعنه كذب عليك البز والى الله
وخذه ووجه ذلك ان الكذب عدلهم في غاية الاستهجان وبما يفرح صاحبه وبأخذه الكذب وبغيره فصار معنى كذب
فلان الاعزاء به اي لزم وعنده فانه كاذب فاذا قرنت بعليك صار اللفظ في الاعزاء كانك قلت انك في عليك فخذ ثم استعمل
في الاعزاء بكل شئ وان لم يكن مما يصدر منه الكذب كقولهم كذب عليك العسل في عليك بالصلان قال وقد بان انه اوصت
بكذا بان كذب بالفرط والفرط في اي عليكم بها وكذب الحج اي عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فيصير
جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فيصير به كما يذهب بالزم قال ابو حنيفة كذب عليك البز وان فاعل كذب
مضمرة كذب السهم في لزم وجود البز ومنسوب بعليك اي لزم ولا يتلنى له ذلك في قول غيرهم كذب العيقوق على وانه
نصب العيقوق ما ذكرناه اولى واسماء الافعال حكما في النعدي والاروم حكم الافعال التي هي بمعناها الا ان البان في مفعولها
كثير نحو عليك به لضعفها في العمل فعمل جرت عادتها ايضا لالزام اللفظ ولا يفتقد عند البصير بين منصوباتها على ما
نظرا الى الاصل لان الاعراب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تغلظ معطوطا عليها واما صوت جامل في نفسه متغلب الى المصدر
ثم منها الى اسم الفعل ولما ظفروا بجوردها ضعيفا قبل الفعل ايضا لكون عليها التفتها بمعنى الفعل وجوز الكون في استدلال
بقوله يا ايها الناس لا تلووا دوى دونكا اي رايت الناس يحذرونكا ودونكا عند البصير بين هيئتها ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر
لدلوى اي دلوى قد امكن فخذها واكثر اسماء الافعال بمعنى الامران الامر كثر ما يكتفي فيه بالاشارة عن النطق بلفظه فكيف
لا يكتفي بلفظها مقامه ولا كذا في معنى اسماء الافعال امر كانت او غير البان واكثر من معاني الافعال التي يقال ان
هذه الاسماء بمعناها اما ما كان مصدرا في الاصل والاصوات الصابرة مصاندة ثم اسماء الافعال فلما ثبت في المفعول المطابق
فيما وجب حذف فعله قياسا واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امانك ودونك زيد بنصب زيد كان في الاصل امانك
زيد ودونك زيد فخذ فقامت مكانه فاختص هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة لئلا يجرى المأمور الى الاستدلال
قبل ان يتبادر عند زيد وكذا كان اصل عليك زيد وجب عليك اخذ زيد واليك عن اي ضمير حلك وتغلب عليك
واذهب عن وراة اي تلو وراة كجرح في كلها الاختصاص لغرض التاكيد وكلها هو بمعنى الخبر فيصير معنى التعجب فغني هيئتها
ما بعده وشان اي اشد الاشراف وسرعان ووشكان اي اسرع ويطان اي ابطا والتعجب هو التاكيد ان يكون وكما
بالاعلام للضمير المرتفع بها وروى في شئ منها دليل فعليه وان لم يفسر منها كالم وهان على ما يحسن وليس لحيات كاف الخطاب ولا
التوبيخ في جميع هذه الاسماء قياسا بل سماعا يقتصر على المسموع فنقول الكاف اذا اتصل بضم الاسماء نظرا فان يكون
متصلا بما هو ظرف او حرف في الاصل نحو امانك واليك لانه في الاصل اسم مجرد ونظرا الى اصله في الثاني فيظهر ان كان
الاسم الذي اتصل به الكاف متاخما مصدر او مضافا واسم فعل معان خور وريد زيد في احتمال الكاف اسما مجرد ونظرا الى كون الاسم
مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظر الى كون الاسم اسم فعل خور وريد زيد وان لم يكن كون الكاف مضافا
اليه فهو حرف خطاب كما في هاك اذ لم يأت هان زيد بالاضافة كما جاء وريد زيد ومثله التجمل وان لم يكن اسم فعل على ما ذكرنا
وقال الفرع الكاف في جميع المرفوع تكون في مكان الفاعل وليس شئ لا فانعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي
كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجردا بل يمكن دعوى ذلك في نحو جهلك وهاك لان الكاف لم يثبت
مع هذه الالفاظ قبل صيرورتها اسم فعل مع ان وضع بعض اخبار موضع بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول ان في
نحو وريد وهاك مجردين عن الكاف ضمير مستتر كما في اضرب ولا نقول بجذات الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكاشاني
الكاف في الجمع منصوب وهو اضعف لان المنصوب قد يحذف بعد ما صرح بخور وريد زيد عليك زيد او قال ابن بابشاه
في الجمع حرف خطاب كما في ذلك ويطل قوله بما ورد على الفرع واما الثوبين اللافتة لبعض هذه الاسماء فعدلت الجور والشكر
ليست لتكسر الفعل الذي ذلك الاسم المتون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرانا لا سكر كما ذكرنا في عالمان الاسماء بل التكرير

نفس الفرية
البرزبة الفعل المبرور
الفطس
الفطس هو هذا الفعل
وعا من خبره فيع بالفرط
فقد اراد ان يحذف اللفظ
للمبلغ من بل فيخرج غير كافي
بالفعل في الفرد
س
لا تزد
الجمع هو الذي هو المبرور
بلا المدرك في الان

ان يكون

الكاف

للفظ المشابهة لفظ فعال
جاءت اللفظة المشابهة لفظ فعال

الذي يعني الأمر في القطر
العدل والفرق وعلما

مصدق في الوجه الرابع
متعلق بمقدوناي عليها

موضوع الاربعة اقسام
بعضها اقسام

بعد از این وقت دعا
و نماز علم و شرف است

معامله‌های مالی و اقتصادی

مسوق و فی الجار مستعلق

ہر دو سہ ہجرت کردہ
تہنم متعلق ہر دو آفر

استثناء و ما و متو
را و را و مبتدا و ضم

والجمله مساله المواقف
فان اذن راجع الى المواقف

مع طه مستغفرين
القلب والمغفر

عبداللہ علیہ السلام
عبداللہ علیہ السلام

فازوه راه و خوشه ها
خدمتگاه و نور و ده

توضیحات

اور فرید رسی ان حکایت

الاصناف المتكاثفة
منه القليلة

في الفاعل

تفتيش الضلع الثاني

والیہ

ازدخیر

طهارة البيئة ومخالفات

المختوم بالمطهر

وہابیہ قبل محمد مصطفیٰ

الرؤى وأحاديث الخصال

العنف في الكون والعرض

سید بابا ایلیت و اللہ رب

وکنڈاسی لاسی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ہمارے لئے

وہ جس میں پانچ سو

إلى الله المرجع

س

ی با صفة و المذاق الشهي

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وقدرته

لله دره والى حرفه
الى الله والى

المعجم العربي

U

مجلس

مجلسه ۱۰۰

1950

لا يملك

2

ازدعيت نزال وج في المذنب هذا كلامه الذي اورد في كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شي لا دليل عليه والا
في كل معدول عن شي لا يخرج عن ذلك النوع الذي لك الشئ منه اخذ من استقر كلامهم عن نوع المعدول منه فيكون في كل فعل
بالمعدول من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال على ما بينا قبل من الوجه الذي ادعى عبد الظاهر
وتأيدت الفعلة في دعيت نزال لان ذلك على اصل نزال فعل امر مكر بل هو لنا ويل نزال باللفظ او الكلمة او الدعوة كما
يجي في باب العلم وكذا لا يخرج قسم المصدر والصفة من معنى المبالغة في ادراكها ابلغ من الجمع ولكننا البتة في القسم افعال المصدر
وهو على ما قبل مصدر معرف موقوت ولهم الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تأييد ومنهم من اعلم المحدثين كزور وسجاني
ما يجي في باب العلم ودعا استدلال على تأييد اسم الفعل والمصدر بتأيد الصفة وعلم الشئ من طريقا بانه مؤنث ان اتفاقا لا يطلقا
الا على المؤنث كيجي وهذا استدلال عجيب قبل فجان معرفتي قوله انا اقل من ان خطيننا ببيتنا فيجاء برة وحقها فيجار للتعريف
تريفه وهي برة هذا الدليل كالاول في القرابة اذ جعل كلمة على اخرى في التأنيث والتعريف مع عدم استعمال المحولة معرفة وموقوتة الشئ
بل يدعي على او ثبت وصف نحو فيجار والمؤنث العرف نحو فيجار البقية مثل اجاز الاستدلال به على الامر من التأنيث والتعريف على
ان السير يجوز كون برة بمعنى البارة فكذلك يجوز فيجار بمعنى الفاجرة كانه قال لخملة الخصلة الفاجرة فيها صفان غائبان صليتا
بالغلبة عليهما كيجي في القسم الثالث ولو سلمنا قائلنا دليل على تعريف كل ما هو من هذا القسم على ان قولهم في الظباء ادا وروث
الماء فلا يغيب اي فلا يغيب ذلك في الاغاب اي لا يمنع اليه قول المتأخرين ما لها جادوه لتفوي طوان الدهر ما كوث
جاد اي قولها جادوا ولا تفوي لها جادوا وشكروا قول العرب لا مساس لى لا مس ظاهري في التفسير ومن كان من هذا مذهب جميع
او زمان فعال امرا وصفه او مصدر او علما مؤنثه فاذا سمى بهما ذكر وجب عدم انصرافها كعناق ويجوز عند الحاجة جعلها منصرفة
كصباح وهذا منهم دليل على تردده في كونها مؤنثة الثالثة الصفة المؤنثة وليجي في صفة المذكر وجميعها يستعمل من دون
الموصوف وهي بعد ذلك على ضربين اما لان من المذكر سماعا نحو بالكاع اي بالكاء وباقضاني وباحبات اي باقاسقه و
ياخيشة وباطاب وباد فار وكذا ياخضاف وباحبات كلاهما في الضارطة وباقوا من الحق وهو الذرق ولا يجي هذا لان
للتداء علما الجنس لئلا يكون بسبب الغلبة في موصوف بحيث يصير علمه كالتعق ونحوه على ما يجي في الاعمال واما غير لان
للتداء وهي على ضربين احدها ما صار بالغلبة علما جنسيا كاسماءه وهو الاكثر في ذلك نحو خلا في وجاد لينة كانت في الاول
صفة عامة لكل ما يتخلف ويحيى اي تجذب ثم اخصت بالغلبة بجنس النيانا وكذا جناد وبراج للشمس من الجنود وهو الثاني
البراج وهو الزوال وكلاهما وازام وجادع للسند وسباط المحي ببيتنا طما في البدن من الشعر التبط وشله كثير كراول الحزن قللة في
التي تفرغ بها المرء وجها سميت كراولا لانها تترك الزوح اي ترويه بنعمهم يقال يا كراول كراول ان ادبر وان اقبل فسرير وفشاش
جبار وصام للدهية لانها تنفش في شجر وع الكبر يجذب اي قيل سميت بها لشقها وتقام على شدة يقال فشاش فشيته من استه
الى فهد اي اخرجي روح الكبر من استه وخفيته ويقال جبار اي ارجعي يا رجته وثق حتمه صام اي اشدت يا اشدت اي نكبت
والشدت اوتيت على شدتك كالتاويلين في قوله ثم اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوعهم مكرهون طلعت حال دحاة
اي باذيتها الحادة اي المانعة وفلاح للغارة يقولون في فلاح اي شعبي باستعرة على ناريل حتى صام وثق كونه وقاع وهي صليكية
على ما عرفت من انصافها على المصدر من كونه اي كونه فاضة اي لان وثق طار للمكان المرتفع كانهما طامرا اي وابنه وثق للضبع قنار
وجعاد وفشاح من القنم وهو الجمع ومن الجعر من الفصح وهو تفرج ما بين الجبلين فهد وماطها اعلام الجنس دليل وصفا بالمعنى
نحو حناد الطائفة ولو لم يكن معارف الجعر حاد فوف التداء معها في نحو شاش فشيته وحلاد وحلاديه وحيدى جاد كما مر في باب
التداء والفرق الثاني من جهة الازمة للتداء وابقى على وصفها نحو قاط اي قاطة كقائمة قال اطلب خراطهم حتى اذا ضاقت سراتهم
ان قاطا وسببته سبته يكون لزام اي لا يفر ولا يفل ولا ناعدي بلال اي بالة لا يصيبه عندى تدعى لا يصله في صلاته
قال الخصال تعدد في التضييد بلاد اي متددة متفرقة فهو لزام الى ارجاع الاعمال الشخصية وجميع الفاظها من تدان كان المستعمل
بها من كراينا وما قولك قد كنت احسبكم اسود خيفة فاذا انصاف تبيض فيه الخمر تبيض فيه الخمر الى انصاف فلما دليبه بالموضع ويرى
بعض فيها ولضاف منزل من منازل بني تميم وخضيات فحل في المثال لوجه من خاصي خضاف وذلك انه طلبه بعض المولود من صاحبه
للمخلة فتعبر وحضاه وكذا حضاه كوكب ظفار مدبته وقد نشم بنحو هذا المؤنث رجل كاليتم بنحو سعاد وزيد وقطام وحدام
بنيان وغلاب وسيلج لقوة معينة وسكاب لمكة وكتاب خطاف لكثير ومناع وملاع طهضين وبار وشراف لارضين
عرا وبقرة وظفار مدبته وجميع انصار وصفات بنية اتفاقا وقد اختلفت في علمها بانها قال المبر في الثالثة اربابا التأنيث
للمعدول والعلية قال بسبب كون اسم الامم بعض التكن فيستحق بالثلاث نزع زيادة التثنية ليس يعدل مع الصرف الا البناء في قوله

॥ श्रीगणेशाय ॥

فیض

آل انجیل میں

بسم الله الرحمن الرحيم

برای اطلاع از آخرین اخبار و رویدادها

2. 67

السلامة

۱۰۰



1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2680, 26

Authors' disclosures of potential conflicts of interest and author contributions are found at the end of this article.

بسم الله الرحمن الرحيم

5-11-72

وہیں ہی ایک شخص نے کہا کہ

209

ایک



10

100-443887-1

723

2

3.

مسألة الإتيان في كل يوم

مکتبہ اسلامیہ

13. *Environ. Sci. Technol.* **1990**, *24*, 1039-1044.

الحمد لله

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب

وہ کہہ کر چلے گئے۔

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

دوسری صفحہ

والركبات مبتدأ وكل اسم خبرها من كملين متعلقين بقد أي مركب من كملين وكلمين من كملين كان بينهما أي بين كملين خبر وتبني اسمها المحذوف كملين

هيد ولا هاد أي لا ينج من شيء ولا يخرج عنه ويقال إنهم فاقوا الله هيد ما لا أي لم يسألوا من حاله وسبح وجهه لئلا يهاوقه يقال السبح
أيضا أنه وجوب مثل البناء بتكوين ودره زجر لا بل أيضا وكذا جأى أي بيا مكسورة بعد ألف منونة وغير منونة وتجاوز
بهمزة مكسورة بعد ألف منونة وغير منونة وقد يقصران فيكونا بين الفعل من حاجيته عاين جابلا ألفا واصلها حاشي
وعاين كل يقول لا يشك أن أكثر من قوله لا لا وجب وجوب بفتح الذاء دعاء لها إلى الشرب وحل زجر لئلا تزداد كذا هي بفتح الهاء وكسر الجيم
أو سكونها وكذا عاين بكسر الجيم منونا وغير منون وجب سكون الباء وكسرهما منونة زجر الجمل وكذا مكسورة الهاء منونا وغير منون وهيد
تشكيب لصغار الأبل إذا نفرت ودودها بكسر الطاء وقد يشك دعاء للرجوع ونحو بفتح النون وتشديد الحاء المفتوحة والمكسورة وقد
سكن عند حركتها نفعه البعير كذا يمدح بكسر الهمزة ويجوز في الحائز أكثر السكون ويقو ليج الغنم من مكسورة الطاء ساكنة
التي هي كذا هير وقيل بفتح الهاء وفتح السين المشددة وكذا هي بفتح الهاء وسكون الجيم وهو أيضا في تشكيب الأسد والذئب والكلب
غيرها وقد سكتهم منونة وكذا هي بفتح الهاء وفتح السين المشددة وكذا دعاء لها بضم الهمزة وسكون السين وقيل السين مفتوحة وهذا
وحيث بكسر اللام وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعاء للنفس عند السفاوح وعاء وهير بكسر العين والراء وروى فتح العين زجر للضأن و
سائر نشوب الحمار لورد وعوه دعاء للجحش وهير دعاء للفرس ورج صياح بالذجاج وتوسن جركل بكسر الهمزة وسكون السين وفنر دعاء له وفيه
الذلل وسكون الهاء وتشديد بدلها ساكنة زجر مطر بفتح الضرب واصله فارسي قد جعلت بمعنى المصدر مرعى صلبا في البنية في
قولهم لا ده فلا ده أي أن لا يكون ضرب الآن فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الأصوات الالهة على حوال في نفس المتكلم وفي المنذر
أو الجحش قد ذكرنا في باب المفعول المطلق أن ويل عند الضراء صله وي وان اللام كان حرفا وكان الأصل ويلك أي عجل لك ثم
كسر استعالة حركته وبمعنى صلا لام الفعل حتى قالوا ويلك ويلك ومنه هير غير أن ويلك ليس بفتح وويلك كذا في أصلها بفتح الهاء
وانها ماضيا لانفعال لها وقولهم ويلك بفتح الهمزة وضمها فالضم على وجهين إما أن يقال الأصل ويلك بفتح الهمزة وضم
الحجر في أصلها حاصل أي أهلكها الله وهذا كما يقال في النجى قال الله انشقاقا بلغ غايته يدعي عليه صوتا من عين الكمال كما قال
رحم الله في حقيقته ثبته بالعكس وفي العزم من أياها بالقوام وقولهم فاق الله من شاعر مخدوف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما
وبله ككل واحد مفيد المعنى عجا واما ان يواصل وي لا يوجب لها أي لا دلل فتفضل ضمة الهمزة إلى اللام المحركة على غير
القياس وحذف الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على أن أصله في الهمزة لا في الضمة كما في قوله ويكان من يكان تشبها بفتح
الله فهو عند الخليل وسيبويه في التثنية بفتح مع كان مثقلة كما في الهمزة مخففة كما في قوله ويكان من يكان تشبها بفتح
يعيش عيش ضر وفي هذا القول نوع تقسيف في المعنى لأن معنى التشبيه غير ظاهر بخلاف قوله نعم ويكان الله يبسط الوزن لم يشبه
ويقدر ويكان لا يفتح الكاف من وفي قوله ويكان من يكان له تشبها قال الفراء وي كلمة تعجب الحق بها كذا الخطاب كقوله قيل
الغوارس ويك عشر أقدم أي ويلك وعجا منك وضم إليها ان ومعنى ويكان لا يفتح الكاف من في قوله كان الخاطب كان يدعي
أنهم يفتحون فقال له عجا أصل فسا لم يتبع منه فقال لا تفتح الكاف من في قوله كان الخاطب كان يدعي
على كونه في المرتبة ان أعرابه سالتن وجهان ابن أبيك فقال ويكان له تشبها في قوله كان الخاطب كان يدعي
المرتبة في غير كذا الخطاب المؤنث والمثنى في الجموع بل في حالتها واحدة وهذا الذي قاله الفراء أقرب من جهة المعنى ومن هذا
النوع أف واهوق قد ذكرنا في الأسماء الأفعال ومنه حرس بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الإنسان إذا أصابه بفتنة ما يرضه
وبن جعه كالجحمة والحرة ومنه حرج وهي كلمة تعال عند العجايب والتعجب بالشئ وتكرارها لغة في حرج فان وصلته خففته ونونته
مكسورة الحاء وبها شدة ومنونا مكسورا قال الشاعر قد جمعنا روافدا أكرم الرافدا في حرج خضم وإذا بين باللام فهو مستعمل
استعمال المضارع كما مضى وحكى ابن التكتبية أنه بمعنى حرج ومنه أخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة وكذا حرج بكاف مكسورة
وقد جعل الشاعر قوله وصا الغائب أخا ويرى كذا المصدر فاعر به وهو مصدر بمعنى المفعول أي كرهها ومنها مض بكسر
الهمزة والتشاعل المشهور ونظيره ضاده الفخ وهو اسم لصوت يخرج عند التخطي بالشفة أي للصوت بانفراج أحدها عن الآخر
عنه ردة الحجاج والبس الرد بمثابة رداء باسم بالكيفية بل فيه اطلاع أما من حيث العادة ومن ثم قيل إن في مض ليطعا ولما لم يكن هذا
الفتوى الخارج عند التخطي مما يمكن أن يركب من شكله وشبهه كلمة سبقفت كلمة وهي مض وسمي بها فصار مض كالحكاية حركته في الله
عز وجل الصوت في بناء سائر الحركات على الأصوات قوله المركبات كل اسم من كملين ليس بينهما نسبة لا يطلعت الحركات العنوم
فلا حاجة إلى قوله كل وإنما يطلب فيه بيانا ماهية الشئ ولم يكن قوله اسم أيضا حجاج إليه كما سرت سائر الحركات المتقدمة لانه في
قسم الأسماء ولعله ذكره لبيان الوحدة أي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين هذا مع أن الوحدة أي لم يكن محناجا إليها
لأن المشهور أن أقسام الأسماء والفعل والحركة المذكورة في أبواب النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين أي حاصل من تاليفها

حجبت عنك عنك
مهرج وزن نعت في خبر
فعلت نعت في خبر
الحجى البساء الفتح كمال
الترجع في الخبر كمال
الفتح

الشيء الذي لا يقدر

فقال

الحتم بكسر الهمزة
لأن

وصل

وانما قال من كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين ومعنيين ومن حرفين ومن اسم وفعل وحرف ومن فعل وفعل وفعل وليس بينهما
نسبة وليس قبل العلمية بينهما نسبة قالوا فقلت ذلك يخرج المضاف والمضاف اليه والحمل المسمى بالان بن جزمها نسبة
قبل العلمية وليس بينهما نسبة بل التسمية بها وكلاهما في المركبات المتبينة اما المضاف والمضاف اليه فلفظ علم بنائهما بالتركيب اما الحمل
توصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لا فها هو عوارض الكلم لا الكلام تثبت ان الجملة ليست مبنية قبل التسمية بها على سبيل
الصف باب لكلماتها مبنية لاصل لم يكن مركبا قبل العلمية واما بعد العلمية فهي ممكنة اللفظ على ما يجزى فلا يطلق عليها انها معرفة في
الظواهر مبنية لا اشتغال حرفها الاخر بالجملة كانت عليها العربية او بنائية او بالمشكون ان كان كل الحرف قد خرج عن هذا الحد بعض
الحرف لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر وحرف نحو بيت بيت بن جزم نسبة ما وهي نسبة العطف غير ولا يدخل في
هذا الحد الا بالتركيب لاجل العلمية فهو معك كرب وبعليك ثم علم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما مركب للعلمية او كان مركبا
قبلها والاول على ضربين وذلك لانه اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب مسببا للبناء او لانه كان فاولا والاشهر لبقاء
الحرف الاخر على بناءه من اداة الاصل ويجوز اعرابها بعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا على اداة انما قد صدر
منه لاخير تنبيهها اليها المضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاز في معك كرب كما يجزى في المضاف اليه لغيره ^{والنوع}
ونكره كما يجزى ولا يستكرضا فاعل والحرف ولا الاضافة اليها لانهما خرجا بالنسبة عن معانيها المانعة من الاضافة هذا هو
اسباب على اقل وان لم يجمع في نحو سبوي بـ اضافة واذا الجزء الاول فواجب البناء وان لم يفسد لانه لا يكون محابا الى التثنية
فيما به الحرف فيزيد على الفتح ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبنى وسكونه وهذا النوع
شعير فام لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سبوي بـ او فعل نحو جاء وبيد او حرف نحو من وبيد واما فعل خال من الضمير الاول
اسم نحو انا ضربك وفعل نحو خرج فخرج او حرف نحو ضرب واما من حرف والاول اسم نحو ان من او فعل نحو ضرب من او حرف نحو من
من ان لم يكن في الاخير قبل التركيب مسببا للبناء كعدي كرب وبعليك فاولا بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى الثاني
بصل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني ايضا تنبيهها بانها تضمن الحرف نحو خمسة عشر تكونها ايضا كلمتين احدهما عقيب الاخرى
وهو ضعف لا المضاف والمضاف اليه كان وقد يضاف صدر هذا المركب في عجزه فيتاثر الصلح بانها لم يمتثل
كعدي كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا وللجرح ماله مفرها من الصرف ونكره وبعضهم لا يعترف بالمضاف اليه وان
كان قبل التركيب منصرفا عند ادائها بالتركيب لصور كما اعتد به في سكون باء معدي كرب وهو ضعف مبنى على وجه ضعفها على
الاضافة واما ضعفه فلان التركيب اضافة فهو معتد به في منع النحر واما ضعفه لاضافة فلانها ليست مبنية بل شبه بالمضاف ^{وع}
المضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان احدهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب باء نحو معك كرب في النصب الثاني
اي ان كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك لانه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا لاعرابه على لفظ او تقدير او
اولا فان كان وجب بقاء على ذلك لاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من لاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كافي
الجزء الاخير والاولى اذ كان الفعل معربا ومن الاعراب لعماد ان كان قبل العلمية كما نرى في المضاف والمضاف اليه نحو جازي
ولا اسم العام على الفعل نحو ضرب زيد او حسي وجهه ومضرب فلا مـ كل ذلك احتراما لخصوص الاعراب وعمومه وان لم يرد
بـ دوران الاعراب على اخر الجزء الاول ^{بـ} الذي هو كفضلك وكذا يترك الجزء الاول على بناءه ان كان في الاصل مبنيا كافي
الفعلية اذ كان الفعل مبنيا وكافي سبوي ونحو ان يضرب ويضرب وكذا في نحو ان يزد وهل يزد ولزيد اذا اسما بعد
هذه الحرف مبتداء في الظاهر قال سبوي انهما معطوف مع العاطف من دون المنبوع واجب المحكاة اذا العاطف كالكامل
ولذا كل اسم معطوف للحرف نحو ان يزد او يزد ومن زيد لان حرف الجر فيه تفصيل وذلك لانه لا يفتح اما ان يكون
احدا او لافان كان فعند سبوي به والتحليل فيه المحكاة لا غير لا يجوز جعله كالمضاف كافي الثاني والثالث وقال الزجاج
يجوز جعله كالمضاف بان يزد عليه حرفين من جنس حركته مدخا احديهما في الاخرى وتعرية اعراب المضاف كما تزد هذا
عليه اذا سميت به وهو مفر كـ ما يجزى في باب اعلم هذا قوله والاول ان تزد حرفا لان الحرفين انما يادتهما عليه في حال اللفظ
ثلاثا يقطع حرفا للين الساكنين فيبقى الجمع على حرف ومع الاضافة فلا تنوين حتى يلقى ساكنا وان كان على حرفين عند التحليل وهو ظاهر
مد يسمي به لانه يحمل على اعراب المضاف فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفا من جنسهما كقول في السبي يفر زيد
في زيد مشددة الباء كما تزد في هـ فراد على ما يجزى في باب العلم والاول ترك الزيادة لانك ان من بقاء المعرب على حرف ليهب
الاضافة واجاز الزجاج المحكاة في الثاني لغيره وكذا التثنية في الثلاث حكاية اعرابا نحو من لا يدرى ان لا يدرى
حق المحكاة كما ذكرنا لا غير فانما هم نحو زيد ولزيد واما الخفض حرفا لغيره ان يكون المحرور بعد التسمية فيكون المضاف

الا ما لم يكن
مرتباً قبل
العاصم

[illegible]

غير مصرح باسمه وكذا أسماء شرط كل ما كُنِيَات وذلك لأن كل ما شرط والاستفهام بمفعول الموضوع العاشر شرط كُنِيَات واستفهاما
 ما يكلف هذه الأسماء شرطاً واستفهاماً عن المعينات غير المحصورة بغيرها ولو كان تطول عليك لو قلت مكاناً بربك قال لا ثم في السوفهم في
 التوق في الخان في غير ذلك من المعينات فحرف الشرط وحرف الاستفهام مقدوران قبل هذه الأسماء كما هو من حيث يوجب كُنِيَات المعينات
 لفظاً بظاهرها كثر في قول المصنفين نحو من وما وكيف كناية عنوع أكثر مما يجري في كلامهم من كناية عن اعتقاده وما عن غيرهم وفي قوله أنا
 وانت ليس بكأية لأنه قد فهم مع بالمراد وجهه والغائب كناية عن وجوده على العنق بواسطة ما يؤول إليه غير من شيء بظاهره فيدري كينته عن كُنِيَاتنا
 وكنت قال وإنه لا يكون قد ورد في غير ما عرّب جازاً بها فاصح فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحاً وأعلم أن جميع الكلام في
 مبنية فابن فلان وفلان منها بالانفاق وهما معربان والمبنية منها كوكذا وكاين وكيت ذبباً أو أسماء الاستفهام والشرط فلم تعد منها
 لأن أبناباً بالانفاق فالكنايات كالظروف إذ يكون كل واحد منها ضميراً معرباً وبنيها قال المصنف للمعانيات اللفظية معربة عن
 ما وقع في كلام متكلمي فستلزامها على الخاطب ونسبها فكم لا يكون من هذا القبيل على ما اشر به استفهامية كانت وخبرية ولا لفظ
 كذا في قولك عندك كذا جازاً لأنه ليس كناية لما وقع في كلام متكلم مفسر ولا كيت كذا في قولك كان من لا مكية كيت وقد ورد في مثل قولك
 في قولك كذا وقال كيت وكيت دخل محله فقط وكان خارج عنه نحو قولك كان من جازاً عندك وأما بناء كذا الخبرية فلكون ما موضوع
 المحرور على ما قبله وليس بها اختها الاستفهامية قال المصنف والانداسية ولتضمنها معنى الانشاء كذا هو بالمراد في غالبها كثر الاستفهام
 وفخر التخصيص في غير ذلك فاشبهت بضمه في حق الحرفين قبل كلام الخبرية هو الذي يقصد المتكلم أن له خارجاً موجوداً في أحد الطرفين
 لما تكلم به فإن طابقه حتى كان صدقاً ولا فائدة بالانشاء ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل إنما يحصل التكلم العيني خارجاً بذلك الكلام والكل
 المصدر يكلم ويكلم لابد فيه أن يفصل التكلم مطابقاً لمراد من قوله رجل القيسية ورب من انضمت في طاهر من فيصيح بقى القيسية جازاً
 ولم يتضح صدره لحد وجوز التصديق التكنون بل على كونه خبرين فالجواب عن معنى الانشاء كذا في الاستسكان وذرت في الاستقلال
 ولا يقصد المتكلم أن المعينين خارجين بل هو بالمراد بكلامه بل يقصد أن في الخارج كثر لوقلة الاستسكان والاستقلال لا فلا يصح
 يبق له كذب فأنك ما استكثرت للقاء والاستقلال لا تصاح كذا في قولك أكثرهم صريح يبق يسوا بكثيرين ولا يصح أن يبق ما تعجب من كثيرهم
 ليكن نحو قام من يدانه لا يفيد أنك تتدبر ما فيها بهذا الكلام كما قد ذكر رجل القيسية أنك تعد لفاء كثير لهذا الكلام بل المعنى أنك تحكم بانقضاء
 في الخارج وبل تمام القول فيه في أفعال المدح والذم أنت وأما بناء كذا فلا منه والمصدر المقصود به الإشارة دخل عليه كذا في التسمية كذا
 ذامساراً به على معين في ذهن المتكلم منهم عند السماع ثم صاير المجرى بمعنى كذا ونحو من المجرى بمعنى التشبيه والإشارة كذا كذا في فاهنا
 وندى سبباً فصار الكلامان ككلمة واحدة ولذا تقول أن كذا ما لك برفع مالك على أنه خبران ولا تقول أن اسمك لكاف لاسميت لأنها
 عند سببوية لا تكون اسمية بالضرورة كما يجيء في حرف المجرى في قوله كذا العدة قد يكون غير العدد أيضاً قال فلان كذا
 وأما ما بين فهو كذا في التشبيه دخل على الصلة هي في غاية الإبهام أنا فطعت عن الإضافة فكأن مثل كذا في كونا المجرى من مهن عند
 السامع إلا أن في الإشارة في الأصل ما هو في هذا المتكلم بخلاف في فانه العدد عليهم والتميز بعد كذا وكان في الأصل على الكاف
 لا عن ذواتي كذا في مثلك رجالاً لأنك تبين في كذا رجالاً وكان رجالاً ان مثل العدد عليهم من أي جنس هو ولم يميز العدد عليهم
 حتى يكون التميز من ذاتي فاقى في الأصل كان معرباً كذا في عن المجرى من معانيها الأفرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى ضم
 المجرى فصار كذا اسم مبنية على السكون آخر نون ساكنة كذا في من لا تونين ممكن فكذا يكتب بعد الباء نون مع أن النون لا صوة لها
 خطأ ولا جمل التركيب تشريف فيه فقبل كائن بالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة قال بولس هو اسم فاعل
 من كان وقد ذهب إليه وهو الأول إلى أنهم بنوا من الكلمتين لما ركبوها اسماً على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء الكلمة
 عينا وحذفت أحد البابين وبقيت الأخرى لا ما وقال الخليل الباء الساكنة من أي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها
 موقعها سكنت الهمزة لوقوعها موقع الباء الساكنة ثم قلبت الباء الفتح كما وانفتح ما قبلها فاجتمع ساكنان ألف والهمزة فكسرت
 الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الباء الأخيرة بعد كسرة فذهب بها النون بعد ذواتها كذا في المنقوص وقال بعضهم الباء المنحرفة قد من على
 الهمزة وقلب الفاء لفتحها وانفتح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت الساكنة وحذفت الباء الأولى كافي قاض وفهم من قال قد سكنت
 العين أي الباء الساكنة على الهمزة وقلب الفاء مع سكوتها كما في طاء ثم نقل كسرة الباء إلى الهمزة انما ما للتغير وحذف للنون
 بدل ليلان من لغات كى نحو كعب وقد يقال كباء بفتح الهمزة على أنها بقيت مفتوحة ثم قلبت الباء التي هي لام الفاعل فتحركها
 وانفتح ما قبلها وقد نقول كى نحو كى بجد فحذف من كذا الهمزة مع الباء الأولى وجاء كاء نحو كعب اما على حذف العين واللام وما قبل

مجموع

وعامة

مبترها مع الفصل كحال كم الخبر في جميع ما ذكرنا وبعض العرب ينصب: بئر الخبز يتعمق إذا كان رصداً لا يصل إلى اعتمادها وكما شاهد.

في القيسية بناوهم الاستقامة على قرية الكمال فجوز على هذا الدبير. كونهما انصب خبرته وانما الخبره الخبره الخبره

الشر من اجمع لان له التكثر فصار بمنزلة العدد الكثير وهو المائت والالف واما جاز الجمع فيه فلم يخرج العباد الصريح لان

بصره و ان كان في قلوبهم من غير ان يسموه بالاسماء التي هي في قلوبهم و ان كان في قلوبهم من غير ان يسموه بالاسماء التي هي في قلوبهم

للمبني العارف اليه كروا ما ينشركم الاستغفار فام اعشر عليه محمد ودايم بنظر الانبياء كل عاجل ان كان في كتاب الفخوة والارشاد

وإذا انخر الميزن من فالبد قددر كم موزة قوله وهذا صدر الكلام اما الاستغناء بغيره فلا يستغناء بها الخيرة فلما قصته من المعنى الا

في الكثير كما ان رب ما ضعف العجز الانساني في الثقليل وجب لها صدق الكلام ولما تضمنها معنى لانها العجز ربها وكما نظرت

يخرج باب يجب اما يجب تصدق معني الاشارة لانه مؤنث الكمال يخرج له عن اجرة خبر وكل ما اشرى معني الجاهل من الاستفهام

وَأَمَّا مَا تَقُولُ فَيَسْتَعِذُّ بِهَا عَلَى مَا تَقُولُ

يُؤْتِيهِمُ اللَّهُ مِمَّا رَزَقَهُمْ رَغِقًا يُغْنِيهِمْ فَيُكْفِيهِمْ وَلَهُمْ فِيهِ يَتَوَكَّلُونَ

حسبه وكل قبل حرف جوا ومضاف خبره والافنوم مفعول مبتدأ وان ايكن وظرفا وخبر ان كان ظرفا وكل اسما الاستفهام و

الشرط قوله كلاهما أي الاستفهامية ولو لم تجزئ في ما وقع كلهما فروعا ومنصوبا وبجرها لأنها اسمان ولا بد لكل اسم مركب من

اعرابها فاهلن لعمول نصب وقع الجرح فرفعان وينصبان بجران قوله فكل ما بعد فعل اخذ فحصل واقعها في الاعراب
بعذاذا كان بعد ك فعل الشغوا عن نصب ك ثم انضوا الى ما كان في خبر ك انضوا متان في الاعراب

کافی نحو کہ رجال غریب ضالہ مکان کو منصوبہ یا معجول علی حسب اقتضاء فان اقتضا المفعول ہر فی کو منصوبہ یا علی و انہ منصوبہ یا

فخبركم رجالا ضربت وكم غلام ملكك ذاك الا ترى ان يقول معولا على حسب الميز معا وذلك انك تقول كرموا ضربت فكم منصوبا

على الظرف مع اقتضاء الفعل به والصادر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فاعبته لاحد المنصوبات انما هو حجب الفعل

وحسب امر بهيولك وما تعين الظرفية ولو قلت درجها لكان انصابه يكون مفعولا به ولو قلت كعالم لا نصب يكون
مفعولا به

فلان اوشب انشا بچه که به ایش سار و که رحلا انت ضارب دله یه وقت انشا بیا ایا مفعول ما و اواظ و اوا و ک و ا و ا و

كان نحو قوله كان مالك ومفعولها ثانيا لئلا يظن مخوكة ظنت مالك قوله كل ما بعد فاعل غير مشغول عنه مضغف بقوله كما انك

فعل غير مشتغل عن كرم بضمير لان معنى الاستغفار عند ضميره ان كان ينصب لوفى ينصب ضميره كما ذكرنا في المصوب على شرطه

التفسير قوله وكل ما قبله حرف جر ومضاف مجرور والمضاف تقدم حرف الجر والمضاف عليه ما مع ان الاصل والكلان لان تاخر

البحر من بحر زهره صنف له جود بقدام البحار عليه وعلى ان يجمع اليها سواء كان منها او قوامع البحر وكونه زخا مسخرة

كذلك يثبت ويكون اعراضا اضافيا كقولكم مضافا اليه لانه لا يثبت الا في ان ذلك. يعاد فعليه مشغل فثبت

ولا قبله جار فهو مفعول وذلك انما اذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعد له كان اما مجرما عن العامل على ما هي البصري يفيكون مبتدأ.

او خبر اولئك قالان لا يكون بعده فعل نحو كذا وان كان كان عاملا في ضمير او متعلما او على وجه الفاعلية نحو كذا رجلا وانك

اور رجل جاء الى اولى القبولية نحو كرجا لاضربه فاضرب قال له ووقبل في الشغل بخير الفضول وبقوله انه حضر لخاصه

والنفاق في قوله تعالى ان اخرجني من ارضي فاعلم اني اخرجك منها ان اخرجني من ارضي فاعلم اني اخرجك منها ان اخرجني من ارضي فاعلم اني اخرجك منها

اللفظ هو المقصود قوله ان لم يكن كذا فاو كونه نظرا باعتبار ممتنع نحو كرهوا سفركم فيمنعنا من صوب المحل او لادخل في قوله

تابعه فعل او شبهه غير مشغل عنه لان التفيد يركب وما كان سفره ورفوعه المجل ثانيا لقيام مقام عامه لان هو خير الدنيا

ومثال كونه مبنيًا كرجل الجاني ولما كرمالك فالأول فيردان يكون خبرًا لا مبنيًا لكونه مذكورًا وبعده معرفة كما مر باب المبني

فوله وكن سماء الاستفهام والشرط اي تقع مفعول ومنصوبه ويجزوه على اذ لم من مواضع الا ان هذا هو ظرف من هذا الاسم
كثيرا وانما ان وينز من تحت من اسم انما كذا انصوب من انما فانها في كذا انما وانما انما

وَيَنْقَرُ اسْمَ الْأَسْتَفْنَامِ عِلَامَةً عَلَى الظِّفْرِ إِذَا كَانَ خَمْسَ مِثْلٍ أَوْ مَوْجِبِي مِثْلَيْهِ كَقَوْلَانِ وَأَمَّا اسْمُ الشَّظْمِ الظُّفْرِ

Journal of Management Inquiry 18(6)

عابدی الی اسیر مندرجہ
مبتداء و محدود
ولا یكون الا

استغفره ما يستغفرون
 صلاتكم الا ستغفروا لعلكم
 رمنها محمد و آله و اهل
 رعانف خبرها و الحمد لله
 محمد الخیر و الصالح و کم خیر
 عنصیر الخیر و الصالح
 محمد و آله و اهل بیت
 و اهل بیت محمد و آله و اهل
 بیت محمد و آله و اهل بیت

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

ان ہر یکم
وہم ہر یکم
ان ہر یکم

اودا ایستاد
 بنی المصطفیٰ و النبی
 بنی المصطفیٰ و النبی

سكن في القصر في ابان الحيد
 بيان حبس في كل المجدد
 من سجن في كل المجدد

وفريق العرب ضابطا
وكون الخ

الظرف خبر مبتدأ ومحدوث وتقدیر هذا الظرف في اللفظية ومبتدأه محدث خبرها وتقدیر هو والظرف في اللفظية لمبتدأه على اقام مذكور وهو قوله منها ما قطع عن الاصلان
ومن جارة تبعيضه وهما خبر ودبها عالما في الظرف وما موصولة وموصوفة وقطع ماض مجزول والمستتر فيه مفعوله عالم لیم فاعله عابد في ما وعين الاضافة متعلق به
والجمله صلة واصفها والموصول والموصوف مع صلتها وصفته مبتدأ وتقدیر مذكور واقتبل خبر مبتدأ ومحدوث وبعد عطف عليه والجر من اضم مجزول وبجاء اي جري
قطع ظرف له ولا قبل مفعول عالم لیم فاعله لا جري واكثر مطلق عليه بحسب تلك

[illegible]

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والحق
نوراً والعدل نوراً
والإيمان نوراً

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ

اليان زمان في تأويل المصدر ايضا لان النسب بين الزمان المضاف اليها في كلاهما على ان يكون الزمان ظرفا للمصدر
 الجملة المضاف اليها منع من الحرف الفاصل بين المضافين اي الحرف المصدري في الزمان ولها يجوز ان يكون في مثل وغيره
 معها الى الحرف المصدري مع انه نقل الكوفون عن العرب انها تصنف الظرف ايضا الى ان المشددة والمحققة نحو اعجز
 يوم انك محسوس ان يقوم زيد فان صح النقل جاز فان صح النقل في مثل تلك الظرف لا ضرب والبناء كما في مثل ما انك
 غير ان نظف على ما بان واختلف كون الظرف مضافا الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذي تضمنته التراجع في الحقيقة
 منقول الاضافتي اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها لا معنى يوم قدم زيد يوم قد مر ولو كان
 مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهو غير لما كان المعنى من الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى لتحصيل الزمان ولا بد في الاضافة
 المفيدة للتخصيص من صحة تقدير كلام التخصيص وكذا يعتد رد خطا على الجملة قال صاحب المعنى تعرف الظرف المضاف الى
 الجملة فيقع ان يوجب ذلك يوم قدم زيد الحار والبارد على ان يكون صفة ليوم اقول ومع غلبة هذا الاستعمال وعدم ما
 ينبغي ان لا يعرف المضاف اذ كان الفاعل في الفعلية والبناء في السمية نكرة نحو يوم قدم امير يوم امير كرم يوم قدم اذ المعنى يوم قدم
 امير ثم اعلم انه ايضا في زمان او حيث وان لم يكن ظرفا اي منصوبا بتقديرية قال نعم هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم يقع الصادق
 بالرفع وانما علم حيث يجعل رسالته وهو مقول به لعل مقيد راو قال شعرا فانك حيث يكون من يتدلل وقال ابو علي في كتاب
 الشعر ما بعد حيث في الموضع بصفة لا مضاف اليه حال لا حيث بضاف ظرفا لا اسما فاذا جعلت بجملة حيث يكون اي يجعل
 فيه ويكون في يوم او ان يقول انه مضاف الى مانع من اضافة وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظرف ان وان ما نحو يوم منذ
 وح ساعته فقالوا ان الظرف مضاف الى اذ المضاف في المعنى الى جملة محذوفة مبداء منها الثوبين وفي ذلك تعسف
 حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب لا استعمال مستحسن المعنى بخلاف نحو قوله تعالى
 بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت لما قوله نعم يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى اوجد كما كان
 قوله ثم ميثقات ربه ثم معارفة فهو بمعنى قوله اليوم الموعود وقال ولا يجوز ان يرد بالوقت الا ان لا يكون اقا وضا التار واما قوله
 من ان زمان او يوم ان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه ولله في هذا الظرف التي كانت في الظاهر مضافا
 اذ ليس بضافا اليه بل الى الجملة الموحدة الى اتم لما حذفت فوانك الجملة لا لا سيما في الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها ثوبين
 لاحقة بهذا الظرف كما ابدلت في كل بعض لان كل واحد لا رقة الاضافة مع فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه
 وتعتبر في ذلك الحذف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيجوز ان لا يرد قوله نعم وكذا يمكن ان رفعنا بعضهم فوق بعض قوله نهيك
 عن طلبك ام عمر بابتدائه اذ صح لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتوحيده الا ان يكون عوضا بعد معنى التكرير الممكن منه
 واما هذه الظرف فليس بل رقة الاضافة مع في وقتك جامعي زيد وكنت حينما كذا وقصدت حذف المضاف اليه واهل
 ثوبين حينما من اي حين فليس كذلك بل في ظاهره ذلك المعنى بل الظاهر ان الثوبين فيه للتكرير فلا خافوا الناس ثوبين عوض
 يوم وحينما وساعة غيرهما من ثوبين التكرير في صلاوا الى الدلالة على الجمل المحذوف المضاف اليها في اصل بان ابدلوا
 من تلك الظرف بديل الكل ظرف لان الاضافة الى الجمل خفيفة في اللفظ صالحة لجميع انواع الاضافة من التامة والجزئية والوقوع
 واللبس وغير ذلك فتعوزا الحذف الى الجمل المضاف اليها مواضع ابدال الثوبين منها كما في قوله وان اذ صح في بعض هذه الظرف
 بديلا منها مع ثوبين العوض ليكون الثوبين كانه ثابت في الظرف فليبدل منها لا ان يبدل الكل مع قيام مقام المبدل منه في
 المعنى مطلقا على اطلاقه عليه فكان هو الزم والكسر لانفاء الساكنين ليكون كامم ممكن محذوف مضافا الى الظرف الاول كما لا ينكر
 حذف منه المضاف اليه من احدهما الا ان يعطف عليه مضافا الى مثل ذلك الحذف كقوله الاعلان ابدل الله ما كان قد
 الجارية ولما توصل باذ الى الغرض المذكورة قد تكون مستقبلة وما ضيف واذ عن معنى الماضي وصار لمطلق الظرف في يجوز
 استعماله في المستقبل انهم كفوله ثم قوبل يوم من المكن بين ونحوه والحق ان اذا حذف المضاف اليه منه وابدل منه الثوبين
 في غير نحو يوم مثله جاز فحتم انهم كفوله فعلمنا ان ذلك من الصالحين ان نعلمنا ان من غير ذلك الجمل هي كما قيل ان انا
 للجواب والبرء وكذا الذي في نحو لانفاء الساكنين لا يجوز الا لا تخش فانه ضم امر مجزى بالاضافة وبها اذ يمنع جوه وايضا
 نحن نعلم انه في قوله وانما اذ صح ليس محذوف وهو مثله في ح كنههم انما الزم هو الكسر ليكون في صورة المضاف اليه الظرف الاول يجوز
 في غير الفتح انهم كفوله نعم وانا اذ من الصالحين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة كما كان ظرفا للمصدر ولكن تضمنه الجملة
 على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود في الجملة ضمرا اليه فلا يبقى ايديك يوم قد مر زيد مطلقا لا ان يربط بالذي يربط به حصوله من مثل هذا
 الذي جعل بضافة الظرف الى الجملة وجعل ظرفا للمصدر كما يكون كذلك في يوم قد مر زيد واما في يوم قد مر زيد ان خبر مستعمل

المضائق التي يفتن بها بعض الناس على بعض الناس

وَمِنْهُمْ مَنْ

ريمها انما جبر مبتدأ على ما سبق وقيل المستقبل مبتدأ وجر عطف على ضمها في معنى الشرط فاعلموا مبتدأ وتقدم خبره فذلك جازم بمرور زمانه
 معنى الشرط مقدم على ما طردوا الخبر ما مضى جوهول وبعد ما مضى خبره في خبرها ما عدا ما بدأ في ابتداء الكلام او اللفظ والفعل مفعول ما لم يسم فاعلموا
 ويكون مستأنص معرفته واستمر في خبرها ما بدأ في ابتداء الكلام او اللفظ والفعل مفعول ما لم يسم فاعلموا ويكون مستأنص معرفته واستمر في خبرها ما بدأ في ابتداء الكلام او اللفظ والفعل مفعول ما لم يسم فاعلموا
 وكان جعل الفعل في الاستعمال بمنزلة اللاحق في العمل والعدم ومنها ما هو جبر مبتدأ في معنى الشرط وتقدم خبره في معنى الشرط وتقدم خبره في معنى الشرط
 وانما وجب التعليل فيكون الظرف مرتباً بما كان متوقفاً على ما قدم فيه من قال الله نعم يوم ترون وجوه وقد يقولون يوم ترون
 فيه الوجوه ونحوه وهو ما ذكرنا في شرح قوله في احوال الباب والظرف المضاف الى الجملة واذا يجوز بناؤها على الفهم في كل من شئت
 مع ما دللنا عليه في غير هذا الباب حيث نقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجملة انما يبنى من المفعول والجمع اذا بنى ولا يبنى
 الشئ ما ذكرنا في خبرها اذن والظاهر ان الظرف المضاف الى الجملة على خبره بنى كما ذكرنا في احوال الباب المضاف الى الجملة وهو حيث في الاعراب واذا
 وانما اذا بنى المضاف الى الجملة على خبره بنى كما ذكرنا في احوال الباب المضاف الى الجملة وهو حيث في الاعراب واذا
 لانها مضاف الى المعنى الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فمضافتها اليها كالا مضافاً
 فشا بهت الغايات المحذرة اذ يضاف اليها المضاف حيث على الاعراب كما ذكرنا في احوال الباب المضاف الى الجملة وهو حيث في الاعراب
 لانها اما ان يضاف الى جملة ما فيه المصدر نحو قوله على حين ما ثبت المشيب على الصفة فقلت لما تفتح والشيب وانع فحين
 بالانفصال بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة الى الجملة فعلة البناء فيها اذن ماضية ولما البناء فلتعوى العلة
 العارضة بوقوع المعنى الذي لا يعرب له لفظاً او محلاً موقع المضاف اليه الذي يكسبه منه المضاف احكامه من التعريف والتكثير
 وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة ولما ان لا يضاف الى الجملة المذكورة وذلك باضاف الى الفعلية المصدر في ماضيه نحو قوله نعم
 هذا يوم ينفع الصادقين الى الابد امينة سواء كان مصدرها معرباً او مبتدأ في اللفظ نحو جئتكم يوم انت امير لا بد له من الاعراب
 محل الفعل بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في ظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض البصريين
 يجوز بناؤه اعتباراً بالعلة الضعيفة ولا يجزم لهم فيما ثبت في السبع من فتح قوله نعم يوم ينفع لاعتقال كون ظرفاً والمعنى هذا المذكور
 في قوله نعم يوم لا يملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كون ذلك من قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدره ان وان
 مثل المضاف الى ما صدره ما يجوز بالانفصال منهم اعرابها وبنائها قال نعم انما نحن مثل ما اقمتم تطعون ففتح مثل مع كون صفة كفى
 او غير خبر لان ويجوز ان يكون منصوباً لكونه مصدر راجعاً الى نحو ففتح مثل ما اقمتم تطعون ففتح مثل مع كون صفة كفى
 ففتح مثل مع كون صفة كفى ففتح مثل مع كون صفة كفى ففتح مثل مع كون صفة كفى ففتح مثل مع كون صفة كفى ففتح مثل مع كون صفة كفى
 بناها مشابهاً لاذ واذا ويرى لانها مضافان من حيث المعنى الى مصدر ما ليس بها لان فيها الا بهام مثلاً لفظ المحرك من
 المبنى هو ما دار وان واقع موقع ما اضيف اليه ولو ثبت ما فعل الكوفيين من اضافة الظرف الى ما صدره ان المشددة او المحققة
 لجاز اعرابها وبنائها نحو مثل وغيره كما يجوز ان يضاف الى الظرف ما يشبهه اذ في عوج واحر بها ففتح قوله نعم من مخي مثل
 بفتح يوم وجوه اما الاعراب فلعدم ضرورة البناء لوقوع اذ المبنى في قوله نعم من مخي مثل
 المشيب فثبت بما بينا ان قوله والظرف المضاف الى الجملة يجوز بناؤها على ما ليس ينبغي ان يكون على اطلاقه وقوله ومثل مع ما
 غيره مع ان مشددة ومخففة وهذا تمام الكلام في الظرف المضاف الى الجملة وقال المصنف في موضع ما كان مصدر
 كائن في الجملة فتشابه الموصولات في احتياجها الى الجمل وكذا فان اذ واذا ويجوز ان يبنى في اذانه بنى لان وضعه موضع الحرف
 كما يقول بعضهم وبنى حيث على الفهم في الاشارة بنيتها بالغايات لان اضافة على ما ذكرنا وقد يفتح اذ او تكرر
 وقد يخلفها اوها او مثلها اذ اعرابها لضعف علة البناء وندرت اضافة الى مفعول ما لم يسم فاعلموا حيث انما بعد اذ
 بعض المواضع حيث الى العايم وقال ما في حيث سهل طاعا بعضهم يرفع سهل على انه مبتدأ محذوف الخبر حيث سهل
 موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفعول به بعضهم لزال علة البناء اي الاحتمال الى الجملة
 والاشهر بقاءه على بناءه لشدته الاضافة الى المفعول وتكون اضافة حيث مطلقاً الى جملة ولا الى مفعول اذ وظرفيتها ما لا بد
 لانه قال للمحيطات حيث طاعا ام تشتم كذا في قوله ما في حيث سهل طاعا هو مفعول ترمي وكذا قوله نعم الله اعلم حيث
 يجعل رسالته وفيه هو احسن لما في حيث نظرنا على وجهه هو بمنزلة قال الاخفش قد برأ به المحيى كما في قوله للفخر عقل بعيش
 به حيث قد يضافه قد ولا يمنع هنا حمل على المكان قوله ومنها اذ او هو المستقبل وفيها معنى الشرط فذلك اخير بعد ما
 ان من وقد تكون المفاجأة في الخبر المبتدأ بعد ما اذ ما يقع بعد ما الجملة ان قد تقدم منها علة بناءها وقد ذكرنا
 في المنسوب على شرطه التفسير الكلام في وقوع الجملة بعد ما مفعول قد يكون اذ الماضى كما ذكرنا في قوله نعم حتى اذا بلغ بين السند
 وحي اذا سألوى وحتم اذ جعله نارا كما ان اذ يكون للمستقبل كما ذكرنا في قوله نعم ولا لم يمتد وابر فيقولون على انه يمكن ان ياد
 بالغايات وكذا في قوله نعم فسوف يعملون اذا لا غلابة اعناقهم ويمكن ان يكون من باب وفادى صحاب الجنة وقد يكون
 اذ مع جعلها لا استمرار انما نحو قوله نعم واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا ان هذا عاداتهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله
 نعم واذا الفوا الذين امنوا واذ ما اقول لغيرهم قلت لا اجد ولا اصل في استعمال اذ ان يكون لزمان من ازمة المستقبل فالحق

مثل ومنها اذ في قوله
 وان عطف على انما
 خبره ساء

في يوم ينفع
 الاء

مع ما دون اي

من بينها وقوع حدث فيه مقطوع به والى لبل عليه استعمال اذا في الاغلب لاكثر من هذا المعنى نحو اذا طلع الشمس وقوله تعالى
 اذا الشمس كورت وهذا اكثر استعمالا لكلام العرب استعماله لقطع علم الغيوب سبحانه والامور المتوقعة وكذا الشرط ما يطلب جملته
 يلزم من وجود مضمون او شرط حصول مضمون الثانية المضمون الاول مضمون لازم والثاني لازم هذا المفروض
 وجوده قد يكون في الماضي فان كان مع قطع التكلم بعدم لان مضمونه فالكلمة الموضوعية له لو كان لم يكن مع قطع التكلم بعدم
 فيه استعمال فيه امر على انها موضوعية كما يحسن فاما اذا كان لا يشاء الا في الاستثناء الثاني كما يحسن في حروف الشرط لان
 مضمون جوابه لعدم لازم المضمون شرطه وباشاء الا لان مضمونه المضمون وقد يكون في المستقبل وقد وضع له ان ولا
 يكون معنى الشرط في اسم الا يتبين معناها فلو موضوعية لشرطه مضمون وجوده في الماضي مقطوع بعدم في عدم جواز ان
 موضوعه لشرطه مضمون وجوده في المستقبل مع عدم قطع التكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع في الجواب
 لا بالوجود ولا بعدم سواء شك في وقوعه فيه كما في حقنا او لا شك كان الواجب في كماله نعم وقد يستعمل ان الشرط في الماضي
 على حدث ثلثة اوجه اما على ان يجوز التكلم وقوع الجواب لا بوقوعه فيه كقوله تعالى ان كنت قد فعلت فاعلم ان القطع بوقوعه
 يجوز بدون ان كان غيبا لكنه يحل وان لم يعط جها انهم واستعماله في الماضي لم يخلو من وضعها ولا يستعمل في الماضي
 الا بشرطها كان لما ياتي في الجوانم وقد يستعمل في المستقبل بخلافه وقد يكون ايضا الاستمرار كما ذكرنا في افعال عليه الصلوة
 والتسليم وان لم يكن ادم واديين من ذهب لا يتحقق لهما قالنا فتقول لما كان اذا موضوعا لا من المقطوع بوجوده في اعتقاده
 المتكلم في المستقبل لم يكن المفروض وجوده لثلاثي - الفرض المقطوع في الدال لم يكن في مضمونه ان الشرط في الماضي هو المفعول
 وجوده لكنه لما كان يتكشف لنا الحال كثيرا الامور المتوقعة فاطمح في وقوعها على خلاف ما توقعه جواز واتصفت اذا
 مضمون كما في متى وما قبل اسماء الجوانم فيقول الدليل فاجتنبه فان لم يكن شاكا في محيى الحاطب غير صحيح وجوده على عدمه
 بمعنى جنته سواء لكن اصار ان قبل متى وما قبل اسماء الجوانم على ما هو من ذهب به في اسماء الشرط صار بعد الموضع عريضا
 ثابتا اذ لم يضع في الاصل ان ما يقع التكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعه اذ لم يجاز ان يربح الفرض لكن هو معنى الشرط في الخبر
 الواقع فيها واما اذا كان حدثا الواقع فيه مقطوعا على اصل الوضع لم يربح فيه معناه ان الدال على الفرض بل صار عريضا على شرط
 ان الدال فلهذا لم يجز ان لا يربح الا في الموضع مع اعادة مضمون الشرط كونه بمعنى متى حال وقوعه في خلاف ذلك يربح على نارا اذا اخذت من تقدم
 وقال اذا قصرنا اسيا فاننا كان وصلنا خطانا الى اعدائنا فاضارب ومن جنته عرض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الانقراض وقوع الفعل
 بعد ما كان شرطه المنصوب على شرطه المنصوب في اكثر دخول معنى الشرط في اذا ووجوده من اصله من الوقت العبري ان استعماله وان
 لم يكن في المعنى ان الشرط في الماضي هو المفعول في الاستعمال اذا المضمون انما في ذلك المعنى جملته في الشرط والجواب
 وان لم يكن في الماضي كما في قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسيقومون الموصول متفهما معنى الشرط في الماضي
 دخول الفاء في خبره مما يدخل الفاء في الخبر ان لم يكن في الاصل معنى الشرط كما في قوله تعالى ان الذين آمنوا بالمؤمنين والمؤمنات
 الى قوله فلم يزلوا في اللهتم قولهم واما الله ولم يرد موله الى قوله فان ان جنته لان الفاء في الافاء في حقيقة الوجود في الماضي فلا
 يكون فيها معنى الشرط الذي هو الفرض ومنه ايضا قوله تعالى وما يكمن في ذلك الا الله والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة زائدة
 وانما زادت او اولى واخرى في الايات المكية واليهان بعد ما ترتب كاتبي اشرار جنته الشرط والجواب ان لم يكن فيها معنى الشرط
 ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية المضمون الجملة الاولى لزوم الجواب للشرط فلتحتمل هذا الفرض على انه اذا
 جاء ومع كونه بغيره ولا يعمل فيها قبله والفاء في فتيح وان في قولك اذا جنته فلان حكمه ولا لا ينبت في قوله نعم ان اذا
 طامت لسوف اخرج مما كما عمل ما بعد الفاء في الذي قبله في نحو ما يوم الجمعة فلان بدلا قائم واما ان يدان ضارب
 للفرض الدال على هذا الترتيب كما يحسن في حروف الشرط فاذا انظر هذا فلان الدال على كل ظرف في مضمونه الشرط على ما قال
 الاكثر من ولا يجوز ان يكون جزاء على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظرف ان لا يثبت ان لا نقول انهم جملته ضارب
 بنصبه انهم على ما ينص في الكايات في قوله اذا اجعل الجواب في اذا لشرط فلان الشرط ان لا يثبت ان لا نقول انهم جملته ضارب
 اوله بالعلل في على ما هو من ذهب به في رلو كان العامل ههنا الا بعد كما هو اختيارنا في الفعل الا في بغير المفعول عند اهل
 المصر من كافي في رافى وزر في زيد فكان الاول اذن ان يوقى بغيره في مضمونه جنته لم يربح واما الاستدلال على كون الشرط
 في مثل هو الحاطب في الجواب بعض المواضع بعد ان الدال والفاء في مضمونه جنته فالتكلم في مضمونه وقلنا ان حكمه فما لا يتم
 لان تشابه الاسم لفرض وهو مضمون الشرط الدال ان لا يمدد يجوز مثل هذا الترتيب كما في انفاط ما العاطنة اذا لاكثر
 على ان جازاه وقال بعضهم هو الشرط كما في قوله واخواته والاول ان تفصل وتقول ان تضمن اذ معنى الشرط في حكم اخواته من متى

بما وقع في هذا الكلام ان الدال على
 في اعتقاد الحكم ان الدال على
 من ان هذا المعنى مضمون من جملته
 في حروف الشرط

انما في هذا من قبل فتن
 طالع القطع لعدم في فتن
 الخ في الوضع لعدم في فتن
 طالع

مع ان نقره
 فانه يصح ان يكون
 الكوفيين لكان الاخير

ونحوه وان لم يتغير نحو اذا غرت الشمس جئتك بمعنى جئتك وقت عز بل الشمس في العامل فيه هو الفعل لان في محل الجزاء
 استعماله وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاول اذا لا يلخص للظرف وتخصيصه له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه
 ولا ثالث سطر لا يجوز ان يكون وصفا لكونه وصفا لكان الاول الثانيان فيه بالضم كالتقدم في الموصولات ولم يأت في
 كلامه في صفة له اذن لكونه مضافا اليه كما في الظرف المخصصه بضمون الجمل الى بعد ما لا على سبيل الوصفية كقوله
 نعم يوحى الله الوصل وغير ذلك ولو سلمنا ايضا ان صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف
 وذلك لان كل كلمتين او اكثر كانا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بحيث يقعان معا في كلام يجوز ان تعمل اولها في الثانية كما انما
 في المضاف اليه ولا يجوز ان تعمل بعد كلمة واحدة بعضا من انهما مقدم من وجه اخر فكذا ذلك ما هو بمنزلة ما في المعنى فمن شرط
 لم يعمل صلة في موصول ولا زابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة الشرط اذا عمل فيها الشرط فليس مع الشرط كلمة واحدة
 اذ لا يقعان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدأ ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في الآخر نحو قد ذهب اياها
 جازع هو قوله الاسماء الخمسة على ان لم يعمل الشرط في كلمة نحو من قام فثب جان ايقاعها موقع المبتدأ على ما هو من ذهب بعضهم فاذا
 نظرنا بهذا قلنا ان الثاني في مفعوله نعم فتب زيدان بدت ليكون الكلام على صورت الشرط والجزاء للعرض المذكور وانما
 حكما ان يأت بها لان فائدة التعليل كما ذكرنا السببية لا تتخلو من معنى التعقيب والظرف للتبعية فلا يكون التبعي عقيب التبعي
 وقال انه في شرح المفصل ان تعين الوقت في اذ يحصل مجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا
 زعمنا طلعت فيه الشمس في نظرنا انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا مجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعده
 يكفي لتخصيصها بالتخصيص في معنى قام زيد وهو غير مخصص انفا فانهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذ بقوله تعالى
 انك اذا كنت تسوف اخرج حيا وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى اخرج حيا وقت الموت فكان ينبغي ان يكون الاخراج والثبو
 في وقت فالجواب ان المعطوف مع والواو العطف محذوف في الاثر لقيام القرينة والمعنى انك اذا ماتت وصرت ميمما ابعث
 اى مع اجتماع الامر كما قال ثم انك اذا ماتت وكما عظاما ودفنا انا اني اخرج جازعا وكثيرا الفان مثله واستدل ايضا بنحو
 قولهم اذ جئتني اليوم اكرمك غدا والجواب ان اذا هاهنا بمعنى متى فالعامل شرطها او تقول المعنى اذ جئتني كارسيا لا كراحي لك
 غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم ففعل جئتك امر ان العنان جئتني اليوم يكن جزاء على انك امر على
 عرفة اذ في الشرطية وورسوخه فما جاء مع كونها للشرط ان يكون جزاءها اسميته بغيره كما في قوله نعم واذا ما غضبوهم بغير
 وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا يمنع من ان يكون هم في الايهين تاكيدا للوار والضمير المنصوب في اصابهم
 ولعدم عطفها ايضا جاز وان كان شاذا في الاممية الحالية عن الفعل بعدها في قولنا اذ الخصم ابنه مايل الناس انك قبل
 ليس في اذ في نحو قوله نعم والميل اذ يغفر معنى الشرط اذ جواب لشرط اما بعد اول عليه ما قبله وليس بعد ما يصح الجواب
 لا ظاهر ولا مقتدر لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس هاهنا ما يدل على الشرط قبل اذ الا القسم فالوكان اذ للشرط كان
 التفسير ان اذ يغفر قسم فلا يكون القسم مجزا بل معلقا بغضنيا الليل وهو موصوف المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت
 التكلم بهذا الكلام وان كان هاهنا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فابش اصبه قلت قال المصنف
 فاصبه معاذ من الليل والميل حاصل وقت غشيانه وفيه نظر اذ لا شيء هاهنا تقدر عاملا في حاصل الا معني القسم فهو
 يوم مفعول القسم فيكون في الاقسام في حال حصول الليل كما ان المراد في قولك مرتين بن بدي حالي حال حصول الليل
 في وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الجزاء في قولك خرجت وقت دخول الخليل فيكون الاقسام في
 حاله ان انما بل وهو كما سر وانما في قوله نعم والتمرد انما في قولك انما فان حاله عن الجزاء لا يجوز ان يكون جزاء
 عنه قبل اذ اذ بل ان القسم به يخرج عن الظرفية اى وقت غشيان الليل وفيه نظر من يذهب احدهما من حيث ان اخرج اذا عن
 الظرفية قبلها والثاني ان المعنى عفا القوم مستقلا لا يجوز وقت غشيان القوم بل من جعل ان هو ظرف ليل عليه القسم من معني الع
 العطفية والجملة لا تدل على قسم شي الا على ان العطفية هي المعنى المستند والشرط في الفعل له من جزاء مما مقتدر
 عند قوتها للدلالة على وعاصفي الظرف فانه يكفي بوجه انما في قولهم كما هو مشهور في قولهم اذ انما في قولهم كقولك
 جئنا من زيد اذ اركب اى من عطية والظرف هاهنا لا يجب ان يكون معولا الا قضاء التبعي بل يصح هناك لكونه مفعولا لا قضاء
 انقسم فانما العطف اذ لا يجب الا من علم في معنى كذا لا يقسم الا تقسيم في معنى من القضاء وانما اذ بعد ههنا كقوله نعم حتى اذا هلك
 قلتم فهو جاز على ان كان عليه من طلب الجملة من غرضه بل هو جازع يكون مع الحرف ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف ابتداء
 انما يقع المبتدأ بعد ما فقط بل معناه انتم هيستأنف بعد ههنا الكلام سوى كاست الجملة استهتار وغلبة كقوله نعم حتى يقول الرسول

مؤن

وقوعها

بأنه وفصل الجمل

نسوخ

١٠١٠ العطف على الظرف
 وما يقال من ان
 انما العطف على الظرف
 في الاصل ما هو
 معناه
 قوله في قوله
 العطف على الظرف

ان
 سمي الظرف مفعولا
 الفرض وهو

وقد لتقبل يقع مضارع معروف واستمر فيها صيغة عايدة الى الفاعل انما يقع في قول المبتدأ بعد ما فعل فعل مضارع مفعول به عطف على قوله وقد يكون د
مفعول به فاعل كانه جعل الالف في الاستعمال بمنزلة اللام في سبيل التعليل

بالرفع وبقول سرحي تكللتا سرحي بعضه بخير ان يخرج بعد حتى عن الشرط ويجوز حتى لعل حمله عليه قوله حتى اذا اسلكوه
في قنانه شلا كما نظر اليها لئلا تضر او هذا البت اخو القصيد ويجوز ان ياتي جوابه مقدرا محافظة على اطلاق قوله
وقال المبتدأ اذا فملا يد ولسان ارتكاب ويا دمه مند وخذ اذ حذفت الجاء لتفخيم الامر غير ان كان في قوله نعم اذا السماء
اضطربت اي يكون لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا في ما يقع اسمها في محو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمر اي في وقت
قيام زيد وقت سقوطه واما قوله نعم اذا حذفت الجاء لتفخيم الامر غير ان كان في قوله نعم اذا السماء
الاولى من الثانية والثانية للمفاجأة في مكان الفاء كيجي في باب الشرط والمفاجأة في قول المبتدأ بعد ما فعل فعل مضارع مفعول به عطف على قوله وقد يكون د
في اذا المفاجأة في باب المبتدأ وان لا يقرب كونها فلا محل لها وانما في جواب الشرط للمفاجأة كيجي في حرف الجر والكونين
يجوز ان يخرج من فاذا ان بدل الفاعل بنسب لغايم على ان زيد لم يرفع بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان اذا المفاجأة
عندهم ظرف مكان واقام نصب لغايم ففان الا ان اذا المفاجأة لئلا على غير واحد في جعل عمل لا في معنى مفاجأة ان الشيء
انك له فجاءه فالتشديد خرجت فوجدت بدل الفاعل والغايم والغايم تلي مفعوليه ومعه قول الكسان في المبتدأ في الخبرين يندرو
بغير تشديد في مثل قولهم كنت اظن ان العقب اشتد من ان يكون قد اهلوا بها الا يجوز الا اياهما وقال سيبويه لا يجوز الا اذا
هو لا في اذا المفاجأة يجب لا يبدل بها قال الزجاجي مشعرا على الكونين فاذا عندهم كانهما قبل ما احمل فان انا طاف
طافهم قال انما جعل ان كانت اذا كسرا لظرف لزم ان يرفعوا بكدها اسمها وحذف انما عاودا وجعلت طابناهم بها
ومفعولان قال بل يجي في فاذا في تمام حال اي جانا كان عروفا ما مع المعرفة فلا يجوز عند البعض ان لا يقع على اتم
خبر عرو وقال غلبا عند الكونين في نحو فاذا هم اياهان هو عاودا واذا كوجده مع احد مفعوليه في قوله فوجدته هو اي
كقوله فاصبح لوكاه في سنان دونها ما كان اتوق اي ايتها ايتها في قوله قال الزجاجي ليس هذا قول الكونين
ولا البعض بين قال واد المحكي في هذا عن غلب غلط الا ان العاودا عمل المصيرين لا يكون الا فضلا يجوز اسقاطها
لا يجوز اسقاطها في مسند الاصل هذا اخر كلام الزجاجي في ان قوله الفصل لا يوجد في الا اذا كان
خير المبتدأ معر باللام وافعل الله في الا اذا كان بمرجع غيرهما نظر كما مر في باب التعليل وقوله هو اي ايتها ايتها في قوله
اقرب فهو نصب على الظرف وقد يقع اذا في جواب بيتا وبيتا وكلتاها اذا المفاجأة والاعلى في جواب بيتا وبيتا
جواب بيتا قالت فيهما شئوس القاس الاسرائيل في انهما فيهم سورة نقضت لا يجي بعد اذا المفاجأة الا الفعل الماضي وبعد
المفاجأة الا الاسمية وكان الاصح لا يستفح الا في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا
ان الكونين في قوله بل قد دل على ان الاكثر اوضح الا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا
في جوابه اذ عطفها الا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا
على تقدير زادوا عليه ما الكثرة لانها التكلفة المقصود من الاضافة هو ان الفاعل يكون الالف لا احد
افضائه للضاف اليه لانه وقف عليه والالف قد يوقى بها الواف كما في انا والآخر اصل بين ان يكون مصدر لا يجي
الفرق في هذا بين جاك وبين جاك في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا
المضاف والمضاف اليه متعاقبان في كانهما في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا
للقمان انما هما من المضاف الى الجمل الا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا
والاعلى بين ان ذات زيد قائما في بين او ذات قيام بين في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا
دون الامكنة في غيرهما في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا
ان اذكره اذ جئت غيرهما في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا
الاجل ان كانا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا
الرجاء استيعابا بين الحد بين مكانا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا
بما لم يقدرة بالحد لا بد ان يكون بمعنى ان ما فانما جان اضافة الى الجمل وكل ما قلنا في بيتا بطر في كل ما من مجموع الكا
ليكنه عن طلب مضافا الى مفعول من تقدير ان ما من مضاف الى الجمل لان كل واحد من بعضا من بين
ما يضاف اليه انما كان او مكانا او غيرهما في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا
فتا بها اكثر من مشابهة بينه فلم يدحل الا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا
المستقبل لكنه ليس في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا في قوله في جواب بيتا وبيتا

في قوله نعم اذا السماء
اضطربت اي يكون لا يقدر
على وصفها وعن بعضهم ان
اذا في ما يقع اسمها في محو
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمر
اي في وقت قيام زيد وقت
سقوطه واما قوله نعم اذا
حذفت الجاء لتفخيم الامر غير
ان كان في قوله نعم اذا السماء
الاولى من الثانية والثانية
للمفاجأة في مكان الفاء كيجي
في باب الشرط والمفاجأة في
قول المبتدأ بعد ما فعل فعل
مضارع مفعول به عطف على
قوله وقد يكون د

في قوله نعم اذا السماء
اضطربت اي يكون لا يقدر
على وصفها وعن بعضهم ان
اذا في ما يقع اسمها في محو
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمر
اي في وقت قيام زيد وقت
سقوطه واما قوله نعم اذا
حذفت الجاء لتفخيم الامر غير
ان كان في قوله نعم اذا السماء
الاولى من الثانية والثانية
للمفاجأة في مكان الفاء كيجي
في باب الشرط والمفاجأة في
قول المبتدأ بعد ما فعل فعل
مضارع مفعول به عطف على
قوله وقد يكون د

في قوله نعم اذا السماء
اضطربت اي يكون لا يقدر
على وصفها وعن بعضهم ان
اذا في ما يقع اسمها في محو
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمر
اي في وقت قيام زيد وقت
سقوطه واما قوله نعم اذا
حذفت الجاء لتفخيم الامر غير
ان كان في قوله نعم اذا السماء
الاولى من الثانية والثانية
للمفاجأة في مكان الفاء كيجي
في باب الشرط والمفاجأة في
قول المبتدأ بعد ما فعل فعل
مضارع مفعول به عطف على
قوله وقد يكون د

في قوله نعم اذا السماء
اضطربت اي يكون لا يقدر
على وصفها وعن بعضهم ان
اذا في ما يقع اسمها في محو
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمر
اي في وقت قيام زيد وقت
سقوطه واما قوله نعم اذا
حذفت الجاء لتفخيم الامر غير
ان كان في قوله نعم اذا السماء
الاولى من الثانية والثانية
للمفاجأة في مكان الفاء كيجي
في باب الشرط والمفاجأة في
قول المبتدأ بعد ما فعل فعل
مضارع مفعول به عطف على
قوله وقد يكون د

وخالها

کتابخانه

اذا

[illegible][illegible]

ॐ

لا يكون فيه ملازمة كون بعض من كل ذلك العلم في الثوب وهو لا يجتمع الكلام كما مر في اول الكتاب فيستظهر ذلك الاسم فان لم يكن معه
 قرينة لا حاله ولا مقاليته ولا علمية بعض محمول من كل كالتقريب في قولك اشترى اللحم فان الشراء قرينة ان الشراء بعض ولا دلالة
 على انه بعض معين كما في قوله نعم او اجد على انما هدى في اللام فيجوز بها التعريف اللفظي والاسم المحل بها الاستغراق الجنس
 سواء كان مع علامة الوحدة كالضمة او مع علامة التثنية والجمع كالضمة من العلم او مجرد عن جميع تلك العلامات كالضمة والماء
 وانما وجب حملها على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ والاسم هما هيته خارجا فان كان يكون لجميع أفرادها وبعضها ولا واسطة بينهما
 في الوجود فان رجح ان كان يمكن تصور سائر الدماء خالصة عن الكمية والبعضية لكن كل معنى في الحقيقة الخارجية كان اللفظ عام
 موضعين وانما لان العلمية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها في الثوب وجب كونها لكل فعلى هذا قوله عليه الصلوة
 والسلام الماء طاهر في كل الماء والنوم حرام في كل النوم اذ ليست في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة فلهذا جازوا
 ان كل ما يلا وصف المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس الدنيا والصفر الدرهم البيض على ما حكمه الاختصاص المفرد في مثله
 يعبر جميع المفرد والمنتهى جميع المنتهى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقوله ان الرجل خبر من المراه الا الزيد بن ابي اكل واحد وانما
 وقوله نعم ان لا بد ان الفخر لا الذين امنوا اي اكل واحد منهم ولا يجوز ان يقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيد بن
 معا ولا الاثنان معا بل يجوز ذلك اذا كان الاستثناء منقطعاً عن الاستثنى من المنتهى لا المنتهى فغير ان الرجلين يرفعان
 هذا الحجر الا انقولك اي الاثنان منهم لا يجوز الرجلان يرفعان هذا الحجر الا انقولك معا بل يجوز على الانقطاع وانما الجمع
 استثناء الجمع والمنتهى والواحد منه نحو لقين العلماء الا الذين يدين والان يدين ذلك لان الجمع المحل بالالف اللام في مثل هذا
 الموضع يستعمل بمعنى متكرر مضاف اليه كل مفرد وغيره فيغني لقين العلماء لان اي كل عالم وكل عالمة وكل علم وهكذا
 حال المفرد والمنتهى والجمع في غير الموصوفين عليه الصلوة والسلام في قوله تعالى كل واحد من هذا الجنس كذا الاملا حان الى
 كل اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من اثنين الا اثنين في الجمع نحوما لقين العلماء فهو جملتها باهوتهم لا منكر
 في سياق خبر الموصوفين وغيره استثناء العلم والاشبه ولا جامة فصح استثناء المفرد والمنتهى والجمع منه نحوما
 لقين العلماء الا الذين يدين والذين يدين في قوله تعالى لا يدينون الا الذين يدينون اي شي لا يجمع الا شي كما توهم بعضهم فقال الجمع في الموصوفين غير مخالف
 حال المفرد والمنتهى كل باذكيه ما هو من هذا النوع من استثناء الكثرة والاشبه المستغفر نحوما لقين رجلا ورجلين او رجلا
 فلا يستثنى من واحد ما يشابهه في نوعه الا امثلة له في النوع لان ما في رجلا الا ان يذكى اكل واحد منهم ولا يجوز ان يقول لا يرفع
 هذا الحجر رجلا الا الذين يدين معار فيقول ما لقين اثنين متصافين الا الذين يدين ويجوز ان يبين ان اثنين منهم ولا يجوز ان يبين
 ويقول ما لقين رجلا الا الذين يدين ولا يجوز ان يبين ان اثنين منهم ولا يجوز ان يبين ان اثنين منهم ولا يجوز ان يبين
 كان هناك قرينة في العلم على المراد به الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام عهد بتر على ما يحسن في باب ما لم يكن فان كان فيه
 علامة الوحدة او التثنية نحوما اعطيتك الا ثمرة او التمرين في الفرق بين المعرفة والنكر فكانت قلت ما اعطيتك الا ثمرة او تمرين
 وان لم يكن فيه جملتها نحوما اشترت التمر لقين الرجال فالفرق بين دى اللام والمجرى ان المجرى لا جمل الثوب الذي فيه التثنية
 فيفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة في اشترت التمر او رجلا لا شيئا من التمر جماعة من الرجال بخلاف المعرفة باللام فان المراد به
 الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة كالتعريف والمقا فكانت قلت لقين هذا الجنس واشترت هذا
 الجنس فهو كلام مخصوص بالقرينة فالجرح ودلالة اللام ان بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسها بخلافان في ثم جاز وصف
 المعرفة باللام من هذا النوع بالنكر نحو قوله ولقد امرت على الله بئس وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل غير مثلك كما مر
 في باب الوصف فعلى هذا كل التعريف لا معنى للتعريف فيها الا في التعريف الخارجي قوله وهي المضمرات قد تقدم ذكرها وغيث
 بالبيانات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرها وانما سميت سميات وان كانت معارف لان اسم الاشارة من غير اشارة
 حسيته لا الاشارة اليهم عند المخاطب لان بحضر المتكلم شيئا محتمل ان يكون مثالا لها وكذا الموصولات من دون الصلة
 منه عند المخاطب لا يقولوا للغير الغائب بهم لا يسمونهم اليه متقدم فلا يكون منها عند المخاطب عند النطق به وكذا دال الاسم
 العهدية قوله وعارف باللام هذا مذهب يهوب اعز ان حرف التعريف في اللام وحدها والضمير في وصل في مع ان اصل قول
 الوصل الكسر كشر استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام في المعرفة فقط تحيط العامل الضعيف بابا نحوما الرجل فذلك
 علامة اشراجها بالكلية وصيرتها لغيرها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم تحيطها العامل الضعيف واما نحوان لا
 يفعل فانهما لخطان ما هو على حرفين لقوة لا يجرى شرط الجرح معا في المذهب المحجر انما نحو بهذا اقباسه فان الفاصل بين
 العامل والمفعول لا يغير معنى بالبلد لا معنى ببعده فالفصل بكل الفصل والاضمار التام بين اللام وما دخلته كان الرجل مغاير الرجل

كونه
 اشترى اللحم على ان الشراء
 بعضه فذلك من دلالة
 على انه بعض من كل في الشراء
 وان كان بغيره

واحد
 اثنين
 والا الذين يدين
 هذا هو مصدر يستغفر
 كما مر

كما مر في هذا الكتاب
 انما الجنس هذا الجنس

في

في قوله تعالى ولا يدينون الا الذين يدينون
 في قوله تعالى ولا يدينون الا الذين يدينون
 في قوله تعالى ولا يدينون الا الذين يدينون

الطريق إلى الجنة
الطريق إلى الجنة

وَبِأَيُّهَا الرِّبِّيُّ

من و لهما ابو ضحى السمرقاني
سنة ١٢٠٠ هـ

اوليس
للاديب
الكاتب

[illegible]

تسعد المبررة والكلمة زهير واللحن ركبتا وقالا في الاوقات غلبة وبكرة فالاول منه سبحانه علم المتبوع والادليل على عيشة لا تكثر
ما يستعان مضافا لكون علما اذا قطع فقد جاء منون على الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا انعموه وبقينا سبع المجودي واليه قد جاء
باللام كقوله سبحانه اللهم ذا التجات قالوا ودليل عيشة قوله سبحانه من علمه الفاجر ويجوز ان يكون حذف المضاف اليه وهو من
العلم به وانما المضاف على حاله مراعاة لاغلب حواله في الخبر عن الثوبين كقوله خالط من سلع خياشيم وقا واما اولي في قوله ان في علم
للعلم به فلو لم يبدل ذلك خبر والدليل على انه ليس بالفعل تفضيل ولا ان فعل فعلا وان علم ما على ان يزيد من قوله ان لا الان وما
الان لاداء فعله قد غول تا الثانية والى على انه ليس بالفعل التفضيل ولا ان فعل فعلا بل هو مثل اربل واربلة واو لا فايض علم من شمل شير
وهو من وليه الشعر بغير وليس له اسم فعل انما يبدل اوله في تايشه بالرفع والآن خبر اوله اي الشعر القريب بالان واما هات الا ان
فان مان متعلق باسم الفعل كذا قال ابو علي فخر اوله من الثوبين العلمية والوثق وقوله للنساء لا يضربونن لان ذلك في علم اخر فهو كما
لو سببت باربل واربلة فكلاهما ممنوعان من الضف اذ كل علم موصوع وضعا مستانفا واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما
منعت الاسم ثوبين التذكير صارا لفظ اسما وشعالة كالاسد والمغلب ان كان اللام فيها التعريف للفظي كما ان مثل ذلك من التعريف
باللام يحل على الاستغراق الاصع القرينة المختصة فكذلك مثل هذا العلم يقال اسما من شعالة اي كل واحد من افراد هذا الجنس
خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجسمية المختصة قال ولانث اجوع من اسما اذ دعيت عزال ولج في الذعر فيجوز الا
من مثله كما صح في قوله نعم ان الانسان لخبث خسر الا الذين امنوا يقول اسما من تفر من الانسان الا الذاج منها والقرينة المختصة
تحو لفظ اسما من حال هذا الاعلام كالحال ذي اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذوالا مفردا مجردا عن علامة الوحدة
والثنية نحو الضرب والتم والتوق وقد عرف حكمه وقد اجمعت النحاة في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك كالم العرب الا مثله ان يكون بها
اذ عبر بها عن موزوناتها مجرى الاعلام اذ لم يدخل عليها ما يختص بالنكران ككل وتب على ما يحل فقالوا فعلا ان الذي مؤنث فعلا منصرف
فوصفوه بالمرقون تصبوا عنها الحال كقوله لا يصر فاعل صفه ونحو القوف منها ما جا مع العلمية فيها صيغا اخر كماء الثانية في نحو فاعله
او وزن الفعل المغير كفعلا او الالف التون المراد من كفعلا او الالف الزائدة المقصورة لا الثانية واذ نكرت هذه كلها بدخول
كل الالف ومن الاستغرافية او غيرها من علامات النكير انصرف نحو قولك كل فعلا ان حاله كذا وان كان على وزن قصير الجوع او مع الف
الثانية لم ينصرف معرفة ونكرة فان صليت الالف الثانية ونحو قولك كل فعلا بقلب الف في الثانية باء فيم نحو رطبي وسلم فانه يجوز
فيما لا اعتبار ان جعلت الف الثانية لم تنصرف وان جعلت غير صرفة لتكثير بدخول كل وذلك لان كل رطبي وسلمي داخلان في فعله
فهذه الالوزان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلا ان الذي مؤنث فعلا غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى
يستغرق كما ان معنى قولك تم خير من جادة ورجل خير من امراة فكل في ذواتها الاول من الاعلام دون الثاني بدليل صرف تمر و
جادة لانهم راوا بعضه منقول كالاتم من مدلول الى مدلول اخر فان افعال مثلا وضع لغته للزائد في الفعل على اخره ومن الفعل كأكبر من
أكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله هزة مزبدة مفنوخة وثانية فاء ساكنة بعد هاءين مفنوخة بعد هاء لام وبعضه من اجل كارتجال
الاعلام نحو قولك فعلة الذي هو مصدر الترياع حكمه كذا فان ضللة لا معنى لها لغوة قوي هذا الوجه المجوز لا لحاقها بالاعلام انهم راوها
اذ عبرت بها عن موزوناتها لم يقع على فم مشاع منها كما يقع النكران فيعد ث عن النكران لفظا ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكايات
من قسم الاعلام دون الالوزان التي يكتفي بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزون فان قلت كما تقول مررت برجل فاعل المعافل او جاهل
على حسب القرينة القابضة على المعنى المراد قلت لانها لما كانت دالة على لفظه معينه ولها معنى معين والمراد من لفظ الكايات ذلك المعنى بوسط
اشعاره بذلك اللفظ الذي هو جريح فيه صارت كوزوناتها دالة على المعنى الجريح فكان لفظ الكايات منقول من جنس الى جنس اخر
او من جنس الى جنس فلم يصح ان يجعل علما لجنس الاول فان المراد منه موزونته فقط من غير اعتبار المعنى الجريح ومن ثم قال النحاة بل لا محالة
سيتبع عن قولهم كل فعلا ان كان صفة لا يصر كيف تصرف الفعل وقد قلت لا يتصرف فقال فعل ههنا ليس بوصف انما زعمت
ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا يتصرف وكذا ان فعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم انفعلا لدخول لفظ كل عليه ففي فعل
ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية وان كان موزون هذا الالوزان معها كما تقول وزن اصبع افعلا فاكثرت لا يجر مجرى
الاعلام فيصرف افعلا ههنا هذا كان القياس ان تقول وزن طلبة فعلة بالثوبين في الوزن اذ ليس هو العلمية الا انه حذف منه التنوين
ولم يحذف له الصغى والحق في هذا القسم انهم علموا وهو الحق فيقول وزن اصبع افعلا بجنس الثوبين قال المتقدم اذ ذهب اليه
اجواء له جرح اسما اذ اطلقها على واحد من الاسماء فانك تجرح مجرعا لاعلام كما كان الجنس علما نحو قولك اسما من شعلة من شعلة فكذا
يجرح الوزن ههنا مجرعا للجنس الذي لم يكن معه الموزون نحو افعلا حكمة كذا وهذا القياس الذي ذكره في نظر لان مثل هذا الوزن
اذا لم يكن معه الموزون ومعناه الموزون واذا كان معه الموزون فيمعن الوزن اذ معنى وزن اصبع افعلا وزن اصبع هذا الوزن فليس

ان الذي كان معه الموزون فيمعن الوزن وان كان معه الموزون فيمعن الوزن

على
تقارب موزون
جعل من الثوبين
اطلقها

١٠٠٠ كاسانه في خاليه اي كونه جفلسا وكونه فرطه . افراد فانه في الخاليين بمعنى وايضا . رفيف اسانه لكونه علما له مذهب معتبر
 ١٠٠١ ادع على ليس اسانه المراد به واحدا من الجنس مجازا عنها نحو لا عليها في العلانية كما يستأبل تعريضا في نفس لفظه سواء كان خفيا او ظاهرا
 رفيفا سببا في قياس عليه ولا ولا ان يقال انما ذهب اليه لكونه متقولا من معنى اخر هو انه يرجع او يرجع اليه كما كان الاول متقولا من
 معنى اخر هو الموزون او يرجع اليه ومع اجوابه لمثل هذا مجازا في الاعمال بنون نحو مععلني نحو قولك ضارب يضارب مضاربه
 على وزن فاعل ففاعل مضاعف وهو شوب في الغالبه عند الاشوب الضعف والقسم الذي هو كذا عن مورده مع اعتبار معناه حكمه
 عند سيبويه الضرب وتره حكم الموزون قال ابو الطيب كان فعلة لا تلاما وكما بعد بار بكره في الخلق ولم يذهب . فمنع الضرب لان موزون
 خوله . ويقول سيبويه رجل فاعل اي الحق وقال ما ارد اسراج فعلة عليه ولا اعلم معنى الوصف في ولا . ينظر في لفظه كذا لا
 الموزون اليك عند فلا يصرف نحو فاعل ومفاعله لا تشاغلنا . سمع الضرب ويذهب نحو . رجل فاعل اي الحق وفعلة اي حرم
 ومن ههنا هو الحق اذ معناه مع الموزون والكتاب بنس . لم جازية اللفظ سواء بدليل في ادخاله اللام على فالان وقال ابن
 منعم صرف فلا نه كذا في وان اردت بالاوزان او رنا العمل فحذرا حكم موزون بها كذا وسكونا ونحوه في النون كان الموزون
 معها او لا نحو قولك افعل امر استعمل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل ففاعل مضاعف لا يكون موزونا بل هو الفاعل الذي لا
 له في الضرب ولا في تركه لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعنى كقولك افعل الذي هو موزون مفسر امر بالمخاطب بجملة الكلام ان الاوزان اما
 ان يرد بها الموزونات او لا والاول ان كان وزن فعل فحكمه في جميع الاشياء حكم موزون ومع كونه بلما وان كان وزن الاسم فان كان كذا
 عن موزون ومعناه فليس يعلم الا اذا كان كذا في العلم ووجهه كان فعلة لم يكن معناه اليه في جوهره موزون في الضرب
 عدم خلاف بين سيبويه والماني وان لم يكن معناه مع الموزون بل المراد به مجرد لفظ الموزون فقط فالكلام لا يصرف ان انضم
 الى العلمية سبب فان نكرته فحكمه التكرار في الضرب وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل ان يرد الاوزان فهو اعلام وقفا في جازاته
 وقال ابن سبويه في شرا الصانع وكذا في بعض فخر المفضل ما معناه ان الاعمال اذا قصد بها مطلق العدد ولا المعدود كانت
 اعلاما فلا يصرف ان انضم الى العلمية سبب اخر كقولك ستة ضعف ثلث ثمة غير منصرفين وما نه ضعف خمسين قال المصنف الظاهر ان
 جازاته كان اثبتة ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان شدة مبتدأ مفعولا انه علم لكانت مستد باثباته من غير تخصيص وايضا
 المراد به كل شدة فاولا انه علم لكانت مستعمل مفرد نكرة في الايجاب العمومي قال نعم ما قال به ضعفه انه قد يدل على ان يكون اسما
 الانبساط كلها انما اذا ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذا في الخور جل خير من مراد لما فيه من معنى القوم اي كل رجل وذلك جازا
 في كل نكرة فامث قرينه حاله ان الحكم غير محتمل في بعض من جنس اخر جاز ذلك في غير المبتدأ كقوله نعم علمت نفسا احضرت فنجون
 الا مبتدأ بالنكرة ههنا كونه المفعول قد جاء في النكرة غير المبتدأ . ايضا في الايجاب فلا مستعراق لكن قليلا كقوله نعم علمت نفسا فقلت
 د . ونفس ما سواها واعلم انه اذا قصد بجملة تلك المعطودون معناها كقولك بن كل اسم استفهام وضرب فعل ماض فهو علم و
 لان مثل هذا موضوع لثبتي بهينه غير متناول غير وهو مسر لا نه فاما من دلون هو ان يسهل الى مدلول اخر هو اللفظ وقد يكون بعض
 الاعلام اتفاقي اي تصير علما بالوضع واصح معهن بل جعل الغلبة في استعماله في ضم من افراد جسته ثم اعلم ان اسم الجنس انما
 يطلق على بعض افراد المعين بادنى التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما اضافته في اللام فالمضاف نحو ابن عباس عليهما السلام
 علم عبد الله من بين اخوته وكل ابن عمر غير ذلك وذل اللام كايخ والصق والذكر في الاصل التعريف العهد وقد تقدم ان
 العهد وقد يكون مجرما ذكر المهور قبل وقد يكون بعلم المخاطب قبل لذكر شهرته فاللام التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني
 كان . عند النجم قبل العلمية لان هو المشهور والعلوم للسامعين من النجوم كونه بهذا الاسم يتيق من اشارته . بالبيت ثبت لله
 غير كانه بالنسبة اليه ليس كذا المضاف نحو ابن عباس لان التعريف الخاص بالاضافة كالشعرية . اصل بذر العهد
 اشار به الى ما علمه المخاطب من دون تفاد مذكوره سولا فلا يفي غلام زيدا الا لابق غلامه بهذا الاسم يكون . عظمهم او انصهم بوجه
 لا شهرهم بغلامه حتى كان غير له من غلامه بالنسبة اليه فاحاصل ان المضاف في اللام الغالبين العلمية . كونها اشتهر بها غالبا
 فيه من ههنا في سابق الافراد التي شاعرتا قبل العلمية فاذا سمعنا علمين اتفاقا لزم الاضامه هما كذا مضافا فلا يجوز عر يد عنها وانما
 اللام فالكثر فيه انهم لزم اللام وقد يجوز تحريمه عنها كما قبل في النافعة نابعة وذل . قليل قال سيبويه يكون اتفاق علم اليقين المعين
 بل لا م تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه ورده المبر وقال هو حال من النكرة قال وة يكون . علما الا مع اللام كونه من الغلبة وقد ذكرنا
 السؤال بتفاسه ههنا في باب لتدل عليه و قد سكر العلم قليلا فاما ان يستعمل بعد على المنكر نحو رب . بهما في نفسه وقولك
 لكل موهون موهون لان رب وكل من خواص التكرار او يعرف وذلك . ان ياول بوجه من الجاهل لانه قد ضل عليه اللام كقوله
 وابت لو يد بن الهيثم مبادا كاشد به ما حياء الخلفا فانه كاهله او لا فانه نحو قولهم علان يد ما يوم العاشر من رة كذا في بعض

الاعلام وانما يعرف

الشفرة بين يدينا وهو اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقا تعريف كمرية باب الاضافة نحو بن الخليل ولما اراد انشاء وضرا حله وادله
يكن اشارة الى العلم اوجع فلا بد من زوال التعريف العلم لاق هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المتيقن او
المجوع ليس به نحوها الا في اسماء معدودة نحو اياهم وعما ينهز كما يحكي فاذا زال التعريف العلم وقد قلنا ان تنكير العلم قليل ويجب
على قول المصنف ان التعريف لما ثبت ما حصر طرقت التعريف وهي اللام فلا يكون المتيقن العلم ومجوعه الا من غير من اللام العهدية كطنا
في نحو قوله نوح الفاني اذ لم يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن بعيش لا يوجب جبر التعريف الفاني في
المتيقن والمجوع اياهم تنكيرها وصفها بالانكسار والاستغناء يقوى مذهب المصنف مع القياس لجر مجوع العلم الحقيقة العلم اللفظ قليل
في تثنية اسائه وسبعة الاسماء والاسماء فان قيل فعلم ما قرئت تنكير العلم من لوازم تثنية مجوعه وتنكيره قليل مخالف للقياس
فوجب قلنا اياهم وليس كذلك قيل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يندوه ولم يجعوه لادى الى ما هو من مثل جاءني رجل ورجل ولما
علوا اثم اذا تنوه وجعوه ادى الى تنكيره الذي هو قابل مخالف للقياس قصد والى تثنية مجوعه على وجه راعي فيه ما يندفع من تلك
جبر اللفظ الواصل باللام في يوم التعريف العلم لانه كان فيه توقية الامر بين جبهات الخالص من التنكير التشبع وحفظ العلم عن
الانكسار جبرها خروان كاس التعريفان متعاب من انكسار غايه المجرور قد جاب بعض الشيء والمجوع غير مجبور باللام وذلك في اشياء مشتركة
في الاسماء كاذم تصحيحها كابا بن بعلين متعابا بين يقال لاحد هما ابلان الزمان لكثرة الماء فيه ولذا قيل بان العطشان لقلته الماء فيه
كك عايتان جيلان لحد بل متعابا بان اسم كل واحد منهما عايتة وكذا اجماديان ولما جاز ان يجر يد هذه الاسماء من اللام لان احدهما
مجبولين مثالا لغيرهم من الاخر جاز ان يكونا كاشي الواحد المسمى بالشيء كاشي مثالا لشخصا بن يدان بخلاف شخصين مسمى كل واحد منهما
بزيد فان الانكسار فيهما لما كان هو الا انكسار لشيء واحد كاشي بالشيء حتى يقال فلان يدان وعرفان كابا بن وعما يشين فان كل من وضع
منها كان فيتم عرفة فقبل عرفان للمجوع وما اذ عرفنا هذا الاسم فليس من هذا الا ان يبق لبعض منه اذ عر بل هو كساجد وضو
لشخص معين واعلم انه يمكنه بفعلات وفلان عن اعلام لا تنكرية في فخران مجوعه انكسار عن اي يكونان كالعالم فلا يخلو اللام وتثنية
صرف فلان كاشي اصله في حق مجوعه انكسار في اللفظ من التصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كساجد لاعلام فلان بق
جاءني فلان فان ان اخذ هو موضوع لا كما في عين اسم واذ كنه عن انكسار قبل ابو فلان واذ فلان واذ كنه بفلان وفلان عن اعلام
البها نام اما كاس وكنه ادخل عليها الام التعريف فيقال انكسار في اللفظ والاعلان في اللفظ لقصده الفرق وكان كانه اعلام البها نام اولها باللام
من كاشي اعلام الانسان لان الانسان بوجه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البها نام فكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه
المصنف لفظ فلان لم يأت الا محكي كقولهم نعم يا ابتكره انكسار فلانا خاليا وهو منقوص ما روى الاصحح من مرار العيسر سكونا شيئا
والانكسار اصح من ان مناز لهم بنود شيئا واذ فلان ما من اكثر من رقومعاون فقله بفلان ويقول معن بن الاوس لم يزل اخذ
بعين المال حتى نكسره بالدين حتى ما اكاد اذان وحتى سالت لقرض عن دواء الغزو ورو فلان حليته وفلان ويكنه يمين وهن منقوص
العبري وهن ساكنة عن اسم الجنس غير العلم فلان انصرف ههنا ويدخل جميعا باللام واذ اسكنت النون فناء الثانيث مبدلة
عن اللام كما في اخف وذهب فسكنت العين لثون بان الفاء ليست لجزء الثانيث تقع ما قبلها قبل وقد يكتف بص عن العلم كما في قول
ابن هريرة يخطب عن زيد الله اعطاك فضلا من عطيت على من ومن فبما مضى يعجز عبد الله وحسنا وبرهيم بن جثن حسن و
كافوا وعد وشيا فاخلعوه هذا والظاهر انه كنه عن الجنس اي على الهم ولهم ولهم حوشوا عن بك وشيا ياهناه لنادي غير
الصرح باسمه تفرق في النكسار ياهنان ياهنون وفي الثانيث ياهنت وياهننان وياهنات وقديلي واخوهن ما يلي
او نحو المندوب وان لم تكن مندوبة تقول ياهناه بضم الهاء في اكثر وقد تنكسر كما ذكرنا في باب المندوب وهذه الهاء تزداد في
التخفيف والوقفا مع انها في الاصل هاء السكت كما قال يامر جباه بجار ناجية وقال يارب يارباه اياك اسل في حال الضمة كما
قول الكوفيين وبعض البصريين ولما راي اكثر البصريين ثبوت الهاء وصل الى السكت اعترف في هاه مضمومة فظنوا انها الام الكسرة
هي وانه هوان كما اريدت هاه في ههنا وقال بعضهم هي بدل من طيرة المبدلة من الواو وطيرة الهاء كساء وان لم يبدل هاهنا كما
ابدلوا اياك فطاول ههنا وحكي اكثر هاه هاه يقوى مذهب الكوفيين وانهم اخصاص في اداة الالف الهاء بالنداء وايضا
لما في الالف والهاء في جميع تضاريفه وصل الى الوقفا على ما حكي الاخفش نحو ياهناه وياهناته وياهناته وياهناته كما مر في المندوب
وياهنوناه وياهنناه وياهننناه وياهننناه ويكنه جنيت عن جامعة نحو من الافعال المستعجزة والقياس
هون لا لانه لا يبدل هون هوان واعلم ان العلم اما منقول او مرجح والمنقول اغلب هو اما عن اسم اما عن كثر واسد او عن
كفضل والاسم اما صفة كحاتم وغيره كحاتم قد يكون الاسم صوتا كسنة واما عن فعل اما ماض كسمر وكسب واما مضارع كغلب
ونكسر واما اسما كصنعة لم يبق معينه وقيل هو علم الجنس لكل مكان فصر كاسانه تقول لقيته بوحش احمر وببدا صحت اترحش

٢١

الفان

الثانيث

الاشارة

الكلان الخلق وكسرتهم اصبت والسموع في الامر اضم لان الاعلام كثيرا ما يتغير لفظها عند النقل فكانها كما قيل في شمسها الملك فشمس
بضم الشين والخرجل باللام في الاجناس من قوطم الخجل الخجلة اي اختصرها من غير ذي وهو من الخجل لانه كانه فعله قتلها على رجل من
غيره ان يقعد متائبا فيموت الخجل نحو خشف وفحص قل بعضهم ما منقول لان الخنف الجراد والفحص البالد وما كان
مشتقا من تركيب مستعمل الكثرة العلمية في زيادة حرف كلفان من غطفا لغش له سعة او نقصا كغيره مع تغير الحركات كان لا
فهو انهم مرجحون ان ليس من قولهم من سلك الى اخره ان كان مشتقا وانما ان غير ما هو ثابت في الجلس انما انما كان في محبب اسم رجل
والقياس محبب وليس من تركيب محبب كقرد ووهده لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كوطم كقرد وهو
والقياس كسر الجين كونه في موضع وليس على فوع من مطب وحب لانها لا تستعمل في كلامهم واما بكسر المفتوح كعك كقرد عندنا
قال ااصله معدى كقرد في قوله عك واما بفتح ما جعل كقرد لرجل ووزم وليس بفعولة وفعل من مكر ووزم لعدم استعمالها
واما ما بين فجوزان يكون من مدن التي قام واما باللام ما يفتح كقرد لرجل والقياس جهة لان عند شيوخنا ولا مهابا والحقا و
والحقا انهم من تركيب قابل من معنى اي جمع لجمع طائفي سقطه وعند غيره اصل فيه حوية لقوطم الخاوي والحقا قابلين للمعنى الى موضع
اللام في حصة عندهم فالكلم بهذه التعريفات عند النحاة تصير متجلة لانها لا تستعمل في الاجناس مع هذا التعريف ولو قيل بنقلها
التعريفات اقام النقل او عدل في حال العلمية كما في شمس لجان الاعلام على ثلاثة اشياء اما اسم وهو ان لا يقصد به مدح ولا ذم فيكون
كسر بال ووزم ولو ثبت هو ما يقصد به احد هما كقرد وقفة وعلايد الكثرة في الهم وكالمصطفي والترقية ونظرا الى ان في المدح والذم
في الهم خاصة واما كقرد وهو لا ياب الهم او لا ين او لا ينث مضافات شواويع فيهم كقرد وبن وبن وبن وان والكثرة من كقرد
اي شرب وعرض كالكثرة سواء لا تفرض بها عن الاسم والكثرة في العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين الكثرة في المدح
المالط به او ياب الهم في ذلك اللفظ بخلاف الكثرة فان الكثرة تعظيم لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من
يخاطب باسمه لو قد يكنى الشجعان ولا ينادون بالاسم كما في الحسن لا يسمون به على وقد تكثر في التسمية بقولهم لان بعض خيرة يصبر له
ولما سمع ذلك واذا قصد الجمع بين القرب الاسم الى بالاسم ولا يتم بالقرب لكون القرب اسم لانه في العلمانية مع غيره من معاني القرب
به او لا لا يفرق عن الاسم فلم يمتحاشه اما ان يتبع القرب الاسم عطف به على كونه اشهر او يقطع عنه دفعا ونصبا على المدح او الذم
لكونه مقتضيا لاحداهما ويجوز الانباء والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضطربين واحداهما مفردا دون الاخر وان كانا مقربين
او او طرأ جانبا لصفة الاسم الى القرب تقدم في باب الاضافة وظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة عند ايرادها وقيل جازا والفرق في
الانباء انهم وهو ان لا يادى المقرب قبل سقفة ويحذف عينا بالانباء لرجل ضم اليه من ابن قيس الوثبات بتدوين قيس واولا القربا عليه
والاشهر اضافة قيس الى الوثبات لفظ قيس الاضافة كسعد كثر وعلان الاضافة لادق والاشهر لكثرة اضافة اسم كل من اضافة قيس
شبهت بثلاث كل قل لا ين قيس احيى لوقيات ما احسن العرض في المصباح وقال الشاعر في الاخاء ومن طلبا لا قرا راجرا انما قصير
وزم المؤلف بالتحقيق به من عامه لما صرح القوم بطلان تبيين في اقاويه كيف بلان قد ينقل العلم عن المركب كما سبق في باب المركب شرحه
ثم يقول اذا اردت التسمية بشي من الالفاظ فافهم فان كان ذلك اللفظ مشتملا على صفة كضاربان وضاربون او جارها كضارب
وعشرين اعرابا قبل التسمية في الاكثر ويجوز ان يجعل النون في كل ما مضى كاعراب بشرط ان لا يتجاوز حرف الكلمة سبعة لان
حرف الكلمة فلا يجعل النون في مستغنيان ومستغنيون معقب لاعراب فاذا عرفت النون انما المشددة الالف دون الياء لانها اختلفت
منها ولا تفرق في المفردات ما اخرها ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة لا يادى بالحق بالشيء وانما الجمع الياء دون الواو لكونها اختلفت
منها وقد جاء الجوز في التسمية على خلاف القياس فكذلك الجوز في التسمية على خلاف القياس فكذلك الجوز في التسمية على خلاف القياس
انما هو ان لا يكون النون في التسمية على خلاف القياس فكذلك الجوز في التسمية على خلاف القياس فكذلك الجوز في التسمية على خلاف القياس
استعمال الجوز في التسمية على خلاف القياس فكذلك الجوز في التسمية على خلاف القياس فكذلك الجوز في التسمية على خلاف القياس
موجود في كلامهم في التسمية على خلاف القياس فكذلك الجوز في التسمية على خلاف القياس فكذلك الجوز في التسمية على خلاف القياس
قال ابو علي الاشاعري وهو يوجب في التسمية على خلاف القياس فكذلك الجوز في التسمية على خلاف القياس فكذلك الجوز في التسمية على خلاف القياس
سببوا الياء والطاء المفتوحة في التسمية على خلاف القياس فكذلك الجوز في التسمية على خلاف القياس فكذلك الجوز في التسمية على خلاف القياس
انما يوجب ان لا يكون الالف للتعريف اذ يدل من تمام الاسم لا يوجب ولا انكسر في موضع الجوز فانما عرفت قبل النون معقب لاعراب
لاقتضاها فكان ان القياس الما طرأ الياء فيجعل الواو مكان الياء اشكال وطولون وجوز انما يوجب ان لا يكون الالف للتعريف على الالف
وانما في ذلك ان يثبت في اعرابها كقرد قبل التسمية مع النون لا تسمى في المقابلة لا تسمى في المقابلة لا تسمى في المقابلة لا تسمى في المقابلة
الاول ولا يدل على السبب في توريدها من اذ جاء بها كقرد بعض النحويين يوجب اعرابها لا يوجب في توريدها من اذ جاء بها كقرد

ولفظ القرب الشاعري
ان اسم القرب في المدح
معنى القرب

وقيل من جلدته

نحوه كقرد في التسمية

سينوبه وانه الاضافة على قول بعضهم فحكمه عند سينوبه والواجب حكمه من الكلمة كما يحكي وعند غيره من المجرى باللام بالكسر ثم يضاف
 تجانس الكسر الياء فيقال لي وذلك لا بد اذا اردت زيادة حرفين عليه من تحريك هذا الساكن المثل هذا الساكن اذا
 حرك حرك بالكسر اما الياء فيفتح لثقل الكسر عليه ولا تفتح عند الاضطراب في نحو ما في ثم يضعف مجانس الفتح فيقال يا
 وان كان الحرف الواحد من كلمة فاما ان يكون نحو كما او ساكنا فالجواب عند سينوبه بكل ايم تضعف مجانس حركته كما ذكرنا فيها
 ليس بغضا ولا لولا ان بكل شيء من تلك الكلمة فالجواب باعادة جميع ما حذف فيقول رجل في المسمى باحد حرفه وقال غيره
 بل لا يتجاوز قد والضرورة فان كان ذلك المتحرك فاعلم بكل العين نحو خرج في المسمى بالعين وان كان عينها بكل الفاء فيخرج
 في المسمى بغير رجل ولا بكل لان باللام لان الكلمة المحذوفة الفاء والعين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لا فاما ما ذكرنا في
 بالعين لكونها اقرب نحو جعل في المسمى باللام رجل فيكون فاعلم فاعلم بالعين فاعلم بالعين فاعلم بالعين فاعلم بالعين فاعلم بالعين
 نحو ساء وهذا اوله لان المحذوف الفاء لا بد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عد من المسمى
 يحكمه مما كان المتحرك اعني رد الكلمة الاصل او سينوبه بكل هزئة الوصل مكسورة نحو اج واس اذا وصلته بما قبله اسقطت الهزئة
 لكونها الوصل نحو هذا اسم تام اس قال قلنا في بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام نحو من اب بتخفيف الهزئة وورد على المسمى
 بان تخفيف الهزئة غير لازم فكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف هزئة الوصل فانه لازم فيتمتع العرب على حرف وروايت بان شاع
 اجتناب هزئة الوصل للمتحرک والتجانب بين هذا الهزئة كما زاد سينوبه ويقطعها ما بما ان سينوبه ولا هزئة الوصل في الاسماء القليلة
 قليل ولما يكون في الفعل والاسم الجار مجزاه اعني المصدر في الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه هزئة الوصل قطعها كقولك جئت
 اسمت اما ان سميت باسم فيه هزئة الوصل كابن واسم ابقينها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبل في قبل وعلمت غير هؤلاء المذكرين
 التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين بكل الفاء واما اللام فبكل ما بالعين عند الممازني واما بالفاء عند الانحس
 وان كان ذلك الساكن فاء قبله هزئة وصل فان كان ذلك في الفعل كضارب جئت بالهزئة مقطوعة كما ذكرنا وان كان في الاسم
 كقول انطلق كل بالحرف لئلا بعد ما فقول انطلق اسميت بفعل مفكوك الاعام جئنا او وقفنا نحو ارد وورد ادعيت فقلت اني
 وتر غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسماء نحو ورد ومهد وكثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض ذال
 الاسم وهو الجزم او الوقف الجار مجزاه ولهذا بقي لفك اذا سميت باليب من قولك بنات البير وطنا بر باللام والعين اذا سميت
 بفعل محذوف اللام او العين جئنا او وقفنا كغيرهم وبمختش واغزو ارم واخش وخف وقيل وبيع وخف وقيل وبيع ففعل جئنا
 يغيرهم وبمختش واغزو ارم واخش وخف وقيل وبيع وخف وقيل وبيع ففعل جئنا
 على الخلاف المذكور في غير المنصرف اما سئل اذا سميت بر فانك لا ترد الهزئة لانها لم تحذف لموجب الجزم ولا الوقف وقد ورد اللام
 مع العين في ذلك لان اللام حذفت تشبهها بحرف العلنية بغير ويجذف هاء التثنية من كل ما في فيها اذا سميت بنحوه وقدر يرضى كذا
 للوقف ترد مع اللام المحذوفة للوقف في الهزئة التي هي عين اذ لو لم تردها لا تجت الى زيادة الالف اجنبية كافي لا فوالاصل ان
 فقول جئنا واغزو ارم واخش وخف وقيل وبيع وخف وقيل وبيع ففعل جئنا
 الهزئة المردودة لانها كانت طاركا اورد مع اللام المحذوفة الفاء في قوله فقول جئنا في اذ لو لا المزمع لوجب تضعيف الياء كما في
 في واما تحت الواو فحقه الفتح وكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بنحو ضرب ابدك الناء هاء في الوقف وصار مثله
 لخروج الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت بنحو ضرب او ضرب بوا على ان الالف والواو حرفان يدلان على التثنية كالتاء في
 نحو ضربت اكوني البراغيت وجعلت النون عوضا من توين كان يستعمل ضرب لوسمي ففعل ضربان وضربون ثم بعد ذلك
 يجوز ان يجرى باعراب المثني والجمع وان يجعل النون معقبة الاعراب وكذا اذا سميت بضميران وضربان وضربون على لغة تعاقبون
 عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو في الجمع ضمير فيكون من باب التثنية بالجل وقد مر ذلك في المركبات ولو سميت
 بالواو وذوي فلا بد من رد النون الى سقطت للاضافة ولو سميت بضميرين على لغة بعض السليط فان جعلت النون معقبة
 الاعراب ولم تقصر للتعريف والوزن ولو سميت حذو كذا يثبت واخترت لانهما كنهان فاسمي بهما من كذا التاء فبذل
 من اللام وليس لخص التانيث وهذا لا ينفع ما قبلها وقال بعضهم لا ينصرف لان التاء التانيث ابدت من اللام فهي مثل تنيث
 علمان كروا ما هنت ساكن النون فان اسمته بررد الى هنة لان له مل دفا جارا على القياس بخلاف يثبت واخترت ففصل من الجمل
 الذي كان فيها وترع اللام من الاسم الذي كان يلزمه اذ اسمتي بكالا والافضل والذو والذو ففرعها لان اصل العلم
 ان يستغنى عن اللام واذا سميت التور باسماء حروف الجمع التي في اولها جازا الحكاية كما تحكي الكلمة البنية اذ جعلتها اسم
 مفردة كانت او مركبة نحو قرأ فاف نون وجرى الراجح ان لا تحكيها فتمنعها اذن الصرف ان كانت مفردة او مركبة

اللام اكثر من
 الحذف

قوله

من اسم

اضيقنا الصفة الى مكان
موجود فيها

رجال ما ندرهم ألف في رواية الإجماع موصوفان بالجموع في الثانية إذا جرت حيلها كما ذكرنا لأن أولي شين وأخوانه لزمها الواو النون
 ونظم الخواص في النسخة الأولى في قوله استقر في الأولين القطام عن العادة فلما لم يوافق هذا الأصل في موضعين فأنها
 أخرجه عن حيلها لم يوافقها أينما إذا أضيفت إليها ألف في ألف رجل وألف امرأة وألف رجل وألف امرأة وإنما بقى الشك في الأصل المتغير مع التثنية
 أينما على حالها قبله لأن لم يكن لها ثمة في مجموع ولا موصوف في مجموع لأن يميزها بالجموع محذوف في ألفية المميز الأخيرة لأن عادة الفاعل الله
 العدل إذا توافقت أنه مجزأ بغير العدد الأخير من جملة ما قبله فلو كانت ثلثون رجلا كان الأصل ما قبله رجل وثلثون رجلا و
 ثلثون رجلا وكذا ثلثون رجلا أصله ثلثون رجلا وعشر رجلا وميز العشرة إذا لم يكن مع التثنية فهو مع الأول مجموع مجزأ
 ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فإن يميزها في الخاتمين واحد نحو ثلثون رجلا وثلثون رجلا وثلثون رجلا وكذا
 قولك ثلثون رجلا وألف رجل في الأصل ثلثون رجلا وألف رجل فلما كان يميزها المقدر مجموعا عوملت معاملة المميز الظاهر فلما
 قصدوا إخراجها من الصفات المشتقة بآثار النسخة إذا كانت موصوفاتهما مؤنثه وحذف منها مع تدكير الموصوفين
 ولا موصوف له من كذا إذا لا تصح إلا صفة الجمع والجمع مؤنث جمع من كذا كان أصح مؤنث فلو تبدوا النسخة فيها مع الجمعين لم يبق
 ما قصدوه من إخراج الصفات المشتقة ولظن أن النسخة التي كانت الثانية مطابقة للعدل في الأصل غير مجزئة الثانية
 الموصوف لأن الجوامد ذوات النسخة إذا لم يكن للوحدة بلزومها الثاني في الأصل لكل لصفة والغرفة والعنصرة والحجارة فمن ثم يقبلوا
 لام شقاوة وعباية همة وان لم يلزمها النسخة إذ هي عبارة شقاء وذلك لأن من النسخة التي ليست للوحدة في الجوامد على اللزوم
 فيلزمها على نحو طفاوة ونحوها مما يلزم النسخة وأما في الصفات في المقصود بغيره فحق في غير ذلك فلا نقول غير أن
 ما استدل به فلو ثبت النسخة فيها في الجمعين فتأنيثها موصوف الصفات والغرفة من الجوامد فاسقطها مع جمع المؤنث لأن تأنيثها
 من كذا ليس بالنسخة إلى تأنيث جمع المذكور وإنما قلنا ذلك لأن تأنيث جمع المؤنث المعبر هو الغرض بسبب الجمع كذا
 تأنيث جمع المذكور الذي كان قبلها بدليل أنه لو كان الأصل معبراً لم يجر في السعة قال شوة كما لا يجوز فيها قال امرأة فلما
 أزيل التأنيث في الأصل أضيف في شوة لكن هذا الطارئ ظاهر مشهور في رجال أخفى في شوة لأن الشيء لا يفعل عن مثله أنفعاله عن
 ضارة فصا شوة كما نعت كرخفاء تأنيثه فقبل رجال ثلثون وشوة ثلث فتأنيث النسخة كانت في الأصل الثانية تأنيث مجزئ
 لفظ العدل على ما قرئنا الثانية لعددها كذا في جمع المكسر أو الجمع السائر أو يقع ميم للعدل عند سيبويه كان وصفاً لا
 فادراً ولا يوافق ثلثاً مسلمات إذا الطلوب من التميز فيجمع الصفات فاصطوت هذه النسخة إذا كثرت في المعجم فلذا لا نقول في
 الجمع المكسر صفاً ثلثاً طرأاً ما غيراً لوصف فان كان علماً قل وقوعه ميم لأن جمع العلم لا بد فيه من اللام والغرض من اللام من تمييز العلم
 بين الجنس لا التميز فيهم مكنى الأغلب أن كان مجزئاً فلذا قل ثلثون الذين وثلثون الذين وثلثون الذين وثلثون الذين وثلثون الذين وثلثون الذين
 مكسر لم يميز بالسائر في الأغلب فلما قل ثلثون كسر بل نقول ثلث كسر لقلته تميز العدد بالسائر في غير هذا الموضع وقد جاء قوله
 نعم سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يأت له مكسر في السائر كقوله نعم ثلث عورات فثبت أن الأغلب في تميز النسخة
 إلى عشرة الجمع المكسر في أمثلة كبرها وتأنيثها عليه وثن جمع السائر فاذ النسخة هذا فلما ينظر في تأنيث النسخة وأخواتها واحد
 المردون كان المعدود جمعاً لا إلى لفظ المعدود فان كان الواحد مؤنثاً حقيقة كثلث شوة وطوائف أو مجازاً كثلث عرف وعيون
 حدثت النسخة فيها كما رأيت وان كان الواحد من ذوات النسخة فيها سواء كان في لفظ الجمع علماً أو تأنيثاً كان بغير حمان وثلث
 بنات عرس بنات أو واحد حمام وابن عرس وابن وشاؤ لم يكن فيه علماً أو تأنيثاً كذا في رجال وان جاء تدكير الواحد وتأنيثه
 كساو لساناً أو تدكير العدد وتأنيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمس سوق وخمس سوق وان كان المعدود صفة كذا في الوصف
 أعني حال الموصوف كالحال لصفة قال الله نعم فلم يشر لها وان كان المثل من كذا المراد بالامتنان الحسنة أي عت حساناً ما لها
 وان لم يكن المعدود جمعاً بل هو اسم جمع كخيل أو عرس كذا في ستعرف الفرق بينهما في باب الجمع نظر فان كان مخفياً الجمع المذكور كذا في
 والنظر في القوم فأنها بمعنى الرجال فالنسخة في العدد فواجب قال الله نعم شعرة رط وقاوا ثلثون رجلاً وهو اسم جمع قائم مقام رجال
 وان كان مخفياً الجمع الإناث فكذا في النسخة وأما في مخفياً من الخاص لا يميز حوامل فوق وان أحملها كالبط والخيل والغنم والأبل
 لأنها يقع على الذكور والإناث فأنقصه من أحملها من فالاعتبار بذلك المتصرفان كان ذكراً أو أنثى وان كان ناقصاً
 حدثها كيف تقع النقص المعدود ونحوه كذا في الخيل أو عند من الخيل ذكوراً أو عند من الخيل ثلثون ذكراً أو عند
 من الخيل ثلثون ذكراً على الوصف أو عند من الخيل ثلثون ذكراً بالإضافة أو عند من الخيل ثلثون ذكراً لان يقع النقص بعد
 المميز والمميز بعد المعدود ونحوه عند ثلثون من الخيل كذا في لفظ المميز لا النقص فان كان مؤنثاً لا يميز كالبط والخيل والأبل والغنم
 حدثت النسخة وان كان من كذا لا يميز ما يخصه له شأن أثبتنا كذا في المؤنث من هذا الجنس جمع المؤنث والمذكر من جمع المذكور

العارض المذكور

مسلمين ثلاث

[illegible]

7

[illegible]

জি.জি.জি.জি.জি.

والله اعلم بالصواب

وإذا لم يشر إلى المعدود واسمه ومؤنثا خبره واللفظ من كذا عطف على متحضره وأمر من عطف وبالعكس جاز وجوز عطف على ما كان المعدود
 ذكرنا واللفظ مؤنثا فوجهان مبتدأ خبر محذوف وهذا الوجه من اللفظ وتقدمه ولا مكان كذا خبره فوجهان ولا يميز مضاف مع مجزول في واحد مفعول ما أم بهم
 وإثبات عطف عليه واستغناء مفعول له ومفعول مطلق بلغة متميزة أي مبتدأ المعدود متعلق باستغناء عنهما أي عن ذكر الواحد والآخر متعلق به أيضا وهذا هو
 الوجه الأول وعلى الثاني باللفظ متميزة مفعول ما لم يشر إليه فعل محذوف متعلق وتقدمه واستغناء مفعول به استغناء ووقع في بعض النسخ بلفظ متميزة
 بل أمر من جميع النسخ بلفظ متميزة أي مبتدأ المعدود متعلق باستغناء عنهما أي عن ذكر الواحد والآخر متعلق به أيضا وهذا هو

هذه النون مثلها قلت بل نون عشرين وأخواتها بعد منها أن نون العشرة لا نون جمع الأرض حقيقة وإن لم يكن قياسا لخلاف
 عشرين وأخواتها فاتها ليست جمع عشرين بل نون العشرة أول العشرة ولم تكن الإضافة مع اثبات النون أيتم لمشاهاة النون الخ
 وبأجاء عشرين درهم وأربع وثوب وهو قبل وأما أفراد فلا تجميع الأصلية التي كانت له حين كان موضوعا إنما حوفظ عليها
 حال الإضافة إليه لأن المضاف إليه غير مفضل بل من تمام الأقل كالموصوف فابقى التجميع له مضافا كما كانت له موصوفا فلما تعدد
 الإضافة ونصب على التميز وهو في صورة الفضلات لم يبق كالموصوف لأن موضوعه والجمعية مقبولة من العدد المنطوق والمفرد
 انحصر فأنصرف عنه ومع ضمير في صورة الفضلات لم يبق أصل حين كان موضوعا فلا يوصف في الأصل إلا هو دون العدد لا تميز
 المضمون من حيث التميز والمعدود وإن كان مفعولا ما عليه كالموصوفه يقال عندي عشرين رجلا شجاعا كما يوصف هو إذا كان
 مضافا إليه قال الله تعالى في سبع بقراط سمان ويجوز وصف العدد ما يتم لكن على حلة قوله وتبينها بجمعة أثنية لما نذر
 الألف وجمع الألفا لما نذر لا يجمع مضافا إليها ثلاث وأخواتها مكررا وإن لم يصف إليها ثلاث وأخواتها جمع ذلك الجمع إلى المشر
 نحو ما نذر رجل قوله مخصوص بغيره المخفض على الأصل كما ذكرنا في نحو ثلاثه رجال وأما أفرادها فاجلهم عليه فلما لم يشر المنطوق الذي قبله
 مع أنه أخف من الجمع والفظ العدد كانت الدلالة على الجمعية مع أن التكرار والتجديد في هذه المرتبة أكثر واشمل من جمعية مرتبة الاتحاد
 لأن مرتبة الاتحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الأفراد في كثير من الأشياء أن يغيرهم له على لفظه وجمعهم له مترافعا فجمع
 التكسير استغنوا عن جميع المعدود لشهرة جمعية وأما هذا فمكرر كثرها لا كثرية الاتحاد فغشت عن جميع تبيينها وقد يجمع بتميزا
 لما له نحو ما نذر رجال وقد يفرق منصوبا قال إذا عاش الفخمة ما بين ما ما أخذت هبة لئلا تذاذ والقنا قال المصم ونعم ما قال فيمن قرأ قوله
 نعم ثلثا من سنين بالتوب وهي عن غير حمزة والكسائي على أنه على اليد لا على التميز والآخر في الشدة من وجهين جمع بتميزا
 ونصبه فكانه قال ولشوا سنين قال وكان قوله اثنتي عشرة سبأ طأ أو لا في الشدة من وجهين جمع بتميزا أو انصب سنين على
 التميز لوجوب أن يكونوا بشوا ثلثا من سنين ووجهه أنه فهم أن تميز لما نذر واحد من ما نذر قولك ما نذر رجل فرجل واحد من المائة فلو
 كان سنين تميزا لكان واحدا من ثلثا من ثلثا من ثلثا من ثلثا من سنين فيكون ثلثا من ثلثا من ثلثا من ثلثا من سنين وهذا
 يطرد في قوله نعم اثنتي عشرة سبأ طأ فلو كان تميزا لكانوا سنين وثلثين على ما نذر قال وهذا الذي ذكره الزجاج هو على قرأه حمزة
 والكسائي لأنهما قرأ ثلثا من سنين بالاضافة فسين عند ما يميز غير أن لم يكن في نحويا ولا شات أن قرأ ثلثا من سنين فليس عند
 الخاضع من قرأها وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لأن الذي ذكره مخصوص بأن يكون التميز مقروا وما إذا كان جمعا فالقصد فيه
 كالقصد في وقوع التميز جمعا في ثلثه أو ب مع أن الأصل في الجمع إنما عدل إلى المفرد لعله كاذب ثم فإذا استعمل على الأصل ووافق
 الزجاج إنما كان يلزم أن لو كان ما استعمل جمعا استعمل كما استعمل المفرد ولما إذا استعمل الجمع على أصله فوضع العدد له فالحق كالمص
 وإذا وصف التميز المفرد جاز ذلك الوصف أعني اللفظ والتجديد نحو ثلثون رجلا نظرا بظرفا وانه رجل طويل وطوال قال فيها اثنتا
 وأربعين حلوة سودا كذا في اللغة العربية وأعلم أن سبب وجها من النجاة يستغنى كون تميز العدد في أي وجه كان صفة كذا ذكرنا
 المقصود من التمييز التخصيص هو معدوم في أكثر الأوصاف بل إن كانت الصفة مختصة ببعض الأجناس لم يجمع نحو ثلثه على ما نذر فاضل
 كما قلنا في هذا الأبض هذا العالم وإذا أضيف العدد المركب نحو واحد عشر وخمسة عشر زيد فغند سببها إلا سمان باثنيان على ثباتها
 لبقه موجه أي الترتيب لا إضافة عنده لا نخل بالثبات لا يخل باللاف واللام المضافا في نحو واحد عشر وإن كانت الإضافة من اللام
 من خواص الأسماء وأما الاختصاص والذات فاتها فها من اللام والإضافة وذلك لأن اللام كثيرا ما يوجد في غير هذا الوضع مبتدأ كالأن و
 الذي وأخواته والامر عند بعضهم وأما المضاف فلا يكون إلا مع الألف وأخواته إلا أنه إلى عراب أي اللزوم إضافة مع ثبوت هلة البناء
 فيه وإلى عراب قبل وبعد وأخواتها مع الإضافة والبناء عند القطع منها وأما بناء نحو غلام على من هب النجاة وبنما حيث وإذا نحو
 قوله على حين غائب فلهذا ضي الكلام عليها في واضعها فالأخصش بمرثا في الأسماء قياسا مع الإضافة نحو جاء في خمسة عشر رجلا
 له مجرر بعلبك الفراء يجمع نحو المركب عند الإضافة المضاف أعرب والمضاف إليه لشبهه بلفظا بامضاف والمضاف إليه يكون
 خمسة عشر زيد كإين عرس زيد قوله وإذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكر أو بالعكس فوجهان يعني مثل قولك شخص إذا أطلقته
 على امرأة وقولك نفس إذا أطلقها على رجل ففي الأول المعدود وهو المؤنث واللفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو رجل
 مذكر واللفظ النفس مؤنث فلان تعبير اللفظ هو الأنبس الأكثر كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فنقول ثلثة أشخاص أنت فغير النساء
 وثلاث نفس أنت فغير الرجال ويجوز اعتبار المعنى كثلثة نفس الرجال وثلاث أشخاص للنساء قال وكان مجرور من كنت أنفي ثلث شخص
 كاعتبار معصية قوله ولا يميز ولا مد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز عنها مثل رجل ورجلان لا فاد ثلث نفس المتصود بالعدد وإنما
 لم يميز واحد واثنان لأن اللفظ العدد قصد بها الدلالة على تصويته العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم

وتنحو خبر مبتدأ محذوف
 مبتدأ ورجل ثلثا خبر
 ورجلان عطف عليه
 ونها على طرفي الحكاية
 ولا فاد ترى فاده
 تميزها متعلق بفتحنا
 مصدر مضاف إلى الفاعل
 والنسب أي إلى المفعول
 له والنفسو نعت وبالعلة
 متعلق بالقسم

فوق
 في قوله تعالى
 ورجلان عطف عليه
 ونها على طرفي الحكاية
 ولا فاد ترى فاده
 تميزها متعلق بفتحنا
 مصدر مضاف إلى الفاعل
 والنسب أي إلى المفعول
 له والنفسو نعت وبالعلة
 متعلق بالقسم

فوق
 في قوله تعالى
 ورجلان عطف عليه
 ونها على طرفي الحكاية
 ولا فاد ترى فاده
 تميزها متعلق بفتحنا
 مصدر مضاف إلى الفاعل
 والنسب أي إلى المفعول
 له والنفسو نعت وبالعلة
 متعلق بالقسم

[illegible]

إلى الحاشية إنما أبدلت الواحد بالاول لأن الواحد كان كناية لخلق على كل واحد من صفات المعدولات إذا لم يقصد الترتيب فقلت
الاول. لتبتر قصد الترتيب هذا الميز على وزن الاله احد وان لم يكن اسم فاعمل حقيقة كما مر لكن فيه مغرر الوصف بخلاف نحو الحايط
وهذا يجوز ان يجاوز به العشر اتفاقا فنقول الحاد عشر فقلب الواحد الحادى يجعل الفاء مكان الهمزة والعين مكان الفاء وتقول

فلنظروا الآن أيضاً
إلى ما فوّض

فصل
ثالث عشر
في بيان ما كان عليه مشركي العرب

فَلَا تُفَوِّتُوا حَقَّ الْمَرْءِ فِيهِ
بِطَعْنِ

وسقافیه
المرأة تفتاد زوجها
فترى أن به قسوة لم تزل
لنفسه في الفراق والفرقة
الصفحة الأولى من كتاب
الغفران الصلاة بالقرآن
والبقرة العنقود في
رواية كبرى من القرآن
والمرأة تفتاد زوجها
لنفسه في الفراق والفرقة
نقله من كتابه

لا يمتنعان فلا يفرق النسبة الى رجال رجالي بل رجلي كما يحكي في باب النسب فخذ في باب النسبة ثم جمع بالنساء فكما كبديل من الياء
كما ابدلت من الياء في خوف ان تخرج الياء كما يحكي في باب النسب فخذ في باب النسبة ثم جمع بالنساء فكما كبديل من الياء
ودار في كونها زائداً تخرج الياء كظلمة وكذا في باب النسب فخذ في باب النسبة ثم جمع بالنساء فكما كبديل من الياء
جمع التكسير وانما يكون هذا في اسم تكسير لجمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرين والاشعرين في جمع اشعر وعجم وكذا المقصودون
المفارقة في جمع مقنوني قال في كمال الامك متونياً والناس في مثل هذا المكسر لا يكون لها ياء بل ياء لو كان جمع المعرب او جمع
للمشوب غير الاقصى لكانت ياء النساء فالنساء في جمع فارسي تمام فمنه ونحوه بل في جمع وكان اختصاص الاقصى بذلك لجمع الاسم
النساء الى اصله من الانصاف وقد يحكي المعرب في شرح في المشو انشاء الله تعالى ان يدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضاً من الياء
المحددة قبل الاخر كجاء من عجاج وانما قرأ في نون فادقة نحو ان يكون عوضاً من الياء المحددة ويكون حلاً في غير ياء الواحد
النساء والبناء في نحو عجاج لا يشقطان معا ولا تثبتا معا فانما لا ضرورة مع حذف الياء الثامن ان ياء في تأكيد تانيث الجمع وذلك
اما واجب التحول وهو في بناء الفعل كغرفة وضلة كغرفة واجارة وهو في ثلثة ابدية فعالة كجالة وقد يلزم في هذا البناء كما في عجاج
وهو كناية وضلة كضفيرة وبسولة وخبوطه وقد ياء كجوه وخوالة والجمع الاقصى كصيا فلهذا لا ياء ولا يلزم التاسع دخول الشا كيد
معنى التانيث كما في ثامر ونحوه واردة وهي لان من قبل قد جاء التانيث في الصف كجوه وعجم ان عجم موضوع للمؤنث
النساء فيه غير ان ثمة العاشرة دخولها لا يمنع من المعاني بل هو ياء في عجمه وظلة وعجمته ولم تحذف في لازمة الحادي عشر دخولها
عوضاً من ياء الفعل كما في عدة ووزن وعجمه في كنة وظلة وهي لازمة الثامن عشر دخولها عوضاً من ياء الاضافة وهو في باب النسب
فقد التانيث عشر دخولها اشارة للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالباً غير محتاج الى الوصف كالنحو والنحو
هذه النساء اكثرها غير لازمة والاول ان الثاني في جلوبه وكونه وكونه وكما فعله في معنى مقولة هكذا لانها لا ياء في معها الموصوف
البنة كما قد ياء كرم فصول بمعنى فاعله نحو امره شكور وصور وكل بالحق هذه النساء المذكورة في هذا القسم يتوسل في المذكور والمؤنث
قال ابو عمر وقد يكون النساء عوضاً من الياء التانيث كما في جبهة تصغير جاري وعند غيره لا يبدل منها النساء بل يقال جبهة كجبي في
باب التصغير قال الزحشر في جمع هذه الوجوه انها التانيث في الاصل في الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين من كرها وموشها بالنساء وبغلب
في الصفات المختصة بالاناث الكاشنة على وزن فاعل ومفعول ان لا يلحقها بالنساء ان لم يقصد فيها معنى الحدوش كشكايض وطال في موضع
والمفضل ذن قصدها في معنى الحدوش فالنساء لان من نحو حاضت فهي حاضنة وظلقت فهي طالقة وقد يلحقها بالنساء وان لم يقصد
فيها معنى الحدوش كرضعة وحاملة وبها جاث مجرمة عن التعلق صفوة شربة بين المذكور والمؤنث لانه يقصد الحدوش نحو جعل ضامراً
فاذا ضامراً رجل وامرأة عائش في تجريد هذه الصفات عن النساء مع عدم قصد الحدوش ثلثة اقوال احدها قول الكوفي وهو
ان النساء انا مؤنث بهما للفرق بين المذكور والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير حاضرة في نحو ضامراً
عائش فيقضي بقر الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوش ايضاً بل يقضي بقر الفعل ايضاً اذا لم يشرك نحو حاضت وطلقت لانه
اضاهما الاطراد ويقضي ان لا يقال الا امرام موضع وقد ثبت ان ياء مفعول ايضاً بالانفصال الحدوش وقال سيبويه هو قول نحو انشاء
حاض او شيء حاض كما ان ربيعة قوله بنفسه وانما فهم على ان يلحقه النساء مع قصد الحدوش دليل على ان العلة شيء اخر هذا كما
الثاويل وقال الخليل انما جازت عن النساء لانهما ياء في النسب قال المصنف في شرح كلامه طامعناه ان اصل النساء في الاسماء ان يكون
في الصفات فربما بين من كرها وموشها وانما ياء في الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في حاق النساء بهما في افعالها
يلحقها اذ لخصت الافعال نحو قامت قائمة وضربت فوضار بها فافقصد وانها الحدوش كالنحو قالوا حاضت فهي حاضنة لا ت
الصفحة كالفعل في معنى الحدوش واقصد لا اطلاق الحدوش فليفت بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب ان كانت على صورة
اسم الفاعل كلابن ونامر كما انفعنا هذا وبين ذن وعجمه لا يغير الحدوش اي لبي تمسك كذلك معنى حاض طال فان طال في
خصل طال فيه وجعته قلت غايته من كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوش لم يكن في المعنى كالنحو الذي كمناه على الحدوش
في احد الاقضية الثلاثة فلم يؤنثه تانيث الفعل لعدم مشابهته معنى واوشا به فقط وهذا لا ينقض الصفات المشبهة فانها
للانثى لا للحدوش ولا تشابه الفعل لفظاً ايضاً كانت جارية بالجرم من النساء فلا ولا يجرم وايضاً فان الاسم المشو بالياء الذي
مثل طابض طال في محول عندهم عليه بوقت مع انه على الاطلاق دون الحدوش وليس له فعل الا من حيث المعنى والنساء بل فان
بعض مشو الى البصر ومن ابن ابي ان المشو الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن ونامر بنان وقواسم اقصد به
المؤنث لا يداخله النساء بل يوافق امرنا تشبهه ونباله وكيف صار حكمه قابل الذي هو من جملة الاسماء المشو بخلاف حكم ما فيه ياء النسب
ظاهرة الاشباع من تانيث التانيث وقوله تع عجمه راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول النساء وجعله للياء العلة كما في عل

في باب النسب فخذ في باب النسبة ثم جمع بالنساء فكما كبديل من الياء
كما ابدلت من الياء في خوف ان تخرج الياء كما يحكي في باب النسب فخذ في باب النسبة ثم جمع بالنساء فكما كبديل من الياء
ودار في كونها زائداً تخرج الياء كظلمة وكذا في باب النسب فخذ في باب النسبة ثم جمع بالنساء فكما كبديل من الياء
جمع التكسير وانما يكون هذا في اسم تكسير لجمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرين والاشعرين في جمع اشعر وعجم وكذا المقصودون
المفارقة في جمع مقنوني قال في كمال الامك متونياً والناس في مثل هذا المكسر لا يكون لها ياء بل ياء لو كان جمع المعرب او جمع
للمشوب غير الاقصى لكانت ياء النساء فالنساء في جمع فارسي تمام فمنه ونحوه بل في جمع وكان اختصاص الاقصى بذلك لجمع الاسم
النساء الى اصله من الانصاف وقد يحكي المعرب في شرح في المشو انشاء الله تعالى ان يدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضاً من الياء
المحددة قبل الاخر كجاء من عجاج وانما قرأ في نون فادقة نحو ان يكون عوضاً من الياء المحددة ويكون حلاً في غير ياء الواحد
النساء والبناء في نحو عجاج لا يشقطان معا ولا تثبتا معا فانما لا ضرورة مع حذف الياء الثامن ان ياء في تأكيد تانيث الجمع وذلك
اما واجب التحول وهو في بناء الفعل كغرفة وضلة كغرفة واجارة وهو في ثلثة ابدية فعالة كجالة وقد يلزم في هذا البناء كما في عجاج
وهو كناية وضلة كضفيرة وبسولة وخبوطه وقد ياء كجوه وخوالة والجمع الاقصى كصيا فلهذا لا ياء ولا يلزم التاسع دخول الشا كيد
معنى التانيث كما في ثامر ونحوه واردة وهي لان من قبل قد جاء التانيث في الصف كجوه وعجم ان عجم موضوع للمؤنث
النساء فيه غير ان ثمة العاشرة دخولها لا يمنع من المعاني بل هو ياء في عجمه وظلة وعجمته ولم تحذف في لازمة الحادي عشر دخولها
عوضاً من ياء الفعل كما في عدة ووزن وعجمه في كنة وظلة وهي لازمة الثامن عشر دخولها عوضاً من ياء الاضافة وهو في باب النسب
فقد التانيث عشر دخولها اشارة للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالباً غير محتاج الى الوصف كالنحو والنحو
هذه النساء اكثرها غير لازمة والاول ان الثاني في جلوبه وكونه وكونه وكما فعله في معنى مقولة هكذا لانها لا ياء في معها الموصوف
البنة كما قد ياء كرم فصول بمعنى فاعله نحو امره شكور وصور وكل بالحق هذه النساء المذكورة في هذا القسم يتوسل في المذكور والمؤنث
قال ابو عمر وقد يكون النساء عوضاً من الياء التانيث كما في جبهة تصغير جاري وعند غيره لا يبدل منها النساء بل يقال جبهة كجبي في
باب التصغير قال الزحشر في جمع هذه الوجوه انها التانيث في الاصل في الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين من كرها وموشها بالنساء وبغلب
في الصفات المختصة بالاناث الكاشنة على وزن فاعل ومفعول ان لا يلحقها بالنساء ان لم يقصد فيها معنى الحدوش كشكايض وطال في موضع
والمفضل ذن قصدها في معنى الحدوش فالنساء لان من نحو حاضت فهي حاضنة وظلقت فهي طالقة وقد يلحقها بالنساء وان لم يقصد
فيها معنى الحدوش كرضعة وحاملة وبها جاث مجرمة عن التعلق صفوة شربة بين المذكور والمؤنث لانه يقصد الحدوش نحو جعل ضامراً
فاذا ضامراً رجل وامرأة عائش في تجريد هذه الصفات عن النساء مع عدم قصد الحدوش ثلثة اقوال احدها قول الكوفي وهو
ان النساء انا مؤنث بهما للفرق بين المذكور والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير حاضرة في نحو ضامراً
عائش فيقضي بقر الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوش ايضاً بل يقضي بقر الفعل ايضاً اذا لم يشرك نحو حاضت وطلقت لانه
اضاهما الاطراد ويقضي ان لا يقال الا امرام موضع وقد ثبت ان ياء مفعول ايضاً بالانفصال الحدوش وقال سيبويه هو قول نحو انشاء
حاض او شيء حاض كما ان ربيعة قوله بنفسه وانما فهم على ان يلحقه النساء مع قصد الحدوش دليل على ان العلة شيء اخر هذا كما
الثاويل وقال الخليل انما جازت عن النساء لانهما ياء في النسب قال المصنف في شرح كلامه طامعناه ان اصل النساء في الاسماء ان يكون
في الصفات فربما بين من كرها وموشها وانما ياء في الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في حاق النساء بهما في افعالها
يلحقها اذ لخصت الافعال نحو قامت قائمة وضربت فوضار بها فافقصد وانها الحدوش كالنحو قالوا حاضت فهي حاضنة لا ت
الصفحة كالفعل في معنى الحدوش واقصد لا اطلاق الحدوش فليفت بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب ان كانت على صورة
اسم الفاعل كلابن ونامر كما انفعنا هذا وبين ذن وعجمه لا يغير الحدوش اي لبي تمسك كذلك معنى حاض طال فان طال في
خصل طال فيه وجعته قلت غايته من كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوش لم يكن في المعنى كالنحو الذي كمناه على الحدوش
في احد الاقضية الثلاثة فلم يؤنثه تانيث الفعل لعدم مشابهته معنى واوشا به فقط وهذا لا ينقض الصفات المشبهة فانها
للانثى لا للحدوش ولا تشابه الفعل لفظاً ايضاً كانت جارية بالجرم من النساء فلا ولا يجرم وايضاً فان الاسم المشو بالياء الذي
مثل طابض طال في محول عندهم عليه بوقت مع انه على الاطلاق دون الحدوش وليس له فعل الا من حيث المعنى والنساء بل فان
بعض مشو الى البصر ومن ابن ابي ان المشو الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن ونامر بنان وقواسم اقصد به
المؤنث لا يداخله النساء بل يوافق امرنا تشبهه ونباله وكيف صار حكمه قابل الذي هو من جملة الاسماء المشو بخلاف حكم ما فيه ياء النسب
ظاهرة الاشباع من تانيث التانيث وقوله تع عجمه راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول النساء وجعله للياء العلة كما في عل

[illegible]

الشرع وقدره من شأنه
والى الفعل واصقانا
وانت مبتدأ وفي ظاهر
غير الحقيقي متعلق بـ
بالجواز جزء وحكم مبتدأ
مضما الى ظاهر وهو مضما
الى الجمع ومطلقا مفعول
مطلق وحكم جزء مضما
ظاهر وهو مضما الى حقيقة
وصبر مبتدأ مضما الى التقاء
وفعلت جزء وضلوا
عطف عليهم والتساؤلا
فعلت وضلن مثله
الوجه
ان ادوا لا تترك ان الفعل
ان ادوا لا تترك ان الفعل
قال بوجهين احدهما
بالوجهين قال بوجهين
فعل الامر واذا كان
الكلام
زوبك يعني
عاه بها من فاء جفادها
كأنها من فاء جفادها
كأنها من فاء جفادها
قال بوجهين احدهما
مع مدحها من فاء جفادها
خارجا الى الاء والوجه
لها من فاء جفادها
في مثل الفاء من فاء جفادها
مدح العلة والوجه من فاء جفادها
ان الفاء من فاء جفادها
الفصل في
تكون الفاء من فاء جفادها
نافذة الى الاء والوجه
والنايل الى الاء والوجه
وهو زاد المعاد والوجه

قوله الحق اعز الضامح
صلة او صلة لما في قوله
اما الموصوف مع صلته
او صفة جبر

علیه
مجلسی فیروز آبادی علیہ السلام
و منہ حواء علیہ السلام
کدام در ذوق دل لای صفا لای لور ذوق
همه پیشانی جامع الی مراد ذوق

يعمل في النسوة
والتربية
والتربية

يا كوا
الملاهي
بجاء المسح
ناتنا الايام

سواء كان هذا التعريف موضع وضعه كما اختلف والمفروض

صلح الاكثر من واحد الخير جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهية واحدة مختلفة كالابيضين لاشنان وفرسان الجامع بينهما في
نظرا لباض ليس نظرا الى الماهية بل لاصفائها التي اشترك فيها او متفقة كما نقول الابيضان لاشنان والبيض لافراس وسواء
كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزبد بن والزبد بن فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظه زيد ليس له ماهية فذلك
المتبقي الى كون ذلك الشيء اى ماهية كان متبعا بهذا الاسم عن غيره حتى لو تميز بين يد الانسان وسمي في فخره فلفظه الواضعين في
شيء واحد كما في الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا التذهب للمصنف خلاف مشهور من اصلا
النحاة فانهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشرك في كثيرين جنسا وعند المصنف ترد
في جوانب تسمية الاسم المشترك وجعله باعتبار معانيه المختلفة كقولك الميزان للظفر والخوض العيون لعبر الماء وقصر الشمس عن غير الشمس
وغير ذلك في فكر الكافية لا يرد عليه في كلامهم مع الاستمرار وجوده على الشان في شرح المفصل وذهب الخليل والاندلسي
وابن مالك الى جواز مثله قال لا ندعي ثبوت المعنى في عين الشمس عين الميزان وهم يعيرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون
المعنى في هذا المذهب من مذهب الشافعي هو انه اذا وقع الاسماء المشتركة بلفظ العوم نحو قولك الافرا حكمها كذا اللفظ
موضع العوم كالنكر في غير الواجب نحو القيت عينا فانها انما في دلالاتها المختلفة كالفاظا العوم سواء لا يصح ان يستدل
بتثنية العلم وجمعه على تثنية صحة المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بان يوجب العلم الى سميانه لكون كل واحد منها واحدا
على معانيه لا بوضع واحد اما عند المصنف فلا يشرط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او
اكثر معنى المشترك ليست حادثة بخلاف الاعلام كما مر واحدا غيره فقال المصنف كوسم ان خبنا العلم الى سميانه لكونه كسب
للمشترك الى سميانه فانه في ذلك ان المشترك له اجناس تؤخذ احادها فتتبع وتجمع كالفرس في الطهرين والفرس في الاطهار فلو تفرع او جمع باعتبار
معانيه المختلفة لادى الى اللبس ليس العلم جنس واحد اخذ في جمع حتى اذا تفرع او جمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس وقد
يتفرع غير المتفرد في اللفظ كالعمرين وذلك بعد جعلها ان يجعل المعنى في اللفظ بالغليب الشرطية تصاحبها وتساويها حتى كانتا
واحدة كما اثل ذلك في غيره فافاد العمرين وكذا الفران والحسنان ينبغي ان يغلب الاخف لفظا الى العمرين والحسنين لان المراد بالغليب
التخفيف فختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكورا ولا يؤمننا انما في نظر المصنف بل يغلب المذكور كالفرس في الشمس القمر
قد ذكرنا الاختلاف في الالف والياء والواو والنون ونون الواو والياء في اول الكتاب ولزم الالف في المشتق في الاحوال لغيره
الحادث بن كعب قال احب منك الالف والعينا وقال ان اباها و اباها قد بلغنا في الجرد غايتها وقيل ان قوله نعم ان هذان
لساخران على هذا واللفظة وقع في التثنية لغيره كما في قوله العينا انا وقوله يارب خال لي من غيري لا ينفعني قوتك شهره
ينفع وجاد يقر في الفعل انهم في الشواذ اتعدا نبي وقد يضم فون المتي وقر في الشواذ في الفعل انهم ترون فانه قبل اصل المشتق
الجموع العطف بالواو فلفظك يرجع اليه المضطر قال لست ادرى في عمل صنك كلاما وادى وحك وقال كان بين فكلوا فلك
قارة مسك ذهبك مسك وقد يحى العطف نثر في الشد ولما اذا قصد التكرار في قوله لو عد قبري قبر كان اكرمهم بيانا وبعبارة
عن منزلة الزام او فصل بينهما بفصل ظاهر نحو قولك جاني رجل طويل ورجل او بفصل مقد ونحو قولك جاني رجل فاكوت
الرجل والرجل الذي ضربني الى رجل الجاني والرجل الذي ضربني في العطف كما رأيت من غير شذوذ وضروقه وقد يكرر التكرار
بغير عطف كقوله تع صفا صفا كذا وكذا وقد يتنوع انهم للتكرار كقوله نعم فاربع البصر كرهين وقولهم ليلنا وسعد بك ومن ذهب
الى ان الجموع مبتدأ تضمنها او العطف تحسنه عشر وليس الاختلاف فيها عندنا انما بالكل واحد صيغة متانقر
لهذان والمذات عند غيره وليس بشيء لانهم يحذف المعطوف نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمن المعطوف فيه اما في
المشتق والجموع فقد حذف حرف المعطوف مع حرف العطف لموسلم انه كان مكررا في حرف العطف فلم يبق المتضمن لغير حرف العطف فان
قال بل المفرد الذي تحذف علامنا التثنية والجمع تضمن مع العطف لوقوعه على الشبه في الاضياء وعلامة التثنية ولعل تضمن ذلك المفرد
واحد هو علامة الجمع ولعل تضمنه اكثر من واحد هو مثل تضمن من مفرقا الاستقمام وان الشبهة قلنا بل اهدى مع العطف لموسلم ان
اضلها كان ذلك ورجل المفرد في المشتق باق على شبيهين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كل سواء الا ان كان كل لم يقع على المفرد فلم
يحتاج الى علامة التثنية بخلاف زيد فانه احتاج عند التثنية الى علامتها لئلا يلبس بالواحد وكذا نقول جعل المفرد في الجموع جمع اسلا
واقعا على اشتياك لفظ كل فاحتج الى علامته للجمع دفعا للبس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرق بطلق على جزء متضمنا لاولا والعطف
والاوجب لثلاثة عشر وخمسة وخمسة عشر لك من الفاظ العدد ونحو كل وجميع ورجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في
تثنيه الحكم اليها او على الاجزاء المتساوية فيها على وجهين اما بالواو والعطف ظاهر نحو طلق زيد وعمرا ومقدرا وكذا في خمسة عشر
وذلك انه لا يوضع كلمة واحدة للجموع واما بكونه صالحا للجموع وضعا وهذا على وجهين اما ان يوضع الكلمة للجموع بعد وضعها للمفرد كلفظ

جنت
 في استنباط العارضات
 فان الموضع له كل موضع
 الدلائل المتخلفة
 بعد الاسم فان هذا الموضع لازم
 خارج على الموضع كما لا يخفى
 من ادراك حاله
 غير بعيد عن بعض المراتب
 العلم المتكبر من غير ان يكون
 سائر المتكبرات على قدر الكمال
 في نفس الذات المتكبر
 ليس يعني اصفى الاعلام
 بعد جهلها فتبقى العلم انما
 لا يفسد بدارها من كمالها
 ستنى واحد كمالها في كماله
 من اوارده العوان سائر العوان
 والحمد لله رب العالمين
 الى سائر العوان
 ونكت في غنى قصير
 على ما مضى من غنى
 بطلان الدلائل من ان يكون
 حرفة

وَأَنْ يَكُنْ كَمَا وَكَّرْنَا فِيهِ
الْوَحْيُ

۱۰۰

معولہ دی عالم ہیمن وائلہ

عبدی الشاہ محمد تقی

وَمَا إِلَى تَابُوتٍ إِنَّ كَانَ مَعَهُ

لما بقي ما من معرف في ما من معرف

منها اي حرف ⁴ يبت ⁵ قبل ⁶ الحذف

او مفتوحه علی مفتوحه

رضون في الوجهة برية



سید عیسیٰ بن مریم علیہ السلام
الہ ثانی راہ مالک و سید عالم

والصالحين

جمع روز دوشنبه
روز دوشنبه

داروفا

[illegible]

دیس کے لیے

١٥٠٠

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

349

والجمع ويأثر في حكم الظرف لعدم لزوم ما حذفه فالنفي ساكنان فحذفوا وتما هو الفاعل في الساكنين الذين اولها حرف
 مدغم ما قبل الواو لما سبتهما للفتحة كما في العيم ولو اقيمت الكسرة مع بقاء الواو بعد ما انفسر النطق بها ولو قلبت الواو ياء لم يبق
 فرق بين رفع الجمع وخبره من المضب ليجوز ان قيل فكذلك نحو من شئت قلت ذلك لبقاء الالف في الالف على شرف الزوال واما في حال التثنية
 ويجوز حذف الياء وبقي كسر على ما يكون ياء الجمع بعد ما لم يحذف ياء المنقوصة للثنية لانها متعينة كما ذكرنا قبل الفاشية وبأثر
 الفتح لا يستقل على التثنية كما في دابة الفاضل وان كان الاسم مقصورا حذفت الالف في الاحوال للساكنين نحو مصطفى ومصطفى
 والعيسى والعيسين واما حذفت في الجمع وقلت في المثني مع الفاء الساكنين فيه ايضا وكون اولها حرف مدغم لا لا تلو
 حذفت ايضا لا للثنية في الرفع اذا اصبحت بالرفع نحو جاثي اعلا اخوتك فانك تقول فيه اعلا اخوتك واعلمهم فلا
 يلتبس به واما لان فتحة الواو والياء قبل الالف والياء في نحو عصوا وعصوين ورجيا ورجبين اخف من ضمها او كسر
 قبل الواو والياء ومن ثم لا ترى في الطرف نحو غزوت ودميت كما ترى في نحو نزلان وغليان واذا لم يات ذلك في الطرف
 مع كون الواو المضمومة في غزوت والياء للكسرة في دميت في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعد ما كان في سبوت
 وعصرت فاطنك بنحو اعلمهم واعلمين مع عدم لزوم الواو الجمع وبأثر بل يوجب في الوسط نحو قولك طويلا وعينهم يقع
 والكوفون بلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرهما قوله وشرطه ان
 كان اسما فذكر علم يعقل وان كان صفة فذكر يعقل وان لا يكون افعلا فعلا مثل امرولا فعلا ان فعله مثل سكران ولا
 مستويا فيه مع المؤنث نحو صبوت ورجع ولا ياء ثبوت مثل علامه قوله وشرطه اي شرطه جمع المذكر السالم اذ كان اسما اي غير
 صفة قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر واما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر
 السالم كاللقب الذي يطلق على الشي وان لم يكن تحت معنى كما في الالف بالابيض بالاسود فيقول جمع المذكر ليرفع
 وهم من يذهب عن تقدم التذكير ولا شأنه برودة هذه بين العذرين ثم قال او يظن ان طلمحة داخل فتجعله على طلمحة وهذا
 ليس بشيء لان نحو طلمحة ان خرج بقوله فذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لا نه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ
 لم يخرج بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجوز عن الاء ليدخل فيه نحو ورد وسلي اسير وجلس فانها يجتمع بالواو
 والنون اتفاقا ويخرج نحو طلمحة وحده واعلم ان شرطه جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وحاصلا
 فالعام لهما شتلا حد هما التجوز عن الاء للثاني فلا يجمع نحو طلمحة في الاسماء وعلامه في الصفات بالواو والنون خلافا
 للكوفين وابن كيتان في الاسم ذي الاء فانهم اجازوا طلمحة بسكون من الكلم وابن كيتان بفتحها نحو طلمحة قياسا
 على الجمع بالالف في الاء كالطلمحات والنجرات وذلك لان حقه الالف والفاء كما قالوا وضو بفتح الاء كان حقه الالف
 والفاء والذي قالوه مخالف للفتيل والاستعمال الاستعمال فخرج قوله بضم السين اعظما دفوقها بسبب طلمحة الطلمحة
 واما الفتيل فلان الاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا الثاني والتذكير وان حذفت كما علموا في الاء
 مع عدم ما يدل عليه وقلب على النون ان جمع التجوز عنها بالواو والنون لو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو دبعور
 وعلامته ولا ينجي اتفاقا وان فاسوا في الاء على ذي الالف فليس لم ذلك لان الحدوثة تغلب او اقنعي صورة علامته
 الثاني وانما طلبوها واواها لبقاء الشاه في الثقل كما قل محركات والالف المقصورة تحذف ويبقى الفتح والاء
 عليها وانما لم يحذف المدوثة والمقصود في نسخا حذف الاء للزومها للكلمة فكانت لهما لا ما هو ذكر ان المازنة كان مجني
 في وروا دون الهمزة الواو لاجل الصفة فالسير في هذا سهول لان انضمامها الواو لجمع بعد ما كتبت الواو للاعراف في نحو
 اول الساكنين في نحو مصطفى والبلد ولا يجوز الهمزة في اتفاقا وانما يجوز من الواو المضمومة صفة لازمة كما يجمع في الضمير في الاء
 شيعا وزيدي ههنا مذكر كما لم يجمع ايضا بالواو والنون كما يجمع نحو زيد بالالف والياء اذا سمي به مؤنث وكذا اذا سمي
 باحر مذكر عالم قلت احزن واخامر وان سمي به مؤنث طفت احرات واخامر والثاني من الشرطين العام ان يكون
 من اول العلم فلا يجمع نحو اعوج لفرس طويل بالواو والنون وقد يشبه غير ذلك العلم بهم في الصفات اذا كان عصب ذلك
 الصفات من افعال العلم كقوله نعم ايننا طائعين وقوله ظلت احنا دم لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين ومثله الفاعل
 كقوله نعم وكل في ذلك يسبحون وقوله للمصم علم يعقل ومذكر يعقل الاول في ان يقول يعلم ليشمل نحو قوله نعم نعم الماشد
 اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لا بهام العقل المنع من القبايح المجازة على صاحبها تعالى الله عنها علوا كبيرا واما خص
 اول العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصفة في الجمع اشرف من غيرهم والصفة في الجمع اشرف من غيرهم واما اخفا
 هم بالواو فلما مر في تعييل تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال فصرحوا بالواو وخص هذا الجمع من بين العلماء الوصف
 والعلم دون غيرها نحو رجل انسان اما العلم فتخصيصه بالاء بالتصحيح عن جمع النكسر الذي كثر الضرر في الاسم

كثر جمع الجوز
 عنهما

34

معكم
 شرطه لأن المسألة
 المعدد بعد الفاء ضمير
 تابع إلى ما قبله
 فيجوز محالة من ضمير
 وجميع الما المتبنا والآن
 هو شرط مع أنه
 معنى أن هذه الكلمة
 ومعنى الكلام أن
 استأثرت له أن يكون
 علما فيكون هذا
 جواب الشرط على قول
 المتكلم التي هي في
 فذكر وضربا
 الأول في غير
 ضمير المتكلم مع
 من معنى السبب
 وأما قوله لأن
 فأنهم عند الإقراض
 وضربا ضمير
 أن الشرط يكون
 وليس في الخبر ما يجعله
 بمعنى المصير والآن
 فيكون أنما الشرط
 من المتكلمين
 ضمير متكلم
 أنما أن تضع
 تضع كما ينبغي
 فذا يقول أن
 لغيره يكون
 أن يضرب
 وضربا ضمير
 والتقدير هو
 مذكرة اللفظ
 المقدر بعد الفاء
 وجميع لافه

[illegible]

السؤال
الكسر والفتح والضم

فانه حلام

في كل واحد من
التي هي في
التي هي في

لان الالف

المعنى
منه ما لم يجمع
مع كسر كذا
الها من نفس الالف
لها لا يجمع على كسر

كسرها لان تكسيرا مستكرا يجمع وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد وما اذا جاء له تكسيرا فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جواثا
لقولهم جواثا واثبات مع ثبوت يون فشاذا ثباتها بالجمع لان لا تكسر نحو جواثا واثبات واثبات فلا يجمع الا بالالف
لقولهم اكاليف ان كان المؤنث صفة فلا يجمع وان كان يكون فيه علامة الثانية لا فان كانت في جمع بالالف النساء سواء كان
صفة لان كتحقيقه كمال ربعا وصلات او كضاربات وجليات ونفساوات لان يكون فعله اعلان او فعلا افضل فانها
ليجمع بالالف والنساء جملة اهلها كبرها اللذان يجمع بالالف والنون لما ذكرنا الا عند اليكسان كما ذكرنا حركات وسكنات كما
اجاز في المد كواحمرون وسكناتون فان غلبت الالف على الواو والنون لما ذكرنا اتفقا لقوله عليه الصلوة والسلام الحسن الخضر ذات صدقة
وكذا اكل فعل او فعل الجملة على الغير لان كتحقيقه وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة الثانية ظاهرة ولا يمكن خامسة اصلية في
الجمع بالالف والنساء سواء كان له من كذا في اللفظ كخرج وصنور وسائر ما يستوي من كذا ومؤنثه جملة اهلها كبرها
المتنوع من الجمع بالالف والنون او لم يكن له من كذا في اللفظ كخرج وطالو ومنفصل فرأين ما جرد من النساء وبين من النساء فان في النساء فيه
معنى الحدوث والشيء ومعنى الفعل وفعل المؤنث بلغة خبر جمع المؤنث نحو بضع بن فالحق في النساء ايضا صلا مرجع المؤنث في
الالف لان الجمع في الجمع في جمع الفعل فلم يجر مجاز في الحاق جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوائض وحبض
ومطافل وان كان صفة المؤنث المجرى عن العلامة سواء اشترك بها المذكر والمؤنث واخضت بالمؤنث خامسة اصلية في
الخراج او المراهة الصهايق والمرة المجرى عن جمع بالالف والنساء لا مستكرا تكسيرا فابق شوة صهصافات وجرشاث ويجمع
ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر والمؤنث لا يعقل سواء كان من كذا حقيقة كالاصناف للمذكر من الجمل وجمال سبلان في
شجرات وسبطات اي لحوال على وجه الارض وكذا اثبات اللبون وجمال ذوات عشانين في ابن اللبون وجمال ذوات عشون وغير
حقيقة المذكر كبرها الايام كخاليات وكذا امصغرا لا يعقل كجبال وجرات وكليات لان المتصرف فيه معنى الوصف وان لم
يجر على الموصوف وما يجمع المذكر في الموضع جمع المؤنث لانهم قصدوا فيها الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على
العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر كذا في الموضع غير العاقل بالمؤنث وجمع جمع وقوله ان كان صفة له من كذا فان يكون اي فهو ان يكون الضمير
راجع الى المبتدأ الذي هو ضمير الجملة الشريطة مع الجواز في محل المبتدأ ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين
اما ان يكون له من كذا وان لم يكن له من كذا فشرطه ان لا يكون مجزعا عن الالف كخايش وان كان له من كذا فشرطه ان يكون ذلك
المذكر كخرج بالالف والنون فخرج بهذا الفيد فعل فعله اعلان وجميع الاشارة الى استوي من كذا وما وقع لها كصنور وخرج
ثبات شاد ووجه ان فعلا قياسه نحو الفاء في المؤنث كسيرة ومبته وخرج من انهم الوصف في النساء الى ان يشارك فيه المذكر
والمؤنث كبرها وعائمه ومطافله ونحوها ولا يجوز ان يجمع بالالف والنساء وتقول في جمع بنت وابنة بنات وهي جمع اصلها
بنوة كما ان بنون جمع اصل بن بنوة على حذف اللام في الجمع وكذا اخوات جمع اصل اخوات اي اخوة بخلاف اللام و
اخون جمع اخ على حذف اللام في الجمع والالف في الحذف واللام المعوض بها النساء على ان لا يضر بها ما مفتوح الفاء ورد اللام في
جمعها بالالف والنساء اكثر كمنوات وسنوات وضعوا في هذه سنة وصنوة وذلك لحقة القصة وجعل بحذف اللام ايضا كمنات
وذوات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلافة بالالف والنون ولا بالالف والنساء استغناء بجمع التكسير تلك نحو امه وشاة وصفة واما
مكسور الفاء وترك الالف اكثر كمنات وريثات لتغل الكسرة وقد جاء عضوا او ما مضوم الفاء في غير ذلك كمنات وطلبنا
وكلمات كوز الضم انقل الحركات وجاني بعض اللغات فيما لم يرد الحذف فيه فتح النساء في حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء
في الشاذا ففرا ثباتا وعلل ذلك لاجل توهمهم تاء الجمع عوضا عن اللام كما ان في الواحد والالف والنون في كثرين وثبون وقال
ابو علي بل هو تاء الواحد والالف قبلها اللام المردودة في غير سمعت لغاتهم لغتهم قال ذلك لان سمعتوا ان تاء الجمع لا يفتح
في موضع وفيما قال نظر لان المعنى في سمعت لغاتهم وقوله انفر ثباتا بالجمع وحيث الكوفون في غير حذف اللام امتصاص الله
عقباتهم فيجمع النساء وكسرها اشهر فاما ان تاء مفرد والالف للحاق بمد رهم او بواو جمع فتح تاءه شادا فالعراق اذن كالبيان مذكو
له جمع مكسور وهو العروق وجمع بالالف والنساء مثله ولما ذكرنا من احكام الجمع بالالف والنساء وان كان المتصرف من كذا في قسم النقص
فقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بقاء مقدرة او ظاهرة كمد عد وجنفة فان كان صفة كصبيته او مضاعفا كمد او
معتل العبر كصنوة وجوزة وجب اسكان عينة بالجمع بالالف والنساء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينة في كثرات ودعنا
والهم في جمع كثرات بفتح العين لان في تحية لغتين فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما
لزم الناء في تحية لكونها صفة للمؤنث ولا مذكو ابقى شاة لجملة اذا قل انها صار كالاسماء في لزوم الناء نحو جنفة وقصعة وانما
المبرد اسكان عين لجملة قياسا لاسماء او غلب الف في جمع ربعة ليجوز بعضهم فتح عين الواحد وقيل انها كانت في الاصل اسماء

وکتبہ دارالافتاء

الملك

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

معاونت و سرپرستی

لا تدينوا أنفسكم قبل يدينكم

فَدَا بَعْدَ دَعْوَةِ الْعَلِيِّ

استشفاداً وادارة القسم

فصل فی بیان احوال و حال

المكتب الوطني
للتنسيق والتعاون
مع المجتمع المدني

100

کتابخانه
مکتبہ اسلامیہ
بیت المقدس

فصلی: در بیان صفات و احوال

في غير
نكاح
على فاعل

للمفعول وذلك لأنهم المذكورين بعد ما مفعول ما لهم فاعله فالقصور من وضع الفعل ذكره شيبان أحد الأئمة المحدثين
 مضميناً وبعض لوازمه الآخر لأنهم عند التكلم ولما أمكن التنبه بالصيغة على أحد الأئمة ذكره كثير من الأئمة المحدثين فاعله ما على سائر اللوازم
 في الأغلب فحينئذ كان منها ذكره أهم بعد ما قلنا في الأغلب أنه أمكن في بعضها ذلك كضرب وضرب ولكن لما كان
 الأغلب لم يمكن فيه ذلك ضم هذا المدلول عليه بالصيغة أيضاً بعد ما طرد الباب فاعله ما بعد ما ضرب ونحن بعد نضرب
 بدلالة العطف عليها في ضرباً فاعله ما بعد ما طرد الباب فاعله ما بعد ما ضرب ونحن بعد نضرب
 مشتركة بينهما اهتماماً بحديث فان الحديث إلى محله أخرج منه خبر من سائر اللوازم وطناً كان الجنب للمفاعل أكثر استعمالاً
 من المني للمفعول فرفع كل ما رفعه الفعل دليل على كون ذكره أهم من بين لوازم الحديث سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ
 نحو ضرب زيد عمر يوم الجمعة ما لم بالسقوط أو تأخر عنها كلها أو توسطها ولو لم يكن الرفع دليل على هذا لم يكن الرفع وجهاً
 تأخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمر يوم الجمعة في سحر فظهر أن ما قبل أن تقدم المفعول على الفاعل في
 أن على الفعل بفعل كونه أهم ليس بشيء بل المرفوع أهم على كل حال ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده النوع في الكلام
 فط و فائدة تقديمه على الفعل ما يخصه من المفعول ما للفعل من بين ما يمكن تعليقه به كقوله تعالى بل الله فاعبد أي من دون
 الأصنام أو كون تعاقب الفعل به أو أنه ليساً أو تعاقب به نحو زيد ضربت بكر أو عمر أو فاعله ما كان ذكره أهم صار كبحر الفعل
 بما أو بفعل فثبت بهذا الظهور أن وضع الفعل على أن يكون مصدره مسنداً إلى شيء من كونه بعد ما طرد الباب فاعله ما بعد ما ضرب
 فانه ليس موضوعاً على أنه مسند إلى شيء من اللفظ وإنما وجب كونه المرفوع بعد الفعل لأنه مقتضاه كما مر في تفسيره في المسند إلى المفعول
 وكان حق الفعل أن لا يطلب غير المسند إليه ولا يعمل إلا به لا أنه ليس موضوعاً يطلبه كالمصدر ولكن عمل غير المسند إليه من المفعول
 التي تقيم مقام الفاعل تبعاً لاختصاصه للفاعل وضاع عمله في غير ما لا يفتح له باب الطلب والعلة فصلا الفعل أصلاً للمسند إليه وغير
 وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة في معانيه وأدرك كل واحد منها أيضاً على المصدر الذي يشبهه
 كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لأن طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه الساقب تابع للوضع كطلبنا وأما طلب
 المصدر واسم الفاعل واسم المفعول إنما قلنا بوضع لا تابع للوضع بل هو عطف وقد طرد الوضع على العقل وإذا كان الوضع
 نظراً للمصدر والماهية المحدث لا إلى ما قام به فلم يطلب إذن في نظره لا فاعلاً ولا مفعولاً وكذا اسم الفاعل فان لفظة فاعل
 دال على الفاعل فلا يطلب لفظاً أو إعراباً ولا على اسم المفعول فانه وضع دال على المفعول فكان حق هذه الأشياء أن لا تعمل إلا في الفاعل
 ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله وشابهت اسم الفاعل والمفعول انتهى من متاهة لفظاً ومعنى كما مر في باب الإضافة
 فلم عملها في جميع المواضع عمل الفعل وإن المسند إليه كالفعل وجوز الإضمار فيها كالفعل والأصل في إضمار المسند إليه الفعل
 إذ طلبه كما ذكرنا وضعي فجاز أن يتصل به غايته الاتصال وهو إضماره مستتراً ولما لم يكن المصدر مشابهاً له مشابهاً لاسم الفاعل
 والمفعول لا لفظاً بالموانع ولا معنى لا لشيء يقع موقعه بلا خيبة كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج إلى تقديم وإن كان لازم عمل
 الفعل ولا يلزم مجيء المسند إليه بعده ولا يجوز الإضمار فيه وأما اشتراط الحال والاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون
 المصدر فلما مر في باب الإضافة فإن قلت فإذا كانت مشابهة للفعل ناقصة لفظاً ومعنى كان حقها أن لا يعمل فقلت لا لأنها كانت بنفسه
 يطلب الفاعل والمفعول عقلاً فبادرنا لطلبها وضعاً عن الفعل تحريك ذلك الوجدان كما في أن يطلبها ويعمل فيها وإن لم يكن
 ذلك لأن ما كان في اسم الفاعل والمفعول ولا ذلك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانها لتمامها المصدر فطلب المصدر عقلاً
 انتهى من طلبها وقد مر شرط صالح من هذا في باب الإضافة فليرجع إليه واعلم أن المصدر إنما يشابه الفعل إذا كان يتفاد بوجوب
 المصدر والفعل وذلك إذا لم يكن مفعولاً مطرداً لا أنه لا يصح أن تقدم به بان والفعل إذ ليس معنى ضربت ضرباً أو ضربت
 أو ضربت بشيء أو ضربت بضرباً أو قولك ضربت بضرباً لا يصح أن تقدم به بان والفعل إذ ليس معنى ضربت ضرباً أو ضربت
 المطلقين رف تقدم به ضرباً مثل ضرباً لا يصح أن تقدم به المصدر بان والفعل لا يتم إذا كان بمعنى الحال لأن إذا دخلت على
 الخارج خلاصته للاستعمال بخلافه إذا دخلت على الماضي فانه يبقى معناه المصدر كقوله قد رويان دون ما وكي وإن كان في
 الحال أيضاً نحو ضربت لأن زيداً قد يدركونها أشهر أكثر استعمالاً منها ولقد برهنا بان والفعل وهم بعضهم فظن أنه لا يعمل
 لعدم تقدمه بان قوله ولا يتقدم معوله عليه قبل لا شاعراً العمل مؤل بحرف مصدر رفع الفعل والحرف المصدر محلي
 موصوف ومفعول المصدر في الحقيقة ومفعول الفعل الذي هو صلة الحرف ومفعول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصول
 قال وكذا لا يجوز الأصل بينهما وبين معوله ما جنى ضربت اليوم أسن يد أعيان أسن طرف لا عجب لأن الفصل بين بعض
 السلة وبعضها لا يجوز فقوله نعم كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياً ما يفصموا أياً ما قالوا وكذا
 لا يجوز

المصدر

مشابهة

الطلب

كان مفعولاً مطرداً

فواجبين

لا يجوز حذف المصدر وابقاء مفعوله لانه يكون كمن فاما لو حذف المصدر مع بعض الصلوات بقاء البعض لان يدل دليل قوي عليه فيكون
كالمتكلم كمن في المفعول مع هذا الفاعل او اما لا ارى معناه من تقدم مفعوله عليه اذا كان ظرفا او شبهة نحو قولك اللهم انزله
من عندك والبرائة واليك الفارق قال نعم ولا نأخذ كبريا وانزل وقال بلغ مع السبع في الحج البلاء فقلت عنكم بنو تميم ومثله في كلامهم كثير
وتقدم في الفعل في مثله تكلف وليس كل ما اول بشئ حكمه حكم ما اول به فالرفع من تأويله بالحرف المصدر من جهة المعنى مع انه لا يلزم
احكامه بل لا يفتلزم عليه المفعول الصحيح لضعف عمله والظرف واخوه بكيفية ما يحل الفعل جتما نربعل فيها ما هو غايته البعد
من العمل كحرف النفي في قوله نعم ما انت بنعمة ربك نجون فقوله بنعمة ربك متعلق بجزء النفي لانه انما ينفع بنعمة الله ويحمد منك
النجون ولا معنى لتعلقه بجزء النفي وكذا نقول لما قلنا ان الماسك لا يهينك بترك قيامي فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا يعمل الضمير
فيها كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم قد تم وما هو عنها بالحد بضم المرحم اي ما حدث في عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في
الظرف اعني يومئذ في قوله نعم فذلك يومئذ يوم عيسى اسم الاشارة لان المراد به النفي ويجوز ان يفسر الفضل بغيره وبين مفعوله
باجبي عليه هذا فلا يقدر الفعل لقوله نعم اياما معدودة وان كان يجوز انما له مضمرة مع قيام الدليل عليه قوله ولا يفسر فيه بغيره
كما يفسر في الصفة وقد ذكرناه وقد علل المصدر ترك الاضمار في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لاضمر المشي والجموع انهم انهم ولو اضمر
فيه المشي في الجموع لجمع له المصدر وثني بالالتبس ضمير المشي والجموع والمفرد بعضها ببعض ولو شئ المصدر وجمع باعتبار الفاعل
وهو مستحق لذلك باعتبار عدوله لم يخل من ان يوثق فيه بعلا متي التثنية والجمع وهو مستثنى ويجوز فاحديها وهو مؤنث في
اللبس لا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما لا ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مفعوله وكذا اسم المفعول والصفة
المشبهة فتثنية احديها وجمعة تثنيتها الاخر وجمعة ولما ثبت ان يقول يجوز ان يتحل ضمير المشي والجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل
والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل قد تقدم عليه قال المصنف انما ذلك لان التثنية كان يؤول الى الاضمار فيها اذا كان الغائب متفكرا
ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولما ثبت ان يمنع القياس لاداء الاضمار فيه في الاضمار والمنع
على وجه مخالف الفعل وغيره وقوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته
اليه اقل من رفعه ومن جملة مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل شد يد من حيث العقل لانه محله الذي يقوم به عمله
ضعيف لضعف مشابهة للفعل فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جازية في المصدر دون اسم الفاعل وبشيء الكلام
فيه في اسم الفاعل وليس قوي اقتناء المصدر في العمل كما قبل بل الاقوى ط اضعف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالحرف من المصدر
كما يكون في الفعل فيكون عندئذ لك اشتدادا شها بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا قامت الضرورة على كونه مفعولا اما في ما
له منصوب مما على المحل نحو اعجنى ضرب هذا الكرم والحي الفاعل بعد مصدر يحا كقوله من رسم دار مرج ومصيف بعين من
الشنون وكما وبقرينة معنوية نحو اعجنى اكل الخبز ويجوز ان ياول بفعل مبني للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو
اعجنى اكل خراي اكل خبز فيجوز الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مفعول المحل كما في المحل في ما مع مفعول نحو
يعجنى اكل الخبز السقي اذا اضيف الى الظرف جازان بل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجنى من ضربا يوم نيدى وقوله واعماله بالا
قليل انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر والعامل به وهو الحرف المصدرى وليس كذا اللام التي في اسم الفاعل
والمفعول لانها موصولة داخلية على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم تضعف بها لان عملها المشابهة اسم الفاعل كما في المشابهة
الفعل قبل ولم يأت في الفارق شئ من المضار المعروفة باللام عاملة في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء مع الحرف في قوله تعالى
لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم ويجوز ان تؤول من ظلم فاعل المصدر لاني ان يحجر على البناء للفاعل والاستثناء مستقل
بجوز ان تؤول ان التقدير ان يحجر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعاً ويجوز ان تؤول هو متصل والمضاف محذوف في
الاجهر من ظلم وسببه واخليل جواز اعمال المصدر المعرف باللام مطحوق قوله ضعيف شكاً في اعداءه يقال اضر به اضر اهل
وقوله لقد علمت اوطى المغيرة اني كرت فلم اكل عن الضرب سمعا فينتهي على هذا ان يجوز نحو عجنى من الضرب ويد
على ان الكاف مفعول والمصدر متعذر الاستحالة الاسمية فيه فقال في قوله اعداءه اي اعداءه انما تؤول او يكون منصوباً بمصدر
منه كقوله في بعض ضعيف المكايير نكابة اعداءه فيضم المصدر والقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقاً اي مفعوله
فاعمل للفعل انما كان العمل للمفعول المتقدر بما ذكرنا من تقدم وتقدم بالمفعول المطلق بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهراً
او مضمراً جازياً لا ظاهراً وان كان واجب الاضمار في الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلاً منه فوجهان اعلم ان المفعول المطلق
يكون بدلاً من الفعل حقيقة اذ لو كان له يقدر الفعل قبله كما مر في باب المفعول المطلق فلم ينتصب بل يكون بدلاً من الفعل اذا
صار اسم فعل كما مر في ما تواتر من الفعل جازان اذا لم يحجر الظاهر والفعل فكانه بدل من المجرى ان يجمع بينهما وبين الفعل لفظاً

卷之四

والشمس

(۵) حضرت علیؓ فرماتے ہیں کہ جو شخص اپنے آپ کو اللہ کی طرف سے بھیجا گیا سمجھے اور اس کے لیے اپنی جان قربان کر دے تو اللہ تعالیٰ اس کا اجر دینا چاہے۔

مخلة في وجب الكسافة
وجوا عا لقا فاد خرف
وكان ضل الشطر وعلو
اسره ام يفت له خيرة
ملا في عا ن كان له
مع لي عر وعا ن يكون
ما ضة معي ثبت ففعل
ملا في عا ن يكون
وحدث ج ا الشطر فذل
بعل القاع و ا لعا ن
نفذره فهو معول
لفعل ففعل في عا ن
لما لم تنو في جميع
فما عر وعا ن يكون
او هو معول في عا ن

معصوم
 ما عدا ما في
 من راسخ في
 ولا في نفس
 على ارباب
 ولا يستند
 فزاد في
 ودر كانه

الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى الجميع يعني جعل بمعنى الماض والحال والاستصحاب
وقال ابو علي في كتاب الشعر والقياس ان اسم الفاعل في اللام لا يعمل لانها كانت ماضيا نحو الضارب زيد اسرع ولم يوجد في كلام
علماء الا ومعناه المضي لعل ذلك لان المجرى من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماض فينقل الى اعماله بمعنى اللام وان لم يكن مع اللام اسم
فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر وكذا ونقل ابن الدهان ذلك ايضا عن سيبويه في قوله لا يكون ذلك بل حال
الضارب زيد بمعنى ضرب ويجوز تفسير ذلك انه اذا عمل بمعنى الماض في الحال والاستقبال واستدلوا بقوله فبت واطم فغشى طواره من خوف
وحلة بئر الطاعنين فلا ويجوز ان تضارب مثله ويجوز ان يبين والظاهر ان الاستدلال بالحتم الضعيف مع ان كل مناقبة انصب
مفعولا به والظرف وكيفه واجزة الفعل وانما عمل في اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما نصب في اللام
بمعنى الماض تشبيها للنصب بالمفعول لا انه مفعول به كما في زيد الحسن الوجه وحنف ما قال ظاهره نقل عن ابي ابي ان تضارب
المنسوب بعد بفعل مقدر وانما تركت ذلك لان اللام عند البعض موصول كما مر في الموصولات فليس في اللام في الحقيقة عند
فعل وانما علم ان يكون لاسم الفاعل والمفعول مصدر والمعدن في الفعل به بانفسها ان يعمل باللام نحو تضارب في بئر
اجبني ضربه بل لم يدرك ذلك لضعف الفرع في الفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله نعم للزرق يا
تعبون وقولك لم يدرك ضربه واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لا قادتها التخصيص المناسب للعلاقة الفعل بالمفعول
وعدها كان من نحو علم وعرف ودرج وجعل بالبناء نحو ناعا لم يجدوا زيدا مع افعالها ايقم كما يحكي قوله وما وضع منه المبالغة
كضارب ضرب ومضرب ومضرب وعلم وحل ومثل ذلك في المجموع مثلا بئس المبالغة المبالغة انما كان من البض بين ثلثة وهذه
الثلثة مما حول اليها اسماء الفاعلين الذين في الثالثة عند قصد المبالغة قال فينا لزام وشعوي مقدما على الحرب خواصا اليها
الكأماور: كلامهم انما لم يجر بوايها اي سمانها وقال ضرب ينصل السيف سوق ساعها اذا عدوا وانما ذلك عاقر ودرج
فعال مفعول من فعل نحو حساس ودرج من احس ورك وقال شتم مهاوين ابدان الجرد مخاميص العشي ان لا خور
ولا قزم جمع مهمون من اهان قال سيبويه فاعل اذ حول الى فعل او فعل يعمل فتم واذا شتم حتى شاءها كليل موهنا على بانظر با
ويان الليل لم يتم فكليل مبالغة كاليعنا لقي وشانها اي ساقها وانتهى الاثر ومنع ذلك غير شتم وقالوا ان موهنا ظرف
لشأنها لان كليل لازم ولو كان كليل فتم فلا استقلال به لانه ظرف وكيفه واجزة الفعل واعتداله بان كليل بمعنى مكمل
فوهنا مفعوله على الجواز كما بقى اتعب يومك ففعل اذن مبالغة مفعول فلك لا استقلال بالحتم ولا سيما اذا كان بعيدا
واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله من ادرا ما تخاف ومن ما ليس يجود من الافراد ومنع غير وقال ان البيت مصنوع
يروي عن الامام ان سيبويه عن شاذان نقدي فعل فعلك له هذا البيت واما اذا لم يكن في فعل مفعول اليه اسم
الفاعل كضارب وكترم ولجن وفن فلا خلاف انها لا يعمل في المفعول اذ كانا في ايدي المبالغة لاني الصفات المشبهة
وقد جافيل مبالغة مفعول كقوله نعم عذاب ليم على راي وقوله من رجانه الذي التبع يورثني واصحابي هو واما الفاعل
بمعنى الفاعل كالجائس والحبيب فليس في المبالغة فلا يعمل انفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ايدي المبالغة لقول
الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل وان جابدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما
تعمل مع فوات الشبه اللفظي بغير المبالغة في المعنى ذلك النقصا وانما فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا يفصل عن
الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاه
لا عمل بمعنى الماض كاسم الفاعل والابيات المنشدة ظاهرة في هذا الاطلاق المفيد للاستمرار بعمل مثني المبالغة ونحوها
صحها كان او عكس قال ثم زادوا في قومهم غفر بينهم غير محذور وتقديم منصوب ايدي المبالغة عليها جازي كما في اسم الفاعل
منع الفاعل عن هذا اذ قيل على ان العمل طاعنا قوله والنبي والمجموع مثله اي يعمل على اسم الفاعل اما المثنى وجعا التلا في قوله
لبقاء وصفه الواحدة التي كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما الجمع المكسر لكونه فرع الواحد قال من جلت به وهن عواطف حبك الظا
منه غير سهل قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا يعني التعريف في قول اللام وبالعامل نصب كقوله الخاظو اعور
الشعرى لا يابنهم من ذلكهم نظف وذلك لان اللام موصولة وقد طالت القلة بنصب المفعول تجاوز التخفيف بحذف النون كما حاشا
في الموصول كما في قوله اني كلب ان عني الدار فضل الملوكة ونككا الاعلام لا قال وان الذي جانت فيجدهم هم القوم كل القوم
يا ام خالد واما حذف النون مع الجر كالضارب زيد فلا اضافة تشترط في عمل اسم الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصولين
لان الصغرى والوصف يجر جانبا عن تاولد الفعل ولم يجره الثانية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر الموصولة سا على التثنية وجوز

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

اسان سے نہیں لڑ سکتا۔ ہم۔ علی حق البتوت بعلم و عجز قیامت

Figure 1

نَاسِمُ الْمَفْعُولِ

مفتی محمد رفیع

كان بينهما اي على الصلح
 واللام متعلق بجزء
 مبتدأه وسنة خبرها
 لدول مبتدأه واللام
 واحدهما اي السنة
 متعلق بمقدولها
 وسوق خبره ومقصود
 وهو عطفان عليه
 صادرا من قوله كان
 واستمررا فيه وقتا
 وخبره وتبرع به
 والمجازية خبر مبتدأه
 ومقدوره هي السنة
 المذكورة صديقه
 هذا الثلثة صادرة
 ثمانية عشر رجلا
 ثم مقدره وتعد به
 فان اصل تلك الثلثة
 المذكورة في هذا التل
 صادم ثمانية عشر
 او وقع في يوم السبت
 بالقاء في الثلثة
 بالرق على الفاسية
 وجزء الفاسية
 الحساب على التسمية
 وبأفعاله
 وفيه في
 وفي الكثرة انه عطف
 على التسمية
 على الاشارة بمبتدأه
 ونفسها مبتدأه
 وخبره وثلثة خبره
 من حيث الواحد
 اهل هذا اي
 سنة ومنه كيد العين

فيقول:

في بيان الوجه
في وجهه

لفظية ولما من حيث اللفظية والابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوباً على التمييز كما في الاولين والدليل على انتقال التمييز
فيها الى الصفه انك تقول في المؤنث ههنا حسنة الوجه والمجوز ان يبدل حسن الوجهين والترديد حسن الوجه
ولا ياتي هذا العلامة في الصفه الا وفيها ضابط مستتر الا ان التردد نحو قام رجل قاعدون غلامه وانما جاز اسناد الصفه
الى ضمير السبب اسناد هذا السبب لكونها في اللفظية انما على السبب خبراً او نعتاً او حالاً ولا ينعى الصفه في نفسه
سواء كانت في الصفه المذكورة كلفي وجهه فانه حسن الوجه فانه حسن وجهه او كذا في غير ما يجوز ان يبدل خبراً او نعتاً او حالاً
موقوفاً على محسن ان يبدل صفه سببه كصفه فيلحق خبره صفه سببه كما يستحق صفه نفسه فيخرج السبب ان عن ظاهر الفاء اليه
الى السبب ولا يجوز ان الصفه لا ترفع فاعلها ولا يرفع خبره فاعلها ان يكون بدل من الضمير من انك لا تلتزم بالفاعل فان لم يجز
اللفظ على السبب نحو يبدل وجهه حسن او جرت عليه لكنها لا تامل على صفه في فانه يجوز ان يبدل خبراً او نعتاً او حالاً
فيخرج يبدل اسود من غلام الاخ ويبدل ايضاً الثور يبدل امرئاً لا لانه لا معنى للمجوع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور
فيخرج ان يبدل صفه سببه كصفه نفسه فيخرج فيها خبره نفسه فانه كذا قلنا في صفه سببه على صفه نفسه فان قيل ليس تدل الصفه
نحو يبدل ايضاً فون على صفه له في ذاته وهي كونه صاحب كذا قلنا في صفه سببه من كون ثور سبب ليدل من صفه السبب
واما حسن جنان الكلب كذا في غير كره اي هو كرم قال الخزن بابا والقور كلبا ومنه لا يجهل ولا في غاية الحسن وجهه
كلا ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الامطابقة للمعول لاصل في التعريف وان ج مسائل فيجوز ان لا ينعى في حال الصفه
وهي الحسن وجهه وحسن وجهه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع المعول وجهها والاوليان باق من الاخيرتين لعلم موافقة المعول فيها
لاصله في التعريف وجهه فيجوز الارباع حلو الصفه من عائد الى الموصوف وحل في الجوز قليل فيجوز اي وجهه منه والوجه
منه وقال ابو علي الوجه وجهه بدل من الضمير المستحق في الصفه قال في قوله نعم مفتحة طم الابواب هذا غسل الدم بالدم لان بدل
البعوض بدل الاشمال لا يجوز ان من ضمير ليدل منه في الاصل وقال الكوفون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله لحاف لحاف
الصيف والبرم برمه فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيها بشرط فيه الضمير فيجوز عند الضرر
ومستلذان فيها وجهه حسن لكن قل استعاطها لاستكارتها الظاهر في الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيها اما وجهه حسنها
فلكون السبب تولى الخبر وهو حسن كما مر فاما استكارتها الظاهر في الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيها اما وجهه حسنها
في مثله على التمييز ليجوز ان يبدل خبراً او نعتاً او حالاً فيجوز في الصفه لانه لا ينعى في الصفه لانه لا ينعى في الصفه
بلا فيجوز عند الكوفين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه فيها وحسن وجهه بنصب وجهه فيها كما ذكرنا ومنه مستلذان باطلان انما الحسن
وجه الحسن وجهه بنصب وجهه فيها وحسن وجهه بنصب وجهه فيها وحسن وجهه بنصب وجهه فيها كما ذكرنا ومنه مستلذان باطلان انما الحسن
بعله واحد فنقول لما استكن الضمير المستحق في الصفه السبب كذا من الامرين اعني جريها واستلذانها الصفه له في نفسه فصار صفه
السبب كصفه السبب والسبب كلفضله فيجوز بعد الفاعل في الضمير المستحق بنصب قيسها بالمفعول نحو الطائر يداو جرحه بالادوية
لما منع من الاضافة الى السبب ان المانع من الاضافة الى السبب انما كان في نفسه كذا في فاعلها استحق الضمير المستحق في الصفه المستحق في السبب
لان الضمير المستحق انما احتج الى ان يبدل خبراً او نعتاً او حالاً في الصفه لانه لا ينعى في الصفه لانه لا ينعى في الصفه
على صفه نفسه كما تقدم فانه في الصفه عن الضمير المستحق فلو لم يبدل خبراً او نعتاً او حالاً في الصفه لانه لا ينعى في الصفه
الضمير في ضارب ليس لانه صفه سببه على صفه نفسه وانضم هذا القيد المذكور في الحسن وجهه بنصب وجهه فيها وحسن وجهه بنصب وجهه فيها
في الاضافة اللفظية فيشاكلها في قولنا والضمير المستحق في الصفه السبب كلفضله فيجوز بعد الفاعل في الضمير المستحق بنصب قيسها بالمفعول
الكوفون بل هو على التمييز في الجمع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجمع والاولى التفصيل قوله طكان فيه ضمير واحد حسن
وما فيه ضميران حسن وقد ذكرنا ما عليه قوله وقد رعت بها فلا ضمير فيها لما كان معرفه الحسن والاحسن والقوي على ما ذكرنا من صفه على
الضمير الضمير ان والجرم عن الضمير فقال الضمير ان يكون في الصفه لانه لا ينعى في الصفه لانه لا ينعى في الصفه
نحو وجهه والوجه منه وان كان في الصفه فلذلك اذ لم ترفع ظاهره فوثق لنا في الصفه لانه لا ينعى في الصفه لانه لا ينعى في الصفه
ظاهره في الفعل توثق لنا في الفعل وتقر عند اذنه وتثبته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم ان حكم المعول اذا
كان معرفه باللام حكمه اذا كان مضافاً الى المعرف باللام او مضافاً الى المضاف اليه بالغا ما بلغ نحو مرث برجل حسن الوجه وحسن
وجهه في الغلام وكذا الورد وكذا حكم المعول المضاف الى المضمير كالمضاف الى المضمير هلم وانما يبدل خبراً او نعتاً او حالاً
حسن وجهه ورجل حسن وجهه غلامه ورجل حسن وجهه غلامه ورجل حسن وجهه غلامه ورجل حسن وجهه غلامه
وحين قلت الجيب منها ورجل حسن وجهه يمينه وكذا المجرم عن الام والاضافة نحو برجل حسن وجهه غلامه وحسن وجهه في غلام

في بيان الوجه

في بيان الوجه

واسم التفضيل مبتدأ وما موصولة واتسق ما من محذوف المستتر به مفعول مالم يتم فاعله عابد الى او من فعل صلة ولوصفها متعلق بها ايضا وزيادة متعلق
 بموصوف وعلى غير ما في الموصوف متعلق بزيادة والجملة صلة او الموصوف مع صلة جزاء وهو مبتدأ عابد الى اسم التفضيل والفعل خبره وشروطه اي اسم التفضيل
 وان يبنى مضارع محذوف والمستتر به مفعول مالم يتم فاعله عابد الى اسم التفضيل ومن ثلاثة متعلق به فتحة وتحت واكثر مصارع منصوب بلام مك وهي متعلقة ببنية
 والمستتر فيه عابد الى الفاء وهو من كونه كما بد لا تبنى وكس من اخوات احد المستتر به اسم يكون عرو ولا عيب علف عليه والجملة رقت لغا للثاني لان
 منها اي من اللون ولعب
 وكذا الوردت قوله واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين يعني باسم المفعول غير المتعدي باسم المفعول من الفعل المتعدي على
 واحد فقط كضرب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد بخون: يدهم عطية عليه درهما ومن
 المتعدي الى ثلثة هو المتعدي الى اثنين بخون يدهم علم اخره وكره ما يوق في اسم الفاعل اللان من بد خارج الغلام وشاخ القصب اسم
 المفعول اللان من ضرب الغلام وتوعد بالخدام سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى المضارع او لا استمرار او لا اطلاق فان رعبها المستند
 اليه لا يحتاج الى شرط وان كما متر باب الاضافة فاذا جازان معوطا القبح جازان القصب الجرا ايضا لانها فرعاء كما تير في كل واحد منهما
 الثماني عشر مسألة وكذا انما يجوز استئثار القبر فيها مستقلا من معوطا ثم نصب المفعول وجزه ادا كان يحصل اضاحيا المتفعل
 وصفا تصانف فروعها بمضمونها كما قلنا في الصفة المشبهة سواء خلا بخون يدهم قائم ابا ولا قائم ابن العم بجزء المفعول ولا مضرة
 مما لو ادخ ولا مشرب ماء الاخ بجزء المفعول هذا واما اذا كانا متعديين بخون يدهم ضارب غلامه عروا ومعطى اخوه درهما ومعطى عمر
 ثوبه فان حدثت المفعول بجزء نصب المفاعل وجزه انفاثا لثلاث يشبه بالمفعول فان له مفعولا بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل
 والمفعول اللان من فاعله المفعول لاحتاج تشبيه التصويب والجواب يرد ذكر المفعول منصوبا بعد الفاعل فاص انشاس المنصوب
 او الجواب بالمفعول لم يمنع عندنا من نصب الفاعل او جوه اجزاء للمجرى حسن او جبه ومنه عروا وقد يحرم بعض الاسماء الجامة
 مجرما الصفا انما المشبه بخو هو شمس الوجه اي حسن الوجه فيجوز في المسائل المذكورة وهو تليل قبل لا نعمل الصفة المشبهة في الاجنحة
 كما نعمل اسم الفاعل والمفعول بل تامل في السبب فقط وليس الا فيهم هذا القول بوجوب بل تامل في غير السبب اكان في مفعول اخر
 لما ضربه جرحها بخو بجزء جلت داره فذلك وكذا اذا عتد على الاستفهام او انفع نحو احسن لزيدان واحسن لزيدون فانه
 لا صاحب لها ههنا حتى تامل في سببه ما نحو ما زيد قائم الجار بئر ولا حسن جها بجزء الوجه او لا مسنا وجهها برفع الوجه فان وجهها
 وان لم يكن مسببا لزيدا لا انه مسبب للجار بئر الذي هو سببه خلاو الصفة المعطوفة ومتعلقها لرفع عن القصر اذ اجمع الى صاحبها لان
 القصر الذي اضيف وجهه الجار اجمع الى جاريه التي هي مضافه الى الضمير الموصوف كما قبل ما زيد حسنا ووجهه جاريه في قول
 عروا كقولك عروا جرح حنة جاريه لا فيجوز بوجوب قائم علاماد لا فاعدين ومن هذا الباب عند المبرجونا مصطلها كما متر
 لان اصله جون مصطلها اي مصطلح الاعلى في مصطلح اعاليها فاعلى فاعدا والاضافة حذف الضمير الذي اضيف اليه اعلى واستمر
 في جون فصار جوننا وادخل اللام في اعلى لتعرف باللام كما كان متعربا بالاضافة ثم قام موضع الاعلى فيها واجعا اليه لتقديم ذكره
 جله فانه لكون الاعلى فيها في موضع الاعلى في غير هذا اذن من باب من وجبه بالاضافة لان لا تحذف الضمير منها من وجه
 كما حذف من اعاليها قوله اسم التفضيل ما اشترى من فعل موصوف بزيادة على غير ينفق بخو فاصل ورائد وغالب ولوا حتر
 عروا بان قال ما اشترى من فعل موصوف بزيادة على غير ينفق بخو فاصل ورائد وغالب ولوا حتر
 وشبهه من اسم الفاعل المبنى من باب المبالغة والاول ان يكون المبنى على الفعل لزيادة صاحب على غيره في الفعل لانه في المصدر المشتق
 منه فيدخل فيه خير شرا لكونها في الاصل اخيرا شرا فمما للحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعمل على الاصل قوله وشرا وان
 يعني من الثالث المجرى لانه ليس يكون ولا عيب لان منها افعلا غير مثل زيد افضل الناس فان قصد غير توصيل اليه ياتسك
 ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وياضار وعي قياسا للمفاعل وقد يحذف المفعول مثل اعد واليوم واشغل واشهر شرط افضل
 التفضيل انه يبنى من ثلاث مجر دجاء منه فعل تام غير لازم النفي مقصوف قابل معناه للكثرة فقولنا جاريه فعل احتران من
 ايدك وادجل من اليد والرجل فانه يثبت وقولنا اخذك الشاين اي كما هما من الحدك واول شاد وكذا قولنا ابل من خيف
 الحنات لم يستعمل منه فعل على اقل ما يوجب وقال الجوهري ابل يا بل ابله مثل شكر يتكسر شكاه اذا قام بمصلحة الابل وهو
 افر من غيره من الفرسين ولم يستعمل منها ايم فعل وقولنا نام احتران من الافعال الناقصة كان وعار فانه لا يلقى اكون
 واصبر كما قبل ولعل ذلك لكونه ملول الناقصة الزمان دون الحدث كما قوم بعضهم والافعال موضوع للتفضيل في الحدث
 والحق انها والحدث ايضا كما يسيح في بابها فلا منع وان لم يجمع ان في هو اكون منك منطلقا وهو ايسر منك غنيا اشد
 انفا لالا الفخر وقولنا غير لازم للنفي احتران عن بخو ما ليس مكله فانه لا يوق هو وليس منك لئلا يصير مستعملا في الاثبات فان قبل
 نفل اندر قلت ليس لا ابشر لحدث الذي هو التكم ونفس موضوعه بل في التفضل في التكم وقولنا متصرف احتران عن
 مثل نعم وليس لا نعم ويا من ليس قولنا قابل معناه للكثرة فاحتران عن بخو غرض التكم وطعن فانه لا يلقى الشاين اليوم غرض
 منها امس ولا طالع ويصح ان يحترن بر عن بعض العيوب لظاهرة كالغور والعمر قوله ثالث احتران عن انما في بخو وجوز قوله مجر
 احتران عن ثالث ذي نادر بخو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها قوله نيكس اي لو لم يكن فلا يابل كان ربا عيا كدج اوله
 يكره مجر كاستخرج والخرج لم يكن بناء افعلا منه فان اردت بناؤه من غير حدث شئ منه فواضح الاستدلال لان افضل ثالث مزبد

اسم التفضيل مبتدأ وما موصولة واتسق ما من محذوف المستتر به مفعول مالم يتم فاعله عابد الى او من فعل صلة ولوصفها متعلق بها ايضا وزيادة متعلق بموصوف وعلى غير ما في الموصوف متعلق بزيادة والجملة صلة او الموصوف مع صلة جزاء وهو مبتدأ عابد الى اسم التفضيل والفعل خبره وشروطه اي اسم التفضيل وان يبنى مضارع محذوف والمستتر به مفعول مالم يتم فاعله عابد الى اسم التفضيل ومن ثلاثة متعلق به فتحة وتحت واكثر مصارع منصوب بلام مك وهي متعلقة ببنية والمستتر فيه عابد الى الفاء وهو من كونه كما بد لا تبنى وكس من اخوات احد المستتر به اسم يكون عرو ولا عيب علف عليه والجملة رقت لغا للثاني لان منها اي من اللون ولعب وكذا الوردت قوله واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين يعني باسم المفعول غير المتعدي باسم المفعول من الفعل المتعدي على واحد فقط كضرب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد بخون: يدهم عطية عليه درهما ومن المتعدي الى ثلثة هو المتعدي الى اثنين بخون يدهم علم اخره وكره ما يوق في اسم الفاعل اللان من بد خارج الغلام وشاخ القصب اسم المفعول اللان من ضرب الغلام وتوعد بالخدام سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى المضارع او لا استمرار او لا اطلاق فان رعبها المستند اليه لا يحتاج الى شرط وان كما متر باب الاضافة فاذا جازان معوطا القبح جازان القصب الجرا ايضا لانها فرعاء كما تير في كل واحد منهما الثماني عشر مسألة وكذا انما يجوز استئثار القبر فيها مستقلا من معوطا ثم نصب المفعول وجزه ادا كان يحصل اضاحيا المتفعل وصفا تصانف فروعها بمضمونها كما قلنا في الصفة المشبهة سواء خلا بخون يدهم قائم ابا ولا قائم ابن العم بجزء المفعول ولا مضرة مما لو ادخ ولا مشرب ماء الاخ بجزء المفعول هذا واما اذا كانا متعديين بخون يدهم ضارب غلامه عروا ومعطى اخوه درهما ومعطى عمر ثوبه فان حدثت المفعول بجزء نصب المفاعل وجزه انفاثا لثلاث يشبه بالمفعول فان له مفعولا بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اللان من فاعله المفعول لاحتاج تشبيه التصويب والجواب يرد ذكر المفعول منصوبا بعد الفاعل فاص انشاس المنصوب او الجواب بالمفعول لم يمنع عندنا من نصب الفاعل او جوه اجزاء للمجرى حسن او جبه ومنه عروا وقد يحرم بعض الاسماء الجامة مجرما الصفا انما المشبه بخو هو شمس الوجه اي حسن الوجه فيجوز في المسائل المذكورة وهو تليل قبل لا نعمل الصفة المشبهة في الاجنحة كما نعمل اسم الفاعل والمفعول بل تامل في السبب فقط وليس الا فيهم هذا القول بوجوب بل تامل في غير السبب اكان في مفعول اخر لما ضربه جرحها بخو بجزء جلت داره فذلك وكذا اذا عتد على الاستفهام او انفع نحو احسن لزيدان واحسن لزيدون فانه لا صاحب لها ههنا حتى تامل في سببه ما نحو ما زيد قائم الجار بئر ولا حسن جها بجزء الوجه او لا مسنا وجهها برفع الوجه فان وجهها وان لم يكن مسببا لزيدا لا انه مسبب للجار بئر الذي هو سببه خلاو الصفة المعطوفة ومتعلقها لرفع عن القصر اذ اجمع الى صاحبها لان القصر الذي اضيف وجهه الجار اجمع الى جاريه التي هي مضافه الى الضمير الموصوف كما قبل ما زيد حسنا ووجهه جاريه في قول عروا كقولك عروا جرح حنة جاريه لا فيجوز بوجوب قائم علاماد لا فاعدين ومن هذا الباب عند المبرجونا مصطلها كما متر لان اصله جون مصطلح الاعلى في مصطلح اعاليها فاعلى فاعدا والاضافة حذف الضمير الذي اضيف اليه اعلى واستمر في جون فصار جوننا وادخل اللام في اعلى لتعرف باللام كما كان متعربا بالاضافة ثم قام موضع الاعلى فيها واجعا اليه لتقديم ذكره جله فانه لكون الاعلى فيها في موضع الاعلى في غير هذا اذن من باب من وجبه بالاضافة لان لا تحذف الضمير منها من وجه كما حذف من اعاليها قوله اسم التفضيل ما اشترى من فعل موصوف بزيادة على غير ينفق بخو فاصل ورائد وغالب ولوا حتر عروا بان قال ما اشترى من فعل موصوف بزيادة على غير ينفق بخو فاصل ورائد وغالب ولوا حتر وشبهه من اسم الفاعل المبنى من باب المبالغة والاول ان يكون المبنى على الفعل لزيادة صاحب على غيره في الفعل لانه في المصدر المشتق منه فيدخل فيه خير شرا لكونها في الاصل اخيرا شرا فمما للحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعمل على الاصل قوله وشرا وان يعني من الثالث المجرى لانه ليس يكون ولا عيب لان منها افعلا غير مثل زيد افضل الناس فان قصد غير توصيل اليه ياتسك ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وياضار وعي قياسا للمفاعل وقد يحذف المفعول مثل اعد واليوم واشغل واشهر شرط افضل التفضيل انه يبنى من ثلاث مجر دجاء منه فعل تام غير لازم النفي مقصوف قابل معناه للكثرة فقولنا جاريه فعل احتران من ايدك وادجل من اليد والرجل فانه يثبت وقولنا اخذك الشاين اي كما هما من الحدك واول شاد وكذا قولنا ابل من خيف الحنات لم يستعمل منه فعل على اقل ما يوجب وقال الجوهري ابل يا بل ابله مثل شكر يتكسر شكاه اذا قام بمصلحة الابل وهو افر من غيره من الفرسين ولم يستعمل منها ايم فعل وقولنا نام احتران من الافعال الناقصة كان وعار فانه لا يلقى اكون واصبر كما قبل ولعل ذلك لكونه ملول الناقصة الزمان دون الحدث كما قوم بعضهم والافعال موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها والحدث ايضا كما يسيح في بابها فلا منع وان لم يجمع ان في هو اكون منك منطلقا وهو ايسر منك غنيا اشد انفا لالا الفخر وقولنا غير لازم للنفي احتران عن بخو ما ليس مكله فانه لا يوق هو وليس منك لئلا يصير مستعملا في الاثبات فان قبل نفل اندر قلت ليس لا ابشر لحدث الذي هو التكم ونفس موضوعه بل في التفضل في التكم وقولنا متصرف احتران عن مثل نعم وليس لا نعم ويا من ليس قولنا قابل معناه للكثرة فاحتران عن بخو غرض التكم وطعن فانه لا يلقى الشاين اليوم غرض منها امس ولا طالع ويصح ان يحترن بر عن بعض العيوب لظاهرة كالغور والعمر قوله ثالث احتران عن انما في بخو وجوز قوله مجر احتران عن ثالث ذي نادر بخو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها قوله نيكس اي لو لم يكن فلا يابل كان ربا عيا كدج اوله يكره مجر كاستخرج والخرج لم يكن بناء افعلا منه فان اردت بناؤه من غير حدث شئ منه فواضح الاستدلال لان افضل ثالث مزبد

[illegible]

فيمعنى الوصفية اذ هي بما تظهر باعتبار المشق منه واتصاف ذلك المشق به كاعلم اى ذو علم اكثر من علم غيره واحتمل اى ذو
امتنان منك غيره وبما تظهر وصفية اول بسبب تاويله بالمشق وهو اسبق فصار مثل رجل اى جرى فلا جرم لم يعتبر وصفية الا
مع ذكر الموصوف قبله ظاهر الخوبه ا اول اورد من التفضيلى بعد ظاهر اذ هي دليل على ان الفعل ليس اسما صريحا كالفعل والباع
فان خلد منها معا ولا يكن مع اللام والاضافة دخل فيها الثوب مع الجر تخفا وصفية كما مر ذلك كقول علي عليه السلام احمدا او لا ناديا

١. في صانع معروف وانما شتره عايب ولا يتم التفصيل هنا فمعلق بجعل والا استثناء من قوله لا يعمل واذا لم يفرق مضافا الى بعد من
٢. والستره عايبا الى اسم التفصيل ولحق خبره وقومته لا عايبا الى اسم التفصيل بل لحق تعاقب عايبا بسبب خبره ومفضل بقوله عايبا
الاول ما من مسبب مفضل من حيث المعنى لان كان على نفسه مولا بواسطة جميع في الحان منه والباء للمصاحبة واللام للابتداء والنداء بفصل حسب ما يكون مضافا
نحو ابا عبا الثاني الفمير فمير راجع الى مسبب وخبره راجع الى الشيء ومنه حاله انما هو ان ياتي في مكانه لا ان كان اسم التفصيل كذا وكذا ما يكون اسم

ويقال ما شرك له اوله ولا اخره ويجوز حذف المضاف اليه من اوله وبناء على القم اذا كان ما ولا يظن للزمان نحو قولهم فميرك
ما ادرى وان لا وجل على انما اقتدر والنيته اول اي قول اوقات على ترها رتي ما فيضه من عام يرفع اول صفته عام اي عام
اول من هذا العام وبعض العرب يقول فلان عام اول يفتح اول وهو قليل في سبب خبره عن الخليل انهم جعلوه نكرة كما قيل فلان عام
قبل عامك وفي تاويل اول بقبل اشكال لان اول الشيء استو احوال اما من اليا الى الالام والارقات ومعنى قبل عامك الزمان
الذي يفتقر جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل فلان كان زمانا مضاف اليه فوجب بناؤه على القم ويجوز ان يكون اول هيئتنا
بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفته عام اي عام كانه زمان استوفى من عامك جعل للزمان زمانا توسعا ولا يبعد ان
يقا ان حرف صفته المرفوع على قوله الموصوف لان ما بعد ما قد يجزئ فيكون كقوله ولا ناعب الا يبين غرابها وقوله نعم فاصد
واكن من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجردا لا منصوبا ويقول ادا مرتين يدا ابو بابل امس بارا به من اول من امس فان لم
توه من يومه قبل امس قلت طاربه ما اول من اول من امس لا يتجاوز ذلك وما اخرفه في معنى التفصيل بالكلية كما ذكرنا
في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل الا مع من لا مع الاضافة بل يستعمل اما مجزئا من الكلام او مع الكلام ولما لم يكن معناه من مقدار ما مع المجرم
وطابق ما هو له تلك كبريا وتايشا وافر داوت كنيسة وجعا وقد جرح بالدينا والجلية عن الكلام والاضافة اذا كانت الدنيا بمعنى المجرم
والجلية بمعنى الداهية قال في سوي سياتال ما فميرك في حال وان دعوتك الى وكرمه هو ما سلك الامم الناس فادعينا اذ بنا
جاز ذلك لاننا معنى التفصيل منها ما احسن في قوله نعم وقولوا للناس حسنا فمن قبل بالالف وسوي في قوله ولا يجزئون
من حسن لم يفرقون من غلظا بهن فليسا ببيان احسن واسو بل صدر ذلك كالحرف في البشر قوله ولا يعمل في مظهره اذا
كان الشيء وهو المعنى سبب مفضل باعتبار الاول على قصر باعتبار غير مفضيا نحو ما ثبت رجلا احسن في عين الكل من في عين
زيد لا في عين حسن مع انهم لو رفعوا لفصلوا بينه وبين معموله باجتناب هو الكل وان تقول احسن في عين الكل من
غيره في فان قد مت ذكر العبر في ما ثبت كعين زيد احسن فيها الكلام مثل قول الشاعر مرت على وادي السباع ولا
ارعى كواذي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب توبه تايذ واخوف الامارة الله ساريا اعلم ان مشاهير افضل التفصيل
للفعل ضعيفة وكذا اسم الفاعل انما كما تظلم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر في الاعرف الا شهر لا بشر وطكا
يجي ويحيى وخر عن ناس من العرب رفعه بل باعتبار تلك الشرط نحو مرت برجل افضل من برجل خير منه غير وليس
ذلك بشهر وورق في الضمير المستتر الذي هو فاعله لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة الفاعل ولما المفعول به فكم من مفعول
على انه لا ينصب بل ان وجد بعد ما هو فاعل ذلك فاعل ال على الفعل الناصب له قال نعم هو عام من يضلل عن سبيل الحق اعلم
من كل واحد يعلم من يضلل وكذا قوله واضرب متبا بالتيوف الفوائدا ولا يتصتبها المفعول كاحسن الوجه اما لانه لا ينصب
المفعول به وان ينصب ايضا شبهه واما لان يضرب في الصفة فرع الرفع كما هو توجيهه للاضافة الى ما كان مرتفعا به
وهو لا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشرط الذي تجي وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا ويتبعك افعال التفصيل الى المفعول به لان
كان للفعل قبل بناء فاعل باللام نحو اضرب منك لزيد ذلك لضعف مشابهة للفعل واسم الفاعل واذا جانك ان
تدغم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تعدى المفعول نحو ضربه لزيد شلدا وان اضرب لزيد مع قوة ما وجبت تلك الافعال
لضعفه وان كان المفعول به لفعل فمهم منه معنى العلم والجمل بقدر اليه افعال المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به وكذا
اعرف وادري واجعل وذلك لان اضطرار ما يثبت في مفعولها البناء نحو علمك به وكذا اسم الفاعل والمصدر
نحو انا اعلم به وجاهل به وان كان المفعول به يتبعك اليه الفعل بحرف جرح يتبعك اليه الا فعل ايض بملك الحرف نحو انا امرت
بزيد وادري منك بالكتاب ويتبعك الى اول مفعول باب كوث وعلم باللام ويتبعك ثابتهما في البابين منصوبا نحو انا اكسر
منك لعمري الثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتبعك الى الثاني ايض باللام الا ان الفعل لا يتعدى جرح جرحا
مما قلنا لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كقوله ما بين او مكانين فان لم يكونا من نوع كقولك في البلد في يوم الجمعة
جاز وقولك ائتني العراق في بغداد او رمضان في الخامس بدل الجرح من الكل واستغنى عن الضمير لشبهه الجرح فان اختلف
معنا الجرحين نحو مرت بزيد بعمري اي مع عمرو ولفظها نحو مرت من البصرة الى الكوفة جاز وانضاب ثابتهما الملك كقول
عند الكوفيين با فعل نصبه بنفسه لا اضطرر اليه وعند البصريين بفعل مقدرا لول عليه با فعل فيكون ثابتهما
مفعول في فعل والفعل مع مفعوله الاول محذوفين اي انا اكسر منك لعمري اكسوه الثياب واعلم منك لزيد اعلم منطلقا
ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لا فعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام فلما ذكرنا ما منصوبا فلانه لا ينصب
المفعول كما مر قال صاحب المعنى لا يجوز حذف احد المفعولين دون الاخر في باب علمك فالاول ان يقال هو مقدم منك علما

اسم التفصيل مفضيا
كذا وجدت في بعض
هذا الكتاب مثل خبر
مبتدا ومحدث ومفضل
وما انا بفاعل
ومفعول مفعول وان
نحوه وفي غيره اي قول
منه في بديهة لعله
وشر ان من لكل تعلق
با حسن وبنه ان يبد
سعلون به ايضا في عين
في محل الجرح الا انما
لان احسن من حسن
ما ورجح من مفضل
والا على عمل اسم التفصيل
وتعد به ولا يعمل في مفعول
مظهره في جميع الاحوال الا
في كذا وكذا انما يعمل
لان معنى حسن ومع مرت
من وان مرت من المرحون
مشبهة بالفعل وهم لها
عايبا في الخاء وكثير
شروط في مفعولها
وهو فعل لشرط وضلوا
بنيته اي من احسن فضل
فاعل وهو فعل وفعله
وهو مفعول في عين
على بديهة بآخرة تعلق
بمصلوا وهو بديهة
والجمل الشتر خبران
وهي مع جهاد خبرها
مجرور مع جارح
مجرور وبليل اخر على
اعماله والمعنى لان احسن
في ثبوت معنى حسن ولا
ورفعوا في كل
مبتدا وخبره مبتدا
نحو انا امرت بزيد
احسن في تفصيل لكل
من غير بديهة محذوف

الظن في العلية

عالم
مركب
مركب

زيد منطلقا او علما بان زيد منطلق فالتخصيص من هذا كما هو بعد من التكلف اعلم منك بانظرا في زيد وان كان الفعل
بفهم منه المحب والبغض تنكح الى ما هو الفاعل في الخبر اي المحب والبغض الى نحو هذا المحب الى واشي الى ونحوه وهو ان
اليك وامقتا اليك واكرم اليك لان افعالها تنكح الى المحب والبغض الى ايضا كقوله نعم محبت ليكم الايمان وكرم اليكم الكفر
وهذه كلها بسنة المفعول كالحمد والشكر اجن وقد مر ان غير قياسي يتعد الى المفعول من اي فعل كان بمن كان تقدم وهذا
هو المفعول الاصل لا فعل يصوغ عنه على هذه الصيغة وينصب فعل التفضيل الطرف لا كفاية بمراد الفعل والحال لما فيه
له ان يكون بل احسن منك اليوم وكبار القيمة نحو احسن منك ونحو لا تدنصبه بما لا يجوز مع الفعل ايضا نحو او قد خال قوله الا اذا
كان لشيء اهذه شرط رفع اصل التفضيل لفاعله الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف قوله لشيء هو وجلا في المثال المذكور وذلك
لانه صفة قوله وهو اي فعل في المعنى لسبب لتعلق ذلك الشيء بالاشهر في اصطلاحهم ان يوثق المتعلق بالسبب المستتب واحسن
في مثالنا من جهة التعلق بالرجل وهو الكل فان الاحسن في الحقيقة هو الكل لا الرجل قوله مفضل صفة لسبب ذلك المتعلق
الذي هو الكل اذا خبرت الاول اي صاحب فضل وهو وجلا في مثالنا المذكور مفضل قوله على نفسه الصفة للسبب هو اذا خبرت الاول
اي صاحب الفضل وهو وجلا في مثالنا المذكور ومفضل قوله على نفسه الصفة للسبب اي هو اذا خبرت الاول مفضل واذا خبرت غير
ذلك الاول وهو مثالنا ان يكون مفضلا عليه قوله منفي صفة ومصدر في اي مفضل تفضيلا منفي اي لا يكون ذلك
المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول او حال باعتبار
الاول مستالحا باعتبار الثاني والمراد في مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول فالكل
الذي في غير زيد يفضل الكل الذي في عين جميع الاحمال وانما في جميع الاحمال مع ان لفظ في المثال المذكور مفرد لا تتركه في
سياق النفي فيكون جائزا ان قيل كيف يتعلف قوله باعتبار غير بقوله مفضل وتدا تعلق النجاة على انه لا تغدي الفعل بحرفين
متماثلين في اسمين من نوع واحد كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من الصبر المرفوع في مفضل و
الثاني من قوله نفسه اي هائسا باعتبار الاول ومقرنا به كما تقول فضلت زيدا راكبا على عرو ووجلا ومعنى قوله باعتبار الاول
اي النظر اليه في شئ في نظرك اليه في شئ حاله قوله لا تتركه حسن قال الميم انما لم يعمل فعل لا تتركه لانه لم يكن له من فعل
من تركيب معناه حتى يعمل على ذلك الفعل كما كان لا سم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن ههنا بغير
حسن اذا لم يخرجه رجل احسن في عينه الكل حسنا مثل حسنه في عين زيد فعل الفعل لا تتركه في هذا المكان فعلا بمعناه قلت
هذه العلة التي اوردتها تنظر في جميع افعال التفضيل فانه اذا جاز رفعه للظاهر طرأ ذلك لان معنى مرث رجل احسن
منه ابو اي حسن ابو اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكل حسنه في عين زيد حسن الكل بحسنة مثل حسنه في عين زيد
مع انهم لو رفعوا اهل هذا تعليل بسببه وهو ان فعل انما عمل ههنا مع ضعف شأبه لا سم الفاعل للاضطرار الى العمل لا تتركه
يعمل لزم وضعه بالابتداء ويكون الكل مبتدأ كما في قولك مرث رجل احسن منه ابو برفع احسن والجملة صفة لرجل لا يجوز ذلك
لان قولك من بعد الكل متعلق بحسن فيكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومفعوله باجته ولا يجوز ذلك في العامل القوي
نحو زيد كان عمر ضل او غيره ههنا بالاجته لا يكون من جملة معمول ذلك العامل الذي لا يتعلق به بل ذلك العامل بوجوه
والكل مبتدأ او فعل خبر متعلق به من هذا الوجه وعند الكسائر والفراء ليس الفصل ههنا باجته لان الابتداء مفعول عندنا
للمعبر كما ذكرنا في اول الكتاب فان قلت قدم منه على الكل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمفعول عند سيبويه باجته قلت يتقيد الصبر
في منه رجلا الى غير ذلك ولا يجوز وتعليل سيبويه بطرح كون الكلام مبتدأ ايضا ثم مرث رجل احسن في عينه الكل منه
غير زيد ونفل عن الركن جواز ذلك في المثبت والسماء لا يثبت لانه المفعول لا يمنع ان لا يتعلف ذلك ما يفيد التثنية وان لا يكون
صريحه في نحو قلما رايت رجلا احسن في عينه الكل قوله وان كان تقول يعني انك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة في
انصر من الاول وهو ان يضاف المفعول المحرور ومن وجوه الجرح الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الا في قولك بدل قوله
منه في عين زيد من عين زيد وهو على خلاف الاضاف اي من كمال عين زيد لا تفضل الكل على الكل على العين
ومن التفضيلية تدخل على المفعول قوله وان قلت من ذكر العين اي لك عبارة ثالثة اخبر من الثانية وهو ان تقدم الام
التي قلنا انه غير الاول على الفعل التفضيل داخل عليه كلمة التشبيه وتختلف ما بعد السبب المرفوع من المفعول وغيره فقول
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكل وجاز في هذه المسئلة وان لم يكن فيها فضل ظاهر لو وقع الفعل بالابتداء لانها مرفوعة الاول
ولان من التفضيلية مع جرحها مقلدة ههنا ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل من قولك كعين
زيد عينا احسن فيها الكل وذلك ان معنى ما رايت كعين زيد لا تتركه عينا ومعنى ما رايت احسن منها اي احسن

رجل
الاول وباعتبار

اي عينا كعين زيد

والماضي أي الفعل الذي وقع دل على زمان بل زمانك يعلم وجهه تارة مبنية خبرية خبر الماض مبنية وخبرية مبنية محذوف أي وهو مبنية على الفاعل متعلق بالمبنى ومع غير الضمير متعلق به أيضا والمرفوع المحرك نعتان للضمير الواو عطف على الضمير المضارع مبتدأ وما هو موصولة وموصوفة واشبه الاسم أي شابه الاسم فعله فاعل ومفعول واحد حروف ما يت متعلق بأشبه وقبل بقوله لوقوع والبناء سببية والاحتياج أي سبب صدور واحد ها ولوقوع أي المصادف متعلق بغيرها ومشارك حال من وقوعه فانه مصدر مضاف إلى الفاعل معنائه يقع المضارع ما لكونه مشترك بين الحال وما استقبل بهذا الجمل وقعة صالحة ما أوتيت لما والواو

منه

مع صلتها وصفه خبره
وتخصيصه أي المضارع
على قول لوقوعه وباء
متعلق بتخصيصه أو نحو
عطف عليه فالمراد المتكلم

مبتدأ

وهو مفعول من المبتدأ
هو مفعول من المبتدأ
وتقديره فالمراد به
المتكلم حال الكونه مفردا
والتون به مع غير متناه
في الوجه والضمير له غير
عائد إلى المتكلم والخاء
للتخصيص صلا وجره
لأنه في الموضع عينها
ديدت التوت والتوتين
أذا غاب كل من ذلك عنه
فعلى هذا عينه مفعول
وحار أن يكون حاسما
عن معنى عامته أي بل
التاء لهما أعني الكرهما
عاشرين الياء الغائب
مبتدأ وخبره غير
هذا وبديل منه وخبره
المضارع مضمون في المراد
مفعول مما سواه أي التوت
ولا يربط من الفعل غير
الحال إذا اتصل به
أي المضارع نون التاء
أو نون جمع التوت

أي لا يخرجهم أو الجازم فلما زال عامل الرفع قد يكون أو التناصب فيلزم أن يكون التناصب جازما ما وقع ما يمكن في تنبيه الجازم
البناء أي يوق أن التناصب من الرفع إلى بدل وهو النصيب الجازم ينسب إلى بدل فلم يستعملوا التناصب جازما لأن تعريفه ما نزه
الوجود أي أو من تعريفه بأثره العدم فلما لم يكن الجازم أو وجوده عرفه بالعدم فيمنع جازمه إلا أن يلزم على هذا أن يكون التناصب
في محول يضرب أولي يضرب أولي يضرب أولي جازما لا لأنه الرفع لا إلى بدل ولو اختلفت فانه من الكسائي وهو أن الرفع المضارع
يجوز المضارع عن فيكون الجازم القطر مسقطا للرفع للثابت بقبول عامله وما نفعه بعد ذلك من إيجاد دفع فينبغي أن
الرفع إلى الجازم لا إلى الرفع لأن عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب إلى الرفع إلى بدل عامله وله به الإضرار المتكلم
قوله ومحذوف فاع فعلت يعني به اتصاله بضمير الرفع النازل وإنما اخصص بالفعل لأن الاسم يقتضي شيئا ومجموعه جمع التناصب
والله أعلم بحقه ضمير الرفع للمبتدأ والجمع في الثاني والواو فان لم يجد من أحدهما استقل وان حدثت البس قوله
تاء الثانية الساكنة لأنها الساكنة للفريق بينهما وبين التاء للاصحة للاسم وكانت تاء بالسكون من الأصح منه وفعل الفعل قوامه
الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبنية على الفاعل مع غير الضمير المرفوع المحرك والواو قوله ما دل على فعل دل على لا ينفص
بأنه من نحوه وأما المخرج إلى التصريح بالفظ الفعل لأنه في قسم الأفعال قوله قبل زمانك أي قبل زمان اللفظ للفظ به لأعلى
وجدنا محكا به ليدخل فيه نحو خرجت قولك أبو يقول زيد بعد ما خرجت من خرجت فاض وان لم يجد فليست على رتبة
قبل زمان تلفظك به لأنك حاك وتفيد باللفظ به لا على وجه المحكا فيقبل على زمان اللفظ به ونخرج عند أيضا نحو آخر
في قولك اليوم قال زيد أول من أسلم يخرج غدا فانه يدل على زمان قبل زمان تلفظ الحاك به واكثر ما يستعمل في الإنشاء والإقناع
من أمثلة الفعل هو الماضي نحو بعث واشترى والفريقين لا يقتضي واسع المقصود به الحال أن قولك أسلم لا بد منه من بيع خارج
حاصل خبر هذا اللفظ بقصد بهذا اللفظ مطابقا لذلك الخارج فإذا حصلت المطابقة المقصود فالكا لصدق والافهمو
كذب وإما بعث الأثنان فانه لا خارج له بقصد مطابقا بل لبيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا
فيل أن الكلام الأثنان لا يعمل لصدق والكذب وذلك لأن معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عكس
مطابقة فانه إذا لم يكن هناك أمر خارج فكيف يكون المطابقة عكسا ما أعلم أن الماضي بصرفه إلى الاستقبال بالإنشاء
الطلبه أما دعاء نحو وجهك لله وأما امرأته كقوله عليه السلام في النهج أجزاء امرأته من أسى أخاه بنفسه وينصرف اليه أيضا بالإنشاء
حيا عن الأمور المستقبلية مع قصص الفاعل بوقوعها كقوله تعالى ونادى أصحاب النار أصحاب الجنة وسبق الذين والقول في الموضعين
من حيث أداة المتكلم لوقوع الفعل فطعا كانه وقع ومضغ ثم هو غير عن وينصرف إليه أيضا فإنا كان منفيًا بل إذا في جواب
القيم نحو والله لأفعلن وان فعلت لا يبرز من تكرار الألف يرمي إلى الماضي الباقي في معناه قال والله لأعد بهن بعد ما سقرو مقلب
إليه أيضا بدخول أن الشرطية ما ينضم من معناه أو بدخول ما السالبة عن الظرف المضاف نحو ما ذر سارق وما دامت
المنة وإن لضعفها معناه أي أن كانت كثيرا أو قليلا وقد تبنى معناه على الماضي كقوله تعالى وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم
يحمل الماضي والاستقبال بعلمه التوتية نحو سواء على اقتسام قدوت وقيل كلنا وحيث لأن في التثنية راجحة الشرط
كلا بعد حرف التقصير أن يحمل الطلب والتفريع كما يحج في بابيه وكذا إذا كان صلة الموصول عام هو مبتدأ أو مفعول مذكور فانه ذلك
نحو أن أناني فله درهم أو كل جلال ثاني فله درهم لأن فيها راجحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدأ قوله منى على الفاعل ما بناؤه فعله إلا
صلة المذكر ما في أقل المكاتب وأما بناؤه على الحركة فلما جهته الاسم بوقوعه موقعه نحو جعل ضربا أي ضارب المشاهدة التامية
استعمل الأعراب هو المشاهدة مشاهدة ناقصة استعملوا على الحركة وأيضا الوقوع موقع المضارع في المواضع المذكورة قبل
بالفعل لثقل الفعل لفظا فلا يجد فعلا فلا تباين أن الأسطبا بالاضالة ومضغ بدل لأنه على المصدر والزمان ويطلب المرفوع
دائما والمنصوب كثر فإذا اتصل بضمير مرفوع متحرك سكن آخره كراهته أربع متحرك فيهما هو الكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع
المتصل بحرف الكلمة لأن الضمير المتصل هو كالمجرى متقبل كالمجرى باب المضارب ولا سيما إذا كان فاعلا ولم لا يجوزون في كلمة واحدة بين
أربع متحرك على الواو ولهذا قالوا اصل هديدي وعليط هديدي علة بط قوله الضمير المرفوع إضرار عن المنصوب نحو ضربك
ضربا فانه لا يسكن قول المجرى إضرار عن المرفوع الساكن فهو ضربا فانه لا يسكن معناه لعدم توالي أربع متحرك وإذا اتصل بالواو
واضطره إلى إضامة تلو قوله المضارع ما أشبه الاسم بأحد حروف ثابت لوقوعه فتركها وتخصيصه بالثبوت أو سوف فالهجرة
للتكلم مفرد أو التوت له مع غيره والتاء للخطب التوتين غيبة والياء الغائب غيرها مفعول المضارع مضمون في التاء
مفعول مما سواه ولا يربط من الفعل غير إذا لم يتصل به نون فأكبر ولا تون جمع مؤنث قوله ما أشبه الاسم أي الفعل الذي في
الاسم وانما عرفت المضارع متا هذه الاسم لأنه لم يسم مضارعا إلا هذا ومضغ للمضارع في اللغة المشاهدة مشتقة من التصريح كما

كلا الضمير

كلا الشبهين أو تضاع من ضوع واحد منهما الخوان وضاعا بق تضارع المتخالفان إذا اخذ كل واحد منهما بحرفه من الضرع و
 فمابلا وقت الضاع قوله بأحد حروف ثابت ليس بها الوحد المضارع لأن بيانها هو قوله لو وقع مشتركاً ومختصاً
 بالترديد الباء ههنا للبيعة إذ زيادة هذه الحروف على أول الماخة تغير بعض حركاته سبب محصل لهذه مشابهة المضارع
 للاسم وذلك الجملة وقوع مشترك كما ذكرنا البناء فيه كما في قولك برى بصوت كفاً ورون في الثروة قوله بأحد حروف ثابت يخرج
 الماخة قوله وقوع مشتركاً بيان لوجه مشابهة المضارع لطلق الاسم وأما مشابهة الاسم الفاعل خاصة فالله في وصل أحسن
 الحال والاستقبال فلذلك علم له كما نفذ قوله لو وقع مشتركاً هو حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم هو حقيقة في اليا
 مجاز في الاستقبال وهو اقوله لأنه إذا خلا من الغراب لم يحمل إلا على الحال ولا يصرف إلى الاستقبال لأنه في هذه الحالة هي حقيقة في الحال
 وإنما إن يكون الحال صيغة خاصة كما لا يخفى وقبل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال كخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقالوا الحكماء
 أن الحال ليس بزمان موجب بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زماناً لكان التضييق بينهما وليس بشيء لأن الحال عند الفاعل غير الزمان
 المختلف في كونه زماناً بل هو على ما جنى الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن ايضاً زماناً أو لحد المشترك بين الزمانين ومن ثم نقول
 أن يصلى في قولك زيد يصلى حال مع أن بعض صلواته غاض وبعضها باق فيجعلوا الصلوة الواقعة في الأوقات الكبيرة للثابتة وقوله
 في الحال وقبل أن المضارع يشبه الاسم بدخول لام الأبداء نحو أن زيداً يخرج كما نقول أن زيداً خارج ولا يقوان زيدا يخرج فان هذا
 اللام الدخلة في حين أن أصلها أن يدخل في البداء ثم نأخرت عن الأبداء لدخول أن فيدخل على الاسم وعلى ما أشبه الاسم فزاعاً لا
 صلها وهو البداء وأما قوله أن زيداً في الدخول فيام الظرف مقام حاصل كما يجيء في باب أن وعند الكوفيين لام الأبداء الدخلة على المضارع
 محصنة له بالحال كما أن التين محصنة بالاستقبال فلا يكون دخولها وجهاً أو لثابتاً بل كالتين في التخصيص فلذلك لا يجوزون
 أن زيداً تنوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لأن اللام عندهم باقية على إعادة التأكيد ففظ كما كانت فبقيت لا دخلت
 على البداء قوله وقوع مشتركاً ومختصاً بالتين يعني أن الاسم يكون مبهماً نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل كذا
 المضارع بهم لصلاحته الحال والاستقبال ثم يختص بأحد التين وفعل المضارع معرب للشافعية المذكور فعند البصريين
 لا أجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون أعرب المضارع بالأصل لا للشافعية وذلك لأنه قد يوارد ايضاً
 عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الدخلة عليه فيحتاج إلى العوايه ليقين ذلك الحرف والمثول ويتعين لأحد المعاني فيتعين
 المضارع مع التين وذلك كقولك لا يضرب دفعه مخلص لكون لا للنفردون النفي وجرمه دليل على كونها للنفي ونحو قولك لا تأكل
 لسمك وتشرب اللبن نص تشرب دليل على كون الواو للصرف وجرمه دليل على كونها للعطف ونحو قولك ما بالثقة جفا ظلمك
 نصب يظلم دليل على كون الفاء للبيته ودفعها على كونها للعطف ونحو يضرب جرمه دليل على كون اللام للامر ونصب على كونها لام
 كي أو لام الجود ويتغير المعنى بكل واحد من الاعراب المذكورة ثم ظهر الحكم فيها لا يلتزم فيه معنى معنى نحو يضرب زيد ولن يضرب لم يضرب
 كما طردا لأعراب في الاسم فيما لم يلتزم فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان الواضع الملتبسة في الاسم أو في الفعل أكثر من غير
 الملتبسة أو أقل أو مساوية لها فانه قد بطور في الأكثر الحكم الذي ثبت عليه في الأقل كذا فيهم الواو في بعده نفي واحكام كذا فيهم الهاء في
 بعد وكذا في الواو الهوة في نكروم ونكروم بكم لحد فيهم لها في أكرم قوله فالهوة للسكيم مغروا تقيين لغاذه هو في المضارع ليعلم
 أنها لا يكون المضارع إلا باعتبار معانيها والافق في أول أكرمات بغيره وليس للسكيم لتو مع الغائب الخاطب ولا يكون الفعل
 بسبب المضارع أن الهوة للسكيم وحد ما ذكرنا كان أو مؤنثاً والنون للسكيم مع غيره سواء كان مذكراً أو مؤنثين أو مختلفين وكذا
 يصلح الجمع بالاعتبار أن الثالث ويقول الواحد المعظم ايضاً يفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعددهم المعظم كاجماعه ولم يجز للواحد
 الغائب والخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتمد به وإنما هو استعمال الولد بين والتاء للخاطب مذكراً كان
 أو مؤنثاً مفرداً كان أو مؤنثاً أو مجرماً والمؤنث الغائب للمؤنثين ايضاً والباء للغائب غيرها من غير المؤنث والمؤنثين فيكون
 للأربعة الواحد المذكور ومثناة وجموعه وجمع المؤنث قوله وحرف المضارع مضمومة في الرباعي سواء حروفه أصلية كذا خرج أو
 فيه نابت ككبر وأصله بأكوم ويقطع ويقال وأصل الأفعال ثلاث في رباعي فتحت حرف المضارعة في الثلاثة لأن الفتح لخصته هو
 لأصل فكان بالثلاثة الأصل وفي أول الرباعي أقل فاحتمل الأقل لأنه هو الضم وتركوا الكسر لأن البناء من حروف المضارعة يستقل
 عليها وكس حروف المضارعة إلا البناء لغيره الخازن بين إذا كان الماخة مكسوراً العين كما يجيء في التصريف ويكررون البناء ايضاً إذا كانت بعدها
 باء أخرى فلما ضموا في الرباعي الأصلي حروفه حمل عليها الرباعي المزدحم كفاعل يفعل ويفعل ويؤي الرباعي على أصل الفتح لخصته
 وأما الهراق يهربن واسطاع بسطع فربا في زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجيء في التصريف قوله ولا يعرب من الفعل غيره قد
 تقدم عليه قوله فإلام يوصل به فون ناكبدا علم أنه اختلف في المضارع النصل به فون ناكبدا فقال جمهورهم أنه منية التركيب مع

وتماز وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا يكون في حال النصب الا ان الرفع في الواحد والجمع التام مع الناصب وجاء الرفع في موضع وفي الامثلة الخمسة نال الرفع لا الى بدل فصار النصب في الامثلة الخمسة اذ في صيغة الجزم وتختلف هذه النونات الخمسة مع نوني التاكيد اما عند من قال الفعل مع ما منه فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معها فلا اجتماع النونات فيكون الاعراب معها مقدر كما في قاض ويكر النون بعد الالف غالب لان الساكن اذا حرك فاكسر او لا وقراءة الشواذ انما في رفع بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم وتندرج فيها الا لا شيئا المد كوزن لفظه في مال البيت اسرو تبيينه تدل على كماله بالفتحة المسك الركي قوله والمعل بالواو والياء بالضمه فقد روا استشكلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم تستقل الفتحة بعدها مخففة او ربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو والياء كما يظهر في الاسم جبر الياء ورفعهما قال كجوابه يلعب في الصمراء ويفتد راجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء كقوله اجمي الله ان هو بام ولا اب وكذا في الاسم غوقوله كان ايد بهن بالقاع الفرق ايد جواد بهن طين الورد وقد يقد في السبعة ايضا كثيرا كقوله لهم في المثل اعط القوس بار بها وكذا يمد في الضرورة رفع الحرف الضمير وجزه قال فاليوم اشرب عذبة مستحق ان يامن الله ولا واغل وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر والرفع في الممثل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد آخر الكلمة الا حروف على مشابهة للحركة فنحن فيها قد لا نجد في الآخر في التثنية في الضرورة وقال ولا تملق وقال الم ياتيك والابناء تنهى فيقد رانها كانت فحركة فحذف حركتها الجزم او بقا ان الحرف حذفت للجزم والحروف الموجودة لان للاباء كفا في قوله من حيث ما سلكوا ادنوا فانظروا وحوله بفتح من ذفرته عضوب جسر ورتنا جاء نحو له يان في السبعة قوله وترتفع اذا تجرد عن التامسب الجازم مثل يقوم زيد هذا وان لم يصحح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو من هب الفراء كالانباء الى ذلك المذهب لعل الخيارات اختيار الفراء لهذا حتى يعلم من الاعراض ان الواو في قوله البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوع موقع الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب او جري في منقوب نحو مرت بوجع يضرب ورايت رجلا يضرب وانما ارتفاعه بوقوع موقع الاسم لانه يكون اذن كالاسم فاعط اسواقا الاسم واقواء وهو الرفع وذلك الاعراض ان كان ارتفاعه في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو انك يجر في نحو سبقوا وسبقوا لان حرف النفي من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم زيد ان ويمكن نحو انك يجر في يقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول انك ضارب هو على ان ضارب جبره مبدل عملة عليه وكذا قالمان الزيدان وكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سبقوا مع السنين واق موقع قائم لا يقوم وحده والسير صا كما حذا الجزء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلا وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كنت ايتيا وانما عدد عن ذلك الاصل المايجي في باب افعال المقاربة وقال الكسائي عامل الرفع فيه حرف المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة فحدث الرفع مجد وفيها ان اصل المضارع اما للماض واما المصدر ولم يكن فيها هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها اولى من اخالته على المعنوا مخففة كما هو من هب البصريين والفراء وانما عندها عامل النصب الجزم لضعفها وصبر رتتها كجزء الكلمة فعزلها الطار عن المنفصل ويمع بين المضارع للما قبله لان واقفا وما في معناها من الظروف الدالة على الحال وبلازم الامتداد عند الكوفيين كما مر وقال بعضهم يصبر بمعنا اليات فينفيد بل يفسر نحو ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيد اعماز يقوم وبان نحو ان يقوم زيد عند المبرد وقال ابو علي ان لفظ الرفع والرفع في الحال وقد مضى الكلام على ما في بابها واقفا لخصاصه ليس الحال فيجب الكرم عليه ويتخلص للاستقبال بطرف مستقبل كاضرب غلام نحو وباسناده الى متوقع كقوم القيمة وبقضاءه طلب الفعل وذلك في الامر النوع الدعاء والتخصيص والتخييل والاشفاق لان طلب الحاصل محال وبكونه وعدا كقولك واعدا اكرمك واحسن اليك وبنوني التاكيد والام القسم اذ التثنية تأكيد وهو ما يليق بما يحصل نحو والله لا ضرب على ضعف ولا ضرب واما الحاصلة في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يخبر المخاطب ان الحاصلة في الحال منصفه للتاكيد لكن لما كان موجودا وامكن للمخاطب ان يغلب ان يطلع على ضعفه او قوته يؤكده واذا كان نحو القسم بما هو في الحال لظاهر وما في الحاليه كما مضى في بابها وينصرف الى الاستقبال بكل ناصب جازم فلذلك كانت اذن الناصب علامة للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعد ما هو في الحال وينصرف اليه ايضا بل والمصدر بنحو قوله تعالى وروا الوندع فيدهن وكذا في اداة الشرط وان لم فعل الا لو فانها موضوعه الشرط في الماضي ويجب ايضا كون الجزء مستقبل لانه لا يزم للشرط ان يكون مستقبل لانه لا ينفى في زمانه ويتخلص ايضا عن التفسير قال سيبويه ومن تبعه بلغة النفي ايضا وقال المالك بل يبقى على صلاحية الحال وليس بعيد كقوله تعالى ولا اقول لكم عند خراش الله الا يذبحوه كثيرا وينصرف الى المعنى بل وما الجازم وقال بعضهم

من ينسب الى المصارع بان يولد وادربان مقدرة وادري منصوبه جل الحال مع ان وحي بمفعول بال واسطرى نصب المضارع بان مال كونه مقدرة وبعد حتى كلام
 كى ولا م الجوى والفاء والواو نحو ابدان تحس بان منصوب والواو الى ان التاني وهو لتوقع بعد العلم صلتها وحي مصلتها مبتدأه وحي مبتدأه ثابته وحي المحفظة
 مبتدأه من مبتدأه وخبره نصب جبرالها من المشقة متعلقة بالمحفظه وليست هذه جملة معطوفة على خبرها نحو علم ان سبقه وان لا يقوم والتاني يقع بعد
 فيها اي ان الوجان فلان نحو ان ارج ومعناه اي ان نفى مستقبل ان من مبتدأه خبرها محذوف بدل لا محل الكلام وقوله ان لم يمتد لا ندر في فقه الفعل ثم انهم
 بل ما يدخلان على لفظ الماضي فقلنا انه الى لفظ المضارع ربيقي ان كان والاول اول لا تتركب المضافين كلامهم وينصرف ايضا الى
 المعنى بالوفا بالادور بما فاتا موضوعا للماضى قوله وينصب بان ولن ولا واذن وبان مقدرة بعد حتى ولا م كى كلام الجود
 الواو والفاء فان مثل ابدان تحس الى وان منصوب وخبره لم والتاني تقع بعد العلم هي المحفظة من المثقلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم
 وان لا يقوم والتاني تقع بعد الظن فيها الوجان ولن مثل ارج ومعناها انما مستقبل واذن ان لم يمتد ما بعد ما قبلها وكان الفعل
 مستقبلا مثل ان تدخل الجنة واذن وقع بعد الواو والفاء الوجان وكى مثل اسلمت كما دخل الجنة ومعناها السببية اقول ذكر
 التواصب جملة ثم ذكر ما جعل منها مضرا ثم اخذ بفصل وهو قوله فان مثل ابدان تحس الى انه قوله والتاني تقع بعد العلم هي المحفظة من المثقلة
 اعلم ان التثنية يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها خبرها في موضع المفرد سواء كان مفعول الفعل ولا نحو عندك انك قائم
 ولو لا انك قائم وسواء كان مفعول فعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او مفعول فعل الشك نحو شككت في اقل مسلم وقا
 سببو به ان يصف ان هو ارجوا وطبع او انشى او اخاف انك تفعل وقا جارا لله ان الفعل التاني يدخل على ان المقنوض مشددة
 كانت المحفظة بربك شيئا كذا في التحقيق وفيه بضره وله وردت وانظر الواو التي بها في خبر الحاجية عالم وفيه البلية وردت
 او شيئا كذا في خبره او كذا في فعله المنع من ذلك ويقول لو قلنا انتمى تلك نفوم لكان كالمضاد قال لان التثنية يدخل على
 الغياض وان على ثبوت خبره وتحفظه وذلك ان لا نسلم ان ان والواو خبر ثبوت وتحفظه بل على ان خبره مبالغ فيه وقد يقع ان
 يثبت هذا المؤكد نحو قولك تحفظوا انك قائم وان يثني نحو قولك لم يثبت انك قائم واذا شاك انك قائم ولو كان بين معنى التثنية
 ومعنى ان تنافيا او كالتثنية في المحجر است انك قائم رجعنا الى المقصود فنقول انما تحفظت المشددة تقاصر خطاها انك المنع
 مجردة الموضوع كالمشدة لا تقول محبت من ان يخرج ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعالم وما يورى معناه كالتثنية في التثنية لا كالتثنية
 والظهور والنظر الفكري والافتحار والتدبر ونحو ذلك او بعد فعل الظن يتاويل ان يكون ظنا غالبا متاخا للعلم فلا نقول ان يحجب
 ان يخرج ولا وودت ولا يجوز ان يخرج كما كنت تقول فالتثنية المثقلة وذلك انها بعد التحفيف لفظ لفظا ومعناه ان المصداق
 اما لفظا وظاهرا فاما من فلو كان المصدر فاريد الفرق بينهما فالزم قبل المحفظة فعل التحقيق او ما يورى مؤداه او ما يجره مجراه
 من الظن الغالب ليكون مؤداه ناسا اول الادب المحفظة لا في التحقيق بان المحفظة التي فائدة انها التحقيق نصب واو فلهذا المحجب
 بجان فعل التحفيف الصريح انما المصدر ثم واد بعد فعل الظن وما يورى معنى العلم في المصدر ربه والمشددة والمحفظة ولم
 يقتدوا به من الاراء لا في تقديره الواسع فخره فان دخلت المحفظة على التثنية كقوله ان هالك كل من يحفر ويحفر في السيل
 الشرطية نحو قوله ثم ان اذا سمعته وان لو تهاموا الى ارجوا الى الفرق او ان المصدر ربه بان الفعلية المؤداه معها بالمصدر فلا
 يبين ان تدخا على التثنية لا التثنية بل ربه ان تسمى الفعلية المؤداه فان كان ذلك المعنى غير متصرف كقوله نعم او لم يبقا انك
 له ان الاول وان لان انان وقوله او ما يظن اي تدرك الى قوله وان عيسى ان يكون قد ربه اجلهم لم يحجبوا ايضا الى ذيق اخر
 لان ان المصدر ربه لا تدخل في الاضال غير المتدبر في لا تكون مع الفعل بعد ما بناه بل المصدر ولا مصدر غير المتدبر في
 كان ذلك له انما مصدر بعد ان يفصل المحفظة عن المصدر فبالتين نحو علم ان سيكون وسوف وقد نحو ليعلم ان قدما بل هو ارفق
 في شروطين انهم وحي يقوم ولا يقوم وبانام وما يقوم ذلك لان المصداق لا يربطها بين المصدر وبين الفعل شيء من الخبرين
 المذكورين كقوله انما المصدر بكونه مصدر بينهما وبين ما يورى فيها الضعفاء وكذا لا يفصل بين لو وكى المصدر
 والفعل كما يحجب بل قد تفصل بين المصدر وبين الفعل لا ان اكثر دورها في الكلام تدخل ثم وانع لان دخلها اخوانه نحو قولك حيث
 بل مال فاذا اتفق وقوعه لا بهذا المنقضة فان كانت المحفظة بعد فعل العلم بالنسب بالمصدر يمتدنا ان المصدر ربه لا تقع بعد
 فعل العلم وان كانت بعد فعل الظن جان ان يكون ان محفظة ومصدر ربه كافي قوله نعم وحسبوا ان لا يكون فنه ربه بالتثنية والنصب
 فالزم على ان الحساب ظن غالب فلا النباش بينهما على هذا الا ان مثل هذه الموضع ونسب التثنية هذه الحروف التي بعد ان المحفظة
 حروف لانها التعويض كالعوض من احد كوني ان وكما جان ان قول الظن بالظن الغالب التثنية من العلم تقع بعد المحفظة و
 ذلك كثيرا قد يشد الخوف او الرجاء حتى يلحق بالمتشبهين فيقع بعد ما انهم المحفظة كقوله فالتثنية بالهايت فالتثنية خاف اذا
 صامت ان لا اذوقها وجوز بعضهم ان قول العلم بالظن يحجاز فيقال حلت ان يخرج ربه بالنصب اي فنه ربه وجوز الضراء وال
 الانباري وقوع المضاد ربه بعد فعل علم غير موقوف فيجوز ان يكون قوله فلما راي ان نزل الله ماله وائل موجودا رسدا فمما
 من لما ويجوز ان يكون محفظة من غير عوض كما حكى المبر عن البعد ديقر علمه بالخروج بالرفع بالعرض وذلك شاذ فنقول
 ان ان التثنية ليست بعد العلم ولا ما يورى معناه ولا ما يورى معناه القول ولا بعد الظن هي مصدر ربه لا غير سواء كانت بعد
 فعل التثنية كحسب ظن طمعت رجوت واروت او فعل غيرها كقوله تعالى اعلم ان لم يكن لم يعلم واعجب ان انفسا وما كان جواب

مقار
 ونعبدكم
 الفعل المضارع انام
 يعتمد ما بعد ما على ما
 قبلها اي بعد ان وكان
 مستقبلا ونحو انك
 المحفظة واذن وقع على ما
 بعد الواو والفاء فلو
 اي بعد ما ان ليعلم
 وجان مبتدأ وخبره
 والتثنية وقع على التثنية
 وكى نحو اسلمت كذا
 ومعناها اي معي كذا

انما

[illegible]

10

13

20

22

7

15

نحو قوله

اضافة الى الجملة بقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرطية تارة تضاف في المضارع فخصيصا لما كان
 الجملة المضاف اليها ثابتة من حيث المعنى ومبدلة منها التثنية في اللفظ بخلاف افعالها التي هي مما هو جواها نحو اذن اكرمك
 كما جزمتم افعالها وانما قلنا انها يكون الغالب ان تضاف في المضارع لانها لا تضاف في الماضي ولا في المستقبل
 للشرطية قوله نعم فعلها اذن وانما من الضالين اذا كان للشرطية ان يكون للشرطية في الماضي نحو لو جئته اذن لا اكرمك وفي
 المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل وانما كان بمعنى الشرطية في الماضي جازاؤه مجزوءة اذ كان في جوابه كقوله نعم
 اذا لا اذن اكرمك اي لو كنت اكرمك شيئا قليلا لا اذن اكرمك وكذا قوله اذن لتمام نصرك معشره خشع ليس الا جواب القسم المقدر
 كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرطية في المستقبل جاز دخول الفاء في جزائها كما في جزاء ان قال ما ان ائيت بشيء انت تكلمه اذن فلا
 رفعت سوطي الى يدي اذن فخالفه في معانيه فترتب طاعين من ياتيك بل جسد فادخل الفاء لان المعنى ان ائيت بشيء تكلمه
 فلا رفعت ثم فلا يستعمل بعد لو وان تأكيدها لان اذن مع تنوينه الذي هو عوض عن الفعل بمعنى جزم الشرطية المذكورين مع
 فعل الشرطية تقول لو زنتني اذن لا اكرمك وان جئته اذن اكرمك كقولك اكرمك كقولك اكرمك كقولك اكرمك كقولك اكرمك كقولك اكرمك
 كلمة الشرطية مع الشرطية جازاؤه مع جزمها اكرمك ان اكرمك واكرمك لو لم يكن جازاؤه اذن الذي هو كلمة الشرطية مع
 الشرطية عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاء معنى تقول انا اذن خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز
 في كلمة الشرطية الاضرب قال والمرع عند الشرط ان يلحقها ذنب كما يحجب ذلك لضعف معنى الشرطية في اذن وكذا تقول والله اذن
 لا يخرج كما تقول والله ان كان كذا لا يخرج ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقديم ذلك اما في كلام
 المتكلم باذن نحو قولك ان جئته اذن اكرمك قال الله نعم وان كادوا يستفزونك من الارض لخرجوك منها واذن لا يلبثون
 واما في كلام متكلم اخر كقولك اذن اكرمك او انا اذن اكرمك في جواب من قال انا اذن اكرمك ثم علم ان اذن اذ اوليه المضارع
 احتمل ان يكون الشرطية في المستقبل كان وان يكون للحال فلا يخفى معنى الجزاء كما نقول لمن يجدك بجد يشد اذن اظنك كاذبا
 فانه لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرطية والجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما مر في الظروف البينة ولا يدخل الجزاء في الحال فيكون اذن
 مع الحال كما قلنا في قوله نعم فعلها اذن وانما من الضالين فلما احتمل اذن الى اليها المضارع مع الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال
 واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقدما التخصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لا نهائيا لغير
 المضارع للاستقبال فيجوز اذن على ما هو الغالب فيه اعني كونه للجزاء لا سيما في حمل المضارع اذ ذلك على الحالة المانعة من الجزاء وذلك لاسب
 النصب الحاصل بان التي هي علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء كما نرى في جواب الاشياء الستة كما يحجب
 فانه لما قصد التخصيص على كون الفاء السببية دون العطف ضمير بعد ما يلتقي عن المضارع مع الحالة المانعة للفاء من السببية و
 مثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو ومعرب ويا ومعنى الا الى نصب الفعل بعدها لان النصب التواصي اي ان المصدرية او اتيكو
 معني المصدرية مشعرا بكون الواو ومعرب مع الالف لا تدخل الالف الاسماء ويكون او بمعنى الى والا الذين حققوا الدخول على الاسماء في
 جاز ذلك افعالهم بعد الحروف الالف الفاء والواو ووجه في الجاز افعالها بعد الاسم وانما الجزاء افعالهم بعد اذن لا يستلزم
 للنافذ بعد ها ولم يجر الفصل بين اذن والمنصوب بعد لان المفظة لنصبها كان قصد التخصيص على اذن للجزاء صار اذن
 لا تضاف الى النصب كما انه حامل النصب كما ان فاء السببية وادرجية صانها كالعاملين في الفعل فلم يجر الفصل بينهما وبين الفعل
 فصا الفاء والواو وادرجية النصب الى الفعل لانه لا يفصل بينهما وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما تجوز ان يجر الفصل بينهما وبين الفعل
 بينهما وبين الفعل باحد ثلثة اشياء اذ الفاء والواو والقسم نحو اذن والله اكرمك واللام نحو اذن اكرمك والفاء نحو اذن
 اذن بان اكرمك وذلك لكثره في هذه الاشياء في الكلام ولا يفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه قال يقال اذن عندك
 يحصل الامر لا بالحال نحو اذن قائما اضربك لاق الظرف والحال اذن يكونان معولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على
 الموصوفين في حين صلته بخالف القسم والفاء واللام وانما الشرطية في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصله لان نصب الفعل
 على ما قلنا لغرض التخصيص على الشرطية اذن والشرطية من تبيين المصدر فاذا توسطت كلمة الشرطية ضعفت معنى الشرطية الاصلية فنم تقول
 والله ان ائيتني لاضربك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعفت معنى الشرطية لم يراع ذلك بنصب الفعل بعد الفصل وانما
 ان الشرطية وجوب انصاب الفعل في الافصح بعد اذن ثلثة اشياء تصدر وذلك لان جوابا وان يلين الفعل غير مفصول بينهما
 غير القسم والفاء واللام وان لا يكون الفعل جازا او اما اذا صدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله
 عا واذن لا يلبثون خلفك وكقولك تانيذني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة
 مستقلة على جملة مستقلة فن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصل ونحو انصاب الفعل بعده ومن حيث كون

بضم الفعل

بسم الله الرحمن الرحيم

فقرمای مضامین

فلان خلی بن من

واسریت جنی تدخول نما

وینج سیرت خاند
ما

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

19

١٠٠

٥٣

[illegible]

غيره من ذلك بعد فعل الاذنه نحو قوله ثم يدين بهن كما مضى في قوله وهل يحج السيغان ويحج محمد كما جلت الامم التصق
جدها الفعل التحري المستقبلة بعد الارادة ايضا لقوله تعالى فاعلم ان الله يريد بحكم القرآن اهل البيت وبعد فعل الامر قوله ثم
وامر لا محذور بكم فيكون الامم زائدة وكل من ردت لكم واذا كان ذلك في معنى التبيين لا في معنى تقديرها في خواص حجة تعيب الشمس فلم يبق
الا ان التقي هو ام الباب ولا ترتب تقديرها في غير هذا الباب فيم كقولها وتقر عينه في خبر الوحي وحمل المعكول فيم على ما ثبت
اول قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر لما قبله نحو سر حتى ادخلها فيم ليس يجب ان يكون الدخول وقت النكاح بهذا الكلام
مستقبلا من قبل الشرط ان يكون مضمون الفعل بعد حتى مستقبلا بالنظر لمضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر
الى التبر فان الدخول كان عند التبر قريبا لا ريب في ان نصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا ام لا او مستقبلا او لم يكن على
احدا من هذه الثلاثة وذلك بان يكون منك التبر في الدخول على اقر حتى بمعنى كى والى الدخول على ان يكون حتى بمعنى الى ثم عرض
مانع من حصول الدخول فلم يكن الدخول لاماضيا ولا مستقبلا في قوله اذا كان مستقبلا بالنظر لما قبله لا يصح ان يكون
على امر من بعد نصب المضارع بعد حتى من فعله لان حتى التي تقع بعد المضارع مرفوعة كان او منصوبة لا يصح ان يكون اما في
او بمعنى كى وفي كل الوجهين لا بد ان يكون ما بعده مستقبلا بالنظر لان المستقبلا بد ان يكون بعد التبر التي ايدى بعد الباء
فالاول ان يجعل كون ما بعده مستقبلا بالنظر لما قبله اجوابا عن امر اخر يورد تقديره وان يقال انك اذا بورت في نحو
حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار كما يجوز كون مستقبلا فكيف نصب الفعل بان التي هي علم
الاستقبال في جواب عن ان الفعل مستقبل بالنظر لما قبله حال النكاح من جان انضابا به ان ثم اذا اردنا ان نبين
متم رفع المضارع بعد ما وقع نصب تلذذنا ذلك الى قصد الحكم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى في حال
الاخبار لونه الزمن المتقدم عليه على سبيل حكم الحال لما مضى وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام المنطوق على اليقين نحو
ان زيد سار حتى يدخلها وان لم سار حتى يدخلها او على الظن والتوهم نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها او على ان سار حتى
او بعقب الكلام شك نحو سار حتى يدخلها فما اظن وسار حتى يدخلها لا بد ان لا ادري ذلك قد حكم بحصول الشيء
على سبيل الشك في الظن كما حكم بحصوله على سبيل اليقين فلهذا في الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا لبحثه ان يورد
حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعده حتى سواء انقل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سار حتى ادخلها ولم يحصل به نحو
راى في الغام الاول فسلطه لا يستطيع ان يكمل العام بشئ فلهذا يجب ان يكون ما قبل حتى سبيل الحكم ما بعده فلا يجوز ما شرحت
ادخلها بالرفع واسر حتى تدخلها لان السبب منفعته الاول وغير محكوم بقوله لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف يمكن الحكم
بمضمون مستقبلي وقال لا يخفى يجوز ما شرحت ادخلها بالرفع لان العرب لم يتركوا وقد خلط فيه وجاز انهم سار حتى يدخلها لان
حاله يجوز السبب غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن المسألة لا عن السبب فان قلت فلما سار حتى ادخلها وادخلها سار حتى يدخلها
فان اردت الحكم بوقوع سيره قبل جاز الرفع ولكن على ضعف ذلك لانهم ذلك اللفظ مجرى اللفظ المصرح به وان اردت بهذا
الكلمات في اللفظ وهو الاختلاف كالمهم كذا ذكر في باب الاستثنا وجب نصب ما نحو ما سار حتى ادخلها فلما سار حتى ادخلها
انما تخفى في كقولك انما سار حتى ادخلها في الرفع على قبح لان التفسير في اللفظ واذا افترضنا على الشيء كقولك انما
التي هي والكم والعلم انما اشجع انما في هذه الخصلة فخطب نحو الترخاض بالفتح ولا يجوز من حيث تعريب الشق بالرفع لان السبب لا
يكون سبب العرب ويجوز ما سار الا بوجه ادخلها بالرفع وما سار الا قليلا لان النفي انقضى بالامه كالمهم في رفع ما بعده حتى يحصل
بعد ان الاخبار وجب نصب كذا يجب ان لا يقصد لا حصول احد الان من الثلاثة ولا عدم حصولها بل قصد كونه مترجما
وقت النسخ في مضمون الفعل المنقذ سواء حصل في احد الان من الثلاثة او غير من حصوله ومع نصب يجوز ان يكون حتى
معنى كى ومعنى الى في نحو سار حتى تعيب الشمس متعين الانتهاء ونحو اسلم حتى ادخل الجنة متعين المعنى السببية ونحو سار حتى ادخلها
محمل طمأنينة يجوز عطف المفعول على المفعول والعكس لا مع اعادة حتى نحو سار حتى ادخلها وحتى تعريب الشمس قال الجزولي ونعم ما قال
اذا كان معنى كى لم يدخل الجنة على امرح الامم بخلاف اذا كان للاستفهام نحو حتى مطلع الفجر بل وجب خوطا في المضارع كما اتى في بعضنا
لان ادخلها في الاسماء الاعلى لفظا واحدا وهي الاستفهامية نحو كى على جلال فيها انتم وقال لا تدنسوه لبيتك حتى بمعنى كى بل لا ياتى
الا لانتهاء واول نحو قلم كنه حتى يا رب شئ بان معناه كنهه كالمهم حتى يا رب شئ الى ان يا رب جوت وقوع ويرجى الاسم في صبح
كالمضارع منصوب بعد حتى نحو كنه حتى امره بشئ لا بمعنى الى وما ذكره تكلف لا يتبع في خواصه حتى ادخل الجنة قوله كانت
حرف ابتداء اي حرف استيناف اي ما بعد ما كالم مستانفا لا معلوما من حيث الاعراب بما قبلها ولا تغنيها حرف ابتداء ان ما
بعد ما مبتدأ ومقدرا اي ما ادخلها لان ذلك لا يطر في نحو قوله ثم ورنى لوجهه يقول الرسول بالرفع بل معنى كونه حرف ابتداء

لغة

ما لا يفسد في قوله
دام الله على عبده
والعالمين

ثم انما

في قوله

لغة

[illegible]

صنعت
بر من زانکه عشق را به دست
چو جان فشانم در صبح ساس

[illegible]

کتاب اصول الفقه
برای حضرت ابی بکر صدیق و حضرت عمر فاروق

مجلس
العلماء
الاسلاميين
بمكة

بعد اثبات صريح على ان يرجع القيد الذي فيه فعل ما بعد الفاء بواسطة غير واسطة الى المشتكى المشتكى بل المشتكى تحت المشتكى
 فهو ما قام احدا لا هند فاحسن اليها وفاقا كونه والضمير لا حاد جار لان الغرض ما قام احدا لا هند فاحسن اليها وفاقا كونه والضمير لا حاد
 جار لان الغرض ما قام احدا فاحسن اليها لا هند على ان ذلك فيجوز ان قولك فاحسن متعلق بما قبل الاول قد تقدم في باب الفاعل ان
 متعلق بما قبله لا يقع بعد المشتكى عند البصريين الا الاشياء المعدودة هنا وقد جاء ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشرطية
 ليس فيه معنى الفاعل الا كقوله سائر من لم يمتهم والحق بالجار فاسترحا والضمير نحو ليك عندنا فذكرتك والعرض نحو لا
 تزورنا فاعطيتك والاستفهام نحو هل تزورنا فاحسن اليك وكان الاصل في جميع الافعال المنطبعة بعد الفاء السببية الرفع على انها
 جملة متساوية لان الفاء السببية لا تعطف نحو ما قبل الاغلب فيساقف بعدها الكلام كذا المفاجأة ومعناها ايضا متقاربان
 ولذلك يقعان في جوابا لشرط الا ان اذ المفاجأة مخففة لا اسمية وقد بقي ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى
 ولا يؤمنون لم فعند روت وقوله المرسل الرفع الفواء فينطق وقوله لا تدبر ما جوع عليك فخرج جاء جميع هذا على الاصل ومعنى
 الرفع في كنه النصيب نصيب كذا لا يمنع من ابقاء الرفع فيما بعد والجمع اذ لا يلبس يكون معنى الرفع والنصب في سواء نحو اخر
 واضربك بالرفع وكذا في افعال الله تعالى انما لو لم يرفع الرفع في معنى النصيب الى ان يسألوا جانك ان لا تصيب
 المواضع المذكورة الى النصيب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثريه النصيب اليه بعد الاحوال الثلاثة وانما صرنا ما بعد الفاء السببية من
 الرفع الى النصيب لم قصدوا النصيب على كونها سببية لان المضارع المرتفع بلا فخر ينشأ عنه الحال او الاستقبال في ظاهره
 الحال كما تقدم في باب المضارع فلو ابقوه مرفوعا سبق الى الذين ان الفاء لعطف جملة الحالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فنص
 الى النصيب منه في الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوبان مرفوعا قبل الفاء المذكورة فجعل ومخالف المضارع للاستقبال
 اللان في الجرائد كذا ذكر في المنصوب بعد ان كان فيه شيان دفع جانب كون الفاء للعطف فتقوية كون الجرائد في كون اذن
 مبتدأ محذوف والخبر جوبا كما ذكر في اذن وانما اخرنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر
 الفعل المقدم بتقدير خفد برزني فاكرك يمكن منك زيارة فاكرك منى لان الفاء السببية ان عطف وهو قليل في الجملة
 تعطف الجملة على الجملة نحو التريخ فيخضب بالذباب كذا تقول في الفعل المنصوب بعد والضمير انما قصدوا فيها معنى الجملة
 نصبوا المضارع بعدها ليكون الضمير عن سن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف في اذن اما في الحال
 واكثر دحوظا على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف والخبر جوبا في قوله فاكرك يمكن منك زيارة فاكرك منى
 ثبوت قائلها اما معني مع وهي لا تدخل الاعلى الاسم فمقدرا لها من الفعل المنصوب ما بعد الفاء فمقدرا لها من الفعل
 كما قصدوا في المفعول معه صاحب الاسم للاسم فمضربا ما بعد الواو ولوجعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدره متصلا من الفعل
 قبله كذا فالرخصة اي يكون منك قيام وقيل منى في خصوصية على معنى الجمع كما يمكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كون
 واو العطف الجملة قليل نحو كمال رجل وضعه ولا ربي في قصد المنصوب في شئ على معنى ان يجعل على وجهه يكون نظاها مقصدا
 التوضيحية عليه وانما شرطوا في نصب بعد الفاء السببية كون ما قبلها احدا لاشياء المذكورة لانها غير خاصة بالمضارع فيكون كالشرط
 الذي ليس يتحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كجرائدها ثم حملوا ما قبلها في وجوب كونها احدا لاشياء المذكورة على ما قبلها
 السببية التي هي كثر استعمالها من الواو مثل هذا الموضع اعني ان نصنا المضارع بعدها في باب الفاء في اصل
 العطف في صرف ما بعد الفاء من العطف لقصد السببية في احدها والجملة في الاخرى والجملة من العطف المذكور هو لان
 السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف والخبر جوبا ايضا الفاء مع ما بعد الفاء اشتدا اتصالها بما قبلها من الجملة الجرائد
 بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجرائد وذلك انك تفصل بين الفعل الذي قبل الفاء وفعله نحو
 هل تعطي فياتيك زيد بتوسط ايمهم واد الاستفهام التي هي في الظرف وكيف وله ويزن الفعل المستفهم عنه نحو هل فياتيك
 تخرج ومعنى فاكرك تزورني وكيف فاستقبلك تخميني ولم فاسير فاسير مجازي فيهم حدف الفعل المستفهم عنه للوضوح والقبول
 هذا الجواب مقامه لا في اللفظ كالجزم ما هو كاشرا في فاسير مجازي فيهم فاسير مجازي فيهم فاسير مجازي فيهم فاسير مجازي فيهم
 والجزم لان كل واحد مناه في اللفظ جملة ظاهرة قالوا لا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب ايضا الشئ الواحد بجوابين فقوله تعالى
 ولا نظم الذين يدعون ربهم جواب قوله فتكون من الظالمين وقوله تعسا عليك من حسابهم من شئ وما من حسابك عليهم
 من شئ فظنهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون فتكون عطف على نظم وانما لم يجب بجوابين لان كاشرا والجزم ولا يجاب
 كذا الشرط بجوابين ومعنى الشئ نحو ما لا يندنا في شئ اننا نأخذنا في الحديث لا تنها شئ وهو الا نأخذنا في الحديث لا يقيم
 عليهم فهو تواتر هذا هو القياس في ذلك لان الجزم قياسه ان يحمل الفعل المتقدم عليه الذي هو غير موجب وجوبا على

السببية
 السببية

في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجرائد وذلك انك تفصل بين الفعل الذي قبل الفاء وفعله نحو هل تعطي فياتيك زيد بتوسط ايمهم واد الاستفهام التي هي في الظرف وكيف وله ويزن الفعل المستفهم عنه نحو هل فياتيك تخرج ومعنى فاكرك تزورني وكيف فاستقبلك تخميني ولم فاسير فاسير مجازي فيهم حدف الفعل المستفهم عنه للوضوح والقبول هذا الجواب مقامه لا في اللفظ كالجزم ما هو كاشرا في فاسير مجازي فيهم فاسير مجازي فيهم فاسير مجازي فيهم فاسير مجازي فيهم

في كتاب
القواعد السبعين
من كتاب الفقه
في بيان

عليه كانه ان يكون الفاعل مع ما بعد من الفعل جزاء كما تقول في قوله نعم لا تطعوا فيمحل عليكم غضبان تطعوا في قول الغضب
حاصل يجوز ايضا ان يكون الفاعل راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاشارة اي ما يكون منك اتيان بعد حديث وان حصل
مطلق الاشارة وبهذا المعنى يفسر الفاء بمعنى السببية وخو الفاعل ان ينصب بعد الفاء السببية لكنه انما انصب على تشبيهها
بفاء السببية كما يحوز ما قلنا ان الفاعل لهذا المعنى ليس للسببية لان قولك ان ايتني حديثي عنك لفتة المعنى قولك ايتني ولا
تحدثني بل بما عطي هذا المثال معنى فاء العطف لا معنى فاء الاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان حديثي عنك ولو
به مثل هذا المنكروا ما عطفوا للفعل على الفعل نحو ما يتني فقد ثنى بالرفع فيكون الفاعل في الموضعين شيئا واحدا وانما عطف العطف
المعطوف عليه معا فيكون مجموع الاشارة المقتد بقيد تعقب الحديث اياه منقيا والمركب من جنين بدني بانقضاء جنينه معا
وبانقضاء كل واحد من جنينيه ايضا فاعلى الاول يكون المعنى منك اتيان ولا حديث ويجوز ان يكون قوله نعم ولا يؤذن لهم
فيعتادون بهذا المعنى وعلى فنيك الجزاء الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعد وقوله عليه الصلوة والسلام
في التهج لا يخرج لكم من امر رضى فريضه ولا سخرنا فخره ولا سخرنا فخره ولا سخرنا فخره ولا سخرنا فخره ولا سخرنا فخره
لا يكون من دون الاشارة بل ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا معطوف على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون
المراد ما يتني فانت حديثي انما هو اهل حالنا كما قال غيرنا لما ناسا يقين فترجي وكثيرا لما ميلنا اي فترجي فترجي
مع الترفع ايضا ان يكون الفاء للسببية والمبدأ المحذوف فيكون معنى الترفع والنصب صوله وانما لم يصرف الى النصب لعدم التبر
كما ذكرنا قبل فيكون قوله نعم ودوا لوتد من فداهنون منداي فهم يد هبون وكذا قوله لا يؤذن لهم فيعتادون اي فهم يعتادون
فكانت قال فداهنون فداهنون ودوا لوتد من فداهنون منداي فهم يد هبون وكذا قوله لا يؤذن لهم فيعتادون اي فهم يعتادون
عليك فخرج ولا اربح باسما من لا يقدره مثله المبدأ لان فاء الجزاء قد تدخل على المضارع المثبت والمنفي بالان غير تعدي
مبدأ كما يحوز الجزاء لكن الاستيناف والسببية مع تعدي المبدأ اظهر قال سيبويه المعنى فوجعا يطوق على كل حال وذلك
بناء على انما الشئ وتخييلهم ثم رجع وقال وهل يجزئك اليوم بهاء سملون وتلا يصرف بعد والوجهية ايضا الى النصب
من اليس كما ذكرنا في نحو اتيان اكرمك بالرفع لان وال حال قد تدخل على المضارع المثبت كما ذكرنا في باب حال نحو قد مضى
نبدأ اي وانا اضرب وكذا لم يصرف كما ذكرنا بعد والى النصب نحو فلما نلوزهم او يسلون مع انه بمعنى الا امتاعن اللبس فانما
الاصل لا عدل لا ضرب والمعنى لا بد من احد الامر الفاعل او الاسلام وفيما الى معنى الى او لا فللرفع بعد الفاء اذن اربعه
كما تقدم وللنصب معناه وانما جاز النصب للمعنى الثاني مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها للفاة بفاء الجزاء لكونه فاء بعد
مضارع كما ينال بعد في كاشبه في كن فيكون فالنصب بالمعنى الثاني كثيرا لاستعمال كقولهم لا يسعني شئ فيخرج عنك اي ان وسعني شئ
فخرج عنك وقال زباد منافا ثم في تدنا فتنطق الابا لته هي عرف اي تقوم ولا ينطق الا بالته هي عرف قال وما حل سعتك غريبا
بلدة فينسب التبرقان له اباي مجل ولا ينسب لونه ان ما بعد الفاء في البين منقيا لما جان الاستثناء اذا المفعول لا يكون
الموجب وقد يشانف بعد الواو من غير معنى الجملة كقولك دعني ولا اعود اي انا لا اعود على كل حال وبعد او من غير معنى الى
او لا كما تقول انا ساخر راقم حكمت ولا بالسفر ثم بذلك خلفك اقيم اي وانا اقيم اي بل انا راقم سيبويه بالرفع في قوله فحاول
ملك او ثوب العطف على جازل او على القطع اي نحن نموت وقوله نعم او نرسل رسولا بالرفع مقطوع اي نحن نرسل وقوله
ان تركوا فوجعا فجل عدا لنا او نرسلون فانا معشر نزل عند التحليل نحو قولك على المعنى اي تركوا او نرسلون كقولك ولا ناعب
بين عزابها وقال بون هو على القطع اي بل انتم نازلون واولي معنى بل كما يحوز في حرف العطف كما في قوله نعم الى مائة الف
هز يدون اي بل هم هز يدون وقد يقطع بعد الواو غير الجملة قال على الحكم المالى هو ما اذا قضى فحيثه ان لا يجوز ويقصد
لم ينصب يقصد لانه لفظ مع النصب ان يكون معطوفا على يجوز المعنى فيكون الحكم ان لا يجوز وان لا يقصد
العطف خوفا من اللبس رجع على القطع اي هو يقصد كما تقول زيد يبيع اذا شئت بيمينه ونمينة اي ينبغي ان يبيع فالمعنى
ينبغي ان يبيع اي لا يجوز وقد يقطع مع الفاء التي غير السببية كما ذكرنا في قوله فترجي وكثيرا لما ميلنا ومثله قوله وما
هو الا ان اراها جزاء فابيهت حتى لا اكا اوجب يري ينصب بهت ورفع على القطع اي فانا ابهت قوله والواو بشرط الجملة
وان يكون قبلها مثل ذلك اي يجمع مضموما قبلها ومضموما بعد هاني نمان واحد ويكون قبلها امر نحو زيني واوراك
او هي نحو لانه عن خلق وناي مثلها عليك اذا فعلت عظيم واستفهام نحو هل تزوريني وتعطيني او تمن بحوليك هندا
وتكرنا او تحضض نحو هلا نرعدا وتكونا عرض نحو الا نرعدا وتكونا ونحو الا نرعدا وتكونا ونحو الا نرعدا وتكونا
وديانه وقد ذكرت ما عليه الفاء قوله والواو بشرط معلى الى ان معنى اوتة الاصل احدا لتسبين والاشياء نحو زيد يقوم او يقبل

السنن بسبب

نفي الجرم في بيان
وفي اللسان هذه السبعة

او الواو التي مر بها في كرون
للمعنى يقطع عنها لا تر

انما يسمي
في كتاب السبعين
ولا يقصد وهو انما
ان يكون عطف على الجوز
معنى جعلت بمعنى الحكم

والعامة مبتدأ وخبرها صروف وانما كان المعطوف عليه ساطر المحذوف ونفقه من وطرف ثلث لاطقة نهضت بعد هذا المضارع باظهار ان اذا كان المعطوف عليه
وهو ان يكون المعطوف عليه صروف وانما كان المعطوف عليه ساطر المحذوف ونفقه من وطرف ثلث لاطقة نهضت بعد هذا المضارع باظهار ان اذا كان المعطوف عليه
ربحيب اي انما كان مع في الامم ويجوز ان يكون المعطوف عليه ساطر المحذوف ونفقه من وطرف ثلث لاطقة نهضت بعد هذا المضارع باظهار ان اذا كان المعطوف عليه
من وناو اي وانما كان المعطوف عليه ساطر المحذوف ونفقه من وطرف ثلث لاطقة نهضت بعد هذا المضارع باظهار ان اذا كان المعطوف عليه
وياء مقترنة في قوله
اي بها احد الشبهين ولا بد له من احد هما فانما اقتضت مع اقادة هذا اللفظ الذي هو لزوم احد الاسمين التخصيص على حصول ذلك
عقبها الخواتم الاول امثلة الى حصول ذلك فبذلك ما بعدا فيسوي به قد رده بالاذن غير بالي والمصنوعان برهان الى شيء واحد
فان قسرت بالافاضة بعد محذوف وهو النظر في ان لا يكون الا وقت ان تعطى فهو في محل نصب على انظر الى ما قبل
او عند من غيره بل ما بعده بتأويل مصدر مجرد بدأوا المعنى الى هذا وقال سيوف في قول الشاعر وما انا الشفي الذي ليس نافع
منه صالحي بقول يجوز نفع يغضب نفسه اما لترفع ملحظته على الصلة في قوله ليس نافع في كتاب الشعر بل هو
نافع وليس شيء لا يكون المعنى ان ما انا يقول للشي الذي ليس يغضب منه صاحبها لا اقول شي الا يغضب منه صاحبه وهذا عند
المقصود وانما يغضبه فهو في الضرب قال البرم لا يجوز ذلك لان فيه ان في النفع والغضب وعكس المقصود ان مراد الشاعر
الذي يغضب منه صاحبه لا قوله قلنا الذي انما يلزم لوجعلنا هذا الضرب في سياق قوله ليس نافع لا يكون المعنى ان لا اقول
منه ذلك وما يصح له لا لا يجمع نفعه وغضبه صاحبه واما اذ جعلنا في سياق النفع
ثان وخبر اي في النفع الذي هو انا انما يغضبه المعنى لا يكون المعنى ان لا يكون الذي القول لا ينفعه مع غضب صاحبه منه وذلك اما بانها معا
عطف على قلب المضارع او بانها معا لهما لان المركب ينشئ بانها معا مجموعها فقدم الوان على وهو متفق حقيقة اعني بقول
والنعم وضعه انقلب كقوله الفاء على الفعل المستقيم عن في قولك حتى فاكرك تكرر كما تقدم تعليل ذلك وقال سيوف ونحوه اي ان يغضب
المضارع وانما يغضبه معطوف على التي اي الذي يغضب صاحبها لا ينفعه من غير نظر لان الضمير من يرجع الى الشيء غير النافع يكون المعنى
مثل لا اقل من بعد انما يغضبه المعنى لا ينفعه ولا ينفعه هذا الكلام الذي لا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف
فقداء ما قام به في قوله انما يغضبه المعنى لا ينفعه ولا ينفعه هذا الكلام الذي لا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف
ولما انما يغضبه المعنى لا ينفعه ولا ينفعه هذا الكلام الذي لا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف
اي قدام الاستمرار
منها انما يغضبه المعنى لا ينفعه ولا ينفعه هذا الكلام الذي لا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف
اللام المطلوب بها اي ان مع لام كي والعاطفة ويجب في الام احذ بين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع التي يجوز فيها اظهار
بغيرها ولا حدها اي ان المقدرة والموضع الذي يعرض فيه ما يوجب اظهار ان فالذي يبقى بعدا لقسمين هو الموضع الذي لا يجوز فيه اظهار
المصدر وهو مرفوع في الخفول انما اجاز اظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الزائدة نحو ما رث لان كون هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو مثل
انه معقول ما لم اسم على الاكرام والعجب في ضرب زيد وغضبه ولدوت لفران غوروف لكم فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان
بقول لا يجوز ان لا يكون المعنى لا يدخل على اسم صريح كما هو عمل علماء التبعين الى ان المعنى الاول اعطى التبعين بالمضارع واما الواو
الظن بها الترتيب
اي والغاء واو فلا تها لما اقتضت نصب طبعها للتخصيص على معنى التبيين والجمعة والاشياء كما تقدم صارت كعول الى نصب
فلم يظهر انما نصب بعد ما قد ظهر ان بعدا في الشعر قال وان باوم بجاجة لواقها واما وجوب اظهارها مع لام كي اذ اولها بالافلا
انما تكره اللامين اللوايين ما قول المصلاهم لا يدخلون حرف الجر على حرف التقى استحقاقا صدر الكلام فيه نظر لان
لا يبينها ندخلها العوامل نحو كنت بالمال وحسبوا ان لا يكون فنهرا كوفون حوزوا اظهارا ان مع لام الحوز باللام من اللام و
تاكيد له لان مدحهم ان اللام هي القاصبة بنفسها ويجوزون تقديم معول الفعل بعد ما عينا خلقا للبصير بن واستدوا
بقول الشاعر لقد عدتني ام عمروم اكن عقائنها ما كنت حيا لاسمها لان اللام عندهم هي القاصبة وليس هي مستدرة وهو
عند البصريين على تقدير فعل ناصب ما كنت اسمع مقالها ثم كرر لاسمها مفسرا للمضمر اعلم ان القاصبة تضمن غير
المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقيا كما في تلك المواضع فلا تغل لضعفها كقولهم فتبع بالمعبد خبر من ان نراه ومنه عنك
تفعل كذا على راي كترية المضمرات وبقل ذلك اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما في تسمع بالمعبد كما لا سيما اذا كان فاعلا قد جاء
قوله وحرف ليشل بابا ليشل يخرج لا شفي الاصل مفعول وقد نصب خبره بشن وذا كقوله لا انا ابها الراعي احضر لويحي مر
رفعا وضبا والكوفون يجوزون ان نصب مثله فياسا قوله ويجزم بلام والمواو الامر لا شفي انتهى وكلم الجواز انهي
ونما اذا ما وجها وان روي وناو اي طي واما مع كيفا واذا افشار وان مقدرة هذا ذكر الجواز معطوف قوله فلم يقلب
المضارع ماضيا ونفيها مثلهما ويجوز بالاستغراق وجوز حذف الفعل ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولا انتهى
ضد ما اخذ في التفصيل قوله اغلب المضارع ماضيا قد ذكرنا في باب المضارع ان بعضهم يقول ان تدخل على الماض فقلب
لفظ الى المضارع وقد جاء في التعر غير ان كقوله لولا فوارس من نعم الله لم يبق لم يبق بالجار وملت انهم

وأي مقترنة في قوله
اي بها احد الشبهين ولا بد له من احد هما فانما اقتضت مع اقادة هذا اللفظ الذي هو لزوم احد الاسمين التخصيص على حصول ذلك
عقبها الخواتم الاول امثلة الى حصول ذلك فبذلك ما بعدا فيسوي به قد رده بالاذن غير بالي والمصنوعان برهان الى شيء واحد
فان قسرت بالافاضة بعد محذوف وهو النظر في ان لا يكون الا وقت ان تعطى فهو في محل نصب على انظر الى ما قبل
او عند من غيره بل ما بعده بتأويل مصدر مجرد بدأوا المعنى الى هذا وقال سيوف في قول الشاعر وما انا الشفي الذي ليس نافع
منه صالحي بقول يجوز نفع يغضب نفسه اما لترفع ملحظته على الصلة في قوله ليس نافع في كتاب الشعر بل هو
نافع وليس شيء لا يكون المعنى ان ما انا يقول للشي الذي ليس يغضب منه صاحبها لا اقول شي الا يغضب منه صاحبه وهذا عند
المقصود وانما يغضبه فهو في الضرب قال البرم لا يجوز ذلك لان فيه ان في النفع والغضب وعكس المقصود ان مراد الشاعر
الذي يغضب منه صاحبه لا قوله قلنا الذي انما يلزم لوجعلنا هذا الضرب في سياق قوله ليس نافع لا يكون المعنى ان لا اقول
منه ذلك وما يصح له لا لا يجمع نفعه وغضبه صاحبه واما اذ جعلنا في سياق النفع
ثان وخبر اي في النفع الذي هو انا انما يغضبه المعنى لا يكون المعنى ان لا يكون الذي القول لا ينفعه مع غضب صاحبه منه وذلك اما بانها معا
عطف على قلب المضارع او بانها معا لهما لان المركب ينشئ بانها معا مجموعها فقدم الوان على وهو متفق حقيقة اعني بقول
والنعم وضعه انقلب كقوله الفاء على الفعل المستقيم عن في قولك حتى فاكرك تكرر كما تقدم تعليل ذلك وقال سيوف ونحوه اي ان يغضب
المضارع وانما يغضبه معطوف على التي اي الذي يغضب صاحبها لا ينفعه من غير نظر لان الضمير من يرجع الى الشيء غير النافع يكون المعنى
مثل لا اقل من بعد انما يغضبه المعنى لا ينفعه ولا ينفعه هذا الكلام الذي لا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف
فقداء ما قام به في قوله انما يغضبه المعنى لا ينفعه ولا ينفعه هذا الكلام الذي لا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف
ولما انما يغضبه المعنى لا ينفعه ولا ينفعه هذا الكلام الذي لا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف
اي قدام الاستمرار
منها انما يغضبه المعنى لا ينفعه ولا ينفعه هذا الكلام الذي لا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف
اللام المطلوب بها اي ان مع لام كي والعاطفة ويجب في الام احذ بين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع التي يجوز فيها اظهار
بغيرها ولا حدها اي ان المقدرة والموضع الذي يعرض فيه ما يوجب اظهار ان فالذي يبقى بعدا لقسمين هو الموضع الذي لا يجوز فيه اظهار
المصدر وهو مرفوع في الخفول انما اجاز اظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الزائدة نحو ما رث لان كون هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو مثل
انه معقول ما لم اسم على الاكرام والعجب في ضرب زيد وغضبه ولدوت لفران غوروف لكم فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان
بقول لا يجوز ان لا يكون المعنى لا يدخل على اسم صريح كما هو عمل علماء التبعين الى ان المعنى الاول اعطى التبعين بالمضارع واما الواو
الظن بها الترتيب
اي والغاء واو فلا تها لما اقتضت نصب طبعها للتخصيص على معنى التبيين والجمعة والاشياء كما تقدم صارت كعول الى نصب
فلم يظهر انما نصب بعد ما قد ظهر ان بعدا في الشعر قال وان باوم بجاجة لواقها واما وجوب اظهارها مع لام كي اذ اولها بالافلا
انما تكره اللامين اللوايين ما قول المصلاهم لا يدخلون حرف الجر على حرف التقى استحقاقا صدر الكلام فيه نظر لان
لا يبينها ندخلها العوامل نحو كنت بالمال وحسبوا ان لا يكون فنهرا كوفون حوزوا اظهارا ان مع لام الحوز باللام من اللام و
تاكيد له لان مدحهم ان اللام هي القاصبة بنفسها ويجوزون تقديم معول الفعل بعد ما عينا خلقا للبصير بن واستدوا
بقول الشاعر لقد عدتني ام عمروم اكن عقائنها ما كنت حيا لاسمها لان اللام عندهم هي القاصبة وليس هي مستدرة وهو
عند البصريين على تقدير فعل ناصب ما كنت اسمع مقالها ثم كرر لاسمها مفسرا للمضمر اعلم ان القاصبة تضمن غير
المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقيا كما في تلك المواضع فلا تغل لضعفها كقولهم فتبع بالمعبد خبر من ان نراه ومنه عنك
تفعل كذا على راي كترية المضمرات وبقل ذلك اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما في تسمع بالمعبد كما لا سيما اذا كان فاعلا قد جاء
قوله وحرف ليشل بابا ليشل يخرج لا شفي الاصل مفعول وقد نصب خبره بشن وذا كقوله لا انا ابها الراعي احضر لويحي مر
رفعا وضبا والكوفون يجوزون ان نصب مثله فياسا قوله ويجزم بلام والمواو الامر لا شفي انتهى وكلم الجواز انهي
ونما اذا ما وجها وان روي وناو اي طي واما مع كيفا واذا افشار وان مقدرة هذا ذكر الجواز معطوف قوله فلم يقلب
المضارع ماضيا ونفيها مثلهما ويجوز بالاستغراق وجوز حذف الفعل ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولا انتهى
ضد ما اخذ في التفصيل قوله اغلب المضارع ماضيا قد ذكرنا في باب المضارع ان بعضهم يقول ان تدخل على الماض فقلب
لفظ الى المضارع وقد جاء في التعر غير ان كقوله لولا فوارس من نعم الله لم يبق لم يبق بالجار وملت انهم

بجاء الاشارة

وكلم المجازات تدل على الفعلين بسببها الفعل الاول وسببها الفعل الثاني وبسببها شرطها وهو مفعول ثان فبشأنهم مقام الفاعل وجزم عطف على شرطها
فان كانا مضارعين في الفعل وهو عطف على اسم كان فالحزم مبتدأ وخبر محمد وقد تقدم بهما الحزم لانهم كانا في المثالين فالحزم من غير حزم وان كانا مجازيا
وقد تقدم وان كانا في المثالين مضارعا فبشرهما

في المثالين

في المثالين مفعول لا يتبينها وبين مجزئها قال فافضت معانيها فافضت وسومها كان لمسوى اهل من الوحيه قيل قوله ولما
مثله ايضاً لقلب المضارع ماضياً ونقيضه اي في الماضي قوله ويخضع بالاستغراق اعلم ان لما كانا لو كان في الاصل ان يضاف
في المثالين شرطية وانما فافضت بسبب هذه الترتيبات باشيء احدها ان فيها معنى التوقع كذا في الجواب للمضارع فهو يستعمل في الغالب
في نفي الامر المتوقع كما يجزئ بقوله في الاصل حصول الامر المتوقع لقول من يتوقع وكوب الامير والمبارك وقد استعمل في التوقع
ايضاً نحو ندوم ولما ينفذ التكميل والخصص اي بامتناد وفيها من مالا يتفاد الى حال التكميل نحو ندوم ولما ينفذ التكميل فقدم
التوقع متصل بحال التكميل وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الاصل من معنى الاستغراق فيه وقال هو مثل في احتمال
الاستغراق وعدمه والظاهر فيها الاستغراق كانه في النجاة واقامه في حق انقطاع فيها بدون الحال نحو لم يضرب زيد امض لكن
فربا اليوم واخصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب
كان ذلك لكونها فاصلة قوتها بين العامل والمجرور وشبهه ومفعولها اخصت اي بمجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفرد ان
ول غير دليل نحو شارفاً للمدينه ولما اي لما ادخلها كما جاز ذلك في قوله في نظرهما قال انشغل غير ان ركابنا لما تزلجنا
وكان قد قد جاء ذلك في قوله لفظه وروى عنه يوم الاحزاب ان وجدت وان لم واذا دخلت
هنا الاستغناء على ما في الاستغناء على سبيل التفسير ومعنى التفسير لاجل الخطاب الى الاقرار بطريقه قوله ثم التزمك
فيما لا تشرح لك صدر ذلك وقوله لما تفرقوا منا اليقين قوله ولا م الامر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء
نحو ليخبرنا الله وهي مكسورة وفيها الغنة وقد يمكن بعد الواو والفاء ثم نحو ولما ت طاعة اخرى لم يمتلوا فليصاوا معك وتم
ليقتضوا وهي مع الفاء والواو اكثر كون اقضاهما بما بعدهما مثل لكونها على حرف واحد فصلا الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف
المضارع ككلمة على وزن فخذ وكف فيخفف بخلاف الكسر واقامه في قولها لكونها حرف عطف مثل ما يلزم اللام في نشر
فعل غير الفاعل الخطاب هو اما فعل المفعول نحو لا ضرب انا والضرب انشلات هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف فاما
فعل الغائب المنكوح ونحو يضرب زيد والضرب ههنا كثران واما فعل التكميل كقوله عليه الصلوة والسلام قوموا فالصل لكم
وقال الله ثم ولما خطاياكم وهذا في الامر الانسان لنفسه قبل الاستعمال وانما استعمل ذلك في الامر كما رأت فان كان للمأثور
جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب بالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا في حاضر وغائب فافعلوا من بعضهم حاضر ويجوز على قوله
ادخال اللام في المضارع الخطاب لتفيد الناء الخطاب اللام الغيبة فيكون اللفظ مجوع الامر من فاعلا على كون بعضهم حاضرا
وبعضهم غائبا كقوله عليه الصلوة والسلام لناخذ وامضاً فكم وقم في الشواذ في ذلك فافعلوا وجاء في نظره من هذه الالام
في فعل غير الفاعل الخطاب في كل نفس وامضاً فكم وقم في الشواذ في ذلك فافعلوا وجاء في نظره من هذه الالام
قال الله ثم قل لعبادي الذين امنوا وقيموا الصلوة وانما ارتكب ذلك لاستبعاد ان يكون القول مسبباً فاعلموا والاول ان
يقول مثله انه جواب لامر كما كان يحصل فافعلوا فافعلوا عند قوله عليه الصلوة والسلام لهم صلوا اصل قوله عليه الصلوة
السلام كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزمه لكونه شبه الجواب كما قلنا في قوله ثم كن فيكون بالنصب ولو كان كما قاله الفراء لم يخص
هذا الجواب لامرهم اعلم انه كان القياس في امر الفاعل المحذوف يكون باللام ايتم كالغائب لكن لما كثر استعماله حذف
اللام وحرف المضارع عن في اوله وقد جاء في الحديث امر الخطاب باللام نحو تزن ولو شئتم في اخره فافعلوا
مضادكم وهو في الشعر كثر قال النعم انش يا ابن خيرة قرش ففقه حواشي المسلمين والذى غرا كوفيتين ختم قالوا انه مجزوم والجا
مقدر هو القياس المنكوح وايتم بجيمه باللام في الشعر وايتم معاملة اخرى معاملة المجزوم كما يجي وايتم الجمل لا التثنية فافعلوا علم
في الخطاب كالتثنية الغائب قوله ولا التثنية المطلوب بها الترتيب في مجزوم بخلاف في التثنية قد سمع عن العرب المجزوم بالانتهى
ايضا اذا صلح قبلها في نحو جئت لا يمكن له على مجزئ ولا يكون ولا منع ان يجعل في مثل التثنية لا التثنية في الخطاب والغائب
على السواء ولا يخضع بالغائب لللام وقد جاء في التكميل قليلا كلام الامر ذلك قوطم لا ابنك ههنا لان التثنية في الحقيقة
ههنا هو الخطاب لا لا تكن ههنا حرة لا اراك قوله وكلم المجاز ان لا دخل على الفعلين بسببها الاول وسببها الثاني
شرط وجيء فان كانا مضارعين او الاول فالحزم وان كان الثاني فالوجوه اعلم ان ام الكلمات التثنية الجازمة وان من قد
يخذف بعد هذا الشرط والجزاء في الشعر خاصه مع الضميمة قال ثالث بنات العم باسلى وان كان في غير معد ما قال ثلث و
يخذف في الشعر شرطها وحده اذا كان منقيا بل مع ابقاء لا نحو ايتني ولا اضربك اي وان لا تاني اضربك وكذا لا تخذف
بعدا ما الشرطية مع بقاء الا اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث انك كقولك فعل هذا الا اي مالا تفعل ذلك فافعل هذا

انما هو شرطية في المثالين

الاستغناء في المثالين

الاستغناء في المثالين

[illegible]

يصح مع من كالكلمة الواحدة ولا يكسر فيه منه الشرط ان لم يضاف اليه من مضاهي من كان غلام مضافا اليه فظلام لم يلزم بقصد ذلك كما لو قصد
 غلام بل هو معمول للذن والقدوم عليه فلا يجوز من شرطه حتى لا يسهط من التصديق بتقديم اذ عطفه فان قلت فمن مع دخول
 اذ عطفه صد كلامه وكيفي كليات الشرط والاستفهام كونهما في صدر كلامه ما يجوز ان يكون من يضر به اضر به وجاء في المن من يضر بها
 تضر به تلك قد تارة باب المبتدأ ان كلمة الشرط والاستفهام لا يندم على كليات الشرط والاستفهام ما يصح امرين احدهما ان يتصل بتلك الكلمات ولا
 شيئا وان يده بهما سخرات قول لا يجوز ان يندم على كليات الشرط والاستفهام ما يصح امرين احدهما ان يتصل بتلك الكلمات ولا
 فصل والثاني ان يندم على كليات الشرط والاستفهام ما يصح امرين احدهما ان يتصل بتلك الكلمات ولا
 وان تفعل تفعل واما لا فليس كذلك لان في اللفظ نحو كنت لا مال ومريش من اجل اكثر ولا شجاع فلذا نقول لا من يملك تعطى ولا
 من يملك تكريم وكذا نقول لان ايماننا اعطيتنا ولا ان تعد ناعتك سالت عنا والظروف المضافة الى الجملة لا شك انها لا يندم
 فيها معنى وهو تصديرها في احدتها في الجملة معنى وهو يضر بها بمعنى المصداق لا ينبغي كلمة الشرط في الحقيقة في صدر كلام لان المصداق
 مفرد وليس اصله ونحو المبتدأ ايضا اذا كان حلة بصير بسبب المبتدأ في تقديمه في ذلك لا شك انه الدليل على ذلك فان هذا
 دعوى من بعض النحاة اطلقوها بل يرها ان يكونها في محل الرفع ويدل على تقديمها بالمقدم وهم مطالبون بان اوضحوا المبتدأ
 الا انهم بل لو ادعى الاصل في الجملة لم يعد لان الاختيار بل يندم على الرفع على تقديمها بالمقدم بل يكفي في تقديمه
 في الجملة وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه ونقول ما انا نجعل ولكن ان تلت اعطك لان تكن لا تغير معنى الجملة التي بعدها بل
 هي لا سند لك عاقلة كما ينبغي في الحروف المشبهة بالفعل قل ولست بجلال لئلا لا تخافه ولكن في التقديم القوم ارفعوا والاول
 وماذا ان كان ابن عمي كذا في ولكن تنى بالملك لضر ارفع برفع انفع لان الفوا في مرفوعه على التقديم والتأخير لضرورة الشعر كما
 في قوله انك ان يصح اخوك تصح عقوقه في غير ما يشبهه فيجزم املك لا تجزى موصولة كما ومن واي فلما اذا المفاجاة فيفتح محي
 ما ومن واي شرطه بعد ما نحو مريش من فاد من ياتيه عطش على ان من موصولة وذلك لا تارة
 المفاجاة لا تغيرها بعد ما مع معناه في التخيير اذ ليس بمضاف اليه واقاعد وقوعه في عين من الظرف بعد ما لا تضاهيها
 بل الجملة لا تقيده من كان من ههنا ان اذ المفاجاة مضاف الى الجملة بعد ما يجب ان لا يجر وقوع كلمة الشرط بعد ما الاعلى اضا المبتدأ
 بعد ما اي فانا هو من ياتيه عطش لما ذكرنا في امتناع ان ذكرنا من ياتيه عطش ولا الضمار بحسن بعد اذ المفاجاة الاثر في احد فحين
 المبتدأ في مثل خرجت فلذا التبع واما اقا فان كان بعد ما من او ما ولي وبعد ما فعل ضارع فانه يقيس عليها شرطه لان الجوز
 لا تادون كلمة الشرط التي بعدها كما ينبغي في حروف الشرط ويقبح جزم الشرع مع انه لا جواب له ظاهرا كما قلنا في اتيك ان تاتيه فالاول
 جعلا موصولة نحو فاق من ياتيه فاني اكرم ولان كان بعدها ما ضار جعلها شرطية وموصولة نحو فاني فاني اكرم قال تعالى
 قاتلوا ان كان من المقرة بين فوج ورجان فلان يكون بعد ان ولخوايتها وكان ولخوايتها ولفظ لا الموصولة لثابتها
 معانيها بعد ما وكان قياس ههنا الاستفهام ان لا يدخل على كليات الشرط لكن طاهي الاستعمال معناه الاثر في خطا على الواو
 والفاء وتم فجاز من يضر به يضر به من يضر به فان قد رتب في كان غير انشأ جاز دخول على كليات الشرط وكما لو حدثت
 ضمير انسان بولان على فقه كاياني في الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من ياتيه عطش حسانا المروعة الخطوب وذلك لان
 كلم الشرط لا تل اذن تلك التواضع في الحقيقة وكذا اجان كون المفعول الثاني لهذه التواضع جملة مصدرية بكلم الشرط نحو كان زيد
 من يضر به ولو قد مت ههنا الجزء الثاني على الاول فقلت كان من يضر به اضر به لم يجر لا تارة وفي اذ الشرط المؤثر
 في الجملة واما قولك علمنا ان يمد وعلمنا ان يمد في اذ ارجع وقد ذكرنا الاختلاف عن في باب المبتدأ واعلم ان الجزء الثاني
 عند قيام القرينة يقال ان ايتيتم اكرم فيقول وانا ان ايتيتم وكذا في اوقال الله نعم ولو ان قرنا ستر به الجبان الا بواذا
 حاد ف جواب اداة الشرط الجانزة فالواجب الاختيار ان لا يجر الشرط بل يكون ما خيا لفظا او معنى نحو ان لا تعمل لئلا تفعل
 الا اداة الشرط كما لا يعمل في الجزاء قوله فان كانا مضارعين او الاول يعني او كان الاول مضارعا والثاني خبر مضارع نحو ان
 من رتب ذلك وفانت مكرم فان كانا مضارعين فيما جزم ما لا يخفى اما قوله انك ان يصح اخوك نقصه فقد تقدم
 الجواب عنه وان كانا مضارعين فيما مبني في محل الجزم نحو ان ضربت ان كان الاول مضارعا والثاني مبني في الجزم
 وهو قليل في ما في الكتاب لغيره وقال بعضهم لا يجوز الا في ضرورة الشعر قال من يكذب في بيتي كنت منه كاذبا في بيتي
 الوريد والاجور كونهما مضارعين فيهما فاللفظ بالمعنى ثم كره ما فيه من انما في خبره بل انما في خبره بل انما في خبره بل انما في خبره بل
 فغيره اضر به واحد ما ضيا لفظا او لفظا بعد نحو ان اضر به وان لم تضر به ضربه وان لم تضر به ضربه وان لم تضر به ضربه وان لم تضر به ضربه
 فالاول كون الشرط ما ضيا والجزء مضارعا نحو قوله ثم من كان يهدى نحو قوله ثم من كان يهدى نحو قوله ثم من كان يهدى

فان كان في الجملة

1. 1997年12月1日

النام
جزا بكم فبها انما اجراء
اعيانكم فبها انما اجراء
النام
بلا من انما اجراء
بلا من انما اجراء
بلا من انما اجراء

قوله ان كان القلب

بالجواب نحو من يندل فلا هادي له وان تعد بهم فانهم عبادك ولاخوان جنته فانت مكرم وما قوله نعم وان المعنوية انكم كنتم
فلنفس القسم كما يحسن به ويجوز ان يكون قوله نعم وانما ينبغي عليهم انما انما بيت اما كان جتمهم مثله اي يتطهر القسم ويجوز
ان يكون الجتم لوقت من دور. والخطبة الشرط كما لا بد من قوله نعم والذين اذا اصابهم البغي هم يندل. قوله واذا ما غضبهم
يغفرون وقد يحذف عن الجزاء ضرورة في موضع اللزوم كسواه من يفعل الحسنات الله يشكرها وروى من يفعل الخير فان يشكره
فلا ضرورة اذن واجاز الكوفة حذف العلامة لاختيار استدلال بقوله نعم اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهو مشا
ويجب الفاء ايضا في كل فعلية مصدرية بحرف سوا لا ولما في المضارع فيجب الماضى مصدرية بقدر ظاهر او بدلالة كقوله تعالى ان
كنت قلته ففعل علمه وان كان في جزمه قد من قبل فصدرت او مصدرية بما لا يخوان رزقي فاما ههنا وان رزقي فلا ضربك
ولا شملت في المضارع مصدرية بلان وسوف السبع وما هذا كله لان هذه الاشياء لم ترفع شرطا ولا نفع ايضاً بل مع العلم بالجزء
ويبقى الماضى غير المصدر بحرف المضارع غير المصدر والمصدر بلا ولا اما الماضى غير المصدر والمضارع المصدر بلا ولا
الفاعل الاخوان خبر بفتح ضم بتك ولا ضمت بك لا تطامع مناسبها لفظ الشرط على ما بيننا تعلفنا بكما الشرط معنوية او بدلالة انقلها
الى المستقبل بكما الشرط فلم يحنا جاز اذن الى العلامة بقي المضارع المحرر والمصدر بلا فقول يجوز فيها الفاء وتركها اما الفاء فلا انها كانا
قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم يؤثر لاداءه فيها تاثير ظاهر كما اثرت في فعلك ولم افضل وامامكم فلفظ قد من تاثير فيها
لا انها صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع ان لا صلح لهما على التخيير فالاداء مخلصهما للاستقبال وهو نوع تامة يقال
تعا ان تدعوهم لا يسمعوهم وانكم وقال نعم ومن يؤمن بربهم فلا يخاف نجسا ولا رهقا وقال ابن جعفر يجوز دخول الفاء وتركها في قوله
يثبت قال نعم في الميثاق ان يكن منكم الف يعلو وقال تعالى من عاد فينتقم الله منه من هب يهوبه تفيد الميثاق في الاخر يكون حظه
اسمية في التقدير وقال المبرز لا حاجة اليه وقال ابن جعفر من هب يهوبه فليس في المضارع صلح لهما بنفسه فلو لا انه خبر الميثاق
لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا الوجه المذكور للاسمية وان ثبت نحو ذلك
ان ثبت فهو من بدل لم يكن لذهب شيئا وجهه اذ لا يمكن في مثله تفيد مبتدأ الا فمبداً الثاني فلا يجوز الا بعد ان لا تخفف قياساً
وبعد ان واخواتها الضرورة واذا كان جوابا لشرط مصدرية لم يجر الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية واسمية لم يدخل الفاء لان الظرف
من بين جميع ما تغير معنى الكلام يجوز دخوله على اداة الشرط فيقدر تفيد لهما الظرف على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك انكرمتك كانت
قال ان اكرمتك تكرر في قال نعم ارايت ان كذب وقوة الم يعلم ويجوز حمل كل واحد من ادواء الاستفهام على الظرف لانه اصلها قال
تعالى قال ارايتكم ان ايتكم عذاب الله بغتة وهم لا يشعرون هل يهلك وقال نعم ان ايتكم ان اخذ الله معكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله
ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عرقها في الاستفهام قال تعالى اقوم ارايتكم ان كنت على بينة من ربي وزعم من ربي فاحسن ان ينصرني
وتقول ان اكرمتك فكل تكرير والمضارع قد لحسن مع ان على بعض ما ذكره كلامنا لم يدخل الفاء اذ لا يؤثر الاداء من حيث المعنى في
الجزء معني ويعني بالناثير تحليله للاستقبال ان كان مضارعا وقبله اليه ان كان ماضيا فيدخل على المضارع المصدر والسبع
وسوف والى النحضة للاستقبال بدلالة اداة الشرط وكذا في الانشائية لجرها من الومان وفي المطالبة لتجسها بالاستقبال وتدخل
على الماضى الباقى على معناه وذلك اذا كان مصدرية بقدر ظاهر او مقدرة لانه ان متحضر الماضى في ذلك لان قد لم يتحقق مضمونها دخلت
عليه ماضيا كان او مضارعا وانما كدور لم ينفك لم ينفك على نه قد جاء قوله نعم ومن يحمل جاية غضة ففعل هوى وهو معنى
الاستقبال قال وانما دخل على المضارع المحرر كونه في تفيد الاسمية على ما ذكرنا من هب يهوبه واما المصدر بلا الفى فقال ان لا
وان كانت للاستقبال ففقد تحرر للفتى اذ ان الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب العاء وكان على قياس ما قال يجوز عدم دخوله
في الاسمية نحو ان جنته فانت مكرم لان الاداء خصصت مضمونها سميته بالاستقبال ثم اعلم ان ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل
المعنى فان اردت معناه جعلنا الشرط لفظ كان كقوله نعم ان كنت قلته وان كان قيصر وانما اخص ذلك كان لان الفاعل
التي شتفا منه في الكلام التي كوفها ان من الماضى فقط وذلك لا تنبيل على الزمن الماضى ومطابق حدوث الذي يخص به يعلم من
خبر نحو كان زيد قائما فظا لحدث يستعاد من خبره لا يبدل على يقين لحدث ويستقبل بيقين لحدث من دون ذلك
الحدث فعنه كان زيد قائما في الزمن الماضى زيد قائم فكان مدلوله هو ان من الماضى فقط ومع المضى لا يمكن استفادة
الاستقبال وهذا من خصائص كان فادون ساها لافعال الناقصة ان صار يدل على الاستقبال الذي لا يدل خبره عليه وكذا
باقي انتم ان كان اذا كان شرطاً فيكون بمعنى فرض الوقوع في الماضى نحو ان كنت قلته وان كان قيصر وقد يكون متحقق الوقوع
فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه يجبل وقد يستعمل الماضى في الشرط متحقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان
كقوله ان غضبان اذا نادى بهن حنا ونحو قولك انت وان اعطيت ما لا يجيل وانت وان صرت ابر لا اهابل وقال المصنف

هذا البيت فلهذا

نحو بيت انما قال فيكون الا ان
اشد في الفعل المكمل بالتحقق
بالاستقبال وان لم تجز فانه

فَيُفِيدُكَ فِيهِ
 مَعْنَى الْمَضَارِعِ
 وَمَقْطُوعَةِ عَلَى الرَّحْمَةِ
 خَيْرٌ مِنْ غَيْرِ وَعَلَى ثَمًّا
 صَفَرٌ بَعْدَ صَفَرٍ

بالفعل المضارع بالفاء او الواو او ثم حرفان تأتي اتيك فاحذفك وتبقى انك فاحذفك فيجوز ما بعد الفاء على النصف وترفعه
على القطع وتصيب على ان الفاء التثنية مع ضعف هذا الحرف في تقدم في النسخة او كذا ملجأ بعد جواب الشرط المستند بالفاء نحو
قوله نعم من يضل الله فلا مادي له ويدبرهم فزع وفعا وجنا ولا منع في لغتهم من النصف فاذلجنت بهم جاز البحر والزمع رد
النصب قال نعم وان تقولوا لا تبدلوا فاعرف انكم لا تكونوا قال وان يقاتلوكم يقولوا كما لا يضرهم ولا كان التثنية
بعد لفظك في تعامد وقع الجزم جاز جنم العطف عليه قال تعامد في وان قال دعه فاذلجنت بياي ما واكفك جانباً وهذا
الذي يقال انه عطف على التثنية في قوله بدا الى ان كنت مدركك مضى ولا سابق شيئاً اذا كان جانياً جزوا الثاني لان الاول
قد يكون مجزوماً وقوله وامنع لا تكفر تدخل النار يعني ان الكفار يحزنون عند قيام الفريضة ان يضرب التثنية بعد المنع وعلى العكس
فيجوز لا تكفر يدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار يعني ان لا تسلم تدخل النار قال خير بل يجب
ان يكون المقدر مثلاً المظهر نبياً وثباتاً واما قولهم في العرض لا تنزل نصب خبر اي ان تنزل نصب فلان كلمة العرض هي الاشارة
وكانت على حرف النفي فيفيد الانبات وليس اذهب اليه الكسائي بجيد لو ساعد نزل قوله مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل
من الفاعل الخاطب بجدف حرف المضارعة وحكم اخر محكم الجزم فان كان بعد ساكن وليس رباعي ردت هرة وصل مضومة لان
ان كان بعد ضمة مكسورة فيا سوا مثل اقل واضرب واعلم وان كان رباعياً فنحوه مقطوعة اقول لو قال صيغة يصح ان يطلب
بها الفعل كان اصح في عمومها لكل ايمية النجاة امر وذلك انهم فيمتون بكل ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل الخاطب
بجدف حرف المضارعة سواء طلبت الفعل على سبيل الاستعلاء وهو اليه امر عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء
او طلبت به الفعل على وجه التخصوع من الله تم وهو الدخا نحو الماتم او من خير وهو الشفاعة او من يطلب به الفعل بل كان
على الراحة نحو كوا واشروا للهدى بل نحو اعلموا باشتتم او غير ذلك من محام هذه الصيغة وانما استعمالها في جميع ذلك لاهل
لان استعمال هذه الصيغة طلب الفعل على وجه الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب اكثر وذلك كما سئلوا نحو الماتت الضياء
اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة في ما هو فاعل حقيقة كاضارب والفاعل اكثر وكذا الكلام في التثنية فان قولك لا تولد
في غير الآلهة لا تولد في ما فعلت في اصطلاح النجاة وان كان دعائي الحقيقة قوله من الفاعل الخاطب يخرج نحو ليعمل
وغيره فانه لا يدخل في مطلق الامر بل في له امر التثنية كذا يخرج نحو لا نعل انا ونخل خطاياكم فان قيل قولنا الامر اعم من قولنا
امر الغائب كلما يصدق عليه الاخص يصيدق عايشه لا غم قلت لا نسلم ان لفظ الامر اصطلاح النجاة اعم من امر الغائب اذ سئل
بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قد خصص من الامر المضاف الى غيره وذلك كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح سلبه
عن الغائب اذ يصح ان يقي ما البا فلا انه ليس بما عطف قوله بجدف حرف المضارعة يخرج نحو لثم امث يا ابن خير قرين وان
كان ذلك قليلاً ومنه القراءة الشاذة في ذلك فلفظ جواباً لنا وقوله وحكم اخر محكم الجزم قال الكوفون هو مجزوم بالامتناع
كما في قول حسا في امر الغائب محمد تغد نفسك كل نفس اذا ما خفت من حسرتي الا فاولا حذف حرف المضارعة مع عدم
اللام مطرد لثمة استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالاً منه وتبقى مجزوماً بابتك اللام المقترنة وقال البصريون هو
على التكون الا انه جعل اخر محكم الجزم في حذف الحركه وعرف العلة والتون لان قياسه كما مر باب الجزم ان يكون مجزوماً
باللام كما امر الغائب لكن حذف اللام مع حرف المضارعة اكثر الاستعمال في الالفاظ الاخرى الى الموازن فخرج الى صله من البناء وتبقى اخرى
لوقف كما كان في الاصل محذوف الجزم قوله فان كان بعد ساكن في بعد حرف المضارعة اذا حذف اللام مع حرف المضارعة عند الفرقين
فلا يجوز ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع محذوف ساكن فان كان هناك تحريك فان كانت حركته صليته لم ينفصل الجازم من
الوصل بل يبدأ في الامر بذلك الحركه نحو تكلم من تتكلم وتقاتل من تقاتل ورجع من تخرج وتقاتل من تقاتل وان كانت متعولة
اليه من تحرك بعد نظر فان كان حذف بعد حرف المضارعة تحرك ذلك الحركه لاجل ذلك علة حذفه وهي حرف المضارعة
ودلك الحركه لاجل ذلك علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول يتقيم وتقيم ثم واعد فان ههنا فعل حذف بعد
حذف حرف المضارعة اما في قيم فاذلجنت الفريضة اما في نعم وقيم وتقيم فطره لا تات وحمل الساكن حرف المضارعة على الجزم
وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة تحرك ابتداء في بالتحرك بالحركة المنقولة نحو قول وعرف وجه وجهك ان قيل كما حذف
الهمزة المحركة في قيم لاجل حرف المضارعة حذف الواو الساكنة في تغد وحذفه ايضا وذلك لاجل حرف المضارعة كما عرفت
التعريف فامر يرد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما ردت الحركه قلت لانه لو ردت لاجنب له ههنا الوصل فكنت
نقول او عدت وههنا كفت فاعل الالمضارع الذي هو اصله محذوف الواو اذ هو ارب اليه على الصلة ونحوه ومقدور كان
يكون السعي في الساكنين وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً فان كان حذف لاجل حرف المضارعة ردت له

[illegible]

فِي الْمَفْعُولِ الَّذِي

تعالیٰ
لقبتہ امداد اندالی مستحق
والحمد للہ العزیز والرحمن
وہو وہو

غيره فيبقى نحو دخلت في الامر فهو لازم عان منه حرف الجر وان كان تعد به حرف الجر قليلا فهو متعد والحرف اذا كان في بقران
 بالخور ولا تقوا بايدكم وردف لكم واذا تعد بحرف الجر فالحرف في بقران المتص على انه مفعول به ولهذا قد عطف على
 الموضع بالتصيب قال نعم وصيحاير مسكم وارجلكم بالتصيب قال لبيد فان لم يجد من يدك مدنان والدار دون معد فلهذا
 العوائد والتحقيق ان الجر وحده منصرف المحل لا مع الحرف لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالحركة والتضعيف اذ جعلت يدا
 وكرمت عمر ولكن لما كانت الحركة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصل امتكا بالجر من المفعول توسعوا في اللفظ وقا
 هلم في محل التصيب لا يجوز حذف الجارة اختيار الكلام الامع ان وان وذلك لانهما ايضا بشرط تعين الجار فيحكم على موضعهما بالتصيب
 عند سبويه وبالجر عند الجليل والكشائي والاول في التضعيف حرف الجر من ان يعمل مضرا وطنا حكم بشد ونحو ان فعلان
 ونحو قول ربيعة بن خنيس قال له كيف اصبحت وقولها اشارت كليب بالاكف اصابع وانما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لا
 لاستطاعتها بصلتها فانما لا تخش الا صغر جبر حذف الجار مع غيرها ايضا قياسا ان تعين الجار في خرجت للدار وتبش على قاجا في غيرها
 اما شذوذ قوله يمرن الديار لم يوجو او قوله نعم لا تعدن ظم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان شذوذوا والاول
 فالاول في مثل ان يقال ضمن الالزم معنى المتعدي يجوز ان الديار لا من صراطك ولا ثوب عقدة وترضوا والاول في شذوذ
 بجل على الشذوذ كما تضمن الفعل معنى غير متعدي تعد به ماضى معناه كقوله نعم يخالفون عن امرى عيدا لكون عن امره ويجوز ان
 عنه واما الكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد فمختلف من الظرف المخصوص وكقوله تعالى يبعثونكم الفتن اى يبعثونكم لكم وكسب تلك الجبر
 اى كسبت لك ووزنك المال اى وزنك لك وكلنا لك الطعام اى كلت لك ولا يالونكم خبالا اى يالونكم لكم وزدتك دينار الى
 زدت لك ونقصت كرهها اى نقصت لك يجوز اى يضمن دت معنى اعطيت فنقصت بمعنى حوت وكذا يحذف من المفعول
 الثاني نحو امرتك الخيرة واستغفرت الله منها الذى اخير الرجال مما حثك ذلك مع تعين الجار ولا يغير شئ من حروف الجر
 معنى الفعل الا الهاء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بن بديل بخلاف نحو رمت به والدنى بغير البناء معناه يوجب فيه عند
 المبرح مصلحته الفاعل للمفعول به لان البناء المعد به عندنا بمعنى مع وتال مسيو به البناء في مثله كالحركة والتضعيف فغير ذهبت
 ذهبت يجوز فيه المصلحة وضد ما افعله نعم لذهب لسمعهم البناء فيه عند المبرح للتأكيد كما نرى سبحانه ذهب معه ولما الهمة والتضعيف
 للعدتان فالجاء بهما من معنى التغير وليس معروف حذف البناء المعيرة لغير الفعل لا في قوله نعم اتوقى من بر الحيد بداى بزم على شراة
 ايونى بهمة الوصل واذا دخل الهمة او التضعيف على الفعل فان كان له ما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا
 الى واحد تعدى الى اثنين نحو احقرته الهمة لا ينقل من الثلاث المتعدى الى اثنين الى ثلثة الا علم وزى نحو اعلم وارى والمفعول
 الذى بن بديسب الهمة او التضعيف هو الذى كان فاعلا للفعل قبل دخولها وذلك لان معناها تغيير الفاعل به باشرا للفعل فلما
 كان مرتبة ما زاد بها من المفاعيل مقدما على اكان لاصل الفعل فلما انقلبت احقرته همة زيدا وتضعيف العيب تعدى الى واحد
 كقرنته الى اثنين كعلمه الخو ولا تعدى الى ثلثة كاطمرد وقيل تعدى الى ثلثة العيب اى الهمة نحو ايشه ويجوز ان يجمع على فعل واحد
 من حروف الجر ما اذا كانت مختلفة نحو خرجت من اكون في البصرة لا كراما واما اذا اختلفت فقل كى تاحكمها في اخذ فعل التفضيل قوله
 قنته اسير كاعط وعلم المتعدى الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولا مبنيًا من خبر كاعطيت زيدا وهما لا خصوص هذا النوع من
 الافعال واما ان يكونا في الاصل مبتدأ وخبر كعلمت زيدا فاما عند الكوفيين ثانيا مفعولى باب علمت حال وكذا قالوا في خبر كان
 وليس شئ في الحال يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما ولا ضمرا ولا اسم الاشارة وغيره من سائر المعارف ويجوز ذلك في بعض
 المنصوبين قوله واما ثلثة كاعلم وارى تدخل الهمة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب اعلم احمل
 وارى وعند الاخفش تنقل بالهزة الى ثلثة باقى فعال القلوب خبرا بسبب الهمة المفعول اخر موضعه الطبيعي قبل المفعولين لان معنى
 الهمة المعد به شئ على اصل الفعل فعلمت كى زيد مطلقا حلت على ان تعلم زيدا منطوقا فليد بان يدا كوا ولا المحول ش
 يدا كرمعنا اصل الفعل وهو المحول عليه لان المحول عليه معنى قائم بذاته الخليل والعادة جار تبهان يدا كى لكانت اولا ثم الدال على
 المعنى قائم بهما في المبتدأ والخبر والحال وادى الحال والموصوف والوصف كذا المنة نحو احقرت زيدا الهمة محسنة على جفر الهمة
 ولم يتبق ان ينقل الى ثلثة من المتعدية الى اثنين بالتضعيف فلم ينقل علمت كى زيد فاما بلى لست على التثنية مفعولى علمت الا ما هو
 مفعول اول والثاني او مضمون الثاني علمت تقول علمت زيدا منطوقا علمت عمر وانطقت زيدا وعلمت عمر الا ان كان قال
 نعم واذا علمت الكتاب وعند الاخفش ينقل بالهزة الى ثلثة باقى افعال القلوب ايضا قياسا لاسما ماضى قول احسبك زيدا منطوقا
 وكذا اختلفت واختلفت ان علمت واوجدت ولوجان التماس في هذا الجان ابقه في غير افعال القلوب بخبر كسوتك في حاجته
 واحسبك زيدا فاما وبيان بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يزلنا قايما في افعال القلوب في جميع الاعمال التي تليها

منه
 و...

مفتی الافعال
نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم
مخبر نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم
اور اہل بیت علیہم السلام

;

تموه على ما يروى من سرب وعلماهم رايه بنصب اي على انه مفعول الفعل المؤخر ثم تقول الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول
عليها اتفاقا على ومفعول ثان اقضه فاعل وذلك لانياب كان فعلا مبتدئا تشبها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبها له بالمفعول ولم
يجز نصبها لان الفعل لا يرفع فاعله ولا يرفع شبهه بالفاعل ولا نصبها ان يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز نصب الاول ورفع
الثاني لان طلب الفعل المرفوع قبل طلبه للجنوب والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر والخبر مضافا الى المبتدأ فيكون كان
زيد قائما فاعل كان قيام زيد لا نه هو الحادث الكائن في الحقيقة وكان في صان زيدا قائما الصاهر هو قيام زيد وكان في جميع اخوات
كان لان كلاهما بمعنى كان مع قيدا اخر في صان كان بعد ان لم يكن ومعه ما زال واخواتها كان دائما ومعنا صبح واخواتها كانت النساء
الصحيح والصحح ونحو ذلك ومعنى ليس كان وانا افعال المقاربة فليست من هذا من الافعال الداخلة في الاصل على الجملة بل المرفوع
بها او افعالها على الحقيقة وانصبها مفعولا كما يحكي في بابها وان اقضه مفعولا فنصبنا خبر الجملة لان ثانياها متضمن للمفعول الحقيقة
واوطلما ما يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقة اذ معنى علتك يداقنا عماك قيام زيد فاعراب الخبرين لعرب الاسم الواحد في ذلك
المفعول الحقيقة فلذلك تدخل على هذين الخبرين لفظة ان لجملة الخبرين فقد برز واحد ولم يدخل الخبرين اللذين بعد
كان واخواتها لان كانا ايضا يتقدمان المرفوع هذين الخبرين المنصوبين ثم هذا المفعول للمفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال
القلوب على ضرب اما للظن فقط وهي حياجي بمعنى ظن وخال يحال وحسب بحسب وكذا هي غير متصرف فاذا كانت افعال بالغير
بلذكروا وليها الاسمية مصدرية من ان نصبت جنبا فان كان جبا بمعنى غلب قصد او غير ذلك وخال بمعنى اختلف وهما امر
من المبتدأ وانما الاسمية مصدرية بان لا ينصب للمفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة في المتضمنات للمفعولين اذ اولها
الاسمية غير مصدرية بلان يستعمل في الذي هو المرفوع فاعله من ان في عامل اعل ظن الذي هو بضمها ايام يستعمل بمعنى علم وان كان ان
بمعنى اعلت واما اليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف ولا يتوهم ان بين علم وعرفت فاما من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علم
ان زيد لما لم يعرف ان زيد قائم واحدا لا ان عرف لا نصب خبر في الاسمية كما ينصبها علم لا تفرق معنوي بينهما بل هو موكول بطلب
اخبار العرب فانهم قد يخصون احدا للتساوي بين في المعنى بحكم لفظي دون الاخر واجان هشام الحاق عرف وابصر بعلم في نصب المفعول
ولستعمل في بمعنى علم وتعلم امر بمعنى علم لكن لا ينصب للمفعولين بل تراد الاسمية بعد ما مصدرية بان نحو دوريتا علم وتعلم
ان التي بعد رشا ولا تنصرف في تعلم بمعنى علم فاذا قبل لك تعلم ان الامر كذا فلا نقل له تعلق بل علم وان كان دورى بمعنى
حبل وتعلم من تعلق الشيء تكلف علمه فليس من هذا الباب فعلم بنصب الخبرين اذا روي صدر بان واما المظن في الظاهر مع
احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى انهم قال الله نعم في الظن بمعنى اليقين اني ظننت اني ملا فحسابه وقدي في ظن
بمعنى انهم فنصب مفعولا واحدا ومعنى الانه ان يتحمل شخضا موضع الظن الذي تقول ظننت اني ظننت اني ظننت بمرانه فاعل سياها
للمعنى او اما الاعتقاد الجازم في حقى علم انه صفة معية سواء كان مطابقا او لا وهو راي فاذا كان بالمعنى المذكور ووليت الاسمية
المجوزة عن ان نصبت جنبا نحو رايته بل اغنيا سواء كان في نفس الامر عينا او لا قال نعم برونه بعهد وهو غير مطابق وراه
قرنها وهو مطابق وقوله ثم المرفوع الذي خرجوا متضمن معنى الانتهاء اي المبتدأ علما له حالهم وقيل بالخوف راي الحليمه براء
العلمية في نصب المفعولين قال نعم رايتهم في ساجدين واما الاعتقاد كونه الشيء صفة اعتقاد غير مطابق مخوعد وجعل فاذا
كانا بالمعنى المذكور ووليت الاسمية المجزئة فنصب خبرها نحو كنت اعداء فغير ان عينا قال نعم وجعلوا الملكة التي بينهم عينا
الرحمن انما اي اعتقدوا فيهم الا فثبت واما للقول بان الشيء على صفة قوله لا غير مستند الى وثوق نحو نعمتكم كرماء وقد استعمل نعم
في الحقيقة قال من الله موف الناس ما نعوام او اما لاصابة الشيء على صفة وهو جرد وان في وهذا من افعال القلوب لانك اذا جردت
الشيء على صفة لزم ان تعلم عليه ابعادك لربك معلوما وقوله تعالى ووجدك عاثلا لا يخرج عن هذا لانه تعالى قد استعمل من
الافعال ما يستعمل ضمورا للتبينة اليه على سبيل التشبيه كقوله فنبليك وفضل ونحو ذلك كما نرى نعم قد صادفه عاثلا وعلم بعد ان
يعلم فاصح حاله ولم يستعمل صاب وصادف استعمال وصدق في نصب المفعولين حاله لان درسته في هذه الافعال الداخلة على
الاسمية المفعولة الحقيقة مصدر الخبر الثالث مضافا الى الاول فكذلك ان كان الثاني جامدا اتصل منه صدر في معنى علمت زيد بن اخيك
وان وقف بعد هذا الفعلية في التذرية فظهر الشأن مقدرا قبلها النصير اسمية نحو حيث يقول زيد اي حسبه يقول زيد وبعضهم
الافعال يكثر نصب المفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خرج زيدا اي عرفته وبعضها بقل في ذلك نحو علمت
وحسب ظن لا يقد تزلت ولا تظن غير منزهة المحب اليكم اعلم تظن شيئا غير ذلك كذا قال القراء وقد يقوم الضمير واسم الا
شارة مقام مفعولها تقول لمن قال اخن زيد قائما اما انما اظنه واطن هذا وكذا باقي افعال القلوب قال الاندلسي لوجا
قيام لفظ تلك افعالها مقام الجملة لان وقوعه صلة وليس ما فان شئ لان مفعول في باب علمت تتقدمها المرفوع على ما قد ساء الصلة لا

كما قيل في بعض
مسألة ومثبت الشيء
وغيره من الاسماء

يستعمل

فان زيد علمت

وَأَحَدُهُمَا فُتِيَّةٌ

١٠٠

نفسا لغني فضلت

تخفيف الكفاية

وَتَقْبَلُ الْمُنْتَخَبِينَ

معنی عرف و راسخ

اصلین مثل تولہ وظیفہ

مہینے کی وجہ

11

10

۱۰۰

از سینه های من

مجلس

ان الشیخ ابی

•

في

2007

17

الظان

100

خبریں

غيره

2

تقديره بالمفرد على حال قال لا ندل على غير ان التصريح اسم الاشارة بمعنى المضمارى فظنفت الظن قلت لا منع مما قاله الفراء على ما ذكرنا
وقول ظنفت به اذ جعلته موضع ظنفت وقال تعالى يظنون بالله غير الحق أى ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع من كون مفعول
برأى شئنا غير الحق كفى قوله فلا تظن غير قوله يدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه أى الغيبة والاعتقاد الذى هي عنه أى تلك
الجملة الاسمية صادرة عن ذلك وقوله هي عنه على حذف المضامى أى حكمها عنده أى حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر صادر عنه فقه
قوله علت زيد فاما حكمك بالقيام الذى هو مضمون الخبر على المبتدأ الذى هو زيد صادر عن علم وفى ظنفت زيداً قائماً عن ظن
قوله ومن خصايصها انه اذا ذكر احد هاتين الاخرى بخلاف باب عطيت ومنها جازا لا لافاء اذ انوسك او تاخوت لا استقلال الخبر بين
كلا بخلاف باب عطيت مثل زيد علت قائم ومنها انها تعلق بجر الاستفهام والتعريف واللام مثل علت ان زيد عندك ام غرو ومنها
انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضمير من شئ واحد مثل علتني مصطفىا وبعضها مفعول متعدى برأى مفعول فظنفت بمعنى
اتهمت وعلت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصيبت قوله واذا ذكر احد هاتين الاخرى بخلاف باب عطيت علم ان
حذف المفعولين معنى باب عطيت يجوز بل لا يشترط ان تعلقا بغيره فافهم انفسا مفسيا نقول فلان يعطى ويكسوا ويستفاد
مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعول باب علت فظنفت فانك لا تجد فيها معانيها مفسيا ولا نقول علت ولا ظنفت
لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانشاء لا يقع فى الاغلب من علم او ظن فلا فائدة فى ذكرهما من دون المفعولين واقام مع قيام الضمير
فاناس جازا فالحكم من يسمع بخلاف مضمون صاذا قال باى كتاب ام باية سنة ترعهم عاراجا ويحب فاعل ايضا من خواص
هذه الافعال واما حذف احد هاتين الاخرى فلا شك فى ظنفت مع كونها فى الاصل مبتدأ وخبر وحذف المبتدأ او الخبر مع الغير
غير قليل وسبب الغلبة ههنا ان المفعولين معاً بمنزلة اسم واحد ومفعولها معاً هو المفعول به المحققه كما تكرر ذكره فلو حذف
احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع الضمير اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله
تعم ولا يحسن ان يبين بالياء الى قوله هو خير اطم أى بخلاف هو خير اطم واقام حذف المفعول الثاني فكما فى قوله لا تخلفا على عزى تات
اما لما قد وشى بنا الاعلاء أى لا تخلفنا اذلة على اعزى تات الملك بنا قوله ومنها انه يجوز فيها الالفاء الفرق بين الالفاء والمعلق
مع انها ابطالان العمل افظا لا معنى والالفاء ابطال العمل افظا ومضمون الجملة مع التعليق ناو هل المصدر مفعول به للفعل العلق كما
كاو كل قبل التعليق فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة العلق عنها الفعل هو علت لن بد قائم وبكافاضا
على ما قال ابن المشايخ انا فالبجلة معه ليست قابل للمفرد فعلى زيد علت قائم زيد تلخ قائم فالبجلة الملقى عنها لا محل لها لانه لا
مفرد موقعها فالبجلة المعلق عنها منصوب المحل والفرق الاخوان الالفاء امر اختيارى لا ضرورى والتعليق ضرورى وقيل الجملة الملقى
عنها يجوز ان يكون زيد مقيم ظنفت مبتدأ على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس شئ لان الفعل الملقى ليس اماصل
منه مضمون الجملة من الشك واليقين ولا شك ان معنى الفعل الملقى معنى الظرف فحون زيد قائم ظنفت بمعنى زيد قائم فى ظنى ومع
الظرف كون الكلام الاول مبتدأ على اليقين وفتح الالفاء مع تاخير الجملة عن فعل التعليق لان عامل الرفع معنوى عند النفاذ وعامل النقص
لفظي فتحذفها يغلب اللفظ المعنوى وعلى ما اخترناه عامل المبتدأ والخبر كما نرى فى هذا الاعراب فافهم انها ضعيف فتح تقدم عامل
غيرها عليها ليعلم ما مع ذلك قد جازا قوله كان اذنت حتى صار من خلق انى وجدت ملاك الشجر الادب وقوله ان جوابا وامل ان تد
موتها واما افعالها فبما انك منك تنويل وانما جازا ذلك مع ضعيف لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأثيرها بظاهر كالاعمال
وايضاً مفعولها فى الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسبب لا يجل ذلك على الالفاء بل على التعليق ويقول اللام مقدراً بعد الفعل فلا الالفاء
ولا تعليق وهذا اقرب لثبوت ذلك من نواحيها لا ابتداء نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوم يلقونها جازا وظنفت فاعلى هذا الفعل
عامل لا مانع ولا معارف قبل القبح نحو قوله تظن زيداً هب اعنه اذا تقدم مفعول الخبر هو كقيد ثم لا يتوسط فعل القنيت بين
المبتدأ والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جازا الالفاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جازا الاعمال و
هما متساويان وذلك لان الرفع المعنوى عن فعل الغلب تقدم على احدهما وتأخر عن الاخر وقد يقع الملقى بين الفعل ومفعوله نحو
ضرب زيد وبن اسم الفاعل ومفعوله قال ولستم فاعلين انا لحتى ينال افاضه الخطب لو قود وبين مفعول ان نحو ان
زيد احسب قائم وبين سوف ومفعولها كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه كجلى زيد واحسب عمر و
توكيد الملقى بمبتدأ منصوب قبح اذا التأكيد دليل الاعناء بحال ذلك العامل والالفاء طاهر ترك الالفاء فيها ما شبهه الشك
واذا توكيد بالتصريح باسم الاشارة المراد بها المصدر فاسهل اذ ليس ابصر بجهنم المصدر بخرحون يدا حسيه واحسبنا قائم ومصدر
فعل القنيت ذاته مكنى مفعولاً مطلق يقوم مقام فائدة الاعمال والتعليق نحو اعجبت ظنفت زيداً قائماً وملك ان بد قائم واما الالفاء فجازا
مع التوسط والتأخر نحو زيد قائم ظنفت زيداً فاما غالب المصدر لا تنصب فله كما قبل وقد مر ذلك جازا بالالفاء

ان كان مفعولا مضافا كان الفعل من كورامه فالعمل للمفعول كما مر في باب المصدر وكذا ان حذف الفعل جواز نحو فلان زيد فاما
في الصور بين جونا لاء الفعل واعماله متوسطة متاخرا لكون الغاية قبيح كما مر من قبح تأكيد الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو
ظنك لا فاما اي ظرفا فعند من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر وهو كما لو حذف الفعل جونا
جونا لاء متوسطة متاخرا نحو زيد ظنك متطوفا ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر
وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدر بان والفعل جونا لاء متطوفا متاخرا لان
العامل في هذا المقام عليه هو الفعل لا الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ذلك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا الغير كزيد قائم حقا
على ما قبل لما ذكرنا في المفعول المتطوفا قوله ومنها ايضا متعلق بحرف الاستفهام والتلقي المتعلق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة في
مفقه في النرج تكون كالشيء المتعلق لامع النرج لفقده لا بل لا يزوج لجور وجوده فلا تقدر على النرج فالفعل المتعلق ممنوع
من العمل بظن عامله من تقديره لان معنى علمت ان زيد قائم علمت قيامه كما كان كذا عند انصاب الجوز بين من ثمان عطف
الحكمة المنصوبة الجوز بين على الجملة المتعلق بها نحو علمت ان زيد قائم وبكر اقا على قوله بحرف الاستفهام المتعلق قد يكون حوتا لاستفهام
المتعلق قد يكون حوتا لاستفهام وهو اظهر اتفاقا وكذا اهل على خلاف فيما كايان وزيد يكون اسما مستقلا المعنى الاستفهام
كقوله نعم لنعلم ان الخبر بين اخبر وعلمت ابن جالس ومرة تخرج وفيه معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من
وقد يكون يتم الاستفهام نحو علمت ان زيد عندك وقد يكون حوتا للتفويض وان ولا نحو علمت ما زيد متطوفا وان زيد متطوفا
ولا زيدا بل ان زيدا لا يزوج ولا رجل في الدار اما الاستفهام ولا م لا يزوج وما وان التافيتان فللزوج وتوحيها في صدر الجمل
وبعد ما بينت ان العمل في الجملة على الصواب في رعاية الاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير المفرد وما دخول لام الابتداء
في المفرد في جونا ان زيد القائم فضرورة ملزمة اليه وفي اجتماعه ان واللام كما في واما لا الدلالة على الجملة في الاستفهام فاما كانت
معطوفة لانها لا تنبئ بالمشاهدة لان المكسورة اللام في دخولها على الجمل ومن الملاحظات ان المكسورة اذا لم يكن فتحها وذلك اذا
جاءت في هذا لام الابتداء نحو علمت ان زيد القائم فان اللام لا يدخل مع المكسورة كما في واما اذا جازفت ان عن اللام فانها لا تغلق
بمركز فتحها وجعلها مفعولا لفعل القلب في ذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب فاول قبل المتصل فاذا امكنا جعل ان حوتا مستقلا
مفعولا لفعل القلب بان تفتح هجرتها فهو وان من عزل الفاعل بكسر ان عزله واما قوله ولقد علمت اثنتين مني اذ المنيا لا تليش
سهاهما فانما اجزى لقدم علمت في القسم لتأكيد الكلام لان في اللام المعينة للتأكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق وضمان
كقوله وايضا في اليك مع الصدور لا ميل وقا في نحو علم الله جرحا القسم فيجاب بجوابه فيجوز ان المكسورة نحو علم الله ان
قائم ان الله والفعل المتلغ قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت ان تمر علمت انهم ضربت بنصب ايهم على من مفعولة في ريت وان
اي يوم سر و علمت انهم قد رت واعراب الجمل المتعلق بها كما عرابها اذا لم يتقدم عليها فاول القلب فيجوز ان علمت ان يوم ليد
رفع على ان خبر مقدم على المبتداء اي على يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون علمت اي يوم الرفع قال ريت انك
اي يوم عقبني المنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا حذف المفعول الثاني بكنة الاستفهام فالاول ان لا يلحق به في الباب
عن المفعول الاول نحو علمت زيد ان هو وعلمت بكر ابو من هو ويجوز بعضهم تقليده عن المفعولين لا في معنى الاستفهام بل في
التي بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس يتوحي لانهم على انصب نحو علمت انهم انما هو كما في انهم انهم انهم
واتفاقهم اريت زيد ما صنع بمعنى اخبر فلان من هذا الباب حتى يجوز ان تقع في زيد بل انصب فيجب فيه ان ياتي في باب
مفعول من ريت بمعنى ابصر او عرفت كانه قيل ابصر وشاهد حاله التجبيرة او اعرفها انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
عظمة عجبته لشيء وقد يوزن بعد المنصوب الذي كان مفعولا به لاريث نحو اريت زيد ما صنع وقد يجوز ان يكون
ان ايتكم عذاب الله الا انه لم يفسر مفعول كما في بل هو حرف خطاب ولا بد سواء ايتت بعد ذلك المنصوب او لم تات من الله
ظاهرا ومقدرا ليس في الحال المستعبر عنها فالظاهر نحو اريت زيد ما صنع واريثكم ان ايتكم عذاب الله بعينه او جرحه في يديكم واريثكم
ما نذعون من دون الله اروى ما فاضوا والمقدور قوله نعم اريتكم هذا الذي كرمتم على ان اخبرني اريثكم هذا الذي كرمتم
له كرمته وقوله نعم ان اخبرني كلام مستأنف وقد يكون الجملة المنصوبة للاستفهام جوابا للشرط كقوله نعم اريتكم ان ايتكم الاية تولى
اريث الذي يري عبد اذا صلى الى قوله الم يعلم وقوله اريت ان كان كرا رايث للتأكيد ولا محل للجملة المنصوبة في الاستفهام
لانها مستأنفة ليس في الحال المستعبر عنها كانه قال المحاط لما قلت اريت زيد عن شيء من حاله فقال فقلت ما صنع فهو في حاله
اخبر عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لاريث كما ظن بعضهم ويعلق الكاف الحرفية باريثا لكن في خبره في باب
بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المتقول في الفعلية عن شيء نحو ايتك فاستغنى بتصرفها كات ثلثين وجعا وتايشا عن تصرف

في موضع التصيب هي اما في موضع مفعول منصوب يتبع الخافض في ذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت زيد في
الدار ام عري شككت في هذا الامر او في موضع مفعول تعكس الفعل ليرى نفسه اما لاقتضا الفاعل اياه وضعا واما لثمنه
ما يقتضيه الاول فيخرج العلم والمعرفة وهذا الفعل لما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فالجمله المعلقه
عنها في موضع مفعوله اي عرفت هذا الامر اما ان يطلب اكثر فيكون تلك الجمله اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو علمت
هل زيد في الدار او في مقام الثالث نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت زيدا ابومن هو
وكذا قوله تبارك وتعالى وما ادرىك ما يوم الدين لان ادرى يتبع الى مفعولين نحو ادرىك الحق وان كان بمعنى اعلم او في
مقام الثالث وحده نحو علمت زيدا ابومن هو واما الثاني اعني المضمين لعني اعلم فهو كل فعل ذكرنا انه يطلب به العلم نحو فكر
هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعا لكنه يتبع الى مفعول لثمنه معنى تعرف اي تعرف هذا الامر المفكوفه وكذا قوله
انظر اليه افا تم هو اتم اعدى تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر و سل زيدا ابومن هو لو كونه بمعنى انظر و سل
ابومن زيد ابومن رفعه في نحو اعلم زيدا ابومن هو لان انظر الذي بمعنى تفكر و سل الذي بمعنى سل الناس ولا ينصب زيدا ابومن لسلطانها
عليه كما ينصب اعلم اذا سلطه وعليه وكذا الحكم ان كان الفعل المنتم به العلم متعديا بابا الوضع تعطينه من المفاعيل افاضاه وضعه
ثم يخرج بالجملة المعلقه عنها في موضع المفعول الذي يبدله بسبب تضمنه معنى التعرف نحو علمت زيدا هل هو كرم اي تعرف كرمه بالحق
وابصر زيدا هل هو في الدار اي تعرف كونه في الدار يا بصرا وكذا قوله تبارك وتعالى فما لوليك عن الساعة ايان مرسيها اي
يتعرفون وقت رسالتهم ابصرها ذلك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عمر الله ان الكاف مفعول اصل الفعل والله مفعول
الفعل المضمين قد يكون جملة المعلقه عنها بدلا مما قبلها نحو شككت زيد هل هو قائم او لا اي شككت في قيامه في في محل الجرح ونحو
عرفت المحال ان زيد في الدار ام عري في محل التصيب من المحال وكذا عرفت زيدا ابومن هو الجملة فيه بدل من زيد هذا
وقد اوجب الاختصاص زيد الظننت اخوه قائم قال وانما لم يحجز لظننت خاها قائما لان اللام لا تبدل فلا يدخل الماضي كما يخرج في باب
ان فصح في التفسير داخله على اخوه كالتك ظننت اخوه قائم واما الالغاء والتعليق في اعلم واربع عن المفعولين الاخيرين
فالظاهر ان هذا هو المالك انه يجوز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم وراى فنقول اعلمك ان زيد منطلق وان زيد
منطلق ام عري وما زيد منطلق وزيدا علمك منطلق وزيدا منطلق اعلمك كذا الحكم اذا ينسب بابا علم لما لم يستم فاعلم نحو علمك
ما زيد قائما وان زيد علمك قائم وقال الاندلسي لكن اعول عليه امتناع التعليق والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ الجرح ما يدل
على انك اذا ينسب الفعل للفاعل امتنع الغاؤه وتعليقه واذا ينسب للمفعول جاز وان الالغاء منها ممتنع سوا عين الفعل للفاعل
او المفعول فقال ابن جعفر لو الغيت فقلت زيد علمك قائم او علمك فقلت علمك لم زيد قائم لحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة
لان لا بد من اعماله في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة واحدة قال في شيء لان اعماله بالنسبة الى شيء وانما
او تعليقه بالنسبة الى شيء اخر فهو مثل زيد علمك قائم ان اعماله في الفاعل والغية عن المفعول وكذا في علمك لم زيد قائم اعلمه
في الفاعل وعلمك عن المفعول وايضا العمل في المفعول في النصير والمفعول او المعلق اصل علم فالمتغى غير المتعل والمعلم لا خلاف
في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول ادسوكا قول مفعول اعطيت قوله وفيها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضمير
شيء واحد ههنا الانفعال المذكور في المتن ولفظه هي محسب من ذلك الحيلة يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضمير متصلين نحو
المعنى نحو علمت زيدا فقال تبارك وتعالى اني اعصر غيري وكذا ان كان احدهما بعض الاشياء نحو قوطم وابنتا مع رسول الله ص واما
تقول كذا وقد يحرم مجرأها راى البصير حلا على الفاعلية وكذا علم وفقد حلا على وجلاهما ضلوه في اصل الوضع وانما لم
يجز ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثر ومنه اصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اختلف
معكم انهما فاعلا فلا نقول ضرب زيد من زيد وانما زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتني ولا ضربتني
وانما انما الفاعل لا تخاذهما معنى وانما فاعلا من حيث كون كل واحد منهما ضمير متصل ففصل مع اخبارها معنى تغايرها لفظا اتصال
الامكان فلهذا قالوا ضربت زيد نفسه فضا النفس باضافته الى ضمير زيد كانه غير الغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار
الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر واما افعال الغلوب واما المفعول به فيها ليس المنصوب الاول
في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفانها لفظا لانها ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به والفيما من جواز ضرب زيد
قائما اي نفسه واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصل فيجوز في غير افعال الغلوب فيكم سواء وقع المنفصل بعد الاو معنا
ولم يقع نحو فاضرب زيدا وانما نقل اياها اياك فاضرب وما ضربك الا وانت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين بمعنى
احدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيد اظن قايما وظهر زيد قائما وانما لم يحجز المثال الاول مطا و جاز الثاني في افعال الغلوب خاصة

والى كان المقصود تفصيل الجواز وقد تقدم جميع ذلك فعلمت ان المقصود على شرط التفسير هذا ما ذكره الفص من خواص افعال
القلوب ومن خواصها انهم جواز دخول ان المشوكة على الجملة المنصوبة الجزئية نحو علمت ان زيد قائم ولا نقول اعطيت
ان زيد درهم وذلك لان مفعولها في الحقيقة على ما تقدم غير محتمل هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وان المقصود موضوع
هذا الفعل فنقول اذا دخلت افعال القلوب على ان المشوكة فهي ناصبة لمفعول واحد من مفعولها الحقيقي وبكثرة ذلك وان
كان ذلك الفعل مما ينافي بضمير المفعول واحد نصبا صرحا كحسبت خذنت كما ذكرنا في اول الباب لا ينافي بالطلب في ظاهره لا
الاستعمال المستند ومستند المسئلة نصبا كما في حديثه فكلنا انما نرسلها نحو حسبت ان زيد قائم او مقصود الخبر
للمنصوبين هو المصريح به بالخبرين المصداق بان هذا ما ذهب اليه من ان مع اسمها وخبرها مفعولان ولا مفعول له
لغيره فلهذا لا يخفى على من علم ان المقصود مع خبره انما في تقديره مفعولان في جميع المواضع كما في الحروف المشبهة بالفعل فكيف
يكون في تقديره اسما بل لا بد ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت ان زيد قائما سادان مسندان مع اسمها وخبرها ومفيدان
فانما هما انما يتقدم به المصدر بل الة مصدرية كما كان الكلام مع ان يتقدم المصدر وهذا هو الكلام في افعال القلوب واقا غير
افعال القلوب فما ينصب جزئ الجملة يتقدم به المصدر فهو مفعولان في جميع المواضع كما في الحروف المشبهة بالفعل فكيف
كان واصل الباب مفعولا في الحقيقة اسم وخبره في الة اصل انفسه في زيد قائما من ان زيد قائما اكثر من انفسه في زيد
التميز في المفعول ثم جاز من جازها ما بالشرية وجوز مع ما كان مفعولا علمت ان زيد قائم انما نقول بل انما جازنا
بالشرية فلا يجوز انما لا يجوز ان تصير شيئا في الاصل فلا فائدة في ذكر الفعل وحد كما قلنا في علمت خذنت وكذا لا
يجوز حذف احد المفعولين الا فليلا لان مفعولها هو المفعول لصير كما كان مفعولها عمل صار وكان القياس بناء على ان المقصود
في تقدير المصدر وجوز تصديرها بان كما في مفعول علمت ان زيد قائم وعي اسما وخبرها انما لا يصدر ان اذن
بها كما ذكرنا في اول هذا الباب واقا الغاء صير مراد فانها وتعليقها فلم يتيا كما في افعال القلوب لان ذلك فيها التضعف
من حيث انها مفعولها الغنى الذي هو افعال بالصفة بخلاف التصدير فانه يظهر في الغالب كجعله غنيا او مظهر الغنى الذي هو
احداث الشيء بعد ان لم يكن ومراد فان صير قد يخرج من هذا الباب وذلك انما لم يكن بكفاه كقوله قد جعل الظلمات والنور
خالق وذهب الى ان مفعولها وجوز ان يكون مفعولها في قوله تعالى وتعالى وتعالى وتعالى وتعالى وتعالى وتعالى وتعالى وتعالى
لا يجرى الا بمفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها
غير المالك الى الوجود وهو مفعول التصدير لم يجرى في مفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها
تقدم وضربا لله مثال عبد الله او كوا نحو ذلك والية ذهب الى ان مفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها
وصالحه مثلا من ضرب الحاتم والابن ويجوز ان يكون مفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها
درستهم بطون ناد وجير كما ان في قوله تعالى من بعد ان كان النخل نكرا جاز جعله حال ان يكون غادر رجلا
خلفه في قوله تعالى من بعد ان كان مفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها
افعال القلوب ومن غير مراد فان صير مع المعنى بين نحو سمعتك تقول كذا مفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها
تقدم به الجملة بان نحو سمعتك تقول كذا مفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها
او تكلم وانا لا اذ من معان نحو سمعتك تقول كذا مفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها
انجي بل لا ينصب انما من قدر روى برفعه على حكاية الجملة وما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما تصرف منه ولا يصح استعماله
ان يقع بعده اللفظ المحكي اما ان مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الذي هو في الحال نحو قول الان زيد قائم فيدعي ان يكون
الواقع بعد قوله هذه الكلام متلفظا بما يفظونه غير هذا الكلام لم يكن حكاية او الذي يقع بعد نحو قول الان زيد قائم
او قل زيد قائم واللفظ الواقع بعد انما مفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها انما افاد مفعولها
غير هذا الكلام لا يجوز انما من غير مراد اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل لا يكون الامر نحو قول زيد قائم اي قبل
هذا اللفظ من حيث انما اللفظ انما هو الاصل جان ان يعبر اللفظ بشرط واء اللفظ المعبر اليه بالمعنى المفهوم من الاصل لانه
وبما يتغير اللفظ المفعول به من بعض القائلين نحو تغير اللفظ في كلام من لا يتغير عليه ذلك ايضا كالباري نعم وكذا غير
من جعل عليه ذلك مع تغير اللفظ جان لا يعمل القول شيئا من اجاء الكلام امر المثل هذه الجملة اصلها انما حكاية بآية

مجلس

المصنف: زين العابدين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من فضلكم يا اخوتي

محکم دلائل سے مزین متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

واقعہ

والاعمال الناقصة في افعال ما وضع لنفسه افعالا على صفة وهي افعال الناقصة كان وصار وصبح واصبح وصلى وصلى وصلى وصلى وصلى

باعتبار افعالها افعالا هذا لان تقول حكايته عن قال زيد قائم قال فلان زيد قائم قال فلان قائم زيد قائم في الكتاب العبري
يقترن فيمنع الالف المختلفة للسنة الساكنة فيقول قال زيد قائم وقلت لم وانما قيل عاية اللفظ المحكي ويجوز قال زيد هو
قائم وقلت لم وانما قيل عاية اللفظ المحكي ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لم وانما قيل عاية اللفظ المحكي ويجوز قال زيد هو
الذين كفروا الذين امنوا لو كانوا خيرا ما سبقونا والا لا يكون استعجالا ولا يجوز الوجها فيما يورد في غير القول قال نعم نقول الله
ليبينه بالباء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكوفا مفعولا بها لا مفعولا مطلقا على ما وهم انهم كما تقدمت بابي
وان لم يرد ذلك لان محض قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مفعول وقد تقدم ان ايد المفعول به ان يطابق عليه اسم المفعول كما تقول
ضربت زيد فمضروب ولا تقول ضربت ضربا فمضروب مضرب وكذا تقول انا قاتل زيد قائم باي نافية والفاعل لا يضاف
الى مصدره ولا يقال زيد ضارب الضرب القوي الذي وهم المصقول ان محض قلت زيد قائم قلت هذا القول يدخل عن
ان القول يطابق على المفعول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل لموضع المفعول به قلنا يجوز عطف المفرد عليها منصوبا نحو قلت
ما زيد قائم او لفظا اخر يقع المفرد بعد القول على الحد منه لوجه والدليل على ان اسم الفاعل عليها اليه في قولك انا قاتل
في زيد قائم واطلاقك على تلك الجملة انها مفعولة وكلاهما علامة المفعول به على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه فاذا كانت منصوبة
الموضع مفعولة بها جاز عطف منصوبا كقولك قلت ما زيد قائم او لفظا اخر يقع المفرد بعد القول على الحد منه او جازا
ان يكون مؤيدا معنى الجملة فقط ويعتبر ذلك بان يجعل مكان المفرد جملة ثم يحل ذلك المفرد على تلك الجملة كما تقول مثل ذلك
كلاما حقا او باطلا او صادقا او كاذبا احسانا او ذللا زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام حقا او باطلا او كاذبا احسانا او ذللا
المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظا عيانا من زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبر عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظا او كلمة او ثباتا
ان يكون لفظا يصلح لان يعبر عن المفرد عن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظا او زيد قائم لفظا فينصب هذه الثلاثة
ليست عينها الفاظ المحكي حتى تراعي ليست افعالها افعالا على افعالها المعبر كما تقدمت خبر على اصلها وادبها بمفرد غير
معبر بل هي من جملة ما عن مفرد بل السراة من نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب كل شيء وعلينا ان نعرف ان زيد قائم زيد هو
واما ما نوه فهل تراعي ولا ذكرنا في باب العلم وخامسها مفرد غير معبر عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب
يقدر معه ما يكون به جملة كقوله نعم قال سلام قوم منكرون اي عليكم سلام قال اذا قيل قلت دابة اي هي دابة وقوله
تعالى قال سلام يجوز ان يكون سلاما منصوبا معبر به عن الجملة كما في قولك فلان يقرئك السلام اي سلام عليك فيكون المنصوب في قول
سلاما بغير المرفوع في قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير من كلام الجحش لوجه فيكون اي مفعولا مطلقا لفعل كان في
اي سلاما لا فيكون الجواب المرفوع عنه قوله قال سلام احسن منه على ما قال في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد اشرككم بالانبياء
المستفاد من الرفع على ما مضى في باب المبتدأ ويلحق هذا الكوفيين بالقول في الحكاية ما في معناه كقولك ناديت رجلا واخبرته زيد
قائم فان تنادى بالرجل علة لوجه ترحا لم نفس هذا البصر بين القول مقدرا بعد مثل هذا الفعل وليس يلحقا به واضمار القول
ليس بغيره في الكتاب العبري بالنقد خبر قائم وقلت زيد قائم وثنا داو بقولهم الرجل عدل وكلا القولين قرير فيقول ناديت سلام
كما تقول قلت سلاما واثنا داو بل ذلك لا يوجب في المحكي بعد القول لقيام الظرفية كما يقال من قال زيد قائم فقول
انا قلت كما يحذف القول ويقيم المحكي كما في قوله جاؤا ابدت مل ريت لتدبير قضا واعلم انه قد يحذف القول بغير الاعتقاد ولا لفظها
سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظاهرا نحو قولك كيف تقول في هذه المسئلة اي كيف تعقد فلحق بالظن في نصب المفعولين وليس
بغير الظن لان الظاهر كلام متين وبعض الناس يقول لا بد ان يكون في الظن في العلم كما يقال لك كيف تقول
زيد قائم فاجيب اعلم قائما بالسيف فوافد بغير الاعتقاد علما كان او ظاهرا وجوز ان لا يفي العمل بالظن مط لغيره سليم واكثر العرب
يجوز هذا الالتفات لا بشرط كون الفعل مضرا عا لجا قال الاندلسي منهم من يشترط الخطا وون المضار عندهم يشترط
المضار عندهم في الخطاب فيجوز نحو يقول زيد قائم قائما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند اكثر من في الالتفات من شرط تقدم
استفهام متصل نحو انقول زيد قائم او منفصل بظرف نحو انقول زيد قائما او بالسوط تقول زيد ضاربا او باحد
المفعولين كقوله لجملا لا تقول بغيره لغيره ام يتجاهلنا فان نفس بعض الشرط عند اكثر من يرجع الى الحكاية ايضا مع استيفاء
الشرط قوله ولغيره ايضا بل كالمقامان حسب ما مضى في باب المبتدأ في شعره مشقفة وقلت المحصر في افعال
خيلاء وزعم في كذا هذا المثال ثم هذا المعنى يكون لان قوله فقلت محض عرف ووجدت بغيره صحت ذكرنا انه اذا تعد
علا ووجدت الى مفعول في ما مضى صحت عرف ايضا لان المعروف والمضرب مفعول الجملة ونصب المفعولين وعدم ضمهما
ينعزلان استعمال ضربا صحت مع كونها بغيره صحت ووجدت لا يصحبا المفعولين قوله الاعمال الناقصة ما وضع لنفسه

الاعمال الناقصة

والله يسر
عليه السلام
فذلك اننا قد علمنا
بما مضى من قوله
علا في المفعول به
الموضع انما هو
مضرب المفعول به
المضرب المفعول به
المضرب المفعول به
المضرب المفعول به

الاعمال
في باب المبتدأ
المرجوع وادارة
الفتن من ردت
في باب المبتدأ

نفسه
انما هو

کافہ احزاب

الشرك

كل من قول له وذاية اسم ان يكون غير مضمة...
لبي يكون اي على كان لم يوافق السرا...
على هذا طال وكذا قولهم لم يلدت فاعلمت ربك العرش...
بحورها في انحاءها سكان الاسلام واما اذا دلت...
كان اليه عند سيبويه وقال المبتدئ ان...
ظرفا في قوله انما يات في نظرنا ان...
لعدم علمه او لما جازا في قوله...
الخبر في هذه الحالة لا ياتي على...
ان يترقها ان يترق في قوله...
منصوب في قوله كالظرف...
يتبع فيها يقع...
الدلالة على الحدوث...
وقولك بدالك من تلك الفلوس...
هذا قول الفرزدق فكيف اذا...
لشؤون فاصحابا بل لشيخها...
معنى قوله بالفاظهم اعلم ان...
للتوهم كان لا يدرك...
الاما في هذه الحالة...
ما علة في قوله...
في هذا اثر في...
هذه الكلمة تكون...
التي هي...
وكما في قوله...
يدل على...
منه...
فيه...
وما...
كل...
ظل...
في...
تأثير...
يخرج...
فان...
سود...
بالتة...
ما زال...
الآن...
ان...
التي...

هذا قول الفرزدق...

هذا قول الفرزدق...

تذكر

مادام وقتي خلاص
 به عطاف علبه بضاد
 هوای لطفم بخلافه
 العین تفت
 والحدود قید بر کجی بهر تفت
 والمرت ولاندر ش
 اوله

حلفت بيبا ابن فخر الدين
بفكره في دار راقية استودعني
ما علمه ولا يخبر بها بشئ
فمندي انما قد تركت في حجر
مكة وولدت في المطرية
والله من ذنابي البرير محمد بن
العاصمي
الفاكحل

[illegible]

三

الطلب في الاستفهام

الطلب في الاستفهام
ان يقال في الاستفهام
فان الاستفهام في الاستفهام
وهو ما هو المطلوب

فان الاستفهام في الاستفهام
وهو ما هو المطلوب

الطلب في الاستفهام

الطلب في الاستفهام
وهو ما هو المطلوب

الطلب في الاستفهام

بذلك ما بين الافعال اتفاقا لما ذكرناه من ما يجوز تقديمها اتفاقا لانها ليست كالطلب لتصدر كجاء المتصور على شرطه انفسه واقا
ليس في الاكثر من جمل جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفة من ذلك لان من خبرها انها خوف كما فاقوها بها كان وواظفهم اليه
وان كان من خبرها انها فعل نظر لعدم تصرفها ومشاقتها لما وانفصت فعلتها جاز ترك نون الوقاية معها كما في قوله اذ
القوم الكرام ليسى ولم يرد عينه المكسورة مع اتصال الضمير كارد في صيد الخفاف العين فقا واو اصيدت ولذلك ايضا
لجان بعضهم ابطال عملها بالاكافى قولهم ليس الطيب الا السك بالرفع واستبدال الجوز بقوله نعم الا يوم ياتيهم ليس وقا
عنهم قالوا لان المعول لا يجوز وقوعه الا من حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرح لم ذلك فانك تقول زيد ان اضرب ولم
اضرب والفعال ان لا ينفذ مان على ان ولم والمانع ان يمنع تعلق الظرف في الاثر غير ليس بعلة فغير ليس فان الافعال اتفاقا
لا يمنع تعلق الظرف بها لانه على معنى المحل فاذا قلت كان يوم الجمعة يد كما فلما منع من تقدم الظرف والحال كان
لذلك لانه على معنى الحدوث بل هو لا من تعليله بخبر كان المؤخر وكذا ليس في خبره ما كان وكذا ما سائر الافعال الناقصة
ولا تنجح هذه الدعوى الا لغير من يتر المانع عن ادخالها في فعله ليس دون الكوفيين واعلم انه لا يدخل الاضال الناقصة على
مبتدأ ولا على مبتدأ عادم انصرف كما التجوية لا على مبتدأ ويلزم الابتداء كونه في مثل فان الامثال لا يغير قولهم الطعن يطأوه
يلزمها كونه في جملة كالمثل كالجمل الا عشر ارضيه كقولهم فان طافوا بالخلق اليسر يلزم الابتداء لوقوعه بعد اما واذا للفاجاة
او لظنه معنى الدعاء كسلام عليك فان يلزم الابتداء بنبه ليفيد حصة النبوة كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا يقع اخبار هذه الافعال
جملة طلبية ذلك لان هذه الافعال كالتقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة لا في اللفظ ان معنى كان زيد قائما ان زيد قيام له
في الزمان الماضي بمعنى صان زيد قائما ان زيد قيام له في الزمان الماضي بعد ان لم يكن ومضاهج زيد قائما ان زيد قيام له
حصول في الزمان الماضي وقا الضمير كذا ما سائر هاء انة كها معنى الكون مع قيد خبر كذا ذكرنا غير مر فلو كانت اخبارها طلبية
لم تغل في من ان تكون خبره شاقص الكلام لان هذه الافعال كونهما غير مصدر خبرها يدل على ان المصدر خبره غير الحصول
في احد الان من الشك والطلب الخبر يدل على انه غير محكوم بل الحصول في احد هاء انة شاقص وبعانة اخر مصدر الخبر خبرها
فاعل للفعل الناقص كما مر فغير فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان خبره ماضيا لم يخبر بها كان عنه ثابنا عند المتكلم
مستوكما بهل غير ثابت عنده وهو شاقص واما قولهم هل زيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان ان يد ليس استفهام المتكلم بهذا
الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كذا ذكرنا صفة الاخبار اذ كثر بالطلب فيها عن الطلب الذي
اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل تكون قائما اي هل تقوم
قد جاء الطلب فيها معنى الشرح والكون بالكارم ذكرنا وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثالا ولا خواستفها مما
تحوكون هل ضربت امثال اذ الطلب اخبارها طلب الاخبار فيجوز طلبان على مصدر واحدة وهو محال واما ان كان خبرها
مفردا متضمنا لغيره استفهام جان لان ذلك المرفوع يقيدها بخوابين كان زيد واتهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدم
على جملة احداث فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل معنى الاختصاص فيناقض هو ومضاهج الخبر ان قيل فحيث يجوز على
ذلك تقدم الجملة الطلبية عليها بخوابين ضرب كان زيد قلت ان كلمة الاستفهام تحدث في الجملة لانه يبدى بل فضل معنى الاستفهام
لاني جملة اخرى بعد هاء انة لا يجوز وقوع اسم الاستفهام خبر افعال اذا لم تكن مصدرة بما التقى فلا تقول ابن
ما كان زيد ولا يمتع ان زيد لو جوب تصدرا التقى ويجوز تقديم هذا والحق في ذلك لم يكن سماحك ومنع الجزم والشك
بين ذلك في ليس بخوابين ليس يبدى اول الجواب فان منعنا ذلك بناء على منع تقدم خبر ليس عليه فقدم الكلام عليه
وان منعنا الا انه الى المحال من حيث المعنى لان زيد لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فاجواب ان ذلك على سبيل التبالغة
نفرض لك في غير الاستحليل بخوفه ليس وجود الله نعم او علمه او قدرته ثم تقول اذا كان الخبر المرفوع متضمنا لغيره استفهام
الكلام وجب تقديمه على كان واخباره ان لم يصدر بما وذلك اما كلمة الشرط بخوابين تكن اكن او كلمة الاستفهام بخوابين كنت
واتهم كنت اذا كان الخبر ظرفا ولا اسم نكرة وجب تأخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدان كان رجل وكذا ان دخل الا على الام
شروطه يمكن فانما الا زيد وقا بما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تأخير عن الخبر اذا كان الخبر خبره في
الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلته بالخوابين عندك انك قائم وعندي كان انك قائم اذ لو كان
الخبر لا يشبه المفعول بالمكسورة على تقدمه اخبار الشان في الفعل ويجب تأخير الخبر عن كان واسمه معان دخله الا نحو ما
كان زيد الا فانما يجب توطئة او تأخير اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضيه التصدير وكان مما لا يفصل بين وبين الفعل

كل

كل واسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان قائما ان يدل اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى في التسمية
على شرط التفسير وتأخر الاستفهام وما التافهة اذ لم يكن مع ذال وانما هي نحوون توصيط الخبر بين ما هو من الفعل المتناقص نحو ما
فانما كان زيدا قائما اكان زيدا لا يجوز تقليبها عليها ويجب تأخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تفرق فروع خبره نحو كان زيدا حسنا وجميلا
فلو كان كان حسنا زيدا وجميلا حسنا كان زيدا وجميلا ففصلته بين العامل ومفعوله الذي هو كثر منه بالاجتناب اما اذا تفرق مفعولان
على نحو اذ لم يكن المنصوب ظرفا نحو صار زيدا كان زيدا غير ان المنصوب ليس كثر منها اذ كان منصوبه ظرفا فانما يجوز ان يقع نحو صار زيدا
كان زيدا اليوم او في الدار اذ الظرف يتبع فيها والزمن يتبعها فلو كان جملته ولا وجه لمنع توصيلها او تفادها ولا اصل الجواز
ولا يفصل عند البصر بين كان واخواته وبين المرفوع بهما من مفعول الخبر الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز ان لا عمل
بذلك وبين مفعوله بشرط ان يكون فضله بغير الطرف ايتم نحو صار زيدا كان زيدا صار بارا حارا اذ كوفيتون الفصل بين مرفوعين غير
الظرف ايتم نحو كان زيدا صار بارا قويا بعض البصر بين بين الخبر العامل اذا انفصل بذلك المفعول الفاصل وبينه اذ لم يتقبل
فجوز في المتصل نحو كان زيدا صار بارا ولم يجوز في المنفصل نحو كان زيدا صار بارا او هم خلاف ذلك قد رتبته الترتيب
ضمير الشأن اسم الكان واخواته نحو كان زيدا فخذ وكذا في المثالين فالقائد هذا جاز في قولهم بما كان اياهم
عطية عودا ويجوز في البيت زيادة كان واعلم انه يخرج هذا الباب عن التكرار المحضة اذا حصلت الفائدة ولا يطلب التخصيص
مع حصول الفائدة على ما ذكرنا في باب المبتدأ فقال ما دام فيهن فصل جيتا وتقول ما زال رجل واقفا بالباب وكذا في باب
ان قال وان شفاء عبرهم فكذا الشفاء مستوفى في هذا الباب وفي بابان معترف عن ذكره ولم يخرج ذلك في المبتدأ والخبر
للاشياء لا اتفاق اعراض الخبر عن هناك ولا خال في ما بينها وقد ذكرنا ان سببه هو ان يكون من زيد ان زيدا هو الخبر
قال ان شفاء وغيره لا يخرج عنها عن تكرر بمعرفة الاشارة نحو قوله يكون من اجزاء غسل وماء وفيه نصب من اجزاء وقال
ولا يك موقف منك الوداع قال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر يمكن ان يقول ولا يك موقف منك الوداع
وان يرفع من اجزاء اشارة لشيء كان كافي في الرواية الاخرى ولا خلاف عند مجوز اخيارا ايضا ان الاول جعل المعرفة اسميا
والثاني خبرا لا نه اتم قالوا ان ان لا بالاسم في انقلد في نحو قوله نعمنا كان حجمهم الا ان قالوا مع كونها معرفة ليس لشيء
المضمين حيث لا توصف كالمفرد اما جزمهم على تكرار الاسم وتعرف بها خبر عدم اللبس بالان كان وورد سببه في التمثيل
بالاخبار عن التكرار بالمعرفة قوله اسكران كان ابن المرافعة اذ هما يتماخوفا للشام ام متساكر وقوله فانك لا تبلى بعد حول
اطمى كان افك ام حار وقوله الامن مبلغ حسان عطف اطب كان محرك ام جنون وقد عليه التبر بان اسم كان هو الضمير
معرفة وليجب التبر عن سببه بان مرة الاستفهام في طلب اطب اسكران دخل على اسم مرفوع بعد الفعل فالرفع في ذلك المرفوع
بضمير يفسر ذلك الفعل او الفاسم كان اذن تكرر في الجواب بان ام المتصلة يلها احد المستويين والاخر اظهر وقد قد رتب بعد المرفوع
فعلا يلها المستويان واجبت في الجواب بان الفعل لما كان محذورا وجوبا لاجل التفسير كما تمعدهم وانهم فان استؤاوا ولها ما قد لا
يكون في ضرورة الشعر كما يجيء في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شرط التفسير ان المرفوع انما يضرط في ظاهره اذ كان
المرفوع بعد كلمة لان في الفعل نحو ان اشر هلك في قوله خاصة اطمى كان ام حار الاول ان يرتفع شيء كان مقدما لما يجيء في باب
العطف ان بعد سببه لا ابالي لا يقع هذه التسوية الا داخلية على الفعل واجاب بعضهم المبر عن سببه بان التفسير يرجع الى المنكر
فيكون منكرا وورد جوابهم بان الضمير يرجع الى النكرة معرفة بدليل وتوضيح مبتدأ نحو ضربت رجلا وهو راكب لركبان تكرر الضمير
وصفه والجواب عن اثر ان الضمير اذا عاد الى نكرته فمختصة بوجه هو معرفة نحو جاءني رجل فضربته والافهم تكرر نحو جاءني رجل فضربته
ام امارة كما مر في المعرفة والنكرات المعرفة للضمير الا بيا الشئ غير مختصة فالضمير اذن يكون وان علم ان ليس من بين اخواتها تختص
بكثرة في اسمها تكرر لما فيها من النفي ويجوز حذف خبرها كثيرا قوله انما يخرج في الفقه ليس الجمل اي ليس الجمل جازيا وقبل بل هلك
على انصار خوف عطف عليها جميع هذه الافعال متصلة لا ليس عادا ولا نصار فيها ما لها ولا يستعمل لما زال واخواتها متصلة
واسم فاعل الاتمامين لا يباين مع الحرف النفي ولا تدخل على المرفوع وقد يحذف لام يمكن الجوز تشبها لتوحيها بالاولى وحذف مع
قد حذف الجوز حكاية الاول وذلك لكثرة استعماله حال تعلم يمكن غير ان حذفت كسر لاه بال فضيل لم ابل بعد ما حذفت
منه البناء لكثرة الاستعمال ايتم قال سبوا اذا لاقى بون يكن الجوز صا كانا بعدها لم يخرج حذفتها قال الله نعم لم يكن الذي كفرا
لنحوها المحركة وجوزها بعد الحرف سببه حذفت لمدوا جاز بون الحذف مع ذلك انهم انشدوا بون يدي في قوله لم يكن الحق على ان
هنا جزمهم ما عدل تعجب بالسر قال الشاعر هذا اذا قال سبوه فقد لم يخرج اذا كان ظرفا مستحقا ويستعمل ذلك الظرف مستغلا

مسألة وقد مر في باب
وسمى الجمل انما يخرج في الفقه
نحوه من س

مسألة وقد مر في باب
وسمى الجمل انما يخرج في الفقه
نحوه من س

نحوه من س
نحوه من س
نحوه من س

[illegible]

تجلی
القرآن العزیز فی
مکتبہ المدینہ

منع کند از معجزه و معجزه را
 و کمال آن خوف است و
 و بر روی نسبت به
 لا تفرحوا بانه غیب است
 ان یخرج من فوق غیب
 طاهر و در الفقه
 افهم مع الرزق و الرزق
 ایزان او که

جزای بر معنوی است
و انچه در آنها است
او ناله و فتنه

[illegible]

استخرجه واشد باستخرجه ولا يتصرف فيها بتقديم ولا تأخير ولا فصل واجان الماثل في الفصل بالظرف وما ابتدا انكره عند
 سببها ما بعدها الخبر موصول عند لا تخش والخبر محذوف وبما فعل عند سببها فلا ضمير في الفعل ومفعول عند لا تخش والياء
 للتعديل بواو ايدة فليس ضمير قوله ما موضع الاشياء التخييلية فعل وضع الاشياء التخييلية في قسم الامثال فلا ينقض انما يجوز
 به وبنه وبن ويا له ويا لك رجالا ويا له رجالا لكن ينقض نحو قوله الله من شاعر ولا مثل غيره فانه فعل
 وضع الاشياء التخييلية ليس محض الدعاء وكذا قولهم ابرهنا دبا الا ان تقول ان هذا ما لا فعل اليست موضوعة للتعجب بل استعمل
 لذلك بعد التوضع واقام نحو تعجب وعجب فهو وان كان فعلا فليس بالاشياء واعلم ان التعجب افعال يعرض للنفس عند الشعور
 بخفي سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز التعجب منه ثم حقيقة ان لا يخفى عليه شيء ففعل التعجب اصطلاح النحاة هو ما
 يكون على صيغة الافعال وافعال هذا المعنى وليس كل فعل بهذا الاصل هذا المعنى وليس كل فعل فانه هذا المعنى عند
 فعل التعجب قوله وفي غير متصرفه لاشياء بالاشياء المحذوف وهو غير متصرفه وايضا كل لفظ منها صار علما المعنى من المعاني وان كان
 جملة فالقبيل ان لا يتصرف فيه احتياطا للتفصيل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لم يتصرفه نعم وليس في الامثال تحول ولا يفتن ان

نقول ما اضربك منكم فالوجه لا يتبع الا ما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتجنبه اما الحال الذي لم يتم كامل بعد والمستقبل
 الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يتم فلا يستحق التجنب منها فلما كان اشهر صيغة التثنية على الماضي اعني ما فعل في
 يبنى فعل التثنية على من فعل مضموم العيب اصل الوضع اومن المفعول الى فعل اذا كان من غير نحو ما اضرب وما اقل لهدل بدل بدل
 على ان التثنية صار كالنكرة لان باب فعل موضوع هذا المعنى وكذا قبله فعل التفضيل فكان اصل ما اضربك لن بدل وما افعلك
 له وانت اضربك لن بدل واقل له ضرب لن بدل وقيل له وانما يستعمل هذا الاصل لان فعل الفعل الى فعل لبناء التثنية والتفضيل
 منه لا لانه فلهذا لا يتعد بان الى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدك اليه بنفسه الا باللام كما رايت ولا يبنى من التثنية
 من المبني للمفعول الا في التفضيل فيجوز تعليل امتناع تجزئها للمفعول بكونها مأخوذة من فعل مضموم العيب كما يكوننا
 وهو لا بد ورنما يبنى من المبني للمفعول اذا من التثنية بالفاعل نحو ما اجد وما اشتهر وما امكنه الى وما اعجز الى وما اهل
 الى فينعدك كما ذكرنا في افعال التفضيل لانه ما هو الفاعل في المفعول بل هو بعد نحو اخطى عنك وذلك اذا تضمن معنى الحب واليقين
 سببه جميع ذلك مبني على فعل وان لم يستعمل كان بفضه واعجز وامقنه من بغض شعيت مقف وان لم يستعمل في التثنية
 كما يقال وموت اليد وقياس التثنية المبني للمفعول ان يكون الفعل المنى له صلنا المصداق في التثنية معام التثنية
 ما اشد واشدد به ونحوها فتجوز اشد ما اضرب واشدد ما يحسن ويبنى ايضا من باب افعل افعل اقبا ساعدا سببه ما عايناه
 غير نحو اعطاء المعريف وما افضله ولا اخفش المرفوز بانك من جميع الثلاث لم يزد فيه كما مر في افعال التفضيل ورنما
 يبنى من غير فعل نحو احدثك هذا الشاة كما قبل هو احدثك المشايخ اي كلها وكذا بقى ما ابله وما افسر سواك لم يزد في هذا الاصل
 كما مر يستعمل منها الفاعل نحو ابل وفارس وقد يبنى من غير تصرف نحو اقم وما ابلش به نحو ان يبنى من العيوب لبناء ما فعل

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب
الدریوس المصنوع
مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب

10-23-71

منها المدح والذم

خاصته كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بها المدح والذم في تيميم وغيرهم قال سيبويه كان عامة العرب اتفقوا على انهم يمدحون في اشباع الفاء
 للعين ثم اسكنوا الشان كما في بل وقد استعمل طرفة نعم على الاصل في قوله نعم الساعون في الامر المبر منهم قوله نعم فتعاقبوا في الفاء وكسر الهاء
 في الضميين ولم يجر اسكان العين مع الفصد الادغام وقراهم في ثابث الشاذ نعم عبيد الدار نعم الفاء وسكون العين ولم يثبت في
 في اقرب الاضكوس الفاء ساكن العين والياء في ضميرها لكونها ما علم في المدح والذم كما ذكرنا في باب التبعي له بشرطه ان يكون الفاء
 معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم ما عمل القوم او مضافا الى المضاف الى ذي اللام وهما جاحون نعم وبعده من غلام الرجل
 واعلم ان اللام في نعم الرجل زيد ليست مستغرا في الجنس كما ذهب اليه ابو علي وابو عبد الله في باب المعرف ان علامة المعرف باللام الاشارة
 صحتها اذ في كل ليرة في قوله نعم ان لا نشأ في خسر لا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجل فان قلت بل هذا
 على سبيل المجاوز والياء نعم كما نقول ان الرجل كل الرجل بل معنى ان الرجل اذ قصدت المدح ان ما سواك كانت بالنسبة اليك
 ليس بمرجل ولتستلزم اللام في نعم الرجل لاشارة الى ما في الذم كما قال المعص لما يثبت في باب المعرف ودليل فعلها الحاق الناء الفاعل لا
 تقلبها في الوقت بهما وانما الناء الفاعل لا يرفع لوجهها لان مع ان بعض المكوفة يقول انما هي الناء التي تزد في اول جمل ولا
 قال نولي قبل ناي اي جانا واصلينا كما عرفت تلافيا وقال الفاطميون نحن من عاتق والمطعمون من مان ما من مطعم كما عرفت قسم
 الاسماء والثانية والثالثة اللتان تلحقانهم وتبين اكثر انها لا تلحقها الا الاداء وليهما الموشاة يذناهما من اول الامر فذلك اذا
 عطفتم بتم قصه على قصه قال نصيب ثم قلت لا يصح ولا نقول جلدني زيد ثم قد جردنا ان الابتداء لا ادري ما صحته
 قال ماويار بما غارة شعوا كاللذعة بالميسم قد جاء ما صاحبنا من اننا نحس نيل عن اليوم او بشل عن ويحون ان يكون اذ ابا
 بالانسان مؤثرا والباء التي تلحقها العلو دليل فليست ايضا لان وثمت واعلمت ودرت كما مضى في باب المذكر والتوث ويدل على
 فعليتها ايضا ما حكى الكشي نحو نجا رجلين نجا رجلين والاضمار في المفعول المصلة البارزة من خواص الافعال وايضا حوازا استعمال الجمع
 باب فعل مع فعلية استعمال نعم وبس في قري فليست ايضا انما نقول انما بعد ذلك الاصل وهو كونها فاعلين مستقلين بفاعلها
 كما ما صاع فاعلها بتقدير المفرد كصفة متفردة على موصوفها كما في قوله والمؤمن العليان الطير يسمها وجود قطيفة فصاعدا معنى نعم
 الرجل رجل في غاية الجودة ذكرا كان رجلا نعم اي جسد فصاعدا مع جملته بعد ما كانا جملته مستقلة بهذا نظائر نحو قوله تعالى
 سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وظننت نيدا قاتما وكان نيدا قاتما على ما مر في باب ظننت ونحو يوم جمع الله الرسل الانية
 فان لم يكن هذا الصواب مستلحا عن مع الجملة بدليل كون مضمونها الاو لم يبدل على ما قيل ومضمونها الثانية مفعولا ومضمونها الثالثة فاعلا
 ومضمونها الرابعة مضافا اليه وصية كلامهم ان الجمل اذا كانت بمعنى المفرد فان كانت علما في محكية مطاوان لم يكن فان كانت فعلية
 تركت على حالها كما مر في باب علقت نعم بذا طم من بعد ما رواه الايات ليسجند اي لم يجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجمران بها
 استحق ومضمونها ان كان مفعولا نحو علقت نيدا قاتما واعرب الجمر الاول بلعرب الفاعل والجمر الثالث بلعرب المفعول ان كان
 المضمون فاعلا كما في باب كان ان لم يجر فاعلا كما جاز نصب المذكرين بعد علقت اذ لا يرفع فعل واحد اسمين بل اتباع ولم يجر
 ايضا حكايتهما اذ الفعل الابد له من مرفوع بروحى الجمران ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يكن جرها لان الاسم الواحد لا يجر
 الاسماء واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جرها لم يكن لثانيهما اعراب مناسب كان في باب كان نصب الثاني مناسب للرفع
 تشبيها بالمفعول وما الجمل الا نحو خبر المبتداء او ما اصله الخبر كخبر كان وثالث مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير
 المفرد ولا دليل في كونها اذ ان محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر ونرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل في
 المفرد وجب حكايتهما لكونها فعلية كما في سواء عليهم انذرتهم لان لا يرفع لكونها بغير المفرد كما في ساير الجمل المذكورة اعني بتقدير
 مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبس لانه من حيث المعنى
 خبر المبتداء الذي هو المخصوص كما يحكي فكان القياس ان يرفع نعم رجل زيد ونعم رجلان زيدان ونعم رجال الذين يبدون اذ معنى نعم ان
 زيد زيد رجل جليل لكنهم انما ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما في اشرا للم او ضمرا مفسرا بما بعده وهو ايضا
 منكرة المعنى كما مر في باب معر في الداع طم الى ذلك وهو انهم فليست في هذا المبتداء عن الخبر فيحصل به التفسير بعد الايهام اذ له
 في التعويض ان اوردوا الفاعل في صورة المفرد وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر موصوفا على
 وجه لا يترك لان منكر من الاشخاص اذ لا فائدة فيه فنبوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يقع في الظاهر والجمل الفعلي
 كما ذكرنا في تقديره وضمير هو الموصوفا بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى القمان والحدوث فمعنى نعم جليل وكما مر في
 مستهبة ويحذف اليه كسر - مع لا فاعل في المعنى فاعلها فاعلها نعم الرجل كجرم قطيفة ولا يقال ان ما ذكره قريب من دعوى
 الغيب والاصوات - به وذلك لا ينظر بالذليل ان المضمون مرفوع بالابتداء ما قبله خبر لا خبر به - مقدرا ولو كان خبر

فانما في هذا نحو نعم كل الرجل زيد في قوله نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجل فان قلت بل هذا على سبيل المجاوز والياء نعم كما نقول ان الرجل كل الرجل بل معنى ان الرجل اذ قصدت المدح ان ما سواك كانت بالنسبة اليك ليس بمرجل ولتستلزم اللام في نعم الرجل لاشارة الى ما في الذم كما قال المعص لما يثبت في باب المعرف ودليل فعلها الحاق الناء الفاعل لا تقلبها في الوقت بهما وانما الناء الفاعل لا يرفع لوجهها لان مع ان بعض المكوفة يقول انما هي الناء التي تزد في اول جمل ولا قال نولي قبل ناي اي جانا واصلينا كما عرفت تلافيا وقال الفاطميون نحن من عاتق والمطعمون من مان ما من مطعم كما عرفت قسم الاسماء والثانية والثالثة اللتان تلحقانهم وتبين اكثر انها لا تلحقها الا الاداء وليهما الموشاة يذناهما من اول الامر فذلك اذا عطفتم بتم قصه على قصه قال نصيب ثم قلت لا يصح ولا نقول جلدني زيد ثم قد جردنا ان الابتداء لا ادري ما صحته قال ماويار بما غارة شعوا كاللذعة بالميسم قد جاء ما صاحبنا من اننا نحس نيل عن اليوم او بشل عن ويحون ان يكون اذ ابا بالانسان مؤثرا والباء التي تلحقها العلو دليل فليست ايضا لان وثمت واعلمت ودرت كما مضى في باب المذكر والتوث ويدل على فعليتها ايضا ما حكى الكشي نحو نجا رجلين نجا رجلين والاضمار في المفعول المصلة البارزة من خواص الافعال وايضا حوازا استعمال الجمع باب فعل مع فعلية استعمال نعم وبس في قري فليست ايضا انما نقول انما بعد ذلك الاصل وهو كونها فاعلين مستقلين بفاعلها كما ما صاع فاعلها بتقدير المفرد كصفة متفردة على موصوفها كما في قوله والمؤمن العليان الطير يسمها وجود قطيفة فصاعدا معنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة ذكرا كان رجلا نعم اي جسد فصاعدا مع جملته بعد ما كانا جملته مستقلة بهذا نظائر نحو قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وظننت نيدا قاتما وكان نيدا قاتما على ما مر في باب ظننت ونحو يوم جمع الله الرسل الانية فان لم يكن هذا الصواب مستلحا عن مع الجملة بدليل كون مضمونها الاو لم يبدل على ما قيل ومضمونها الثانية مفعولا ومضمونها الثالثة فاعلا ومضمونها الرابعة مضافا اليه وصية كلامهم ان الجمل اذا كانت بمعنى المفرد فان كانت علما في محكية مطاوان لم يكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مر في باب علقت نعم بذا طم من بعد ما رواه الايات ليسجند اي لم يجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجمران بها استحق ومضمونها ان كان مفعولا نحو علقت نيدا قاتما واعرب الجمر الاول بلعرب الفاعل والجمر الثالث بلعرب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان ان لم يجر فاعلا كما جاز نصب المذكرين بعد علقت اذ لا يرفع فعل واحد اسمين بل اتباع ولم يجر ايضا حكايتهما اذ الفعل الابد له من مرفوع بروحى الجمران ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يكن جرها لان الاسم الواحد لا يجر الاسماء واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جرها لم يكن لثانيهما اعراب مناسب كان في باب كان نصب الثاني مناسب للرفع تشبيها بالمفعول وما الجمل الا نحو خبر المبتداء او ما اصله الخبر كخبر كان وثالث مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها اذ ان محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر ونرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل في المفرد وجب حكايتهما لكونها فعلية كما في سواء عليهم انذرتهم لان لا يرفع لكونها بغير المفرد كما في ساير الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبس لانه من حيث المعنى خبر المبتداء الذي هو المخصوص كما يحكي فكان القياس ان يرفع نعم رجل زيد ونعم رجلان زيدان ونعم رجال الذين يبدون اذ معنى نعم ان زيد زيد رجل جليل لكنهم انما ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما في اشرا للم او ضمرا مفسرا بما بعده وهو ايضا منكرة المعنى كما مر في باب معر في الداع طم الى ذلك وهو انهم فليست في هذا المبتداء عن الخبر فيحصل به التفسير بعد الايهام اذ له في التعويض ان اوردوا الفاعل في صورة المفرد وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر موصوفا على وجه لا يترك لان منكر من الاشخاص اذ لا فائدة فيه فنبوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يقع في الظاهر والجمل الفعلي كما ذكرنا في تقديره وضمير هو الموصوفا بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى القمان والحدوث فمعنى نعم جليل وكما مر في مستهبة ويحذف اليه كسر - مع لا فاعل في المعنى فاعلها فاعلها نعم الرجل كجرم قطيفة ولا يقال ان ما ذكره قريب من دعوى الغيب والاصوات - به وذلك لا ينظر بالذليل ان المضمون مرفوع بالابتداء ما قبله خبر لا خبر به - مقدرا ولو كان خبر

[illegible]

[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من
العلماء من بعدهم الرسل
والنبيين من بعدهم الرسل
والنبيين من بعدهم الرسل
والنبيين من بعدهم الرسل
والنبيين من بعدهم الرسل
والنبيين من بعدهم الرسل
والنبيين من بعدهم الرسل

[illegible]

او بعد هاهم بهي ان يكون الجور بها تفسيره ويقع اسم ذلك الجور على ذلك الميم كما في مثل اللجور انما هو ثمان والعشرون
 انها الدراهم والاضمة في قولك عن من قائل ان الفاعل جازع البعوضة فان الجور بها لا يطف على ما هو المند كور قبله او بعد
 لان ذلك المند كور بعض الجور واسم الكل لا يقع على البعض فان قلت عشرين من الدراهم فان اشرك بالدراهم الى درهم معينه
 اكثر من عشرين فن مبعض لان العشر مبعضا لان قصدت بالدراهم جبر الدراهم مبنية على طال اسم الجور على العشر
 ولا يلزم ان يكون المفعول في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان يصح وتقول اخذت من
 الثلاثين عشرين ومن عشرة تسعة وقالوا تحشر كونها للثلاثين راجع الى محذو لا ابتداء وهو بعيد لان الدراهم هي العشر ونحو
 قولك عشرين من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبتداء نفسه وكذلك الاثنان نفسا لوجوب ان يكون مبتداه وانما جاز ثلثا
 من المبتداه على الميم في نحو قولك انا من خطمي روضه ومن رعاي شري جرم وعندى من المال ما يكفي ومن انجيل عشرين
 لان الميم الذي في ستر بن النبيه مقلد ما كانك قلت انا في شيء من خطمي روضه وعندى شيء من المال ما يكفي و
 كذا قولك بعجني من نبد كرمي من خضابك كانك قلت بعجني من خضابك كرمي ومثله كرمي من نبد كرمي اي شها من
 اعضاء يديك فجميع هذا ما هو الميم محذوف والذبح بعد من عطف بيان له كذا ذكرنا في باب عطف بيان كل ذلك
 لفصل البيت بعد الابهام لان معنى بعجني نبد كرمي من خضابك كانك قلت انا في شيء من خطمي روضه وعندى شيء من المال ما يكفي
 الميم وانما ما في من الجور بدو نحو لقيت من نبد اسد فليس من هذا بل مثله لحد في المضاف اي لقيت من لقاء نبد اسد
 اي حصل من لقاءه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد كذا البناء الجور بدو في نحو قوله فاسئل به خير و قولك بن نبد اسد
 اي سئل بنو الخير و لقيت بلقاء نبد اسد وقد يكون من المبدل كما في قوله نعم ارضيتكم بالحيوة الدنيا من الاخرة وقوله
 فليست لنا من ماء من شرم شرمه بانث على الطهيان وتعرف بفتح قيام لفظ الميم مقامها قوله ورايد في غير الموجب
 هو ما في نحو ما رايته من احد او نبي نحو لا تضرب من احد واستفهام نحو هل ضربت من احد وغيره لا تخش والكوفيين بشرط
 فيها شرطين كونها في غير الموجب وخوطا في النكرات والكوفيين والاضمة لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله نعم يغفر لكم من
 ذنوبكم فمن جهة الايجاب وهي داخله على المعنى وهي عند سيبويه مبعضا يغفر من ذنوبكم شيئا قالوا فغفره نعم ان الله يغفر
 الذنوب جميعا ينافي اقصه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لا محذور
 بل هو كما في خطا بالامه واحدة فغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران كلها بل عدم غفران بعضها ينافي غفران كلها واستدل
 بما حكاه البخلادون من قول العرب قد كان من مطر اجيب بانته على سبيل الحكاينة كانه مثل هل كان من مطر فاجيب بانته قد
 كان من مطر فزبدت في الموجب لا جل حكاينة الزبد في غير الموجب كمال وعني من تمران كاتمة الموصولات وقول المصنف
 شيء من مطر من الشبعض بالثبوت فيه نظر لان حذف الموصوف وانامة الجملة والظرف مقامه بالشرط ذكرناه في باب
 الموصوف في قليل وبخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والجور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار
 زائدا نحو كفي بن بدلان حرف الجور موصل للفعل الفاعل لما كان يقصر عنه لوله والفعل لا يقصر عن فاعله ولو صح تاوله
 لجاز ان يكون الكافي في قوله انهم ولين يهوى شطط الطعن يهلك في التثنية والقتل حرف جرم وقد حذف الفاعل واليهم
 محذوف الجار مقامه فلا يحتاج الاستدلال بالهدى على ان الكافي اسم وقوله نعم ولقد جلت من نبي المرسلين يجوز ان يستدل به على
 ذهب النجاشي ويجوز ان يقر ضمير الجمل للقران وقوله من بناء حال والتدليل على زيادة من الاستغراقية نحو لعل على ما يوصل الفعل
 اليه اعني الفاعل نحو ما جاءني من احد فعند سيبويه لا يرد من الاستغراقية وعند الكوفيين والاضمة لا ينافي الاستغراقية
 كذا في الموجب فائدة من الاستغراقية كذا في باب لا التبريد اعني التضييق على كون النكرة مستغرة للمنس ادلوكها الاحتمال لعمالة
 مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني رجلا جاءني رجل واحد بل جاءني رجلا او اكثر فواتن لتأكيد ما استغنى عن النكر في غير
 الموجب الاستغراقية وان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحمل غير ذلك وليس كذلك انما في هو
 التي بدو فانها ليست للتضييق على احد الاحتمالين وقبل ان من الاستغراقية في الاصل ابتداء اي ما جاءني من احد الما لا
 ينهي في قوله في التعليل نحو انك من سواء ادبك اي من اجله وكانها ابتداء لثبوت الايمان حصل من سواء الادب يكون
 من مضمون الميم ومكسوتها بمفعول القسم ولا يدل على الاصل لفظ الرب نحو من ربي كما ان تاء القسم مختصة بالله وشذوذ قول
 كل واحدة منها على مفعول الاخر نحو تير ومن الله وهي حرف جر عند سيبويه وان ضمير القسم خاصة فيهم بعضهم ان من القسم
 بك الميم متصرف من بين والمفعول مقصود من ايم ويحيى الكلام في باب القسم ويكون من في الظرف بمعنى في كما
 تقدم ونحو من يجر قبل وبعد عنه واللام في جمع يعان حيث من بعد اي من عند وكذا في نحو من يله ان تاتي بالحق

شيء

هو

الله

النفس
والماء
والنفس
والماء

ما جلد ۱۵۰ حکم و ہدایت
مطرب القرم حتی زیارہ
یہ لکھتے ہیں کہ یہ لکھتے ہیں
کہ یہ لکھتے ہیں

ويعلم الابحاث
م. ابراهيم
كذلك وقد يكون

ما بعد ما كان وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه لا جرم اعتسا او ملائيا له فقولك قرأت القرآن حتى سورة الناس قرأت هذا
 جاز بعد ما هو ممل الايض والشرم صلح المصنفين العظيم فيها بعد حتى الجارة ايض وليس بشيء وورد كان الجارة محولة على
 في جواز عدم كون ما بعد ما جاز في جواز عدم دخول حكم ما قبلها كما قال ابن مالك في جواز قصص كونه اخر الاجزاء حشا
 لا قوة او ضعفا الا انك اذا التفتصد كونه ما مضى او قوة وجب حتى كونه اخر حشا كما ذكرنا في الجواز كذا في التمسك حتى نصفها او
 ثلثها ويجوز ذلك في الجواز كذا في التمسك الى نصفها او ثلثها والعاطفة كذا والعطف حتى دخول ما بعد ما في حكم ما قبلها او ثلثها
 الواو خلافه ان قوم ذلك لان حتى لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المصنف لدخول ما بعد الجارة فيها قبلها
 كثيرا كما بعد مع ان حتى يكون بمعنى مع فقال ويصير مع كثيرا اذا عطف حتى على مجزوءة لا خيرا او اعادة الجواز فاعا انوهم كونهما خاتمة
 هو مرتب بالقوم حتى يزيد وقد يكون ذوالاجزاء لا قبل حتى جارة كانت او عاطفة من تمام جملته بعد حتى نحو القوم حتى زيد را
 عطفه ارجاء جميع ما ذكرناه من الاحكام حتى العاطفة للاسم واما العاطفة للجملته فهو نظير اليه حتى ايصر ويحجز ان يقال ان
 حتى في مثله ابتداء ثبت واقفا لا تقطع الجملة ابد قوله ويختص بالظن خلافا للبر اذا كانت عاطفة جازة نحو طاعة المصنف نحو طاعة
 القوم حتى انت رايت القوم حتى انك ومرت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المصنف جازة بل يكون الى اشد ثم كما ان
 او سمع تصرفا فلهذا اندخل احوال الجواز او سيطها وتقوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو قوم حتى يبدو وشبهه لم يجر قوله واكفها
 يحشوا واعطيه شوله والمضمر والقوم حشا لا حتى ليس ما في البيت حتى الجارة والا لم يكن لرفع لاحق وجبه بل في ابتداء حتى هو
 كما في قوله فبهنا بشر رجلا ايبت تمسك بقوله ايض فلا والله لا يلفاه ناس في حناك يا بن ابي زيد وهو شاذ ومن
 الفرق بين حتى والى ان حتى يلزم تقدم ذى الاجزاء اما الفاعل او تغدير كما ذكرنا بخلاف الى وان لا يظهر دخول ما بعد حتى في حكم
 ما قبلها كما انظر في الجواز الى فان لا يظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة كما اخبرنا وان كان جوا ايض وقال الاندلسي لا فرق بينهما
 من هذا الوجه فاذا كان ما بعد ما جاز مما قبلها فالظن الدخول فيها وان لم يكن جوا فالظن فيها عدم الدخول وما اخبرنا ان لا يظهر
 عند النجاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعك حتى يحجب استوى اجزاء الجزم الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينهوا ما بعد
 حتى من الجزم والملاقي واما الى فان كان قبلها ذوالاجزاء وبعد ما الجزم والملاقي تحكما ايضا كك والافلا نحو قلبه ايديك فلا خلا
 في صحة وقوع الملازمة بعد الى ولما بعد حتى فيصير الخلف كما مر واعلم ان حتى لا تكون مستغفرا الا في نحو كان مسيرا حتى ادخلها بنصب
 ادخل واعني بالمستغفرا يتعاقب مقدرا اما حتى لا ينداء فيفقد كونها في نواصب المضارع وتقع بعد ها الا في التسمية الفعلية
 كما ذكرنا هناك وفائدة الا بندا في ايض اما الخفية كقوله فواجب حتى كلب يستبي كان اياه نمل او جوامع او العظيم كقوله
 فان انت الفيل يجر ما في ها بد جملته حتى ما رجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المنداء من جنس الفعل المقدم نحو ركب
 القوم حتى لا يبرك ولوقت حتى لا يبرك ضحك لم يند و يجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى راسها اي راسها كقول
 قوله ونة للظن فيها اما تحقيقا نحو نهد في المذرا او تغدير نحو نظرت في الكتاب وتفكرت في العلم وانما في حاشيتك كون الكتاب والعلم وانما
 شاعلة للنظر في الفكر والتكلم مشتملة عليها اشكال الظرف على المظروف فكانها في طرفة بياض جواربها وكذا قوله في النفس
 المؤمنة ما في من الابل اعني مثلها في السبب الذي هو الفاعل متضمن للذاتية يتضمن الظرف للمظروف وهذا في الخيالات السببية
 وقوله نعم لا صليتكم في جند وع الفيل قبل ان في فيه ونة قوله بطل كان شيئا به في معنى على والاولى انها بمعناها التكن المصلوب
 في الجند مع تمكن المظروف في الظرف وقبل انها بمعنى البناء في قوله ويركب يوم الوقع منافور من يصرون في طعن الكلي والاباهر
 والاولى ان يكون بمعناها الى طم بصاوة وحقق فهذا الشأن وقبل هي بمعنى الى في قوله نعم فردا ايديهم في فواهم والاولى بعلوها
 على اصلاها والمراد التكن وقبل هي بمعنى مع في قوله نعم ادخلني عباي ومعنى البناء في قوله بجاني بها كذا وانا ونفسها وتشر في اشائها
 ونظام والاولى انها بمعناها في الموضوع في حاصله في زمرة عبادي ومعنى ادخلني بها الروح في اجسام عباي في الشاعر جعل انما
 ظرفا للشرب والتمار مجازا وقولهم في الله من كل فاش حلقا في الطائفة وقولهم انت اخي الله اي في رضاه الله اي رضاه نعم مشتمل
 على موافقته لا يخرج عنه الى اغراض الدينونة وكذا قولهم لحي الله والبغض الله قوله والبا للملاصق نحو مبردا اي المنصوب
 قولك مرتب بدي الصفتا لمراد بكان يقرب منه ومنه اتميت بك ويجوز ان لا يكون مستغفرا نحو الاك به ضعف به داء
 يكون للمستغفرا نحو كذب بالقلم وحطت بالابر وتوفيق الله محج وهذا المعنى مجازا لا لاصافي ويكون بمعنى مع وهو في يقال لها
 بالمصاحبة نحو غلوا بالكفر وهم قد خرجوا واشترى الدار بالانها قبل ولا يكون بمعنى مع المستغفرا اي كاشين بالكفر كاشنة
 بالانها والظاهر ان لا يمنع من كونها لغوا وتكون للمفارقة نحو اشترى به ويدر له به ويكون مستغفرا اي نحو هذا انك قوله
 وتكون للبعد به جرمه و في الجرم بعد الفعل الفاعل عن المفعول اليه لكن معنى التعديرة المظرفة ان يتقل معنى الفعل كالمفرد

قيم الى نيل ولا يقال

دم شمس
 اذ كان في سنة من حمرته

والضعيف وتغير وهذا الضعيف من البناء من بين حرفي نحو ذهب وقيل جلى ذهب وان كان لا يكون مستمرا كما يحسنه
مقالنا الا قرأ من قرأ يوفى بن بقره والظرف يماي بمعنى نحو ما بك الكبر بالاطلاق او تكون
المسببة من قوله تعالى فظلم من الذين هادوا قوله غلب تشد بلا دخول كانهما البيت وفيه الاستعانة بقبل جله والجمع
نحو قوله وامسحوا برؤسكم وان جاز ان اهل اللغة لا يعرفون هذا الضعيف بل يوردوا القلم ما وعد بها فانها لا بد لان الفعل يتعدى
الى ما انجر من نفسه ويحذف من نحو عيتا شرب بها ويحذف عن نحو سال سائل بعد ذاب واقع ويحذف الجرح يد نحو ايت بن بديا سدا
اي يزوبه يد كما مر من قوله وقاد في الخبز الاستفهام بهل لا في مطلق الاستفهام فلا يفي ان يد بقاء كما في هل زيد
بقام قوله والتقي باليسر نحو ليس يد براك وبما نحو ما يد براك وقيل بلا التبرية اي نحو لا يغير غير بعد النار والاولى انها
بمعنى في ولم يبع في التقي بان فسا كان للمضمر ان يطالع النفع والاستفهام هو بقاء في اساق مفعول على حرفت وجرى بك وسمعت
وتعقبت والحسن وقولهم سمعت بن بديا وعلقت به اي بحال زيد على حد في المضاف ويزاد قياسا ايضا في المرفوع في كل ما كان
كان فاعلا للكم في متصرفا في فاعل الفعل في التقي على من هب يهبون في المبتداء الذي هو كسبك وتزاد في خبر المبتداء الموصوف
نحو جوا مستهتة مستهتة بمثلها عند الاختصار وتزاد سماعا بكثر في المفعول به نحو الفتي بديا وقوله نضرب بها السيف ونحو ابا الفرج
قليل في خبر لكن قال ولكن احوال فقلت حين وهل ينكر المرفوع في الناس الا جرح مع ان رفوعة نحو قوله اهل اناها والحوادث
جاءه ان امر الفهم بن تملك يقر وقد ذكرت مواضع من يادتها في ما الحجازية ومن عزيب يادتها ان تزد في الجرح نحو
قوله فاصبح لا يبال عن عابا صعدت علوا هو كرم تصورا وتضم كرام الله في القسم نحو الله لا فعلت وشاذا قليل في خبر
كقول ربه عز وجل قال له كيف اصبحتم قوله واللام الاختصاص لام الجرح مكسورة مع غير الضمة مفتوحة معه وكسرها مع ايضا
لغرض في خبره في خبر قبل ان المضمر نحو يعلم فيجاء اليه من نقل فتحمل مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كما لو توهم
الفاء ولا لا ابتداء في خبرها الضمة والفتحة على السكتة في غاية الخفة يكونها على حرف وانما كسرها بباء الجرح ولا يروى
متهولها وتكرار في التشبيه لا يكون انما ايضا في خبرها ادن اسن بالاضالة بل للقيام مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو
الجرح وانما لا يلام الجرح الدخلة على المضمر على انها الحافط لما قبلها من اللامات كلام الابداء ولا م جواب لو وغير ذلك وانما نقص
الالحاق بحال دخولها في المضمر لا في الابداء من غير هاتين اللامات او الضمة الجرح وغير المرفوع ولو فوجئت المظهرات في التفت
بلام الابداء والفتحة بالاعراب بالانتم اما اللوقفة واللباسا واثبات لام الاختصاص ما بالملكينة نحو المال لو بالديبغ والفتحة
الجمل للمفسر والجنة للمؤمن والابن لو بالفتحة في صيغة لام الفاقية نحو قوله واللون وقوله ثم ولقد درنا بالجمع مرفوع لا الاختصاص
كان ولا تهم اللوث وخالفهم فيهم وكذا في التقليل نحو حنك المسنن المضرب اذ الجرح يخص بذلك واللام المقوية للعامل
الضعيف في التاخير في قوله نحو لو يد ضربت ويكون اسم فاعل نحو انا صار بن بديا ومصدر نحو ضربت بن بديا حسن ويكون
مقدرا نحو بان بديا باللام الاختصاص صارت في الاخرة مع ذلك على الاستغناء او اللجوء قد يفي بمعنى الى نحو سمع الله
لن جمل اي استمع الى من جمل او وجهت وجهي للذي اى الى الذي بمعنى على نحو قوله للذين اى عليه ويخبرون لئلا يدان
عليها قوله وزائدة في ردت لكم لان ردت يتعدى بنفسه وكذا ينبغي ان يكون نحو شكرت له على ما تترى باب المتعدى واما
في ردت له المال ووزنت له وكلته البرزخية له وعدت له الداراهم وعدت له فاللام اسن منها مثل شكرته وشكرت له
لانها وصلت لافعال الثلثة الى المفعول الاول ثم حدثت تحفيقا ومثله يهونكم القسمة ولا يالونكم جبال الاكلام المقدر
بعد هان بعد فعل الامر الارادة كقوله نعم واما امره الا يعبد الله وقوله ان ياد لا في حجة وقبلها بمعنى الظاهر هو
الاول لقوله نعم وامر لان اكون وهي ائله ايضا في قوله نعم واذ يواتا لا يهونهم لقوله نعم ولقد يواتا بنى سليل وكذا اللام في
قوله فلا والله لا يفلح ابى ولا لما يهون ابداء شفاء ويجوز ان يفي الشائنة تأكيد لفظه قوله وبمعنى عن مع القول بمعنى قوله تعالى
وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اينه ولو كانت كاللام في قولك قلت ليد لا تفعل لقال ما سبقونا
وتذكرنا في افعال القلوب كاللام على هذا قوله وبمعنى الواو القسم للنجيب نحو قوله لا يوفى الاجل قولهم في النجيب يعنيون الا
العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا يوفى الله لقد قام بن بديا يستعمل الا هو والاعظام نحو قوله ليعتبر في قول ان اللام في الايات
قريش ولة للفقر الذين احصوا النجيب الاولي ان يفي انما الاختصاص اذ لم يثبت لام النجيب في القسم ويحذف قبل بمعنى
وبمعنى بعد بمعنى قبل قوله نعم جاع الناس ليوهم اي يوم ويكتب ثلث خلون اي بعد ثلث وثلث ثلث ثلث
والاولى بقاء الثلثة على الاختصاص كما مر بآياتنا قوله وربي للثقليل ولها صدر الكلام محضه بنكرة موصوفة على المحج
وبها ما مضى من وفاء غاليا وقد رجع على مضمرهم متهربا بكان منصوبة والضم مرفوع وان كان لا غير لا خالفا للكونين في هذا جازية

وهم اذ يكون الجرح مستمرا
مرفوعا عليه

بالله سبحانه وتعالى
في قوله تعالى
وهم اذ يكون الجرح مستمرا
مرفوعا عليه

بمعنى بعد بمعنى قبل
مرفوعا عليه

جاءت في تفسيرها آيات من كتابه مع ما على لسانها من ما يوجب مثل بلدها من غير ما فيها

التي هي في حلقها ما قد دخل على الخجل وادها نخل نخل موصوفه في رب ثمانى اخات اشهرها هم الراء ونفع الباء المشددة والنشأ
ضم الراء ونفع الباء المخففة والنشأ ضم الراء ونفع الباء المخففة والنشأ ضم الراء ونفع الباء المخففة والنشأ ضم الراء ونفع الباء
المشددة والنشأ ضم الراء ونفع الباء المخففة والنشأ ضم الراء ونفع الباء المخففة والنشأ ضم الراء ونفع الباء المخففة والنشأ ضم الراء ونفع الباء
ووضع رب الثقليل تقول في جواب من قال ما لقيت اى لا يتكر لقاى للرجال بالمره فليقن منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن
السراج كالمجهر على ان رب جواب لكلام اما ظاهره ومقدوره في الاصل موضوعه نحو اب فعل ماضى منفي فلهذا لا يجوزون
رب رجل كرم اضرب بل ضربت وانما كان محذوف في الغالب لذلك الكلام السابق على هذا الذي كرم من الثقليل اصلها
ثم يستعمل في معنى التكثير كما صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي الثقليل كالحجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله رب هب
لجب لفتب بهبضل بقوله ماوى باربما غارة شعواء كالذم باليسم وقوله فان تمس مجهور الفناء فربما افام بهبلا الوفاء
وفود وجه ذلك ان المادح يستعمل الشئ الكثير من المادح لان الكثير منها كانه قليل والنسبة الى المادح بها وذلك بالفتح في الهمز
ومن هذا القبيل قوله قد يعلم الله لان قد لثقليل المضارع في الاصل ذلك كما يقول المندرج بكثرة العلم لا يكون اعرب شيئا
من العلم وهو حرف عند البصريين خلافا للكوفيين والافخشي وانما حله على ان كتابه جملها حوافر انها في الثقليل مثل كرم
التكثير ولا خلاف في اسمها بل هي مفيدة للتكثير لا لغيره كقاعدة كرمهم لم يورها شجر حرج ولا باضافة كما تجزى فلا يقال بها
رجل ولا غلام رب رجل وبشكل عليهم حرفيها نحو رب رجل كرم اكرم فان حرف الجر هو ما يفضي الفعل الى المفعول الذي هو
لرفع الهمزة واكرم من بعدك بنفسه قال صاحب المغنى انما ذلك لانه يضعف الفعل للماضي عن المفعول عن العمل فيبعدك بحرف
الجر كقوله نعم ان كنتم للزوايا تعجبون ولا سيما اذا وجب اخو الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعتد مثل ذلك الضعيف باللام
فقط من بين حروف الجر لا فادتها التخصيص حتى يخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يشكر
عمله في نحو رب رجل كرم وانا ضارب لوليد حسن وبشكل ايضا مثل قولك رب رجل كرم اكرمته لان الفعل لا يبعدك الى مفعول
بحرف والى ضمير معا فلا يبق لزيد خبره واعتدوا بان اكرمته صفة وان الغامل محذوف وهو عند بارود لا من معنى رب رجل كرم
اكرمته واكرمته شئ واحد والاول جواب بالاختلاف ولا شك انك اذا قلت جواب من قال ما اكرمته جلا رب رجل كرم اكرمته لم يخرج
معنى الكلام الى شئ اخر مقدرا مثل تحففت واثبت على ادعوا وان اعتدوا بان الضمير اكرمته للصدر اى اكرمته الا كرم كما قبل قوله
هذا سائر القرائن يدرك ان اكرمته صفة لا فعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كرم لفسنه وان قالوا ان لفسنه
مفسر للقبيل لمقدرك كما في تيد اضرب به جاء الاشكال الاقل مع انه لم يثبت كلامهم تفسير التاصيب للجار والمجرور بفعل او نحو
يزيد جاوز نهر اى مررت به جاوزته وبشكل بفتح نحو رب رجل كرم جلتى به جواب من قال ما جاء له رجل ولا شك ان جلتى هو
جواب ت اذ لا يتوقف معنى الكلام على شئ اخر بل يتم بقولك جلتى فيكون كقولك بن يد من الضمير من لزيد وقولك تيد لزيد
والضمير للنصو وقد مر في المنصوب على شرط هذا التفسير امتناع ذلك فان ارتكب محتمل ان جاء معنى صفة والغامل تحففت ونحوه فهو
محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان النص صرح في شرح قوله محذوف غالبا بان قد يظهر نحو رب رجل كرم حصل توقفت
من هذا لا خفى ولا كوفي في اعني كونها اسما ظرف مضاف الى الذكر فيجوز رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كرم كرم
كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابد على انه مبتدأ لا خبر له كما اخبرنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك لان زيد فانها
يبنى استثناء في رب من معنى الفلذ وكما ان نواحي المبتدأ لا تدخل في نحو غير ما سوف على ان من وقولهم خطيئة يوم لا اعيد فيه لنصفه
معنى النفي المسمى له صدر الكلام فكذلك لا تدخل على رب لان الفلذ عندهم مجر في النفي فلذا كان رب صدر الكلام وهذا الذي اوردتم البصريون
اعني عند دخول العوامل عليه حتى لو هو حرف قال ابو عمرو رب لا حاصل لها لانها صار عطف المتعدي الى الفعل فلهذا لا يعمل فيه عامل ولنصفه المعنى
النفي كان قياسا بصف مجرورها ان لا يكون الا فعلة كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي لان النفي بطلب الفعل الا ان رب
مجرور بها الى معنى الكثرة في اكثر مواضعها جاز وقوع نعت مجرورها امينة كما في قوله بارب مجناهي خير من دعوتك وكثير في قوله ايضا
صفة معطية للفعل هي هنا بخلاف باب كل رجل كما مر في باب الاستثناء قال في الادب نفس طاعة في الدنيا جاعة عارته يوم
العبيد ويتم الكلام بقوله جانعة عارته بل انفسه من شئ اخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر من جادة الاصل
في وقوعه فعليه اما ظاهرة او مقدرة فالظاهرة هو قوله رب قد هرقته ذلك اليوم واسر من معشر اقبال وليس الجواب محذوف
كما قال ابو علي لانتم الكلام بقوله رب قد هرقته ولا يتوقف على شئ اخر والوقد قد القدر الضم يقال هرقته فدا اذا مات وهو كانه
كقولهم صفر طاب والمقدرة كما في قوله واسر من معشر اقبال اسر من معشر حصلت واما نعت مجرور رافل فعليه اوظف فيه
كما اخبرنا في باب الاستثناء فهو مثل كل رجل لا ينفذ اولى الدار فلهذا كذا في باب المبتدأ واستشهد هذا لا خفى على اسمية رب

رجلان ورب رجل
لغيره

عامة
معنى رب اى كرمه

وقيل لزيد
الجرم

لان النفي صدر الكلام

فانما
هو قوله عارته

بقوله

منه
رواه

مقدمہ

بملا اچھ سوینہ دے

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

الحبيب المحمد بن محمد
الحبيب المحمد بن محمد
الحبيب المحمد بن محمد

العطف بلزوم العطف على عاملين لأن التماسك لا يكون معطوفا على اللبيل ولا انجلى معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد اجاب
 جاز الله بانته قال الواو كانها عوض عن حرف القسم وفعله معاذ ذلك لا تكثر ما استعمل القسم لم يستعمل الفعل معه فضلا لما يجامع
 الفعل كانه عوض عن الفعل التماسك كما ان عوض عن حرف القسم وفعله معاذ ذلك لا تكثر ما استعمل القسم لم يستعمل الفعل معه فضلا لما يجامع
 القسم باللبيل اذا يغشى التماسك وقد جله قوله نعم فلا القسم بالخمس الحوا الكفر واللبيل اذا يغشى قوله نعم واللبيل وان لم
 يكون فيه معولا لان الالف يكون الالف في تمام مقام القسم واللبيل في تمام مقام القسم هو الذي ذكره وقال المصنف في لزوم عليه ان لا
 ان في الدار بدأ والحجوع في كل من باب العطف على ما قبله من في باب الظرف المبنية ان التقدير وعظمة اللبيل اذا يغشى في العامل في
 اللبيل في الحقيقة هو عظمة المقدر وكذا في اذا يغشى يكون الواو دائما مقام العطف في عامل واحد فيكون التقدير بعظمة اللبيل
 وقد عرفت في العامل في الجور والمنصوب شيء واحد واعلم ان القسم على ضربين اما قسم الشؤال وهو شدة تلك الشؤال وعترت
 الله وعمر الله وقد كثر الله وبالله لفعل وقد استعمل في قسم الاستؤال ايضاً فاجاب قسم الاستؤال امر ونهى واستفهام كقوله
 بدينك هل ضربت اليك ليلة وبجواب بالاولا ايضاً فهو شدة تلك الشؤال لا فعلت لما فعلت وقد مضى في الاستثناء وقوله قيد
 ان لا قسمين بل ان فيه زيادة وتماثل في قسم الطلب بالله لفعل فيكون خبر بمعنى الامر قوله وتماثل في القسم اي مستقبل
 والمعنى بجواب القسم في طلبه بكذا واستقبله به اي جابره واعلم ان جواب القسم اما سقيمة او فعلية او اسمية اما مشبهة او
 منفية فالمشبهة تصد بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابداء فالمفيدة للتوكيد لا فرق بينهما وبين ان لا
 حيث لعل وانما اجيب القسم بهما لانها مفيدة للتوكيد لان الابداء في القسم واللام الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل لام
 الابداء ايضاً كما يحكي في باب ان فلان دخل هذه اللام ايضاً كما جواب القسم الابداء ما دخل عليه اللام الواضحة بعد ان ومذهب
 الكوفيين ان اللام في مثل ان يد منطلق جواب القسم ايضاً والقسم قبله مقدراً فلهذا ليس هو الوجود عندهم لام ابتداء قالوا
 لانك تقول اطعامك زيد كل فقد دخلت على غير المبدأ لواجباً في التقدير داخل على المبدأ وورد عليهم فيقولون ان
 في بد قائم ولا م القسم لا مدخل له بعد ثبوتنا لمفيد للتوكيد ويجوز ان يقتدر بان الف في القاييم مقام العلم فهو مثل قولك
 يعلم الله ان زيد قائم بكسر الهمزة وطا قال بعضهم ان قوله نعم وظنوا ما لهم من محض ظنوا بمنزلة القسم وما لهم جوابه وليس نقص ان
 يحتمل التعليق على لوجاً مثل ثبوت لعل كان متصلاً في جواب ثبوت جرح القسم ثم تقول الاولى كون اللام في ان يد قائم لام
 ابتداء مفيدة للتوكيد فلا يقدر القسم كفعلة الكوفية لان الاصل عدم التقدير للتوكيد لان القسم حاصل من اللام
 ثم انها لا تجامع حرف القسم وان جاز ان تؤكد الجملة التي خبرها حرف القسم فيكون يد ما هو منطلق ولا يبق مان يد منطلق وذلك لان اللام
 للظن في الاثبات وحرف القسم في الرفع والازالة فيهما في الامريناف وما قولك ان يد ما هو منطلق وان يد ما يخرج فان
 واللام اثبتا فيهما هوون الجملة بلا جماعه بين الحرفين ثم ان لام الابداء يدخل على المضارع لشابهة المبدأ في كونه اول جوف
 الجملة مثله مع مضارع منطلق الاسم قال المنطوق لا يورث بعد سنة فثبت بها واعلم ان قوله ايضاً في المضارع
 مضارع محض للتفخيم نحو ولسوف يسطيك خالفاً للكوفيين كما مر لا يدخل على الماضي وان كان اول جوف الجملة بعد عن مشكاة
 الاسم فاذا دخله كثر دخول لام الابداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد يتنا وذلك لانها تقرب الماضي من الحال فبعض الماضي
 كالمضارع مع تنسب مع اللام ومعنى قد لا قد ايضاً معنى التحقيق ويدخل ايضاً لام الابداء على خبر المبدأ اذا وقع موقع المبدأ
 اي تقدم عليه نحو قائم زيد وفي الدار زيد وعلى معمول خبر المبدأ اذا وقع موقع المبدأ نحو اطعامك زيد اكل ولفي اللام
 ن يد قائم بشرط ان يكون الخبر العامل اسماً كما ذكرنا او فعلاً مضارعاً نحو اطعامك زيد ياكل او مضارعاً قد نحو اطعامك زيد
 قد اكل ولا يبق لطعامك زيد اكل ولا يدخل على غير ما ذكرنا من حرفي لا غير وانما يدخل على نعم ومبشر ان كان في الاصل
 ما مضى بل لا بد من ان ياتي بها من انما صارنا بعجز الاسم فتقولك نعم الرجل بنزل كمن يد واذا وقع لام الابداء بعد ان جاز
 وقوعها في غير هذه المواضع ايضاً نحو خبر المبدأ في المضارع كما يحكي في باب ان اللام في جميع ما ذكرنا فيستجوابها
 للقسم المقدراً خلافاً للكوفيين بل هو لام الابداء والاسمية المستقيمة مضدراً اما ما مضى من المبدأ هل الجواز مبهمة عند غيرهم او بل
 التبرير على خلاف احوالها نحو والله لا يد فيها لولا محرم والله لا رجل في الدار والله لا فيها رجل ولا امرأة ولا امضدراً بآ
 نحو والله ان زيدا قائم وان كانت فعلية فان كانا مستان عامين فان لا كثر تصدير باللام وكسبه بالنون نحو والله لا ضربين الا
 ان يدخل اللام على متعلق المضارع مقام عليه كقوله نعم ولسن منكم وقتلتم لاني الله تحبون فان فيه اللام ضمها وكذا ان دخل
 على حرف التثنية نحو والله لسنن اخي فلان بالثنية بالثنية كقوله يا محمد كذا لا مستنبط عن الاخرى وقد علم ان المضارع عن
 اللام استغنى عنه بالثنية وقد جاء في قولك فلان فان وقع وان اخاهم ليربهم ولا يجوز عند البعض بين الاكفأ

الجملة

بقوله في قوله
 في قوله في قوله
 في قوله في قوله

منه الى كبره واوليها محمد
 بن ابي طالب واوليها علي بن ابي طالب
 بن ابي طالب واوليها علي بن ابي طالب
 بن ابي طالب واوليها علي بن ابي طالب
 بن ابي طالب واوليها علي بن ابي طالب
 بن ابي طالب واوليها علي بن ابي طالب

عبدالله بن ابراهيم الطوسي

و احرف و لا متصلة بالفعلة وان كان واكث و اقل لها اي هذه الحروف بعد الكلام و هي اى ان ج ك هـ اى يعاين هذه الحروف و لا متصلة اي ما لا يوصل اليها
الكتابة و لا يلقى اي هذه الحروف من العمل على الاصغر و لا يلقى اي هذه الحروف على الانفعال

جنگل

[illegible][illegible]

مکتبہ اسلامیہ جامعہ اسلامیہ
دہلی

وتقولانی نما افعلا
نجام

188

مركز الدراسات والبحوث
الاسلامية

میں دیکھ رہی تھی کہ ان کے ہر قدم

سید ہر روز چہرہ شادمانہ

عطف علی اسم ان ماکو

وَبِالْزُّكْرِ مِنْهُ لِيَغْنِيَ عَنْكُمْ زُكْرًا وَمِنْهُ

اسم المفضوحة والشرائط

عطف عليه وخلافه

وَلَا تَكُونُوا مِثْلَ هَٰؤُلَاءِ ۖ لَكُنْ أَسْمَانًا

الحار والمجهد مع خيرا

الذکویٰ بن و النکسائی علیہ السلام

فَاعْلَمُ أَنَّ مَسْأَلَةَ تَحْقِيقِ الْمَعْنَى

السلام على من اتبع الهدى

الفصل بین الاسم و بین

المصدر والمداور على الفطر

5

مجلس الشورى
البحرين

مستتر ہے، فضا عابدی اللہ

الوجه الأول في حذف الفصل

او علی با علیہما السلام

وَيُخَفِّفُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كُفْرَهُ

ای نفاذ الامور و رجوع الیها
دو بار اولی و دوم
من صفا فی السیرة الخ
لنکویہ نجف
تقصیر لغز و غیره
اربعه ستر شل شدن
در میله ای خند
ای علی بن ابی طالب
در اطلاق علی و غیره
آنها ای اهل حق
عزای و عزایت این
علی بن ابی طالب
الجمعه امیه و اطلاق
او و عزایت و غیره
القول

تاریخ ۱۳۰۲

三才圖會

لے

...

—

وفيه بعد لا يقع المقدر الصريح جوابا للمقسم وتكسر انهم اذا تعنف حال انهم لم يثبتوا ذلك فكل تعبهما ان سئلنا قبل ذلك
 من المسلمين الا انهم ياكلون الطعام لان الجملة تقع حالا لا بدليل على كونها في تلويل المقدر كما قلنا فكل تعنفها تكون بتلويل المصدر فان المصدر
 ايضا يقع حالا فكل ذلك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به وبكسر انهم اذا كان في موضع خبر عن اسم عين نحو قول الله تعالى فان كان عذابه
 قائما لا تتركه لادبيل على كونه الجملة اذا كانت خبرا للبند في تلويل المقدر ولما اذا كان المبتدأ محذورا جازيا في الخبر نحو ما مولى اظف
 قائم وتكسر انهم اذا دخلت مبتدأ في خبر لا لام الابتداء فانها لا تجتمع الا المكسورة لوقوع وضع لام الابتداء لئلا يكيد مفعول الجملة كان
 المكسورة منها سواء في الخبر قوله وفعلته نحو بلغه انك قائم لان الفاعل يكون المقدر وكذا المفعول به نحو عليك انك قائم
 عليك قائم وكذا المبتدأ نحو عندك انك قائم وكذا المضاف اليه نحو ضلعت هذا انك قائم وكذا الخبر بحرف الجر نحو عجبني
 من انك قائم قوله وقاموا اليك انك هو جواب سؤال مقدر وهو ان لو لا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر ان فاجاب بان الجملة بعد
 لا يجوز اظهار خبرها كما تقدم في باب المبتدأ بل يجب حذف الخبر ولو كسر ان كان خبرا لاسمية ظاهر غير مقدر ولا يجوز فتحها ما
 يكون ان مع خبرها في موضع المبتدأ والخبر محذوف واما على من ذهب الى ان المبتدأ في رفع الاسم المضاف بعد لولا كما ذكرنا
 في باب المبتدأ ففتحان ظاهر قوله ولو انك لا تفاعل يعجزان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل ولو كسر ان لم تكن داخله
 على الجملة الاسمية ولا يجوز فتحها ما تكون مع ما في خبرها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل في معنى حرف الشرط
 وكذا ان لم فتحها بعد ما التوقية نحو اجلس ما ان زيد قائم لانها لا تدخل على الفعل وذلك لانها مصدر تهوي ويدخل دخولها
 على الاسمية كما يحكي فالتقدير ثابت ان لا قائم كما في لو انك ثبت سواء قوله فان جاز التقدير ان اي تغدير الجملة والمفرد جاز
 الامر ان اي فتح ان وكسرهما وذلك في مواضع بعد ما الخبر نحو من يكون في اكرم الكسرة وتلويل فان اكرم والفتح على ان مع ما في خبرها
 قبل - مبتدأ محذوف الخبر فاكر اي ثابت له وكذا بعد ما الجملة الاسمية نحو قوله وكثرت اري زيد كما سيأتي اذا انشعبت الفاعل واللام ان اي عبد قناه
 اكرم الفاعل صنفان والمضمرتان مضافان ثابتان في اليمين تحت الادب خبر عن الشاعر ما حوكم كقولهم حببت هذا كبر فالكسر على
 تلويل اذ هو غير الفاعل والفتح على تلويل فاذا لم يجر به قناه ثابتة وكذا اذا وليت ان الواو بعد قولك هذا او انك تفكر في الكلام
 السابق قال نعم فلكم وان الله موهن فلكم خبر مبتدأ محذوف وان عطفت على هذا الخبر في الامر فلكم والامر ان الله موهن وان
 كسر في عطفتان مع جوبها على الجملة المضافة الى محذوف احد جزئها قال ان اذا خفيت فاعلم ان الفاعل يارب بل وافتعنا اوى هذا
 وان على اري من واحد ب احوه عليه بما يحكي في قوله نعم ولكن عاتب على الاية فالجملة القسمة لا يرفع عطفت على الجملة المضافة
 كذا اذا وليت نحو اول قولك كذا الفاعل على ان قولك مصدر مضاف الى فاعله وليس خبره القول والتقدير اريد قولك اي قولك
 حمد الله فلم يجمع لا في المصدر لا يجمع الاعم قصدا للاختلاف فيكون الخبر عن المصدر والمصدر والكسر على ان قولك بغير مقول الى ما
 مقول في هذا المقول وهذا الكلام وهو اني احمد الله فيكون قد قال كلاما اوليا في احمد الله ثم اخبرنا ذلك كما تقول اول
 السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال عليه السلام افضل ما قلناه فانما اللهون من قولي لا اله الا الله ولا يكون قول اني احمد الله معولا بلفظ
 قول كيف وليس هو بغير المصدر بل بغير المفعول فهو كقولك مضرب في يد في يد مضرب من حيث لا يدرى وليس هو بغير المصدر
 وقال ابو علي قولك مصدر مضاف الى الفاعل وان احمد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدأ محذوف اي قولك في ويظهر به ان الكلام في
 ثابت ورده المصدر احسن وذلك لان فعل المفضل بعضه يضاف اليه فيكون لفظه اول وسما واخر والخبر الاول باعتبار كل
 الثالث لفظه بلفظ ثاني وباعتبار آخر لفظه خبرا في فيكون الخبر اذ امر جانا لفظه باي او خبرا في ثانيا وهو خلاف من الكلام
 وغيره قصو الكلام ويجوز الوجها بعد اما فان فتح فاما بغير حقا تقول انك قائم فان فاعل في الحق ذلك حقا او نمول في معنى في
 الظرف اي في حق فيكون ان افا فاعلا او مبتدأ كما مر في باب المبتدأ قال احقا ان خطبك هي اي ودليل كونها في معنى الظرف
 في حقه وان اني احاكم على ثم يظنني التزم فهو كقوله احق اني ابنا على جندك فقد ذكرنا اي وسطا الجاهل وان كسر
 فاعلمون استضافا لا تقول اما انك قائم قال نعم الا ان عادا كثر وانهم وتقول ايضا اما الله انه ذاهب الفاعل اي حق وان الله انه
 ذاهب ذهابه واما الله انه ذاهب كانك قلت لا انه وانك ذاهب حتى ان كانت ابتداء بيجب كسر ان بعدها وان كانت جملة
 او عطفة للمفرد فالفتح نحو من امودك حتى انك صالح وبعث من احوالك حتى انك تقاتل ولا يجوز كسر ان بعد مد ومنذ وان
 جاز وقوع الجملة والمفرد بعدها نحو اني احبك بعد زيد قائم ومثله قائم زيد في خبره جاز لان الجملة بعد ما مضاف اليها كما مر في
 الظرف المبتدأ في فتحها انما انما ان وبها في مضافا فان الى الجملة لكن لما كانت في تقدير المفعول يبين ان بعدها
 مفعول كسر في باب الظرف المبتدأ في غالب بعد لا يوم الفتح نحو قوله نعم لا حرم ان الله لا ملا اورد الكلام السابق بل
 ما هو من هذا الجمل اذ ايدى كل في اسم لان في حرم مع القسم وجوم فعل ماضى وما سمي به اهل البيت في قوله سمي به معنى

الضم
 كذا قوله في موضع
 في

ارم الله انما في موضع
 زوجه ورمضه في موضع
 الجاء

فان قيل
 في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

[illegible]

الدخول

2

عليك تعديل في ما تقول
وغيره مما تحذف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

على محل المكسورة بقوله نعم واذن من الله ورسوله الآية واذن بمعنى اعلام وكذا استشهد سيئوبه بقوله والافاعلوا انا و
انهم بما نبتنا في شقان على العطف على محل الاسم المكسور بقوله جند الخبز من الاول والتقدير انما بغاؤه وانتم بغاؤه ان المكسورة بعد
افعال القلوب حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النقاد اراى سيئوبه يستشهد بالمكسورة بالمكسورة قال ان المكسورة
حكمها ما حكم المكسورة في جواز العطف بالرفع على محل اسمها لانها حرفان مؤكدا ان اصلها واحد فيجوز العطف بالرفع في نحو ما بغاؤه وانتم بغاؤه
وعمر والسبب في ومن اخذ اخذ لم يلقوا الاستدلال مثبت وقول لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المكسورة مطا اذ لم يبق معها
الابتداء بل هي مع تأخيرها في ما قبل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجزوع كما ذكرنا فاسمها كعض جوف الكبد ونظيره سيئوبه فيقول ان
قوله نعم ورسوله عطف على الضمير في وجاز ذلك بالافعال المتصلة لغنيام الفصل بالجاء والخبر قوله من الشكرين مقام التثنية
او يقول رسوله مبتدأ خبره محذوف اي رسوله كذا وليس الجملة منطوية على ان مع ما في خبرها بل الواو اعتراضية ويقول في قوله
والافاعلوا انا و انتم بغاؤه ما يقينا في شقان ما يقينا في شقان خبرنا وقوله وانتم بغاؤه جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله
ولا انما من بن ديه وعيد كذا ان في المشي في القيد اخوق بعد قوله فلا تحسبي اني تخشع بعدك شئ ولا اني من اوث اقرب لان
قوله ولا اني بالمشي في القيد اخوق عطف على ان تخشع فلو جملنا قوله ولا انما من بن ديه وعيد كذا جملة اعتراضية لكانت خاطئة على
معنى بلا تكريم ولا يجوز ذلك الا عند المبرر ولا روى في المشي في القيد كذا لا تكسر لا ترفع الاشكال وكان قوله ولا انما من بن ديه وعيد
ولا مكره وحكم لكن في جواز العطف على محل اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم قال سيئوبه بعد ذكر جواز العطف على محل اسم
ان بالرفع لكن التثنية في جميع الكلام بمنزلة ان يمتنع جواز العطف المذكور وتفاوت في ان اللام لا تدخل على ما خبرها دون ان كما يحكي
ولما كان لكن مثال لا تنافي في الابداء بعد ان لا لا استدارك في الحقيقة معناه جاع الى ما قبله لا الى ما بعده اذ هو حفظ الحكم الشا
نحيا كان ان اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنصب لكن فقولك ما قام به لکن عظام حفظ فيه عدم القيام عما توهم من دخول
عمر فيه وكذا في ما من يد لكن عمر لا يقيم واجاز الفهرج المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونه في الاصل مبتدأ ومنعه
غيره بخبر عن معنى الابداء بما اورد في خبره المحذوف من المعترض هو الخي والوصف عطف البيت او التوكيد كما المنسوق في جواز العمل على
عند البحر والفراد الزجاج ولم يذكر غيرهم في ذلك لا متعوا لا اجازة والاصل الجواز لا فارق قال الزجاج قوله نعم علام الغيوب في قوله
قل اني قد بينا الحق علام الغيوب صفة ربي ومجمل وجهه الخ ولم يذكر في البدل والقياس ان يكون مثل سائر النواج في جواز
الرفع نحو ان الزيد بن استحسنها شاعرا بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا البرية المشبهة بليس نحو اعلام رجلية الدار لان يبدل ولا يعمل على
الحكم عند البحر بن لا بعد معنى الخبر فلا يجوز عندهم ان زيد او عمرو قيمان واجازة الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر
الابداء عند جهم وروهم الابداء والعامل في خبر ان يكون في خبر عن زيد وعمرو معا فيعمل عاملان مستفان في العمل فعا
واحد فيه فلهذا لا يجوز لان عوامل الخبر عند هم كالمؤثر المحقق كما ذكرنا في صدر الكتاب ولا اثر لواحدهما لا لا يتجزأ الا بعدد وعن مؤثرين
مستفان في التأثير كاذن في علم الاصول لا يمتنع بكل واحد من المؤثرين عن الاخرين من احتياجهما لعدم استغنائه عنهما ولو كان
فارق الخبران بالعطف نحو ان زيد او عمرو قيمان وخارج جملة ان الفاعل المذكور في خبره فيكون الكلام من باب اللف كقوله نعم ورسوله
الليل والتمار تسكنوا فيه ولتبعوا من فضله واذا فادمت الخبر على العطف فاما ان ياتي المعطوف بالخبر ظاهر نحو ان زيد او عمرو قيمان
او غير ذلك فانه لا كثر الحدف نحو ان زيد او عمرو قيمان يكون هذا من باب عطف المفرد لان فاعله لا يكون خبرا عن الاخر
واتما اجاز الكسائي نحو ان زيد او عمرو قيمان لان العامل عند في خبران ما كان عامل في خبر المبتدأ لان ان واخواتها لا تعمل عند
الكوفة في الابداء دون الخبر العامل في خبران اسمها لان المبتدأ والخبر كقرا فان عند فلا ياتي صدور اثر عن مؤثرين والقرء
توسط من هيبة سيئوبه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطا لم يجوز مطبل فصل وقال ان حتى اعرب الاسم بكونه مبنيا او معروبا
مقدرا لاعراب جاز العمل على المحل قبل ضم الخبر نحو انك قد زيد اذهبان واق الفهرج وعمر وقايمان والا فلا لا لا ينكر في الفا كما انكر مع
ظهور الاعراب في المتنوع وذلك لان خبر واحد عن مختلفين ظاهر الاعراب مستبعد ولا كذا في اللفظ اعراب المتنوع ولا يلزم
ايضا توارد المستفان على اثر واحد لان من هبة ارتقاء خبران من هذا الكسائي واما قوله نعم ان الذين امنوا والذين هادوا
والصالحين الصابون من من على ان الواو والصابون اعتراضية للعطف فهو مبتدأ محذوف الخبر والصابون كذلك
لسبب خبران مستد ولا لانه عليه كل في اتيتم على من هبة المبرر ومنه قوله من يك امسي بالمد بنزله فاني فيا وبها الفرق
اي فاني فيا كذا لك اجماعا فريب ومع سيئوبه قبل الخبر فاعرب تاكيد اسم ان النبي وكذا النبي وكذا المعطوف غير منوي الخبر نحو
انهم ليعجبون ذابون وانك قد زيد اذهبان وذا هبة خبرها بلا خلاف ومثل ذلك ناد وجوز بعض النحويين بناء الاسم
في ابداء الكسائي رفع المعطوف على اول منسولي ظل والخواتم ان حتى اعرب لثاني نحو ظننت غلامك ان يثري في عمر وليس شئ لان

الاصح
بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

عمر والسبب
عمر والسبب
عمر والسبب
عمر والسبب
عمر والسبب
عمر والسبب
عمر والسبب
عمر والسبب
عمر والسبب
عمر والسبب

معا

عن
عن

ثانياً الثاني كافي ومثل جعل وعقل مجزئ بلعل مغلوطة اللام الأخيرة أو مكسورة نهاياً أبداً مكسورة اللام أو مفتوحة نهاياً
 قال فغلثا مع أخرى لرفع الصوت فغلثا لعل في القوافي أو منك مربوب وهو مشكوك في أن جعل مخفوف بالحرز : فيها المشاهدة لأفعال وكون
 حرف حاملة لعل الحرف والأفعال في حالة واحدة لم يثبت وإيضاً أن الجان لا بد له من متعلق ولا متعلق طاهياً لا ظاهراً ولا مقدراً
 فهي مثل لولا الدخلة على المضمر المجزئ وعند من يتوهم جازة ولا متعلق طاهياً البتة الذي أشبهناه أن روى بفتح اللام الأخيرة بجعل أن
 اسم لعل وهو ضمير الشأن مقدر والى المتوهم مجزئ بالام مقدرة حدثت لتوالي اللامات أي لعله المتوهم منك جواب قريب
 ويجوز أن يكون الثاني لا على جعل محذوف واللام المغلوطة جازة للظهور كما نقل عن الأخفش أنه سمع من العرب فتح اللام الجازة الدخلة على الظاهر
 ونقل تلك أيضاً عن يونس والي عبيدة والأحرار أن روى بكسر اللام فضمير الشأن أيضاً مقدر مع حذف ثاني كفي لعل لا تع
 الأمثال ثم ادغم الإو إلى لام التجر ويجوز في هذه الروايات أن يقال الأصل لعا أي انتعش بهاء فادغم تنوين في لام التجر وهذا الوجه
 متعدد في اللغة أبو عبيدة لعل الله يمكنني عليه أجهار من زهر وأسيد تجر الله واللام الأولى في لعل في اللغة عند البعض بين أصلية
 عند الكوفيين لأن الأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة لأن مبتدأها على الحذف والبصيرين نظر إلى كثرة التصرف فيها و
 التلعب بها وجواز زبادة الشاء فيها فان سمي بها لخصف عند البعض بين التركيب العله وكذا عند الكوفيين يشبه العجر و
 العلية لأنها البسب من أو أن كالمهم وأعلم أن حال الاسم والتجريد دخول هذه الألف في أصلها قبل دخولها في التركيب فأنجز
 التجزئ هنا إلا أن يكون طرفاً أو جازاً ومجزئاً ويجوز أن يفسر هذه الألف واسمها نحو أن في الدار زيداً وإن كان الاسم مع ذلك
 نكرة وجب فيه نحو أن لدها أن لا كافي المبتدأ والتجريد لا يجوز حذف اسمها لأنها ليست بضمير الشأن إلا في الشعر على ضعف
 وقلة كقولهم فلو كنت صلياً عرف غرايظ ولكن في نجي عليظ الشافر فمن روى بفتح نجي لعل ولكل نجي ومن روى بنصبه فأنجز
 محذوف أي ولكن زجياً هكذا لا يعرف قرينة وأما ضمير الشأن كثيراً كقوله أن من لامي في نجي نبت منسباً إلى العصرة في الخطوب
 وقوله أن من يدخل الكنيسة يوم يلقى فيها الجاذر وظباء وذلك لأن الألف الشرط لا تغل فيها العوامل اللفظية المنطوقة وما في غير الشعر
 فغيره خلاف ولا تجوز في قليل لكن بشرط أن لا يلبس الألف فعل صحيح فكذا في دخول الألف المخصصة بالاسم على الفعل الصحيح
 فلا نقول أن تمام زيد بمعنى أنه قام زيد وحكي الخليل عن بعض العرب أن باب زيد ما خولوا أي أنه وقول أن في الدار يجلس أخون كافي
 قال كان على عريته وجبته قام شعاع الشمس وطلع البدر وإنما جاز حذف ضمير الشأن من دون ضعف لبقا تفسيره وهو الجلة
 ولا بد من اعتماد الكلام بل الملامية التي هي فظ فهو كان زيادة وجل في الجبل من أشد الناس عداً باب يوم القيمة المصورون وعند
 الكسائي من فيه زائدة وعند ابن كيسان الحرف في مثله غير عاملة لفظاً كما في قوله وإذا علم التجزئ جاز حذفه وسواء كان الاسم معرفاً
 أو نكرة والكوفيين بشرطون حذف التجزئ كسر الاسم لكثرة ما جاء ذلك نحو قوله أن محلاً وان مرعلاً وان في السفر مضوا مهلاً وان
 لنا محلاً الذي هو مرعلاً إلى الأخرة وان في جبل السفر مضوا إلى الأخرى مهلاً أي سبقت إلى الحج الرحلون إلى الأخرة ويقولون
 أن ما لا وان ولدا وان غيرها أبلاً وشاء أي أن لنا ذلك والفرق بشرط في جواز حذف خبرها تكوّن أن كافي لعل أن النجاة الفارة
 فقال أن النجاة الفارة أي هلمنخلفان والوعد على المذهبين ما روى أن المهاجرين قالوا يا رسول الله سمعنا أن الأنصار قد فضلوا
 وأوفوا فغلبوا بنا فقال لهم السهم تعرفون ذلك قالوا بلى فقال لهم أن ذلك أي أن ذلك كاذب وما روى من قوله عمر بن عبد العزيز
 لمن مث اليد بقراب أن ذلك أي مصدقاً ثم ذكر أن مات حاضره فقال فمحل ما هو بآل حاصل وقال تعالى أن الذين كفروا وجدوا
 عن يسير الله أي هلكوا وقبل التجزئ مصدر والواو زائدة وقال الشاعر خال أن جها من قرش فغلبوا على الناس وإن الأكام
 نهشاً قال ابن بعش لم يأت خبر أن الحد في الأظفار أصح وأجود وأقال ولججلمان يتدبره أن قال رطل ذلك الطرف
 أيكم أي أن لك ذلك ولعل لك ذلك وأقول لا يلجأ إلى جعل جميع الأخبار المحذوف وظرف قابل يقدر بالاستقيم بمعنى الكلام ظراً
 كان أي لا وقد يستد مسد التجزئ والمصاحفة نحو أن كل رجل ومنهذه : في كذا يجوز أن يرضى أن يداقنا أو ما قولك ليت شعرك
 فاشعر بمعنى الفطنة ومصدر من شعرك شعرك نصرت انصره فظننت له قال فيمنه مثل لب شعرك حان في الطاء في الإضافة
 كافي قولهم هو أبو عبد رها فاعلم له ببيت عند مصدره بالحاء كالتة : لا قال وجب لعل المصدر من باب طهشة كما
 لجسند والركبة فالنم حذف الخبر ليت شعرك من هذا الاستفهام نحو ليت شعرك فأي شيء من هذا الاستفهام مع حرك شعرك كذا ذكرنا في هذا
 القلوب في نحو علف زيد عندك أم عروى ليت شعرك على ما يستل عنه هذا الاستفهام حاصل وقال المصداق الاستفهام قائم مقام الخبر
 كالجواب للضرورة لئلا في الدار وفيه نظر لأن شعرك مصدره كمنه متعلقون الجملة الاستفهامية فإذن : في مثل ليت شعرك مفعول شعرك
 ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى تجزئ عنه أن عليك بالشئ عجز ذلك الذي قال ابن جبريل الاستفهام مستد التجزئ
 المبتدأ الذي بعده وفيه أيضاً نظر لأن محل خبر شعرك الذي هو مصدره لا يجزئ به من فاعله وعنده في فاعله الاستفهام

كلمة استهتري كنه
البصير

في حذو
الشعر

طريقاً قبل

س لعل ذلك

غيره

يَقُولُ لَا تَحْزَنْ إِنِّي جَعَلْتُكَ لَكُمْ قَرِينًا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وَقَوْلُهُ
فَرَأَى اسْمَاعِيلَ
وَأَبَاهُ إِذْ مَسَّ السَّاقَ
بِإِذْنِهِ فَنَبَّأَهُ
بِأَوَّلِ نَبَأٍ
وَمِنْ أَوَّلِ نَبَأٍ
أَنَّهُ رَاقٍ
وَمِنْ أَوَّلِ نَبَأٍ
أَنَّهُ رَاقٍ
وَمِنْ أَوَّلِ نَبَأٍ
أَنَّهُ رَاقٍ

1

قرآن استعلا
 و اول اید و مهانی
 بدو تنی پنیف اوزه کوه
 و بدو تنی انشی
 و بدو تنی پنیف اوزه کوه
 و بدو تنی انشی
 و بدو تنی پنیف اوزه کوه
 و بدو تنی انشی

1

وَيُحْيِي الْمَيِّتَ بِإِذْنِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ

لَوْ مَا بَيْنَ قَبْلٍ

معاذ حق و سستی نمیشد
که زانی را استغفار کرد
عذرش را عمر داد و بلیغش
برفت از شهر و جاده
و اعدای او دستگیر
بسیار جمع نمود

2426

1000

منقر وقال كن عندك ام رابث بواسط غلس الظلام من ان تابت فيها الا وليس بكثير بارجي هل قيل المتصلة وهو قليل شتا
بعضه هل زيد عندك ام عمرو وما ان كنت الظهيرة في الاغلب من هل لان ام المتصلة لان ترفعة الاستفهام وضعا وهي مع اذا الاستفهام الى قبلها
بعضه اي مشاركتهم الاستفهام التي هي ايضا عرفت في بار الاستفهام وعادلتها حتى كانتا معا بمعنى اي وقاهل فاقها وخيلت في معنى الاستفهام
انما اصلها في نحو قوله تع هل لي على الايتا واقا المنقطعة فقد لا ينفصلها الاستفهام وقد ينفصل عنها الاستفهام بالظاهرة او بهل ولا
تقع بعد غيرهما من اسماء الاستفهام اذا كان ام استفهاما بهاعن امم داخل في عموم تلك الاسماء وان الحكم الغنوي اليها لان اسماء الاستفهام اذا
استفهام بهاعن في التبع فيغني عن كل استفهام بعدها فلا نقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد قولك
من عندك فان لم يدخل المستفهام بام في عموم تلك الاسماء نحو من عندك ام عندك حاربان زيد ام عندك عمرو وفي الحكم المنسوب
اليها نحو من عندك ام ضربت عمرو ومن قضي بام من قشتم جاز وقومها بعد ها وانها انما يجب ان يستفهم بهاعن شيئين او اشياء ثابتة
احدهما انما عند المتكلم لطلب التبعين لانها مع الظهيرة معلى واي يستفهم بهاعن التبعين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه تفيد
استفهام واحد لان المجموع بمعنى مجموعا والتبعين والما في المنقطعة فلا يثبت احدا الا عند المتكلم بل ما قبل ام وما بعدها على كل ايز
لانما اضرب عن الكلام الاول وشرح في استفهام مستأنف فواخذ بمعنى بل الذي قد دل على ان الاول وقع غلط في نحو قولهم انما الا بل ام
مشاء ام بمعنى بل لانه تكون للمنفصل من كلام الى كل ام حولا لان دارك المنقطعة في قوله نعم ام يقولون انهم وقوله ام الخان فما يخافون بان
وفيهام مع معنى بل معنى الظهيرة الاستفهام في نحوها لابل ام اشياء والظهيرة لانكار بني نحو ام يقولون انهم وقوله ام الخان فما يخافون بان
كقوله نعم ام انما خبر من هذا الذي هو مع من اذ لا معنى للاستفهام بهاعن او كذا اذ اجازت بعدها اذ الاستفهام كقوله نعم ام هل تستوي
الظلمات والظهور وقوله ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله ام كيف يفتح ما يعطى العلق برون التثنية اما من بالبين في معنى بل
في وحده والمقصود ان الكلام معها على كلام في و المتصلة وطنا سميت لانها متصلة كونها مع الظهيرة التي قبلها كاي وجواب المنقطعة
لا ونعم لا في استفهام مستأنف فانها ان يلحقها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة وانها لا يلحقها الا الجملة ظاهرة الجز من نحو ان عندك
ام عمرو عندك ام مقدار احدهما نحو انما لابل ام مشاء اي ام هي شاء قال جاز الله لا يجوز عندك احد جز في الجملة بعد المنقطعة في
الاستفهام لانها بالنسبة بالمتصلة ويجوز في الجزاء ان لا ينسب قول اذا كان الاستفهام المتقدم بغير الظهيرة بالنسبة بالمتصلة ثم اعلم ان اذا
وطى المتصلة مضرة فالاولى ان على الظهيرة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الظهيرة يتاويل الى المعنى ان بعد ها يتاويل المتضاف
اليه اي نحو ان عندك ام عمرو بمعنى انما عندك في السور في الام في الدار اي اي الموضع هو ويجوز انما الظهيرة بين ما وليها
نحو عندك زيد ام عمرو لان عندك ام في الدار واقية بدار ام عمرو احسانا كافا في سببها لكن المعادلة وان وليها ام عمرو
بهذا ان شريكا في احد الجزين ان كانا متعلقين بشركا في الفاعل نحو انما عندك ام عمرو وانما عندك ام عمرو في متصلة ويجوز
مع هذا انما نسبت بين معنيين المتعلقين ان تكون منقطعة نحو انما عندك ام عمرو وانما عندك ام عمرو في نظم مشركين في الفعل
نحو انما عندك ام عمرو وانما عندك ام عمرو في جز نحو انما عندك ام عمرو وانما عندك ام عمرو في انما في الصواب الثالث
منقطعة لانك كنت قادرا انما على الاكثاف بمنزلة منها لوضوح الانفصال والمفرد على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها
في تقدير الكلام واحد فلوارث الانفصال علت في الاربعة ان يدقام ام عمرو في الاخرتين قائم زيد ام قاعد وانما عندك ام عمرو عندك
الى الجزئين مع القدرة على الفرز بين دليل الانفصال والعلية في المشركين في الفاعل فلا نقدر على الاكثاف بمنزلة منها
لان كل فعل لا بد له من فاعل وانما ان جئت بعد الجملة غير مشركين في جز نحو انما عندك ام عمرو قاعد وانما عندك ام عمرو
وانما عندك ام عمرو وكذا اضرب زيد ام عمرو في ام قاعد لان المشركين في جز نحو انما عندك ام عمرو قاعد وانما عندك ام عمرو
الحكم والانداسي حول الامر بين فان كانت متصلة فالجواب هذا الامر كان وليس ما ذهب اليه جميعا بل ان وقع الاختلاف بين
الجزئين اما يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية نحو انما عندك ام عمرو قاعد وانما عندك ام عمرو قاعد وانما عندك ام عمرو قاعد
زيد ام عمرو قاعد وكذا في المشركين في جز انما عندك ام عمرو قاعد وانما عندك ام عمرو قاعد وانما عندك ام عمرو قاعد
الانفصال اما قوله تع سوف علمهم ادعوتهم هم انهم صامون فجاء الاختلاف الجزئين مع انها متصلة لانهم من الالباس بالمنقطعة
لان التسوية لا معنى بها المنقطعة فاعلم ان كان بعد ام مفرقا لفظا او تفيد في متصلة في قول واحد وقبلها الظهيرة في الاغلب انما
ارتشدها وان كان بعد ما جمل فان لم يكن قبلها ظهيرة فهي منقطعة وان كان قبلها الظهيرة في متصلة عن المنقطعة بانه ذلك
الان وقال سيبويه في قولك ان بل عندك ام منقطعة كان عند السنان ان زيد عندك فاستفهم شواذ او كذا مثل هذا في اللغة ١٢٠
ليس عندك فقال ام لا وانما عملها منقطعة لا يالوسك على قوله ان زيد عندك لعلم انما جملته بربيل هو عندك ام ليس عندك
لان يكون التبع الى ام فائدة مجدية وهي تنبئ عن كون عندك الى طعن امه ليس عندك وهذا معنى الانفصال والافواه اب واواهم

بعضه اي مشاركتهم الاستفهام التي هي ايضا عرفت في بار الاستفهام وعادلتها حتى كانتا معا بمعنى اي وقاهل فاقها وخيلت في معنى الاستفهام

بعضه اي مشاركتهم الاستفهام التي هي ايضا عرفت في بار الاستفهام وعادلتها حتى كانتا معا بمعنى اي وقاهل فاقها وخيلت في معنى الاستفهام

قيل وقال تقول لا ابل الى ان لا وقعت ولا لا في بته اقام او قل لا بل انما جئت بالظن مع ام وان لم يكن فيها هيبة بمعنى الاستفهام لنا
 فيها معنى التشوية المطلوبة بتهينا وليس في الظن مع او معنى التشوية وقولك لا فقلتة كايضا من كان ولا فقلتة كايضا ما كان كاشا فيها اخل
 من المفعول ومن رما في محل التصيب فما خبر ان لكنا وها موضوعا والضمير الرجوع اليها من التصيب محض وفي كاشا وها كاشا كان
 ضمير الرجوع الى حال اي كاشا اي كاشا قال المص كل موضع قد راجع الى اي المعطوفة احداها على الاخر بل الحال فارحوا لا ضرير تمام
 او قل اذا لم ينفى قائما كان او قاعدا وان قدر الكلام بالتشوية من غير استفهام قام نحو ما ابل الى انتم قد قلت هذا كاشا ولما قل ان يطلبه
 بانحصار معنى الخالية ما و قد ذكرنا ان كل موضع في هذه الجملتين فيهما او يجوز فيهما وبالعكس اعلم ان الفرق بين او وام التخييلة
 في الاستفهام ان معنى قولك ادب ان هذا ام عمر او هذا ام عمر او هذا ام عمر او هذا ام عمر او هذا ام عمر او هذا ام عمر او هذا ام عمر
 كما تقول نيدا او تقول عمر او قال السؤال باو لا يمكن ان يكون بعدا لسؤال بام لا تلتج ام عالم بوجود احد هاهنا فكيف نسال عما
 تعلم وتقول ان هذا افضل من الاخر فقلت ان هذا افضل او عمر و لم يجز الا اذا كان المفعول معلوما للخطاب
 المعنى احدهما افضل من ذلك انما يكون اذا قال لك مثلا شخص عندك رجل افضل من بكر ثم اخبر بغيره او تقول ان هذا افضل من
 اي احدهما افضل من بكر وجئت اشكل عليك الاخر او وام المقصود في الاستفهام فقل ان هذا احدهما افضل من بكر او هذا احدهما افضل من بكر
 افضل ام ابن الحنفية من احدهما ابن الحنفية والجواب احدهما قوله ومن ثم لم يجز ادب ان هذا ام عمر ولا تتركها بالامسئوب ان احدهما افضل
 الاخر ام وقد تقدم ان سبب قول ان مثل هذا جاز من الان يجوز بداديت ام عمر الحسن واول قوله ومن ثم كان جوابها بالانقياس
 الى كونها اطلب النقيس قوله ولا ويل ولكن احدهما مغنا ولكن لان النفي اعلم ان لا نفي الحكم عن مفرد بعدا بجوابه للشروع فلا يجزى الا
 بعد خبر موجب امر لا يجزى بعدا لاستفهام والتميز في العرض بالمخيف ونحو ذلك ولا بعدا التي تقول ضربت زيد لا عمر واوا ضرب
 زيدا لا عمر ولا يعطف بها الا مقيمة ولا الماضي على الماضي فلا ياتي قام زيدا فقل لا ترحله ولقطة لا موضوعه لعطف المفعول وقد يعطف
 مضارعا على مضارع وهو قبل نحو اقول لا احدهما الجوز مضارع لا ام فقلت انك فاقام لا فاعدا ولا يجوز تكررها كاشا جرد
 لعطف الفعل تام زيدا لا عمر ولا بكر كما تقول قام زيد وعمر وبكر ولو قصدت ذلك دخلت الجواب في الذكر فقلت لا بكر ولا خالد فيخرج
 عن العطف ويختص بأكبر النفي لدخول العاطف عليه ومنع الرجوع من مجيء العاطفة بعد الفعل للماضي وود بقول امر القيس كان
 وثارا حلفت بابونه عقاب تنوي لا عقاب لقوا ل تنوي ثنية والقوا ل صغارا بجبال وقال بعضهم ليس بها تكون عاطفة ولا
 قل انما جئت اليك ليس الجمل والظاهر انها على اصلها والخبر محذوف عن اي ليس الجمل جاز او قابل فاما ان يلجها مفرد او جملة وفي الاول
 هي ثمة ان الغلط في الرجوع ان يكون بعد نفي او نفي بعد الجواب وامر ان جئت بعد ايجابا مخرقا قام زيد بل عمر في جعل الشروع
 في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاختيار عن قيام زيد غلط يجوز ان يكون قد قام طن لم يبق اقل من بل ان نلفظ
 بالاسم المعطوف عليه كان غلطاً عن عدمه عن سواها ونقلنا من كتب النحويين انهم لا يجوزون العطف بيل بعد الايجاب
 القائلون وهم من الناطق فانهم يجوزون عطف المفرد بل بعد الواجب حال على بل كالتعليل فقام ابن ابي نباري والاندلسي فكيف ينعون
 هذا هنا واذا عطف بيل مفردا بعد النفي والظاهر انها الاضربا بها ومنع الاضربا جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب
 كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي قولك ما جئت زيد بل عمر فادب بل ان الحكم على زيد بعد الجمل كالمسكوت عنه
 محتمل ان يقع فيكون غير جاز وان لا يقع فيكون قد جاء كما كان الحكم على زيد بل الجمل في جازي زيد بل هو احتمال ان يكون محتملا
 وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي قل ان مالك بل بعد النفي التي بعد هاهنا الاطلاق منه يطر ان عدمه
 محتمل بل في قولك ما جئت زيد بل عمر محقق بعد محتمل بل ايضا كما كان كذلك في ما جئت زيد بل عمر بالاتفاق وبه قال المصنف
 لا تفرق ما جئت زيد بل عمر محتمل اثبات المحتمل مع تحقق نفسه عن زيد والظاهر ان هذا كله حكم بل بالنظر في ما قبلها
 وانه اعلم ببل الاثنية بعد النفي والتميز في هذا الجمهور انه مثبت فهو جاز في قولك ما جئت زيد بل عمر فقلت قلت بل
 جاء في عمر قبل بطل النفي والاسم منسوب الى الجمل قالوا والدليل على ان الثاني مثبت الحكم بانه لا يجوز ان تصيب ما بعد ما قبله
 بل يجب ان يقع كافي بانه وعند المبرد ان العاطف في الاسم المعطوف عليه قطع الفعل المنفصل عن الثاني فكذلك قلت بل
 ما جئت زيد بل عمر في الاثنية الفعل الواجب مستند الى الثاني واذا ضمت الى بل بعد الايجاب ولا مخرقا قام زيد لا
 بل عمر واضرب زيد لا بل عمر في قولك لا ايجاب ولا ام المقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمر نقيض
 انقياسا بالان من زيد واثبت ببل عمر ولو لم يجز بل لكات قيام زيد كما ذكر في حكم المسكوت عنه فيتم ان يثبت وان لا يثبت
 فكذلك في الامر نحو اضرب زيد لا بل عمر لا يضرب بين زيد بل اضرب عمر ولا المدركة لاحتمال ان يكون امر بضرب زيد
 وان لا يكون مع الامر بضرب عمر وكذا في الدخلة على بل بعد النفي والتميز في النفي مؤكدة لعناها واما

ام عمر على انها افضل

سورة اسع الهيب
ان بعد وجره

چند

کتابخانه عمومی

پرخلان

مديت اسی الذکر و اتمد
بالتقدیر من

وانا هذا الفاعل

بعد لا بل ان باق على الخلاف المذكور بين المتبر والمجور ولا يخفى بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لا نهان لدارك الغلط الخ
عن المجزوم بمضول مضمون الكلام او طلب تحصيله ولا جزم في الاستفهام لا يحصل ثبوت ولا يقصده حتى يقع غلط فيتم ذلك
قبل ان ياتي بها التخصيص التخييل والتميز والعرض الاول ان يجوز استعمالها بعد ما يستفاد معناه لا سيما في
التخصيص والعرض اما التي تليها الجمل فغايتها الاستفصال من جملة اخرى اهم من الاولى وقد بين الغلط والحق في هذا الاستفهام
ايضا كقوله نعم انا قولنا ان يكون من العالمين لا قوله نعم بل انتم قوم عاديون والتميز لدارك الغلط خصوص في هذا بل انتم قوم عاديون
ودخل خالد وقد بشرك بالجنان في جز وقد لا يشركون واما ان كان قشرها مغارة ما قبلها لما بعد ما تقيها وانما انما من حيث اللفظ كما تشر
التميزة فاذ عطف بها المفرد لا يكون في ذلك لغو في معنى التخييل لان حروف التخييل تماند داخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد التخييل لظاير
ما بعد ما ما قبلها نحو ما جاء في زيد لكن غير وقد مر معنى الاستدراك في المشتددة بعدم مخي في يد باق جملته لا يقع الحكم به من
غلط او التماثل بل من دفعها لوم المخاطب ان عمر ايضا لم يخفى كيد في عطف المفرد بنفسه لا لانه لا يثبت الشك الثاني بعد التخييل
عن الاول ولا التوقع عن الثاني بعد الاثبات الاول راجح الكون مخي لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب يتم نحو ما جاء في زيد لكن
عمر حاله بل وليس لهم به شاهد وكون وضع لكن لغاير ما قبلها لما بعد ما يدفع ذلك لان لا يسلط لهذا الوضع واذا دلها بجملة
وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشتددة ويقع بعد جميع انواع الكلام الاستفهام والتميز والتخييل والعرض والتخصيص
على ما قيل في نهج يونس في انما في جميع مواضعها مخففة من التثنية وليست بحرف عطف بل هي مفردة وجملة وذلك لجواز دخول الواو
عليها في التخييل بعد العامل بعد ما يشكل ذلك عليه اذا لم يجرى بالجار نحو ما مرث بن عبد لكن عمر في قال في المجزوم في
انما في المفرد عاطفة ان تجرد عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هي الواو وذلك لجرم معنى الاستدراك واختارته ما بعد الجمل ان
تكون مخففة لا عاطفة صحيها الواو ولا لو افقها التثنية مخي الجملة بعد ما فرغ من الواو وليست بعاطفة اتفاقا واما الجرم نعمنا
فان دلها بالمفرد فعاطفة فلا يونس وان دلها بجملة فيل عاطفة وهو ظاهر من هب ان تخشع فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقبل
مخففة كما هو من هب المجزوم في نفس الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء لقوله حروف التثنية الا واما ما علم ان الواو ما حوفا
استفهام يبدلها بالكلام وقيامتها المعنوية فكبد مضمون الجملة وكما تها سر كنان من هجرة الانكار وحروف التخييل الانكار في
التخييل لا انكار في حروف التثنية اثبات وكسب الحرفان لا فائدة الاثبات والتخصيص مضار بعينه ان الاثبات غير عام بل ينال خلاف على الجملة خبر
كانت وطلبت امر او نهيا او استفهاما او تمثيلا او غير ذلك فيختصان بالجملة بخلافها وفائدة اللفظية كون الكلام بعد ما مبتدأ
به وقد شئت للتثنية لهما كما هو من هب المصنف هذا الكتاب ويدخل الاكثر على المنداء واما اكثر على القسم وقد تبدل همة اماها
عينا نحوها وانما قد تبدل في النهاية في الاحوال الثلث نحو ما وهم وهم وقد بين الاغنى التحليل حرف تخصيص يتم كما ذكرنا عن قوله
الارجال اجراء الله خيرا وقد جله اما بعينه حقا ففتح ان بعدها كما في باب ان واما ما واو للعرض فما حوفا فيختصان بالفعل ولا شك
في كونها اذن مركبتين من همة الانكار وحروف التخييل ليست كحرف الاستفهام لانها بعد التركيب يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية
بلا خلاف والفتان للعرض فيختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسي اجازا المند وحوفا على الاسمية ايضا كما مر في باب لا التثنية
واماها فبدل جميع المفردات على اسماء الاشارة كغيرها المذكورة بابها وبفصل كثيرا بين اسم الاشارة وبينها اما بالاسم نحوها الله
واولئك من همة الله فاقسم فاقدر بمنزلة فانظر ان تنسلك واما بالضمير المرفوع المتفصل نحوها انتم اولاء وبغيرها ما قبلها
نحو قوله ها ان ناعن رة ان تكون قبله فان صاحبها قد تاه في البدر وقولهم فذلك ام هذا البها واوليا اي هذا اليا واوليا
التحليل ان ها المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اي كانا القياس الله هذا ولا يعبر الله هذا قسما وانتم ههنا ههنا
عنق والتميز على انه فصل حرف التثنية عن اسم الاشارة ما حكي ابو الخطاب عن يونس به هذا انا فعل في موضعها انا اذا
وحدث يونس هذا انت تقول كذا واعلم انه ليس المراد بقولك ها انا اذا الفعل ان تعرف المخاطب نفسك وان فعله انت لمست
غيره لان هذا محال بل المعنى فيه وفي ها انت ذا تقول وها هو ذا بفعل استغراب ووقع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة
من المتكلم او المخاطب والغائب كان معناه ها انت ذا تقول او يضربك من ههنا الذي ارى من ههنا من كان نوع منه ان لا يقع
منه او عليه مثل هذا الغريب ثم يثبت بقولك تقول وقولك يضربك زيد الله استغرابه ولم تنويعه قال نعم ها انتم اولاء
تجوزهم فاجله بعد اسم الاشارة لان من لبان محال المستغربة ولا محل لها ان هي مستأنفة وقال البصري هو في محل نصب على
الحال اي ها انت ذا فان لا واو الحال هي هنا لان الفائدة مفقودة به والمعامل في حرف التثنية واسم الاشارة ولا ارى
البيان فيه معناه اذ ليس المراد انت المستأرا ليم في حال قولك وجوز بعضهم ان يكون ها المقلد في نحوها انت ذا تفعل غير
فيها على الاستدلال لا بقوله تعالى ها انتم هولاء ولو كانت هي لكانت مع اسم الاشارة لتعد بها انتم يجوز ان يعتد

الحمد لله

نہایت میں

من والباء واللام مقدم

وہی ایسا کرہندہ اللہ

في مرقاة العجوة

منع كرم الضعيف

ای قیام بجا می ماند
از رفتن تو

وعدا نسبه وان وهى اى المختصه بما اى شئ في معنى القول وهذا المصدر ما وان وان فالان للمفعليه وان اللامعديه

من العمل وقصده يذهبون ما لم يكن له ان يدخله وعلى من عمل اليها وانما وانما تكون ما نذرت وابست شيئا واذا كان ذلك لا
في الحقيقة لا يكون لها جازية بل هي ما الكاف ايضا لما عرفت من ان لا بعد طي نحو حين ما لم يكن ومن بعضه ما ينبغي شيئا
وانه لا تها في الحقيقة لا دخول التوضيح الفعل على ما ينبغي بل يها وقد مضى الخلاف في بابها وقد مضى الخلاف في بابها مثل مثلما الموصوف
وقد مراد بعد بعض حرف الجر نحو ذبا رعدا وقريب وما تخطبنا ثم ومن بعد صدق كما ان حرف الجر في قبل انها بعد حرف الجر يكون مجزوع
والجرور بعد ما يدل بها وكذا في الاستعمال بعد ما تخطبنا لا استثناء وظن في هذه اللفظ في قوله وقيل في بابها بعد المضاف
نحو من غير ما جزم وايا الاجزاء قضيت ومثل ما انكم تظنون وقيل فيها ايضا انها كره والجرور يدل منها واما لا فتراد بعد الواو والباء
بعد حرفي قد مر ذكرهما في حروف العطف العجى القسم لا ومن تاثير الحروف تاثيرها معنويا كالنوكيد في البناء ورفع الاحتمال في كاهن
ون من الاستغناء من كونها حرف زائد او حرف تاثيرها تاثيرها لكونها كانه مانع من زيادتها وتزاد بعد ان المصداق
خصوصا معلان لا ينبغي ذلك لما يعلم اهل الكتاب وجعلت قبل القسم به كثر الابدان بان جواب القسم منفي بخلافه والله لا افضل قال
لا ابراهيم ابنة العالم لا يدعي القوم الى امر جاءت قبل قسم قليل وعليه عمل قوله نعم لا اثم يوم القيمة وشذت بعد المضاف
في قوله هو سر محو شاعر والمحور المملوك واما من والباء واللام والكاف فعمله تفضل ذكرها في حرف الجر قوله وحرف التفسير
وغيره من حيث ما في معنى القول اقول اعلم ان الفرق بين من في تفسير كل بهم من المفسر نحو جاءني لما ابو عبد الله والجملة كما نقول
عسى قد مر في باب ما في حرف اى من باب في الطرف اى من باب وتفضل في باب اى لان لا اقل وان لا تفسر لامضوعا مقدر اللفظ دال على معنى
القول مؤدعناه نحو قوله ثم ونادى به ان ابراهيم نقوله يا ابراهيم تفسير لقول نادى به ان المقدر اى نادى به بلفظ هو قولنا يا
ابراهيم وكذلك قولك كذبت اليه ان ايت اى كذبت اليه شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير لقول يا المقدر وكذبت
وقد يفسر المفعول به الظم كقوله نعم واوحينا الى امك ما يوحى ان اخذ فيه وقوله ما قلت لهم الاما امرته بان اعبدوا الله فقلوا
نواجدوا الله تفسير للمضارع به ونحو ذلك من معنى القول وليس مشتركا في قوله ما امرته لانه مفعول لصريح القول وقد جزم بعضهم
فلك استدلالهم بالادب ولا استدلال بالمحمل واجيب بان ان مصدره بقرينة ذلك على من ذهب من جزم دخول الحرف المصدري على
الجملة الظلية وعند صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع ان المحكوم يكون مفسر مصدره بقرينة ذلك على الامر ونهى
متصرف في له اذن مصدره واستدل بغيره على جواز كونها مصدره بقرينة ذلك على الامر ونهى متصرف في له اذن مصدره واستدل بغيره على جواز كونها مصدره بقرينة ذلك على الامر ونهى
بقوله نذرت وبعثت لكونه دخول الجار على ظاهر الفعل والمضارع او على هذا اللفظ وقيل ان ان في ان اعبدوا الله زائدة والاصل
يهدم نحو كما في زائدة ما كان للحكم بالاصالة محتمل في تلك الجوز لتفسيرها مفعول صريح القول بقوله نعم وانطلق المالك منهم ان مشوا
في هذا التقدير فانما بعضهم لبعض ان مشوا واجبات بان زائدة وان صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور
او بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطوقين عن مجاز تفاروضون فيما جرى فيه او بان انطلق المالك بمعنى انطلقوا في القول و
انه يوافقه ويبنى ان يعرف ان ما بعد ان المفسر ليست من صلة ما قبلها بل هي الكلام دون ولا يخرج اليها من جهة تفسير المصداق
المقدر فيه فقولهم نعم ولودعهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله نعم الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدر
ولا يصح لو انك تركت ان المستفادة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو معنى القول في غير اسرته ثم اى قال لم يبق بنا ويل اسريقال او تعدد قال
بعد على الجواز في المدح كونه افعال الغلوب وان زائدة وهذا بطريق في جميع الامثلة قوله حروف المصدر ما وان وان
فالاوليان الفعلية وان لا يمتد ما ما فموصول بالفعل المنصرف اذ لا لا ينصرف لا مصدر له حتى يؤلف الحرف مع الفعلية ولا
يوصل بالامر لا يمتد يمتد في الفعل ما اذا كان مع ذلك ولا فلا يمتد في امره ان معنى ما رجعت وبرهيم باشي
واحد وكذا معنى على انك قائم وعلمت قيامك شي واحد والمصدر المؤول به مع الامر لا يمتد معنى الامر فقولك كذبت اليه بان لم يمتد
بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان لم يمتد في هذا ان صلة ان لا تكون امر ولا نهيا خلافا لما
اليه شيئا واو على ولو جاز كون صلة الحرف لمرجان ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو لا يجوز انفاذا ويختص ما المصدرية
بما هما في ظرفها زمان المضاف الى المصدر المؤول هي صلة ما به نحو لا افعل ما ذر شارق اى مده ما ذر اى مده قد زود وصلة ان زود
العالم من ان اللفظ متد كذا ذكرنا او من غير ما تلتف في معناها الاستقبال كما مر في باب الماضي وقيل كونها ايضا انما
وصلة ما المتد زائدة لا تكون على شيئا لا قبلية وجوز غير ان يكون اسمية وهو المحذور ان كان قبلها كما في نهج اسلمة تقهيا
الاسم الملقب وقال الشاعر علفه اما لو لم يد بعد ما افان واسك كالشعام الخاضع لجار ابراهيم كون صلتها لجار ومجوز في هو على
مدحها خاصة يا وما علفان يهديها المحرر واما كذا في صلة ان المصدر به فلا يدخل الاصل الفعل المنصرف وهو اما ما مضى كقوله نعم لو الا
من الله يملنا الوفاء وله فيه حاجة في اننا ان نصيبه ونخصيصه بالاستعجال او امر ونهى على من ذهب بغيره كما مر في تفسيرهم

وان ان احده

ایں فقرہ میں یہ لفظ "وہ" غلط ہے
 اور اس کے لیے "وہاں" لکھنا
 صحیح ہے۔

الفعل

۱۰۰

نہایت عجب و شگفتہ

بسم الله الرحمن الرحيم

استاذة فاضلة في اللغة العربية

ای ستر نامہ الموعود و الموعودہ

حضرت مولانا محمد رفیع الدین

لا تفسدوا ما آتاكم الله من نعمه

صدق

جنگل کا رخ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

والله لا ينكح

ان ايديهم باليمن والبن
نيدل الله

وہی عظیم الشان

[illegible]

على ان اكرمك خبر المبدأ وادارة الشرط ملغاة بل نقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبدأ ولهذا حمل قوله انك ان يصح
اخوك نصع على المنفرد والناخير لضرورة الشرط اذا تقررت هذه المقدمة قلنا اذا تقدم القسم على كليات الشرط فاعتبرا
القسم او القوي القسم بالنقد الذي هو اصله وضعف الشرط بالنسبة ولا استدلال خيالك كوفيتن على ان اعمال الاول في
باب الشانع او لا لان الاول وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا البعد يقوى بالنقد الذي هو قوة واصله والقريب ضعيف
بالنوسط الا ان هو خلاف وضعف واصله وجاز قليلا بالنظر لضعف القسم في نفسه كما ذكرنا في ترجيح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب
الى الجواب وبلغى القسم كما مر في قوله لترمينين بنا عن غيب معركه البتة وان تقدم الشرط على القسم وجب اعتبار القوي بالنقد
مع كونه في الاصل قوي من القسم ويحون لك بعد هذا الاعتبار القسم ايضا لا مكانه نحو ان يتبين فوائده لا يتك فالقسم وجوابه
جواب الشرط ويجوز الغاء القسم بالنوسط لا نافذ كما انه قد بلغى لضعف مع امكان اعتباره فنقول ان يتبين والله انك فانك
جواب الشرط والشرط والجواب ساد مستد جواب القسم واما اذا تقدم او لا على القسم فالواجب الغاء القسم لان جوابه لا يكون
الاجلة فعليه خبر به ولا يصح ان يكون جملة قديمة نقول لوجبه والله لا كرمك لولا ان يرد والله لضربك قوله وان توسط الى القسم
قوله بتقدم الشرط قد ذكرناه قوله او غير مع طالع خبر كالمبدأ بل ناسخ او مع النسخ جاز ان يعتبر القسم وان بلغى سواء تقدم على
الشرط واخا عنه فان تقدم مع الالغاء فهو انا والله ان يتبين انك الخيت القسم مع تقدمه على الشرط وجوز اعتباره لتقدم المبدأ
عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبدأ والقسم لغو كل في زيد والله يفهم وتقول مع الاعتبار انا والله ان يتبين لا يتبينك
اعتبرتم نظر الى تقدمه على الشرط وجعل الجملة القسمية مع جواب الشرط المبدأ فهو كقولك زيد والله يقوم وهذا كله على
بناء على ما تقدم من انه لضعف قد بلغى مع امكان الاعتناء اذا كان هناك جوابه طالع او وان تاخر عن الشرط مع الالغاء فهو
اليتبين والله انك العينة لتقدم طالع بن الجواب عليه وهما المبدأ والشرط وتقول مع الاعتبار انا ان يتبين فوائده لا يتبينك جعلت
الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبدأ وان توسط القسم بتقدم غير الشرط اعني طالع بن
عليه ولم يكن هناك لا شرط متقدم على القسم ولا متاخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان بلغى نحو انا والله لا يقوم
انا والله يقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة فذلك نحو انا والله قائم وط
هذا فالجس اطلاق قوله وان توسط بتقدم غير الشرط جان اعتباره والفاؤه وطريق الحصر ان تقول القسم اما ان يتقدم اول
الكلام او يتوسط او يتاخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سواء ولها الشبهة نحو والله ان يتبين لا يتبينك ولا نحو والله اني اتيك
وان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط او لا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط جان الغاء القسم واعتباره سواء تقدم
على ذلك الشرط طالع بن نحو انا ان يتبين فوائده لا يتبينك وانا ان يتبين والله انك ولم يتقدم عليه ذلك نحو ان يتبين فوائده لا
وان يتبين والله انك ان لم يتقدم الشرط على هذا القسم النوسط فلما ان يتاخر عنه الشرط او لا فان اعتبر القسم الغيت الشرط
نحو انا والله ان يتبين لا يتبينك وان الغيت اعتبر الشرط نحو انا والله انك انك وان لم يتاخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة
جاز اعتبارها والفاؤه نحو انا والله لا يتبينك انا والله اتيك وان جاء بعد مفردا وجب الغاء ونحو انا والله قائم وان تاخر القسم عن الكلام
وجب الغاء ونحو انا قائم والله وان يتبين انك والله هذا كل موضع قلنا ان وما يتضمن معناها من الالهاء فيه ملغاة الى الجواب
طاعاها فالاول ان لا تشمل ظاهرة الشرط ايضا كما ذكرنا في الجوانم فيقول نحو اجنك ان تجني والله ان تجني لا كرمك وقد جاء ذلك
في الشعر كقوله فان يك من جن لا برج طارقا وان يك انسانا كما لا ترفيع وقوله فان تبشش بالشفر ام قسطل لما غضبط
بالشفر قبل الطول وقوله لترنك قد ضاقت على موتكم ليعلم ربي ان يتيه اوسع وقوله اما ترين احفاه لانعال لنا انا كذلك
ما تخفى ونشعل فقول المصنف انه لفظ او معنى ليس بجم والاول ان يقول الاكثر كونه ما ضيا لفظا او معنى ونحو بالمعنى نحو ان توتر
لا زورناك وقد تبين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس بجم بل قد يحى الجواب للشرط مع قلنه كقوله لترمينين بنا البتة
ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم المنفرد على ان الشرطية وما تضمن معناها ضارا ما ضيا نحو لفعول وما فعل فان ضل فالمراد الاستعانة
لكونه ساد مستد جواب الشرط قال تعولن ايتنك لذي بن او في الكتاب بكل ايم ما بنوا قيلناك لذي بن والنا اناسكها ولذي بن ارسلنا
رجم الى قوله وتقدم القسم كاللفظ الى القسم المتقدم كما لم يوط به سواء كان هناك لا موطنة كما في قوله لذي بن الجواب اولم يكن كما
قوله وان اعقوبهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر وقسم وهو ضعيف لان
ذلك ان يكون الضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسن الله يشكرها واما اذا تقدم همة الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة
اسما جازما كن وما وابن ونحوها او حرفا كان ولو فاجزا انك الله الاستفهام داخل على الجملة من الشرط والجزم لكونها جملة واحدة نحو
امن بغيرك تنصر به بجزم تنصيره وكذا الواضربك لضر منه وكذا ابن تائيه انك بالجزم وبولس بن زرع الجزم لا اعتماده على الظرف ولا يفعل

لا تنسوا عن
على الاطلاق

ظواهر

اي قايك شي فان كان
من المقربين فله
روح وريحان

وذهاب لا زوال يوم الجمعة وكذا غير ذلك من معولات الجزاء كالحال نحو ما جرت افاضا ضربك وامنوع المطلق نحو ما ضربك بهم
فان ضاربك والمفعول له نحو ما نادى بها فانا ضاربك فلا يستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيها قبلها وان كان ذلك مشعرا
في غير هذا الموضع لان تعدلهم المعولات المذكورة لاجل الاعراض المهمة المذكورة ولا نقول مثل ان جئتني بهذا فان ضاربك على
ان هذا مفعول ضاربك فله يحصل بالتقدم شي من الاعراض ثم ان يجوز التقدم للاعراض المذكورة وان كان هناك مانع اخر من
التقدم غير الغاء نحو قولك ما يوم الجمعة فان زيد ساقو وكذا نحو ما نادى بها فانا ضرب ولا يقدم من اجزاء الجزاء شي من نفاصل
لانك لا يجوز قدر الضرورة فلا نقول ما نادى بها طعامك فلا ياكل وقد يقع كل الشرط مع الشرط من جملة اجزاء ما اما مقاشرة
كقوله نعم فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فقول فروح جواب ما استغنى به عن جواب ان والدليل على انما ليس جواب
ان عدم جواب ما ان جئتني اكرمك بالجزء وجوب ما ان جئتني فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزء اكثر من نحو ان ضربتني
فاكرمك حال نعم اما اذا ما اقبل عليه فله وعلية رقة فقول اي قايك من شي فاذا ما اقبله يقول وانما وجب الغاء في جواب اما
ولم يجر الجزاء وان كان فعلا مضارعا فلم يجر ما ان زيد بقم لانما وجب حذف شرطها فلم يعمل فيه فيج ان فعل الجزاء الذي هو وبعد
منها من الشرط الا انما اذا حذف الجزاء في نحو اتيك ان اتيك فالاصل ان لا تعمل الا في الشرط والجزء فعدم الاجزاء عند
حذف الشرط او لم يوافقهم فعل ولا اضربك فانما يجر الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا وانما كما ذكره بمعيان واما تفسيره بوجوب
اما ان يندخل فيهما اي من شي فزيد منطلق فليس لانما معنى بها وكيف هذا مع حرف واما اسم بل قصد الى المعنى البحث لان معنى اما يمكن
من شي فزيد منطلق ان كان شي فزيد منطلق وهو منطلق البتة يجوز ان يكون اما عند الكوفة في ان الشرطية فعلها ما عند حذف
شرطها على ما بينت من منبهم في اما انت منطلقا انطلق ولا يحذف الفاء في جواب اما الا ضرورة نحو قوله فاما الصدود لا صدود
لديكم اومع قول محمد وفيل عليه بحكمة كقوله نعم فاما الذي من كثر القوم تكن اي في قولهم لا يمكن ولا يقع بين اما والفاء جملة فانه مستقلة نحو
اما ان يدق ثم تعذر كذا لان الواقع بينهما كما تقدم جزاء المقصود كونهما من الحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة فانه مستقلة واعلم
انه قد تم بعد اما ما يتكرر ذكره بعد فاتها وذلك اما مصدر مكرور ضمنا بان يد كر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر نحو ما سمعنا من راعي اعلم
فاما ما صنفه مكررا بعد الفاء نحو قولك اما صدق ما صنفه مضافا اليه من صدق مضاف واما ما صنفه مضافا اليه من صدق مضاف واما ما صنفه مضافا اليه من صدق مضاف
البصرة فلا يصح قوله اما ابوك فلا يابالك واما العهد فاذ وعهد واما ان يدق فقام زيد فالشكر من المصدر والوصف يجب عند الجزاء بين
نصبه ما بين ان ذلك بنوهم لا الى هذا الوجه والعرف من المصدر يجب فعند بنيهم على ما يعطى ظاهر لفظا ميبود لا اية انهم يجر
الرفع والنصب فيه كما في واما الجزاء بين فانهم يجر من فيه الرفع والنصب المعرف من الوصف من نوع عند الجميع بل الخلاف واما غير المصدر
والوصف في نوع عند الجميع معرفا كان او منكرا الا ما سبق في الرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الاطلاق عند التفرقة بين ولما النصب
فان سيبويه ذكر ان ذلك في المصدر معرفا كان او منكرا على انه مفعول له عند الجزاء بين فقال شرح كلامه وذلك لانه لا يجر من المصدر المعرف
والنكرة فلا يصلح للجزاء ان يبقى مفعولا في نصبه ما سمعنا من راعي فلهذا كان لا يجر لاجل التمسك فهو مسمى وكذا المعرف نحو ما العلم شعرا اي ما يذكرك
زيد لاجل العلم فهو عالم فاليتبوء ونصب المصدر المذكور عند بنيهم على الحال قال لانهم لما يجر في معنى المصدر الا لرفع علمنا ان نصب
المنكر على الحال والعامل فيه ما حذف قبله كما نقول في نحو ما علمنا فعلا لان الفاعل هو ما يجر من يدا علمنا فهو عالم او المذكر بعد اي عالم
في مثالنا فيكون حالا مؤكدا قال سيبويه اما الرفع في المصدر فعلى انه مبتدأ والعائد اليه محذوف فعلى ما العلم فعلا اي عالمه كقوله تعالى
وانقوا يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئا الا بقرعة فهدى قول والدليل على انه يجوز عند بنيهم نصب معرف المصدر انهم يجوزوا على حكم
هم سيبويه اما العلم فعلا من يدا بنصب العلم اي فهو عالم يجر من يدا العلم فكذا ينبغي ان يجوز عندنا اما الفاعل يجر من يدا بنصب العلم لئلا
فيكون نصب المصدر والمعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء واما نصب المصدر المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشئ
الذي كور في المصدر الواقع حاله عند بنيهم واول قول كور المصدر المنصوب مفعولا عند الجزاء بين كادليل عليه ولو كان كذا لكان اما
اما التمسك فممنوع اما العلم فعلا لا يجر ان يجر المنصوب عند بنيهم والجزاء بين في الصفة على انه حال لما بعد الفاء في المصدر المعرف على انه
مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما بعد الفاء واما المرفوع فعلى انه مبتدأ لما بعد الفاء خبره بالانفكاك
خبر كل ذلك عند كلا الفريقين وكشف الفاعل عن ان تقول ان مثل الكلام مما يوافق ادعى تخفى شئ لا شيئا له فذلك يعلم السامع
بعض تلك الدعاوى كقولك مثلاً ناس من راعي فاما ان يقول السامع اما سمعنا فليس تميز واما علما فاعلم ان هذا حال لان المعنى
اما اذا كنت متينا وادعيت ذلك فليس تميز واما اذا كنت عالما اي بدئت من نفسك العلم وتبينت به وادعيت ذلك فانك
في الحقيقة كذلك كما انك اذا كنت متنا فكل متنا اذا كنت عالما فانما عالم لا مثلك وانما كنت في امر فكل فيه ومنه قوله نعم يا ايها الذين
امنوا امنوا على الحسن انما اريد ان لا ياتوا المدعون للايمان انموذح حقيقة فالحال على هذا ما بعد الفاء والتقدم بان يمكن شي فانك

هذه

... من غير حركة ...
... من غير حركة ...
... من غير حركة ...

مع العلم ...
... من غير حركة ...
... من غير حركة ...

... من غير حركة ...
... من غير حركة ...
... من غير حركة ...

... من غير حركة ...
... من غير حركة ...
... من غير حركة ...

... من غير حركة ...

كلية من العلم كذا طاسر بن طاسر بن بن وضل لا يجر يد عن يعرف على احواله بحر العلم وان كان يدخل فيه كل من كان
 بهذه الصفة فان لم يكن بين علمين نحو خاف كرم بن كرم او يدان لغيره لا يحذف الثوبين لفظا ولا الفاعل لفظا الاستعمال وكذا اذا
 وقع صفه في غير ذلك من غير ان يستعمل في ذلك مع ان الثوبين اما في ذلك في الحروف فيكون مع الصفة كاسم واحد
 والثوبين علامتهما وليست العلامة موجودة في المبدأ مع خبر وحكم انهم حكم ابن ومة الحروف بينت وجها كثر في باب المبدأ ووجدتها
 في نحو قوله وحام الطائي وقوله فالتيسر غير مستغيب ولا ذاك الله الا قليلا ضرورة وتقر في الفقد وقد قل هو الله احد
 قوله فون التوكيد خفيفه ساكنه مشددة مضوطة مع غير الالف تحذف الفعل المستقبلة الامر التي لا تستفهام والتثنية والعرض والقسم
 وتقتل في التثنية في مثبت القسم وكثير في مثل ما فعلت وما قبلها مع ضمير المذكر من مضموم ومع الخطاب معكسور وفيها عدة
 مضموم وتقول في التثنية ولجمع المؤنث اعرابا واضحا وان كان ذلك في الصيغة خلافا لغيره في غير ما مع القسم البارز كالمتفصل
 فان لم يكن فكالمفصل ومن ثم قبل هل تون ذرون وترين واغزون واغزون واغزون والمخففة تحذف للتساكن وفيه الوقف فير ما حذفت
 الفتح ما قبلها انقلابا لما قول التماز كالتثنية وكثير بعد الالف لا تشر في الف فصل نحو اعرابا واضحا وان كان ذلك في الصيغة خلافا لغيره في غير ما مع القسم البارز كالمتفصل
 بنون اعرابا في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربا وكذا التثنية في الاسم التي في قوله تحذف للمستقبل لم يدخل على الحال
 ولا في الحرف في باب المضارع ودخول في الاصل المشددة مستقبل في موضع الطلب كالمضارع التي لا تستفهام والتثنية والعرض واما في المستقبل
 التي هو غير محض فلا يدخل الا بعد ان يدخل على الفعل ما يدل على التوكيد ايضا كالم القسم نحو والله اضربن وما المبدأ نحو اما
 يفعلن ليكون الاول نونية لدخول فون التوكيد وايدان تاء ثم الطلب على ذي من اطلب جو الفعل او علمه كافي الامر التي في التثنية والعرض والقسم
 العرض والتثنية في السؤال عن حصول الفعل كافي الاستفهام نحو افعلى وهذا الفعل وليتك تفعلن وهل تفعلن وكذا الجمع في
 الاستفهام اسمية كانت او موقوفة قال افعلا كندة تمدن قبل او تقول لم تكن وانظر في تفعلن قال واقبل على رطبه ورمطك بفتح مشا
 حتى تر كيف تفعلن والخبر المصدر بحرف التوكيد نحو والله يضربن وكذا كل اداة شرط جاء بها ما لا يزيد سواها من افعالها كانه
 اما تفعلن وتي ما تفعلن وايا ما يفعلن وايا ما يفعلن وايا ما يفعلن او كانت لان كل اداة شرط كاد ما وجها وقد يدخل فون التوكيد
 اخيارا في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط ما يجوز ودخول في شرط ما يجوز ودخول في شرط ما يجوز ودخول في شرط ما يجوز ودخول في شرط ما يجوز
 متى ما بان الخبر ينفع لكنه الفاعل من دخول في شرط ما يجوز ودخول في شرط ما يجوز ودخول في شرط ما يجوز ودخول في شرط ما يجوز
 اهدا وقيل في قنينة شاف ويحيى ثوبين ايضا بعد افعال المستقبل التي في شرط ما يجوز ودخول في شرط ما يجوز ودخول في شرط ما يجوز
 ما يلبس ويعبر ما يلبس اي تحق في التثنية او اريدك وبالجملة فيضربن يطلب امر لا يناله الا بشقة ومن عضه ما يبتن شيئا لكن
 كان لما فعل وامارة تدل على شي او قول ما تقول وكثيرا تفعلن وما تقول وانما كان دخول مع ما في الشرط اكثر منها مع غيره لان
 الشرط يشبه التثنية في الجزم وعدم الثبوت واما قوله بما اريد في علم من فون في ثمة الا في ضرورة وانما حسن لان ما زيد في رب
 ورفض تحميرها ويحيى الثوبين بعد المنفي بالان كان لا متفصلة بالنفي في ما ساعد ارجح لانها اذن تفتيد التثنية واستشهد بقوله وانفوا
 فنية لا تصيبن وقبل ان لا في الاية التي قد يحى مع الاية منفصلة نحو لا في الدار يضربن زيد وعنداني على لا يح بعد النفي اخيا
 العرائض عن الطلب تحرمه من التوكيد في الاول قال سبوه به يدخل بعد شبهها بالان التي من جهة الجزم قال بحسب الجاهل ما له
 يعلم شيئا على كرسية متما وربما تحذف المضارع غالبا من جميع ما ذكرنا قال سبوه به بخوذة الضرورة انت تفعلن قيل ويدخل اسم
 الفاعل اضطررا وتشبها به بالمضارع قال اريد ان جازت به امر او امر جازا وبالسراير واذ فان احضر الشهود وقال اخر بالث شعر
 عنكم حينما اشاهد بعد ان السهو فاذ هذا كما شبه به في دخول فون الوق في قوله وليس جازا لانه جازا ثم ان الوق يان من هذه
 المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مشبها نحو والله لا قوم بشرط ان لا يتعاقب به جازا في قوله ولئن اتمم او قلنا لا في الله تحسن
 وقوله يعلم ربي ان يئنه وسع شاف عند ابصر بن كما ذكرنا واكثر دخول في الامر التي الاستفهام ومع اما وعند الحاج في قوله
 مع اهلنا لغيرنا ما نرى في قوله فان الحوادث اوردى بها وترك الثوبين معها ليجد عند غير وان كان الاكثر اثباتا لقوله وما قبلها مع
 الضمير المذكور من مضموم لان ضمير المذكر هو الواو واما ان يضم ما قبلها كاضرا واغزا او يفتح كاضوا وارضوا فالمضموم ما
 قبلها يحذف اذا انفصل بها من التأكيد للتساكن في كل من هو اولها مائة وان كانا الثانيين مشددا الاتصال وعدم الاستغلال في
 كالجزم من الاية الا انها على كل حال كلفان والفعل جامعا بوجود الواو المضموم ما قبلها وعلم ما قبلها اذا حذفت وهي ضمير ما قبلها في المضارع
 هذا الاشياء كان الحذف قال سبوه به في قوله اضر بون واضربن كما قبل اضر بان لم يكن خارجا عن القياس كقولهم في والمضارع
 ما قبلها تحرك للتساكن في الضم وانما الحذف لا يثبت بانه في كل شيء في التعريف في باب النفاة الساكنة وانما حذفت ولم يكسر لم
 يفتح اجزاء لما قبل فون التوكيد في جمع المذكر في جميع الاوضاع بحر واحد بالترام القم فيه قوله ومع الخطاب معكسور لان ضمير الخطاب

تثنية وعرض القام

تثنية وعرض القام

مخاض و زبان و پس فاعلهای انقی و جمع المثنی

في نصيب الرجب

احدى الالفين وقياس ما قاله ان بقى المعلى انفسه والفاضة وانفسه وانفسه ان اردت ان هذا الذى كماله من تحصيل ان بانساكن اخوه لم يرج
 فى كلام النخاة وانما هو قياس منه علم انه يجوز الانكار والى كماله مع ترك مدته الانكار وان كان الكلام وقفا وقفا اذا اردت الوصول فانه
 يجب ترك الزيادة بخوان بدا ففى كاتر انك لعل ما شئى من جن تقول من بافنى وانما يجوزنا ثبات الثوبين ههنا فى حال الوقف لقصد الحكا
 ومع زيادة الانكار توسط الثوبين ويبقى لهما موقفا عليه فلا يستنكر بقاء الثوبين فى الوقف ومدة الانكار تقع فى ضمن الكلام بعد
 الصفة والمعطوف وخبره ان بخوان بدا او غيرهم فمن قال لم يثبت من هذا وعمر ط وان هذا الطويل له وطفا فالحصول هو بعمرك انك اضر بشعر
 فندخل ههنا الانكار على الجملة والمفرد وعلى اى قسم شئت من اقسام الكلام بخلاف الفالسند بركة المنادى ولا بد فى حال الوقف
 من هاء التكن ههنا وانما حرف النداء كلفى فى كلام صحيح وانما يكون ذلك اذا نطق من تكلم بكلمة ولا بد ان يقف ويقطع كلامه فيصل
 اخر تلك الكلمة بمدة بخان حركتها ان كان محتركا كما يقولون فى قال ويقول ومن العام قال لا فمما تحضر اللام الى ان تنهت كوماتى ويصله
 به ويقولوا ومن العاى ويصله به ساء كنه ان كان لاخر ساكنا كما هيئت ان يولد كان او غير نحو هذا سبغى انما اردت سيف

من صغته كنه وكبت وتقول قد فعلت الالف اللام فى نحو الحارث مثلا فمدى والى وان كان +

اخره ساكنا حرف مد نحو الفاضة العضا وبغير مد وتدل على الحرف الى ان تنهت كوماتى ولا يخلب

مدته اخرى ويجوز ان بقى انك تجلبها وتحدد لانه كفى هذا الانكار ولا

يلى هذه الزيادة ههنا التكن بخلاف زيادة الانكار لان

ههنا انما اراد ان يقصد الوقف

والقد علم بالصواب +

قد علم الكتاب

بقول الله

سورة الشورى



